

مُقدّمات

الإمام الكوثري

ولد ١٢٩٦ - توفي ١٣٧٨ هـ

رحمه الله تعالى

وهي المقدّمات التي كتبها للكتب التي حقّقها أو قرّظها أو عرّف بها

دار الثريا

للطباعة والنشر والتوزيع

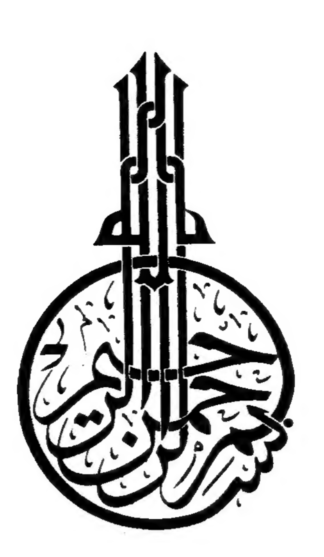


مُقَدِّمَاتُ

الإمَامِ الكَوْثَرِيِّ

الطّبْعَة الأولى
١٤١٨هـ - ١٩٩٧م

دَارُ الثُريَّا
للطِباعَة وَالنشر وَالتوزيع
دِمَشق - بَيروت





كلمة الناشر

الحمدُ لله، والصلاة والسلام على نبيه ومصطفاه، وعلى من تبعه ووالاه.

وبعد: فهذا سِفْرٌ نفيس، ودرَّةٌ في تاج رئيسٍ، جَمَعَ مقدمات الإمام محمد زاهد الكوثري (١٢٩٦ ــ ١٣٧١) الذي قلَّ من يُدانيه ــ في القرون المتأخرة ــ في تحقيقه للعلوم، وجمعِه بين معقولِها ومنقولِها.

نزِفُّ هذا السِّفرَ إلى القراء الكرام صِنواً لأخيه «المقالات»، بعد تلهُّف جمع من كبار علماء هذه العقود الأربعة الماضية إلى القيام بإخراج هذه التحفة، ذلك لما يعلمه كل من قرأ للكوثري: أن كل ما ينشره وما يكتبه إنما فيه لُباب العلم والتحقيق، والقولُ الفصل.

لقد قرأ العلماء من أكثر من أربعين سنة أمنية علامة العصر الشيخ محمد يوسف البَنُّوري (١٣٩٧) رحمه الله تعالى، في آخر كلمته الضافية في تقريظ «المقالات»: «كنت أتمنى منذ زمن غير قصير في حياة الشيخ الكوثري جمع مقالاته ومقدماته في صعيد واحد، حرصاً على إبراز هذه النفائس القيمة من معادنها البعيدة، حتى يستفيد منها كل مشتاق يقدر هذه الجواهر الغالية بين حنايا ضلوعه، حتى عرضتُ اقتراحي هذا على حضرة الشيخ نفسه...

وأودُّ أن لو طُبعَتْ «مقدمات الكوثري» لكتبٍ شتى على هذا المنوال من طبع «المقالات»، فإني أرى فيه خدمة للعلم ونفعاً لأهل العلم، فمقدمته على كتاب «الأسماء والصفات» للبيهقي، ومقدمته على «التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية من الهالكين»، لأبي المظفر الإسفراييني، ومقدمته على «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر، ومقدمته على «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية»، وما إلى ذلك من مقدماته وتَقْدِمَاتِه على عشراتٍ من الكتب، فإن فيها من الفوائد

والمغانم ما يساوي بعضُها رحلة! وطالما اشتاقت لمثلها الأفكار، وابتهجت بطلعتها الأبصار». انتهى.

ولقد صدق الشيخ وبَرَّ، والأمنية الآن أن ينهض محقق غوَّاص لتحقيق مقدمته على «تبيين كذب المفتري» وتجلية كنوزها، فإنها تحفة «كوثرية» أتحف بها العلم والعلماء. وكان عالم حماة ــ من المدن السورية ــ وفقيهها العلامة الفقيه الداعية المجاهد الشيخ محمد الحامد رحمه الله تعالى (١٣٨٩) يقول: إن مقدمات الكوثري للكتب في غاية الأهمية، بل إن بعضها يفوق في أهميته الكتابَ نفسَه!.

وثناءُ الإمام الكوثري على أي كتاب ــ أو كاتب ــ شهادةٌ من إمام، وتحليةٌ له بوسام، شَهِدَ له بذلك العلامة الإمام الشيخ محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى ــ وذلك في كلمته الآتية بعد صفحات ــ والعلامة المحدث الشيخ عبد الله محمد الصِّدِّيق الغُمَاري، في كلمته التي نشرها في «مجلة الإسلام» ص ١٢ من العدد ١٥ للسنة ١٢، بتاريخ ١٣٦٢ = ١٩٤٣، قال في أولها: «أقدم الشكر الجزيل إلى حضرة أصحاب الفضيلة... أولهم: فضيلة الأستاذ العلامة المطلع الباحث الشيخ محمد زاهد الكوثري أطال الله بقاءه، وقد حَلَّيتُ بتقريظه جِيْدَ الكتاب ــ «إقامة البرهان على نزول عيسى آخِر الزمان» ــ وصدَّرتُ به، لأنه يشتمل على فصلِ الخطاب، والتقريظُ من فضيلة الأستاذ عزيزٌ لا ينالُهُ إلاَّ من ينال ثقته واطمئنان قلبه، وَنَيْلُ ثقته أعزُّ من الكبريت الأحمر، لأنه ــ حفظه الله ــ ناقد خبير لا يحكم بالمظهر حتى يتحقق من المخبر، ولا يُثني على شخص إلاَّ بعد اختبارٍ لأحواله، وسَبْرٍ لسيرِ أعمالِه.

ولا أُذيع سراً إذا قلت: إن كثيراً من الناس طلبوا أن يقرظ لهم كتبهم فلم يظفروا بما أرادوا، لأنهم لم يكونوا ــ في نقده ــ أهلاً لذلك. فلا يسعني إزاء ما نلتُ من تقريظه وإطرائه إلاَّ أن أشكره، وأسأل الله أن يتولَّى توفية جزائه». انتهى.

ومن عَرَف الشيخَ الغماري، وحال ما بينه وبين الكوثري، عرف قدرَ كلامه هذا.

فالحمد لله على أن أعاننا على جمع هذه المقدمات، على هذا النحو الممتع.

لقد جَمَع هذا المجلدُ سبعاً وخمسين مقدمة (٥٧)، صنَّفناها على خمسة

سيد محمد طويل الطالب العلوي

علوم رئيسية:

أولاً: في علوم العقيدة والكلام والفِرَق والفلسفة، من ص ٣٥ ــ ٢٥٥.

ثانياً: في الحديث الشريف وعلومه، من ص ٢٥٩ ــ ٤٠٤.

ثالثاً: في الفقه العام والأحكام والأصول، من ص ٤٠٥ ــ ٤٨٤.

رابعاً: في التاريخ والسيَر والتراجم، من ص ٤٨٥ ــ ٥٤٩.

خامساً: في التصوف والأخلاق والمواعظ، من ص ٥٥١ ــ ٥٦٧.

ورتبنا مقدمات كل علم حسب تاريخ كتابة مؤلفها الإمام الكوثري لها ما أمكن.

ويرى القارىء الكريم أن أول مقدمة له هي مقدمة «انتقاد المغني»، وتاريخُها سنة ١٣٤٣. ومع أن الشيخ لم يتوفَّر على كتابتها ــ إنما هي إفادات منه ــ فإنك تجد فيها نقولاً نادرة، وفوائد غالية. وآخر ما كتبه من تقدماته للكتب تقدمة كتاب «جذْوة المقتبس» بتاريخ ٢٥ شعبان ١٣٧١هـ.

لقد كان الشيخ رحمه الله تعالى ــ وما يزال ــ مدرسةَ علمٍ وأدب، وتحقيق وجهاد، وصبر وثبات على لأواء الحق المُرّ، غريباً في البلد الذي هاجر إليه، غريباً في علمه وتحقيقه، غريباً في استقامته وتعاليه على سفاسف الأمور وأصحابها، وبُعده عن أبواب الحكام وطُرّاقها، خَلقه الله تعالى للعلمِ والجرأة في الحق والعزَّة للدين!.

وفي صدري كلمة تنازعني، فلا بد لي من كتابتها.

لقد طلبتُ العلم في بلد من البلاد العربية، فراعتني غَمَزاتٌ تُوجَّهُ للإمام الذي أتشرف بتصحيح مقدماته، ويتوكأُ أصحابها على كتاب طبع في مجلدين في الردِّ على أحد كتب الإمام الكوثري، فنظرتُ في هذا الرد نظرةَ عَجْلى، ثم نظرةَ إمعانٍ متأنّ، فوجدتُ البون بين الرجلين شاسعاً والمزارَ بعيداً!.

وجدت نفسي بين عالم يترسَّم ما في كتب الجرح والتعديل لا يعدو حروفها، وبين عالم مَلَك علم الجرح والتعديل، ومَلَك تاريخه، ومَلَك فقهه! يخيَّل إليك أنه في قِمَّةِ جبل شامخ لا يستطال، مَلَك من العلوم زِمامَها ليُغربِل منها كل زيف ودخيل، فترى العالمَ يَتعَبُ في تنقيح المسألة طويلاً، وهي عند الكوثري على طرف اللسان أو القلم ينثرها نثراً!!.

ثم رأيت أن كاتب ذلك الرد قد أشفق على نفسه ورَحِمها، وأشار ــ بخفاء ــ إلى مكانة الإمام الكوثري عنده، وكأنه أراد أن يغسل عن نفسه عارَ ذلك الردِّ الذي حُمِل عليه حملاً، فأثنى على الكوثري ثناء يليق بمتعاصِرَيْن أُثِيرَ بينهما ما أُثِير من المكدِّرِين صَفْوَ الأخوة بين العلماء، فقال في آخر مقدمته لـ «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبـي حاتم، صفحة (كو): «وقد كان لفضيلة العلامة الكبير الأستاذ محمد زاهد الكوثري مدَّ الله في أيامه، فضل كبير بتنبيهه على وجود نسخة «التقدمة» في مكتبة مراد ملا، وإرشاده إلى نُسَخٍ كثيرٍ من الكتب، هذا، مع عنايته بمطبوعات الدائرة، شكر الله سعيه، ووفق الجميع للاستمرار على خدمة العلم ونشره».

وقد صَدَر هذا الثناءُ منه بعد كتابته الردَّ بزمنٍ طويلٍ، وتاريخ هذه الكتابة ٢٣ شوال ١٣٧١هـ أي: قبل وفاة الإمام الكوثري بستة وعشرين يوماً، بعد أن ألف كتابه «التنكيل» وبعد أن طبع منه مقدمته التي سماها «طليعة التنكيل» ووقف عليها الكوثري، وردَّ عليها بكتابه «الترحيب بنقد التأنيب».

وأنا أسأل كلَّ قارىء لذاك الردّ ولهذا الثناء: هل يَتصوَّرُ أنَّ كاتبهما واحد؟! فالرَّدُّ لم يُبْقِ بينه وبين التصريح بكفر الكوثري إلاَّ كما بين العين وحاجبها ــ أو جَفْنِها ــ وهذا يدعو له بطولِ العمر والبقاء، وشكرِ المسعى الحميد، والاستمرارِ على خدمة العلم ونشره!!.

وعلمتُ حينئذ: لِمَ طَبَع (الطليعة) ثم أمسك الردَّ الأصلي عنده ولم يطبعه ولم يدفعه للمتحمِّسين المحسنين! ليطبعوه مع توفُّرهم!.

فلو كان المعلمي يعتقد أن ما كتبه عن الكوثري حق وصدق فهل يسوغ له شرعاً أن يدعو له هذا الدعاء؟! ويصفه بهذه الأوصاف!

فالمعلِّمي ــ رحمه الله تعالى ــ هنا أحد رجلين: إما آثم بالدعاء أن يطيل الله عمر الكوثري في الضلال والإضلال، وإما أنه كان محمولاً مقلوباً على ما كتب في «التنكيل» وندم على ما فعل، وأراد أن يغسل عنه ما تلبَّس به.

وهذا الاحتمال الثاني هو الواقع لأمور، منها: أنه ليست بين الكوثري

والمعلِّمي أية صلة ومراسلة علمية، ليدلَّه على مخطوطة كتاب يحققه، إنما الصلة القوية والمراسلات العلمية، كانت بين الكوثري ودائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، التي طبعت «الجرح والتعديل» وغيره، فالكوثري دلَّ القائمين عليها على مخطوطة الكتاب، وهم سعوا للحصول عليها، وأخبروا المعلِّميَّ بذلك ـ وهو بمكة ـ فسُرَّ بذلك، وكتب ما نقلته كلمة شكر للكوثري، وانتهزها فرصة للاعتذار إليه عن بُعد، لعله يصل إلى الكوثري ويقرؤه قبل أن يُتوفَّى، لكن ما قُدِّر ذلك.

كما أثنى المعلِّمي على الإمام الكوثري في موضع آخر من كتبه، ففي كتاب «الأنوار الكاشفة» ص١٧٥ وصفه فيه بـ (العلامة)، وبسعة الاطلاع على كتب الحنفية وغيرهم. وكان تأليفه لكتابه هذا سنة ١٣٧٨هـ، أي بعد وفاة الكوثري بسبع سنوات.

وهذا الثناء من المعلِّمي جاء منه وهو ينقل عن الكوثري من كتابه «الترحيب» الذي ردَّ به الكوثريُّ على المعلِّمي، وهذا من إنصافه.

وبهذه المناسبة: ألفت النظر فأقول: مهما يكن من أمر خفيٍّ مستور، يكشفُه مستقبلُ الزمن بين الكوثري والمعلِّمي.

وختاماً أقول: إن المنهج العلمي الذي اختطَّه الكوثري الإمام لنفسه ـ بعد أن أخذ من العلوم العقلية والنقلية رحيقها ـ منهجٌ لا يُدرِكُ غَورَهُ ولا يستطيعه إلاَّ من طلب العلوم طَلَبَهُ، وأُوتِي من المواهب مثلَ ما أُوتِيَهُ! وأنَّى ذلك إلاَّ بعون من الله الكريم الوهاب.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

١٤١٥/١١/٢ — الناشر



الإمـام الكوثـري

بقلم الأستاذ الإمام الشيخ محمد أبو زهرة

وكيل كلية الحقوق وأستاذ الشريعة بجامعة القاهرة

(رحمهما الله تعالى)

(وقد وصف الكوثريَّ بالإمامة ١١ مرة، وترضَّى عنه ١٠ مرات، وقال: إنه كان من المجددين بالمعنى الحقيقي لكلمة التجديد)

١ ـ منذ أكثر من عام فَقَدَ الإسلامُ إماماً من أئمة المسلمين الذين عَلَوْا بأنفسهم عن سَفْسَافِ هذه الحياة، واتجهوا إلى العلم اتجاهَ المؤمن لعبادة ربه، ذلك بأنه عَلِمَ أن العلم عبادةٌ من العبادات يَطلُبُ العالمُ به رضا الله لا رضا أَحَدٍ سواه، لا يَبْغِي به عُلُوّاً في الأَرض ولا فساداً، ولا استطالةً بفضلِ جاه، ولا يُريدُه عَرَضاً من أَعراض الدنيا، إنما يَبغِي به نُصرةَ الحق لإرضاءِ الحق جل جلاله. ذلكم هو الإمام الكوثري، طيَّب الله ثراه، ورَضيَ عنه وأَرضاه.

لا أَعرفُ أَنَّ عالماً مات فخَلاَ مكانُه في هذه السنين، كما خلا مكانُ الإمام الكوثري، لأَنه بَقِيَّةُ السلفِ الصالح الذين لم يجعلوا العِلْمَ مُرتزَقاً ولا سُلَّماً لغاية، بل كان هو منتَهى الغاياتِ عندهم، وأَسمَى مَطارح أَنظارِهم، فليس وراءَ علم الدين غايةٌ يتغيَّاها مؤمن، ولا مُرْتَقىً يَصِلُ إليه عالم.

لقد كان رَضيَ الله عنه عالماً يَتحقَّقُ فيه القولُ المأثورُ «العلماءُ وَرَثَةُ الأَنبياءِ»، وما كان يَرى تلك الوِراثةَ شرَفاً فقط، ليفتَخِرَ به ويَستطِيلَ على الناس، إنما كان يَرى تلك الوراثة جهاداً في إعلان الإسلام، وبيانِ حقائقِه، وإزالةِ الأَوهام التي تَلحَقُ جوهرَهُ، فيُبْدِيه للناس صافياً مُشْرِقاً منيراً، فيَعْشُو الناسُ إلى نُورِه، ويهتدون بهديه،

وأَنَّ تلك الوِراثَةَ تتقاضَى العالِمَ أَنْ يُجاهِدَ كما جاهد النبيُّون، ويَصبِرَ على البأساءِ والضراءِ كما صَبَرُوا، وأَنْ يَلْقَى العَنَتَ ممن يدعوهم إلى الحق والهداية كما لَقُوا، فليسَتْ تلك الوراثةُ شَرَفاً إلاَّ لمن أَخَذَ في أَسبابها، وقام بحقها، وعَرَف الواجب فيها، وكذلك كان الإمامُ الكوثري رَضِيَ الله عنه.

٢ ـ إنَّ ذلك الإمامَ الجليل لم يكن من المتحلين لمذهبٍ جديدٍ، ولا من الدعاةِ إلى أمرٍ بَدِيءٍ لم يُسْبَق به، ولم يكن من الذين يَسِمُهم الناسُ اليومَ بسِمَةِ التجديد، بل كان يَنفِرُ منهم، فإنه كان مُتَّبِعاً، ولم يكن مُبْتَدِعاً، ولكني مع ذلك أقول: إنه كان من المجدِّدين بالمعنى الحقيقي لكلمةِ التجديد، لأَنَّ التجديد ليس هو ما تعارَفَهُ الناسُ اليوم من خَلْعٍ للرِّبْقَةِ وردٍّ لعهدِ النبوَّةِ الأُولى، إنما التجديد هو أن يُعادَ إلى الدَين رَوْنَقُه ويُزالَ عنه ما عَلِقَ به من أَوهام، ويُبيَّنَ للناس صافياً كجوهرِه، نقِيًّا كأَصلِه، وإنه لمن التجديد أَن تَحيا السُّنَّةُ وتَموتَ البدعةُ ويقومَ بين الناس عَمُودُ الدين.

ذلك هو التجديدُ حقاً وصدقاً، ولقد قام الإمامُ الكوثري بإحياءِ السنة النبوية، فكَشَفَ عن المخبوءِ بين ثنايا التاريخ من كُتُبِها، وبيَّنَ مناهجَ رُواتِها، وأَعلَنَ للناس في رَسَائِلَ دَوَّنها وكُتُبٍ أَلَّفَها سُنَّةَ النبـي ﷺ، من أَقوالٍ وأَفعالٍ وتقريرات. ثم عَكَفَ على جهودِ العلماءِ السابقين الذين قاموا بالسنة ورَعوْها حَقَّ رعايتها، فنَشَر كتبَهم التي دُوِّنَتْ فيها أَعمالُهم لإحياءِ السنة والدِّيْنُ قد أُشْرِبَتْ النفوسُ حُبَّهُ، والقلوبُ لم تُرنَّقْ بفسادٍ، والعلماءُ لم تَشغلهم الدنيا عن الآخرةِ، ولم يكونوا في رِكابِ الملوك.

٣ ـ لقد كان الإمامُ الكوثري عالماً حقاً، عَرَف عِلمَهُ العلماءُ، وقليلٌ منهم من أَدرَك جهادَه، ولقد عَرَفتُهُ سِنينَ قبلَ أَن أَلقاه، عَرَفتُهُ في كتاباتِهِ التي يُشرِقُ فيها نُورُ الحق، وعَرَفتُهُ في تعليقاتِهِ على المخطوطاتِ التي قام على نشرها، وما كان والله عَجَبِي من المخطوط بقَدْرِ إعجابي بتعليقِ من عَلَّقَ عليه، لقد كان المخطوط أَحياناً رسالةً صغيرة.

ولكنْ تعليقات الإمام عليه تجعلُ منه كتاباً مقـروءاً، وإنَّ الاستيعابَ والاطِّلاعَ واتساعَ الأُفق، تَظهرُ في التعليق باديةَ العِيان، وكلُّ ذلك مع طَلَاوةِ عبارة،

ولطفِ إشارة، وقُوَّةِ نقد، وإصابةٍ للهدف، واستيلاءٍ على التفكير والتعبير، ولا يمكنُ أن يجولَ بخاطر القارىءِ أنه كاتبٌ أعجمي وليس بعربـي مُبِين.

ولقد كان لفَرْطِ تواضُعِهِ لا يَكتُبُ مع عنـوان الكتابِ عَمَلَهُ الرسميَّ الذي كان يتولاه في حكم آل عثمان، لأنه ما كان يَرى رَضِيَ الله عنه أَنَّ شَرَفَ العالِمِ يَنالُهُ مِن عَمَلِهِ الرسمي وإنما ينالُهُ من عملِهِ العِلْمي، فكان بعضُ القارئين ــ لسلامةِ المبنى مع دقة المعنى ولإشراقِ الديباجةِ وجزالةِ الأسلوب ــ لا يَجُولُ بخاطره أَنَّ الكاتبَ تُركيٌ بل يعتقد أنه عربـي، وُلِدَ عربياً، وعاش عربياً، ولم تُظِلَّهُ إلَّا بيئةٌ عربية.

ولكن لا عجَبَ فإنه كان تركياً في سُلالتِهِ وفي نشأتِه، وفي حياتِهِ الإنسانيةِ في المدة التي عاشها في الآستانة، أما حياتُه العلمية فقد كانت عربيةً خالصة، فما كان يقرأُ إلَّا عربياً، وما ملأَ رأسَهُ المُشْرِقَ إلَّا النورُ العربـيُّ المحمديُّ، ولذلك كان لا يكتُبُ إلَّا كتابةً نقيةً خاليةً من كل الأَساليب الدخيلة في المنهاج العربـي، بل كان يَختارُ الفصيحَ من الاستعمال الذي لم يَجرِ خِلافٌ حولَ فصاحتِه، مما يَدلُّ على عِظَم اطِّلاعِهِ على كتب اللغة متناً ونحواً وبلاغةً، ثم هو فوقَ ذلك يَقْرِضُ الشعرَ العربـي فيكونُ منه الحَسَنُ.

٤ ــ لقد اختصَّ رَضِيَ الله عنه بمزايا رَفَعَتْهُ وجعَلَتْهُ قُدوةً للعالِمِ المسلم، لقد علا بالعلم عن سُوْق الاتجار، وأَعلَمَ الخافِقِين أَنَّ العالِمَ المسلم وطنُهُ أَرضُ الإسلام، وأنه لا يَرضَى بالدَّنِيَّة في دِينِه، ولا يأخذُ من يُذِل الإسلام بهوادة، ولا يجعل لغير الله والحقِّ عنده إرادة، وأَنه لا يَصِحُّ أَن يعيشَ في أَرض لا يستطيع فيها أَن يَنطِقَ بالحق، ولا يُعلِيَ فيها كلمةَ الإسلام، وإن كانت بلَدَهُ الذي نشأَ فيه، وشَدَا وترعرَعَ في مَغَانِيه، فإنَّ العالِمَ يَحيَا بالروح لا بالمادة، وبالحقائِق الخالدةِ، لا بالأَعراضِ الزائلة. وحَسْبُهُ أَن يكون وجيهاً عند الله وفي الآخِرة، وأَما جاهُ الدنيا وأَهلِها فَظِلٌّ زائل، وعَرَضٌ حائل.

٥ ــ وإنَّ نظرةً عابرةً لحياة ذلك العالم الجليل، تُرينا أنه كان العالِمَ المخلِصَ المجاهِدَ الصابرَ على البأساءِ والضرَّاءِ، وتَنقُّلِهِ في البلادِ الإسلامية والبلاءُ بلاء، ونشرِهِ

النورَ والمعرفةَ حيثما حَلَّ وأَقام. ولقد طَوَّفَ في الأَقاليم الإسلاميةِ فكان له في كل بلد حَل فيه تلاميذُ نَهَلُوا من منهلِهِ العذب، وأَشرقَتْ في نفوسهم رُوحُه المخلصة المؤمنة، يُقدِّمُ العلم صَفْواً لا يُرنِّقُه مِراءٌ ولا التواء، يَمضي في قولِ الحق قُدُماً لا يَهمُّه رَضِيَ الناسُ أَو سَخِطُوا ما دام الذي بينه وبين الله عامراً.

ويظهرُ أَن ذلك كان في دمِهِ الذي يَجرِي في عُرُوقِه، فهو في الجهادِ في الحق منذ نشأَ، وإِنَّ في أُسرته لَتقْوَى وقُوَّةَ نَفْسٍ وصبرٍ واحتمالٍ للجهاد، إنه من أسرة كانت في القُوقاز، حيث المَنَعةُ والقُوَّة وجَمَالُ الجسمِ والروحِ، وسلامةُ الفِكر وعُمقُه.

ولقد انتقل أَبوه إلى الآستانة فوُلِدَ على الهُدَى والحق، فدَرَس العلومَ الدينيةَ حتى نال أَعلى درجاتِها في نحو الثامنةِ والعشرين من عمره، ثم تدرَّجَ في سُلَّم التدريس حتى وَصَل إلى أَقصى درجاته وهو في سن صغيرة، حتى إذا ابتُلِيَ بالذين يُريدون فَصْلَ الدنيا عن الدين، لتُحْكَمَ الدنيا بغير ما أَنْزَل الله، وقَفَ لهم بالمرصاد، والعُوْدُ أَخضَرُ، والآمالُ متفتحة، ومَطامحُ الشباب متحفِّزة، ولكنه آثَرَ دِينَه على دُنياهم. وآثَرَ أَن يُدافِعَ عن البقايا الإسلامية على أَن يكون في عيش ناعم، بل آثَرَ أن يكون في نَصَبٍ دائم فيه رضا الله على أن يكون في عيشٍ رافهٍ وفيهِ رِضَا الناسِ ورِضَا من بيدِهم شُؤونُ الدنيا، لأَنَّ إرضاءَ الله غايةُ الإيمان.

٦ ــ جاهَدَ الاتحاديين الذين كان بيدهم أَمرُ الدولة لما أَرادوا أَن يُضيِّقُوا مَدَى الدراسات الدينية ويُقصِّرُوا زمنَها، وقد رأَى رَضِيَ الله عنه في ذلك التقصيرِ نقصاً لأَطرافها، فأَعمَلَ الحِيلةَ ودبَّر وقدَّر، حتى قَضَى على رغبتهم، وأَطال المدةَ التي رغبوا في تقصيرها، ليتمكن طالبُ علوم الإسلام من الاستيعاب وهَضْمِ العلوم، وخصوصاً بالنسبةِ لأَعجميٍّ يتعلم بلسانٍ عربيٍّ مُبين.

٧ ــ وهو في كل أَحواله العالِمُ النَّزِهُ الأَنِفُ الذي لا يَعْتَمِدُ على ذي جاه في ارتفاع، ولا يتملَّقُ ذا جاه لنيل مطلبٍ أَو الوصولِ إلى غايةٍ مهما شَرُفَتْ، فإنه رَضِيَ الله عنه كان يَرى أَن معاليَ الأُمور لا يُوصِلُ إليها إلاَّ طريقٌ سليم ومِنهاجٌ مستقيم، ولا يُمكِنُ أَن يصِلَ كريمٌ إلى غايةٍ كريمة إلاَّ من طريقٍ يَصُونُ النفسَ فيها عن

الهَوَان، فإنه لا يُوصِلُ إلى شريفٍ إلَّا شريفٌ مِثلُه، ولا شَرَفَ في الاعتماد على ذوي الجاه في الدنيا، فإنَّ من يعتمدُ عليهم لا يكون عند الله وجيهاً.

٨ ــ سَعَى رَضِيَ الله عنه بجِدِّهِ وعَمَلِه في طريق المعالي حتى صار وكيلَ مشيخةِ الإسلام في تركيا، وهو ممن يَعرِفُ للمنصِب حقَّه، لذلك لم يُفرِّط في مصلحةِ إرضاءً لذي جاهٍ مهما يكن قوياً مسيطراً، وقَبِلَ أن يُعزَلَ من منصبِهِ في سبيلِ الاستمساك بالمصلحة. والاعتزالُ في سبيلِ الحقِّ خيرٌ من الامتثالِ للباطل.

٩ ــ عُزِلَ الشيخُ عن وكالة المشيخة الإسلامية، ولكنه بَقِيَ في مجلس وكالتها الذي كان رئيساً له، وما كان يَرى غَضًّا لمقامِهِ أَن يَنزِلَ من الرياسةِ إلى العضوية ما دام سببُ النزول رفيعاً، إنه العُلوُّ النفسيُّ لا يمنعُ العاملَ من أَن يَعمَلَ رئيساً أَو مرؤوساً، فالعِزَّةُ تُستمَدُّ من الحق في ذاتِهِ، ويُباركها الحقُّ جل جلاله.

١٠ ــ ولكنَّ العالِمَ الأَبيَّ العَفَّ التَّقِيَّ يُمتحَنُ أشد امتحان، إذ يَرى بلدَهُ العزيزَ وهو دار الإسلام الكبرى، ومَناطُ عِزَّتِه، ومَحطُّ آمالِ المسلمين يَسُودُهُ الإلحاد، ثم يُسيطِرُ عليه من لا يرجو لهذا الدينِ وقاراً، ثم يُصبحُ فيه القابضُ على دِينه كالقابضِ على الجَمْر، ثم يَجِدُ هو نَفْسَهُ مقصوداً بالأَذى، وأنه إن لم يَنْجُ أُلقِيَ في غَياباتِ السجن، وحِيلَ بينه وبين العِلم والتعليم.

عندئذ يجِدُ الإمام نفسَه بين أمور ثلاثة: إما أَن يَبقَى مأسوراً مقيَّداً، يَنطفىءُ علمُهُ في غياباتِ السجون، وإنَّ ذلك لعزيزٌ على عالم تَعوَّدَ الدرسَ والإرشادَ، وإخراجَ كنوزِ الدِّين ليُعلِّمها النَّاسَ عن بينة، وإما أَن يَتملَّقَ ويُداهِنَ ويُمالىء، ودون ذلك خَرْطُ القَتاد بل حَزُّ الأَعناق، وإما أَن يُهاجِرَ وبلادُ الله واسعة، وتذكَّرَ قولَه تعالى: ﴿أَلَم تكُنْ أَرضُ اللَّهِ واسِعَةً فتُهاجِرُوا فيها﴾.

١١ ــ هاجَرَ إلى مصر ثم انتقَل إلى الشام، ثم عاد إلى القاهرة، ثم رجع إلى دمشق مرةً ثانية، ثم ألقَى عصا التسيار نهائياً بالقاهرة، وهو في رحلاته إلى الشام ومُقامِهِ في القاهرة كان نُوراً، وكان مَسْكَنُهُ الذي كان يَسكُنُه ضَوْلَ أَو اتَّسَعَ مَدْرَسَةً

يَأوِي إليها طلابُ العلم الحقيقي، لا طلابُ العلم المَدْرَسِي فيَهتدِي أولئك التلاميذُ إلى ينابيع المعرفة، من الكُتُبِ التي كُتِبَتْ وسُوقُ العلوم الإسلاميةُ رائجةٌ ونفوسُ العلماءِ عامرةٌ بالإسلام، فرَدَّ عقولَ أولئك الباحثين إليها ووجَّهَهم نحوَها، وهو يُفسِّرُ المُغْلَقَ لهم، ويَفيضُ بغزير علمِه وثمارِ فِكرِه.

١٢ ــ وإنَّ كاتبَ هذه السطور لم يَلْقَ الشيخ إلَّا قَبْلَ وفاتِهِ بنحوِ عامين، وقد كان اللقاءُ الرُّوحيُّ من قَبْلِ ذلك بسِنين، عندما كنت أَقرأُ كتاباتِه، وأَقرأُ تعليقَه على ما يُخرِجُ من مخطوط، وأقرأُ ما أَلَّف من كتب، وما كنتُ أَحسَبُ أَنَّ لي في نفسِ ذلك العالم الجليل مِثلَ مالَهُ في نفسي، حتى قرأتُ كتابه «حُسْنُ التقاضي في سيرة الإمام أبـي يوسف القاضي» فوجدتُه رَضيَ الله عنه خَصَّني عند الكلام في الحِيَلِ المنسوبةِ لأبـي يوسف بكلمةِ خير. وأَشهَدُ أَني سمعتُ ثناءً من كُبَراءَ وعُلَماء، فَما اعتززتُ بثناءٍ كما اعتززتُ بثناءِ ذلك الشيخِ الجليل، لأَنه وِسامٌ عِلْميٌّ ممن يَملِكُ إعطاءَ الوِسامِ العلمِي.

سَعيتُ إليه لأَلقاه، ولكني كنتُ أَجهَلُ مُقامَهُ، وإني لأَسيرُ في مَيْدانِ العَتَبَةِ الخضراءِ، فوجدتُ شيخاً وجيهاً وقوراً، الشيبُ ينبثقُ منه كنُورِ الحق، يَلْبَسُ لباسَ علماءِ التُّرك، قد التفَّ حولَهُ طلبةٌ من سُوْرِيَة، فوَقَع في نفسي أنه الشيخُ الذي أَسعَى إليه. فما أَنْ زايَلَ تلاميذَهُ حتى استفسرتُ من أَحدِهم: من الشيخ؟ فقال: إنه الشيخُ الكوثري، فأَسرعتُ حتى التقيتُ به لأَعرِف مُقامَه، فقدَّمتُ إليه نفسي، فوجدتُ عنده من الرغبة في اللقاءِ مِثلَ ما عندي، ثم زرتُه فعَلِمت أَنه فَوْقَ كُتُبه، وفَوْقَ بُحوثه، وأَنه كَنْزٌ في مِصر.

١٣ ــ وهنا أُريد أَن أُبديَ صفحة من تاريخ ذلك الشيخ الإمام، لم يعرفها إلَّا عدد قليل:

لقد أَردتُ أَن يَعُمَّ نفعُه، وأَن يتمكَّن طلابُ العلم من أَن يَردوا وِرْدَهُ العذب، وينتفعوا من مَنْهلِهِ الغزير، لقد اقتَرَح قسمُ الشريعة على مجلس كلية الحقوق بجامعة القاهرة: أَن يُندَبَ الشيخُ الجليل للتدريس في دبلوم الشريعة، من أَقسام الدراسات

العليا بالكلية، ووافَقَ المجلسُ على الاقتراح بعدَ أَن عَلِمَ الأَعضاءُ الأَجلاءُ مكانَ الشيخ من علوم الإسلام، وأَعمالَهُ العلميةَ الكبيرة.

وذهبتُ إلى الشيخ مع الأُستاذ رئيس قسم الشريعة إبَّان ذاك، ولكننا فوجئنا باعتذار الشيخ عن القبول بمَرَضهِ ومَرَضِ زوجِه، وضَعْفِ بصره، ثم يُصِرُّ على الاعتذار، وكلَّما أَلححنا في الرجاءِ لَجَّ في الاعتذار، حتى إذا لم نجد جَدْوَى رجوناه في أَن يُعاوِدَ التفكيرَ في هذه المُعاونة العلمية التي نَرْقُبُها ونتمنَّاها، ثم عُدتُ إليه منفرداً مرةً أُخرى، أُكرِّرُ الرجاءَ وأُلحف فيه، ولكنه في هذه المرةِ كان معي صريحاً، قال الشيخ الكريم. . . إنَّ هذا مكانُ علم حقاً، ولا أُريدُ أَن أُدرِّسَ فيه إلَّا وأَنا قَوِيٌّ أُلقِي درُوسي على الوجه الذي أُحِبُّ، وإنَّ شيخوختي وضَعْفَ صحتي وصِحَّةِ زوْجِي، وهي الوحيدةُ في هذه الحياة، كلُّ هذا لا يُمَكِّنِني من أَداءِ هذا الواجبِ على الوجهِ الذي أَرضاه.

١٤ ــ خرجتُ من مجلس الشيخ وأَنا أَقولُ أَيُّ نَفْسٍ عُلْوِيَّةٍ كانت تُسجَنُ في ذلك الجسم الإنساني، إنها نفس الكوثري.

وإنَّ ذلك الرجلَ الكريم الذي ابتُلِيَ بالشدائد، فانتَصَرَ عليها، ابتُلِيَ بفقدِ الأَحبة، ففَقَدَ أَولادهُ في حياته، وقد اخترمَهُم الموتُ واحداً بعدَ الآخر، ومع كل فقدٍ لَوْعَة، ومع كل لوعة نُدوبٌ في النفسِ وأَحزانٌ في القلب. وقد استطاع بالعلم أَن يَصبِرَ وهو يقول مقالةَ يعقوب «فصَبْرٌ جميلٌ واللَّهُ المُستعَانُ» ولكنَّ شريكتَه في السرَّاءِ والضراءِ أَو شريكتَهُ في بأساءِ هذه الحياة بعدَ توالي النكبات، كانت تُحاوِلُ الصبرَ فتَتَصبَّرُ، فكان لها مُواسياً، ولكُلُومها مُداوياً، وهو هو نفسُه في حاجةٍ إلى دَوَاءٍ.

ولقد مَضَى إلى ربه صابراً شاكراً حامداً، كما يَمضي الصِّدِّيقُون الأَبرار، فرَضيَ الله عنه وأَرضاه.

محمد أبو زهرة

محمد زاهد الكوثري
راوية العصر وأمين التراث الإسلامي

بقلم الأديب الكبير الدكتور محمد رجب البيومي
عميد كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالمنصورة

يُطلقون وصفَ الرّاوية على مَن يحفظ الكثير من روائع الشعر العربـي، فلماذا لا يتّسعون فيطلقون هذا الوصف على من قرأ كتب التراث الإسلامي في شتى فروعه المختلفة قراءة الدارس المستوعب الناقد؟ ومن تتبّع المخطوطات الإسلامية عربيّةً وغير عربية في شتى الأقطار المترامية ليقرأها في فروعها المختلفة؟

إننا نعهد من يتخصصُ في دروس التشريع من فقه وأصول وتفسير وحديث لا يلم بكتب العقيدة ودقائق علوم التوحيد والمنطق والفلسفة، ودعْك من علوم اللسان كالنحو والصرف والبلاغة واللّغة والأدب، فما بالُنا نجد الأستاذ الكوثري يقرأ كتب التراث الإسلامي في شتى مناحيه، قراءةً ترشّحه لأن يكون أمينَ هذا التراث في مختلِف تيّاراته، لأنه لا يقرأُ قراءة المتعجّل، بل قراءة الفاحص الناقد البصير، حتّى لنعجب حين نجدُ من يحققون كتب الكلام يتطلّعون إلى مصباحه المضيء، فنظنهم وحدهم تلاميذ الرجل، على حين نرى رجال الفقه على مختَلِف مذاهبه يعشون إلى ضوئه حين تَنْبَهِمُ المسائل، وتتدجّى وجوه الرأي، فيجدون شفاءَ الصدور، واطمئنان اليقين، فإذا كان المجال لمحققي كتب اللّسان العربـيّ، فإنَّ استشارةَ الكوثري لهم ضرورة ملزمة، إذ يُجمع المحققون على اختلاف مشاربهم، وتنوع اتجاهاتهم على إمامة هذا الحَبْر في شتى الميادين، وما شهدنا إلاّ بما رأينا.

فقد كان مجلسه العلمي في مسجد محمد أبـي الذهب المقابل للجامع الأزهر الشريف بعد صلاة الجمعة في كل أسبوع مجال تسابق علمي بين المحققين، إذ

يعرفون أن الرجل الكبير لا يبخل بعلمه على أحد، وقد يستحيون من كثرة التردد على منزله العامر بالعباسيّة، فينتهزون فرصة صلاة الجمعة بمسجد أبـي الذهب ليردوا مورده العلمي.

والكوثري الجليل رحب الصدر، رحب العلم معاً، وطبيعي أن يكون هؤلاء الكبار ممن لا يسألون عن غير العويص المستغلِق، وما أعياهم اكتشاف وجهه بعد طول الدأب، وعناء المراجعة، ولكن من غير الطبيعي ــ إلَّا لَدَى من اختصه الله بفضله ــ أن يكونَ المسؤول الكبير ملمّاً بكل ما يُسأل عنه، وكأنّه سُئل من قبلُ، فدرس ونقّب حتى اهتدى إلى الرأي الصائب، مع بديهة حاضرة تقوم مقام الروية المتئدة عند سواه.

وقد يأتيه باحث بمخطوط نادر يظن أنه وحده الذي اطّلع عليه، فهو يباهي به مباهاةً لا تقف عند حد، ثم يفاجأ بأن الكوثري قد قرأ المخطوط في أكثر من نسخة، وأنه يشير عليه بالاطلاع على مخطوطات أخرى في مكاتب العالم الإسلامي عربيّة وغير عربيّة، كما يقدِّم إليه المخطوط النادر، فيعرف من طريقةِ نسخهِ مَن الكاتب؟ وفي أي سنة كُتب؟ ويبدي احتمالات شتّى لا تلبث بعد الفحص أن تصير إلى حقائق.

إننا نعـرف كثيراً من الفضلاء يحرصون على جمع المخطوطات، ولهم جهدهم المشكور لما بذلوه من وقت ومال واطلاع، ولكننا لا نجد مثيلاً للكوثري في قراءة هذه المخطوطات واستيعابها على نحو فريد، ولعلنا نعترفُ بالفضل لأهله حين نذكر في هذا المجال الشيخ طاهر الجزائري، والشيخ خليل الخالدي، وأحمد باشا تيمور، ولكنّ الكوثري قد أربـى عليهم بما قرأ واستوعب في اللّغات الإسلامية من عربيّة وتركية وجركسية وفارسيّة.

إنّ هؤلاء الأفاضل قد وقفوا عند التراث العربـي وحده، ولكنّ الكوثري تجاوزَ هذا النطاق إلى ما هو أرحب وأوسع، وقد يُترجم نقولاً مختلفة من هذه اللغات إلى العربية، ويقدّمُها هدية لمن يسأله دون أن يحرص على نسبة الترجمة إليه، وهي مثالية عليا نادرة الوجود.

(زاهـد أصيـل):

أذكرُ أنَّ الأستاذ العقاد حين تحدثَ عن الأستاذ الكبير محمد فريد وجدي رحمهما الله، قال في مقدمة حديثه[1]: «هو فريد عصره غير مدافَع، ولطالما قِيلتْ هذه الكلمة عن عشرات من حملة الأقلام في عصر واحد كلهم فريد في عصره، إلَّا أننا نقولها اليوم عن محمد فريد وجدي لنعيد إليها معناها الذي يصدق على اللغة حرفاً حرفاً، ولا ينحرف عنها كثيراً أو قليلاً حتى في لغة المجاز، نعم الفريد حتى في لغة الجناس لأن اسمه فريد!».

وما قالَه العقاد عن فريد، وانطباق الوصف الدقيق على اسمه، أقولُه عن (زاهد) وانطباق الوصف الدقيق على اسمه، فما رأيْنا من كبار العلماء مَن زَهد في المناصب العلمية المغرية على ما تمنحه من جاه ممتد، ومال مسعف، وعيشٍ رافِه، كما زهد الأستاذ زاهد الكوثري.

لقد دُعِيَ إلى أن يكون أستاذاً للّغة التركية بمعهد اللُّغات الشرقية قبل أن ينضمَّ إلى كلية الآداب، فرفض، لأنه رأى بين أساتذةِ المعهد مستشرقين يُخفون ما لا يبدون، وليس من خُلقه أن يزامل من لا يثق في طويته، ودُعِيَ لأن يأخذ أجراً على ما يقوم به من عناء التصحيح والتوثيق والتقدمة لبعضِ كتب التراث، فرفض على شدة احتياجه، وضيق ذات يده، لأن ذلك في رأيه قد يحول دون ثواب الآخرة، وما عند الله أبقى وأفضل!

لقد قدَّم إليه تلميذه الناشر الكبير الأستاذ حسام القدسي مئة نسخة من كتابٍ قام على تصحيحه عاماً كاملاً فأبـى، وقال: أخاف ألَّا يجتمع ثواب الدنيا مع ثواب الآخرة، وفي أزمةٍ مالية مرهقة حين اشتدت به العلّة، وزادتْ تكاليف العلاج شاء تلميذه الأستاذ أحمد خيري أن يمدّه بثمن الدواء وفاءً لما قام به من تعليمه وتهذيبه فأبـى، وآثر أن يبيع كتبه الثمينة بثمن بخس ليجد ما ينفق دون مرارة تلحقه.

---

(١) رجال عرفتهم للأستاذ العقاد ص ١٤٧ ط بيروت.

وقد أراد الأستاذ الكبير محمد أبو زهرة أن يكون الكوثري أستاذاً للطلاب بقسم الدراسات العليا للشريعة الإسلامية بكلية الحقوق بجامعة القاهرة، وكان الرجل يُعاني أعباء الشيخوخة، فقال لأبـي زهرة: ليست لديَّ القوة الجسمية التي أطمئن إليها في تأدية الدرس على الوجه المنشود! وألحّ أبو زهرة قائلاً: إن مجرد حديث الكوثري مع الطلاب كسب أي كسب، وإنه يتحدّث مع كبار العلماء فيبهرهم، فليجربْ ذلك مع الطلاب! ولكن الكوثري قال: التدريس أمانة، وله عندي ميزان خاص أخاف على نفسي أن أتجاوزه، ولقاءُ الله قريب!

وخرج الأستاذ أبو زهرة من بيت الكوثري، وهو يضرب كفّاً بكفّ، ويقولُ: عندنا من يدخلُ قاعة المحاضرات، ولا يَسْتحيـي من نفسه أنْ يصرف الوقت فيما لا يفيد، وهذا الكوثريّ في ضيقٍ من العيش، وضرورةٍ لثمن الدواء، يستشعر فداحة الموقف العلمي، وينهاه ضميره الأدبـي أن يتهيأ للتدريس، مع أنه أهل له!! ثم يبعث زميله الأستاذ علي الخفيف إلى الكوثري مرّةً أخرى فيجدُه مُصمماً على ما يريد! فيتكرر الرفض، ويخرج الخفيف هو الآخر ليضرب كفّاً بكفّ!

وقد أحسنَ الأستاذ أبو زهرة كلّ الإحسان، حين قال عن الكوثري في مقدمة كتاب (مقالات الكوثري) الذي طبع بعد رحيله مجموعاً من الصحف الدينيّة التي كان يؤثرها بنتاجه الغزير[١]:

«إن ذلك الإمام الجليل لم يكن من المنتحلين لمذهب جديد، ولا مِن الدعاةِ إلى أمرٍ بَدِيءٍ لم يُسبَق به، ولم يكن من الذين يَسِمُهم الناس بسمة التجديد، بل كان ينفرُ منهم، فإنه كان متّبِعاً ولم يكن مبتدعاً، وأنا مع ذلك أقولُ: إنه كان من المجدّدين بالمعنى الحقيقي لكلمة التجديد، لأنَّ التجديد ليس هو ما تعارفه الناسُ من خلعٍ للربقة، وردٍّ لعهد النبوة الأولى، وإنما التجديد هو أن يُعادَ إلى الدين رونقه، ويُزالَ عنه ما علق به من أوهام، ويُبَيَّنَ للناس صافياً كجوهره نقيّاً كأصله، وإنه لمن التجديد

---

(١) مقدمة (مقالات الكوثري) للأستاذ أبـي زهرة ص (ب) ط أولى.

أن تحيا السنـة وتموت البـدعة ويقومَ بين الناس عمودُ الدين، ذلك هو التجديد حقاً وصدقاً، وقد قام الإمام الكوثري بإحياء السنّة النبوية، فكشفَ عن المخبوء بين ثنايا التاريخ من كتبها، ثم عكف على جهود السابقين من الذين قاموا بالسنة، ورعوها حق رعايتها، فنشر كتبهم».

وما قاله الإمام أبو زهرة يجبُ أن يكونَ موضع الاهتمام والنظر، لأنَّ من الكاتبين من يرى التجديد هَدْماً لا بناء! بل منهم من يرى التجديد في الشذوذِ عن الطريق السويّ، والافتياتِ على السابقين بغياً دون علم، وليس ذلك بتجديد بل هو تدمير وتخريب.

(ظـروف حيـاة):

ينتهي نسبُ الكوثريِ إلى الجركس ببلاد القوقاز، وللجراكسة عزيمة صلبة، يعرفها من يقرأ سِيرَهم في الحروب واقتحام الأهوال، وأبْناء الجراكسة من العلماء يحملونَ هذه العزيمة في مضمار العلم والثقافة، فلهم اعتزازٌ بالرأي، ومجاهرة بالحق، وعدم الخضوع لما يرونه باطلاً في الاتجاه، وتلك صفات بارزة عُرف بها الأستاذ محمد زاهد الكوثري، من عهد الطلب إلى أن سعدَ بجوار ربّه الكريم.

صحِبَتْه هذه العزيمة طالباً، حيثُ برز على أقرانه في مجال الدراسة، ونال الشهادة العالمية، فكان الأول بين زملائه، وعُيِّن مدرّساً بجامع الفاتح مباشرةً لما شُوهد من نبوغه المبكر، ولكـنَّ الاتحاديينّ حينئذٍ قد أرادُوا انتقاصَ المواد الدينيّة من جداول الدراسة لتحل محلها العلوم الحديثة، فرأى الكوثري أن يَجهر بالمعارضة دون حذر، ولاحظَ الاتحاديون الأتراكُ صلابة موقفه، فخافوا أن يلتف حوله من يستطيعُ إقناعهم باتجاهه، وعملوا على إبعاده عن الآستانةَ مُدرّساً في معهد فرعي وسط الأناضول.

ثم رأت الجامعة أن تعينّ أستاذاً للشريعة الإسلامية عن طريق الامتحان بين المتسابقين من حملة العالمية، مع الخبرة في التدريس فتقدمَ الأستاذ الكوثري

للامتحان، فوقع عليه الاختيار، وغاظ الاتحاديين أن يرجعَ من الأناضول مُرقى إلى هذا المنصب الخطير، فاكتفوا بانتدابِ أستاذ آخر دون تعيين أحد، ولكنّ صِيت الكوثري دفعَ به إلى مجالات علمية حتى صارَ وكيلاً للمشيخة الإسلامية، فأصبحَ الرجل الثاني في المنصب الديني، إذْ لا يتقدمه غير شيخ الإسلام فحسب.

ثم جهَر بمعارضته الشديدة لهدمِ مدرسة دينيّة أراد الاتحاديون تحويلها إلى مستشفى عام، وبادَر فرفع دَعْوى إلى المحكمة المختصة موَضّحاً أن المدرسة ذات وقف متعينّ ولا سبيلَ إلى إلغائه، ولم تصل المحكمة إلى حكم عادل لأن الكماليينَ قد احتلّوا الآستانة، وأصبح أمرهم بالغ النفاذ، بحيثُ لا يخضع لرقابةٍ قضائية، فهُدمت المدرسة، وبدرتْ دلائلُ فصل الدين عن السياسة، والدعوة إلى العلمانيّة.

فجنّد الكوثري جبهةً لمحاربة هذا الاتجاه، وصدَر الأمر باعتقاله، فلم يخف على نفسه قدر خوفه على إسكات أصوات المعارضة لهذا الحدث المنكر، ورأى أن يفرّ بدينه مجاهراً إلى الله، ليستطيعَ أن يتحدث بما يشاء، ففرّ وحيداً أعزلَ من كل شيء، وطافَ ببلاد المشرق متنقلاً بين القاهرة ودمشق، حتى استقرّ بالقاهرة، ونزلَ أول أمره برواق الأتراك بالأزهر، فعرفَ الطلاب مكانتَه، وتجمعوا حوله، ولكنّ ظروف حياته ظلّتْ بين الجذب والشدّة، لأنه لم يسع إلى منصبٍ علميٍّ ترشحه له كفاءته الواضحة.

وكان من عارِفي فضله من أبْدوا استعداداً لمعاونته، ولكنّه أصرّ على الانطواء الوظيفي دون الانطواء العلمي، ولعلّ تجاربه الأولى بتركيا قد أقنعته بالبعد عن ميادين التنافس، وقدْ نشر من التحقيقات العلمية ما قرّبه لذوي النباهة من أساتِذَةِ العلم.

وكان في الرجل تواضع كريم، فأراد إحياءَ سنة السلف في رواية الحديث النبوي واتصلَ بشيخ الشافعية بمصر ليروي عنه (المسلسل) عن مشايخه، كما اتصلَ بالشيخ يوسف الدجوي أحد كبار العلماء في زمنه ليروِي عنه موطأَ مالك، وفي أثناء مقامه بدمشق روى كتاب الشمائل للترمذي عن السيد محمد بن جعفر الكتّاني بالجامع

الأموي بدمشق، ولم يكن الشيخ طالباً صغيراً حتى يحرص كل الحرص على هذه الروايات، ولكنّه كان في مستوى من يأخذ عنهم، بل كان يفوق بعض مَن جلس بين أيديهم، وهم يعلمونَ ذلك عنه، ولكنهم جميعاً يحيون سيرة السلف في امتداد الرواية إلى هذا العصر.

وقد رأيتُ بنفسي إحدى مجالس الحديث النبوي بدار العلامة يوسف الدجوي، وشاهدتُ العلامة الكوثري يقرأ في خشوع حديثَ الموطأ، والدجويُّ فوق كرسيّه يسمع في يقظة وانتباه، وكان المشهد عجيباً، تحدثتُ عنه بإفاضة في إحدى مجلات الأزهر تحت عنوان (مقارىء الحديث في مصر)[1] فليت هذه المقارىء تعود.

(أنصار ومعترضون):

لكلِّ مفكرٍ تلاميذه المؤيدون، ومخالفوه المعترضون، وتلك ظاهرةٌ صحيّة دون جدال، فما زال اختلافُ الرأي سبيلاً إلى إيضاح الحق، إذا خلصت النياتُ وسلمت الضمائر، وقد نزل الكوثري القاهرة، وهو صاحب رأي في مسائل الدين وشؤون التاريخ، ينافح عنه ويُعارض مخالفه، فمن الطبيعي أن يلتفَ حوله من ينحو منحاه، كما من الطبيعي أن يجهرَ خُصومه بمعارضته ولهم تلاميذهم الذين يؤيدونَهم في الصحف، وينقدونَ ما يرونَه محتاجاً للنقد من أقوالِ المخالفين.

وقد قلت: إن الكوثري صُلبٌ صخريُّ المكسر، لا يسكت عن نقد، ولا يغمضُ عن اعتراض، وإذا كان قد جاهر الكماليين والاتحاديين في تركيا مع سلطانهم القاهر، وبطشهم الغادر، فإن مجاهرة مخالفيه من علماء مصر مأمونة العاقبة، إذ لا خطر فيها على أحد، فلهُ أن يقولَ ما يريد متى يريد! وقد قال الرجل آراءه الصريحة في اتجاهات المجددين من ذوي الإصلاح الديني، وهذا ما يُحمَد له، كما أن مما يُحمَد لمخالفيه أنَّهم واجهوا النقد بالنقد دون افتيات، وتلك سبيل الفضلاء!

---

(١) مجلة الأزهر: جمادى الآخرة ١٤٠٧هـ.

وقد يقالُ إن بعض الطلاب من الشباب المندفعين قد هاجموا الرجل بمقالات صاخبة، ولكنّ الكوثري نفسه قد هاجَمَ الطلاب والأساتذة معاً بمقالات صاخبة، وفي هؤلاء الكبار شيخ الأزهر الإمام المراغي والعلامة الشيخ عبد المجيد سليم المفتي الأكبر وشيخ الأزهر أيضاً، والأستاذ الكبير محمود شلتوت شيخ الأزهر من بعد، والأستاذ أحمد شاكر شيخ المحدثين في عصره، والقاضي الكبير.

وكنت أوثرُ أن ينهضَ باحث مخلص بكتابة مؤلّفٍ عن هذه الحركة العلمية الخصيبة، بعد أن ذهبَ أصحابها إلى رحمة الله ورضوانه، وكلهم مخلص أمين، أجل كنت أوثر أن ينهض باحث لكتابة مؤلف تحت عنوان (الكوثري بين مؤيديه ومعارضيه) ليرى الخلف بعض جهاد السلف في خدمة العلم، ومضمار التجديد، وليتّصل التاريخ العلمي اتصال الحلقات الممتدة في نظام دقيق.

وإذا كان المراغي وعبد المجيد سليم وشلتوت ممن يذهبونَ في الإصلاح الديني والتفكير الإسلامي مذهبَ الإمام محمد عبده، فإن الكوثريَ رحمه الله لم يُعْفِ الأستاذ الإمام من انتقادات متتابعة! وهو بذلك يُعيدُ معارك الفكر الإسلامي في أخصب عهوده، حين كانت آراء أبي حنيفة والشافعي وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ومالك بن أنس والليث بن سعد موضع جدل كبير. . .

ومما يبعثُ على الارتياح أن مقامَ هؤلاء جميعاً كان موضع التكريم من القارىء المعاصر، فقد كان الكوثري ـ على حِدَّة صِياله ـ موضعَ التقدير من أساتذة الأزهر الشريف، ومن طلّابه، إذ كان له حواريون مخلصون من طلبة الكليات الأزهرية، ومن أساتذتِها المرموقين، وكان الشيخ عبد المجيد اللبان شيخ كلية أصول الدين يعدّه باحثاً إسلامياً منقطع النظير.

كما كانَ الأستاذ الشيخ يوسف الدجوي يراه ساعدَه الأيمن في اتجاهه الفكري، وقد أجبرَه على السُّكنَى معه هو وعائلته في بيته بِعُزْبَة النخل في ضواحي القاهرة، حين كانَ الكوثري يسكن بالعباسية، وقد تعرضتْ لقنابل الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية، فلم يأمنِ الدجوي أن يعودَ الضَربُ ثانيةً فيتعرض صاحبه لما يخشاه.

كما أنّ الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخ الأزهر كان يختص الكوثري باهتمامه، إذ عرف فضله العلمي فيما حققه من كتب التراث الإسلامي خاصاً بالفلسفة التي كان الأستاذ مصطفى عبد الرازق أستاذاً لها بكلية الآداب بالجامعة المصرية حيناً من الدهر.

أقول ذلكِ قبل أن أعرض بعض مناحي الخلاف الفكري بين الكوثري ومعارضيه الكبار، وكلهم خيار من خيار. .

إنّ اختلافَ مناحي التفكير في القضايا التشريعية والكلامية، قد فَسح مجال التّباعد بين الأستاذ الكوثري ومخالفيه، لأنَّ الإمام المراغي وتلاميذ مدرسة الشيخ محمد عبده جميعاً، يرجعونَ في الرأي العلمي إلى قضايا علميّة يؤكّدونها قبل الإدلاء بأحكامهم التشريعية، فتجيءُ هذه الأحكام متفقةً مع ما قرروه من القضايا الكلية، أمّا الأستاذ الكوثري وتلاميذه فهم متشبّعون بالأحكام الجزئية التي سجلها الفقهاء في كتبهم المتداولة، وقد يرجعونَ إلى نصوص متأخرة قال بها من الفقهاء مـن لا يجيز لنفسه أن يجتهدَ في الرأي، بلْ من يُحرّم الرأي، ويعدّ بابَ الاجتهاد الفقهي قد أُوصد تبعاً لما قَرره أمثال ابن الصلاح. ومثلُ هذا الاختلاف في تناول قضايا العلم لا ينتهي بالمتناظرين إلى وفاق، ولكلٍّ مشربه ومنحاه!

أضرب المثل لما أقول فأعلنُ أن الإمام المراغي حينما تقدّم ببحثه عن قانون الزواج والطلاق رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩، وقد صَارَ مُعتمداً لدى المحاكم ومرجعاً للرأي في شؤون الأسرة، قدّم له بقواعد ثابتة لا يراهَا مجالاً للاعتراض، حيث أوضحَ خطر الحكم بالكفر على من يخالف آراء الفقهاء المتداولة، وأوضحَ معنى الاجتهاد فارقاً بين المجتهد المطلق والمجتهد المقيد، واعتماد الآراء الفقهية المخالفة لأئمة المذاهب الأربعة، إذا كانت ذاتَ دليل راجحٍ، كما بيّن تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة والعُرف، وأفاض في هذه المسائل إفاضة شافية حتى كادت تكون بحثاً مستقلاً في علم الأصول.

وفي ضوءِ هذه الكليات أصدر أحكامَه عن تعدد الزوجات، وطلاقِ المكره والسكران، والطلاق غير المنجز، والطلاق المعلّق، ووقوع الطلاق الثلاث طلقةً واحدة، وشروط عقد الزواج، وجاءَ العلامة الكبير أحمد شاكر فاعتمد كثيراً من هذه الأصول في كتابه عن الطلاق، ولكنّ الأستاذ الكوثري لم ينحُ منحى الشّيْخيْن الكبيرين، وأصدر كتابه (الإشفاقُ على أحكام الطلاق) متقيّداً بمذهب الإمام أبي حنيفة في أكثر ما قرّر، وراجعاً إلى أقوال الأئمة الثلاثة في غير الأكثر! وما قرّرهُ الكوثري معروفٌ مشتهر، وعليه دارت الفتوى الشرعية، والحكم القضائي قبل صدور القانون سنة ١٩٢٩م، وقارىءُ كتاب الإشفاق مقارناً بكتاب الشيخ شاكر يشعر بأن الجهة منفكة كما يقولُ المناطقة، وقد دَلَّ كتاب الإشفاق على علم غزير، وغوص بعيد، ولكنَّ الطريقين متباعدان.

وما يقال في قانون الأسرة يُقال في مسألة نزول عيسى عليه السَّلام، حيثُ أصدرَ الإمام محمد شلتوت فتوى تنتهي إلى أنَّ منكر هذا النزول لا يخالف نصّاً قطعياً مجمعاً عليه، وأبدى من الأدلة الملزمة ما يرجّح قوله، وكان قد تلقّى سؤالاً عن نزول عيسى من جهة رسميّة بالهند، فأعمل فكره الدقيق حتى اهتدى إلى حكمه المعلّل.

والأستاذ الكوثري على نقيض هذا الرأي، ولكلٍّ وجهةٌ هو موليها، فعارضَ الحكم مستنداً إلى ما فهمه من نصوص مطلقة تقبلُ الرأي وسواه ولا تجزم برأي قاطع، وقد قسا في مقالِه قسوةً بالغة، حيث اتهم المخالف بالهوى، وحب الظهور الشخصي، ومجاراةِ ذوي الأهواء، مما دفعَ الأستاذ شلتوت إلى أن يكيل بالصاع صاعاً غير مصرّحٍ باسم الكوثري ولا بمنْ نحا منحاه، وقد مهّد لحديثه بمقالٍ جامع عن العقيدة الدينيّة وطريق ثبوتها مؤكداً اتفاق العلماء على أنَّ الدليل العقلي الذي سلمت مقدماته، وانتهت في أحكامها إلى الحسّ أو الضرورة يفيد اليقين، ومبيِّناً أنّ الاجتهاد في ما لا قاطع فيه يمنع التأثيم، ومفسّراً ما يتعلّل به المخالفون من نصوص ليست صريحة فيما يدعون، وليس المجال هنا مجال استقصاء وتتبع، ولكننا نحدّد تيّارين يختلفان ولا يتفقان.

وممّا زاد الرَّهَجَ هياجاً، والحرقة اشتعالاً أن الأستاذ الكوثري يتسرّع في القسوة دون موجب، فقد صادرت مشيخة الأزهر كتاباً يتضمن بعض العقائد المنحرفة، ولكنّ الأستاذ شلتوت وهو عضوٌ بجماعة كبار العلماء قد رأى أنَّ المصادرة ليستْ هي الحل الأمثل، إنما الحلّ أن تقوم الجماعة بالردّ على الأخطاء التي يتضمّنها الكتاب، وأن تُرشد المسلمين إلى الانحرافات المبثوثة في بعض كتب التراث، كي يستضيء القارىء فلا يَضلّ.

إذ أنَّ هذه المصادرة في مصر لا تمنعُ ذيوع الكتاب في قطرٍ آخر، فالأفضلُ أن يُترك الحكم، للقارىء بعدَ أن يجدَ الرد الشافي من العلماء، وقال الأستاذ شلتوت: إنَّ من واجبات جماعة كبار العلماء أن تصحِّح لا أن تصادر، ولكن الأستاذ الكوثري رأى المصادرة حلًّا صحيحاً، وكتبَ مقالاً يتّهم فيه الأستاذ بمجاراة أهل البدع والأهواء، وما كانَ أحْراه أن يُجادل بالتي هي أحسن.

والحق أن الكوثري لم يكنْ في اتجاهه المخالف صاحبَ غرضٍ شخصي، ولكنّه ذو إخلاص وحميّة تدفعانه إلى المعارضة، كما كانَ معبّراً عن مشاعر علماء فضلاء يشاركونَه الرأي، ولا يملكون ما يملك من حجج وبراهين، لأن قراءاتِه الكثيرة قد ساعدتْه على استيعاب نصوص مختلفة لا يتيسّر الحصول عليها لسواه، وما زالتِ الأفكار تتعارض منذ تمتع الإنسان بعقله المستقل وتفكيره المستدل، فالجدل المخلص طريق الحق، والحقيقة بنت البحث.

(دعـوى التعصـب):

ذاع عن الكوثري ـ بغياً دون حق ـ أنه شديد التعصب للمذهب الحنفي، وأنه يراهُ المذهب الحق، وأن ما عداه لا يرتفعُ إلى مستواه، والحق أنّ الفقيه الكوثري قد درسَ الفقه الحنفيّ دراسة مستوعبة فاحصة، وآثر اتباعه والالتزام بأحكامه، وهذا ممّا لا غضاضة فيه، ولكنّ هجومَ بعض الأدعياء على الإمام أبي حنيفة دون دليلٍ، وحرصَهم على نشر كتب منسوبة لبعض الأئمة تتضمنُ تجريح أبـي حنيفة، خطأً

لا يجب السكوت عنه، فتصدَّى الكوثري لتفنيد كلِّ ما يُروى عن أبـي حنيفة من افتراءات.

وقـد تورّط الخطيب البغدادي في ذكرِ مقابح لا تصدُر من مثله، وكانَ ذلك تعصباً مقيتاً لا يليق بمؤرخ يكتب تاريخ بغداد في عدة مجلدات فيتعرّضُ لمئات العلماء والفضلاء تعرّضَ من لا يهمه أن يلتزم الحيدة الصريحة فيما يقول، وقد طبع كتاب تاريخ بغداد طبعةً مغرية، وتناقله الدارسون عن ثقة واحتفال، وفيهم من أخذَ يردّد أوهامه المغرضة عن الإمام أبـي حنيفة رضي الله عنه، فانبرَى الإمام الكوثري لتزييف هذه الأباطيل في كتابٍ «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبـي حنيفة من الأكاذيب»، وفي بعض هذه الأكاذيب بشاعةٌ شنيعة حملت الكوثري على أن ينقضها في انفعالٍ لا سبيل إلى تلافيه! ولا يُعدّ كتابه هذا مثلاً للتعصّب، بل هو ضرورة ملزمة يفرضُها العلم على من يملك القول.

وقد ردَّ بعض الفضلاء على كتاب التأنيب، فتقبل الكوثري ردّهُ بقبول حسن، وأتبعَه بما يراه من تعقيب جاد، ولو كانَ الكوثري متعصباً دون حقّ لثار في وجه ناقد التأنيب، ولكنه يعرفُ أن النقد سبيل الصواب، متى خلصت السرائر، وصحت الأفهام!

والرجلُ لا يثور إلاّ حين يرى حقاً يُشوّه وباطلاً يُزيّن، بدليل أنّه كان متّزناً كلّ الاتزان في ردّه على ابن أبـي شيبة، فيما ألّفه تحت عنوان (النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبـي شيبة على أبـي حنيفة)، وقد دلَّ هذا الكتاب على عُمق فريد، وتخصص بالغ في أعقد مشاكل الفقه ومعضلاته، وقد قاربتْ صفحاته مئتين وثلاثاً وسبعين صفحة، على غير عادة الكوثري في الاختصار، لأن تشعّب الأحكام قد دفع به إلى مـوجٍ يُجيدُ السباحة في محيطه الزاخر، ويصل إلى الشاطىء بسلام!.

أما اشتغالُ الكوثري بتراجم أئمة الأحناف من أمثال أبـي يوسف ومحمد بن الحسن وزفر والطحاوي وابن الهمام وغيرهم، ففضلٌ كبير يُعزى إليه، فقد درس الرجل الكبير أقوال هؤلاء الأئمة وسرد ما يعرفه من مبتكراتهم الفقهية الرائعة، ودلّ على تهافت من قاوموا بعض هذه الآراء بمنطق جيد لا يغلب، فليت أبناءَ المذاهب

المختلفة يتجرؤون لكتابة تراجم الأئمة من أعيان المذهب، فتكونُ لنا ثروةٌ علمية وسير تاريخيّة تنشىء جوّاً فكرياً نحن في حاجة إليه في مضمار التشريع.

ولا أتركُ هذا المجال دون أن أشير إلى ما كتبه الكوثري في كتابه (إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق) ردّاً على كتاب ظهر تحت عنوان (مغيث الخلق في ترجيح المذهب الأحق) منسوباً لأبـي المعالي الجويني إمام الحرمين وأستاذ الغزالي، فقد سلَّ الكوثري سلاحه الباتر في معارضة ما جاءَ بهذا الكتاب، ونَحا باللوم على مؤلفه المزعوم، وقد تعرَّضَ المفتي الأكبر الشيخ محمد بخيت المطيعي الحنفي وهو شيخ الحنفية في عصره، وموضعُ الثقة من الشيخ الكوثري إلى القولِ فيما نُشر تحت عنوان (مغيث الخلق) فشككَ في نسبة الكتاب لأبـي المعالي الجويني إمام الحرمين، ونقلَ من كتاب البرهان للجويني ما يُخالفُ ما جاء في مغيث الخلق، مما يدلّ على أن النسبة إليه في تأليف هذا الكتاب ذاتَ ريب أكيد.

ولو التفتَ الكوثري إلى المقارنة بين ما جاء في البرهان وما افترى به مؤلف (مغيث الخلق) على الإمام أبـي حنيفة لجاهرَ بنفي هذا الهراء عن إمام جليل كالجويني، ولا أدري ما حظّ الذين يفترون الأكاذيبَ ويلصقونها بأكابر العلماء زيفاً وبهتاناً؟ وماذا يقولونَ يوم الحساب حين ينتصف منهم من افتروا عليهم، وهم فقهاء يفترض فيهم أن يحملوا أمانة الخلق قبل أن يحملوا رسالة العلم! ذلك جرم خطير!

هذا، وللأستاذ ترجمةٌ رائعة عن الليث بن سعد فقيه مصر وصاحب المذهب المستقل، وقد سعى سعياً حثيثاً لنشر كتاب (أدب الشافعي ومناقبه للإمام عبد الرحمن الرازي، وكَتَب مقدمة حافلة لهذا الكتاب القيم قال فيها[1]: «إن أئمة الهدى المتبوعين رضي الله عنهم أجمعين، لهم منازل سامية في قلوب الأمّة حتى انحصَر تمذهبهم في مذاهب هؤلاء السادة القادة علماً منهم بسعة علومهم، وعظم إخلاصهم في خدمة دين الله، فبارك الله في علومهم، وعلوم من انضَووا تحت راياتهم». ثم قال: «وكان الحافظُ أبو محمد عبد الرحمن بن أبـي حاتم محمد بن إدريس الرازي

---

(١) آداب الشافعي ومناقبه، ص ٦ تصدير الكتاب للعلامة الكوثري.

أكثر تحرياً فيما يسوق من الأنباء، ولـذا كنتُ متشوّقاً إلى الظفر بنسخة من كتابه في سيرة الإمام الشّافعي، فعلمت أن في المكتبة الأحمدية في حلب الشهباء نسخة منه، فرجوت صديقنا الأستاذ الألمعي الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ـ حفظه الله ورعاه ـ أن يبحثَ عن ناسخٍ هناك، ينقلُ الكتاب على حسابـي، ففعل، وتفضل بمقابلته بالأصل مقابلةً دقيقة أوجبَتْ مضاعفة شكري له، والله سبحانه يكافئه على هذا الجميل، وبقيَ الكتاب محفوظاً عندي إلى أن رغب الأستاذ الأديب السيد محمد عزة العطار في نشرِه، فنزلتُ على رغبته رجاءَ دعوة صالحة تلحقني من المطلعين على الكتاب».

فالذي يبحثُ جاهداً عن كتاب في مناقب الشافعي، ثم يعجّل بنسخه على حسابه، ويدعو الناشر لطبعه لا يكونُ متعصباً لمذهبه وحده ولا لرجال المذهب بأعيانهم، ولكنَّه محب للفقهاء الأئمة في كلّ زمن ومكان، وهذا ما سمعناه منه ووعيناه، فكيف يُرمَى بالتعصّب، وعلى من؟ وكلّ الأئمة الأربعة في الدرجة العليا من الفقه والإيمان.

وفيما قاله الكوثري إشارة إلى العالم الفاضل الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، وهو من أكرم تلاميذ الكوثري، وقد تميَّزَ في مؤلفاته وتعليقاته وتحقيقاته بدقةِ بحثٍ، وعمـقِ تحقيق، ومتانةِ علمٍ وإتقانٍ لما يخرجه.

(مقدمـات الكوثـري):

عرفنا سعةَ إحاطة الكوثري بالتراث الإسلامي، حتى صارَ أحد الأعلام المعاصرين في هذا المجال إن لم يكن أوحدهم، وقد كانَ إقبال القراء في النصف الأول من هذا القرن على اقتناء هذه الذخائر الثمينة دافعاً لأرباب المكاتب على نشر هذه المؤلفات، فتسابقت المطابع إلى نشر الموسوعات وما دونها من الكتب والمختصرات، وتطلّب هذا النشر الملح تعريفاً بالكتاب والمؤلف، فمهر جماعةٌ في التحقيق التراثي، كما مهر آخرون في التعريف بالكتاب مؤلفاً وغرضاً وموضوعاً ونقداً.

وكانَ الكوثري متطلّعَ الأقطار في هذا المضمار، لأن تزكيتَه للكتاب، وتعريفَهُ

به، ومحاولةَ تحديدِ مكانته العلمية بين نظرائه، والإلمامَ بمؤلَّفِهِ واتجاهه المذهبي، وإخلاصه العلمي، مما لا يُتاح لغير بحّاثة كثير التنقيب.

ونحن نقرأ مقدّمات الكوثري فنجدها مضرب المثل في التقديم، ونقارنُها بكثير مما يكتب في بعض المنشورات، فنعرف فضل الله على هذا البحاثة الضليع، إذ أنَّ لفيفاً من الهواة حَلاَ لهم أن تتصدر أسماؤهم وجوهَ الكتب دون دراية، وظنّوا الإلمام بفهرس الكتاب ومؤلِّفِهِ وترجمة حياته من المصادر القريبة مما يشفع لهم في كتابة هذه المقدمات، فهم يلوكون الذائع المشتهر عن الكاتب ومؤلَّفِهِ، ويحسبون أنهم على شيء، أمّا الأستاذ الكوثري ومَن هم في طبقته من الراسخين الأثبات فيسلطون الأضواء الكاشفة في بصر نافذ، وعمق بعيد، وقد لا يطيلون فيما يكتبون ولكنّ لكل كلمةٍ مكانها، ولكل حرفٍ موضعه الصحيح.

ومن فضل الله على الكوثري أنه ملم بنواحي الثقافة الإسلامية إلمام الدارس المتمكن، فإذا تحدّثَ عن كتاب في الفقه أو علم الكلام أو التاريخ أو الحديث أو المنطق، خُيّل لقارئه أنه تخصص في موضوعه وحده.

ونضرب المثل بمقدمته الرائعة لكتاب «الطبقات الكبرى» لابن سعد الواقدي، إذ ألـمّتْ إلماماً دقيقاً بالأهم المهمّ من حياة الواقدي واتجاهه الفكري، وقد أنْصَفه الكوثري حين حكمَ أنه جُوزِي جزاءَ سِنِمَّار على حسن ما صنع، فرماهُ أغلب الرواة عنْ وترٍ واحد حين كانُوا يرونْ كثرة الغرائب في رواياته، كما نقل آراء الثقات عنه كإبراهيم الحربي، ويعقوب بن شيبة، وأبي بكر بن العربي، وابن سيد الناس، ثم أصاب مقطع الحق حين قال:

«وليسَ كل ما فيه من الروايات قوياً متيناً، بل بينَ أسانيد رواياته ما هو مقطوع أو مرسل، وبمعرفة أحوال الرجال في تلك الأسانيد تعرف درجة الروايات، وأمرها سهل عند أهل العلم». وقد امتدتِ المقدمة إلى تسع صفحات من القطع الكبير، وتلخيصها بل الإشارة إلى بعض نفائسها مما تضيق به هذه العجالة! وإني أقدم هذه

التحفة القيمة مثلاً دقيقاً لمن يتصدرون لكتابة المقدمات، إذ كانت مصدر توجيه أكيد.

وقد علمت من بعض الناشرين الفضلاء أنه بسبيل أن يجمع مقدمات الكوثري في كتاب خاص على نحو ما جُمع من مقالات الكوثري وهو عمل جليل نتطلع إليه في شوق شديد.

وقد عقد الأستاذ أحمد خيري رحمه الله فصلاً خاصاً بمؤلفات الكوثري ما بين مخطوط ومطبوع وقد بلغت واحداً وخمسين مؤلفاً، غير حواشيه التي كان يضعها على الكتب التي يقدّمها، وقد تتبع الأستاذ أحمد خيري هذه التعليقات في مظانها، وأشار إليها مع مؤلفاته في سجل حافل ملأ ما بين صفحة ٣٦، وص ٥٠ بمعنى أن أسماء المؤلفات ما بين مطبوعة ومخطوطة ومعلق عليها قد استغرق أربع عشرة صفحة كاملة! هي الفصل الخامس من ترجمة الأستاذ الكبير.

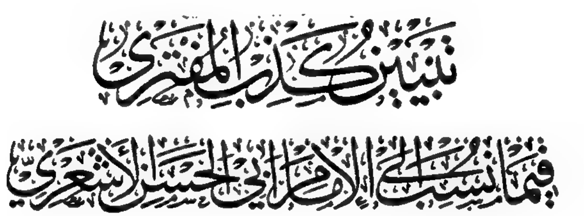
ومن بين هذه الكتب مخطوط مفقود في مجلدين كبيرين تحت عنوان (المدخل العام لعلوم القرآن) وهو في رأي الباحث أهم مؤلفات الكوثري لما فيه من الشمول والتقصي والمقارنة والاستنباط، يقول الأستاذ خيري[1]: «ولم يكن الشيخ الكوثري يأسف على شيء أسفه على ضياع هذا الكتاب» ولعل الله يسهل العثور على مخطوطته الوحيدة بإحدى دور الكتب بالآستانة، لأنَّ هجرته المفاجأة إلى مصر قد أعجلته عن حمل مؤلفاته وكان يأمل أن يجد من تلاميذه في تركيا من يسعفه بها، ولكنّ الاتصال به في مهجره قد كان مصدر خطر لمن يجازفون به في مبتدأ الثورة الكمالية، فلم يتيسّر شيء من هذه المؤلفات، ومن يعرف أن مؤلف العالم لديه كولده من صلبه يدرك كم عَانَى الكوثري من ألم مرير!!

هذه أقباس من سيرة إمام كبير، نرجو أن تحفز ذوي الفضل إلى جمع مؤلفاته وإعادة نشرها الدقيق.

---

(١) الإمام الكوثري، للأستاذ أحمد خيري ص ٣٨ ط ١٣٧٣هـ.

«كل سُنِّي لا يكون عنده كتاب "التبيين" لابن عساكر: فليس من أمر نفسه على بصيرة»
"الطبقات الكبرى"

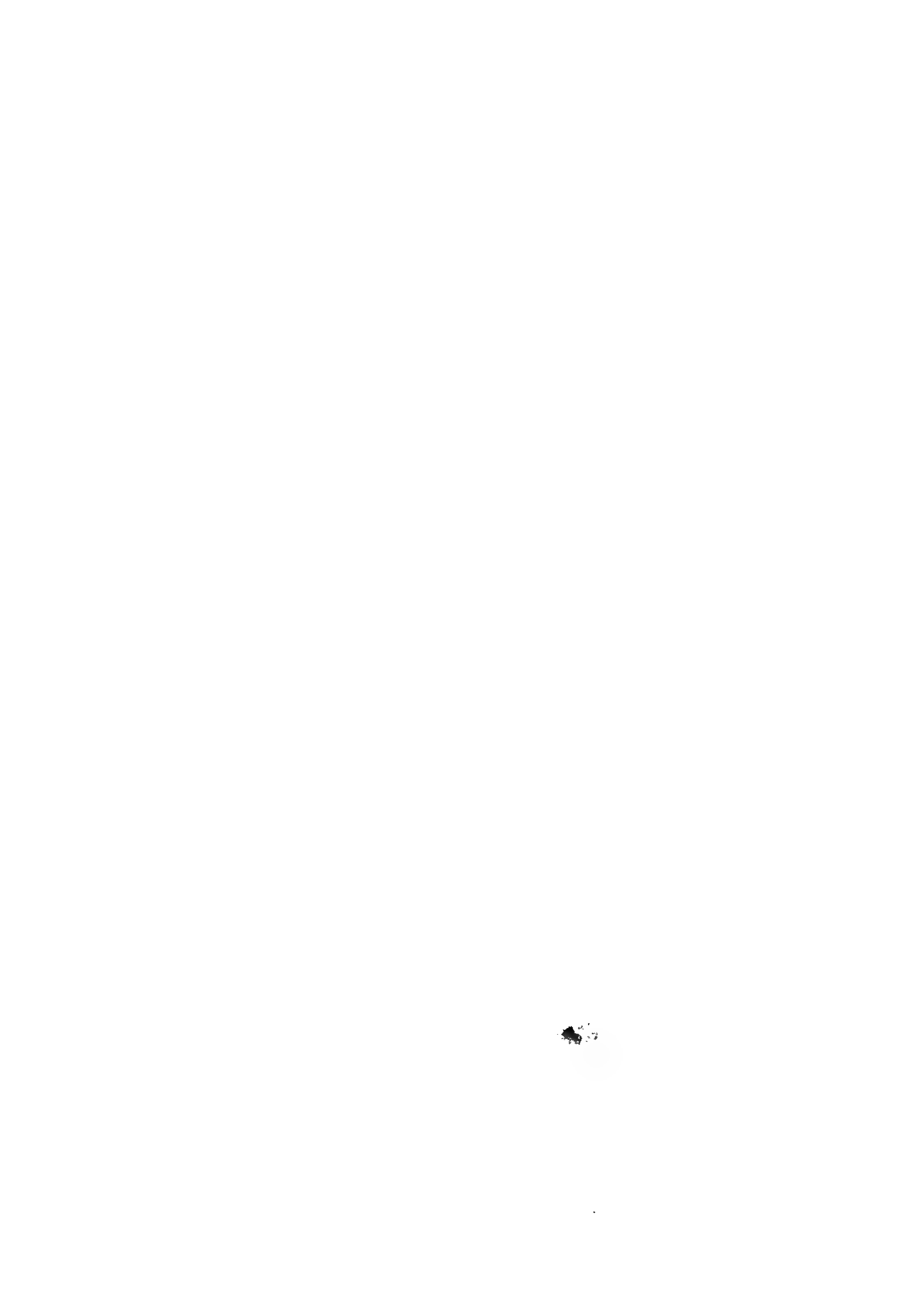


تصنيف ناصر السنة حجّة الحفاظ مؤرّخ الشام
أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله
ابن عساكر الدمشقي
المتوفى سنة ٥٧١

عن نسخة المرحوم السيد عبد الباقي الحسني الجزائري ونسخة الخزانة الفيضية في الآستانة والنسخة النورية في القاهرة مع المقابلة بنسخة الخزانة التيمورية العامرة

عني بنشره : القدسي
دمشق الشام : صندوق البريد ٢٠٧

مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٧ هـ.



بسم الله الرحمن الرحيم

الحالة العامة عند البعثة النبوية

وَسَطٌ عريقٌ في الجاهلية، متوغِّل في الوثنية، ليس لقبائله خُطُواتٌ سابقةٌ تُذْكَرُ نحوَ الرُّقيِّ البشريِّ، كما لجيرانهم، ولا لهم عاطفةٌ تَصْرِفُهم عن مثلِ وَأدِ البنات، والارتزاق من الغارات، وما إلى ذلك من الدنايا. يعبُدون ما ينحِتون، ويعتقدون أن الملائكة بناتُ الله، تعالى عما يأْفِكون.

وحولَ هذا الوَسَط نطاقٌ من أُممٍ يَدينون بأديانٍ شتَّى، محرَّفة مختلَقة، يجري في بلادِ كلٍّ منهم من الفتن الدَّهْياء، وظُلَم الظُّلْم السوداء، ما لم يُقيِّد مثلَه التاريخ. وقد خَسروا ما تتوارثُه الأمم خالفاً عن سالفٍ من أسباب السعادة في هذه الحياة، فضلاً عما يُسبِّب السعادة الأبدية.

فمنهم: أمةٌ تَدِينُ بالتثليث والحلول، ويبيعُ لهم كَهَنَتُهم بقاعاً من الجنة فيشترون، تَخَلَّوْا عن عقولهم وهم لأربابهم مسخَّرون. ومنهم: أهلُ دينٍ عَبَدوا العِجْلَ الذَّهبي بمجرَّد أنْ غاب عنهم نبيُّهم مدةً يسيرةً، ثم حرَّفوا كتابَه، واعتقدوا في الله أنه يَهبِط على الصخرة ويصعَدمنها، وأنه استلقَى بعد أن خلق السمواتِ لِمَا لَحِقَه من النَّصَب، تعالى الله عما يقولون.

ومنهم: الصابئةُ عَبَدَةُ الأجرام العلوية، كأصحابِ الهياكلِ الذين يَرَوْنَ أن الشمسَ إلَهُ كلِّ إله، وكالحرَّانية الذين يعتقدون أن الخالقَ واحدٌ كثيرٌ: واحدٌ في الأصل، كثيرٌ بتكَثُّر الأشخاص في رأي العين، وهي المدبِّراتُ السبْعُ السماوية،

والأشخاصُ الخيِّرةُ الأرضية، فإنه يَظهرُ بها ويتشخَّص بأشخاصها، ولا تَبطُل وَحْدَتُه، وذلك بحلولِ ذاتِه أو جزءٍ من ذاته فيها، تعالى الله عما يُشركون. ولهم عزائمُ سِحريةٌ، ومخاطباتٌ للنجوم، ومنهم وَرِثَ غُلاةُ المتصوِّفة وسائلَ مَخْرَقَتِهم(١).

ومنهم: الثَّنَوِيَّةُ ومجوسُ الفُرْس عَبَدَةُ النار القائلون بخالقَيْنِ اثنين: النورِ خالقِ الخيرِ، والظلمةِ خالقِ الشر، على اختلافِ فِرَقهم من مانَوِية ودَيْصانية ومَزْدَقية وغيرِها، يرون أن النورَ غيرُ مُتَنَاهٍ من الجهات الخمس، ومُتَنَاهٍ من حيثُ يلاقي الظلمةَ. وكان ماني رأسُ المانَوِية راهباً بحرَّان.

ومن معتقَد المَزْدَقِيَّة منهم: أن المعبودَ قاعدٌ على كرسيِّهِ في العالَمِ الأعلى على هيئةِ قعودِ خُسْرو (الملك) في العالَم الأسفل.

ووراءَ تلك الأمم أممٌ أُخرى على أشكال في الغَواية كالدَّهْريين والطبيعيين نُفاةِ الصانع، وهم آفةُ الفضيلة والعُمران في كل جيل، وكالسُّمَنِيَّة والبَرَاهمة القائلين بنَفْي ما وراءَ الحِسِّ، والمنكِرين للنبوَّة، ولم تَزَلْ فلسفتُهم أم الهوان والمَذَلَّة.

هكذا كان الحجاز وما حولَه من فِلَسطين، والشام، وبلاد الروم، والعراق، وأرض الفرس، والهند، وبلاد إفْرِيقيَّة وما والاها، حين بُعث النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم.

فانظرْ ــ يا رَعَاكَ الله ــ كيف قام هذا النبيُّ الكريمُ بالدعوةِ إلى الإسلام في هذا الوَسَط بين تلك المِللِ المحيطةِ به؟ ثم كيف أقام الحجةَ لدعوته، بحيثُ لا يَدَعُ لمعاندٍ عذراً، وكيف أيقظَ العقولَ بطريقةٍ لا تَعلُو عن مدارك العامة، ولا يستنكرُها الخاصة، فدانوا له تِباعاً، وعلَّمهم طريقَ التنزيه، وما يجوزُ في الله وما لا يجوزُ، وَفَقَّهَهم في أبواب العمل، ودَرَّبَهم على الفضيلة والسجايا الكريمة، واستنهضَ الجميعَ

---

(١) راجع محنة عبد السلام الجِيلي في «ذيل الروضتين» و «مجموعة دوزي» في الخزانة الزكية بالقاهرة. (ز).

نحوَ رقيٍّ مستمرٍّ في العلوم والأعمال والأخلاق وما إليها، استنهاضاً تدريجياً بعيداً عن الطَّفْرَة والمُفَاجأة.

ثم كيف خَرَقَ شَرْعُه هذاالنطاق،وانتشرَ إلى جميع الآفاق، فدانتْ الأُمم بنور هدايته في مشارق الأرض ومغاربها؟ ثم كيف أفاضتْ هذه الدعوةُ المباركةُ والنهضةُ الميمونةُ على العالَمين ما لم يُعْهدْ له مثيلٌ من الخيرات في أيسرِ مدَّة؟

فإذا تأملْتَ ذلك تزدادُ يقيناً، وتَرَى في ثنايا تشريعِ هذا النبـيِّ العظيمِ معجزاتٍ أَيَّة معجزات، تتجدَّد مدى الدهر.

وأمهات ما تَلَقَّتْ الأمة من النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم هي: العلمُ بالله وصفاته وما إليها من المعتَقَدات المقصودة لذاتها، والعلمُ بالأحكام العملية من عباداتٍ ومعاملاتٍ يدورُ عليها تهذيبُهم النفسيُّ، وإقامةُ العدل بين الخليقة؛ والعلمُ بطُرقِ اكتسابِ المَلَكات الفاضلةِ، والتخلِّي عن الخلال الرديئة النفسيَّة، مما يُرشِدُ إلى وسائلِ تزكيةِ النفوس، وتصفيةِ القلوب، حتى تَصْدُرَ منها الأعمال المُسْعِدةُ في النشأتين سجيَّةً لا بتكلُّف، فيتمُّ لهم الكمالاتُ العلمية والعملية.

وكان الصحابة رضي الله عنهم في غُنْية عن تدوين تلك العلوم، لأنهم كانوا يَرجعون إلى النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم إذا اشتَبَهوا في أمرٍ، فيزولُ الإشكال، ويحصُل العلم، ويَـأْتَسُون به في الأعمال، ويَسْعَون في التخلُّق بخُلُقه العظيم، فلا يتنكَّبون العدلَ في شيء منها، وبه قامت السمواتُ والأرض، وهم أسوةٌ لمن بعدهم.

وقام بعدَ عهدِ الصحابةِ طوائفُ من علماء الأمة بتحقيقِ هذه العلوم وتدوينها، خَلَفاً عن سَلَف في كلِّ قرنٍ، على حسب ما تَقْضي الحاجةُ، فكلَّما كان قيامُ العلماء بواجبهم في ذلك أكثرَ، كان أمرُ الدين أقوى، وسعادةُ المسلمين أوفر.

لَـمْعَةٌ في نشأة الفِرَق:

وبعدَ أنِ انتقل النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم إلى الدار الباقية، ارتدَّ من ارتدَّ في زمن الصديق رضي الله عنه، ونَجَمَ دعاةُ تفريق شؤونِ الدنيا عن الدين بإغواءِ مَنْ بينَهم من المنافقين، فامتنعوا عن أداءِ الزكاةِ، فعدَّهُمُ الصحابةُ مرتدِّين، لمنافاةِ هذا التفريقِ لكتاب الله الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه، فقاتَلُوهم حتى هَدَأَتِ الأحوال.

ولم يكن الخليفةُ الثاني رضي الله عنه بأقلَّ سَهَراً على الفاتنين، فكان يَنْفي مَن يَسْعَى لتشويش العامة بعُضَل المسائل من غير شُبهة تُكْشَفُ، والفتوحُ الإسلامية تَجْري على اتساعٍ عظيمٍ، والناسُ يدخُلون في ديـن الله أفواجاً، وتَدِين به الأقوام والمِلل، وتَنْصاع لهُدْيه البلاد إثْرَ البلاد.

ولما حَدَثَت الفتنُ في خلافة عثمانَ رضي الله عنه استَخَفَّ جانبَه أعداءُ الدِّين المندَسُّون بين المسلمين، فَخَفُّوا إلى السِّعايةِ بينهم، وإثارةِ خَوَاطِرِهم بما يُمْكِنُ أن يَروجَ عليهم، لسلامة صدورهم وبُعْدهم عن معرفة طرائقِ تَمويهِ الفاتنين غيرِ المتظاهرين بما يَمَسُّ بالدِّين، يتنقَّلون في البلاد لهذه الغاية، ويُمهِّدون السبيلَ إلى القضاء على هذا الدِّين، ببثِّ بزور الدَّمار.

وما عَمِله أمثالُ عبدِ الله بن سَبَأ في ذلك العهدِ مشهورٌ، وبعد التحكيم في وقعةِ صِفِّين انفضَّ الخوارجُ من حولِ عليٍّ كرم الله وجهه وغَلَوْا حتى أَخذوا يكفِّرون مرتكب الكبيرة، ولما توفِّي عليٌّ دام أناسٌ على مُشَايَعَتِه ومُشَايَعةِ آله، فَسُمُّوا الشيعة.

وكانت زَنَادقةُ الرَّوافضِ تجدُ بينهم مَرْتَعاً خِصْباً لزَرْع بُذورهم كلَّما تكرَّر اضطهادُ أهلِ البيت من بني أميَّة وغيرهم، وحين تخلَّى الحسنُ السِّبْطُ عن الخلافة لمعاويةَ اعتزلَ الفريقين جماعةٌ ولزِموا مساجدَهم يشتغلون بالعلم والعبادة، وكانوا قبلَ ذلك مع عليٍّ حيثما كان. وهم أصل المعتزلة(١).

---

(١) قال أبو الحسين الطَّرائفي الشافعي المتوفى سنة ٣٧٧ في كتابه «رد أهل الأهواء =

ويقال: إن أولَ مَنْ قام بالاعتزال أبو هاشمٍ عبدُ الله والحسنُ ابنا محمد بن الحنفية، ثم أخذ الثاني يردُّ على الخوارج في مسألة الإيمان، ويقول: الإيمان هو الكلمةُ والعَقْدُ دون الأعمالِ، فسُمِّيَ هو وجماعتُه مُرْجِئةً، لتأخيرهم العملَ عن الإيمان، وحَدَثَ منهم طائفةٌ تقول: لا يضرُّ مع الإيمان معصية، وهم مُرْجِئَةُ البدعة.

وكان عِدَّةٌ من أَحْبار اليهود، ورُهْبان النصارى، ومَوَابِذَةِ المَجُوس أظهروا الإسلام في عهد الراشدين، ثم أخذوا بعدهم في بثِّ ما عندَهم من الأساطير بين مَنْ تَرُوجُ عليهم، ممَنْ لم يتهذَّبْ بالعلم من: أعراب الرواة، وبُسَطاء مَواليهم، فتلقَّفُوها منهم ورَوَوْها لآخرين، بسلامةِ باطنٍ، معتقِدين ما في أخبارهم في جانب الله من التجسيم والتشبيه، ومستأنسين بما كانوا عليه من الاعتقاد في جاهليتهم، وقد يرفعونها افتراءً إلى الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم أو خطأً، فأخذ التشبيهُ يتسرَّبُ إلى معتقد الطوائف، ويَشِيعُ شيوعَ الفاحِشة.

ولم يكن بنو أميَّةَ كالراشدين في السهَر على معتقَد المسلمين إلَّا فيما يَمَسُّ بسياستهم. فأولُ منِ انخدعَ بهم الشيعةُ، ولكن سُرْعان ما تَراجعوا عن ذلك بمناظرة المعتزلة لهم، ولم يَدُمْ فيهم دوامَه بين حَشَويةِ الرواةِ.

وكانت البصرةُ بَنْدَرَ الآراء والنِّحَل[1]. وقد سمع هناك مَعْبَدُ بنُ خالدٍ الجُهَنيُّ مَنْ يتعلَّلُ في المعصية بالقدَر فقام بالردِّ عليه يَنْفي كونَ القَدَر سالباً للاختيار في أفعال العباد، وهو يريدُ الدفاعَ عن شرعيةِ التكاليفِ، فضاقتْ عبارتُه وقال: «لا قَدَر، والأمرُ أُنُفٌ». ولما بلغ ذلك ابنَ عمرَ تبرأً منه فسُمِّيَ جماعةُ مَعْبَدٍ: قدريةً، ودام مذهبُه بين دَهْماءِ الرواة من أهل البصرة قروناً، بل تطوَّر عند طائفةٍ منهم إلى حدٍّ أنْ جَعَلوا للخالقِ ما ينسُبُه الثَّنَويَّةُ إلى النور، وإلى المخلوق ما يَعْزُونه إلى الظلمة.

= والبدع»: «وهم سَمَّوْا أنفسَهم معتزلةً، وذلك عندما بايعَ الحسنُ بن علي عليه السلام معاويةَ وسلَّم إليه الأمر اعتزلوا الحسنَ ومعاويةَ وجميعَ الناس، وكانوا من أصحاب علي، ولَزِموا منازلهم ومساجدَهم وقالوا: نشتغلُ بالعلم والعبادة، فَسُمُّوا بذلك معتزلة». اهـ. (ز).

(١) البندر: مُرْسَى السُّفُن في الميناء، لفظ فارسي، والمقصود هنا أنها كانت مَجْمَع الآراء والنِّحَل.

وكان غَيلانُ بن مسلمٍ الدمشقيُّ ينشُر بدمشقَ رأيَ معبَدٍ فطلبه عمرُ بن عبد العزيز ونهاه عن ذلك، وكشفَ شبهتَه فانتهى وقال: «يا أمير المؤمنين لقد جئتُكَ ضالاً فهديتَني، وأعمى فبصَّرْتَني، وجاهلاً فعلَّمتني، والله لا أتكلَّم في شيءٍ من هذا الأمر أبداً».

ولما بدأ يُذيعُ رأيَ مَعْبدٍ أخذ في الردِّ عليه جَهْمُ بنُ صفوانَ بخراسانَ، فوقع في الجَبْر، ونشأ عنه مذهب الجَبْرية.

وكان الحسن البصري من جِلَّة التابعين، وممن استمرَّ سنين ينشُر العلم في البصرة، ويلازم مجلسَه نُبلاءُ أهل العلم وقد حضرَ مجلسَه يوماً أناسٌ من رَعَاع الرُّواة، ولما تكلَّموا بالسَّقَط عنده قال: رُدُّوا هؤلاء إلى حَشَا الحلْقة. أي: جانبها، فَسُمّوا الحَشَوية. ومنهم أصنافُ المجسِّمة والمشبِّهة.

وكان واصل بن عطاء بعد أنْ أخذَ الاعتزالَ عن أبـي هاشم السابقِ ذِكْرُه يحضُر في مجلس الحسن، وقد ذُكرتْ مسألةُ الإيمان في المجلس، فبادر واصلُ إلى القول بأن الكافرَ المجاهِرَ، والمؤمنَ المطيعَ لا خِلافَ في تسميتهما كافراً ومؤمناً، ومرتكبَ الكبيرةِ حيثُ كان موضعَ اختلافٍ في إطلاقِ أحدِهما عليه نأبـى إطلاقَ هذا وذاك عليه، ونقول فيه: إنه فاسق، أَخْذاً بما اتفقوا، وهَجْراً لما اختلفوا، كأنه يريد التوسُّطَ بين الخلافين واستمالةَ الفريقين إلى رأيه، لكنه في المعنى مع الخوارج، لأنه يَرَى الخلودَ في النار لمرتكبِ الكبيرة، فلم يرتضِ الحسنُ كلامه.

فانسحبَ واصلٌ من المجلس، وأخذ ينشُرُ مذهبَ الاعتزالِ والأصولَ الخمسةَ مع صاحبيه عمرو بنِ عبيد وبِشْرِ بنِ سعيد، وعنهما أخذ بشْرُ بن المُعْتَمِر وأبـو الهذيل، وبالثاني تخرَّج أبو بكرٍ عبد الرحمن بنُ كَيْسانَ الأصَمُّ، وإبراهيم النَّظّام، وهشام الفُوْطي، وعلي بن محمد الشحَّام، وعن النَّظَّام: أخذَ الجاحظُ وابن أبـي دُؤَاد ــ ولم يدرك واصلاً كما ظُنَّ ــ.

وعن الأول انتشر الاعتزالُ ببغداد حيثُ أخذ منه أبو موسى بن صبيح، وعنه

جعفر بن حرب، وجعفر بن مبشِّر، وعنهما محمد بن عبد الله الإِسْكافي، وعن الشحَّام: أخذ الجُبَّائي، وعنه ابنه أبو هاشم، وأخذ عن الفُوْطي: عبَّاد بن سليمان. فهؤلاء هم قادةُ الاعتزال في البصرة وبغداد.

وأولُ منْ عُرِف بالقول بخلق القرآن: الجَعْدُ بنُ دِرْهم بدمشق، وكان جَهْمٌ أَخَذَ ذلك القولَ من الجَعْد وضَمَّه إلى بِدَعِه التي قام بإذاعتها، ومن جُمْلتها نَفْيُ الخلود. ولما قام الحارثُ بن سُرَيجٍ بخراسان ضدَّ الأموية داعياً إلى الكتاب والسنة اعتضَد بجهْم.

وكان مُقَاتلُ بنُ سليمان ينشُرُ هناك نِحْلَتَه في التجسيم، فأخذَ جهمٌ يردُّ عليه وينْفي ما يُثْبته مقاتلٌ، فأفرطَ في النفي حتى قال: «إن الله لا يُوصَفُ بما يُوصفُ به العباد» ولم يفرق بين الاشتراك في الاسم والاشتراك في المعنى، والممنوعُ هو الثاني دونَ الأول، بشرْط كونِه وارداً في الشرع، لأن العلم ـ مثلاً ـ مما وردَ وصفُ الخالقِ به والمخلوقِ، مع أنه ليس بمشتَرَك بينهما في المعنى، لأن علمَ الله حُضُوري، وعلمَ المخلوق حُصُولي، وكذلك بقيةُ الصفات.

وتُنْسَب لجهمٍ آراء، وليس له فِرقةٌ تنتمي إليه بعده. ونسبةُ غالبِ مَنْ نُسِب إليه من قبيل النَّبْز بالألقاب، تهويلاً لسوء سُمْعةِ الرجل بين الفِرَق، وآراؤه تُوُزِّعت بينهم بعدَ تمحيصها على حَسَب أنظارهم، لا على ما ارتآه جهمٌ، شأْنَ كلِّ رأي يَشيع في الناس.

وبعد أن ابتدأ يطرأُ بعضُ فتورٍ على الفتوح، ازداد الناسُ تَفَرُّغاً لتلك الآراء المبثوثة، وتَغَلَّب على عقولهم شهوةُ التعمُّق فيها، وأَخَذَ أمثالُ ابنِ المُقَفَّع، وحماد عَجْرَد، ويحيى بن زياد، ومطيع بن إياس، وعبد الكريم بن أبي العَوْجاء[1]

(١) كان ربيبَ حماد بن سَلَمة، وكان اعترفَ أنه وَضَعَ أربعةَ آلافِ حديثٍ، وقد راجَ ما دسَّ منها في كُتُب أبيه لأمه بعدما خَرِفَ، بين كثيرٍ من الرواة، ثم صارت حُجَجاً يَتَمسَّك بها الحَشَوية في معتَقَدهم. (ز).

يُوَاصِلون السعيَ في نشرِ الإلحاد بين المسلمين، وترجمةِ كتب الملاحدة والثَّنوية من الفُرْس، حتى استفحلَ أمرهم، فأمر المهديُّ علماءَ الجَدَل من المتكلِّمين بتصنيف الكتب في الردِّ على الملحدين، فأقاموا البراهينَ وأزالوا الشُّبَه، وأوضحوا الحقَّ وخَدَموا الدين.

وكان القائمون بأعباء تلك المُدَافعات طائفةٌ من المعتزلة، فأصبَحُوا بين عَدُوَّين: عدوٌّ محتالٍ من خارجِ المِلَّة له آراءٌ وفلسفةٌ تَدَرَّب عليها من عهدٍ قديمٍ، وعدوٌّ مُجَافٍ في داخل الأمة، كاد السوادُ أن ينحازَ إليه لتقشُّفه، وهو بعيدٌ عن قضايا العقول، راجتْ عليه تمويهاتُ المضلِّينَ من اليهود والثَّنويَّةِ، قُصَارى عملِه الوقيعةُ في أهل النظرِ، لا يفرِّقُ بين العدوِّ والحميم، ولو وُكِل إليه الأمر لما أمكنَ أن يُدافِعَ ساعةً من نهارٍ، فاشتغلَ هؤلاء النُّظَّار بالأولِ، وتَغَاضَوْا عن الثاني، حتى أتمُّوا الردَّ على الزنادقة، وكَشَفوا عن تمويهاتِهم، ثم نَقَضُوا كلامَ الحَشَوية، وأظْهَروا سُخْفَ آرائهم.

وقد عَلِقَ بنفوس هؤلاء النُّظَّار ما لا يُسْتهان به من أمراضٍ عقلية عَدَتْ إليهم من مُناظِريهم، وكان غالبُ الفقهاءِ وحَمَلةُ السنة طولَ هذه المكافحاتِ يَأْبَوْن الخوضَ في تلك المسائل، ويَجْرُون على ما عليه الصحابةُ وخيارُ التابعين من الاقتصار على ما ثَبَتَ من الدِّين بالضرورة، مع أن خُصَماء الدينِ كان لهم من الأسلحةِ ما لا يمكنُ مقابلتُه إلَّا بمثْلِ أسنَّتهم، وجَرَوْا مع المسلمين على طريق التدرُّج في مراحل العِداء، والجمهورُ في غفلةٍ من ذلك، ومَشَوْا بهم إلى مرحلة لو تُرِك الأمرُ وشأنَه لكاد أن تتسرَّبَ شكوكُهم إلى قلوبِ جماعةِ المسلمين، فَيَطِمَّ الخطبُ.

ففي مثلِ هذه الظروف تولَّى المأمونُ وأخذَ يُشايعُ المعتزلة ويُقَرِّبُهم حتى حَمَلَ الناسَ على القول بخلقِ القرآن، والتنزيهِ حَسْبما يُوحِي إليه عقلُه وعقولُ خُلَطائه، ودام الامتحان طُولَ خلافةِ المعتصمِ والواثق، وزاد الأخير مسألةَ نفي الرؤية[1]،

---

(١) ولمجاهد بن جبر المكيِّ على جلالة قَدْره في العلم قولان باطلان باتفاق أهل العلم بالسنَّة، أحدهما ما يقوله في قوله تعالى: ﴿لا تُدْرِكُه الأبصار﴾ من نفي الرؤية، وبه أخذت =

فلقيَ خصومُ المعتزلةِ شِدائدَ استمرَّتْ إلى أن رفع المتوكلُ المحنةَ، وأظهر الإمام أحمد فيها من الثبات ما رَفَعَ شأنَه.

ولم يكن للمتوكل ما يُحْمَدُ عليه غيرُ رَفْعِه المحنةَ ومنعِ الناس عن المناظرات في الآراء والمذاهب، وكان ناصبياً يُبغض علياً كرم الله وجهه، وله من الأفعال ما لا يخطُر بالبال.

ثم ابتدأ ردُّ الفعلِ يأخذُ سَيْرَه الطبيعيَّ من: ارتفاع شأن الحشَوية والنواصب، وانقماع أهل النظر والمعتزلة.

وأهلُ السنةِ من الفقهاء والمحدثين يواصلونَ العملَ في علومهم في غير جَلَبة ولا ضَوْضاءٍ.

والحشَوية يَجْرون على طَيْشِهم وعَمايتهم واسْتتباعهم الرَّعاعَ والغَوْغاء، ويتقوَّلون في الله ما لا يُجوِّزه الشرع ولا العقل من: إثبات الحركةِ له، والنُّقْلة، والحدِّ، والجهة، والقعود، والإقعاد، والاستلقاء، والاستقرار، إلى نحوها مما تَلَقَّوْه بالقبول من دَجَاجِلة الملبِّسين من الثَّنَوية وأهل الكتاب، ومما وَرِثوه من أممٍ قَدْ خَلَتْ، ويؤلِّفون في ذلك كُتُباً يملأونها بالوقيعة في الآخرين، ويخرِقون حجابَ الهيبةِ في الإكفار، مُتَبَرْقِعين بالسنَّة، ومُعْتَزِين إلى السلف، يَستغلُّون ما يُنْقل عن بعض السلف من الأقوال المجمَلة التي لا حجةَ فيها.

نعم لهم سَلَفٌ، ولكنْ من غير هذه الأمة، وهم على سُنَّة، ولكنْ على مَنْ سَنَّها الأوزار إلى يوم القيامة، وليس هذا محلَّ بَسْطِ مخازيهم.

وكانت المعتزلةُ تتغلَّبُ على عقول المفكِّرين من العلماء، ويَسْعَوْن في استعادة

= المعتزلة، وثانيهما قوله في المقام المحمود، وبه أخذت الحَشَوية، وهما رأيان متهاتران، وغريبٌ كيف يجتمعان عند مثلِ مجاهدٍ، وكيف يثبتان عنه، وقد تواتر معنىً تفسيرُ المقام المحمود في الحديث بالشفاعة الكبرى، كما تواترت أحاديث الرؤية كذلك. (ز).

سلطانهم على الأمة، وأصنافُ الملاحدةِ والقَرامطة تَوَغَّلوا في الفساد، واحتلُّوا البلاد، حيثُ لم يبقَ في ثغور الدفاع عن الدين مَنْ يُرَابِط بحججٍ دامغة تمحقُ مَخْرَقَتَهم، لانشغالهم بنفوسهم بما جدَّ من الأحوال.

ففي مثل هذه الظروف الحَرِجَةِ غار الإمام أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه على ما حلَّ بالمسلمين من ضروبِ النكال، وقام لنُصْرة السنة وقَمْع البدعة، فسعى أولاً للإصلاح بين الفريقين من الأمة، بإرجاعهما عن تَطَرُّفهما إلى الوسطِ العدلِ، قائلاً للأولين: أنتم على الحق إذا كنتم تريدون بخلْقِ القرآنِ اللفظَ والتلاوةَ والرَّسْمَ، وللآخَرين: أنتم مصيبون إذا كان مقصودُكم بالقديمِ الصفةَ القائمةَ بذات الباري غيرَالبائنة منه ـ كما يقول ابن المبارك، يعني الكلامَ النفسيَّ ـ وليس لكم مجالٌ أن تُنكِروا حدوثَ لفظِ اللافظِ، وتلاوةَ التالي.

كما أنه ليس للأولين نفيُ الصفةِ القائمةِ به تعالى من غير لفظٍ ولا صوتٍ. وقائلاً للأولين أيضاً: نَفْيُ المحاذاة والصورةِ صوابٌ، غير أنه يجبُ عليكم الاعترافُ بالتجلِّي من غير كيف. وللآخَرين: إياكم من إثبات الصورة والمحاذاة، وكلِّ ما يفيد الحدوث، وأنتم على صوابٍ إن اقتصرتم على إثبات الرؤية للمؤمنين في الآخرة من غير كيف.

وهكذا، حتى وفَّقه الله لجمعِ كلمة المسلمين، وتوحيدِ صفوفهم، وقمعِ المعاندين، وكسرِ تطرُّفهم، وتواردتْ عليه المسائل من أقطار العالَم فأجاب عنها، فطبَّق ذِكْره الآفاق، وملأ العالَم بكُتُبه وكتب أصحابه في السنَّة، والردِّ على أصناف المبتدِعة والملاحدة وأهل الكتاب.

وتفرَّق أصحابه في بلاد العراق، وخُراسان، والشام، وبلاد المغرب، ومضى لسبيله.

وبعد وفاته بيسيرٍ استعادَ المعتزلةُ بعضَ قوَّتهم في عهد بني بُوَيه، لكنَّ الإمامَ ناصر السنة أبا بكرٍ بن الباقلانيِّ قام في وجههم وقَمَعَهم بحُجَجه، ودانتْ للسُّنَّة على

الطريقة الأشعرية أهلُ البسيطة إلى أقصى بلاد إفْرِيقيَّة، وقد بَعَثَ ابنُ الباقلاني في جملةِ مَنْ بعث من أصحابه إلى البلاد أبا عبد الله الحسينَ بنَ عبد الله بنِ حاتم الأزديَّ إلى الشام، ثم إلى قَيروان وبلاد المغرب، فَدَانَ له أهلُ العلم من أئمة المغاربة وانتشر المذهبُ إلى صِقِلِّيَةَ والأندلُس، ولابن أبي زيد، وأبي عمرانَ الفاسيِّ، وأبي الحسن القابِسي، وأبي الوليد بن الباجي، وأبي بكر بن العربـي، وتلامذتهم أيادٍ بيضاءُ في ذلك.

وقام بنشرِ المذهبِ في الحجاز راويةُ الجامع الصحيح الحافظ أبو ذَرٍّ الهَرَويُّ وأخذَ عنه من ارتحلَ إليه من علماء الآفاق، وكان انتشاره بالشام قبلَ ذلك بواسطةِ صاحبِ الأشعري أبي الحسن عبدِ العزيز الطبريِّ راويةِ تفسير ابن جرير عن مؤلِّفه.

وكان أهلُ الشام يجْتَلبون كبارَ الأئمة من المذهب الأشعري حيناً بعد حينٍ، كالإمام قُطْب الدين النيسابوري اجْتَلَبه نور الدين الشهيد على طلب العلماء.

وكان جماعةٌ من المقادسة الحنابلة ممن وَرِثوا بعضَ آراءِ ابنِ كَرَّام الذي كان عشَّشَ بـالقـدس وباض، وترك أصحاباً له متقشِّفين يتوارثُها منهم مَنْ بعدهم، هاجَروا منها لما احتلَّها النصارى وحَملوا بِدَعَ التشبيه إلى الشام، وكان بها شيءٌ من تلك البدع من عهد عبدِ الواحد الشِّيرازي صاحبِ أبي يعلى.

وكان السلطان صلاح الدين الأيوبـي يَرْعَى خاطرَهم لكونهم مهاجرين زهاداً وَيَتغاضَى عن معتَقَدهم، ولم يكن يحمِلُ الناس على المذهب الأشعري كما ظُنَّ، بل كان الواعظُ ابنُ نجية الحنبليُّ المشهورُ مقرَّباً عنده، ومجافاتُه القاسية مع الإمامِ الشهابِ الطوسي القائم بنصرةِ الأشعري بمصرَ تجري على مَنْظَرٍ منه ومَسْمَعٍ، ويسكتُ عن ذلك، بل كاد آلُهُ أن ينحازوا إليهم في المعتَقَد لولا وَقْفةُ الإمامِ عزِّ الدين بن عبد السلام في هذه المسألة وَقْفَةَ عالم يقومُ بواجبه، فتضاءلتْ أصواتُهم، وانْجَمَعوا في دُيورهم، واقتصروا على الروايات.

فيظهرُ من جميع ذلك أن انتشار المذهبِ الأشعري في البلاد بسلطان العلم

لا بشوكة السلاطين، وما وَقَع ببغدادَ وغيرِها من بعض التشدُّد على الحشَوية بين حينٍ وآخرَ: فلإخْلالهم الأمنَ وإحداثِهم القلاقَلَ.

وفقهاءُ المذاهب يتجاذبون الأشعريَّ إلى مذاهبهم، ويُتَرْجِمونه في طبقاتهم، والحنابلةُ أحقُّ بذلك، حيثُ يصرِّح الأشعريُّ في مناظراته معهم أنه على مذهب أحمد، لكنهم لا يترجمونه في طبقاتهم ولا يَعُدُّونه منهم، بل يَمْقُتُه الحشَوية منهم فوقَ مقت المعتزلة.

فالمالكيةُ كافةً، وثلاثةُ أرباعَ الشافعية، وثُلُثُ الحنفية، وقسمٌ من الحنابلة: على هذه الطريقة من الكلام من عهد الباقلاني، والثلثانِ من الحنفية على الطريقة الماتُريديةِ في ديارِ ما وراءَ النهر، وبلادِ التُّرْك، والأفغان، والهند، والصين وما والاها، إلَّا مَنِ انحازَ منهم إلى الاعتزال كبعضِ الشافعية.

ومن خصائصِ مذهبِ عالمِ المدينةِ كونُه يَنْفي خَبَثَ البِدَع عن أهل مذهبه، فلا تجدُ بين المالكية بِدَعَ الاعتزال والتشبيه، ومما أفاد في ذلك ــ على ما أحسَبه ــ مَنْعُ مالكٍ روايةَ أخبار الصفات، كما كان أحمدُ يمنعُ عن رواية أحاديث الخروج على ظَلَمة الولاة، فأفاده في تَغَاضي خلفاءِ بغدادَ عن الحنـابلة مهما عَمِلوا بل في تقريبهم، نعم يوجدُ عند بعضِ المالكية نوعُ غُلُوٍّ في التصوف من عهدِ ابن تُوْمَرْت.

وبعضُ الحنابلة على مسلك السلف في التفويض وترك الخوض، وبعضُهم انحاز إلى المعتزلة.

وكان غالبُهم على تعاقُبِ القرون حَشَويةً على الطريقةِ السالِميةِ والكرَّامية إلى أنْ جعلَ الظاهرُ بيبرس قضاءَ القضاةِ في المذاهب الأربعة لأول مرة، فاتصلوا بعلماء أهل السنة يُفاوضونَهم في العلم، فأخذتْ تزولُ أمراضُهم البِدْعية، وكاد أن لا يَبْقَى بينهم حَشَوي لولا جاليةُ حَرَّانَ بعد نَكْبة بغداد، حطُّوا رَحْلَهم بالشام.

ونَبَغَ من بينهم رجلٌ حَسُنَتْ نشأتُه في الطلب، على ذكاءٍ وحافظةٍ وسَمْتٍ وتمكُّنٍ من اجتلابِ ثقةِ شيوخ العلم إلى نفسه، وثنائهم عليه، وكان واعظاً طَلْقَ

اللسان، فإذا هو يجري على خِطَّة مدبَّرة في إحلالِ المذهبِ الحشَوي ــ تحت ستارِ مذهبِ السلفِ ــ محلَّ مذهبِ أهل السنة، ولم يعلم أن مذهبَ أهلِ السنة من الأشاعرة والماتُرِيدية بلغَ من التمحيص العلميِّ على تعاقُبِ القرون بأيدي نوابغِ أهل النظر والفقه في الدين ــ ممن لا يعدُّ هذا الحشَويُّ من صغار تلامذتهم ــ إلى مستوىً من قوة الحُجَج بحيثُ إذا حاول مثلُه أن يصطَدم بها لا يقعُ إلَّا على أمِّ رأسه فَيَرْدَى ولا يُوْدَى، وحيثُ لم يكنْ له شيخٌ يُرْشِده في العلوم النظرية، أصبح علمه لا يَرْتكِنُ على شيء وثيقٍ، خليطاً كثيرَ التناقض، توزَّعتْ مواهبه في أهواء مُتْعِبة، ثم أفضى إلى ما عمل، وزالت فِتَنُه بردِّ العلماء عليه.

ومن الجلي أنه لا دَخْلَ للعلم في نشأة الخوارج والشيعة، بل ولَّدتْهما العاطفةُ السياسية، ثم اندسَّ فيهما خصومُ الدين من الزنادقة، فتطوَّرتا أطواراً شائنةً، واتِّجاهُهما الأصليُّ نحوَ خصومةِ الحكومة القائمة.

والمُرْجِئَة وليدةُ نوعٍ من البحث العلمي، اتِّجاهُها نحوَ معاكسةِ الخوارج في المعتَقَد ثم تشعَّبتْ منها آراءٌ بعيدةٌ عن الدينِ والعلم أورثت التهاونَ في العمل.

والجبريةُ دعاةُ الجمودِ ونذيرُ الدَّمَار نَتَجَتْ عن بحثٍ غيرِ علمي، عُلُوقُها من مجاورة السُّمَنِيَّة والبَرَاهمة وغيرهما من فِرق الإباحة والخمول.

والقَدَرِيةُ نشأتْ من بحثٍ علمي، ووُجْهتها نحوَ خصومةِ الكَسَل والتواكل، وباعتبارِ ما تطوَّر إليها متأثِّرةٌ ببعضِ آراء الثَّنَويةِ.

والحَشَوية أسقطها الجهلُ والجمودُ، ترتئي آراءً جاهليةً وَرِثتها من نِحَل كانوا عليها قبل الإسلام، وراجتْ عليهم تمويهاتُ المُمَوِّهين من الثَّنَويَّة وأهلِ الكتاب والصابئة، لهم تقشُّفٌ يَخْدَعون به العامة، وجهالاتٌ لا يَتَصوَّرها عاقل، وهم غِلاظُ الطباعِ، قُسَاةٌ جُفَاة يتحيَّنون الفُرَصَ لإحداث القلاقل، لا يظهرُ لهم قولٌ إلَّا عند ضعف الإسلام، ويستفحلُ أمر الإلحاد مع ظهور قولهم! هكذا في جميع أدوار التاريخ، وخصومتُهم متوجِّهةٌ نحو العقلِ والعلومِ النظرية، وكلِّ فرقةٍ قائمة.

والمعتزلةُ على ضدِّ الحَشَوية بخط مستقيم، أَنْتجها البحثُ العلمي، ساقهم شَرَهُ عقولهم إلى محاولةِ اكتناهِ كلِّ شيءٍ، وعِداؤُهم الأصلي نحوَ الجمودِ، وخِطَّتُهم دفعُ الآراءِ المُتَسَرِّبةِ من الخارج إلى الإسلام بحججٍ دامغة، وأدلة عقلية مفحِمة، ولهم مواقفُ شريفةٌ في الدفاع عن الدين الإسلامي إزاءَ الدَّهْريين، ومنكري النبوة، والثَّنوية، والنصارى، واليهود، والصابئة، وأصناف الملاحدة!

وتَرى الذهبيَّ يترحَّم على الجاحظ في «سِيَر النبلاء» حين يذكُر كتابه في النبوة، ولم نَرَ ما يُقاربُ كتاب «تَثْبيت دلائل النبوَّة» للقاضي عبد الجبار[١] في قوَّة الحِجاج، وحسن الصياغة في دفع شُكوك المشكِّكين، وليس بجيدٍ الإعراضُ الكليُّ عن كتبهم، وكم فيها من الفوائد التي لا تزال في أثوابها القَشيبة لم تَبْلَ بكُرور الزمن عليها.

وكم كان الأستاذ الإمام[٢] يجدُ فيها ما يدفعُ به خصوم العصر، ولا يَتَحاشى عن الأخذ به من غير بَخْسٍ لحقِّهم.

إلَّا أنهم لكثرة اشتغالهم بمناظرة الأخصام عَدَتْ منهم إلى عقولهم آراءٌ ابتعدوا بها عن الصواب، وانغمسوا في بِدَع ردَّها الأصحاب، قال الخطابيُّ صاحب «معالم السنن»: كانت المعتزلة في الزمان الأول على خلاف هذه الأهواء وإنما أحدَثها بعضُهم في الزمان المتأخِّر.

والأشعريةُ هم العَدْلُ الوَسَط بين المعتزلة والحَشَوية، لا ابتعدوا عن النقل، كما فَعَل المعتزلة، ولا عن العقل كعادة الحشَوية، وَرِثوا خيرَ من تقدَّمهم، وهجروا باطِلَ كلِّ فِرقة، حافظوا على ما كان عليه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابُه، وملأوا العالم علماً، ويوجدُ بينهم من ينتمي إلى التصوف من مناصرةِ بعضِ الأئمة من الصوفية للسنة على الطريقة الأشعرية منذ القرن الخامس.

---

(١) في مكتبة علي باشا الشهيد بالآستانة. (ز). وقد طُبع في جزءين كبيرين من حين.

(٢) يريد المصنفُ رحمه الله: الأستاذ محمد عبده، والمصنف عارف تماماً بحقيقة محمد عبده. أشار إلى حاله الأولى والثانية في «مقالاته» ص ٣٧٣، ٥٤٨، وفي «صَفَعات البرهان على صفحات العدوان».

ولا يوجدُ من يُوازنُ الأشعريَّ بين المتكلمين، بالنظر لما قام به من العمل العظيم، ومع ذلك لا تخلو آراؤه من بعضِ ما يؤخَذُ كنوعِ ابتعادٍ عن العقل مرةً، وعن النقل أخرى في حِسْبان الناظر في كلامه، في مسائلَ نظريةٍ معدودةٍ، كقوله في التحسين والتقبيح، والتعليل، وما يفيده الدليل النقلي، ونحو ذلك، لأن من طالَ جدالُه مع أصناف المعتزلة والحشَوية ـ مثلُه ـ لا بدَّ وأن يحصُل في كلامه شيءٌ من هذا القبيل.

وإنما لم يقعْ مثلُ ذلك في معاصِرِه إمامِ الهدى أبي منصورٍ الماتُرِيديِّ شيخِ السنة بما وراء النهر، لتغلُّب السُّنة هناك على أصناف المبتدِعة تغلُّباً تامّاً لا تظهرُ مشاغباتهم معه، فتمكَّن من الجَرْي على الاعتدال التام في أنظاره، فأعطَى النقلَ حقَّه، والعقلَ حُكْمَه، والماتُريدية هم الوَسَط بين الأشاعرة والمعتزلةِ، وقلَّما يوجدُ بينهم متصوِّف.

فالأشعريُّ والماتُريدي هما إماما أهلِ السنة والجماعة في مشارق الأرض ومغاربها، لهم كتبٌ لا تُحصى، وغالبُ ما وقع بين هذين الإمامين من الخلاف من قَبيل الخلاف اللفظي، وقد دُوِّنتْ عدَّة كُتُب في ذلك، وقد أحسنَ تلخيصها البَياضيُّ في «إشارات المَرَام في عبارات الإمام» ونقل نصَّه الزَّبيديُّ في «شرح الإحياء» على أغلاط مطبعية كثيرة.

والبَيَاضيُّ هذا ضَليعٌ في علم الكلام وإن تأخَّر زمنه حتى إن المَقْبِليَّ صاحبَ «العَلَم الشامخ» على جُموحه وصُعوبةِ انقيادِه للعلماء كبيرُ العناية بـ «إشارات» البَيَاضي اعترافاً منه بسعة دائرة بحثه.

ولم نتعرَّضْ هنا إلاَّ لأصولِ الفِرَق من أهل البدع، ولها فروعٌ تَتشعَّبُ منها على حَسَب ما يقعُ فيها من تداخُلٍ في الآراء، وتَجدُّد في الأهواء، وهي لا تنتهي عند عدد محدودٍ إلى انتهاء تاريخ البشر، وفي العدد المأثور، للعلماء خلافٌ مشهورٌ، وقد قام العلماء في كل طبقة بتفصيلِ ما جدَّ إلى عصرهم من أصحاب النِّحَل، وردِّ الباطل من آرائهم.

ومقالاتُ تلك الطوائفِ مبسوطةٌ في «مقالات الإسلاميين» للأشعري،

و «المقالات» لأبي منصور الماتُرِيدي، و «ردُّ أهل الأهواء والبِدَع» لأبي الحسين الطرائفي، و «الملل والنِّحَل» لأبي المظفَّر الإسْفراييني[١]، إلى غير ذلك مما لا يُحصىٰ.

وكثيراً ما يُعْزَى إلى الفِرق أقوالٌ لا تُوجَدُ في كتبهم، إما توليداً وإلزاماً، أو نقلاً من كتبِ غيرِ الثقات من الخصوم، كما يقع لعبد القاهر البغدادي في «الفَرْق بين الفِرَق» و «المِلَل والنحل» له[٢] وكما يفعل ابن حَزْمٍ في «الفِصَل». ومن هذا القبيل الاعتماد على مثل أبي عيسى محمد بن هارون الوراق، وأبي محمد الحسن بن موسى النُّوْبَخْتي صاحب «الآراء والديانات»، ومحمد بن إسحاق صاحب «الفهرست» وعلى كتب الحشَوية، فإنها مملوءةٌ بالمختلَقات، فشأنُ الباحثِ أن يحتاطَ في نسبة قولٍ إلى قائل حتى يجدَه في كتابٍ له مستفيضٍ عنه، وقد نبَّه على بعضٍ ما تقدَّم الرازي عند ذكرِ كتاب الشَّهْرَسْتاني، ولسنا في صَدَدِ المقارنة بين كتب الملل والنِّحَل.

وفي كلام المتقدمين من المتكلمين ما يجب أن يَسترشِد به القائمون بالدفاع عن الدين في كل عصر، ومن البيِّن أن طُرُقَ الدفاع عن عقائدِ الإسلام، ووسائلَ الوقاية عن تَسرُّب الفساد إلى الأخلاق والأحكام، مما يتجدَّد في كل عصر بتجدُّدِ أساليبِ الأخصام، وهي في نفسها ثابتةٌ عند ما حدَّه الشرع، لا تتبدَّل حقائقُها، فيجبُ على المسلمين في جميع أدوار بقائهم أن يتفرَّغ منهم جماعةٌ لتتبُّع أنواعِ الآراءِ السائدة في طوائف البشر، والعلوم المنتشرة بينهم، وفحصِ كلِّ ما يمكنُ أن يأتيَ من قِبَله ضررٌ للمسلمين، لا سيما في المعتقَد الذي لا يزالُ يَنْبوعَ كلِّ خيرٍ ما دام راسخاً رصيناً، ويصيرُ منشأً كلِّ فسادٍ إن استحالَ واهناً واهياً.

فيدرسُون هذه الآراءَ والعلومَ دراسةَ أصحابها، أو فوقَ دراستهم، ليجدوا فيها ما يدفعون به الشُّكوك التي يَستثيرها أعداءُ الدين بوسائطَ عصريةٍ، حتى إذا فَوَّقَ

---

(١) في مكتبة علي باشا الشهيد، بالآستانة. (ز).

(٢) في مكتبة عاشر أفندي بالآستانة. (ز).

متقصِّدُ سهاماً نحوَ التعاليم الإسلامية من معتَقَد وأحكام وأخلاق ردُّوها إلى نَحْره، اعتماداً على حقائقِ تلك العلومِ وتَجاربها، واستناداً على إبداءِ نظرياتٍ تقضي على نظرياتِ المشكِّكين ــ وجَلَّ الدينُ الإسلاميُّ أن يَصْطَدمَ مع حقائق العلوم ــ وأقاموا دون تَسَرُّب تلبيساتِهم سُوراً حصيناً واقياً، وعبَّأُوا حزبَ الله على أنظمةٍ يتطلَّبها الزمنُ، في غير هَوَادة ولا تَوَانٍ، ودوَّنوا ما استَخْلَصوه من تلك العلومِ من طرائقِ الدفاعِ في كُتُب خاصة، بأسلوب يعلَق بالخاطر، وتَستسيغُه العامة، لتكون سَدًّاً محكَماً مدَى الدهر، دون مفاجأةِ جَوَارفِ الشكوك.

وإن لم يفعلوا ذلك يسهُـل على الأعداء أن يجدوا سبيلاً إلى مَرَاتعَ خِصْبةٍ بين المسلمين، تنبتُ فيها بذورُ تلبيساتهم، بحيثُ يصعبُ اجتثاثُ عروقِها الفَوْضويةِ، بل تَسْري سمومُ الإلحاد في قلوبٍ خاليةٍ تتمكَّن فيها فيهلِكُ الحَرْثُ والنسْل! وقانا الله شرَّ ذلك، وأيقظنا من رَقْدَتنا.

* * *

وأحسنُ من قام بترجمة الإمامِ الأشعريِّ، وبتاريخ حياته العلمية، وبيان سيرته في الدفاع عن السنَّة وردِّ ما اختلقه خصومُه عليه، مع ذكرِ تراجمِ مشاهيرِ الأشاعرة الذين طَبَّق ذِكْرهم الأرضَ من قرونٍ متطاولة، على طبقاتهم، هو الحافظ الكبير أبو القاسم بن عساكرٍ الدِّمَشقيُّ في كتابه «تبيين كذب المفتري في ما نُسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري»[١] فله على الأشاعرةِ أكبرُ منَّةٍ بذلك، ولا يزال العلماء من

---

(١) ردَّ به ابن عساكر على أبـي علي الأهوازي الدمشقي، الذي كذَّبه الخطيب وابن عساكر وغيرُهما، انظر ترجمته في «ميزان الاعتدال» ١:٥١٢، وقد طُبع كتابه باسم «مثالب علي بن أبـي بشر» ــ وهو الإمام أبو الحسن الأشعري ــ طبعه بعضُ المستشرقين.

ولابن المِبْرَد المعروف أيضاً بابن عبد الهادي، المتوفَّى سنة ٩٠٩ كتاب في الردِّ على «تبيين كذب المفتري» سماه «جمع الجيوش والدَّساكر في الردّ على ابن عساكر، حيثُ بالَ و. . . في تبيين كذب المفتري» وتمامُ اسمه ينبـىء عن قذارته! والعياذ بالله، ومنه نسخة في ظاهرية دمشق. فاعجب لمن يؤلِّف «المثالب» ولمن يطبعها، ولمن يردُّ على من ينتصر للحقِّ!!.

سالف الدهر يشكُرون له هذا العمل، وشهرةُ كتابه تغني عن كل وصف.

ولا يُؤْخَذ بشيءٍ سوى إكثارِه من ذكرِ رؤيا الصالحين في الموضوعات العلمية، فلعل الحشَوية هم الذين اضطروه إلى ذلك، لأنهم إذا أعوزتهم الحجَّة في اليقظة يلجأون إلى النوم، فيجدون ما يتطلَّبونه من الحُجَج في المتام، فيملأون كتبهم بالرُّؤى، وكان الأجدرُ به أن لا يعبأ بهؤلاء في ذلك، وقد كفانا مالنا من الحجَج في اليقظة.

وقد ذيَّل عليه العلامة ابن المعلم في «نجم المهتدي ورَجْم المعتدي» في القرن الثامن بعد أن ردَّ على أهوازيِّ عصره، وهو كتابٌ حافل، واختصرَ العفيفُ اليافعي كتابَ ابن عساكر في كتابه «الشاش المُعْلَم ذيل المَرْهَم»[1]. وألَّف بعدهم كمالُ الدين أبو محمد بن إمام الكاملية ـ صاحب الشمس القاياتي تلميذ العلاء البخاري ـ كتابه «طبقات الأشاعرة».

ولا أمل في استيفائهم جميعاً في كتاب، لكثرة القائمين بمناصرة السنَّة على طريقة الإمام الأشعري من أهل مذاهب الأئمة الفقهاء، والله الهادي؟

* * *

(١) لليافعي كتاب «مَرْهَم العِلل المُعْضِلة في الردِّ على أهل الأهواء والبدع والمعطِّلة» مطبوع في كلكتة بالهند سنة ١٩١٠ بعناية دنيسون روز.

الاختلاف في اللفظ

والرد على الجهمية والمشبهة

تأليف حجة الأدب المنتصب للدفاع عن أهل الحديث

الإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة

الكاتب الدينوري

المتوفى سنة

٢٧٦

عن نسخة المتفضل بتصحيحه والتعليق عليه

الأستاذ الجليل الشيخ

محمد زاهد الكوثري

مع المعارضة بنسخة الخزانة الظاهرية بدمشق

عنيت بنشره

مكتبة القدسي

القاهرة ـ شارع الصنادقية

مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٤٩ للهجرة



بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في الكتاب

كتاب «الاختلافُ في اللفظ والردُّ على الجَهْمية والمشبِّهة» مما خَبأه الدهر عن أعين كثير من المشغوفين بآثار الأقدمين من زمن بعيد، وقد انتظَم الآن بتوفيق الله في سلك المطبوعات، فأصبح بمتناوَل كرام القراء. وهو من أواخر مؤلَّفات الإمام أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيْنَوَري الفارسي الكاتب المشهور، يَهُمُّ المتأدِّبَ، ومن يُعْنَى بتاريخ تطوُّرات العلوم، كما يهمُّ المتكلِّمَ والفقيهَ والمحدِّث.

فالمتأدِّبُ يجدُ ابنَ قتيبةَ لا يأنفُ في كتابه هذا أن يعيدَ بعضَ جُمَلٍ سَبَقَ تدوينها في كتابٍ آخر له بنصها وفَصِّها، فيستنتجَ من ذلك أنه كان في غايةٍ من التروِّي في تخيُّر ألفاظٍ يُعرِب بها عن معانٍ لم يتعجَّل في تنسيقها بمراعاةِ أدقِّ الملاحظات في التأثير على السامع، وبعد هذا التأنُّقِ يَعِزُّ عليه أن يَعدِل عن هذه القوالب المتخيَّرة إذا لزمتْ إفادة تلك المعاني المُفْرَغة فيها ثانيَ مرةٍ، بخلافِ الجاحظِ وغيرِه من أصحاب الأقلام السيَّالة في عهده.

ومن يُعْنَى بتاريخ العلوم يَغْتَبطُ به كحَلْقة مفقودة من حَلَقاتِ سلسلة وثائقِ التتبُّع القهقريِّ، يظفَر بها الباحثُ فيجدُ فيها ما ينير كثيراً من النواحي المظلِمة في وجوهِ تعرُّفِ ارتباطِ تلك الحلقاتِ بعضها ببعضٍ، وما يكشفُ النقابَ عن كثيرٍ مما يَستعصي وجهُ التعليل فيه من غرائبِ شؤونٍ تتعلَّق بتاريخ العلوم.

وأما المتكلمُ الذي يَرَى ابنَ قتيبة هجَّاماً وَلُوجاً فيما لا يُحْسِنه، كَرَّامياً مشبِّهاً بالنظر إلى كتابه «تأويل مختلِف الحديث» وسائر مؤلفاته المستفيضة منه، ناصبياً غيرَ

متثبِّتٍ في نقلِ ما شَجَر بين الصحابة، منحرِفاً عن أهل بيت النبوة رضي الله عنهم نظراً إلى كتاب «الإمامة والسياسة» المعزوِّ إليه من قديم الدهر، إلى غير ذلك مما هو مثبوت في كتب خاصة: يُلْفِيه قد رَجَع إلى الصواب في كثير من تلك المسائل، ولطَّف لهجتَه في جملةٍ منها بالقياس إلى سابقِ مصنفاته، مرتدِعاً برادعِ الزمن حيثُ شاهد في عصره من التطوُّرات الشائنة ما يَحمِله على هذا الاعتدال، فيُحْكَمُ فيه بالنظر إلى خواتم أعماله.

وأما الفقيهُ فيعتبر بما يذكره المصنفُ في هذا الكتاب في شأن الرأي، وإمام أهل الرأي بأسلوبٍ يُؤْذِنُ بارتجاعه عن التجاهل بمقادير أهل الفقه في الدين، منزَجِراً عما استرسلَ فيه من المسايرة لسُذَّج الرواة، كما فعل في «تأويل مختلِف الحديث» الذي كان ألفه بإيعاز منهم، وضمَّنه ما يعزُّ علينا أن يَصدُر من مثله من النَّيْلِ من أئمة الرأي وفقهاء الملَّةِ والتخبُّطِ في علم أصول الدين بما هو حجَّة عليه، مسجَّلةٌ مدى الدهر وشِيَةٌ مشوِّهة لوجه حَسَناته، كما هو مبسوط في «رفع الرِّيبة عن تَخَبُّطات ابن قتيبة»[١] في «تأويل مختلِف الحديث» عفا الله عما سَلَف!.

ولا علينا أن نُلمَّ هنا بسبب تحامله على أبي حنيفة سابقاً، قبل رجوعه إلى الاعتدال، وهو تَشَبُّع بيئته بالانحراف عنه وقتئذ، بسبب تولِّي بعضِ القضاة المتفقِّهين على طريقة أبي حنيفة من متكلِّمي المعتزلة اختبارَ المحدِّثين في المعتَقَد في المحنة المشهورة التي قام بها المأمون ومَن بعده، فحمَّلوا وِزر ابن أبي دُؤَاد على غير وازره فقيهِ الملة أبي حنيفة، الذي فَتَقَ الله الفقهَ الإسلاميَّ على لسانه وألسنة أصحابه، وجَرَى تدوينُ فقه المذاهبِ المتبوعةِ على نِبْراسِ تأصيله وتفريعِه، كما يشهدُ بذلك تاريخ الفقه الإسلامي.

على أن ابنَ راهُوْيَهْ شيخَ ابنِ قتيبة في الفقه لم يَخلُ من تأثيرٍ عليه، كما تأثَّر هو

---

(١) اسم مؤلَّف من مؤلَّفات المصنف رحمه الله، كان ألَّفه أول هجرته إلى مصر، وأفادنا هنا أنَّه تتبَّع ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» فقط، لا في كتبه عامة.

من تلك البيئة المنحرِفة التي حلَّ بها، بعدَ أن تفقَّه بمرو على مذهبِ أهلِ الرأي عند عبد الله بن المبارك وأصحابِه، وبعد أن جَمَع ما يوافقُ رأيَ أبـي حنيفة من الأحاديثِ المخرَّجةِ في كتب ابن المبارك، ليسألَ عنها شيوخَ ابن المبارك من الأحياء المُعَمَّرين، في رحلته إلى العراق والحجاز، فبلغتْ ثلثمائةِ حديثٍ ـ كما في «كتاب الورع» رواية أبـي بكر المَرُّوذي ـ وهذا عددٌ ليس بيسير في مسائلَ ينفرِدُ بها أبو حنيفة ويستدلُّ عليها بهذا المقدار من الأحاديث في كتب أحد أصحابه ـ وهو ابن المبارك الذي تَوَاطَأَتِ القلوبُ مع الألسن من الفريقين على إجلالِ منزلته في العلم والورع ـ خلا ما في بقية كتبِ أصحابه.

مع أن جملةَ أحاديثِ الأحكام حَوَالَي خمسمائة حديثٍ على ما يقولون، وما كان ابن راهويه إذ ذاك يَظنُّ أن يجترىء أحدٌ على ردِّ قول أبـي حنيفة، ولما حلَّ بالبصرة في رحلته جلس إلى عبد الرحمن بن مهدي ولازمه، وكان شديدَ الحبِّ لابن المبارك، فأنشد ابنُ راهُويه مرثيةَ ابن المبارك لأبـي تُمَيلة على طلبٍ من ابن مهدي وهو يُصْغي إليه ويبكي، ولما بَلَغَ ابنُ راهُويه إلى قول أبـي تُمَيلة:

وبرأي النعمان كنتَ بصيراً | حينَ تبغي مَقَايِسَ النعمانِ

فاجأه بقوله: أُسْكُتْ قد أفسدتَ القصيدة. . مانعرِف لابن المباركِ زَلَّة بأرضِ العراق إلَّا روايته عن أبـي حنيفة ـ قولٌ ما أجدَرَه أن يكونَ من تأكيدِ المدح بما يُشبه الذمَّ في نفس الأمر! ـ ولوددتُ أنه لم يَرْوِ عنه وأني كنتُ أَفْتَدي ذلك بعُظْمِ مالي!

فاندهش ابنُ راهُويه من هذه المفاجأة، وحيثُ دامتْ صلته به واستمرَّ بقاؤه في بيئةٍ منحرِفةٍ: حَصَل فيه الانحرافُ شيئاً فشيئاً، حتى أصبحتْ طريقتُه في الفقه أشبَهَ شيءٍ بالظاهرية، بل هي تمهيدٌ لها. فسبحان مقلِّب القلوب!.

وما كان انحرافُ ابنِ مهدي عن هوىً، بل عن طيبةِ قلبٍ، وإنما وقع فيما وقع بتأثير شيخِه سفيانَ الثوريِّ الذي مات بداره بالبصرة، بعد أن تخبَّأَ عنده عدةَ سنواتٍ لما هَرَب من المنصور، حين طَلَبه للقضاء.

فورِث ابنُ مهديٍّ من هذا الضيفِ الكريمِ الانحرافَ عن النعمان، مع أن كلام الثوري فيه من قَبيل النَّيْل ممن لا تُنَال منزلته، كما يقع بين المتعاصِرَيْن، على أنَّ الثوريَّ من أكثر فقهاء الأمصار موافقةً لرأي أبي حنيفة في المسائل الخلافية، كما يظهر من استقراء أقوال الأئمة في الخلافيات بوجهٍ لا يُدفع، ومع ذلك كلِّه كان ابنُ مهدي كثيرَ التشدُّد وكثيرَ التراجع، حتى في الأحاديث ورجالها رداً وقبولاً. سامحهم الله ورضي عنهم.

وسببُ تَراجُع ابن قتيبة إلى نوعٍ من الاعتدال في هذا هو تيقُّنه من سوء مَغَبَّة المسايرة للتطوُّر والتدَهْور المشهودَيْن في أواخر عهده.

وأما المحدِّث ومَنْ يُعْنَى بعلوم الحديث والرجال فيظفَر فيه بما يجلو سرَّ ما يجدُه في كثير من كُتُب الجرح والتعديل من الغُلُوِّ في الكلام على كثيرٍ من أعلام العلماء، على استمرارِ نَقْلِ الخالِفِ عن سالِفِه ذلك الغلوَّ، كأسرابِ طيرٍ تَتَابَعُ، مع أن من وَقَاه الله من الهوى، وَدَرَسَ سِيَر هؤلاء الأعلامِ حقَّ الدَّرْس، يجدُ أحوالَهم وسِيَرَهم على خلاف تلك الكلماتِ الطائشةِ، فيدعوه ذلك إلى التبصرِ في التعويل على أمثالِ هذه الكلماتِ المتناقَلَةِ والتثبُّتِ فيها، وصَوْنِ النفس من الهلاك مع الهالكين. ومن الله التوفيق والتسديد؟





في الرد على ابن زفيل

للإمام الحجة أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السُّبكي الكبير
المتوفَّى سنة ٧٥٦

يرد به على نونية ابن القيم

ومعه تكملة الرد على نونية ابن القيم

بقلم

محمد زاهد بن الحسن الكوثري
عفي عنهما

﴿ الطبعة الأولى ﴾

على نفقة ناشره ومصححه الشيخ عبد الحفيظ سعد عطيه
من علماء الأزهر
١٣٥٦ — ١٩٣٧

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقـدمـة المعـلِّق

الحمد لله القدُّوس المتعال، المنزَّهِ عن النظيرِ والمثال، جلَّتْ ذاتُه وعَلَتْ صفاتُه عن أن يحومَ حولَ اكتناهِها وَهْم أو خَيَال، والعقولُ عن إدراك تلك المطالب في عِقَال، والصلاةُ والسلامُ على سَيِّدِنا محمدٍ المبعوثِ لتتميم مكارم الخِلال، منقِذاً لهذه الأمة من مَخَالبِ الوثنية وصنوفِ الضَّلال، وهادياً إلى مراضي مولاه ذي الجلال والجمال، وعلى آله خيرِ الآل، وأصحابهِ أصحابِ كرائمِ الخصال.

وبعدُ، فلا يَخفَى على مَنْ درس تاريخَ الدينِ الإسلامي أن الله سبحانه بعثَ خاتمَ رُسُله في بيئةٍ عريقةٍ في الوثنية، وقد أحدقتْ بتلك البيئةِ أُمَـم يَدِينونَ بالإشراك والتشبيه، وأنواعٍ من التخريفِ والتمويهِ، فبمَبْعَثِهِ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم انقشعتْ تلك الظلماتُ الجاهلية، واستنارتْ بصائرُ الذين آمنوا به بأنوار التعاليم الإسلامية، حتى داسُوا تحتَ أرجُلِهم تقاليدَ الوثنية، ونَبَذوا تلك الأساطيرَ الهمَجيَّة، وخَمَدَتْ عزائمُ أعداءِ الدين، وفترتْ مواصلتُهم العِداءَ إلى حين.

لكنهم كانوا يتحيَّنون الفُرَص لتفريقِ كلمة المسلمين، وتشويهِ تعاليم هذا الدين في الأخلاقِ والعملِ والاعتقاد، حتى تَذَرَّعوا بعد وفاته صلَّى الله عليه وسلَّم بشتَّى الوسائلِ إلى بَذْر بُذور الفساد كلَّما ظنُّوا أن الفرصةَ سانحةٌ، يَلْبَسون في كلِّ عصر ما يَرَوْنَه أَنْجَعَ في مخادعة الجمهور، وأَغْشَى على بصائر الخاصة والدَّهماء، وأشدَّ فَتْكاً بهم في صميم دينهم، إلى أن تمكَّنوا من إضلالِ طوائفَ في الأطراف، ورَغْمَ هذا بقيتْ بَيْضَةُ الإسلام ــ بحمد الله جلَّ شأنه ــ مَصُونةَ الجانبِ تحتَ كِلَاءةِ الله سبحانه

ورعايته، حيثُ لم يُمْكِنْهم من إبادةِ خضراءِ المِلَّة، ولا من إحداثِ أحداثٍ جوهريةٍ في صميم الدِّين الإسلامي تُشَتِّتُ شملَ الجماعة، بل بقيَ الإسلام في جوهره ـ بفضل الله جل جلاله ـ وَضَّاءَ المنار، واضح المنهاج، نيِّر الطريقة، باديَ المعالمِ لمن أَلْقَى إلى تعاليمه السَّمْعَ وهو شهيد.

وغايةُ ما تخيَّلَ الأعداءُ أن يتمكَّنوا منه أن يُوقِفوا نموَّه العظيم الذي كان ظهر في الصَّدْر الأول، ويُعَرْقِلوا رُقِيَّ معتنِقِيهِ السريعَ بعد أن بَهَرَ أبصارَ أولي الأبصار في أوائل انتشاره، لكنْ أَبَى الله إلاَّ أن يُتِمَّ نورَه.

وكان أخطرُ هؤلاءِ الأعداءِ على الدَّهْماء وأبعدُهم غَوْراً في الإغواء أناساً ظهروا بأزياءِ الصالحين، بعيونٍ دامعةٍ كَحِيلةٍ، وَلِحًى مسرَّحةٍ طويلةٍ؛ وعمائمَ كالأبراج، وأكمامٍ كالأَخْراج، يحمِلون سُبْحاتٍ كبيرةَ الحبَّاتِ، ويتظاهرون بمظهر الدعوة إلى سنةِ سيدِ السادات، مع انطوائهم على مخازٍ وَرِثوها عن الأديان الباطلة، والنِّحَلِ الآفِلة، وكان من مكرِهم الماكرِ أن خَلَطوا الكذبَ المباشِرَ والتزيُّدَ في تفسيرِ مأثورٍ، أو في حديثٍ صحَّ أصلُه عند الجمهور، باعتبارِهم ذلك أَنْجعَ في إفساد دلالة كتاب الله وسنة رسوله على أفهامِ أناسٍ قَرُبَ عهدُهم من الجاهليةِ، ولم تَتَكامَلْ بعدُ عقولُهم ولا نَضِجتْ أفكارُهم.

وكم أضلَّ رواةٌ من هذا القبيل طوائفَ من سُذَّج المسلمين منذ عهدِ التابعين حيثُ اندسُّوا بين الصالحين من رواةِ الأعرابِ ومَوَاليهم لإدخالِ ما اختلقوه من الأخبار بين مرويَّاتِ هؤلاء الأخيار، حتى يتمَّ إفسادُ دينِ المسلمين عليهم!

ولكنْ أَبَى الله إلاَّ أن يَرُدَّ كيدهم في نحرهم، حيثُ أقامَ جهابذةً يَسْعَونَ في إبعاد مختلقاتهم عن مرتبةِ الاعتدادِ في جميع الطبقات، على أن في نُقُول الذين أسلموا إسلاماً صحيحاً من النور ما يَشُقُّ لهم الطريقَ إلى تَعَرُّفِ دَخائِلِ المرويات من نفس تلك الروايات، وإنْ لم تَخْلُ طبقةٌ من طبقات الرواة من أغرارٍ انخدَعوا بها وتعصَّبوا لها، لأن الفاتنينَ كانوا رَاعَوْا في رواياتِهم عقولَ هؤلاءِ ومداركَهم في جاهليتهم، تيسيراً لزَلَلِ أقدامِهم، وتَدَهْوُرهم في هاويةِ إغوائهم.

فالرواةُ السُّذَّجُ إذا انْخَدَعوا بمثلِ هذا التمويهِ يكونُ عندهم بعضُ عُذْر، ومَنِ الذي لا يَنخلعُ قلبُه إذا سمعَ السُّنَّةَ والدعوةَ إلى السنَّةِ من متقشِّفٍ متظاهرٍ بالورعِ الكاذبِ ــ على تقديرِ جهلِ السامعِ بما وراءَ الأَكَمَة؟ ــ فيجبُ أَخْذُ هؤلاء بالرِّفقِ لتدريجهم إلى الحقِّ من باطلٍ تورَّطوا فيه باسم السنة.

ومن محقِّقِي أهلِ السنةِ من يُشيرُ إلى أن العاميَّ إذا بَدَرَ منه ما يُوهِم ظاهرُه التشبيهَ يُرْجَى من فضل الله أن يُسَامِحَه حيث يَعْلُو التنزيهُ عن الجهةِ ونحوِها عن مَدَاركه. وأما مَنْ جَمَعَ بين الروايةِ والدرايةِ على زَعْمه وألَّف في ذاتِ الله وصفاته، وصَدَرَ منه مثلُ هذا فلا يُوجَدُ بين علماء أهل السنة من يَعذِر مثلَه، بل أطبقتْ كلماتُهم على إلزامه مقتَضَى كلامه، وليس لعالمٍ عُذْر في الميلِ إلى شيء من التشبيه والقَرْمَطَة، لظهور سقوطهما لكلِّ ناظر.

قال القاضي أبو بكر بن العربي في «العواصم من القواصم»: «ما لقيتُ طائفةً إلَّا وكانتْ لي معهم وَقْفَةٌ عَصَمني الله منها بالنظرِ ــ بتوفيقه ــ إلَّا الباطنيةَ والمشبِّهةَ، فإنهما زَعْنَفَةٌ تحقَّقْتُ أنه ليس وراءَهما معرفةٌ، فقذَفْتُ نفسي كلامَهما من أول مرة». اهـ. بل لا يُتَصَوَّر أن يميلَ إلى أحدهما عاقلٌ إلَّا إذا كان له غايةٌ إلحادية، وأنَّى يَسْتَعْجِمُ على عالمٍ باللسان العربي المبين ما في كتابِ الله وسنةِ رسوله من الدلالةِ على تنزيهِ الله جلَّ شأنُه من الجِسْميةِ والجِسمانيات، والمادَّة والماديات، بخلاف العاميِّ الذي هو قريبُ العهدِ من الجاهلية.

جَزَى الله علماءَ أصولِ الدين عن الإسلامِ خيراً، فإن لهم فضلاً جسيماً في صيانة عقائد المسلمين، بأدلةٍ ناهضةٍ مدى القرون، أمامَ كلِّ فرقةٍ زائغة. وإنما يكونُ التعويلُ في كلِّ علمٍ على أئمته، دون مَنْ سواهم، لأن من يكونُ إماماً في علمٍ كثيراً ما يكونُ بمنزلة العامي في علم آخر، فإذاً لا يعوَّل في العقائد إلَّا على أئمةِ أصولِ الدينِ، لا على الرواة البعيدين عن النظر، وكم بينهم مَنْ يُرْثَى لمداركه حيثُ يَقِلُّ عقلُه عن عقول الأطفال، وإن بلغ في السنِّ مبلغَ الرجال. ومَنْ طالَع ما أَلَّفه بعضُ الرواةِ على طولِ القرونِ من كتبٍ في التوحيدِ والصفاتِ والسُّنَّةِ والردودِ على أهل

النظر: يشكُرُ الله سبحانه على النورِ الذي أفاضَه على عقله حتى نبذَ مثلَ تلك الطامات بأولِ نظرةٍ.

وقد استمرَّت فِتَنُ المخدوعين من الرواة على طُولِ القرون مُجْلَبَةً لسَخَط الله تعالى، ولاسْتِسْخافِ العقلاء من غير أن يخطُر ببالِ عاقل أن يناضِلَ عن سَخافاتِ هؤلاءِ، إلى أن نَبَغَ في أواخر القرن السابع بدمشقَ حَرَّانيٌّ تجرَّد للدعوة إلى مذهبِ هؤلاءِ الحَشَوية السُّخَفاء، متظاهِراً بالجمع بين العقلِ والنقلِ، على حسبِ فهمه من الكتب بدون أستاذٍ يُرْشِدُه في مواطن الزَّلَل، وحاشا العقلَ الناهضَ والنقلَ الصحيحَ أن يَتَضافَرا في الدفاع عن تخريفِ السُّخَفاءَ، إلاَّ إذا كان العقلُ عقلَ صابىءٍ، والنقلُ نقلَ صبيٍّ، وكمِ انخدعَ بخُزَعْبَلاته أناسٌ ليسوا من التأهُّلِ للجمع بين الرواية والدراية في شيءٍ، وله مع خُلَطائه هؤلاء موقفٌ في يوم القيامة لا يُغْبَطُ عليه.

ومنْ دَرَسَ حياتَه يجدُها كلَّها فِتناً لا يُثيرُها حاظٍ بعقله غيرَ مصابٍ في دينه، وأنَّى يُوجدُ نصٌّ صريحٌ منقولٌ، أو برهانٌ صحيحٌ معقولٌ يثبتُ الجهةَ والحركةَ والثِّقَلَ والمكانَ ونحوَها لله سبحانه؟ وسيمرُّ بك سَرْدُ بعضِ مَخازيه، مع نقضِها إن شاء الله تعالى.

وكلُّ ما في الرجل أنه كان له لسانٌ طَلْق، وقَلَم سيَّال، وحافظةٌ جيدةٌ، قَلَّبَ ـ بنفسِه بدون أستاذٍ رشيد ـ صفحاتِ كتبٍ كثيرةٍ جداً من كتب النِّحَل التي كانت دمشقُ امتلأتْ بها بواسطة الجَوَافل من استيلاء المَغُول على بلاد الشرق، فاغترَّ بما فَهِمه من تلك الكتب منَ الوساوس والهواجس، حتى طَمَحَتْ نفسُه إلى أن تكونَ قدوةً في المعتَقَد والأحكام العملية، فَفَاهَ في القَبِيلَيْنِ بما لَمْ يَفُهْ به أحدٌ من العالمين مما هو وَصْمةُ عارٍ وأَمارةُ مُروقٍ في نظر الناظرين.

فانْفَضَّ مِن حوله أناسٌ كانوا تعجَّلوا في إطرائه بادىءَ بدءٍ قبلَ تجريبه، وتَخَلَّوْا عنه واحداً إثْرَ واحدٍ على تعاقُبِ فِتَنِه المدوَّنة في كتب التاريخ[1]، ولم يَبْقَ معه إلاَّ أهلُ

---

(١) وثناءُ بعضِ المتأخرين عليه لم يكنْ إلاَّ عن جهلٍ بمُضِلَّات الفتن في كلامه، ووجوهِ =

مذهبِه في الحَشْوِ من جَهَلة المقلِّدة.

ومن ظنَّ أن علماءَ عصرِه صاروا كلُّهم إلْباً واحداً ضدَّه حسداً من عندِ أنفسِهم: فليتَّهِمْ عقلَه وإدراكَه قبلَ اتهامِ الآخرين، بعد أنْ دَرَس مبلغَ بشاعةِ شَوَاذِّه في الاعتقادِ والعملِ، وهو لم يَزَلْ يُسْتتابُ استتابةً إثْرَ استتابةٍ، ويُنْقَلُ من سجنٍ إلى سجنٍ إلى أن أَفْضَى إلى ما عَمِلَ وهو مسجونٌ، فقُبِرَ هو وأهواؤه في البابين: بموته وبردودِ العلماء عليه، وما هي ببعيدةٍ عن متناوَلِ رُوَّادِ الحقائق.

وكان ابنُ زَفِيلٍ الزُّرَعِيُّ المعروفُ بابن القيِّم يُسَايِرُه في شواذِّه كلِّها حيّاً وميتاً، ويقلِّده فيها تقليداً أعمى في الحق والباطل، وإن كان يَتظاهَر بمظهر الاستدلالِ، لكنْ لم يكُنْ استدلالُه المصطَنَعُ سوى ترديدٍ منه لتشغيبِ قُدوتِه، دائباً على إذاعة شواذِّ شيخه، مُتَوَخِّياً في غالب مؤلَّفاته تلطيفَ لهجةِ أستاذِه في تلك الشواذِّ، لتنطليَ وتَنْفَقَ على الضعفاء. وعملُه كلُّه التلبيسُ والمخادَعةُ والنضالُ عن تلك الأهواءِ المُخْزِيَةِ حتى أفنى عُمُرَه بالدَّنْدَنةِ حول مفرَدَاتِ الشيخ الحراني.

تَرَاه يُثَرْثِرُ في كل وادٍ، ويخطُبُ بكل نادٍ بكلامٍ لا محصَّلَ له عند أهل التحصيل، ولم يكنْ له حظٌّ من المعقول، وإن كان كثيرَ السردِ لآراء أهل النظر، ويَظهرُ مبلغُ تَهَافتِه واضطرابِه لمن طالع «شفاء العليل» له بتبصُّرٍ، و«نونيته» و«غزوه» من الدلائل على أنه لم يكنْ ممن له علم بالرجال، ولا بنقد الحديث، حيث أثنى فيهما على أناسٍ هَلْكَى، واستدلَّ فيهما بأخبارٍ غيرِ صحيحة على صفاتِ الله سبحانه. وقد ذكره الذهبيُّ في «المعجم المختصّ» بما فيه عبرة، ولم يُتَرجِمْ له الحُسَينيُّ، ولا ابن فَهْدٍ، ولا السيوطيُّ في عِداد الحفاظ في «ذيولهم على طبقات الحفاظ» وما يقعُ من القارىء بموقعِ الإعجابِ من أبحاثه الحديثية في «زاد المعاد» وغيره فمختَزَلٌ مأخوذٌ مما عنده من كتبٍ قيّمة لأهل العلم بالحديث كـ«المورِدِ الهنيِّ شرح سِيَرِ عبد الغني»

= الزيغ في مؤلفاته، ومنهم منْ ظنَّ أنه دام على توبته بعدما استُتيبَ فدامَ على الثناء، ولا حجةَ في مثل تلك الأُثْنِيَة، وأقوالُه الماثلةُ أمامَنا في كُتبه لا يؤيِّدها إلاَّ غاوٍ غَوَى، نسأل الله السلامة. (ز).

للقُطْب الحلبي ، ونحوِه ، ولولا « محلًى » ابن حزم و « إحكامه » و « مصنَّف ابن أبي شيبة» و«تمهيد» ابن عبد البَر لما تمكَّن من مغالطاته وتهويلاته في «إعلام الموقِّعين». وكم استُتِيبَ وعُزِّرَ مع شيخه، وبعده، على مخازٍ في الاعتقاد والعمل تَستبينُ منها ما يَنْطوي عليه من المضيِّ على صنوفِ الزيغ، تقليداً لشيخه الزائغ، وسيلقى جزاءَ عمله هذا في الآخرة ـ إن لم يكن خُتِم له بالتوبة والإنابة ـ كما لقيَ بعضَ ذلك في الدنيا.

قال الذهبي في «المعجم المختصّ» عن ابن القيم هذا: عُـنِـيَ بالحديث بمتونه وبعضِ رجالِه، وكان يشتغلُ في الفقه ويُجيدُ تقريرَه، وفي النحو ويَدْريه، وفي الأصلين. وقد حُبِسَ مدةً لإنكارِه على شدِّ الرحْل لزيارةِ قبرِ الخليل ـ إبراهيم عليه السلام ـ ثم تصدَّر للاشتغالِ ونشرِ العلم لكنه معجَبٌ برأيه جريءٌ على الأمور. اهـ.

قال ابن حجرٍ في «الدُّرر الكامنة»: غَلَب عليه حبُّ ابنِ تيميَّة حتى كان لا يَخْرُجُ عن شيءٍ من أقواله بل ينتصرُ له في جميع ذلك، وهو الذي هذَّب كتبَه ونشرَ علمه. . واعتُقِلَ مع ابن تيمية بالقَلْعة بعد أن أُهِينَ وطِيْفَ به على جَملٍ مضروباً بالدِّرة، فلما ماتَ أُفرِجَ عنه، وامتحنَ مرةً أخرى بسبب فتاوى ابن تيمية، وكان ينالُ من علماء عصره وينالون منه. اهـ.

قال ابن كثير: كـان يُقْصَدُ للإفتاء بمسألةِ الطلاقِ حتى جَرَتْ له بسببها أمورٌ يَطُولُ بسطُها مع ابن السُّبْكي وغيره. . وكان جَمَّاعاً للكتُب فحصَّل منها ما لا يُحْصَر حتى كان أولادُه يبيعون منها بعد موته دهراً طويلاً سوى ما اصطَفَوْه منها لأنفسهم. . وهو طويلُ النفَس في مصنفاته، يَتعانَى الإيضاح جُهْدَه، فيُسْهِبُ جداً، ومعظمُها من كلام شيخه يتصرَّف في ذلك، وله في ذلك مَلَكَةٌ قوية، ولا يَزَال يُدَنْدِنُ حول مفرَداته وينصرُها ويحتجُّ لها. . وجَرَت له محنٌ مع القضاة منها في ربيع الأول طلَبه السُّبْكي بسبب فتواه بجواز المسابقة بغير محلِّلٍ، فأنكَر عليه وآل الأمرُ إلى أنه رجعَ عما كان يفتي به من ذلك. اهـ.

وقال التقي الحِصْنيُّ: كان ابن تيميةَ ممن يَعتقِدُ ويُفْتي بأن شدَّ الرحالِ إلى قبور الأنبياء حرامٌ لا تُقْصَرُ فيه الصلاة، ويُصَرِّح بقبرِ الخليلِ وقبر النبيِّ صلى الله عليهما وسلَّم. وكان على هذا الاعتقادِ تلميذُه ابنُ قيِّم الجَوْزية الزُّرَعيُّ وإسماعيل بن كثير الشَّرَكوينيُّ، فاتفق أن ابنَ قيمِ الجوزيةِ سافر إلى القدس الشريفِ، ورَقِيَ على منبرٍ في الحرم ووَعَظَ وقال في أثناء وَعْظه بعد أن ذَكَر المسألة: وها أنا راجعٌ ولا أزورُ الخليل. ثم جاء إلى نابُلُس وعُمِلَ له مجلسٌ وعظٍ، وذَكَر المسألةَ بعينها حتى قال: فلا يزورُ قبرَ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم، فقام إليه الناسُ وأرادوا قتلَه، فَحَماه منهم والي نابُلُس.

وكتَبَ أهلُ القُدس وأهلُ نابلس إلى دمشقَ يُعرِّفون صورةَ ما وَقَع منه فطلبه القاضي المالكي فتردَّد، وصَعِد إلى الصالحية إلى القاضي شمس الدين بن مسلم الحنبلي وأسلم على يديه فقَبِل توبتَه، وحكم بإسلامه وحقَنَ دمَه ولم يُعزِّرْه لأجل ابن تيمية. . .

ثم أُحْضِر ابن قيمِ الجوزيةِ وادُّعِيَ عليه بما قاله في القُدْس الشريف، وفي نابُلُس فأنكَر، فقامتْ عليه البينةُ بما قاله، فأُدِّبَ وحُمِل على جَمَل، ثم أُعِيد في السِّجن، ثم أُحْضِر إلى مجلس شمس الدين المالكي وأرادوا ضَرْبَ عُنُقِه فما كان جوابُه إلَّا أن قال: إن القاضي الحنبلي حَكَم بحقْن دمي وبإسلامي وقبولِ توبتي، فأُعِيدَ إلى الحبْس إلى أنْ أُحْضِر الحنبلي فأُخبر بما قاله، فأُحْضِر وعُزِّر وضُرِبَ بالدِّرة، وأُرْكِبَ حماراً وطِيفَ به في البلد والصالحيَّة، وَرَدُّوه إلى الحبس، وجَرَّسوا ابنَ القيِّم وابنَ كثيرٍ[1] وَطِيفَ بهما في البلد وعلى باب الجوزية، لفتواهم في مسألة الطلاق. اهـ.

قال ابن رجب: قدِ امتُحِنَ وأُوذيَ مراتٍ، وحُبِس مع الشيخ تقي الدين في المدة الأخيرة بالقلعة منفَرِداً، ولم يُفْرَج عنه إلَّا بعد موت الشيخ. اهـ.

وقد سقتُ هنا نماذجَ من كلماتِ أصحابه وأضداده والمتحايدين في حقه ليعتَبِرَ

---

(١) أي: شَهَّروا بهما.

بها المغرورون به. على أن الخبرَ اليقينَ فيما يجدُه القارىء الكريم في حقِّه في هذا الكتاب، وأرجو أن الحقَّ لا يَتعدَّى ما دلَّلْتُ عليه في حقِّه فيما كتبناه.

وأحقُّ الناسِ بالرِّثاءِ وأجدرُهم بالترحُّم مَنْ أفنىٰ عُمُرَه في سبيل العلم مُنْصاعاً لمبتدعٍ يُرْدِيه، من غير أن يَتَخَيَّر أستاذاً رشيداً يَهْدِيه، ومثلُه إذا دَوَّن أسفاراً، لا يَزْدادُ بها إلَّا بُعْداً عن الله وأوزاراً، وهو الذي يُصْبحُ متفانياً في شيخه الزائغِ بحيثُ لا يَسْمَعُ إلَّا بسمْعه، ولا يُبْصرُ إلَّا ببصره في جميع شؤونه، ويَبقى في أحطِّ دَرَكَاتِ الجهلِ من التقليد الأعمى، ولو فكَّر قليلاً لكان أدركَ أنَّ مِن السُّخْفِ بمكانٍ وضعَه لشيخه في إحدى كِفَّتَي الميزانِ ليوازنَ به جميعَ العلماءِ والفقهاءِ من هذه الأمة في كِفَّته الأخرى فَيَزِنَهم ويُغَالبَهم به فيغلبَهم في علومهم!!! وهذا ما لا يَصدُر من حافظٍ بعقله، ولا سيما بعد التفكير في تلك المخازي من شواذِّه.

نعم يمكنُ أن يكونَ عنده أو عند شيخه بعضُ تفوُّقٍ في بعض العلوم، على بعض مشايخ حَارَتِه أو أهلِ خِطَّتِه أو قريتِه أو مضربِ خيامِ عشيرته، لكنْ لا يُوجبُ هذا أن يصدِّق في ظنِّه في حقِّ نفسه أن جَوَّ هذه الأرضِ يَضيقُ عن واسع فهومه، وعرضَ هذه البحارِ لا يتَّسِعُ لزاخر علومه.

ومن الآفات المُرْدِية التي تَعْتَري الإنسان وتَقذِفُ به إلى هاويةِ الخسران طُغيانُه حينما يَرَى نفسَه على شيءٍ من الاستغناء بمالٍ أو جاهٍ أو علمٍ، لكن المالَ عَرَضٌ زائل، والجاهَ الدنيويَّ قلَّما يَدومُ على حال، وعلمَ الإنسان مهما اتَّسعَ فما أُوتي من العلمِ إلَّا قليلاً، وتلك الخِلال لو رُوعيتْ حدودُها لكانت أكبرَ عونٍ للمرءِ على إحرازِ مرضاةِ الله سبحانه، وأما إذا اتخذها أداةَ طغيانٍ فإذْ ذاك تنقلِبُ تلك النِّعَمُ مجْلَبةً لسَخَط الله عزَّ وجلَّ ومقتِ الخَلْق، فيصبحُ ذلك الطاغي من الأخسرين أعمالاً في الدارين.

وَلْيُعْلَمْ أن ضررَ العلم ــ إذا زاغَ صاحبُه ــ دونَه كلُّ ضَرَر، فإن الطاغيَ بالمال يزولُ ضررُه بزوالِ ماله، كصاحبِ الجاه الذي لا يَدومُ جاهُه، وأما صاحبُ العلمِ

الذي لعبَ به الشيطانُ، وخَلَّد كتُباً فيها طَغَى به فهمُه، وطاشَ قلمُهُ، فيدومُ ضَرَرُه ويتضاعَفُ وِزْرُه ما دامتْ آثاره دارجةً يَضِلُّ بها أناسٌ، فإذاً هي أخطرُ تلك الآفات.

ولا يُخَفَّفُ عن مؤلِّفها العذابُ إلَّا بإعراضِ الناس عن كُتُبه المُغْوِية بتنبيه أهلِ العلم المهتدين على ما حَوَتْه من صنوفِ الزَّيغِ والضلالِ، فيكونُ في الكَشْف عن مواطن الغَوَاية من أمثال تلك الكتبِ تخفيفٌ لعذابِ مؤلِّفيها، وصونٌ للأمة عن الوقوع في مَهَاويها. وقد عُنِيَ الموفَّقون من علماء هذه الأمةِ بنقضِ أمثالِ تلك الكُتُب لتلك الغاية النبيلة قديماً وحديثاً، ومَنْ هَلَك بعد ذلك فلا يَلُومَنَّ إلَّا نفسَه.

وللحافظِ التقيِّ السُّبْكي فضلٌ مشكور، وعمل مبرور، في الردِّ على ابن زَفِيلٍ وشيخِه في شواذِّهما المُرْدِية، ومن جملة مؤلَّفاته في هذا الصدد «ردُّه على نونيَّةِ ابن القيم» وقد نَقَل السيد محمد مرتَضَى الزَّبيديُّ في «شرح الأحياء» عند الكلام على إمامَيْ أهلِ السنة عن هذا الردِّ المسمى «السيفُ الصَّقيل في الردِّ على ابن زَفِيل» جملةً نافعةً من مقدمته[1].

والتقيُّ السُّبْكي أوْجَزَ في ردِّه مكتفياً بلفْتِ النظر إلى كلماتِ الناظمِ الخَطِرةِ في الغالب، بدون أن يُنَاقشَه فيها كثيراً، باعتبار أن الاطلاعَ عليها يكفي بمجرَّده في نَبْذِها وتضليلِ قائلها، ولو كان السُّبْكي يَرَى ابنَ القيم يستأهلُ المناقشةَ لأوسعَ في الردِّ عليه، لأنه كان أنظرَ أهل عصره ـ كما قال الإِسْنويُّ وغيره من المحققين ـ لكنه كان يَعُدُّه في غاية من الغباوة، فاكتفَى في غالب الأبحاث بلفْتِ نظرِ عامة العلماء إلى أهوائه البشِعة، والتقيُّ السبكيُّ من ألطفِ أهلِ العلم لهجةً، وأنزهِهم لساناً مع مَنْ يَرُدُّ عليهم.

---

(١) انظر «شرح الإحياء» ٢/١٠ و٢/١٠٥. وبهذا النص في هذا الكتاب المؤلف قبلَ أكثر من مئتي عام، يتبيَّنُ بُهتان البَهَّاتين الزاعمين أن الكوثري هو صَنَع هذا الاسم للكتاب ومؤلِّفه، فالكذبُ يَهتِك أهلَه دائماً ولو قالوه على لسان غيرهم زيادةً منهم في البهتان!

لكنْ حيثُ إن الناظم أسرفَ في ضلاله وإضلاله اضطُرَّ التقيُّ في ردِّه عليه إلى بعض إغلاظٍ في حقه، صوناً لمن عسى أن يَنْخَدِعَ بتلبيساته، وقَرْعاً للعبدِ بالعصا، وهو معذورٌ في ذلك بل إغلاظُه ليس بشيء في جنب ما تَقَوَّل به ابن القيم في حقِّ جمهور أهل الحق. ودونَك «نونيته» التي ردَّ عليها السبكي، وهي أصدقُ شاهدٍ لما قلنا.

و «نونيةُ» ابن القيم هذه من أبشع كتبه، وأَبْعَدِها غَوْراً في الضلال، وأَشْنَعِها إغراءً للحَشَوية ضدَّ أهلِ السنة، وأوقَحِها في الكذب على العلماء، كما تَرَى إيضاحَ ذلك في مقدمة «السيف الصقيل» فلا نُزَاحِمُ السُّبكيَّ في شرحِ بشاعةِ طريقته فيها.

إلَّا أنا نُشِيرُ هنا إلى أن ابنَ القيمِ كلما تراه يزدادُ تهويلاً وصُرَاخاً باسم السنة في كتابه هذا، يجبُ أن تعلمَ أنه في تلك الحالة متلبِّسٌ بجريمةِ خِداعٍ خبيثٍ، وأنه في تلك الحالة نفسِها في صددِ تلبيسٍ ودسٍّ شنيعينِ، وإنما تلك التهويلاتُ منه لتَخْديرِ العقولِ عن الانتباه لما يريدُ أن يَدُسَّه في غُضُون كلامه، من بِدَعِه المُخْزِية، كما يظهر من مطالعة «النونية» بتبصُّرٍ ويقظةٍ.

وإنما اختارَ طريقَ النظم في ذلك ليسهُلَ عليه أن يَهِيمَ في كل وادٍ، ولولا أنها طُبِعتْ مراراً وتكراراً ممن لا بُغْيَةَ له من طبعها غيرَ عددٍ من القِرْش يملأ به الكرْش، قام بذلك الدِّينُ أم قعد، بدون أن يقومَ أحدٌ من العلماء المعاصِرين بالردِّ عليها، لكان إهمالُ الردِّ عليها أنسب، لكن لم يبقَ بعد تكرُّر طبعِها مع تَقَاعُسِ أهل العلم عن ردِّها مساغٌ للإهمال، فوجبَ تقويضُ دعائمها بنشر كتابِ السُّبْكي، مع تعليقِ كلماتٍ عليه في مواضعَ رأيناها في حاجةٍ إلى التعليق، وقد سميتُ ما علَّقتُه «تكملة الردِّ على نونية ابن القيم» والله سبحانَه وليُّ النفْع، وعليه توكلتُ وإليه أُنيب؟

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

عُفي عنهما

كشف أسرار الباطنية

وأخبار القرامطة

تأليف

العالم العلامة الفقيه الزاهد

محمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمادي اليماني

من فقهاء السنة في اليمن في أواسط المائة الخامسة للهجرة

صدرنا الكتاب بتقدمة نفيسة وتعليق علمي مفيد لحضرة

العلامة المحقق الكبير صاحب الفضيلة

مولانا الأستاذ الجليل

الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري

صحح على النسخة الفوتوغرافية الوحيدة

المحفوظة بدار الكتب المصرية الملكية

نشره وصححه وراجع أصله

عزت العطار

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

١٣٥٧هـ — ١٩٣٩م

مطبعة الأنوار

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة الكتاب
وكلمة عن طوائف الباطنية

لما أشرقت الأرضُ بنور الإسلام، استنارت العقول، فدخلَ الناسُ في دين الله أفواجاً، ونَبَذوا الأديانَ الباطلةَ ظِهْرِيّاً، حتى تمَّ للمسلمين ما يعرفُه الجميع من المفاخر الخالدة. لكن زعماء المتدهورين أمامَ هذا التيارِ من الوثنيين، والصابئين، واليهود، والنصارى، والمجوس، كانوا يحمِلون بين جَوَانحهم نارَ حقدٍ متأجِّجَة، تحملهم على تبييت كلِّ شر ضدَّ هذا النور الوهّاج.

ولما استيقنتْ أنفسُهم أنهم لا يستطيعون الوقوفَ بالقوة أمامَ هذا السَّيلِ الجارفِ، لكلِّ مُبطلٍ وهارف، سلكوا طريق الاحتيال في الوصول إلى أمانيهم، فاندسُّوا بين المسلمين متظاهرين بالورع الكاذب، مستثيرين أنواعَ الفتنِ بين الصحابة والتابعين ومَن بعدهم، إلى أنْ حدثت تلك الفتن الدامية ضدَّ أهل بيت النبوة رضي الله عنهم.

فبدأوا يتظاهرون بمظهر العطف على آل الرسول صلوات الله وسلامه عليه وآله، وبمظهرِ الانحيازِ إليهم، والدعوة لهم، علماً منهم بأن أنجعَ وسيلةٍ لإثارة فتنٍ هوجاء تقعدُ بالمسلمين عن الاستمرار على ما هم عليه من نشر الفضيلة وقمع كلِّ رذيلة، ورقيٍّ باهر، في جميع الشؤون: هو نَبْشُ الأحقاد، واستثارةُ الأمة بدعوى الدعوة إلى أهل البيت عليهم السلام، استغلالاً لتوتُّر أعصاب الأمة أسىً على دماء

أهل بيت الرسول ﷺ، المسفوكة ظلماً وعدواناً من قبلِ جبابرةِ الدولتين الأموية والعباسية.

وذلك بالنظر إلى أن أربابَ الحكم فيهما كانوا يتخوَّفون على مراكزهم ـ كلما جدَّت دعوةٌ إلى أهل بيت النبوة ـ فيُنزِلون بآل الرسول صلوات الله عليه وآله صنوفَ الضَّيْم لا يَرْقُبون فيهم إلاًّ ولا ذِمَّةً. وأن أهل البيت أيضاً كانوا لا يستطيعون في دَوْرهم أن يقفوا مكتوفي الأيدي مستسلمين لظُلْم جَبابرة السياسة، فَيُلابسون الفتنَ سراً أو جهراً، والأمة فريقان: فريق إلى هؤلاء، وفريق إلى هؤلاء طَوْعاً أو كَرهاً. وهكذا كان يستفحلُ الخَطْبُ، ويستشري الشرُّ، وهذه غايةٌ ليس وراءها غاية عند هؤلاء الهدَّامين.

فدونك كتابَ «مَقَاتل الطالبيين»، وهو يُنبئك عن تلك الدماء الطاهرة المسفوكة في تلك الفتن ظلماً وعدواناً، ولم تَزَلْ قلوب الأمة داميةً متألِّمة لذلك، وقد اتخذ هؤلاء الأعداءُ التلفُّعَ بالتشيُّع وسيلةً لحشد حشود، وتأليف جمعيَّات سِريَّة تَسعَى في نشر المذهب الباطني ـ مذهب الإباحة والإلحاد ـ وجعلوا التشيُّع سِتاراً لما يريدون أن يبثُّوه بين الأمة من الرذيلة، ونُذُر البَوار، وصنوف الإباحة والمروق، على توالي القرون واختلاف البلدان.

وقد تمكَّن كثيرٌ منهم من مُخَادعةِ الجمهورِ بدعوى النَّسب الطاهر، عن آباء مستورين كذباً وزوراً، متذرِّعين لذلك باختفاءِ كثيرٍ من السادات في الفتن، خوفاً من شرور الجبابرة.

ولا يخفى على الباحث كيف كان انتقال ميمون بن ديصان بن سعيد إمام الباطنية من أَصبَهان إلى الأهواز ثم إلى البصرة ـ متظاهراً إذ ذاك أنه من آل عقيل ـ ثم إلى سَلَميةِ حمص بالشام، وكيف اتَّخذها معقِلاً له، مدعياً الانتسابَ إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر عليهم السلام هناك، مع أنه مات من غير عَقِب، ثم كيف بثَّ دُعاتَه في أقطار الأرض، مزوَّدين بتعليمات في الدعوة إلى ضلالهم على تسع

منازل، كما هو مشروح في «خِطَط» المقريزي (٢/٢٢٧). وقد بَعَث من هناك دُعاتَه إلى الكوفة أو اليمن، ومن هناك إلى المغرب.

ومن الأشخاص البارزة بين الباطنية، (حمدان بن الأشعث) الملقَّب بِقَرْمِط، في سواد الكوفة، وأخوه (ميمون) المبعوث إلى خراسان فيما بعدُ، و(أبو شامة الحسين) و(عبدان) و(أبو سعيد حسن بن بَهْرام الجُنَّابي) وابناه (أبو طاهر سليمان وسعيد) و(ابن حَوْشَب) و(أبو عبد الله الشيعي) وأخوه (أبو العباس) المبعوثان إلى المغرب للدعوة إلى (عُبَيدٍ المهدي) و(الحسن بن مِهْرانِ المقنَّع)، و(ذكروين بن مهروين) صاحب الفتن بالشام و(الحسن بن الصبَّاح) صاحب أَلَـمَوْت و(حمزة بن علي).

ومن الأمور المعلومة لمن له إلمام بالتاريخ: ما تمَّ لكل واحد منهم من الأحداث في الأقطار: كاستيلاءِ (أبي طاهر) على الحجاز وقَلْعِهِ الحَجَر الأسود، واستيلاء (العُبَيديين) على شمالي إفريقية، والقُطر المصري، وتسليطِهم الصقالبة، والروم، والأرمن، والكُتاميين، وغيرهم من صنوف الأعاجم على المسلمين، وتحكيمِهم إياهم على رقاب أهل الإسلام بأنواع من الضَّيم، ودعوى الألوهية لأئمتهم، وإظهارِهم كلمةَ الإلحاد علناً وجهاراً، بعد أن كانوا يُسرُّونها إسراراً، وفتحِهم بابَ الاستيلاء على بلاد الإسلام لطوائف الصليبيين، ومؤامراتهم معهم ضدَّ المسلمين، إلى غير ذلك مما لا يُستقصَى من وجوه الفتن وضروب الخِزْي.

ومن العجب العُجاب: أن يَدَّعي هؤلاء الملاحدةُ الانتماءَ إلى أهل بيت النبوة، فيروجَ هذا الادعاء على أناس وحاش لله أن يَجعل أهلَ بيتِ رسوله دعاةً للإلحاد، ناشرين للرذيلة، هادمين لأركان الإسلام، بل قد طَهَّرهم الله من ذلك كلِّه. ولله درُّ القائِل:

قـال الـنـبـيُّ مـقـالَ صِـدْق لم يَـزَلْ ... يَحـلُو لـدى الأسماع والأفـواهِ
إنْ فـاتكم أصـلُ امـرىءٍ فَفِعَـالُـه ... تُـنْـبيكـمُ عـن أصـلِه المتـنـاهي
وأراكَ تُـسفـرُ عـن فِعـالٍ لم تـزل ... بـين الأنـام عـديمـةَ الأشـبـاهِ

وتقولُ إني من سُلالة أحمدٍ أفأنتَ تَصْدُقُ أمْ رسولُ الله

وكثير من المتنقِّبين الأشرار[1] كانوا يبيعون حُجَج النَّسب بأبخس الأثمان، على توالي القرون، ومن أبشع النماذج في هذا الباب ما يُعْزَى إلى النقيب عمر مُكْرَم ـ في عهد والي مصر المغفور له محمد علي باشا الكبير ـ من إدخاله كثيراً من الفلاحين بل الأقباط واليهود في النسب، إلى أنْ رَفَع عامةُ العلماء في القُطْر ـ وبينهم أمثال محمد الأمير شيخ مشايخ الأزهر ـ مَحْضراً في هذا الشأن إلى الوالي وإلى مقام الخلافة، حتى أُقْصِيَ النقيب مِن النِّقابة. ومثله ما يذكره الشهاب الخَفَاجي ـ عالم مصر في القرن الحادي عشر ـ في «ريحانة الألِبّاء».

وأما ما يُقال «الناس أمناء على أنسابهم»: فبمعنى قبولِ استلحاقِ رجلٍ لولد مجهول النسب فيما ليس فيه جَرُّ مغنم، لا بمعنى وجوب تصديق كلٍّ من يَدَّعي النسبَ الزكيَّ مثلاً بدون حجَّة شرعية، وإلاَّ لاختَلَط الحابل بالنابل.

فمن زَعَم انتساب العُبَيديين إلى علي كرم الله وجهه إما متساهلٌ في البحث والتحقيق، قابلٌ عن كل من هبَّ ودبَّ، أو مُنْطَوٍ على النَّصْب والانحراف عن أهل البيت، يريد وَصْمَهم بالموبِقاتِ؛ أو منتسبٌ إلى هؤلاء العُبَيديين ظناً أو حقيقة يودُّ أن يَجعلَ لهم مَنْقَبة النسب الشريف، وقد ملأوا العالم بمثالبهم، أو متكاثرٌ أَلهاه تَكاثُره حتى جَعَله يكاثرُ بملاحدة أدعياء، وقليلٌ ذليلٌ مَنْ تَكَاثر واعتزَّ بأعداء الدين!!

ومَنْ يُعير سمعاً إلى الشرع لا يستطيعُ أن يُغْفل ما أَصدره قاضي قضاة الدولة العباسية المعروف بعلمه وورعه الإمامُ أبو محمد بن الأَكْفاني بعد شهادةِ شهودٍ في نَسَب العُبيديين، من الحكم بإبعادهم عن النسب الزكي، وفي جملة مُوَقِّعِي ذلك المحضَر المسجَّل في التواريخ: الشريفان الرَّضي والمرتَضَى، وابن الخَزَري، وأبو حامد الإسفرايِني، وأبو عبد الله الصَّيْمَري، وأبو الحسين القُدُوري، وأبو الفضل النَّسَوي، وأبو جعفر النَسفي، وغيرهم من كبار الأئمة في مذاهبهم.

---

(١) تعريض بمن يتسمَّون: «نقباء الأشراف».

وصورة ذلك المحضَر: «هذا ما شهِدَ به الشهودُ أن مَعَدَّ[١] بن إسماعيل بن عبد الرحمن[٢] بن سعيد منتسب إلى ديصان بن سعيد الذي يُنسَب إليه الديصانية، وأن هذا الناجمَ بمصر، وهو منصور[٣] بن نزار، الملقَّب بالحاكم ـ حكم الله عليه بالبَوَار والدمار ـ ابن معدِّ بن إسماعيل بن عبد الرحمن بن سعيد ـ لا أسعده الله ـ وأن من تقدَّمه من سَلَفه الأرجاس الأنجاس ـ عليهم لعنة الله ولعنة اللاعنين ـ أدعياءُ خوارجُ لا نسبَ لهم في ولد علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأن ما ادَّعَوْه من الانتساب إليه زور وباطل، وأن هذا الناجمَ في مصر هو وسَلَفُه كفارٌ زنادقة ملحِدون معطِّلون، وللإسلام جاحدون، أباحوا الفُروج، وأحلُّوا الخمور، وسَبُّوا الأنبياء، وادَّعَوُا الربوبيةَ، وكَتَبَ في ربيع الأول سنة اثنتين وأربعمائة».

وأيُّ مسلمٍ يَستبيحُ توقيعَ مثلِ هذهَ الصيغة إذا لم يكن الأمر واضحاً لديه

---

(١) وهو المعزُّ الذي اتخذ مصر عاصمةَ العبيدية بعد استيلاء قائده جوهر الصِّقِلِّي عليها. (ز).

(٢) وهو القائم، وله عدةُ أسماء، وهذا من جملتها، وسعيد هو عبيدُ المهدي الذي يُنسب إليه العبيديون، وعبيدٌ هذا كان يظهر الرَّفْضَ، ويُبطِن الزندقة! قال أبو الحسن القابِسي: الذين قتلهم عبيد الله وبنوه بعده ذبحاً في دار النَّحْر ـ التي كانوا يعذِّبون فيها الناسَ ليردُّوهم عن الترضي على الصحابة ـ أربعةُ آلاف رجل ما بين عالم وعابد، اختاروا الموت على لعن الصحابة. اهـ. وأما الذين انصاعوا لهم وشرَّقوا ـ على مصطلحهم ـ ففي غايةٍ من الكثرة، وأما الذين قتلوهم من عامة المسلمين فيما بين المغرب الأقصى ومصر فلا يَعلمُ عددَهم إلَّا الله سبحانه. (ز).

(٣) وهو الحاكم بأمر الله. قال ابن كثير: ادَّعى الإلهية، كما ادعاها فرعون، وكان قد أمر الرعية إذا ذَكَره الخطيب على المنبر أن تقوم الصفوفُ لذِكْره إعظاماً، ولاسمه احتراماً، وكان يُفعل هذا في سائر مملكته، حتى في الحرمين الشريفين. اهـ.

وكان أهل مصر على الخصوص إذا قاموا خَرُّوا سجَّداً، فيسجد لسجودهم مَنْ في الأسواق من الرَّعاع وغيرهم. وأين هذا من أَمْرِ المؤيَّدِ الخطباءَ أن ينزلوا درجة عند ذِكْر اسمه في الخطبة، ليكون ذكْر اسمِ الله واسمِ رسوله وأسماءِ الصحابة فوقَ مكانٍ يُذْكَرُ فيه اسم السلطان. وكان ابنُ حجرٍ أولَ مَنْ فعل ذلك في الأزهر، كما في «حُسْن المحاضرة». (ز).

كَوَضَح الصبح؟! فضلاً عن أن يوقِّع أمثالُ هؤلاءِ الأئمة ما هو غير معلوم عندهم علماً تاماً، بل مَنْ دَرَسَ أحوال هؤلاء العلماء الذين وقَّعوا هذا المحضر تيقَّن أن أصغرهم شأناً يفضِّل الموت على إصدار حكمٍ مخالف للشرع في نظره. وأين أمثالُ هؤلاء الجبال في العلم والاستقامة والدين؟ وأين مثل الإمام أبي بكر الباقلاني الذي هو مع هؤلاء في إبعاد العُبيديين من النَّسب الزكي؟ ولو أخذنا نسردُ من يَرَى هذا الرأي من كبار أهل العلم على توالي القرون لطال بنا الكلام جداً.

ولم يكن الخليفةُ القادرُ بقادرٍ على إكراهِ أمثالِ هؤلاء الموقِّعين من أئمة العلم على القول على خلاف ما يعلمون، بل لو حاول ذلك لَفَقَد كرسيَّ الحكمِ في الحال، لأنهم كانوا أهلَ الحلِّ والعَقْدِ في الدولة، مع عِظَمِ منازلهم بين الأمة، فما نَقَضوه كان هو المنقوضَ، وما أبرموه كان هو المبرَم في ذلك العهد. على أن القادر بالله لم يُوصَمْ في التاريخ بظلم ولا عدوان، بل يُذْكَر بالدين والتقوى.

فمن ظنَّ بهؤلاء العلماء أنهم ينصاعون للإشارة من ظالم فقد ظَلَمهم؛ وجَهِلَ مقدارهم في الاستقامة، ولعل المتقوِّل عليهم بذلك يَظنُّ بهم أنهم كَهُوَ في الميل عن الحقِّ بأدنى إشارةٍ من فوق! والشعر المنسوبُ إلى الشريف الرضي في الاعتداد بنسب العُبَيديين مختَلَقٌ غيرُ موجود في «ديوانه» وهو أجلُّ قَدْراً من أن يَظْهَر بمظهرين في وقتين.

وهؤلاء العُبَيديون ـ أحفاد ميمون ـ يدَّعون الانتسابَ إلى محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق رضي الله عنهم، لكن إسماعيل مات في حياة والده، ومحمد لم يُعقِب، كما نصَّ على ذلك النسَّابون الثقات، وقد توسَّع في بيان ذلك الإمام عبد القاهر التميمي في «الفَرْق بين الفِرَق».

وأما دعوى أنهم من نسل أئمة مستورين فما هي إلَّا اعتراف منهم بأنهم مجهولو النسب ـ راجع «وَفَيات الأعيان» لابن خلِّكان (١ / ٢٥٩ و ٢٧٢) ـ. وسَلُّ المعزِّ لسيفِه ونَثْرُه للدنانير على الحضور قائلاً: «هذا نَسَبي، وهذا حَسَبي» في صدد الجواب عن

السؤال عن نسبه: مما هو مدوَّن في كتب التاريخ. وحديث «البطاقة» أشهرُ من نار على عَلَم[١]. نعم للعبيديين فقهٌ، لكن مدوِّن فقههم ابن كلِّس اليهودي.

ولمذهب هؤلاء الزنادقة ألقابٌ على اختلاف البلدان، أشهرها «الباطنية» لزعمهم أن لكل ظاهر باطناً، ولكل تنزيلٍ تأويلاً، انسلاخاً من الدين، ويُعرفون في العراق باسم «القرامطة» ــ جمع قِرْمِطي نسبة إلى قِرْمِط السابق ذكره ــ وباسم المَزْدَقية أيضاً ــ بالنظر إلى أنهم يدينون بدين الاشتراك في الأبضاع والأموال الذي ابتدعه مَزْدَق في عهد قباد الساساني ــ ويسمَّوْن في خِراسان «بالتعليمية، والملاحدة، والميمونية»، نسبةً إلى ميمون أخي قِرْمِط السابقِ ذكرُه، دون ميمون بن ديصان، لأنه ليس بفرع، بل هو أصلُ البلاء كله، ويُدْعَون في مصر بالعبيدية نسبة إلى عبيد المعروف، وفي الشام «بالنُّصَيرية، والدُّروز، والتَيامنة»، وفي فلسطين «بالبهائية»، وفي الهند «بالبُهْرة والإسماعيلية»، وفي اليمن «باليامية» نسبة إلى القبيلة المعروفة. وفي بلاد الأكراد «بالعَلَوية» حيثُ يقولون: عليٌّ هو الله ــ تعالى الله عما يقولون ــ. وفي بلاد الأتراك «بالبكداشية والقزلباشية» على اختلاف منازعهم، وفي بلاد العجم «بالبابية».

ولهم فروع إلى يومنا هذا، تَلبَس لكل قَرْن لَبُوسه، وتَظْهر لكل قوم بمظهر تقضي به البيئة، وقدماؤهم كانوا يُسمُّون أنفسهم بالإسماعيلية، باعتبارِ تميُّزهم عن فرق الشيعة بهذا الاسم، لكن دَلَّلْنا فيما سبق على أن صلتهم بإسماعيل بن جعفر الإمام كصلتهم بالإسلام.

بل تميُّزهم عن الفِرَق إنما هو بادعائهم حلولَ الإلّه في أئمتهم ﴿كَبُرَتْ كلمةً تخرج من أفواههم﴾. قال البهاء الجَنَدي: كان عنوان كتب ابن فضل الباطني باليمن إلى أسعد بن يعفُر: (من باسِطِ الأرض وداحيها، ومُزَلْزِلِ الجبال ومرسِيها علي بن الفضل إلى عبده أسعد) وهكذا قاتلهم الله ما أجرأهم على الله!

---

(١) يريد الورقة التي كُتب فيها للعزيز بالله الفاطمي أبياتٌ تنفي صحة نسبهم إلى آل البيت. انظر القصة في تاريخ ابن خلكان، أو أول «تاريخ الخلفاء» للسيوطي، وغيرهما.

ثم إن الباطنية القديمة قد خَلَطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة، وصنفوا كتبهم على ذلك المنهاج، ولدعوتهم تسعُ منازلَ يتدرَّجون بها إلى المكاشفة بالإلحاد المكشوف، والإباحة المفضوحة.

وعن البلاغ السابع من بلاغاتهم السبعة يقول محمد بن إسحاق النديم: «قد قرأته فرأيت فيه أمراً عظيماً من إباحة المحظورات والوضع من الشرائع وأصحابها».

ومن أقدم من ردَّ عليهم أبو عبد الله محمد بن علي بن رِزَام الكوفي، من أصحاب أبي بكر بن الإخشيد من رجال منتصف القرن الرابع، فمن جملة ما قال في حقهم:

«ومن شأن دُعاتهم أن يتنقَّلوا في الأرض، ولا يطيلوا اللُّبث في مكان واحد، لكيلا يكون مملولاً مستَثقَلاً، وليكون أبعدَ من تمكين أحدٍ من كشف بواطن أمره حذراً، ورأوا أن من أولى الأمور به أن يَتَعاطى مِن حفظ ألفاظ التوراة والأناجيل وكُتُب الأنبياء طَرَفاً، وأن يكون بكثيرٍ من اللغات عارفاً، وأن يتحلَّى بطَرَف من الهندسة، ومعانٍ من تهاويل المتفلسفة، وأن يسالم في ظاهره أهل الديانات المختلفة، ويُريَهم في بعض أحواله أن اليهودية، والنصرانية، والمجوسية، والإسلام، كلَّها معانٍ متقاربة، ودعوةٌ واحدة، وأن البلاء الذي وهَّم الجهالَ اختلافُها اتِّكالُهم على ظاهرها دون باطنها وجهلُهم بمعانيها وأوضاعها، وأن الآفةَ جاءت في ذلك من الناقلين لها، وعملُهم بغير ما تُوجبه حقائقها، وأن الناس لو عَرَفوا بواطن ذلك لاستراحوا، واتفقوا وتآلفوا وما اختلفوا». اهـ.

وهذه مرحلة من مراحل دعوتهم. وهكذا يعملون في مذاهب الإسلام أيضاً، مُدَنْدِنين حول توحيدها، تمهيداً للانسلاخ من الكلِّ. وتجدُ ما يضاهي هذا في كتب غلاة المتصوفة ــ راجع «الإنسان الكامل» للجِيلي ــ ولم يخلُ هؤلاء من التأثر بالباطنية في أمور. وصنيعُ رجال «رسائلِ إخوان الصفاء»، إنما هو مرحلة أخرى من مراحل تلبيسهم. واعتبارُ «أن الدينَ للعامة، والحكمةَ للخاصة» كما يَلْغَط به هؤلاء وأذنابهم، إنما هو مروقٌ مكشوف.

وقد أجاد الردَّ عليهم الغزالي في «فضائح الباطنية» و«القِسْطاس» بدون أن يتعرَّض لأنبائهم، والقاضي عبد الجبار الهَمَذاني ردَّ عليهم قبله رداً جيداً في كتابه «تثبيت دلائل النبوة» مع ذكر أنبائهم بمناسبات، ووقائعُهم موزعةٌ على السنين في كتب التاريخ. ففي ابن الأثير، وأبي الفداء، وابن الوردي، وابن كثير، وابن خلدون أنباء كافيةٌ عنهم.

وقد تكلَّم عبد القاهر التميمي في «الفَرْق بين الفِرَق» (ص ٢٦٥) على معتقدهم بنوع من البسط، واستطرد المحبِّي في «خلاصة الأثر» (٣/٢٦٨)، وقال عند الكلام على الدُّرُوز: «وأما القولُ فيهم من جهة الاعتقاد فهم والنُّصَيرية والإسماعيلية على حدٍّ سواء. والجميع زنادقة وملاحدة»، ثم نقل عن كثير من كبار أهل العلم في المذاهب نصَّ قولهم: «إن كفر هؤلاء الطوائف مما اتفق عليه المسلمون، وإن من شكَّ في كفرهم ــ بعد العلم بحالهم ــ فهو كافر مثلُهم، وإنهم أكفر من اليهود والنصارى، لأنهم لا تَحِلُّ مناكحتهم، ولا تؤكل ذبائحهم...» إلى آخر ما أطال به رحمه الله.

وفي تاريخ «الكافي» (٢/٣٠٤ ــ ٣١٩) بسطٌ وافٍ في معتقدهم الباطل، وكم أثارت جمعياتُهم السرِّية من فتنٍ هوجاء على تعاقب القرون.

وأما أشخاصُ تلك الجمعيات فيدور حولها اختلاف كثير في كتب المِلَل والنِّحَل، وكتب التاريخ، وكتب الردود، وذلك أمرٌ طبيعي بالنظر إلى أن جمعياتِهم كانت سريةً، وكانوا يتسمَّوْن بأسماء دون أسماء، في وقت دون وقت، في عهد الكُمُون قبل أن تستقرَّ لهم دولة. فالباحث في حاجة شديدة إلى الاطلاع على جميع النصوص والأقاويل، في شتى المصادر، ليستخلص من بينها الحقيقة، ولا شك أن من أهم المصادر في هذا الباب الكتب التي يكون مؤلفوها شهدوا الفتن، وشاهدوا سَيْرها، ولكنْ قلَّ ما بالأيدي من أمثال تلك الكتب بالنسبة إلى القرامطة الأقدمين.

فدونَك أولَ كتابٍ برز في عالم المطبوعات من تلك الكتب وهو «كشف أسرار

الباطنية وأخبار القرامطة» تأليف الفقيه أبي عبد الله محمد بن مالك بن أبي الفضائل الحمادي اليماني، من فقهاء السنَّة باليمن، في أواسط المائة الخامسة، وهو تمكَّنَ من الاندساس بين الصُّلَيْحيين من أهل هذا المذهب في اليمن حتى خَبَرَ خبرَهم، ودرس ظاهرهم وباطنهم، ثم ألَّف هذا الكتاب، بياناً لما انطَوَوْا عليه من صنوف المخازي ووجوه الاحتيال، وتحذيراً للمسلمين من الاغترار بمبادىء دعوتهم.

وقد نقلَ مؤرخُ البلاد اليمنية في أوائل القرن الثامن القاضي بهاءُ الدين يوسفُ الجَنَدي بعضَ نُتَفٍ من هذا الكتاب في «تاريخه» لكن لم يكن الأصل بمتناوَل أيدي الباحثين، إلى أنْ ظَفِر به الأستاذُ الأديبُ البحَّاثة السيد عزة العطار ـ حفيدُ حفيدِ العلَّامةِ محدِّثِ الشام المرحوم السيد حامد بن أحمدبن عبيدالعطار الحسيني شيخِ مشايخِ مشايخنا في الحديث ـ فرغب في نشره في عداد مطبوعاته القيمة ليعمَّ نفعه، ويسهلَ تناوله لكل باحث.

وأَطْلعني على نسخة من الكتاب فطالعتُها وعلَّقتُ على مواضعَ منها كليماتٍ، نزولاً عند رغبته، ووضعت في آخر كل تعليقة لي (. ز .) ليمتاز ما هو لي عما هو لغيري، وكتبتُ هذه التقدمة للإلمام بأطراف الحديث.

والقارىء الكريم المهتمُّ بالنِّحَل يجدُ في هذا الكتاب من التوسع في بيان أنباء قرامطةِ اليمن خاصةً ما لا يجده في كتابٍ سواه. ويلقَى فيه أيضاً من أنباء تتعلَّق بنشأة القرامطة الباطنية ما لا يجد فيها سواه، فيقفُ من مقارنةِ ما فيه بما في المصادر الأخرى على جليَّة الأمر، فيحذِّر المسلمين من صنوف مكايدهم، ومن الوقوع في هاويتهم. والله سبحانه ولي الهداية؟

محمد زاهد الكوثري

كتاب
الأسماء والصفات

للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨هـ
رحمه الله تعالى

وقد عنى بتصحيح أسماء رجاله ووضع تعليقات نفيسة عليه المحدث
العلامة المحقق الفاضل الشيخ محمد زاهد الكوثري الحنفي
وكيل مشيخة الأسلام بالاستانة سابقا ونزيل
القاهرة حالا وقد رمز إليها بحرف ز

وقد صدرنا هذا الكتاب برسالة قيمة فى التنزيه ونفى التشبيه فريدة فى
أسلوبها دبجتها يراعة صاحب الفضيلة العلامة المدقق المحدث الفقيه
الصوفى الحائز للرشاد والقائم بالارشاد الأستاذ الشيخ سلامة
العزامى القضاعى الشافعي وقد سماها « فرقان القرآن بين
صفات الخالق وصفات الأكوان »

وقد قام بتصحيحه لجنة من العلماء برئاسة محب السنة
الأستاذ الشيخ عبد الحفيظ سعد

(مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر)

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في كتاب الأسماء والصفات
وكلمة عن مؤلفه الحافظ أبـي بكر البيهقي رحمه الله

للمحدِّثين ورواةِ الأخبار منزلةٌ عُلْيا عند جَمْهَرة أهل العلم، لكنْ بينهم مَنْ تَعَدَّى طَوْرَه، وألَّف فيما لا يُحْسِنه، فأصبح مَجْلَبَة العارِ لطائفته، بالغَ الضَّرَر لمن يُسَايرُه، ويتقلَّد رأيه، ومِنْ هؤلاء غالبُ مَنْ ألَّف منهم في صفات الله سبحانه، فدونكَ مروياتِ حماد بن سلمة في الصفات، تجدُها تحتوي على كثير من الأخبار التالفة، يتناقلُها الرواةُ طبقةً عن طبقة، مع أنه قد تزوَّجَ نحوَ مائةِ امرأةٍ، من غير أن يُولَد له ولدٌ منهن.

وقد فَعَل هذا التَّزْواج والتَّنْكاح في الرجل فعلَه، بحيثُ أصبح في غير حديثِ ثابتٍ البُنَانيِّ لا يُميِّز بين مروياتِه الأصليةِ وبين ما دسَّه في كُتُبه أمثالُ ربيبِه ابنِ أبـي العَوْجاء، وربيبِه الآخر زيدٍ المدعوِّ بابن حماد، بعد أن كان جليلَ القدر بين الرواةِ، قوياً في اللغة، فَضَلَّ بمروياتِه الباطلة كثيرٌ من بُسَطاء الرواة.

ويجدُ المطالع الكريم نماذجَ شتَّى من أخباره الواهية في باب التوحيد من كتب الموضوعات المبسوطة، وفي كتب الرجال، وإن حاول أُناسٌ الدفاعَ عنه بدون جـدوى، وشرعُ الله أحقُّ بالدفاع من الدفاع عن شخص، ولا سيما عندتَرَاكُب التُّهَمِ القاطعةِ لكل عذر.

وَفَعَلَتْ مرويات نُعَيم بن حماد أيضاً مثلَ ذلك، بل تَحَمُّسُه البالغُ أَدَّى به إلى

التجسيم، كما وَقَع مثلُ ذلك لشيخ شيخه مقاتلِ بن سليمان، وتجدُ آثارَ الضررِ الوبيلِ في مروياتهما في كتب الرواة الذين كانوا يتقلَّدونها من غير معرفةٍ منهم لما هنالك.

فدونك «كتابَ الاستقامة» لخُشَيْشِ بنِ أصرم، والكتبَ التي تُسَمَّى «السنة» لعبد الله، وللخلال، ولأبي الشيخ، وللعسَّال، ولأبي بكر بن عاصم، وللطبراني، و«الجامع» و«السنة والجماعة» لحرب بن إسماعيل السِّيرجاني و«التوحيد» لابن خزيمة، ولابن منده، و«الصفات» للحكَم بن مَعْبدٍ الخُزَاعي، و«النَّقْض» لعثمان بن سعيد الدارمي، و«الشريعة» للآجُرِّي، و«الإبانة» لأبي نصر السِّجْزي، ولابن بَطَّة، و«إبطال التأويلات» لأبي يعلى القاضي، و«ذم الكلام» و«الفاروق» لصاحب «منازل السائرين» تجدُ فيها ما يَنْبُذُه الشرعُ والعقلُ في آنٍ واحد!.

ولا سيما «النقض» لعثمان بن سعيد الدارمي السِّجْزي المجسِّم، فإنه أولُ منِ اجترأ من المجسِّمة بالقول: «إن الله لو شاء لاستقرَّ على ظهر بعوضة فاسْتَقَلَّتْ به بقدرته، فكيف على عرش عظيم» وتابعه الشيخُ الحرَّانيُّ في ذلك، كما تجد نصَّ كلامه في «غوث العباد» المطبوع سنة ١٣٥١ بمطبعة الحلبي، وكم لهذا السِّجْزيِّ من طاماتٍ مثلِ: إثبات الحركة له تعالى، وغير ذلك.

وكم من كُتُب من هذا القبيل فيها من الأخبار الباطلة، والآراء السافلة ما الله به عليم، فاتَّسَعَ الخَرْقُ بذلك على الراقع، وعَظُم الخَطْب، إلى أن قام علماء أمناء بِرَأْبِ الصَّدْع نظراً ورواية، وكان من هؤلاء العلماءِ الخَطَّابيُّ، وأبو الحسن الطبري، وابن فُوْرَك، والحَلِيميُّ، وأبو إسحاق الإسفرايني، والأستاذ عبد القاهر البغدادي، وغيرهم من السادة القادة الذين لا يُحْصَون عدّاً.

لكنْ كان بينهم من غلب عليه النظرُ على قِلَّة خِبْرةٍ منه بعلم الأثر، وبينهم من كان على عكس ذلك، ولذلك رأى الحافظُ البيهقي أن إهمالَ أحدِ الجانبين لا يُجْدي نفعاً في استنقاذ جمهرة الرواة عما تورَّطوا فيه من الجهل بالله سبحانه، فقام بتأليف

كتاب (الأسماء والصفات) ساعياً في استقصاء ما ورد في الأبواب من الأحاديث، مع تبيينِ الصحيح والسقيم منها، وتثبتِ وجه الكلام في النصوص الواردة في الأسماء والصفات ناقلاً عن قادة النظر وسادة التأويل المعانيَ المرادةَ منها.

فأحسن جدَّ الإحسان، وأجاد كلَّ الإجادة، إلَّا في مواضعَ يسيرة مغمورةٍ في بحر أفضاله الموَّاج. فالله سبحانه يُكافِئه على هذا العمل المبرور، جزاءَ من أحسن عملاً، فإنه بعمله هذا انتشلَ عقلاء الرواة من أهل عصره ومَنْ بعده مما تورَّطوا فيه من الزَّيغ، وعرَّف أهلَ النظرِ الأخبارَ الصحاحَ التي لا يَسوغُ لهم إنكارها، من الروايات الكاذبة الواجبِ ردُّها، فَشَفَى وكفى.

وأما مؤلفه: فهو الحافظُ الكبيرُ الفقيه الأصولي النقَّاد أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البَيْهَقيُّ النيسابوريُّ الخُسْرَوْجِرْديُّ الفقيه الشافعي، ولد في شعبان سنة أربع وثمانين وثلاثمائة في قرية خُسْرَوْجِرْد بضم الخاء وسكون السين، وفتح الراء، وسكون الواو، وكسر الجيم، وسكون الراء، آخرها الدال المهملة، من قُرى بَيْهَق ـ على وزن صَيْقَل ـ وبيهق قُرى مجتمعةٌ في نواحي نيسابور.

وسمع الحديث من نحو مائة شيخ، أقدمُهم أبو الحسن محمد بن الحسين العَلَوي، وقد تنقَّل في بلاد خُراسان، ورحل إلى العراق، والحجاز، والجبال، لسماع الحديث، وتخرَّج في الحديث على الحاكم صاحبِ «المستدرك».

فمن شيوخه: أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العَلَوي، والحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، وأبو الحسن علي بن أحمد بن عَبْدان الأهوازي، وأبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بِشران، وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف بن يعقوب السوي، والقاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحِيري، وأبو أحمد عبد الله بن محمد بن الحسن المِهْرَجاني، وأبو نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن عثمان بن قتادة، وأبو عبد الرحمن محمد بن الحسين بن محمد بن موسى السُّلَمي الصوفي صاحب «الطبقات».

والأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي، والأستاذ أبو إسحاق الإسْفَـرايِنيُّ المتكلِّم، وأبو بكر محمد بن الحسن بن فُوْرَك المتكلم، وأبو بكر محمد بن إبراهيم الفارسي، وأبو علي الحسن بن أحمد بن شاذان، وأبو الحسين محمد بن الحسين بن محمد بن الفضل القطَّان، وأبو علي الحسين بن محمد بن علي الرُّوْذَباري، وأبو طاهر محمد بن محمد بن محمد بن مَحْمِش الزياديُّ، راوي المسلسل بالأوليَّة.

وأبو الحسن علي بن محمد بن علي المقرىء، وأبو محمد الحسن بن علي بن المؤمَّل، ومحمد بن موسى بن الفضل، وأبو عمرو محمد بن عبد الله الأديب، وأبو عبد الله الحسين بن عمر بن برهان، وأبو محمد عبد الله بن يحيى بن عبد الجبار السكَّري، وأبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني، وأبو عبد الرحمن محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن محبور الدهَّان، وأبو محمد الحسن بن أحمد بن فراس، وأبو الحسن محمد بن محمد بن أبـي المعروف المِهْرَجاني، وأبو إسحاق سهل بن أبـي إسحاق المِهْراني، وأبو الحسين محمد بن علي بن خشيش المقرىء، وأبو القاسم عبد الخالق بن علي المؤذِّن، وأبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص المقرىء بن الحَمَّامي.

وأبو الفتح هلال بن محمد بن جعفر الحفَّار، وأبو سعيد عبد الملك بن أبـي عثمان الزاهد، وأبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبـي طاهر الدقاق، وأبو القاسم عبد الواحد بن محمد بن إسحاق بن النجَّار المقرىء، وأبو يعلى حمزة بن عبد العزيز المهلَّبـي الصَّيْدَلاني، وأبو أحمد الحسين الأسـدآبادي، وأبو القاسم عبد الرحمن بن عبيد الله الحَرْبي ـ ويقال له أيضاً: الحُرْفي: بضم الحاء، وسكون الراء، وبالفاء، لكونه يتاجر في البُزُور، ووَهِمَ مَنْ نسبه إلى بلد بالأنبار، وصحَّف مَنْ نَسَبه خرقياً، والحربـي لا يُلْبَس ـ.

وأبو سَعْد أحمد بن محمد المالِيني الهَرَوي، وأبو زكريا يحيى بن إبراهيم بن محمد بن يحيى المزكِّي، وأبو الحسن علي بن محمد بن علي الإسفرايني ابن السقَّا، وأبو سهل

أحمد بن محمد بن إبراهيم المِهْراني، وأبو بكر أحمد بن محمد بن محمد بن الحارث الأصبهاني، وأبو صادق محمد بن أبي الفوارس، وأبو صالح بن أبـي طاهر العنبري، وأبو بكر أحمد بن محمد بن غالب الخوارزمي، وأبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن بالويه المزكِّي، وأبو القاسم علي بن محمد بن علي الإيادي، وأبو القاسم نذير بن الحسين بن جناح المحاربـي، وأبو الفرج الحسن بن علي بن أحمد التميمي الرازي، وأبو عثمان الصابوني الإمام، وأبـو حامد أحمد بـن محمد بـن موسى النيسابوري، ومنصور بـن عبد الوهاب الشالَنْجي.

وأبو سهل محمد بن نصرويه المروزي، وأبو الحسن علي بن أحمد بن محمد الرزَّاز، وأبو القاسم عبد الرحمن بن محمد السراج، وأبو سعيد عبد الرحمن بن محمد بن شُبَانة الهَمَذاني، وأبو محمد الحسن بن علي المؤمَّل، وأبو حاتم أحمد بن محمد الخطيب، وأبو الفتح محمد بن أحمد بن أبـي الفوارس البغدادي، وأبو ذر محمد بن أبي الحسين بن أبـي القاسم، وأبو بكر أحمد بن محمد الأشناني، وأبو عبد الله محمد بن الفضل بن نظيف المصري، وأبو سعيد محمد بن موسى الصيرفي، وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم، وأبو جعفر الغرابي، وأبو القاسم زيد بن أبي هاشم العلوي.

وأبو الطيب سهل بن محمد بن سليمان الصُّعْلوكي صاحب اللسان والسنان في نصر المذهب، والشريف أبو الفتح، وأبو سعيد بن أبي عمرو[1]، ومحمد بن نصر النيسابوري، وأبو عمر محمد بن الحسين البَسطامي، وأبو منصور بن أبـي أيوب، وأبو الفتح العمري ناصر بن محمد المروزي، وأبو عبد الله محمد بن يعقوب النيسابوري، وغيرهم من شيوخ العلم في خراسان، والجبال، والحرمين، والكوفة، والبصرة، وبغداد.

قال الذهبـي في «طبقات الحفاظ» في ترجمة البيهقي: الإمام الحافظ العـلامة شيخ خُراسان كان عنده «مستدرك الحاكم» فأكثر عنه، وعنده عوالٍ، وبُورك له في

(١) هو نفسُه محمد بن موسىٰ الصيرفي المتقدم.

عمله لحسن مقصِده، وقوة فهمه وحفظه، وعمل كتباً لم يُسْبَق إلى تحريرها، منها: «الأسماء والصفات» وهو مجلدان، و«السنن الكبير» عشر مجلدات، و«السنن والآثار»، أربع مجلدات، و«شُعَب الإيمان» مجلدان، و«دلائل النبوة» ثلاث مجلدات، و«السنن الصغير» مجلدان، و«الزهد» مجلد، و«البعث» مجلد، و«المعتَقَد» مجلد، و«الآداب» مجلد، و«نصوص الشافعي» ثلاث مجلدات، و«المدخل» مجلد، و«الدعوات» مجلد، و«الترغيب والترهيب» مجلد، و«مناقب الشافعي» مجلد، و«مناقب أحمد» مجلد، و«كتاب الإسراء» وكتب عديدة لا أذكرها. اهـ.

وقال اليافعي في «مرآة الجَنَان» عن البيهقي: الإمام الكبير، الحافظ النِّحْرير، الفقيه الشافعي، واحد زمانه، وفَرْد أقرانه في الفنون، من كبار أصحاب الحاكم أبـي عبد الله بن البيِّع في الحديث، الزائد عليه في أنواع العلوم، له مناقب شهيرة، وتصانيف كثيرة، بلغت ألف جزء، نفع الله تعالى بها المسلمين شرقاً وغرباً، وعجماً وعرباً، لفضله وجلالته وإتقانه وديانته، تغمده الله برحمته، غَلَب عليه الحديث واشتهر به، ورَحَل في طلبه إلى العراق والجبال والحجاز، وسمع بخراسان من علماء عصره، وكذلك بقية البلاد التي انتهى إليها، وأخذ الفقه عن أبـي الفتح ناصر بن محمد العمري المروزي، وهو أولُ من جَمَع نصوص الشافعي في عشر مجلدات. اهـ.

وقال التاج السُّبْكي: وفي كلام شيخنا الذهبـي أنه أولُ من جَمَع نصوصَ الشافعي، وليس كذلك بل هو آخرُ من جَمَعها، ولذلك استوعب أكثر ما في كتب السابقين، ولا أعرف أحداً بعده جمع النصوص، لأنه سدَّ البابَ على من بعده. اهـ.

لكن لا يَرِدُ هذا على الذهبـي، لأنه قال أول من جمع في عشر مجلدات، يعني بهذا التوسُّع، وهو حقٌّ، وقد وَقَع مثلُ هذا الكلام في كتاب ابن خَلِّكان ومَنْ قبله بهذا النصِّ.

ثم قال التاج: وقال شيخنا الذهبـي: كان البيهقيُّ واحدَ زمانه، وفردَ أقرانه،

وحافظ أوانه، قال: ودائرتُه في الحديث ليست كبيرة، بل بُورِك له في مروياته، وحَسُن تصرُّفه فيها، لحِذْقه وخِبْرته بالأبواب والرجال. وقال إمام الحرمين: ما من شافعيٍّ إلاَّ وللشافعيِّ في عُنُقه منَّة، إلاَّ البيهقيَّ فإن له على الشافعيِّ منَّة، لتصانيفه في نُصْرة مذهبه وأقاويله. اهـ.

وقال عبد القادر القرشي في «طبقاته»: فوالله ما قال هذا من شَمَّ توجُّهَ الشافعي، وعظمتَه ولسانَه في العلوم، ولقد أخرج الشافعي باباً من العلم ما اهتدى إليه الناس مِن قبله، وهو علم الناسخ والمنسوخ، فعليه مدار الإسلام، مع أن البيهقيَّ إمام حافظ كبير، نَشَر السنة، ونَصَر مذهب الشافعي في زمنه. اهـ.

قال ابن الوردي: كان أكثرَ الناس نصراً لمذهب الشافعي. اهـ.

قال ابن العماد في «شذرات الذهب»: الإمام العَلَم، الحافظ صاحب التصانيف. . قال ابن قاضي شُهْبَة: قال عبد الغافر: كان على سيرة العلماء، قانعاً من الدنيا باليسير، متجمِّلاً في زهده وورعه، وذكر غيرُه: أنه سَرَدَ الصومَ ثلاثين سنة، وقال في «العِبَر» توفي في عاشر جُمَادى الأولى بنيسابور سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة، ونُقل تابوته إلى بيهق، ، وعاش أربعاً وسبعين سنة. اهـ. أعلى الله منزلته في الجنة، وأغدق عليه سُحُب رضوانه.

وقال ابن خَلِّكان في ترجمة البيهقي: واحد زمانه، وفرد أقرانه في الفنون، من كبار أصحاب الحاكم في الحديث، ثم الزائد عليه في أنواع العلوم، أخذ الفقه عن أبي ناصر المروزي، غَلَب عليه الحديث، واشتهر به، أخذ عنه الحديثَ جماعة منهم زاهر الشَّحَّامي، ومحمد الفُراوي، وعبد المنعم القشيري وغيرهم. اهـ.

وأثنى عليه ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» وقال: كتب إليَّ الشيخ أبو الحسن الفارسي: الإمام الحافظ، الفقيه الأصولي، الديِّن الورِع، واحد زمانه في الحفظ، وفرد أقرانه في الإتقان والضبط، من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله الحافظ والمكثرين عنه، ثم الزائد عليه في أنواع العلوم، كَتَب الحديثَ وحَفِظَه من

صِباه، إلى أن نشأ وتفقَّه، وبرع فيه، وشَرَع في الأصول، ورحل إلى العراق والجبال والحجاز، ثم اشتغل بالتصنيف وألف من الكتب ما لعله يبلُغ قريباً من ألف جزء (أي الجزء الحديثي، ومعيار ذلك: أن «تبيين كذب المفتري» عشرة أجزاء) مما لم يَسْبِقه إليه أحد.

جَمَع في تصانيفه بين علم الحديث والفقه، وبيان علل الحديث، والصحيح والسقيم، وذِكْر وجوه الجمع بين الأحاديث، ثم بيان الفقه والأصول، وشَرْح ما يتعلق بالعربية، استدعى منه الأئمة في عصره الانتقال إلى نيسابور من الناحية، لسماع كتاب «المعرفة» (وهو السنن الأوسط) وغير ذلك من تصانيفه، فعاد إلى نيسابور سنة إحدى وأربعين وأربعمائة، وَعَقدوا له المجلس لقراءة كتاب «المعرفة» وحضره الأئمة والفقهاء، وأكثروا الثناء عليه والدعاء له في ذلك، لبراعته ومعرفته وإفادته. وكان رحمه الله على سيرة العلماء، قانعاً من الدنيا باليسير، متجمِّلاً في زهده وورعه، وبقي كذلك إلى أن توفي رحمه الله بنيسابور يوم السبت العاشر من جُمادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة وحُمل إلى خُسْرَوْجِرْد. اهـ.

وكلمة عبد الغافر هذه هي أمُّ ترجمة البيهقي في كتب التراجم، زاد فيها مَن زاد، ونقص مَن نقص، كما نقلتُ نصوص المترجمين له فيما سبق.

وكتاب «الأسماء والصفات» هذا لم يؤلَّف مثله، كما يقول التاج ابن السُّبْكي، وكتاب «السنن الكبرى» طُبع حديثاً في حيدر آباد في عشر مجلدات، ومعه «الجوهر النقي» في نقد مواضع الانتقاد منه، وهو من أوسع ما أُلِّف في أدلة الشافعية، بل لا يَستغني عنه أهل مذهب من المذاهب، يُكْثِر فيه جداً عن الحاكم صاحب «المستدرك» مباشرةً، وعن أبي منصور علي بن حَمْشاد، صاحب تلك الكتب الضخمة في السنن والأحكام بواسطة، وقد هذَّبه الذهبي في نحو نصفه في كتاب سماه «المهذَّب» وهو من محفوظات دار الكتب المصرية.

والسنن الوسطى له هي المعروفة بـ «معرفة السنن والآثار» وهي أجمع ما صنِّف في

نصوص الإمام الشافعي رضي الله عنه، وقد ركب فيها كلَّ مركب في نُصرة المذهب، ولها أهميتُها عند المشتغلين بأحاديث الأحكام ونقدها، وليس هذا موضعَ بيانٍ لطريقته فيها.

وكتاب «دلائل النبوة» له كتابٌ مباركٌ في غاية النفع، وقد بلغني أنه طُبع في الهند حديثاً ولم أتأكَّدْ من ذلك بعدُ، ونسخةٌ مخطوطة منه موجودة بدار الكتب المصرية، وكتاب «المدخل» له مهمٌّ، ألَّفه ليكون مدخلاً لكتاب «دلائل النبوة». وكتاب «مناقب أحمد» له يدفع فيه ما نَسَبَ إليه بعضُ أصحابه من الكلمات الموهمة، ومن جملة ما قال فيه نقلاً عن الإمام أبي الفضل التميمي رئيسِ الحنابلة ببغداد وابن رئيسها: أنكر أحمدُ على من قال بالجسم، وقال: إن الأسماء مأخوذة من الشريعةِ واللغةِ، وأهلُ اللغة وضعوا هذا الاسم على ذي طول وعرض، وسَمْك وتركيب، وصورةٍ وتأليفٍ، واللّهُ سبحانه خارجٌ عن ذلك كلِّه، فلم يجز أن يُسمَّى جسماً لخروجه عن معنى الجسمية، ولم يجيءْ في الشريعة ذلك فبطل. انتهى بحروفه.

وقال البيهقي فيه أيضاً: وأنبأنا الحاكم قال: حدثناً أبو عمرو بن السماك قال: حدثنا حنبل بن إسحاق قال: سمعت عمي أبا عبد الله ــ يعني الإمام أحمد ــ يقول: احتجُّوا عليَّ يومئذ ــ يعني يوم نُوظِرَ في دار أمير المؤمنين ــ فقالوا: تجيءُ سورة البقرة يوم القيامة، وتجيء سورة تبارك. فقلت لهم: إنما هو الثواب، قال الله تعالى: ﴿وجاء ربك﴾ إنما تأتي قدرته، وإنما القرآن أمثالٌ ومواعظ. اهـ.

قال البيهقي: هذا إسناد صحيح لا غبار عليه. ثم قال: وفيه دليلٌ على أنه كان لا يَعتقدُ في المجيءِ الذي وَرَدَ به الكتاب، والنزولِ الذي وردت به السنة: انتقالاً من مكان إلى مكان كمجيء ذَواتِ الأجسامِ ونزولها، وإنما هو عبارةٌ عن ظهورِ آياتِ قدرته، فإنهم لما زَعَموا أن القرآن لو كان كلامَ الله وصفةً من صفات ذاته لم يجزْ عليه المجيء والإتيان، فأجابهم أبو عبد الله بأنه يجيء ثواب قراءته التي يريد إظهارها يومئذ، فعبرَّ عن إظهاره إياها بمجيئه. وهذا الجواب الذي أجابهم به أبو عبد الله

لا يهتدي إليه إلَّا الحذَّاقُ من أهل العلم المنزِّهون عن التشبيه. انتهى ما ذكره البيهقي في «مناقب أحمد».

وأما كتاب «الأسماء والصفات»: فكتاب لا نظيرَ له كما سبق، تَرَاه لا يلومُ من يقول: إن الله في السماء، أو يقول إن الله على العرش، بناءً على بعض الأحاديث الواردة الناطقة بذلك، لكنْ بجرَّد الكونَ في السماء أو على العرش عن جميع معاني التمكُّن، على خلاف معتَقَد المشبِّهة، كما تجدُ نصَّ كلامه عند الكلام على الاستواء، وعلَّقنا هناك على هذا الكلام ما يجبُ لَفْتُ النظر إليه.

فالقائل بأنه في السماء إن كان يريد أنه متمكِّن فيها فهو زائغ عن الصراط السويِّ، وأما إنْ كان يريد أنه في غاية من علوِّ الشأن والمكانة بدون اعتقادِ مكانٍ له تعالى فلا غُبارَ على كلام هذا القائل من ناحية اللغة، وأما من جهة الشرع فهناك ظواهرُ تُسِيغ ذلك.

لكنْ حيثُ كانت الأحاديث التي وردت في ذلك لا تخلو من كلامٍ ــ مِثلُ حديثِ أبـي رَزِين، وحديث الأوعال ــ فالأحوطُ أن لا يُنْطَق به حتى مع التصريح بهذا التنزيه، بل الواجبُ عدمُ النطقِ به أصلاً، سدّاً لباب التشبيه بمرة واحدة، وليست هناك أحاديثُ صريحةٌ صحيحةٌ.

وحديثُ الجارية: فيه اضطرابٌ عظيم يَحُول دونَ التمسك به في باب الاعتقاد، ومَن تمسَّك بقوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ في السماء﴾ في هذا الباب، فلا حجةَ له أصلاً، كما نَشْرَحُ ذلك فيما نعلِّق على الكتاب في موضعه إن شاء الله تعالى. والحاصلُ أنه ليس في قول البيهقي وأمثاله من تجويز القول (بأنه في السماء) بمعنى علوِّ الشأن والمكانة، ما يَسُرُّ القائلين بإثبات المكان والعلو الحسي أصلاً. والبيهقيُّ ينصُّ على ذلك في مواضع من هذا الكتاب، فنقْلُ كلمة البيهقي وأمثاله في باب إثبات العلوِّ الحسيِّ تغفُّلٌ ظاهر.

وما نَسَبوه إلى أبـي حنيفة: في سنده نُعَيم بن حمَّاد وأبو أمه، وما عَزَوْه إلى مالك: فيه عبد الله بن نافع الأصم صاحبُ المناكير عن مالك، وما أسندوه إلى

الشافعي: فيه أبو الحسن الهكّاري، وابن كادش، والعشّاريُّ وأحوالُهم معلومة عند النقاد، رَغْمَ انخداع المغفَّلين برواياتهم، فلا يصحُّ عَزْوُ القول بأنه في السماء إلى الأئمة الفقهاء أصلاً.

والحافظُ البيهقيُّ يُكْثِر جداً في «الأسماء والصفات» عن الإمام سيفِ النظّار والمتكلمين أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحَلِيميِّ البخاري، شيخِ الشافعية بما وراء النهر، وهو من أركان علم أصول الدين، وممن تخرَّج على القفّال الكبير، والأَوْدني.

وكتاب «شُعَب الإيمان» له في ثلاث مجلدات، سماه بـ: «المنهاج» وهو يدلُّ على مبلغ غَوْصِه في علم الكلام، وهو أحدُ القائلين بتجرُّد الروح من أئمة السنة، و «مختصره» موجود بدار الكتب المصرية، والأصل بالآستانةِ. ووُلد الحَليمي هذا سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة، وتوفي سنة ثلاث وأربعمائة، وهو من شيوخ الحاكم.

ويُكْثِر فيه أيضاً: عن الإمام أبي سليمان أَحْمَدَ بن إبراهيم الخطابيِّ، ومنزلته في العلم أشهر من نار على عَلَم، جَمَع بين الحديث والفقه والأدب ومعرفة الغريب، ولو لم يكن له غيرُ ما كتبه على البخاري، وعلى سنن أبي داود: لكَفَى في معرفة مقداره العظيم في العلم وعلوِّ كعبه في الفهم، وهو مترجَم في «طبقات الحفاظ» للذهبي، توفي سنة ثمان وثمانين وثلاثمائة، وهو أيضاً من شيوخ الحاكم.

ويكثِر المصنِّف أيضاً عن الإمام أبي بكر محمد بن الحسن بن فُوْرَك المتكلِّم، وهو من شيوخ المصنف مباشرة، وكتابه في «تأويل أحاديث الصفات» معروف، لكن لو اقتصر على الأحاديث الثابتة بدون تعرُّض للواهِيات لَما أبعدَ في التأويل، وصَوْلَتُه وردوده على الكَرَّاميَّة مما أدَّى إلى أن سَمُّوه فمات شهيداً سنة ست وأربعمائة، وجلالة قدره لا تُنْكَر، وإن كان لكلِّ صارم نَبْوة، رحمه الله تعالى.

ويُكْثِر المصنف في «الأسماء والصفات» عن كتاب أبي الحسن علي بن محمد بن مهدي الطبري صاحب الأشعري.

وينقل أيضاً عن الأستاذين الجبلين أبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسْفَرايني

المتوفَّى سنة ٤١٨هـ، وعبد القاهر البغدادي المتوفَّى سنة ٤٢٩هـ، وكنا نودُّ لو أكثر عنهما لجلالة قدرهما في علم أصول الدين.

ولا نودُّ التوسُّعَ بأكثر من هذا الاستطرادِ. والله سبحانه أعلى منزلة المصنِّف في الجنة، وغفر لنا وله، وحفظنا من نَزَعات التعصُّب، ونَزَوات النفس الأمَّارة بالسوء، وجعلنا ممن يُنْزِل الناس منازلهم، وسلك بنا سواءَ السبيل، وختم لنا بالخير، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين؟

تحريراً في ١٥ صفر الخير سنة ١٣٥٨هـ

كتبه الفقير إليه سبحانه

محمد زاهد الكوثري

عُفي عنه

* * *

ومن شعره أيضاً:

منِ اعـتزَّ بـالمولى فـذاك جليـل	ومَنْ رام عـزاً عن سِـواه ذليـلُ
ولـو أن نفسي مُذْ بَرَاهـا مليكُهـا	مَضَى عمـرُها في سجـدة لقليـل
أُحبُّ منـاجـاةَ الحبيب بــأوجـه	ولكنْ لســانُ المـذنبـين كليـل

* * *



في

تحقيق مباحث الوجود، والحدوث والقدر، وأفعال العباد

تأليف

العلامة الحكيم ، البحر الموّاج ، الجامع لأشتات العلوم ، النظّار المحجاج

الشيخ إبراهيم بن مصطفى الحلبي المَذاري

المعروف بأستاذ العلامة الوزير راغب باشا الكبير

صحّح الكتاب ، وعلّق حواشيه ، وترجم للمؤلف

العلامة المحقق الكبير

صاحب الفضيلة

الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري

نشره ، ووقف على طبعه ، وراجع أصله

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

١٣٥٨ هـ — ١٩٣٩ م

مطبعة الأنوار

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن كتاب «اللُّمْعَة»
ومؤلِّفه البارع

لو كانت في كُبْريات العواصم الشرقيه لِجانٌ علميةٌ، تتفرَّغ للبحث عن الكتب البالغة النفع، في مختلِفِ العلوم، وشتَّى المواضيع لِمُوالاة نَشْرِها ـ الأهمّ فالأهمّ ـ تحتَ إشرافها: لتبدَّلتِ الأرضُ غيرَ الأرض، والأمةُ غيرَ الأمة، لكنْ أين تلك الهِمَمُ الوثَّابة التي تتفرَّغ لإعدادِ وسائلِ تغذيةِ الأرواح كما يجبُ، غيرَ مُنْخَدعةٍ بزخارف الحياة المادية؟.

وكم من كتابٍ في غايةِ النفعِ في موضوعه لا يُؤْبَهُ به، بل يُجْهَلُ مقدارُ مؤلِّفه في العلم، أو لا يُعْلَمُ أصلاً؟ فَطَبْعُ كتابِه يبعثُ مؤلِّفه حياً بعد أنْ كان نَسْياً مَنْسِياً. وكم بين مآثرِ السلف من تراثٍ ثمينٍ، يَبْقى محتجِباً عن الأبصار إلى أن يَطْبَعَه أحدُ الطابعين اتفاقاً؟! فإضاعةُ مثل هذا التراثِ، بعدمِ الاكتراثِ، مَجْلَبةٌ لمقْتِ الأجداد، ولعنةِ الأحفاد. وللكلامِ مجالٌ واسعٌ في هذا الصدد، لكنْ نَكْبَحُ جِماحَ القلمِ، ونرجعُ إلى الكلام عن «كتاب اللُّمْعَة في تحقيقِ مباحثِ الوجود، والحدوث، والقَدَر، وأفعال العباد».

وقد أحسنَ صُنْعاً الأستاذُ الأديبُ البحَّاثة الغَيور السيد عزَّة العطَّار الحُسَيني الدِّمشقي حيثُ قام بنشرِ هذا الكتاب القيِّم في عِداد مطبوعاته المتخيَّرة، والمأمولُ أن يَلْقَى سيادتُه كلَّ تقديرٍ من أهل العلم بطبع هذا السِّفْر البديع، الذي ألفه العلامة الأَوْحَدُ، الجامعُ بين أشتات العلوم الشرعية والعقلية، شيخُ مشايخِ عاصمة الدولة العثمانية، وأستاذُ أساتذةِ البلاد المصريةِ والشاميةِ، الشيخُ إبراهيم الحلبي المعروف

بأستاذ راغب باشا ـ ذلك العلامة الكبيرُ، والوزيرُ الخطير، مؤلِّف «سفينة الراغب ودَفينة المطالب».

ولا يخفى على مَنْ عُنِيَ بعَويصاتِ المسائلِ في علم الكلام أن من أكثر ما تَضاربتْ فيه أنظار الباحثين، وأغْوَصِ ما اختلفتْ فيه آراء المتناظِرين في علم أصول الدِّين، تلك المباحثُ التي قام الكتابُ المذكورُ بتحقيقها، فمن أحاط خُبْراً بطوايا تلك المقاصد، وتمكَّن من اجْتلائها منِ انتهاجِ السبيلِ الأقومِ: فقد انحلَّتْ أمامَه عُقْدةُ العُقَد، ومُشكلةُ المشاكل، وأصبح على بيِّنة في باقي المسائل، وكم تعبَ علماءُ أصولِ الدِّين في البحث عن أَسَدِّ الطُّرق وأرشدِها في تلك المطالب، حتى ألَّفوا كتباً ضخمةً لدفع الشكوك، واجتلاء الحقائق.

لكنْ حارَتْ أفكارٌ في استخلاصِ صفوةِ الصوابِ من بين كلماتهم المتشعِّبة جِدَّ التَّشعُّب، وما هو مبحثُ الوجودِ، الذي يدَّعي كثيرٌ من الناظرين أنه بديهيُّ التصوُّر، وهو ـ وإن كان يظهرُ بهذا المظهرِ بادىءَ ذي بدءٍ ـ لكن الباحثَ كلما ازداد غَوْصاً فيه ازداد البحثُ تشعُّباً أمامَه، فَيتيهُ في مسالكه، إلَّا إذا وَجَدَ صاحبَ قريحةٍ وقَّادة يُنير المسالكَ المتشعِّبَةَ ببيانٍ نيِّرِ المُدْرَك، فيسلكُ به سبيلَ الرُّشد، فينجلي له الموقف.

وكذلك مباحثُ حدوثِ العالَم، وأقسامِ القِدَم التي لم تَزَلِ العقولُ في عِقَالٍ عن كشفِ أسرارها وحلِّ ألغازها، وهي في حاجة ماسَّةٍ إلى من يُوضِّحها بكفاءة بالغة، وخِبْرَةٍ واسعة.

وقُلْ مثلَ ذلك في مسألة القضاء والقدر، وكم هَلَكَ في مَهاويها من أناسٍ لم يهتدوا إلى من يدلُّهم على الحقِّ الأَبْلَجِ في هذا الباب، واستسلموا لظلامِ الهوى فضلُّوا السبيل. ومبحثُ أفعالِ العبادِ لا يقلُّ خطورةً عن تلك المباحث، بل هو وَعْرُ المسلَك إلَّا لمن آتاه الله بصيرةً نافذةً تجلُو ظلماتِ الهوى وتَهديه إلى مُرشدٍ رشيدٍ يبصِّره في موارد الرَّدى، ويسلُك به مسلك الهُدَى.

وهذا الكتابُ الذي نحن في صدد الكلام عنه، قد قام باستخلاصِ الصفوةِ

المنشودة فيها أحسنَ قيام حتى أصبحتْ تلك المسائلُ على طَرَف الثُّمام من المطالعين الكرام. وكان مشايخنا رحمهم الله يُوصُوننا بهذا الكتاب في تلك المطالب الصعْبة، لسهولة مأْخَذِه، واستيفائه لتلك المباحث أحسنَ استيفاء، بل يوجد فيه من استعراضِ الآراءِ وتمحيصِها ما لا يُوجد في كثير من الأسفار الكبار، وليس الخَبَرُ كالمعاينة.

وقد صَدَق العلامة الوزير أحمد جودة باشا حيث قال في تاريخه عند ترجمة المؤلف: «وإثباتُ فضلِ هذا العالِمِ الجليل لا يحتاج إلى شاهدٍ سوى كتاب اللُّمعة». والوزير المذكور من المقتصِدين جداً في مدح الرجال، واستدراكاتُه الجَمَّة على ابن خلدون في الكلام على العلوم مما يدلُّ على أنه خُزَيْمَةُ هذه الشهادة. ولا أكونُ مبالغاً إذا قلت: إني لم أرَ كتاباً بهذا الحجم، يحوي مثلَ هذا العلمِ الجمِّ.

اسمُ المؤلِّف ونسبُه:

هو إبراهيم بن مصطفى بن إبراهيم الحلبي المَذَاري ـ بالذال المعجمة ـ نسبةً إلى المَذَاري جمع المِذْراة، آلةُ تَذْرِيةِ القمحِ، وقد نُسِب أحدُ آبائه إلى صنعةِ الآلةِ المذكورةِ، فشُهِر به المترجَم.

مولده وأشياخه:

وُلد بحلب، وحصَّل مبادىء العلوم هناك، وصَحِبَ الشيخَ صالح بن رجب المواهبيَّ الحنفي بها، وأَمَره بالاستزادة من العلم والإقبال إليه، لرؤيا كان المترجَم رآها وحكاها للشيخ، فرحل إلى مصر، فلزِم مجلسَ العلامةِ الأوحدِ الشيخ علي السِّيواسي في المعقول والمنقول، وكان شيخُه هذا آيةً في الذكاءِ وسعة الاطلاع، وممن زادهم الله بسطةً في العلم والجسم حتى كان يقول: إني آكلُ كثيراً، وأطالعُ كثيراً، وأحفظ كثيراً. وهو عمدته في العلم.

وبعد أنْ لازمه سبعَ سنينَ يتلقَّى العلومَ منه ومن سائر مشايخ القاهرة، عاد إلى بلده حلبَ بعلمٍ جَمٍّ في المعقول، فسئل عن المنقول؟ فأظهر أنه لم يحقِّقه كما يجب

لانصرافه إلى المعقول، فقالوا له: احتياجُنا إلى المنقول أكثرُ من احتياجنا إلى المعقول، فسافر قاصداً الحجَّ على طريق الشام ِ، فأقام بدمشق وأخذ عن عبد الغني النابلسي، وأبي المواهب الحنبلي، وعلي العمادي، وإلياس الكُردي، ومحمد الحبَّال، والشهاب الغَزِّي، ثم حجَّ، فأخذ بالحجاز عن عبد الله بن سالم البصري، وأبي طاهر الكوراني ـ تلميذِ ابنِ عبدِ الحكيم السِّيالكُوتي ـ ومحمد حياة السِّندي، ومحمد بن عبد الله المغربي، ثم رجع إلى مصر، فلازم مجلسَ شيخه السابقِ ذِكْرُه ملازمةً كليةً في المعقول والمنقول إلى أن تخرَّج عليه فيهما وأصبح معيدَ درسه، واشتهر هناك ببالغ ذكائه وسَعَة علمه.

ومن جملة شيوخه بمصر موسى الحنفيُّ، وسليمان المنصوري، ومنصور المَنُوفيُّ، وسالم النَّفْرَاوي، والشهاب الملويُّ، والشهاب الدَّمَنْهوري وغيرهم، وقد أذِن له المشايخ بالتدريس، فدرَّس هناك مدةَ سبعِ سنينَ تَزْدَحِمُ على دروسه طلبة العلم غايةَ الازدحام، ويَلْقَى من العلماء ما يليقُ به من الاحترام، تقديراً مِنهم ِ لاتِّقاد قريحته وسَعَة علمِه.

ومن جملة ما أقرأه تُجاهُ رُواق الشاميين «الدرُّ المختار» وهو أول من أَقرأه بالأزهر الشريف، كما أنه أولُ من كتب حاشيةً عليه، وحاشيتُه تسمى «تحفة الأخيار»، وأقرأ أيضاً «الهداية» وغيرَ ذلك، إلى أنِ اشتهرَ بمصر غايةَ الاشتهار، ونالَ دنيا واسعةً من الأمير يوسف كَخْيا.

سفره إلى إستامبول واتِّصاله براغب باشا:

ثم ذهب إلى عاصمة الدولة العثمانية سنة ١١٥٣ مُوْفَداً من قِبَل العلماء، لرفع شَكَاوى ضِدَّ سليمان باشا العظم والي مصر، لإثارته الفِتَنَ بمصر، بالدسِّ بين الأمراء، فاتَّصل برئيس الكُتَّاب محمدٍ الراغب باشا هناك، حيثُ كان من اختصاصه النظرُ في الشكاوى التي تَرِدُ إلى العاصمة، كما كان مرجِعَ سُفَراءِ الدول الأجنبية، ولذلك سُمِّيت الرئاسة المذكورة، «نظارة الخارجية» فيما بعدُ.

وحيثُ عَلِمَ الوزيرُ محمدُ الراغب باشا المعروفُ بالعلمِ والفضل بِغزارةِ علم ِ

صاحبِ الترجمة، كلَّفه أن يبقَى عنده ليكونَ أستاذاً خاصاً له، فَقَبِلَ ذلك واستقرَّ هناك في بُلهنِيةِ العيش يتلقَّى الوزيرُ المذكور منه العلوم.

وصاحبُ الترجمةِ هو الذي قَابَلَ تلكَ النسخَ القيِّمةَ المحفوظةَ في خزانة الوزيرِ المشارِ إليه إلى اليوم، ومن جملةِ ما قابَلَه من الكُتُب الكبيرة «الفتوحات المكيَّة» وقد أتى بأصلِ المؤلفِ المحفوظِ في قُونية وقابَلَها به، ولمسعَى المترجَم في إصلاح النسخ المحفوظة بخزانة راغب باشا اشتهرتْ كُتُبُ الخزانة المذكورة بالصحة إلى اليوم.

وقد استمرتْ صِلتُه بالوزير المذكور إلى أن عُيِّنَ الوزيرُ والياً لمصر سنة ١١٥٧ فأراد أن يستصحبَه حينما سافر إلى مصر، لكنْ شاءت الأقدارُ أن يبقَى الأستاذ بالعاصمة.

اتِّصالُه بشيخ الإسلام وحِيازتُه للرُّتَب العلمية الرسمية:

ثم اتصل بالعلامة شيخ الإسلام عبد الله بن محمد المجدي المعروف بالوصَّاف، وخَدَم عنده بوظيفة التمييز والتفتيش، مواظباً على التدريس، وممن تلقَّى منه العلمَ هناك شيخُ الإسلام محمد أسعد ابن شيخ الإسلام عبد الله المجدي المذكور، وحازَ المترجَمُ الرُّتَبَ العلمية الرسمية إلى أن وصلَ إلى مَوْصِلةِ السُّلَيمانية المعروفة عندهم، وكان شيخ الإسلام السيد مرتضَى أعلى قَدْرَه بعد أنِ اطَّلع على بعض مؤلفاته.

وبعد وفاة ابن هِمَّات المحدِّث سنة ١١٧٥ تولَّى المترجَمُ مشيخةَ الحديث بأيا صوفيا بأربعين عثمانياً عن كلِّ يومٍ، كما هو شرط الواقف، وبجامع السلطان سليم أيضاً، واستمرَّ على تدريس الحديث بهما إلى أن مات.

وفاته وبعض مؤلفاته:

مات في ربيعٍ الآخِر سنة ١١٩٠، ودُفن قربَ ضريح أبي أيوبَ الأنصاريِّ رضي الله عنه، وابنُه المدرِّس إسماعيل حقِّي توفي سنة ١٢١٦، وحفيدُه الأستاذ علي رائف توفي سنة ١٢٥٨ رحمهم الله.

ومن مؤلفاته: هذا الكتاب الذي سماه «اللُّمعة» وقد ألَّفه باسم راغب باشا الوزير، كما أشار إلى ذلك في أول كتابه. ومنها «تحفة الأخيار على الدرِّ المختار» وقد سبق ذِكْرها أيضاً. ومنها «شرح جواهر الكلام» للقاضي عضد الدِّين الإِيجيِّ، إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى ذكرها هنا.

وقال المُرَادي في «سلك الدُّرَر»: «كان آيةَ الله الكبرى في العلوم العقلية والنقلية... ودروسُه يحضُر فيها العلماء، وكان غالبُ محقِّقي الأزهر تلامذتَه، وأما تلامذتُه في بلاد الروم ــ البلاد العثمانية ــ فلا يُحْصَوْنَ كثرةً». اهـ.

وقال ابن عابدين في «عقود اللآلي»: «كان له القبول التام، وانتفع به الخلقُ الكثير، والجمُّ الغفير، وكان في الفطانة والذكاء على جانب عظيم، محقِّقاً مدقِّقاً متضلِّعاً في العلوم العقلية والنقلية، حتى قيل إنه لم يأتِ بعد الشهاب الخَفَاجي محقِّقٌ مثلُه». اهـ.

ومن أجلِّ تلامذته شيخُ مشايخِ مشايخِنا العلامةُ هبة الله التاجي، وقد تَرْجَمَ له في كتابه «حديقة الرياحين في طبقات مشايخنا المسنِدين» تغمَّده الله برضوانه.

وهذا القَدْر من البيان كافٍ في الإشارة إلى مقدارِ الكتابِ ومؤلِّفه المحقِّق؟

محمد زاهد الكوثري

التبصير في الدين

وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين

تأليف

الامام الكبير ، حجة المتكلمين ، المفسر النظار

أبى المظفر الأسفرايني

المتوفى سنة ٤٧١ هـ رحمه الله

عرّف الكتاب ، وترجم للمؤلف ، وخرّج أحاديثه ، وعلّق حواشيه
العلامة المحدث الكبير

صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الاسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

تفضل الأستاذ الدكتور

محمود محمد الخضيري

أستاذ تاريخ الفلسفة الاسلامية بالجامعة المصرية
بكلمة عن الصلة بين علم الفرق وغيره من العلوم

عني بنشره ، وراجع أصله ، ووقف على طبعه

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية
من أقدم عصورها إلى الآن

الطبعة الاولى

١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م

مطبعة الانوار

بسم الله الرحمن الرحيم

افتراق الأمة على فِرَق
وكلمة عن الإمام أبي المظفَّر الإسْفِرايِني
وكتاب «التبصير» له

يقول مطهَّر بن طاهر المقدسي في كتاب «البدء والتاريخ» عند الكلام على شرائع أهل الجاهلية: «كان فيهم مِن كل ملَّة ودِين، وكانت الزَّندقة والتعطيل في قريش، والمَزْدَقية والمجوسية في تميم، واليهودية والنصرانية في غَسَّان، والشرك وعبادة الأوثان في سائرهم». اهـ.

وكانت هذه البيئة تحتَوِشُها أممُ زيغٍ من كل طِراز. ففي مثل هذا الوسط البعيد الغَوْر في صنوف السقوط: بَعَث الله تعالى سيدَ المرسلين وخاتم النبيين محمداً صلَّى الله عليه وسلَّم، بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بالحكمة، والموعظة الحسنة. وبعد مضيٍّ نحوِ ثلاثَ عشْرةَ سنة من بعثته أذن الله له في الدفاع عن الحق بالقوة إزاءَ العَنَتِ، بعد تمام إقامة الحجة، فاستنارت القلوب بنور دعوته صلَّى الله عليه وسلَّم، وانقمع أهل الباطل، فشملَ نورُ التوحيد بقاعَ الأرض كلِّها بانقشاع ظلماتِ الجاهلية الأولى أمام ذلك النور الوهاج، فتبدَّلت الأرضُ غيرَ الأرض، والناس غير الناس.

ولما التحق النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم بالرفيق الأعلى بعد أداء رسالته، وانتشاله الأمة من كبوتها، ارتدَّ أناسٌ في الأطراف، وحاول أناسٌ تفريقَ شؤون الدنيا من شؤون الدين، بالامتناع عن أداء الزكاة، فعدَّ الصحابةُ رضي الله عنهم جميعَ

هؤلاء في سبيل المرتدين، بالنظر إلى أن الدينَ الإسلامي الكاملَ في ذاته جامعٌ في جوهرِه وصميمِه بين مصلحتي الدنيا والدين، ومكافحٌ عن المصلحتين ضدَّ المتعنِّتين بعد إقامة الحجة واستبانة المَحَجَّة، فعامَلُوا الفريقين معاملةَ المرتدين، فزالت هذه الهاجسةُ من الرؤوس، بحيثُ لا تنبعثُ مرةً أخرى ما دام للإسلام سلطان على القلوب.

وفي عهد الفاروق رضي الله عنه أخذ رجلٌ يقال له صَبِيغ بن عِسْل يسأل عن المتشابه، ويتكلَّم فيما لا يَعنيه، مما قد يُحدِثُ فتناً بين العامة، فطلبه عمر وقال له: من أنت؟ قال: أنا عبد الله صَبِيغ، قال عمر: وأنا عبد الله عمر. فأخذ يضربه بعَرَاجِين النخل حتى دَمَّى رأسَه. فقال صَبِيغ: حَسْبُك يا أمير المؤمنين قد ذهب الذي كنتُ أجدُه في رأسي، ثم نفاه إلى البصرة حتى صلح حاله. هكذا كان سهر عمر على الفاتنين بين العامة بدون شبهةٍ قائمةٍ تستوجبُ الكشف.

ثم لما حدثت الفتن في عهد ثالث الخلفاء الراشدين ورابعهم رضي الله عنهم، وَجَدَ الفاتنون من الأمم الأخرى المندَسُّون بين المسلمين مَرْتعاً خِصْباً لبَذْر بُذور الشرِّ والفساد بين أهل الإسلام، فبدأوا يَسْعَوْن جُهْدَهم في تفريق كلمة المسلمين بشتى الوسائل، انتقاماً منهم لأممهم، فتمَّ لهم بعضُ ما أرادوه.

فكانت الخوارجُ أولَ المتجرِّدين لتفريقِ كلمةِ المسلمين في أخطر أيام الإسلام، وأحداثُهم السُّود مما يسوِّد صُحُف التاريخ، ولم تكن نشأةُ الخوارج نتيجةَ شُبَهٍ علمية، بل كانت من عاطفة سياسية جامحة.

ونشأةُ فِرَقِ الشيعة ردُّ فعلٍ لعملِ هؤلاء تستندُ على عاطفةٍ كتلك العاطفة، لكنِ اندسَّ بينهم طوائفُ من الأمم التي لا تُضمِر للإسلام خيراً، فكدَّروا صفوَ التشيُّع لأهل بيت الرسول صلوات الله عليه وآله، فَضَرُّوا الإسلام في صميمه ضَرَراً وَبيلاً يحمرُّ وجه التاريخ خجَلاً من تسجيله وتعليله.

وفي نشأة المعتزلة يقول أبو الحسين المَلَطي في «ردِّ الأهواء والبدع» ــ وهو أقدمُ

مصدرٍ يبينٌ وجه التلقيب باسم المعتزلة ـ : «وهم سَمَّوا أنفسهم معتزلة، وذلك عندما بايع الحسنُ بنُ علي عليه السلام معاويةَ وسلَّم إليه الأمر اعتزلوا الحسنَ ومعاويةَ وجميعَ الناس ـ وكانوا من أصحاب علي ـ ولزموا منازلهم ومساجدهم، وقالوا: نشتغلُ بالعلم والعبادة، فسُمُّوا بذلك معتزلة»، وكان لمتقدِّميهم فضلُ الردِّ على النصارى واليهود، والمجوس والصابئة وصنوف الزنادقة. لكن لكثرةِ احتكاكِهم بفرَقِ الزَّيغ، وتحكيمِهم العقل في كل شيء، وقعوا في بِدَعٍ خطرة يأتي شرحها.

وهكذا عمَّت البلية، وشَمِلت المصيبة، إلى أن بلغ عددُ أصولِ الفِرَق وفروعِها عدداً كبيراً، ولا سيما بعد اتساع الفتوح، وتفرُّغ الناس للجدل في مسائلَ كانوا في غُنْية عن الخوض فيها لو اكتفوا بالعلوم التي تحتها عمل، كما أَفَضْنا في بيان ذلك في مقدمة «تبيين» ابن عساكر، ومقدمة «الردِّ على نونية ابن القيم».

وكان لعلماء أصول الدين سَعْيٌ مشكور في دَفْع الشُّبه وحِراسة المعتقد، في جميع أدوار التاريخ، ولهم كتب خاصة في المِلَل والنِّحَل يجدرُ بمن يهتمُّ بأمر دينه أن يطَّلع عليها، لأن من اطلع على تاريخ الفِرَق، ووجوه تشعُّبها، وكيفية تفرُّع بعضها من بعض، ازداد بصيرةً في أمر دينه، وتَصَوُّناً في عقيدته، وعلماً بأطوار الفكر البشري في باب الاعتقاد.

فمن العلماء الذين أَلَّفوا في المِلَل والنِّحَل على اختلاف مشاربهم، وتفاوت مآربهم، مَن اختطَّ لنفسه تدوينَ معتقداتِ الفِرَق، بدون تعرُّض للأخذ والردِّ، ومنهم من عُنِيَ بالردِّ عليهم رداً مشبَعاً فيما يراهم مخطئين فيه؛ ومنهم من غالَى في إلزامِ أهلِ الباطل ما يعدُّه لازمَ قولهم، وإن لم يكنْ ذلك مصرَّحاً به في كتبهم؛ ومنهم من عوَّل في نسبة الآراء إليهم على كتبِ خصومِهم البُعَداءِ عن النَّصَفَة.

والعالِمُ المحتاطُ لدينه لا يعزو إلى فِرقة من الفِرَق، أو شخصٍ من الأشخاص ما لم يَره في كتبِ المردودِ عليهم الثابتةِ عنهم، أو في كتب الثقات من أهل العلم

المتثبِّتين في عَزْو الأقاويل، ولا يُلْزِمهم إلاَّ ما هو لازمٌ قولهم لزوماً بيِّناً لم يصرِّح قائلُه بالتبري من ذلك اللازم.

والخطأ في باب الاعتقاد خطِر إذا كان بحيثُ يعاند ما ثبت من الدين بالضرورة، واستساغةُ ذلك لا تَصدُر إلاَّ من شُذَّاذِ مَرْضَى القلوب، والخطأُ فيما دون ذلك يعدُّ بدعةً في الاعتقاد، وإن لم يبلغ حدَّ الكفر الناقل من الملة.

وقد وردتْ أحاديثُ في افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، منها ما لا نصَّ فيه على الهالك منها، ومنها ما فيه بيان أن واحدةً منها ناجية والباقين هَلْكَى، ومنها ما يَعدُّهم كلَّهم ناجين سوى واحدة هي الزنادقة.

وقد اختلف أهل العلم في ثبوتِ تلك الأحاديث، وعدمِ ثبوتها، كلاًّ أو بعضاً، كما اختلفوا في المراد بالعدد المأثور، أو الأمة: هل هي أمة الدعوة أم أمة الإجابة؟

فمنهم من يقول: إن العدد لمجرَّد التكثير، كما في قوله تعالى: ﴿في سِلْسِلَةٍ ذَرْعُها سبعونَ ذِراعاً﴾[1] على ما شرحه المَرْجاني في «العَضُدية» أو: إن العدد لا مفهومَ له، فلا مانعَ من الزيادة على العدد المأثور، وإن لم يَجُزِ النقص، أو: إن القصد إلى أصول الفِرَق دون فروعها، كما أشار إلى هذا وذاك الإمام فخر الدين الرازي في كتابه في «الملل والنِّحَل»، وإنْ سَعَى في توهين الحديث في «تفسيره».

ومنهم طائفةٌ تكلَّفوا حصرَ العددِ في فِرَق خاصةٍ، لكن قلَّما تجد اتفاقاً بينهم في الفِرَق التي يملأون بها العدد المذكور. فدونك كتابَ «ردّ الأهواء والبِدَع» لأبي الحسين المَلَطي المتوفَّى سنة ٣٧٧، وكتابَ «الفَرْق بين الفِرَق» لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميميِّ البغدادي المتوفَّى سنة ٤٢٩، وكتابَ «التبصير» هذا لأبي المظفَّر الإِسْفَرايِني المتوفَّى سنة ٤٧١، وكتابَ «المِلَل والنِّحَل» لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشَّهْرَسْتاني المتوفَّى سنة ٥٤٨، و«غُنْيَة» الجِيلي، و«شرحَ المواقف»، و«خِطَطَ المَقْرِيزي» و«نَشْرَ

---

(١) سورة الحاقة: آية ٣٢.

الطوالع» وغيرَ ذلك مما لا يُحصى من الكتب التي تُذْكَر فيها الفِرَق، تجدُ أصحابَها يختلفون في تعديد الفِرَق في صدد إكمالِ ذلك العدد بدون زيادة ولا نقصان.

والأجدرُ بالقبول ــ عند مَنْ يَرَى صحةَ الحديث ــ أن لا نتقدَّم بالحكم على مرادِ الرسولِ صلوات الله عليه بدون حجةٍ ظاهرة، بل المتحتِّم أن نقول: إن الناجي هو مَن كان على ما عليه الصحابةُ رضي الله عنهم والسوادُ الأعظم من التمسُّك بما ثبت من الدين بالضرورة، وإن الباقين على ضلال.

إلَّا أن تشعُّب الفِرق لا ينتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، فلا يصحُّ قصرُ العَدَد على فِرَق دون فرق، ولا على قرن دون قرن، لاستمرار ابتكار أهواءٍ، وتلفيق آراءٍ مدةَ دوامِ الحياة البشرية في هذا العالم. فالكلامُ في الفِرَق كلِّها من غير تقيُّدٍ بعددٍ هو الأبعدُ عن التحكُّم، وهو الذي لا يكون مَدْعاةً لهُزْء الهازئين من غير أهل هذا الدين.

ورأيُ ابنِ حزمٍ في حديث افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقةً: هو ما ذكره في كتاب الإيمان من «الفِصَل» حيث قال: «ذَكَروا حديثاً عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أن القَدَرية والمُرْجِئة مجوسُ هذه الأمة. وحديثاً آخر: تَفترِقُ هذه الأمةُ على بِضْعٍ وسبعينَ فِرْقةً كلُّها في النار حاشى واحدةً.

قال أبو محمد: هذان حديثانِ لا يصحَّانِ أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس بحجَّة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به». اهـ.

قال ابن الوزير في «العواصم والقواصم»: «إياك أن تغترَّ بزيادة: «كلُّها في النار إلَّا واحدة»، فإنها زيادة فاسدة، ولا يَبعد أن تكون من دَسيس الملاحدة. وقد قال ابن حزم بأن هذا الحديثَ لا يصحُّ». وقال الشمس محمد بن أحمد البَشَّاري المقدسي في «أحسن التقاسيم» بعد أن عدَّد الفِرَق، وذَكَر حديث «اثنتان وسبعون في الجنة وواحدةٌ في النار» وحديث «اثنتان وسبعون في النار وواحدةٌ ناجية»: «هذا أشهرُ والأول أصحُّ إسناداً». اهـ.

ومن الغريب أن ابن حزم يَستدلُّ في «إحكامه» على بطلان القياس بحديث نُعيم بن حماد: «تفترق أمتي على بضعٍ وسبعين فرقةً، أعظمُها فتنةً على أمتي قومٌ يقيسون الأمور برأيهم» مع سقوط هذا الحديثِ من وجوهٍ عند جماعةِ أهلِ العلم بالحديث من المشارقة بل المغاربة! وهنا لا يتوقَّف في الحكم بعدم الصحة على حديث أبي داود، والترمذي، وابن ماجه، عن أبي هريرة «افترقت اليهودُ على إحدى وسبعينَ فرقةً، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعينَ فِرْقةً، وتفترِق أمتي على ثلاثٍ وسبعين فرقةً» بدون زيادة «ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة» وفي روايةٍ لأبي داود والحاكم بتلك الزيادة.

ولعل ذلك من جهة وجود محمد بن عمرو الليثي بين رواته، وهو ممن أخرج له الشيخان في المتابعات فقط، ومثلُه لا يُحتجُّ بحديثه إذا لم يتابَع، ويقول الحاكم في«المستدرك» بعد أن أخرج الحديث: «هذا من شرط مسلم»، ويقول الذهبي مستدرِكاً عليه: «محمد بن عمرو لم يَحتجَّ به منفرداً، ولكن مقروناً بغيره».

وأما ما ورد بمعناه في ابن ماجه، والبيهقي، وغيرهما: ففي بعضِ أسانيده عبدُ الرحمن بن زياد بن أنْعُم، وفي بعضها كثيرُ بن عبد الله، وفي بعضها عبَّادُ بن يوسف، وراشد بن سعد، وفي بعضها الوليد بن مسلم، وفي بعضها مجاهيل، كما يظهر من كتب الحديث، ومن تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث «الكشاف»، وهو أوسعُ من تكلَّم في طرق هذا الحديث ـ فيما أعلم ـ وابن حزم لا يَرَى جبرَ الضعيفِ بتعدُّد الطُّرُق.

وأما الحديث الذي أشار إليه البشَّاري: فهو ما أخرجه صاحب «مسند الفِرْدوس» حيث قال: «أخبرنا أبو ثابت بن منصور، أخبرنا جعفر بن محمد بن الحسين الأبْهَري، حدثنا صالح بن أحمد الحافظ، حدثنا إبراهيم بن محمد بن يعقوب، حدثنا الحسن بن زُولاق، حدثنا نعيم بن حماد، حدثنا يحيى بن يَمَان، عن ياسين الزيات، عن سعد بن سعيد أخي يحيى، عن أنس قال: قال رسول الله

صلَّى الله عليه وسلَّم: «تفترق أمتي على بضعٍ وسبعينَ فرقةً كلُّها في الجنة إلاَّ الزنادقة».

ح قال: وأخبرنا عبدوس، أخبرنا أبو منصور، أخبرنا الدارقطني، حدثنا محمد بن ثابت، حدثنا أحمد بن داود، حدثنا عثمان بن عفان القرشي، حدثنا أبو إسماعيل حفص بن عبد الله الأَيْلِي، عن مِسْعَر، عن سعد بن سعيد، بسنده السابق، وسكت عليه الحافظ ابن حجر في «زهر الفردوس». وسَعَى العَجْلوني في التوفيق بين الحديثين بحملِ أحدِهما على الابتداء، والآخر على الانتهاء.

وأما حديث: «إن القَدَرية والمرجئة مجوس هذه الأمة» في كلام ابن حزم: ففي سنده عند الطبراني هارون بن موسى الفَرْوي، وأما حديث: «القَدَرية مجوس هذه الأمة» عند أبي داود: ففي سنده جعفر بن الحارث، أورده ابن الجوزي في «الموضوعات» وتعقَّبه السيوطي، وأما حديث: «صنفانِ من أمتي ليس لهما من الإسلام نصيبٌ: المرجئة، والقَدَرية»: عند الترمذي ففي سنده علي بن نزار بن حَيَّان، وأبوه، وأما لَعْن الفريقين على لسان سبعين نبياً: ففي سنده عند الطبراني في «الأوسط» محمد بن الفضل بن عطية، وهو متروك الحديث كذَّبه غير واحد.

وبعد هذا التمهيد نتحدَّث عن كتاب «التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفِرَق الهالكين» الذي عزم على نشره الأستاذ الأديب السيد عزة العطار الحسيني الدمشقي باهتمام خاص[1]، كما هو شأنه في إحياء مآثر السلف، والكتاب جدير بهذا الاهتمام.

ترجمة المؤلف:

مؤلف هذا الكتاب من كبار أئمة أصول الدين، وقد تَرْجَم له عبد الغافر الفارسي في «ذيل تاريخ نيسابور» للحاكم، كما ترجم له ابن عساكر في «تبيين كذب

---

(١) توفي السيد محمد عزت العطار سنة ١٣٧٥هـ رحمه الله.

المفتري في ما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري» في عِدادِ رجالِ الطبقة الرابعة من الأشاعرة، ذاكراً له: بالإمام الكامل، الفقيه الأصولي المفسِّر.

والتاج ابن السُّبْكي في «طبقات الشافعية الكبرى»، واصفاً إياه: بالإمام الأصولي، الفقيه المفسِّر، والشمس محمد بن علي الداودي في «طبقات المفسرين» وأثنى عليه السيد مرتضى الزَّبيدي في «شرح الإحياء» عند الكلام على أئمة أصول الدين.

ونصُّ كلمة الداودي في «طبقات المفسرين» في ترجمته: شاهفور بن طاهر بن محمد الإسْفَرايِني الشافعي أبو المظفَّر، المفسِّر، إمام بارع، صنَّف «التفسير الكبير» المشهور، وصنَّف في الأصول، وسافر في طلب العلم، وحصَّل الكثير، ارتبطه نظام الملك بطُوس فأقام بها سنين، ودرَّس بها العلوم، وأفاد الكثير، واستفاد الناس منه.

بعض شيوخ المؤلف:

سمع الحديث من أصحاب أبي العباس الأصمِّ، وأصحاب أبي علي حامد بن محمد الرفَّاء، وكان له اتصالُ مصاهرةٍ بالأستاذ أبي منصور البغدادي الإمام، ووُلد له النسلُ المبارك، وهم كانوا وجوهَ أهل بلخ المشهورين المعروفين بها، والمتقدِّمين من علمائها وأئمتها، توفي الإمام شاهفور بطوس سنة إحدى وسبعين وأربعمائة.

شيء من شعره:

وأنشد الإمام شاهفور لنفسه:

ليس الجوادُ هو البَذُولَ لماله ... إنَّ الجوادَ هو المحقِّر للنَّدَى
من غيرِ شكرٍ يَبتغيه بجودِهِ ... كلا، ولا مَنٌّ لذاكَ ولا أذى

وأنشد الإمام شاهفور قال: أنشدنا هلال بن العلاء:

أَتعجبُ أن يقالَ عليَّ دَيْنٌ ... وقد ذَهَب الطَّريفُ مع التِّلادِ
ولا وَجَبتْ عليَّ زكاة مالٍ ... وهل تجبُ الزكاةُ على الجواد

ذكره عبد الغافر الفارسي رحمه الله. اهـ. وشاهفور معرب (شاهبور) وهو في الأصل بمعنى: نجل الملك، في لغة أهل فارس،سمي به الإمام أبو المظفر، وطاهر ليس باسمه، وإنما هو اسم أبيه. وكذلك فُورَك، في الأصل بمعنى النُّجَيْل، لأن الكاف للتصغير في لغتهم.

بعض مؤلفاته:

وللإمام أبي المظفَّر عماد الدين الإسْفَرايِني هذا من المؤلفات «تفسير الكتاب الكريم» باللغة الفارسية وهو مطبوع في إيران بعناية بعض المستشرقين، وله أيضاً الكتاب «الأوسط» في المِلَلِ والنِّحَل، وكتاب «التبصير» هذا، وهو المعروف بين أهل العلم بكتاب «المِلَل والنِّحَل» له، ولم يزلْ كتابُه هذا موضعَ عنايةٍ بالغة بين أهل العلم، على توالي الدهور، علماً منهم ببراعته في علم أصول الدين، وإجادته تدوينَ صفوة الصفوة من بحوثِ أستاذِه وحَمِيِّه: أبي منصور عبد القاهر بن طاهر التميمي البغدادي صاحب الكتب الممتعة في الملل والنحل، ومن بحوث أئمة هذا الشأن أمثال أبي إسحاق الإسْفَرايِني، وابن فُوْرَك الأصبهاني.

وها هو الإمامُ المجتهدُ الحافظُ الفقيه المتكلِّم الأوحد أبو بكر بنُ العربيِّ يقول في «عارضة الأَحْوَذي» عند الكلام على حديث أبي هريرة في افتراق الأمة: «وقد ذكر علماؤنا رحمهم الله تعديد الفِرَق: الروافض عشرون فرقةً، والخوارج عشرون فرقةً، والقَدَرية المعتزلة عشرون فرقةً، وسبعُ فِرَق في الإرجاء، وخمس فرقٍ الضِّرارية، والجَهْمية، والكَرَّامية، والنَجَّارية، وفرقة جَهْمية مُرْجِئة جَمَعتْ بين البدعتين كأبي شِمْر، ومحمد بن شبيب، فهؤلاء ثنتان وسبعون فرقةً كلُّهم على بدعة، أوضَحَهم وعدَّدهم بمقالاتهم الشيخ الإمام أبو المظفر شاهفور. . . لِيَميزَ أهلَ السنة من أهل البدعة، لكثرتهم. وفات أبا المظفَّر رحمه الله تعالى فرقةٌ سخيفةٌ مكفَّرة على أحد التأويلين وهي التي تقول: لا نقول إلَّا ما قال الله ورسوله (كلمةُ حقٍّ أُريدَ بها باطل) وتنفي التمثيل الذي يسميه أهل السنَّةِ: القياس، وتُنكِر النظر الذي لا يُعْرَف الله إلَّا

به، ويتعلَّقون في نفي القياس بحديثٍ يرويه البزَّار عن نُعَيم بن حماد، عن عيسى بن يونس. وكان عندنا في الأندلس رجل يقال له: قاسم بن أَصْبَغ، رَحَلَ ورَوَى الحديثَ، وعاد فأسند، وادَّعى أنه لا قياسَ ولا نَظَر». ثم بيَّن وجه سقوطِ خبرِ نعيم هذا، ثم اعتذر عن الإمام أبي المظفر قائلاً: لعله لم يذكُر تلك الفِرقةَ لأنها فرعُ الخوارج بقولها (لا حكم إلاَّ لله)! وفرعُ المعتزلة النَّظَّامية باعتبارِ نفيِها القياسَ، ثم أَنْحَى باللائمة على ابن حزم، ثم قال:

قالوا: الظواهر أصلٌ لا يجوز لنا ... عنها العدولُ إلى رأيٍ ولا نَظَرِ

قلتُ: اخسأوا فمقامُ الدينِ ليس لكم ... هذي العظائم فاسْتَخْفُوا من الوَتَر

تأخَّرُوا، فورودُ العَذْبِ مَهْلَكةٌ ... إلاَّ لمن كان يرجو الفوزَ في الصَّدَر

إن الظواهرَ معدودٌ مواقِعُها ... فكيف تُحصي بيانَ الحكم في البشر

فالظاهريةُ في بطلان قولهم ... كالباطنية غيرَ الفرْق في الصُّوَر

كلاهما هادمٌ للدينِ من جهةٍ ... والمَقطَعُ العَدْل موقوفٌ على النظر

هذي الصحابةُ تستمري خواطرَها ... ولا تخافُ عليها غِرَّةَ الخطَر

وتُعملُ الرأيَ مضبوطاً مآخِذُه ... وتخرُج الحقَّ محفوظاً من الأَثَر

في الجِدِّ مُعْتَبَرٌ للناظرين فلا ... تَطوِوا الفؤادَ على غِرٍّ من الغرر

والقولُ أصلٌ وما عال السَّدَادُ به ... فانظر إليه بِقلب صادقِ الفِكَر

لما رأيتُمْ عقودَ الدِّين في نَسَق ... من الجواهر نَظَّمْتم من البعَر

وإذ صَفَا منهلُ الإسلام مطَّرِداً ... رِثْتُم عليه فَسُقِّيتم من الكَدَر

بِيْنُوا عن الخَلْق لستم منهمُ أبداً ... ما للأنام ومعلوفٍ من البقر

انتهى ما نقلناه من «العارضة».

والمصنف رحمه الله استوفى في هذا الكتاب ـ من غير إملال ولا إخلال ـ بيانَ عقائدِ أصحاب المِلَل والنِّحَل ببعض عُنْف في بعض المواقف، حيث كان يرى ذلك أجدى في ترصين السياج حول معتقَد أهل الحق في عهد استفحال شرور أهل الزيغ،

وأجاد في شرح معتقد أهل السنَّة في آخر كتابه جدَّ الإجادة، وقد غَمَزَ الرازيُّ في «الأجوبة البخارية» أبا منصور البغداديَّ بالتعصُّب والقسوة، وأبا الفتح الشَّهرستاني الساري وراءه بذلك أيضاً، ولكن الثاني ألطف لهجةً بكثير.

والتلطفُ مع أهل الزيغ بعد ثبوت تعنُّتهم إزاءَ الحجة القائمة وبعد ظهور خديعتهم وعَيْثهم فساداً: ليس من شأن أهل العلم الغيورين الذابِّين عن حَريم الدين، وللتاريخِ المجرَّد شأن، ولحراسةِ الحقِّ شأن آخر.

وقُصَارى ما يُؤخذُ به بعضُ علماء هذا الشأن: عدمُ التثبُّتِ في عَزْو الأقوالِ كما سبق، كافأ الله تعالى المصنفَ على جميله وحسن صنيعه بتأليف هذا الكتاب، ورضي عنه وأرضاه، ووفَّق ناشره الفاضل لإحياء كثيرٍ من أمثالِ هذا الكتاب القيِّم في خير وعافية؟

يوم الجمعة غرة محرم الحرام سنة ١٣٥٩هـ

محمد زاهد الكوثري



قانون التأويل

تأليف

العلامة الإمام الكامل حجة الإسلام

أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي

قدس الله سره

عرف الكتاب وحققه العلامة المحقق الكبير

صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الاسلامية في الخلافة العثمانية

عني بنشره

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية من أقدم عصورها إلى الآن

سنة ١٣٥٩ هـ — سنة ١٩٤٠ م

الطبعة الاولى — مطبعة الانوار

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن قانون التأويل

القرآن الكريم والسنة النبوية يَنْحُوانِ مَنَاحيَ كلام العرب في وجوه البيان، وفي كلام العرب ما يُفْهَم المرادُ منه بمجرَّد سماعه، ومنه ما يَدَعُ السامعَ في حاجة إلى التدبُّر وإعمال الرَّوِيَّة في تفهُّم مآله.

وكذلك الكتاب والسنّة، فمن أَبَى التأويلَ فيهما مطلقاً فهو متحجِّرُ الدماغ جامدٌ خامدٌ، ومن تَوَخَّى التأويل في الجميع فهو قَرْمَطيٌّ هالك، وأهلُ الحق يَرَوُن الأخذ بالظاهر في محله، والتعويلَ على التأويل في موضعه.

والتأويلُ هو: بيانُ مآلِ ما يَحتاج إلى التدبُّر من القول، وتبيينُ ما يؤول إليه الكلام، وهذا هو معنى التأويل في أصل اللغة. وأما استعمالُه بمعنى صرف الكلام عن معناه الظاهر: فاصطلاحٌ محدَث. والخائضون في بحث التأويل طوائفُ على أنحاءَ شتّىً من تفريطٍ، أو إفراطٍ، أو توسُّط.

وقد شَرَحَ الإمام حجَّة الإسلام الغزالي أحوالَ هؤلاء الطوائف في كتابه «القانون الكلي في التأويل» أجلى شرح، حيثُ تَنَاولَ التأويلَ ببحثٍ لسؤال وُجِّه إليه، وقام فيه بوصايا لمن يُعَاني هذا الموضوعَ قيامَ خبيرٍ بما هنالك، وأَلَمَّ إلماماً بمسالكهم، وعيَّنَ ما هو الصوابُ منها، وحقَّق بحثَ التأويل الذي شَغَلَ أمرُ تحقيقِه الطوائفَ، حتى شَفَى غُلَّة الباحث بما حَوَاه من فوائد ثمينة.

وهو على صغرِ حَجْمِه خيرُ دليل لمن يريد سلوكَ تلك المَضَايق، يدلُّه على

المنهجِ الأَسْلَم، وخيرُ حرزٍ يحرُسُه من الوقوع في المهالك إذا أخذ بوصاياه، كيف! وقد قلَّ نظير مؤلِّفه بين علماء الإسلام في مُعَاناة المطالب العالية من علم أصول الدين، والتصوف، والفلسفة! فبيانُ مثلِه يكون أوقعَ في النفوس وأرضى في القلوب. ولا سيما أن تأليفه هذا من أواخر مؤلَّفاته.

وقد أحسن صُنْعاً الأستاذُ الأديبُ السيد عزة العطار الحسيني حيثُ قام بطبعِ هذا الكتابِ العزيزِ النادرِ، وإذاعتِه بين أهل العلم، فجزاه الله عن العلم خيراً؟

محمد زاهد الكوثري

إقامة البرهان
على نزول عيسى فى آخر الزمان

تأليف
خادم الحديث النبوي الشريف
أبي الفضل عبد الله بن محمد بن الصديق
الغماري الحسني الإدريسي
من علماء الأزهر

الطبعة الثانية

الناشر
المكتبة المحمودية التجارية
ميدان الأزهر الشريف بمصر
ص . ب . (٥٠٥)

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة فضيلة الأستاذ الكبير
الشيخ محمد زاهد الكوثري

فضيلة الأستاذ العلامة المحدِّث الناقد السيد عبد الله الصدِّيق الغُماري حفظه الله(١)، له يَرَاعة فيَّاضة تَفيضُ تحقيقاً كلَّما جَدَّ الجِدُّ، ووَجَب الردُّ، فَتُوقِفُ المتهجِّمين على معتَقَد الجماعة عند حدِّهم، ولم تَزَلْ مواقفُ فضيلته ضِدَّ المشبِّهة، ونُفَاة التوسُّل، والمُغَالين في استنكار المحاريب ماثلةً أمامنا، تشهدُ له بنُبْلِ الرأي ودقَّة النظر، وغَزَارة العلم، والبَرَاعة في الرواية والدراية.

فَيَتَوَالَى شكرُ أهل العلم والدين من أعماق القلوب على إجادته البالغة في الردِّ عليهم، وقد أعدَّ الله سبحانه له مثوبةً عظيمةً بقَدْر ما له من الإخلاص في العمل، والنجاح في الجهاد، والإجادة في الدفاع عن حَوْزَة الدين.

وها هو ذا قد وَقَفَ بالأمسِ الدابِرِ وَقْفَةَ الأسد في الردِّ على مُشَايعٍ للرشيد القَلَموني(٢) ـ الجاري وراء الدكتور صدقي المعروف ـ في إنكارِ نزولِ عيسى عليه السلام في آخر الزمان، فقضى عليه بمقالاته المُمْتِعة المنشورة حديثاً في مجلة الإسلام

---

(١) ولد الشيخ عبد الله الصديق في طنجة من المغرب الأقصى سنة ١٣٢٨، وتوفي فيها يوم الخميس ٢٠ من شعبان سنة ١٤١٣ رحمه الله تعالى وأكرمه بجواره الكريم.

(٢) هو الشيخ رشيد رضا صاحب «المنار».

الغراء، فندعو الله سبحانه أن يَرْعاه، ويُكَافئَه على ذلك مكافأةَ المحسنين، ويُكْثِر من أمثاله في حِراسةِ الدين، والدفاعِ عن معتقد المسلمين.

ومما يُؤْسَفُ له أن يُوجَد بين صفوف حُرَّاس الدين، من تتغلَّب عليه شهوةُ الظُّهور بالتجرُّؤ على العقيدة المتوارَثة جَرْياً وراء الاستبعاد العقلي المجرَّد، فيما لا يُحِيلُه العقل، مع تواردِ الكتابِ والسنةِ وإجماعِ علماء أهل السنة والجماعة على تحتُّم الأَخْذ بها، ولا يكون ذلك إلَّا تَزَنْدُقاً مكشوفاً في سبيل التجدُّد، وفي مثله يقول الشاعر العربـي:

تَــزَنْــدَقَ مُعْلِنــاً ليقــولَ قــومٌ من الأدبــاء: زنــديقٌ ظــريفُ
فقـد بقي الـتزنـدُقُ فيـه وَصْـماً ومـا قيـل الـظريفُ ولا الخفيفُ

وليس شيءٌ أثقلَ من ذلك على نفوس الأُبَاة الكرام.

ومحاولةُ المرءِ لوزن قدرةِ الله جل جلاله بمعيارِه الخاسرِ العيارِ، وعقلِه القاصرِ عن اكتناهِ جزءٍ من الكون ــ فضلاً عن اكتناه صفةٍ من صفاتِ مكوِّن الأكوان ــ: تدلُّ على أنه مُصَابٌ في عقله قبل أن يُصَاب في دينه، والرَّكْضُ وراء ذلك الاستبعاد المجرَّد يدلُّ على فَقْدِ الإيمان بالغيب. والاقتصارُ على المحسوس شأنُ البهيم، فنعوذ بالله من الخذلان.

وفي مسألة رفع عيسى عليه السلام حياً، ونزوله في آخر الزمان: تَضَافُرُ الكتاب والسنة وإجماع أهل السنة والجماعة.

فقولُه تعالى: ﴿وإنْ منْ أهلِ الكتابِ إلَّا لَيُؤْمِنَنَّ به قبل موته﴾ بمعنى ليس أحدٌ من أهل الكتاب إلَّا ليؤمننَّ بعيسى قبل موت عيسى، لأن عودَ ضميرِ «قبل موته» إلى عيسى: هو مقتَضَى الرواية، حيثُ صحَّ ذلك عن أبي هريرة رضي الله عنه، واستفاضَ عن ابن عباس رضي الله عنهما بدون أن يَصِحَّ ما يُنَاهضُ ذلك عن أحدٍ من الصحابة.

ولأن عَوْدَ ذلك الضمير إلى عيسى هو مقتَضَى الدِّراية أيضاً، حيثُ يلزمُ من

عَوْدِه إلى غير عيسى ــ وهو: أحدٌ من أهل الكتاب ــ أنْ يؤمنَ كلُّ كتابيٍّ ــ من اليهود وغيرهم ــ قبل موته بعيسى، فإما أنْ لا يُعْتَدَّ بذلك الإيمان، فينافيه إقسامُ الله سبحانه عليه، وإما أن يُعتدَّ به، فلا يكون يهودٌ ولا نصارى، بل يكونُ الجميعُ ملَّةً واحدةً!

مع أن الإجماعَ على عدم ردِّ اليهودِ والنصارى إلى غير أهلِ دينهم في المواريثِ وسائرِ الحقوق يدلُّ: على تمايُز المِلَّتين، وعلى أن اليَهود يهودٌ، والنصارى نصارى، ما لم نعلمْ اهتداءَ أحدٍ منهم إلى الإسلام فنحكُمَ فيه أنه مسلم. فلو كان يهوديٌّ يُؤْمِن قبلَ موته بعيسى عليه السلام ما صحَّ ردُّ وَرَثَته إلى اليهود، وقال الزهري: «مَضَت السُّنَّة على أن يردَّ أهلُ الكتاب في حقوقهم ومواريثهم إلى أهل دينهم إلَّا أنْ يأتوا راغبين في حكم الله فيُحْكَمَ بينهم بكتاب الله».

وحيثُ استحال عَوْدُ ذلك الضمير إلى غير عيسى للسبب المشروح، تعينَّ عَوْدُه إلى عيسى من جهة الدراية أيضاً. وهكذا تَطَابَقَت الروايةُ والدرايةُ على أن موت عيسى عليه السلام يكون بعد نزوله في آخر الزمان، وإذ ذاك يكونُ الجميعُ أمةً واحدة بإيمانهم كلِّهم بما يدعو إليه عيسى إذ ذاك، وهو دين الإسلام.

ثم الضمير في قوله تعالى: ﴿وإنه لَعِلْمٌ للساعة﴾ يتعينَّ إرجاعه إلى عيسى عليه السلام أيضاً، لأنه هو المذكورُ في سياق الآية، ولا ذِكْرَ للقرآن في السياق حتى يُسْتساغَ إرجاعُه إليه درايةً. وأما من جهة الرواية فلم يصحَّ عن أحدٍ من الصحابة خلافُ ما استفاض عن ابن عباسٍ من إرجاعِ الضمير إلى عيسى عليه السلام، فتطابقتْ هنا أيضاً الدراية والرواية على أن عيسى سببُ عِلْمٍ للساعة، حيث يُعْلَمُ بنزوله قيامُ الساعة، كما تواترت السنةُ وتَطَابقَ الإجماع على ذلك.

وأما ما وقع في تفسير سورة المائدة ــ في غير مَظِنَّتِه ــ من «صحيح البخاري» من قوله: «قال ابن عباس: مُتَوَفِّيك: مُمِيتُك»: فخِلْوٌ عن السند، فلا يصلُحُ للاحتجاج به، وكم له من هذا القبيل في كتاب التفسير، مما لا يُحتجُّ به عند أهل الصنعة.

وهذه الرواية واردةٌ بطريق عبد الله بن صالح، عن معاوية الحَضْرمي، عن ابن أبي طلحة، عن ابن عباس، عند ابن جرير وغيره. فعلي بن أبي طلحة: لم يُدْرِكْ ابنَ عباس اتفاقاً، ففي الرواية انقطاع، ثم ابن أبي طلحة، والحضرميُّ، وعبدُ الله كاتبُ الليث: مختلَفٌ فيهم، وليسوا من شرط البخاري. فأَنَّى تصحُّ روايةٌ هذا شأنُها؟ حتى يُتَصَوَّرَ أن تُناهِضَ ما صحَّ واستفاض عن أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهما؟!

على أن حَمْلَها على التقديم والتأخير ـ مثل «واسْجُدي وارْكَعي» ـ كما فعل الفَرَّاء وغيره يجعلُها متَّفقةً مع الرواية الصحيحة.

وليس ما في «العُتْبِيَّة» من عَزْوِ موتِه ـ وهو ابنُ ثلاثٍ وثلاثين ـ إلى مالك رضي الله عنه بصالحٍ أن يكونَ عذراً لمن شذَّ وقال بموته، حيثُ لا مستَنَدَ له من الكتاب والسنة والإجماع، إزاءَ تلك الجبال الشواهق من الحُجَج، على أن «العُتْبية» المعروفة بـ«المُستَخْرَجَة» اشتهرت بين المالكية بأنها مجمعُ الرواياتِ المطروحة، والمسائل الشاذَّة، وأن جامعَها كان يُؤْتَى بالمسألة الغريبة، فإذا أعجبتْه قال: أَدْخِلوها في «المستَخْرَجة». بل قال ابن عبد الحكم: رأيتُ جُلَّها كَذِباً ومسائلَ لا أصول لها. فالاغترارُ بها اغترارٌ في غير محلِّه، إلَّا أن حبَّ الشذوذ مرض في بعض النفوس.

وبعد هذا الاستطراد نعود فنقول:

إن فضيلة الأستاذ الغماري وفَّى بوعْده، وأتمَّ تأليفَ كتابه البديع المسمَّى «إقامة البرهان على نزول عيسى في آخر الزمان» وأحسنَ كل الإحسان، في إقامة الحُجَج من الكتاب والسنة والإجماع على المسألة، وقد سَرَدَ فيه من طُرُقِ حديثِ النزول ما يشهدُ له بالتوسُّع البالغ في الحديث، ويسجِّل له كلَّ فخر على ناصية الدهر، فأبانَ بذلك قوةَ تواتُرِ هذا الحديث عند كلِّ منصفٍ غيرِ متعسِّف.

فيكونُ كتابُه الخالدُ هذا حارساً لقلوب الأجيالِ المقبلةِ، من أن يتسرَّب إليها شكوكُ المشكِّكين من القاديانيين وأذيال القاديانيين، حيثُ لم يَدَعْ ناحيةً من نواحي

هذا الموضوع بدون أن يقتُلَها بحثاً، فيقتنعَ المطالعُ المتبصرٌ بمجرَّد مطالعته بتواترِ خبرِ نزوله عليه السلام في آخر الزمان، وهذا قاضٍ على الشقِّ الأولِ من زَعْم المردود عليه بأن «نزول عيسى عليه السلام إنما وَرَدَ بطريق الآحاد، وخَبَرُ الآحاد لا يفيد عقيدة».

وأما الشقُّ الثاني فلا يمشي إلَّا على النقلِ الشاذِّ من الأشعري المردودِ عند المحققين، لأن العقدَ الجازمَ هو المعتمد شرعاً، وهذا قد يحصُلُ بخبر الآحاد، وبالتقليد، كما يحصُل بالبراهين المفيدة للعلم؛ وفي قَصْر الاعتداد في العقد الجازم على إيمانِ أهلِ البرهانِ: إكفارٌ لدَهْماءِ الأمة، وهذا يكونُ مجازفةً شنيعةً، بل إفادةُ خبرِ الآحادِ العلمَ: رأيُ كثيرٍ من علماء الأمة، ولا سيما عند احتفافه بالقرائن، وخاصةً فيما أخرجه الشيخانِ من غيرِ منازعٍ، أو اتفقت الأمةُ على الأَخْذ به، بل لا يُرَدُّ خبرُ الآحادِ عند أهل العلم إلَّا عند مخالفته لكتابِ الله، أو سنةِ رسوله المتواترةِ، أو المشهورة، أو عند ما عدَّه العقلُ محالاً فيما لا يحتملُ التأويل، لأن الشرعَ إنما يَرِدُ بمجوَّزات العقول، لا بما تُحيله، كما في «الفقيه والمتفقِّه» للخطيب البغدادي وغيره.

وصفوة القول: أن المؤلِّف أجاد كلَّ الإجادة في تأليفه هذا، فندعو الله سبحانه أن يكافِئَه على هذه الإجادة، وأن يوفِّقه لتأليفِ كثيرٍ من أمثاله في خير وعافية، وأن ينفعَ به المسلمين؟

محمد زاهد الكوثري

كتاب الحدائق
في المطالب العالية الفلسفية العويصة

تأليف

أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي

عرف الكتاب، وترجم للمؤلف، وصححه

مولانا الأستاذ المحقق الكبير

صاحب الفضيلة

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الاسلامية فى الخلافة العثمانية سابقا

عني بنشره، ووقف على طبعه

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية
من أقدم عصورها إلى الآن

شوال سنة ١٣٦٥ هـ — سبتمبر سنة ١٩٤٦ م

الطبعة الأولى

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن كتاب
الحدائق في المطالب العالية الفلسفية العَويصة
وعن مؤلِّفه أبي محمد عبد الله بن محمد بن السِّيْد البَطَلْيَوْسي

يَتَصَوَّرُ الفلاسِفَةُ الإشراقِيُّونَ والصّوفيّةُ دائرةً وَهْمِيَّةً في ترتيبِ الموجوداتِ الصّادِرَةِ عن الْمُبْدع الحكيم جَلّ جلاله، ويَعتبرونَ أنّها تَبتدىءُ من نُقطةٍ مَرْجِعُها إليها، ويَتْلُونَ في ذلك قولَه تعالى: ﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ﴾، ويُشيرُ إليها أغْلَبُ مَن كتبَ في «الْمَبْدَأ والمَعاد»، من أمثالِ عَزِيزِ النَّسَفِي الباطني، وابنِ سينا الحكيم المشهور، والصَّدْرِ الشّيرازي، والصَّدر الشَّرْوَاني، وصاحب «مَعرفتنامه»، والبُرهانِ الكُوْرَاني في «الْمَسلك الْمُختار في أوّل صادرٍ من الواجبِ بالاختيار»، وكذلك الكتبُ الْمُؤلّفة في مَراتِب الوجود.

وبين هؤلاء مَن يَنْحو ناحيةَ التّناسُخِ في البدءِ والعَوْدِ، ويَضِلُّ عن الجادّة، ويَعْتَاصُ على كثيرٍ من الباحثين وَجْهُ الصّوابِ في تلكَ الْمَطالب. فيَحمِلُ بَعْضُهم الكلامَ عَلى غيرِ مَحْمِلِهِ تذرُّعاً بالإجمالِ القائم فيه إلى تأويلٍ باطل.

ومن ادّعاءاتهم بُلوغُ ذاتِ الإنسانِ بعد الْمَماتِ إلى حيثُ يبلغُ عِلْمُه، ويَتصوّرون في ذلك أيضاً دائرةً وَهْمِيَّة، كما يَتصوَّرُونَ دائرةً كذلك في الأعدادِ، ويقولونَ: إنَّ العَقْلَ الْجُزئيَّ قد يَتصوَّرُ بصورةِ العَقْلِ الكُلّي، وتلك مباحثُ تُوجِبُ التمهيدَ لها بإيضاحِ مَغْزاهُم في العُقولِ العَشَرة وما إليها.

ومن الآراءِ المعزوَّةِ إلَيْهم: دعوى أنّ الباريءَ جلَّ شأنُه لا يَصِحُّ أنْ يُوصَف بصفاتٍ إلَّا على طريق السَّلْب، وأنَّه تَعالى لا يَعْلَمُ إلَّا نفسَه ـ سبحان الله عن إفك الأفَّاكين ـ وقد سُئل المؤلِّفُ عن تلك المَشاكِل وعن البُرهانِ على بقاءِ النّفْسِ الناطِقَةِ بعدَ الموت.

وتلك ـ كما يقولُ المؤلّفُ ـ مطالبُ ضيّقةُ المَسالك، وكثيراً ما تُؤدّي بسالِكها إلى المَهالك، وقد أجابَ المؤلّف في هذا الكِتاب عن تلكَ الأسئلةِ العَويْصَة، إجابةَ خِرّيت[١]، خبيرٍ بتلكَ المَضايِق، بَصيرٍ بوجوه الكشفِ عن الحقائقِ، وسَعَى في ألَّا يَحيدَ في بيانِه قِيْدَ شعرةٍ عن حُدودِ شَرْعِ اللّهِ بقَدْرِ ما اسْتَطاع، ولمباحثِه صِلةٌ وثيقةٌ بمباحث «اللُّمْعَة»[٢]، وأجادَ في بيانِ آراء الفَلاسِفَةِ في تلكَ المطالِب.

وقد صَدق الفتحُ بنُ خاقان في «قلائِد العِقيان ومحاسن الأعيان» حيث قال في ترجمة المؤلّف: «وله تَحقُّقٌ في العلومِ الحديثةِ والقَديمة، وتصرُّفٌ في طُرقها القويمة، ما خرجَ بمعرفَتِها عن مضمارِ شَرْع، ولا نَكب[٣] عَنْ أصلٍ للسُّنَّةِ ولا فَرْع، وتآليفُه صُنوف، وهي اليومَ في الآذانِ شُنُوف»[٤]. كما صَدق ابنُ خلِّكان وابن فَرْحُون وغيرُهما من المُترْجِمين له، حيث قالوا: «كان حَسن التّعليمِ، جَيِّدَ التَّفْهيم، ثِقةً ضابطاً».

فها هو كتابُه هذا، تجدُه إليه المُنْتَهى في حُسن البيان وجودةِ التّفهيم لتلك المَسائل العَويصة، فيجعلُها سَهْلة التَّفهُّم لِكُلّ مَن ألقَى إلى كلامِه سَمْعَهُ ووَجَّهَ إليه بَصيرته.

---

(١) الخِرِّيت (على وزن سِكِّيت): الدليلُ الحاذق البصير.

(٢) هو الكتاب النفيس الفريد في بابه للعلامة الفقيه المحدث الإمام الشيخ إبراهيم الحلبي رحمه الله تعالى، وقد سبق التقديمُ له بقلم الكوثري رحمه الله تعالى في ص ٩٩.

(٣) نكب عن الشيء: عَدَل عنه.

(٤) الشُّنُوف: جمعُ شَنْف، وهو القُرْطُ الذي تحلِّي المرأةُ به أُذُنَها.

وكتابُه «التّنبيه على الأسباب المُوجِبَةِ للخلاف بين الأمّة» لم يُؤلّف مثلُه في موضُوعه على صِغَرِه؛ وشَرْحُه على سَقْطِ الزَّند يُفَضِّلُه ابنُ خَلّكان على شرح المعرّيّ نفسِه عليه، وكتابُه في المُثَلَّثاتِ العربية إليه المُنْتَهى في الإجادة عندهم، وله شرحُ أدب الكاتب المشهور بالاقتضاب، والحُلَل في شرح أبيات الجُمَل، وإصلاح الخَلَل الواقع في الجُمَل، وشرحُ ديوان المُتنبّي، والمسائلُ المَنْثُورة، وشرحُ المُوَطَّأ، وغيرُ ذلك.

ومن شُيوخِه أبو عليّ الغَسَّاني الحافظ. كان عالِماً باللغة والأدب مُتَبَحِّراً فيهما، فقيهاً، وكان لَهُ يدٌ في الفَلْسَفَةِ والعُلوم القَدِيمة، وله أشعارٌ رنّانة، ذُكِرَتْ في قلائد العِقْيان ووفَيَات الأعيان نماذجُ منها كافية.

وُلِدَ في بَطَلْيَوْس بفتحتين فسكون سَنةَ ٤٤٤هـ، وتُوفّي ببَلَنْسِيَة في رجب سنة ٥٢١هـ، وكلتاهما من بلادِ الأندلس، والسِّيْد بكسر السين وسكون الياء من أسماءِ الذئب في اللغة، سُمّي به جَدُّه. سامحه الله وأعلَى منزلته في الجَنَّة؟



براهين الكتاب والسنة الناطقة

على وقوع الطلقات المجموعة منجزة أو معلقة

ويليه البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة

تأليف

صاحب الفضيلة العلامة المدقق المحدث الفقيه الصوفي
الحائز للرشاد والقائم بالإرشاد الأستاذ الشيخ

سلامة القضاعي العزامي الشافعي

نفع الله بها وبه آمين

نجم الدين محمد أمين الكردي

خادم السنة النبوية

طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله أجمعين.

أما بعد فإن هذا الكتاب من الأعلاق المختارة التي اطلعتُ عليها عند الأستاذ الجليل الشيخ محمد زاهد الكوثري ــ نزيل القاهرة ــ ولقد رأيت أن في نشره ــ ومؤلِّفُه ممن لهم غوصٌ في دقائق علم السنَّة، وأقلامٌ تجري في غير تقليد ــ خدمةً لعلم الحديث النبوي، فطلبتُ من الأستاذ أن يسمحَ لي بذلك بعد أن يتفضَّل بالتعليقِ عليه وترجمةِ مصنفه، فأَصبتُ منه سُؤْلِي أدامه الله للعلم ذخراً.

الناشر

مقدمة البراهين الساطعة

وأما الكتاب الثاني[1]: فهو «البراهين الساطعة في رد بعض البدعَ الشائعة» ففيه تمهيدٌ ومدخَل، ومعيارٌ يُتَعَرَّفُ به أهلُ الابتداع، وبيانُ شدَّة خُطُورة الخلافِ في أصول الدين، ثم ذِكْرُ الحكمةِ في وِفاقِ الجماعة على أصولِ الدين، والاجتهادِ في الفروع، وعُذْرُ القائلين بإغلاق باب الاجتهاد، والفِرْقَةُ الناجيةُ، وموقفُ الصحابة رضي الله عنهم من المبتدِعة في أول حدوث بِدَعِهم.

وتكلُّمٌ على علمِ الكلام وأئمة السنَّة فيه، والفَرْقُ بين كلام أهل الحقِّ، وكلام

(١) هذه التقدمة تتمة ما ستراه في ص ٤٤١ ــ ٤٤٦.

أهل الباطل. والمشبِّهةِ والمجسِّمة، وسَيْرُ هذه البدعَة في مِنَصَّة التاريخ، ودُعاةِ هذه البدعة، وبيانُ شَطَحات ابن تيمية الخَطِرة في باب الاعتقاد بتوسُّع، وإبطالِ التشبيه والتجسيم، والكتبِ الداعيةِ إلى التشبيه، والكتبِ الرادَّة عليها، ودلالةِ كتاب الله على التنزيه من التجسيم والتشبيه. والكشفُ عن شُبَه أهل التشبيه والاستواء، والنزول، وحديثُ الجاريةِ في السؤال بـ«أين»، وبَرَاءةُ الإمام أحمد من القول بالتجسيمِ والجهةِ ونحوهما. والردُّ على إنكار خُلود الكفار في النار. والردُّ على من يزعُم سقوطَ القضاء عمَّن تَرَكَ الصلاةَ عمداً بأوضح حجَّة، والردُّ على مَنْ أنكرَ الزيارةَ النبويةَ بأوسع معاني الردِّ، وبيانُ مخالفةِ ذلك لإجماع أئمة الهدى.

وخَطَأُ ابنِ تيمية في فهم حديثِ «لا تُشَدُّ الرِّحال» وحديثِ اتخاذ القبور مساجد، وحديثِ «لا تتَّخِذوا قبري عِيْداً». وقولُ البيضاوي في بناء المساجد في جوار الصالحين، وإقرارُ الحافظ ابن حجر ذلك.

وفيه التوسلُ بالأنبياء والصالحين بتوسُّع، حُكْمُ النَّذْرِ في مذهب الشافعي رضي الله عنه؛ حكمُ إهداء ثواب الأعمال على اختلاف المذاهب، والتوسُّعُ في بيان صفات الله العليا، وفيما يجبُ اعتقادُه في ذاته وصفاته وأفعاله جل جلاله، والإفاضةُ في أن القَدَر لا يُزيلُ مسؤوليةَ العبد إفاضةً تكتسحُ الشكوك، والكلامُ المتين في الإيمان بالملائكة الكرام على خلاف نَزَغَات بعضِ العصريين، وبسطُ القول في النبوة، وأن نبينا صلوات الله وسلامه عليه خاتَمُ الأنبياء والمرسَلين، وأحوالُ البعث، إلى غير ذلك من مباحث كَثُر النقاشُ فيها في المدة الأخيرة.

ويَرَى ابنُ تيمية فرقاً بين حياته عليه السلام وبين انتقاله إلى الرفيق الأعلى، في جواز التوسل به، وهذا رأيٌ باطل، يدلُّ على بُطْلانه حديثُ عثمانَ بنِ حُنَيفٍ عند الترمذي وغيره، بل قال التقيُّ الحِصنيُّ في «دَفْع الشُّبَه» (ص ٦٤): «إن هذا الفرقَ بين الحياة والممات أحدثَه غُلاةُ المنافقين من اليهود»، فأطال وأطاب، وتأيَّد بما نَقَله عن قاضي القضاة أبي الحسن علي القُوْنَوي الشافعي في «شرح التَّعَرُّف»، وهو موجود في التيمورية.

والذي أخذه الشيخ الحرَّاني من اليهود لا ينحصر في هذا الفرق، بل أخذَ أيضاً القولَ بتجويزِ حُلول الحوادث في الله سبحانه من كتاب «المعتبر» (٣/ ٤٥ و ٧١ و ٧٧ و ٨٣) لأبي البركات بن مَلْكا، فيلسوفِ اليهودِ المُتَمَسْلمِ، وهو[1] احتاطَ في العبارة واقتصرَ على مثل العِلْمِ والإرادة. فَجَعَلَه يتغيَّر بالنظر إلى ما قبلَ حدوثِ الشيء وما بعدَ حدوثه، وعدَّ أن هذا التغيُّرَ غيرُ ضارٍّ.

وابنُ تيميَّة وسَّع دائرةَ هذا الكلام فجعله يشملُ الضَّحِك، والحَدَّ، والحركةَ، والمجيءَ، والمسَّ، والكلامَ بحرفٍ وصوت، وما إلى ذلك من عوارض الأجسام، كما تجدُ جَرَاءتَه البالغةَ على إثباتها له في «منهاجه»، و «معقوله» و «ردِّه على أساس التقديس»، مع أن ذلك يسدُّ باب القول بحدوث الأجسام، بدليل حلول الحوادث فيها، وهذا يؤدي إلى نفي وجود الصانع جل جلاله.

وهذا الخزيُ ناشىءٌ من قياس الغائبِ على الشاهد، لأننا نَرَى الشخصَ شاباً، ثم كهلاً، ثم شَائِباً، فيتغيَّر عِلْمُنا تبعاً لتغيُّر الشخص المعلوم، فلو قِسْنا علمَ الله بهذا الشخص في أطواره بعِلْمنا به، يُتوَهَّم التغيُّرُ في علم الله! فحاشاه من ذلك!

لأن علم الله لا يُشْبِه علمَ المخلوق بوجهٍ من الوجوه في غيرِ مجرَّد الاسم، وكذا سائرُ الأسماءِ والصفاتِ، بل علمُ الله حضوريٌّ ثابت غيرُ متغيِّر، وعلمُ العبدِ بالمتجدِّداتِ حُصُوليٌّ ارتساميٌّ متغيِّر.

فلتقريب الأمر إلى الأذهان نضرِبُ مثلاً فنقول: إذا فَرَضْنا أُسْطوانةً كبيرةً عليها ألوانٌ من الأعلامِ العريضةِ المتوازيةِ، من أسودَ وأبيضَ وأحمر، إلى غير ذلك، فلا شك أن باصرتَنا لقوَّتها تَرَى تلك الأعلامَ الملوَّنة بمرةٍ واحدة، بدون ماضٍ ولا استقبال، ومن غيرِ تَقَدُّمِ لونٍ على لون، بخلاف النملة، فإننا إذا وَضَعْناها على العلم الأسود مثلاً، ترى باصرتُها لضَعْفها أنها تمشي في صحراء من السَّواد، ثم في

---

(١) الضمير يعود على ابن ملكا.

صحراءَ من البياض، ثم في صحراء من الحُمْرة، وهكذا، وإبْصارُها يتغيَّر من سوادٍ إلى بياضٍ إلى حُمْرة، وهكذا، وما ذلك إلَّا من ضَعْف باصرتها بالنظَر إلى باصرتنا التي تُبْصِر جميعَ تلك الأعلام الملوَّنة بمرة واحدة.

وكذلك عِلْمنا يتغيَّر من حالٍ إلى حال، من ضَعْفِ علمنا بأطوار هذا الشخص، بخلاف علمِ علَّامِ الغيوب الذي لا يتقيَّدُ بزمان ولا بمكان. وما ضَرَبنا ذلك المَثَلَ إلَّا لمجرَّد التقريب في التصوُّر، وإلَّا فأين هذا من ذاك؟!!

وقد استدلَّ المتكلِّمون على نفي الجسمية والمكان، بأن المقدارَ الخاصَّ لا بدَّ له من مخصِّص، وكذلك المكان، والتخصيصُ ينافي الوجوب، وفيلسوفُ اليهود موسى بنُ ميمون يَمضي في «دلالة الحائرين» على تنزيه الله تعالى من التجسيم اتباعاً لما تلقَّاه من فلاسفة الإسلام، وينفي الجِسْمية بأدلة يسوقُها، لكنْ يَرَى دليلَ المتكلِّمين السابقَ ذِكْرُه غيرَ مُجْدٍ ــ في زعمه ــ حيثُ يدعي أن المقدارَ الخاصَّ يكون واجباً، فلا يُتصوَّر أن يزيد أو ينقص، حتى يردَّ ما أورده المتكلِّمون بكلامه هذا، لكنْ غَفَلَ هذا اليهوديُّ عن أن ادعاءَ وجوبِ هذا المقدارِ الخاصِّ لا يغني فتيلاً في هذا الباب، لأن مدَّعي قِدَمَ أيِّ جسمٍ من الأجسامِ يمكنُه أن يدَّعي أن هذا المقدارَ واجبٌ له، فيفتحَ على نفسه بابَ قِدَم أجسامٍ مستغنية عن الصانع، وليس هذا بمذهبه.

ومن الغريب أن يأخذَ منه هذا الرأيَ الساقطَ[1]، في نقض دليل المتكلِّمين مع ظهورِ انتقاضه، كما ذكرناه، تاركاً لمقدِّماته الخمس والعشرين فيها المحتِّمةِ لنفي الجسمية عنه تعالى، كما فَعَلَ في «معقوله» في هامش «منهاجه»، حينما حاولَ الردَّ على الآمِديِّ في ادعائه تخصيصَه بمقدارٍ أو مكان، والشيءُ لا يكون فاعلاً وقابلاً في آنٍ واحد إلَّا وهو حادث، فَلْيُعْتَبَرْ بصُنْع ابن تيمية في الموضعين.

فإذن هو لا يَتحاشى أن يأخذَ أسوأَ ما عند اليهود عندما يحتاج إلى دليلٍ عقليٍّ في

---

(١) فاعله: ابن تيمية، كما هو واضح من السِّباق واللِّحاق.

تأييدِ معتَقَده في التجسيم، وهذا غايةٌ في الخِذْلان، فَيُرْثَى لضَيَاع مواهبِ هذا المبتدِع. ولو تَلَفَّع بالتقوى، وتورَّع من مخالفة الجماعة لما وقع فيما وقع، نسأل الله السلامة، وليس كلُّ ما يصدُر من كل فيلسوف دليلاً عقلياً ناهضاً كما رأيت.

وصفوةُ القول: أن المؤلِّفَ العلاّمة العَزَّاميَّ حفظه الله، وفَّى تلك البحوثَ حقَّها من التمحيص، على تَنَاسُقٍ وجَوْدَةِ بيانٍ، تَتَسابقُ معاني تلك المباحث إلى أذهان سامعيها، بنَبْرةٍ قوية فتستقرُّ فيها، وتَحُولُ دونَ تسرُّب التشكيكات إلى أذهان المستمعين، فجزاه الله عن العلم خيراً، ولا أَراه ضُرّاً ولا ضَيْراً، وكافأ فضيلةَ الأستاذِ الناشر السيد نجم الدين نجلِ الوليِّ العارفِ الشيخ محمد أمين الكردي مكافأةَ المحسنين؟

في ١٤ رجب سنة ١٣٦٦هـ

محمد زاهد الكوثري

الفرق بين الفرق

وبيان الفرقة الناجية منهم

للإمام الكبير حجة المتكلمين

أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي

المتوفى سنة ٤٢٩ هجرية

عرّف الكتاب، وترجم للمؤلف، وصححه، وكتب حواشيه

العلامة المحقق الكبير

صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

الأصل مأخوذ عن نسخة خطية كانت مملوكة لجلبي زاده أحد أحفاد
سلطان الصوفية، وإمام الفلاسفة مولانا
جلال الدين الصديقي ناظم كتاب المثنوي
ومؤسس الطريقة المولوية المتوفى سنة ٦٧٢هـ
المشهور مزاره بمدينة «قونية»

عني بنشره، وراجع أصله، ووقف على طبعه

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية
من أقدم عصورها إلى الآن

سنة ١٣٦٧هـ
سنة ١٩٤٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

«الفَرْق بين الفِرَق» ومؤلِّفه

الحمد لله وكَفَى، وسلام على عباده الذين اصطَفى، وما توفيقي إلَّا بالله، عليه توكلتُ وإليه أنيب. وبعد:

فإن علم أحوال الفِرَق والنِّحَل من العلوم التي عُني بها علماء هذه الأمة، علماً منهم بأن من اطلع على تاريخ الفِرَق ووجوهِ تشعُّبها، وكيفيةِ تفرُّع بعضها من بعض، ازدادَ بصيرةً في أمر دينه وتصوُّناً في عقيدته، وعلماً بأطوار الفكر البشري في باب الاعتقاد، ولا يحصى عدد ما أُلِّف في ذلك من الكتب، ومن أشهرها كتاب «الفَرْق بين الفِرَق» للإمام أبي منصور عبد القاهر البغدادي.

وقد سَبَقَ أن نُشِر هذا الكتاب بمعرفةِ بعضِ أهل الفضل، عن نسخةٍ سقيمةٍ لم تُصْرَفْ عنايةٌ كافيةٌ لتصحيحها وإصلاح أغلاطها ومَلْءِ خُرُومها من مظانها، ولذا ضاق صدر المطَّلعين متشوِّفين إلى تدارك ذلك، وقد أَحضر إليَّ الأخ الأستاذ الأديب السيد عزة العطار الحسيني[1] أصولاً من هذا الكتاب، وطلب مني أن أسرِّح طرفي فيها، لإصلاح الخَلَل ومَلْءِ الخُروم، ففعلتُ بقدْر ما تيسَّر.

والمؤلِّفُ شديد الصوْلة على المخالفين، كما هو شأنُ حُرَّاس العقيدة، والحِراسةُ غيرُ التأريخ المجرَّد، لكنْ تعويلُه في عزو الآراء إلى الفِرق على كُتُب الخصوم يُوقعُ في

---

(١) توفي السيد محمد عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٥هـ.

أخطاء. ولو اقتَصَرَ في العَزْو على ما وَجَده في كتب أهل الفِرَق أنفسهم لكان أحوطَ وأقومَ حجةً، لأن الخصمَ قد يعزو إلى خَصْمه ما لم يَفُهْ به من الآراء مما يَعُدُّه لازمَ قولهم، في حين أنه ليس بلازم قولهم لزوماً بيِّناً، فلا يصحُّ إلزامهم به، ولا سيما عند تصريحهم بالتبري من ذلك اللازم.

وقد توسعتُ في بيان الحالة العامة عند البعثة النبوية، ونشأةِ أصول الفِرق في مقدِّمتنا على «تبيين كذب المفتري» في الذب عن الأشعري لابن عساكر، وفي مقدِّمتنا على «السيف الصقيل» للتقي السُّبْكي، وفيما كتبناه في صدر «التبصير في الدين» لأبي المظفَّر الإسفرايني، فلا نعيدُ هنا ما سبق منا بَسْطُه في تلك المواضع.

الكلام في الأحاديث الواردة في افتراق الأمة:

ولا أرى بأساً في إعادة الكلام هنا في أحاديثَ وَرَدَتْ في افتراق الأمة على ثلاث وسبعين فرقةً. منها: ما لا نصَّ فيه على الهالك منها، ومنها: ما فيه بيانُ أن واحدةً منها ناجيةٌ والباقين هلكى، ومنها: ما يعدُّهم كلَّهم ناجين سوى واحدةٍ هي الزنادقة، وقد اختَلَف أهلُ العلم في ثبوتِ تلك الأحاديث وعدمِ ثبوتها، كلًّا أو بعضاً، كما اختلفوا في المراد بالعدد المأثور، وفي الأمة هل هي أمةُ الدعوة، أم أمةُ الإجابة؟

فمنهم من يقول: إن العدد لمجرَّد التكثير، كما في قوله تعالى: ﴿في سِلْسِلةٍ ذَرْعُها سبعون ذِراعاً﴾ على ما أوضحه الشهاب المَرْجاني فيما كتبه على «العَضُدية»؛ أو إن العددَ هنا لا مفهومَ له، فلا مانعَ من الزيادة على العدد المأثور، وإن لم يَجُزِ النقْص؛ أو إن القصدَ إلى أصولِ الفِرق دون فروعها، كما أشار إلى هذا وذاك فخر الدين الرازي في كتابه في «المِلَل والنِّحَل» وإن سعى في توهينِ الحديثِ في «تفسيره».

ومنهم طائفةٌ تكلَّفوا حصرَ العدد في فرق خاصة، لكن قلَّما تجدُهم يتفقون في الفِرَق التي يملأون بها العدد المذكور.

والأجدرُ بالقبول ــ عند من يَرَى صحةَ الحديث ــ أن لا يتقدَّم بالحكم على

مراد الرسول صلوات الله وسلامه عليه بدون حجَّة ظاهرة، بل المتحتِّم أن نقول: إن الناجي هو من كان على ما عليه الصحابةُ رضي الله عنهم والسوادُ الأعظم، من التمسُّك بما ثَبَت من الدين بالضرورة، وإن الباقين على ضلال.

إلَّا أن تَشَعُّبَ الفِرقِ لا ينتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، فلا يصحُّ قصرُ العدد على فِرَق دون فرق، ولا على قرن دون قرن، لاستمرار ابتكارِ أهواء، وتلفيقِ آراء، مدةَ دوامِ الحياة البشرية في هذا العالم، فالكلامُ في الفرق كلِّها من غير تقيُّدٍ بعددٍ هو الأبعدُ عن التحكُّم، وهو الذي لا يكون مَدْعاةً لهُزْء الهازئين.

ورأيُ ابن حزم في حديث افتراق الأمة على ثلاثٍ وسبعينَ فرقةً هو ما ذكره في كتاب الإيمان من «الفِصَل» حيثُ قال: «ذكروا حديثاً عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: «إن القَدَريةَ والمُرْجِئة مجوسُ هذه الأمة». وحديثاً آخر: «تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقةً كلُّها في النار حاشى واحدةً». قال أبو محمد: هذان حديثان لا يصحَّان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس بحجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف مَنْ لا يقولُ به». اهـ. وفي المعتقد خاصةً.

وقال ابن الوزير اليماني في «العواصم والقواصم»: «إياك أن تغترَّ بزيادةِ: «كلُّها في النار إلَّا واحدةً» فإنها زيادة فاسدة، ولا يبعُد أن تكون من دَسيسِ الملاحدة، وقد قال ابن حزم بأن هذا الحديث لا يصحُّ». اهـ.

وقال الشمس محمد بن أحمد البَشَّاري المقدِسي في «أحسن التقاسيم» بعد أن عدَّد الفِرَق وذكر حديثَ «اثنتان وسبعون في الجنة وواحدة في النار» وحديث «اثنتان وسبعون في النار وواحدة ناجية»: هذا أشهرُ، والأولُ أصحُّ إسناداً. اهـ.

ومن الغريب أن ابن حزم يَستدلُّ في «إحكامه» على بطلان القياس بحديثِ نُعَيم بن حمادٍ: «تفترق أمتي على بضعٍ وسبعينَ فرقةً أعظمُها فتنةً على أمتي قومٌ يقيسون الأمور برأيهم» مع سقوط هذا الحديثِ من وجوهٍ عند جماعة أهل العلم بالحديث من المشارقة بل المغاربة، وقد سُئل يحيـى بنُ مَعين عن هذا الحديث؟ فقال:

ليس له أصل، فقيل له: فنُعَيم بن حماد قال: نعيم ثقة. فقيل: كيف يحدِّث ثقةٌ بباطل؟ قال: شُبِّه له. وقد أطال الخطيبُ الكلامَ في هذا الحديث في «تاريخه» ١٣: ٣٠٧، والكلامُ فيه معروف.

وهنا لا يتوقَّف ابنُ حزمٍ في الحكم بعدمِ الصحة على حديث أبي داود، والترمذي، وابن ماجه عن أبي هريرة: «افترقتِ اليهود على إحدى وسبعينَ فرقةً، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعينَ فرقةً، وتفترِقُ أمتي على ثلاث وسبعينَ فرقةً» بدون زيادة: «ثنتان وسبعون في النار، وواحدةٌ في الجنة» وفي رواية لأبي داود، والحاكم بتلك الزيادة، ولعل ذلك من جهة وجود محمد بن عمرو الليثي بين رواته، وهو ممن أخرج له الشيخان في المتابَعات فقط، ومثلُه لا يحتجُّ بحديثه إذا لم يُتابَع، ويقولُ الحاكم في «المستدرك» بعد أن أخرج الحديث: هذا من شرط مسلم، ويقول الذهبي مستدرِكاً عليه: محمد بن عمرو لم يحتجَّ به منفرِداً، ولكن مقروناً بغيره.

وأما ما ورد بمعناه في ابن ماجه، والبيهقي وغيرهما ففي بعض أسانيده عبد الرحمن بن زياد بن أَنْعُم الإفريقي، وفي بعضها: كثيرُ بن عبد الله، وفي بعضها: عباد بن يوسف، وراشد بن سعد، وفي بعضها الوليد بن مسلم، وفي بعضها مجاهيل كما يظهر من كتب الحديث، ومن «تخريج الحافظ الزيلعي لأحاديث الكشاف» وهو أوسع مَن تكلَّم في طرق هذا الحديث فيما أعلم. وابنُ حزم لا يرى جَبْرَ الضعيف بتعدُّد الطرق.

وأما حديثُ: «كلُّها في الجنة إلَّا الزنادقةَ» فأخرجه صاحب «مسند الفردوس» بسنده، وسكت عليه ابنُ حجر في «زَهْر الفردوس» وسَعَى العجلوني في التوفيق بين الحديثين بحمْل أحدِهما على الابتداء، والآخر على الانتهاء.

وأما حديثُ: «إن القَدَريةَ والمُرْجِئة مجوسُ هذه الأمة» في كلام ابن حزم: ففي سنده عند الطبراني هارون بن موسى الفَرْوي، وأما حديث: «القَدَريةُ مجوسُ هذه الأمة» عند أبي داود ففي سنده جعفر بن الحارث، ورده ابن الجوزي في «الموضوعات»

وتعقَّبه السيوطي، وأما حديثُ: «صِنْفانِ من أمتي ليس لهما من الإسلام نصيب: المرجئةُ والقَدَرية» عند الترمذي ففي سنده علي بن نزار بن حَيَّان، وأبوه. وأما لعنُ الفريقين على لسان سبعين نبياً: ففي سنده عند الطبراني في «الأوسط» محمد بن الفضل بن عطية، وهو متروك الحديث، كذَّبه غير واحد. راجع رجال تلك الأحاديث في «ميزان الاعتدال»، وفي هذا القدر كفاية في الكلام عن الأحاديث الواردة في ذلك.

اسم المؤلف، وشيوخه، وأقوال المؤرِّخين فيه:

وأما مؤلِّف الكتاب فهو الإمام الكبير الأستاذ أبو منصور عبد القاهر بن طاهر بن محمد التميميُّ البغداديُّ، قال التاج ابن السبْكي: إمام عظيم القَدْر، جليل المحلِّ، اشتهر اسمه وبَعُدَ صِيته، وحَمَلَ عنه العلمَ أكثرُ أهلِ خُراسان، سمع أبا عمرَو بنَ نُجيد، وأبا عمرو محمد بن جعفر بن مطر، وأبا بكر الإسماعيلي، وأبا بكر بن عدي، وغيرهم. اهـ.

وقال عبد الغافر الفارسي: هو الأستاذ الإمام الكامل، ذو الفنون، الفقيه، الأصولي، الأديب، الشاعر، النحْوي، الماهر في علم الحِساب، وَرَدَ نيسابور مع أبيه أبي عبد الله طاهر، وكان ذا مالٍ وثروة ومروءة، وأنفق ماله على أهل العلم والحديث حتى افتقر، وأَرْبَى على أقرانه في الفنون، ودرَّس في سبعةَ عَشَرَ نوعاً من العلوم، وكان قد دَرَسَ على الأستاذ أبي إسحاق (الإسفراييني) وأُقعِد بعده للإملاء مكانَه، وأملى سنين، واختلف إليه الأئمة، وقرأوا عليه، مثل: ناصر المروزي، وأبي القاسم القُشَيري، وغيرِهما، وخرج من نيسابور في أيام التُّرْكُمانية وفتنتهم إلى إسْفِراين، فمات بها. اهـ.

وقال الفخْر الرازي في «الرياض المُونِقة»: كان يَسيرُ في الردِّ على المخالفين سيرَ الآجال في الآمال، وكانت علومُه علمَ الحساب، والمقدار، والكلام، والفقه، والفرائض، وأصول الفقه، ولو لم يكنْ له إلَّا كتاب «التكْمِلَة» في الحساب

لكفاه. اهـ. وقال الرازي أيضاً في مناظرته مع أهل ما وراء النهر في المسألة العاشرة عند ذكره لكتاب «الملل والنِّحل» للشَّهْرَسْتاني: إنه كتابٌ حكى فيه مذاهب أهل العالم بزعمه، إلاَّ أنه غير معتمَد عليه، لأنه نقل المذاهب الإسلامية من الكتاب المسمى بـ «الفَرْق بين الفِرَق» من تصانيف الأستاذ أبي منصور البغدادي، وهذا الأستاذ كان شديدَ التعصُّب على المخالفين، ولا يكادُ ينقُل مذهبَهم على الوجه، ثم إن الشَّهْرَستاني نقل مذاهبَ الفِرَق الإسلامية من ذلك الكتاب، فلهذا السبب وقع الخَلَل في نقل هذه المذاهب. اهـ.

وفي ذلك بعضُ غلوٍّ، لكن لم يكنْ عزوُ الآراء إلى الفِرَق من نفسه، بل من مصادرَ غيرِ جديرة بالتعويل، وقد سَبَق منا: أن التعويلَ في ذلك على نُقولِ الخصوم كثيراً ما يُوقع المرءَ في أخطاء، وطريقُ التصوُّن من ذلك: الاقتصارُ على ما يوجَد في كتبِ المردودِ عليهم.

فالاعتمادُ على مثلِ ابن الرَّاوَنْدِي مثلاً في الرد على المعتزلة: خَطَرٌ غيرُ مأمون العواقب، وقلةُ الإلمام بالتاريخ تَحمِل المرءَ على تصديق كلِّ ما يراه في خصومه، مما لا يصدِّقه التاريخ. وَوَقَعَ في مثل ذلك في مناقشاته في الفقه، وردوده على أهل الفقه، لهذا السبب نفسه. ومع ذلك خِدَماتُه مشكورةٌ في الردِّ على أهل الزيغ، ورُدودُه وجيهةٌ، وسهامُه مصيبةٌ في المقتلِ على تقدير ثبوت تلك الآراء من الخصوم، كما رآه في مصادر عوَّل عليها، وإن لم يثبتْ فلا ضَيْرَ من ذلك على من لم يقلْ بتلك الآراء، فإذا وُجد في زمنٍ ما مَن يقولُ بها فالسهامُ تصيبه في المقتَل، وعلى كلِّ حال ففي ذلك جودةُ التدريبِ على طُرُق الردود الناجحة.

مؤلفاته ووفاته:

له مؤلفاتٌ كثيرةٌ، ذكَر ابن السبْكي كثيراً منها، ومن أنفعها كتاب «الملل والنحل» وهو من محفوظات مكتبة الأوقاف ببغداد وكتاب «أصول الدين» المعروف عند أهل العلم بـ«التبصِرة البغدادية» تمييزاً لها من «التبصرة النسفية» المسماة «تبصرة

الأدلة» لأبي المعين النسفي، وقد طُبع كتابه هذا في الآستانة طبعاً أنيقاً.

وقد قال صِهر المؤلِّف وتلميذه الناسج على مِنْواله الإمام أبو المظفر الإسْفَراييني في «التبصير»: ولو لم يكن لأهل السنّة والجماعة مَنْ صنف لهم في جميع العلوم، على الخصوص والعموم، إلاَّ من كان فردَ زمانه، وواحدَ أقرانه، في معارفه وعلومه، وكثرة الغُرَر في تصانيفه، وهو الإمام أبو منصور البغدادي قدَّس الله روحه: لكفاهم فخراً، لأنه ما من علم من العلوم إلاَّ وله فيه تصانيف، بل لو لم يكن له من التصانيف إلاَّ كتاب «الملل والنِّحَل» في أصول الدين: لكفى ذلك، وهو كتابٌ لا يكاد يَسَعُ في خاطرِ بشرٍ أنه يتمكَّن من مثله، لكثرة ما فيه من فنون علمه؛ وتصانيفُه في الكلام والفقه والحديث والمقدَّرات التي هي أمُّ الدقائق: تَخرجُ عن الحصر، ولم يُسْبَقْ إلى مثل كتبه في هذه الأنواع، مع حسن عبارته وعذوبة بيانه، ولطافة كلامه في جميع كتبه. اهـ.

توفي رحمه الله في إسْفَرايِن سنةَ تسع وعشرين وأربعمائة. قال ابن عساكر في «التبيين»: واتفق أهلُ العلم على دفنه بجنب أبي إسحاق إبراهيم بن محمد المتكلم الإسْفَراييني، فقبراهما متجاوران تجاورَ تلاصُق، كأنهما نجمان جَمَعَهما مطلَع، وكوكبان ضمَّهما بُرْج مرتفع. اهـ.

وكان أبو منصور البغدادي تخرَّج في علم أصول الدين على الطريقة الأشعرية على الأستاذ أبي إسحاق الإسْفَراييني هذا المتوفَّى سنة ٤١١هـ، وهو تخرَّج في ذلك على الإمام أبي الحسن الباهلي المتوفَّى سنة ٣٧٠هـ، كما في «عيون التواريخ» وهو تخرَّج في علم أصول الدين على الإمام أبي الحسن الأشعري رضي الله تعالى عن الجميع، وتغمَّدهم برضوانه وشَمِلهم بغفرانه، ونفعنا بعلومهم. آمين؟

محمد زاهد الكوثري



العقيدة النظامية

لإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك الجويني

رحمه الله

رواية أبي بكر بن العربي عن الغزالي عن المؤلف

صححها وعلق عليها

صاحب الفضيلة العلامة الأستاذ

محمد زاهد الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الأستانة سابقاً

ناشرها

مطبعة الانوار

١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن
«العقيدة النِّظامية» لإمام الحرمين

الحمد لله المتفرِّد بالقِدَم، فاطرِ الخلقِ ومحيـي الرِّمَم، وصلَّى الله على سيدنا محمد هادي الأمم، وعلى آله وصحبه وسلَّم. وبعد:

فإن شرفَ كلِّ علمٍ يُساوقُ شرَفَ معلومه، ويُوازي مزيةَ منطوقِه ومفهومِه، فيكونُ علمُ التوحيد والصفات أشرفَ العلوم قدراً، وأَجْداها نفعاً، وأبعدَها أثراً؛ إذْ به يكونُ بعدَ عهد التدوين إيمانُ مَنْ يُؤمن بالدِّين، وإيقانُ كلِّ مستيقنٍ بوجوه اليقين، فمنْ حاولَ انتقاصَ هذا العلم وذمَّ علمَ الكلام، بَعْد استفحال شرِّ المبتدعة في الأنام: فهو سابحٌ في الظلام، يقودُه شيطانُه، حيثُ يكونُ هلاكُه وخسرانُه، ولعلماءِ هذا العلمِ فضلٌ عظيم، وعملٌ جسيم على توالي السِّنين، في صَوْن عقائد المسلمين، من شُكوكِ المشكِّكين.

وكان منهجُ السلف المتقدمين في صَوْن عقيدةِ الملة، الاقتصادَ في المعقول، والاقتصارَ على ما في الكتاب والسنَّة من الأدلَّة، جرياً مع حاجة الزَّمَن، أيامَ استفحالِ شرِّ الفتن، لكن لما اتَّسعَ نطاقُ الفتوح، وكثُر اتصالُ المسلمين بشتى أربابِ الأديـان والنِّحَل، وصنوفِ أهلِ الأهواء والملل، أوجَب الاحتكاكُ بهم الردَّ على أهوائهم بطُرُق عقلية يعترِفون بها، ويخضَعون لأحكامها، في إحقاق الحقِّ وإبطال الباطل، حَذَراً من إطالة الكلام في غير طائل، وهذا ما فعلَه الخَلَف، وليس في ذلك تَطوُّرٌ في عقيدة الإسلام أصلاً في صَمِيمها، وإنما المتطوِّرُ هو طريقُ الدفاعِ عنها، على حَسَب أفهام أهل العصور، مَدَى الدُّهور.

وقد علم القاصي والدَّاني أن إمام الحرمين له القِدْحُ المُعَلَّى في هذا المِضْمار، حتى أصبحتْ مؤلَّفاتُه كهمزةِ وصْلٍ بين منهجي السلف والخلف، كما أنه مُخضْرَم ضُرِب له سهم كبير في الميدانين، فأخذَ طريقُ تدوين الكتب الكلامية يتطوَّر ابتداءً من زمنه تطوراً محسوساً، والذهنُ الوقَّاد المستجلي لغوامض المسائل، والإلقاءُ النيِّر الحلَّال لعُقَد الدلائل، مما يجعلُ المسائلَ العويصةَ على طَرَف الثُّمام، من أفهام طبقات الأنام، والإمامُ أبو المعالي عبد الملك الجُوَيني ممن لا يُسَامَى في بالغ الذكاء وحسن الأداء، كما لا يَخْفَى على من دَرَس بحوثَه، ومارسَ كتبَه في أصول الدين، من «الشامل»، و «الإرشاد» وغيرِهما، ومثلُه يحقُّ أن يَعْكفَ على تصانيفه العاكفون.

ومن آثار هذا الإمام العظيم الخالدِ الذِّكْرِ «النِّظامية في الأركان الإسلامية» كما يُسمِّيه هو في مقدمة كتابه هذا،لاحتوائها على العقيدة وأحكام الصلاة والصيام والزكاة والحجِّ التي بُنِيَ عليها الإسلام.

وقد أفردوا قسمَ العقيدةِ عن باقي الأقسام نَسْخاً فسمَّوْه «العقيدة النِّظامية» كما في الأصل المنقولِ من خطِّ القاضي أبي بكر بن العربـي، حيثُ قال ناسخُ الأصل في آخره: قال الشيخ الإمام أبو بكرٍ محمدُ بنُ عبد الله بن العربيِّ رضي الله عنه: «تركت باقي الكتاب لأنه على مذهب الشافعي رضي الله عنه، وكان ما ذُكِر منه مقدارَ «التلقين» لعبد الوهَّاب المالكي البغدادي رضي الله عنه». ووجهُ تَرْكه لغير قسمِ العقيدةِ منه ظاهرٌ، لأن ما أُلِّف في الفقه على اختلاف المذاهب في غاية الكثرة.

وأما قسمُ العقيدة منه فعِلْقٌ نفيسٌ لا نظيرَ له في بابه في جَوْدة البيان، والاحتواءِ على أسرارٍ لم يدوِّنْها المؤلفُ في غير هذا الكتاب الذي خَصَّ به مؤلِّفُه ذلك الوزيرَ الخطيرَ نظامَ المُلْك، فلا يَستغني عنه أهلُ مذهب من المذاهب، لأن العقيدةَ مشتَرَكَة بينهم، بل قال المؤلفُ عند تحدُّثه عن «النظامية»: «وقد صدَّرتُها بقواعدَ عن العقائد على أساليبَ لم أُسْبَقْ إليها». ثم قال في موضع آخر: «ونحن نذكُر الآنَ عبارةً حَرِيَّةً بأن يتخذَها مولانا في هذا البابِ هِجِّيراه، فهي لعَمْري المُنْجِية في دُنْياه وأُخراه».

وقال أيضاً: «وأنا الآن أُبدي سراً من أسرار التوحيد لو قُوبل بكل ما يَدْخُل في

مقدور البشرِ ميسوراً لما كان له كِفاء». وقال أيضاً: «وهذا الفصلُ في إثباتِ حدوث العالم أنجعُ وأرفعُ من طُرُقٍ حَوَتْه مجلدات، وهو خيرٌ لفاهمه من الدنيا بحذافيرها لو ساوَقَه التوفيق». وقال بعد تحدُّثه عن تأثيرِ قدرةِ العبدِ في فعله: «لو وَجَدتُ في اقتباس هذا العلم من يَسْرُدُ لي هذا الفصلَ لكان ـ وحقِّ القائمِ على كلِّ نفسٍ بما كسبتْ ـ أحبَّ إليَّ من مُلْك الدنيا بحذافيرها طولَ أمدِها». إلى غير ذلك مما يجده القارىء الكريم في ثنايا كلام المؤلِّف في هذا الكتاب مما هو من قبيل التحدُّث بالنعمة.

ويَعدُّ صاحبُ «اللُّمعة»«النظاميةَ» آخرَ مؤلفاتِ إمام الحرمين، فيكونُ ما يخالفُ ما فيها من الآراء في سائر كتبه مَرْجوعاً عنه، وهذا مما يَحملُ الباحثَ على الاهتمام بما فيها عند المقارنة بين الآراء.

وكنتُ شديدَ الرغبة في الظَّفَر بهذا الكتاب في إحدى مكتبات العالم منذ سنين متطاوِلة، إلى أن هَدَاني الله تعالى إلى نُسخةٍ أندلسية فيها قسمُ العقيدة فقط دون باقي الأقسام، فبدأتُ أسعَى في استكمال أسبابِ تصويره، فتفضَّل الأستاذ البحَّاثة السيد عبد العزيز الأهواني ـ الأستاذ بجامعة فؤاد الأول ـ بالتوسُّط في تصوير الكتاب مشكوراً فضلُه، فوجدتُ النسخةَ غيرَ سليمة، وإن كانت منقولةً عن أصلِ ابن العربي، فأصلحتُ الأخطاءَ على مبلغ فهمي، مع تعليق بعضِ حواشٍ على بعضِ مواضعَ، تهيئةً لهذا الكنز الثمين لعَرْضه لأعينِ الناظرين، ورغبةً في وصول تلك العلوم الجَمَّة المُودَعة في تلك الألفاظ الوجيزة إلى أفهام الباحثين.

وقد جَرَى المؤلفُ على إطراء نِظامِ المُلْك ـ الوزير المشهور في الدولة السَّلجوقية ـ كلَّ الإطراء في مقدمته وفي ثنايا كلامه، وهو جديرٌ بذلك، لما شُهِر عنه من الاستقامة مَظْهراً ومَخْبراً، ولإدْرارِهِ الخيرات على المدارس النظامية التي بناها الوزير المذكور للشافعية في شتى الأقطار، ولإنفاقه العظيمِ المتواصلِ على سَكَنة الخَوانِقِ والتكايا التي بناها أيضاً في مختلِفِ الديار، لسُكْنى المتعبِّدين المنقطعين إلى الله آناء الليل وأطراف النهار، باعتبار أنهم جنود الله الذين يُنْتَصر بهم.

وإنْ كان بعضُ النقّاد يَعْجَب من صدور هذا وذاك من مثل هذا الوزير الحكيم، داهيةِ السياسة، البالغِ الكِياسة، ومؤلِّف «سياست نامه» المشهورة. نظراً إلى ما في ذلك ـ في تلك الظروف خاصةً ـ مِن إذكاءِ نارِ التعصُّب المذهبي المفرِّقِ لكلمةِ المِلَّة، ومِن فتح باب الكَسَل وترك العمل، المؤدِّيَيْن إلى انحلال قوة الأمة.

وكان هذا الوزيرُ الخَطير إذا دَخَل عليه أبو القاسم القُشَيري، وأبو المعالي الجُوَيني قام لهما وأجلَسَهما معه في المقعد، وإذا دخل أبو علي الفارَمَذي الصوفي قام وأجلَسَه مكانَه، وجلس بين يديه! فعُوتب في ذلك فقال: إنهما إذا دَخَلا قالا: أنتَ وأنتَ؛ يُطْرونني ويعظِّمونني ويقولون فيَّ ما ليس فيَّ، فأزدادُ بهما مُضِيّاً على ما هو مركوز في نفس البشر، وإذا دخل أبو علي الفارَمَذي ذكَّرني عيوبي وظُلْمي، فأنكَسِر وأَرجِعُ عن كثيرٍ من الذي أنا فيه. كما في «تاريخ» ابن كثير وغيره.

وأطال التاجُ ابنُ السُّبْكي الكلامَ في مبلغ أُبَّهَةِ نِظام الملك أبي علي الحسن بن علي الطُّوسي الفارسي في «الطبقات» (٣/١٣٩) وذكر في جملتها: عادةَ اصطفافِ ثمانينَ من الجمْدارِيَّة المُرْد المِلَاح بين يديه مَيْمَنَةً ومَيْسَرة، مُلْبَسين أحسنَ الملابس، وشراءُ كلٍّ منهم فوق الثمانين ألفاً، فكأن حرمةَ الوِزارةِ والملكِ كانت تقتضي ذلك في ذلك العهد الطاهرِ الذَّيل.

وكان إمام الحرمين ولد سنة ٤١٩هـ في تحقيق ابن أبي الدم، وابن كثير، وتوفي سنة ٤٧٨هـ عن ٥٩ سنة، واستمرَّ محظوظاً لدى الوزير المذكور بكل سعادة مدةَ ثلاثين سنةً، بعد أن نَزَح في شبابه إلى الحجاز في فتنة الكُنْدُري، وأقام بالحرمين نحوَ أربعِ سنوات ثم عاد.

وتخرَّج في هذا العلم على أبي القاسم عبد الجبار بن علي الإسفِرايني، تلميذِ أبي إسحاقَ إبراهيمَ بن محمد الإسْفِرايني، المتخرِّج على أبي الحسن الباهليِّ، تلميذِ إمامِ أهلِ السنَّة أبي الحسن الأشعري، تغمَّدهم الله برضوانه، وأسكنهم في فسيح جِنانه، ونفعنا بعلومهم؟

محمد زاهد الكوثري

العالم والمتعلم

رواية أبي مقاتل عن أبي حنيفة
رضي الله عنهما

ويليه رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتي ثم الفقه الأبسط
رواية أبي مطيع عن أبي حنيفة
رحمهم الله

بتحقيق

محمد زاهد الكوثري
عفى عنه

شعبان سنة ١٣٦٨

مطبعة الأنوار بالقاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «العالم والمتعلِّم»
و «رسالة أبي حنيفة إلى البَتِّيِّ»
و «الفقه الأبسط» ورواتها

الحمد لله، وصلاة الله وسلامه على سيدنا محمد رسول الله، وآله وصحبه وكل من هُدِيَ هَدْيَه وتابَعَ نورَ هُدَاه.

أما بعد: فإن «العالم والمتعلم» رواية أبي مقاتلٍ حفصِ بن سَلْمٍ السَّمَرْقَندي عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان، و «الرسالة» التي بَعَث بها أبو حنيفة إلى عالم البصرة عثمان بن مسلم البَتِّي المتوفَّى سنة ١٤٣هـ رواية أبي يوسف، عن أبي حنيفة، و «الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع عن أبي حنيفة المعروف عند أصحابنا بـ «الفقه الأبسط»، و «الفقه الأكبر» رواية حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه، و «الوصية في عقيدة أهل السنة» رواية أبي يوسف، عن أبي حنيفة، فتلك الرسائل هي العُمَد عند أصحابنا في معرفة العقيدة الصحيحة التي كان عليها النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابه الغُرُّ الميامين، ومن بعدهم من أهل السنة على توالي السنين.

وإمامُ الهُدَى أبو منصور الماتريدي رضي الله عنه وعن سائر الأئمة بَنَى توضيحَ الدلائل، على مسائل تلك الرسائل، كما جَرَى على ذلك الإمام المجتهد أبو جعفر الطحاويُّ في كتابه «بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة على مذهب فقهاء الملة أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن» رضي الله عنهم المعروف بـ «عقيدة الطحاوي»، فيتبين

من ذلك مبلغُ أهميةِ تلك الرسائل عند الباحثين، وتُوجدُ نسخٌ مخطوطة منها في مكتبة الفاتح بالآستانة، ودار الكتب المَلَكية بالقاهرة، وسبق أنْ نُشرت كلُّها في مجموعة بالآستانة قبلَ مدةٍ أكثر من قرن كامل، فأصبحت تلك الطبعة بنفاد نُسخها في حكم ما لم يطبع، وطُبعت «الوصية» مع شروحها مرات، وكذلك الفقه الأكبر ــ رواية حماد ــ وشروحه.

وسبقَ أنْ طُبع «العالم والمتعلم» رواية أبي مقاتل في الهند، قبل نحو عشر سنين بمعرفة إخواننا الأعزاء هناك، لكنه خِلْوٌ من السند مع بعضِ مخالفةٍ لما عندنا من النسخ، وطُبع في الهند وفي مصر «شرح الفقه الأكبر» رواية أبي مطيع ــ وهو المعروف بالفقه الأبسط تمييزاً له عن رواية حماد بن أبي حنيفة ــ لكن نَسَب الناشرُ هذا الشرحَ سهواً إلى الإمام أبي منصور الماتريدي، مع ظهور أن الشرح ليس له، بما حَوَى من نقولٍ عن كثير ممن تأخَّر زمنُه عن زمنِه، وهو توفي سنة ٣٣٢هـ في رواية قطب الدين الحلبي الحافظ.

والواقع أن هذا الشرح لأبي الليث السَّمَرقندي المتوفَّى سنة ٣٧٣هـ. والطابع لم يتحرَّ صحة الأصل، فلعل أحد الطابعين يتولَّى إعادة نشر الشرح من أصل وثيقٍ، فيعيد الحقَّ إلى نصابه. وعدةُ نسخٍ مخطوطة من الشرح باسم أبي الليث موجودة في دار الكتب المصرية. راجع المجموعتين (٣٤٩) و(٣٩٣) ورقم (١٩٥) في علم الكلام، بدار الكتب المصرية، ففيه التصريح بنسبته إلى أبي الليث السمرقندي.

وحيثُ مسَّت الحاجة إلى تحقيقِ ونشرِ الثلاثة الأوَل: «العالم والمتعلم»، و«رسالة أبي حنيفة إلى البتي» في الإرجاء، و«الفقه الأبسط» تقديماً للأهم على المهم، فإني أتحدث أولاً عن أسانيد تلك الكتب عند أصحابنا فأقول:

أما كتاب «العالم والمتعلم» رواية أبي مقاتل، عن أبي حنيفة: فيرويه الموفَّق المكي في المناقب (١/ ٨٤ و٩٧): كتابةً عن أبي حفصٍ عمر بن محمد النسفي، عن أبي علي الحسن بن عبد الملك النسفي، عن جعفر بن محمد المستغفِري النسفي، عن

أبي عَمْروٍ محمد بن أحمد النسفي، عن الإمام أبي محمد الحارثي البخاري، عن محمد بن يزيد، عن الحسن بن صالح، عن أبي مقاتل، عن أبي حنيفة.

(ح) وعن أبي حامدٍ محمد بن أبي الربيع المازني المقرىء قراءةً، عن أبي العلاء حامد بن إدريس، عن أبي المعين ميمونِ بنِ محمد النسفي، عن أبي طاهر المهدي بن محمد الحسيني، عن أبي يعقوب يوسف بن منصور السيَّاري، عن أبي الفضل أحمد بن علي السُّلَيماني البِيْكَندي، عن أبي سعيد حاتم بن عقيل الجوهري، عن الفتح بن أبي علوان ومحمد بن يزيد قالا: أنبأنا الحسن بن صالح، عَن أبي مقاتل، عن أبي حنيفة.

(ح) وبعلوٍّ عن أبي حفص النسفي، عن أبي يعقوب السياري، بسنده.

وفي نسخة دار الكتب المصرية يرويه ابن قاضي العسكر أبو الحسن علي بن خليل الدمشقي، عن أبي الحسن برهان الدين علي بن الحسن البلْخي، عن أبي المعين النسفي، عن أبيه محمد النسفي، عن عبد الكريم بن موسى البَزْدَوي النسفي، عن أبي منصور الماتُريدي، عن أبي بكر أحمد بن إسحاق الجوزجاني، عن أبي سليمان موسى بن سليمان الجُوْزْجاني وعن محمد بن مقاتل الرازي، وهما عن أبي مطيعٍ الحكم بن عبد الله وأبي عِصمةَ عصامِ بن يوسف البلخيين، وهما عن أبي مقاتلٍ حفص بن سَلْم السمرقندي، عن الإمام الأعظم أبي حنيفة، رضي الله عن الجميع.

وقد طالتْ ألسنةُ بعضِ النقلة على أبي مقاتل، كطول لسانهم على أبي حنيفة وأصحابه، متذرِّعين في ذلك برميهم إياه: بالرأي، والإرجاء، والتجهُّم، ونحو ذلك مما يعلو تحقيقُ الحقِّ والباطل منه على مداركهم، حتى تراهم يرمونه بالكذب من غير حجة!! وكلُّ من قال بخلاف رأيهم فهو كذاب! لقوله بما هو خلاف الواقع في نظرهم، على جلالة قدره عند أصحابنا رضي الله عنهم ـ لا آخذ الله المخالفين على هذا العدوان الصارخ ـ.

فإنْ كان لا بدَّ من النقل عن غير أصحابنا في التعويل على المرء، فدونك كلامَ

أبي يعلى الخليلي في «الإرشاد» في أبي مقاتل: «مشهورٌ بالصدق غيرُ مخرج في الصحيح، وكان يفتي، وله في الفقه محلّ وتَعَنٍّ بجمْع حديثه خلفُ بنُ يحيى قاضي الري»، عُمِّر كثيراً وعاش إلى أنْ مات سنة ثمان ومائتين وما وَقَع في «اللسان» من سنة ٢٥٨هـ كتاريخٍ لوفاته فَسَبْقُ قلم، وإقامةٌ لـ (٥) بدل الصِّفر.

وأما «رسالة أبي حنيفة إلى الإمام عثمان البتي»، عالم البصرة: فسندُها في نسخة دار الكتب المصرية، برواية الإمام حسام الدين حسين بن علي بن الحجاج السِّغْناقي ـ شارح «الهداية» ـ عن حافظ الدين محمد بن نصر البخاري، عن شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكَرْدَري، عن برهان الدين المَرْغِيناني ـ صاحب «الهداية» ـ عن ضياء الدين محمد بن الحسين بن ناصر الدين اليرسوخي، عن علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي ـ صاحب «تحفة الفقهاء» ـ عن أبي المعين النسفي، عن أبي زكريا يحيى بن مُطَرِّف البلْخي، عن أبي صالح محمد بن الحسين السمرقندي، عن أبي سعيد سعدان بن محمد بن بكر البستي، عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى البلخي، عن محمد بن سماعة التميمي، عن أبي يوسف، عن الإمام الأعظم، رضي الله عنهم.

وأما «الفقه الأبسط»: فسنده في نسخة دار الكتب المصرية[1] برواية أبي بكر الكاساني ـ صاحب «البدائع» ـ عن العلاء السمرقندي ـ صاحب «تحفة الفقهاء» ـ عن أبي المعين النسفي ـ صاحب «تبصرة الأدلة» ـ عن أبي عبد الله الحسين بن علي المعروف بالفضل ـ وله نحو مائة وعشرين مؤلَّفاً إلَّا أنه متكلم فيه ـ عن أبي مالك نصران بن نصر الخُتَلِّي، عن أبي الحسن علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى، عن أبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي، عن الإمام الأعظم.

---

(١) راجع المجموعتين «٦٤م» و«٢١٥م» بدار الكتب المصرية، وأما رواية عبد الله الأنصاري الهَرَوي للفقه الأكبر هذا، في كتابه «الفاروق» ففيها تزيُّدٌ وتحريفٌ لكلمةٍ للإمام الأعظم على هَوَى الحَشْوية ومخالفةٌ لروايات الآخرين، فسنفضحُ دَخيلةَ هذه الخيانةِ في موضعها إن شاء الله تعالى (ز).

ـ وفي «مشتبه» الذهبي رواية نصران الخُتَّليِّ عن علي بن الحسن الغزال ـ .

(ح) ورَوَى أبو المعين أيضاً، عن يحيى بن مطرِّف، عن أبي صالح محمد بن الحسين، عن أبي سعيد سعدان بن محمد بن بكر بن عبد الله البُسْتي الجرمقي، عن علي بن أحمد الفارسي، السابق ذِكْرُ سندِه، رضي الله عن الجميع.

وأبو مطيع: تكلَّموا فيه على عادتهم، ورَمَوْه بالتجهُّم والإرجاء والرأي، قال الذهبي: كان ابن المبارك يعظِّمه ويبجِّله لدينه وعلمه، تفقَّه به أهل تلك الديار، وكان بصيراً بالرأي علامةً كبير الشأن. اهـ. قال ابن حجر: رَوَى عنه محمد بن مقاتل، وموسى بن نصر، وكانا يبجِّلانه. اهـ. وكانت وفاته سنة ١٩٩هـ عن ٨٤ سنة رحمه الله. واختلاف المذاهب يؤدي في بعض النفوس إلى اختلاف القول في المرء، وهذا مما يؤسف له، نسأل الله السلامة.

وأما «الفقه الأكبر» رواية حماد بن أبي حنيفة عن أبيه فله شروح كثيرة، وقد طُبع مرات في كثير من العواصم، كما طُبع كثير من شروحه، وأما سنده: ففي النسخة الخطية المحفوظة ضمن المجموعة رقم (٢٢٦) بمكتبة شيخ الإسلام العلامة عارف حكمت بالمدينة المنورة زادها الله تكريماً، ففي أولها سندُ الشيخ إبراهيم الكُوراني في الكتاب إلى علي بن أحمد الفارسي، عن نصير بن يحيى، عن ابن مقاتل (محمد بن مقاتل الرازي) عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه، رضي الله عن الجميع.

وفي مكتبة شيخ الإسلام هذه نسختان من «الفقه الأكبر» رواية حماد قديمتان وصحيحتان، فيا ليت بعض الطابعين قام بإعادة طبع «الفقه الأكبر» من هاتين النسختين مع المقابلة بنسخ دار الكتب المصرية.

ففي بعض تلك النسخ: وأبوا النبي صلَّى الله عليه وسلَّم ماتا على الفطرة ـ و(الفطرة) سهلة التحريف إلى (الكفر) في الخط الكوفي ـ وفي أكثرها: (ما ماتا على الكفر)، كأن الإمام الأعظم يريد به الردَّ على مَن يَرْوِي حديثَ (أبي وأبوك في النار)، ويَرَى كونَهما من أهل النار. لأن إنزال المرء في النار لا يكون إلَّا بدليل يقيني، وهذا

الموضوع ليس بموضوع عملي حتى يُكْتَفى فيه بالدليل الظني.

ويقول الحافظ محمد مرتضى الزَّبيدي شارح «الإحياء» و «القاموس» في رسالته «الانتصار لوالديْ النبي المختار» ـ وكنتُ رأيتُها بخطه عند شيخنا أحمد بن مصطفى العمري الحلبي مفتي العسكر العالم المُعَمَّر ـ ما معناه: إن الناسخ لما رأى تكرر (ما) في (ما ماتا) ظن أن إحداهما زائدة فحذفها، فذاعتْ نسخته الخاطئة! ومن الدليل على ذلك سياق الخبر، لأن أبا طالب والأبوين لو كانوا جميعاً على حالة واحدة لجَمَع الثلاثة في الحكم بجملة واحدة لا بجملتين مع عدم التخالف بينهم في الحكم.

وهذا رأيٌ وجيهٌ من الحافظ الزَّبيدي، إلاَّ أنه لم يكن رَأَى النسخةَ التي فيها (ما ماتا) وإنما حكى ذلك من رآها. وإني بحمد الله رأيت لفظ (ما ماتا) في نسختين بدار الكتب المصرية قديمتين، كما رأى بعضُ أصدقائي[1] لفظَيْ (ما ماتا) و (على الفطرة) في نسختين قديمتين بمكتبة شيخ الإسلام المذكورة. وعليٌّ القاريُّ بَنَى شرحَه على النسخة الخاطئة، وأساء الأدب، سامحه الله.

وكتبُ الرجال شحيحة في ذكر بعض الوفيات، فعلي بن أحمد الفارسي توفي عن سن عالية سنة ٣٣٥هـ، ونُصَير بن يحيى البلْخي من أصحاب أبي سليمان الجُوْزْجاني، وأبي مطيع، توفي سنة ٢٦٨هـ، وقد ناهز التسعين، ومحمد بن مقاتل الرازي من أصحاب محمد بن الحسن، توفي سنة ٢٤٨هـ، وعصام بن يوسف توفي سنة ٢١٠هـ عن ٨٤ سنة، وَوَفَيَات بعض هؤلاء في «نوازل» أبي الليث السمرقندي.

وقد وقع في بعض النسخ المطبوعة والمخطوطة، وفي بعض ما طبع لي «أبو مقاتل» و «نصر» بدل: «ابن مقاتل» و «نصير» غلطاً، فوجبت الإشارة إلى ذلك.

وهذا ما عنَّ لي ذكرُه قبل تلك الرسائل المروية عن فقيه الملة أبي حنيفة النعمان بن ثابت رضي الله عنه، وعن أصحابه، وسائر أئمة الفقه، وعلماء هذه الأمة أجمعين؟

محمد زاهد الكوثري

---

(١) هو العلامة الشيخ مصطفى أبو سيف الحمامي المتوفى سنة ١٣٦٨هـ.

إشارات المرام

من عبارات الإمام

تأليف

العلامة كمال الدين أحمد البياضي الحنفي

من علماء القرن الحادي عشر الهجري

حقق نصوصه وعلّق عليه وضبطه

يوسف عبد الرزاق

المدرس بكلية أصول الدين بالجامعة الأزهرية

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمـة عـن
كتاب «إشارات المَرَام من عبارات الإمام»
للعلامة البَيَاضي
رحمه الله

تفضَّل بها علينا حضرة صاحب الفضيلة مولانا الأستاذ الجليل المحدِّث الأشهر، ناصر السنة في هذا العصر، أستاذنا الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية سابقاً، فنثبتها شاكرين لفضيلته تشجيعه، وعنايته بالعلم وأهله، أمتع الله المسلمين بحياته. قال حفظه الله:

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وآله وصحبه وكلِّ مَنْ والاه.

وبعد؛ فقد بَلَغَنا أن كتاب «إشارات المَرَام من عبارات الإمام» تأليف الحَبْرِ البَحْرِ الهُمَام، عمدةِ المتأخرين في علم الكلام، الشيخ «كمال الدين أحمد بن الحسن بن يوسف البَيَاضي» القاضي ابن القاضي، قد أُعِدَّ للطبع بتحقيق فضيلة الأستاذ البحَّاثة المحقق، العالم العامل المدقِّق، السيد جمال الدين أبي المحاسن،

يوسف بن عبد الرازق[١] المَشْهَدي الشافعي[٢] الأستاذ بكلية أصول الدين بالأزهر الشريف، وتقرَّر طبعه في مطبعة المرحوم السيد «مصطفى البابي الحلبي»، بمعرفة أنجاله النجباء، الماضين على منهج والدهم الغيور، في إحياء الكتب النافعة لأعلام العلماء.

فشكرتُ هذا الاتجاه الحميد، والاختيار السديد، ودعوتُ الله سبحانه للقائمين بطبع هذا الكتاب وتحقيقه بالتوفيق والتسديد في شؤونهم كلِّها، مقدِّراً حسن اختيارهم في مَلْءِ فراغٍ ملموسٍ بهذا العمل المفيد، والله جلَّ شأنه هو الموفِّقُ للمضيِّ على هذا المَهْيَع الرشيد.

وبهذه المناسبة أحببتُ أن أتحدَّث عن الكتاب، واتجاهه، وأهميته، وجلالة قدر مؤلِّفه، وما إلى ذلك، فأقول:

إن العقيدة الصحيحة المُنْجِيَةَ في الآخرة، الباعثةَ لكلِّ سعادة وكلِّ خير في الدارين، هي العقيدةُ التي كان عليها النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابُه الغُرُّ الميامين، رضي الله عنهم أجمعين، ولذا كان أئمة الهُدَى رضي الله عنهم، يَسْعَوْن جُهْدَهم في المحافظة على مسائلها وعلى صفائها الأصلي، حذراً من أن يعكِّر صَفْوَها مبتدعٌ طارئٌ.

ومِنْ أقدم مَنْ أَبْرَزَ خِدَماتٍ جليلة في هذا الميدان: الإمامُ أبو حنيفة النعمانُ، رضي الله عنه، وقد سهَّل الله له هذا العمل، بسابق اشتغاله بالجدل، والردِّ على أهل الأهواء والنِّحَل، مدةً مديدةً قبل تفرُّغه للفقه، وكلٌّ ميسَّرٌ لما خلق له.

---

(١) توفي الأستاذ الشيخ يوسف عبد الرازق سنة ١٣٨٦هـ أثناء تدريسه بكلية الشريعة في العراق. وقد درس قبل ذلك في مكة المكرمة، وهو صهر الشيخ عيسى منُّون.

(٢) وقد عارضه بخمس نسخ، منها نسخةُ مكتبةِ الأستاذ المفضال السيد أحمد خيري بروضة خيري باشا بمديرية البحيرة (ز).

وقد رَوَى الخطيبُ في «تاريخه» (١٣/٣٣٣) بسنده إلى أبي حنيفة أنه قال: «كنتُ أنظُرُ في الكلام حتى بلغتُ فيه مبلغاً يُشَار إليَّ بالأصابع»، ثم ذكر كيف لازمَ حمادَ بنَ أبي سليمان في الفقه، منصرِفاً عن الكلام.

وحكى الموفَّق في «المناقب» (١/٦٣) عن أبي حفص الصغير أنه قال: «لم يَزَلْ أبو حنيفة يلتمسُ الكلامَ ويخاصِمُ الناسَ حتى مَهَرَ في الكلام».

وحكى أيضاً عن الزَّرَنْجَرِي: «أن أبا حنيفة كان صاحبَ حَلْقةٍ في الكلام» ــ يعني قبل اتصاله بحماد. وساق في (١/٥٩) بطريق الحارثي، عن أبي حنيفة أنه قال: «كنت أُعطِيتُ جدلاً في الكلام فجرى دهر، فيه أترَدَّدُ، وبه أخاصم، وعنه أناضلُ، وكان أصحابُ الخصوماتِ والجدلِ أكثرُها بالبصرة، فدخلتُ البصرة نيفاً وعشرين مرةً، منها ما أُقيم سَنَة وأقلَّ وأكثرَ، وكنتُ قد نازعتُ طبقاتِ الخوارج: من الإباضية والصُّفْرية وغيرهم، وطبقات الحَشَوية» ثم ذكر كيف أقبل على الفقه.

وقال حافظ الدين محمد بن محمد الكَرْدَرِيُّ صاحبُ «الفتاوى البَزَّازية» المشهورة، في «المناقب» (١/٣٨): «ذكر جمال الدين أبو يعلى أحمد بن مسعود الأَصْفَهاني بإسناده عن خالد بن زيد العمريِّ أنه قال: كان أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد وزُفَر وحمّاد بنُ أبي حنيفة قوماً قد خَصَموا بالكلام الناسَ، وهم أئمة العلم».

وتلك نصوصٌ تدلُّ على مبلغ اهتمام أبي حنيفة وأصحابه بعلم الكلام، حتى إن الإمام أبا جعفرٍ الطَّحاويَّ رحمه الله، عَنْوَنَ «عقيدتَه» المشهورة بقوله: «بيان عقيدة فقهاء المِلَّة: أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن ــ رحمهم الله». ويسوقُ عقيدةَ السلف التي لا خلاف فيها بين أهل السنة كعقيدةٍ لهم جميعاً.

وقال الإمام عبد القاهر البغدادي الشافعيُّ في «أصول الدين» (٣٠٨): «وأولُ متكلِّميهم من الفقهاء وأرباب المذاهب أبو حنيفة والشافعيُّ، فإن أبا حنيفة له كتاب في الردِّ على القدَرية، سماه «الفقه الأكبر» وله رسالة أملاها في نُصْرة قول أهل السنة: إن الاستطاعة مع الفعل، ولكنه قال: إنها تَصلُح للضدَّيْن، وعلى هذا قومٌ من

أصحابنا. وللشافعيِّ كتابان في الكلام: أحدهما في تَصحيح النبوَّة والردِّ على البَرَاهمة، والثاني في الرد على أهل الأهواء...».

وقال أبو المظفَّر الإسْفَرَاييني الشافعي في «التبصير» (١١٣): «كتابُ «العالم» لأبي حنيفة فيه الحُجَج القاهرة على أهل الإلحاد والبِدْعة... وكتابُ «الفقه الأكبر» الذي أخبرنا به الثقة بطريق معتَمَد وإسنادٍ صحيح عن نُصَير بن يحيى، عن أبي حنيفة، وما جَمَعه أبو حنيفة في «الوصية» التي كتبها إلى أبي عمروٍ عثمانَ البَتِّي، ردَّ فيها على المبتدعين، ومَنْ نَظَر فيها وفيما صنَّفه الشافعيُّ لم يجدْ بين مذهَبَيْهما تَبايناً بحال، وكلُّ ما حكي عنهم خلافُ ما ذكرناه من مذاهبهم، فإنما هو كذبٌ يرتكبه مبتدعٌ ترويجاً لبدعته».

وهذا من الدليل على وَحْدَة المعتَقَد بين الأئمة، ومع ذلك ما كانوا يَرَوْنَ خوضَ المرءِ فيما يعلو على مداركه. وكان مالكٌ يكره ما ليس تحته عملٌ من العلم. وكان أحمدُ بنُ حنبل مثلَه في ذلك، منعاً للجمهور عن الخوض فيما لا قِبَلَ لهم به، خوفاً من الزلَل، واكتفاءً بمسائل الاعتقاد المتوارثة مع التنزيه، والابتعاد عن التشبيه.

وكان أبو حنيفةَ مُرْهَفَ النظر حيثُ اشتغل بالجَدَل مدةً طويلة، قبل إقباله على الفقه، حتى أسَّس بعد تفقُّهه مجمعاً فقهياً؛ كيانُه من أربعين عالماً من عظماء أصحابه، المسرودةِ أسماؤُهم في التاريخ، يرأسُهم هو في تحقيق المسائل، وتبيين الدلائل، ولا يخفى ما في هذه الطريقة من استثمار المواهب، وتنمية المَلَكات، حتى كثُرت عندهم المسائلُ التقديرية في الفقه[1]، وسَهُل عليهم الردُّ على أهل الأهواء، فَمَلأُوا بِقاع الأرض علماً بتلك الطريقة المثمِرة.

---

(١) وفي «الكلمات الشريفة، في تنزيه أبي حنيفة، عن التُّرَّهات السخيفة» للعلامة نوح ابن مصطفى القُونَوي، نقلاً عن العناية: «إن المسائل التي دوَّنها أبو حنيفة ألفُ ألفٍ ومئتا ألفٍ وسبعون ألفاً ونيِّفاً». اهـ. ومن المعلوم أن تدوينه للمسائل كان بإملائه إياها على أصحابه، راجع «النكت الطريفة» ص ٥، وهناك ذكر الاختلاف في عدد مسائله (ز).

ومن الكتب المتوارثة عن أبي حنيفة في العقيدة كتاب «الفقه الأكبر» رواية عليّ بن أحمد الفارسيّ، عن نُصَير بن يحيى، عن أبي مُقَاتِل، عن عصام بن يوسف، عن حماد بن أبي حنيفة، عن أبيه، وتمام السند في النسخة المحفوظة ضمن المجموعة رقم (٢٢٦) بمكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة.

وكتاب «الفقه الأبسط»[١] رواية أبي زكريا يحيى بن مُطَرِّف، بطريق نُصَير بن يحيى، عن أبي مطيع، عن أبي حنيفة، وتمام السند في المجموعتين (٦٤م) و (٢١٥م) بدار الكتب المصرية.

«والعالم والمتعلِّم» رواية أبي الفضل أحمد بن علي البِيْكَنْدي الحافظ، عن حاتم بن عقيل، عن الفتح بن أبي علوان، ومحمد بن يزيد، عن الحسن بن صالح، عن أبي مقاتل حفص بن سَلْم السمرقندي، عن أبي حنيفة؛ ويرويه أبو منصور الماتُريديُّ، عن أبي بكر أحمد بن إسحاق الجُوْزْجَانيِّ، عن محمد بن مقاتل الرازيّ، عن أبي مقاتل، عنه، وتمام الأسانيد في «مناقب» الموفَّق و «التأنيب» (٧٣ و ٨٥).

و «رسالة أبي حنيفة إلى البَتِّي» رواية نُصَير بن يحيى، عن محمد بن سَماعة، عن أبي يوسف، عن أبي حنيفة، وبهذا السند روايةُ «الوصية» أيضاً. وتمام الأسانيد في نُسَخ دار الكتب المصرية؛ ولأبي حنيفة وصايا أخرى لعدَّة من أصحابه.

فبنُور تلك الرسائل سَعَى أصحابُ أبي حنيفة وأصحابُ أصحابه، في إبانة الحق في المعتقد، في غير لَبْسٍ ولا تَعْمِية، على طِبْق ما كان عليه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابُه رضي الله عنهم، فنشَروا العقيدةَ الصحيحةَ مع الفقه في بقاع العالم، مشكورين على هذه الخدمة المهمة.

---

(١) شرَحه بعضُ الحشوية، ودُسَّتْ كلمةٌ من الشرح في رواية عبد الله الهروي المجسِّم في «الفاروق» باسم «الفقه الأكبر»، فتناقلها الحشَوية مدى الدهور، وهي مدرجة في الرواية، كما يظهر من شروح أهل السنة للكتاب (ز). [وانظر مقدمة المؤلف لكتاب «العالم والمتعلم» للإمام أبي حنيفة ضمن هذا المجلَّد صفحة ١٦٨ تعليقاً].

وكان بلاد ما وراء النهر سليمةً من أهل الأهواء والبدع، لسلطان السنَّة على النفوس هناك من غير منازِع، بتناقُل تلك الآثار بينهم جيلاً بعد جِيل، إلى أنْ جاء إمام السنة فيما وراء النهر أبو منصورٍ محمد بن محمد الماتُريديُّ، المعروف بإمام الهُدَى، فتفرَّغ لتحقيق مسائلها، وتدقيق دلائلها، فأرضى بمؤلَّفاته جانبي العقل والنقل في آنٍ واحد. منها:

«التأويلات» في تفسير القرآن الكريم، وهو كتابٌ لا نَظِيرَ له في بابه، ويُؤْسَفُ على عدم نشره إلى الآن. ومنها: كتاب «المقالات»، وكتاب «التوحيد»، وكتاب «مآخِذ الشرائع في أصول الفقه»، وكتاب «الجَدَل في أصول الفقه» أيضاً، وكتاب «بيان وَهَم المعتزلة» وكتاب «ردُّ الأصول الخمسة لأبي محمد الباهلي»، وكتاب «ردُّ الإمامة لبعض الروافض»، وكتاب «الردِّعلى أصول القَرامِطة»، وكتاب «ردُّ تهذيب الجَدَل» للكَعْبِيِّ، وكتاب «ردُّ وعيد الفُسَّاق للكعبيِّ»، وكتاب «ردُّ أوائل الأدلة للكعبي» أيضاً، على ما في «تاج التراجم» للعلامة قاسم، توفي سنة ٣٣٢هـ على ما ذكره الحافظ قُطْبُ الدين عبد الكريم الحلبي.

وأما أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعريُّ[١] إمام أهل السنة في العراق، وناشرُ ألويةِ السنة في الآفاق، بعد أنْ رَجَع عن الاعتزال، وقام بمناصرة السنة، فقد توسَّعنا في بيان طريقته في مقدمة «تبيين كذب المفتري» للحافظ ابن عساكر، فلا نعيدُ الكلام هنا.

ومن العزيز جداً الظَّفَر بأصل صحيح من مؤلَّفاته، على كثرتها البالغة، وطَبْعُ كتاب «الإبانة» لم يكنْ من أصل وثيق، وفي «المقالات» المنشورة باسمه وَقْفَةٌ، لأن جميع النُّسخ الموجودة اليوم من أصل وحيد، كان في حيازة أحدِ كبارِ الحَشْوية، ممن

---

(١) قال ابن الأثير في «اللباب»: «توفي سنة نيِّف وثلاثين وثلاثمائة، وقيل بعد سنة أربع وعشرين وثلاثمائة». اهـ. راجع «الكامل»، والثاني قول ابن عساكر (ز).

لا يُؤْتَمنُ لا على الاسم ولا على المسمَّى، بل لو صحَّ الكتابان عنه على وَضْعِهما الحاضر، لما بقي وجهٌ لمناصبةِ الحشَويةِ العِداءَ له على الوجه المعروف.

على أنه لا تخلو آراؤه من بعض ابتعادٍ عن النقل مرة، وعن العقل مرة أخرى، في حسبان بعض النُّظَّار، كقوله في التحسين والتعليل، وفيما يفيده الدليل النقلي، كما هو شأنُ طولِ أمدِ الجدال مع أصناف المبتدِعة في بَنْدَر الأهواء في عهده: البصرة وبغداد، بخلافِ معاصِره الماتريدي، فإنه كان في بيئة لا سلطانَ لأهل الابتداع فيها، كما سبق.

وقد اهتمَّ أهلُ العلم بتعرُّفِ وجوهِ الخلافِ بين إمامي أهل السنة، دراسةً وتدويناً، وتحقيقاً ومقارنةً بينهما، وشارح «الإحياء» المرتضَى الزَّبيدي ترجم لهذين الإمامين العظيمين إمامَيْ أهل السنة، وذكَرَ المسائل التي اختلفا فيها، أخذاً من «إشارات المرام»، تقديراً منه لهذا الأصل الأصيل.

* * *

ومؤلِّفُ «الإشارات» العلامةُ البَيَاضيُّ، من بيت قضاء وفقه وعلم، تقلَّب في مناصبِ العلم إلى أنْ حاز أعلاها، بعد أنْ أقبلَ على العلم حتى أصبح فريدَ عصرِه، مشاراً إليه بالبَنَان، فألَّف أوَّلاً متناً متيناً في اعتقاد أهل السنة، وسماه «الأصول المُنِيفة للإمام أبي حنيفة» جَمَعَ فيه نصوص الإمام في رسائله السابقة، في معتقد أهل الحق، على ترتيبٍ بديعٍ جامعٍ، محافظاً على ألفاظ أبي حنيفة، فجاء في غاية التناسب، ومنتهى التجاذب.

ثم شَرَح هذا المتن المتين شرحاً ممتِعاً في تحقيق المسائل، وتدقيق الدلائل، وإزالة الشُّبُهات، وحلِّ المُعْضِلات، حتى أصبح مرجِعاً للباحثين، ومَعْقِداً لآمال المتطلِّعين؛ وكانت مسائلُ أبي حنيفة في تلك الرسائل غيرَ مرتَّبة على نظام خاص، بل كان يُمليها إملاءً على أصحابه، على طِبْق الأسئلة التي كانت توجَّه إليه من غير

انسجام، فردَّ البَيَاضيُّ مسائلَ تلك الرسائلِ إلى ترتيبها الصناعيِّ في كتب الكلام، من غير تصرُّفٍ منه في عبارات الإمام.

وقال في كيفية جَمْعه للمتن ومسائله: «جمعتُها من نصوصِ كُتُبِه التي أملاها على أصحابه، من «الفقه الأكبر»، و«الرسالة»، و«الفقه الأبسط»، وكتاب «العالم» و«الوصية» برواية الإمام حماد بن أبي حنيفة، وأبي يوسف الأنصاريِّ، وأبي مطيع الحكمَ بن عبد الله البَلْخي، وأبي مقاتلٍ حفصٍ[1] بن سَلْم السمرقندي».

وذكر في الشرح رواةَ تلك الرسائل، ونصَّ على نحو ثلاثين عالماً من كبار علماء هذا الفن، قد عوَّلوا عليها، وسجَّلوا مسائلها في كتبهم، برغم إنكارِ بعضِ المعتزلة نسبةَ بعضِها إلى الإمام، وساق سند أبي منصور الماتريدي فيها، حيثُ استند إليها في شرح معتَقَد أهل السنة.

والواقع أن العلامة البياضيَّ ممن كرَّمه الله بالاطلاع الواسع، والغَوْصِ الدقيق في المسائل، والبيان الواضح في سرد الدلائل، والذِّهنُ الوقَّاد في استثارة الفوائد الكامنة، من ثنايا النصوص والعبارات، مع ما جَمَعه إلى خزانته من كتبٍ نادرةٍ جداً في هذا الفن، حتى شَفَى النفوسَ بنقوله الرَّصينة عن أئمة هذا العلم، فيسرُدُ النصوصَ من أقوال أئمة الفريقين، من الأشعرية والماتريدية، ليكونَ المطالِعُ على بيِّنة من أمرِ مسائلِ الوِفاقِ والخلاف، ويقول:

«إن الماتريديَّ ليس بمبتكِرٍ لطريقة، بل هو مفصِّلٌ لمذهب أبي حنيفة وأصحابه، وإن الخلاف بين الأشعريِّ والماتُريديِّ ــ في نحو خمسين مسألة ــ خلافٌ معنوي، لكنه في التفاريع، التي لا يجري في خلافها التبديع» وسَرَدَ تلك المسائل

---

(١) تكلَّموا فيه على عادتهم في أصحاب أبي حنيفة، لكنْ قال أبو يعلى الخليلي في «الإرشاد»: «مشهور بالصدق، غير مخرَّج في الصحيح، وكان يفتي، وله في الفقه محلٌ، ويُعْنَى بحديثه» راجع «اللسان» (ز).

وحقَّقها أتمَّ تحقيق، وانتهى في شرحه إلى آخر الإلٰهيات تُجاه بيت الله الحرام، أيام كان قاضياً بمكة المكرمة، ثم تنقَّل في الوظائف إلى أن تولَّى منصب قاضي العسكر في الدولة، الذي هو رئاسةُ قُضاة المملكة العثمانية، وبراعتُه في علم الكلام، بحيثُ يخضعُ لتحقيقاته من بعده من العلماء الأعلام، ولا سيما الذين كَتَبوا بعده في مسائل الخلاف بين الأشعرية والماتريدية، حتى إنك ترى المَقْبِليَّ على جُموحه وغَلوائه، وشذوذه وكبريائه، يحسِبُ حسابه في كتابه «العلم الشامخ».

وله أيضاً كتاب «سوانح العلوم»، في ستة من الفنون، وكان رحمه الله فقيهاً واسعَ الأُفُق، صارماً في الحكم، لا يخافُ في الله لومة لائم، فخلَّد ذكراً جميلًا، وعلماً غزيراً، تغمَّده الله برضوانه، وكافأه على إحسانه.

* * *

وصفوةُ القول: أنَّ طبعَ كتابه هذا بُشْرى عظيمة يُزَفّ بها إلى الراغبين في التحقيق، في مسائل التوحيد، على مناهج الفريقين من أهل السنة، والله سبحانه يكافىء القائمين بنشره وتحقيقه أحسنَ مكافأة، ويوفِّقُهم لنشر كثير من أمثاله من الكتب النافعة، في خير وعافية، وهو المجيب لمن دعاه؟

محمد زاهد الكوثري

الحور العين

للأمير علامة اليمن أبي سعيد
نشوان الحميري المتوفى ٥٧٣ هـ

حققه وضبطه وعلق حواشيه ووضع فهارسه

كمال مصطفى

يطلب من

مكتبة الخانجي بمصر و مكتبة المثنى ببغداد

الثمن ٦٠ قرشا

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر
١٩٤٨

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن هذا الكتاب ومؤلِّفه البارع

الأمير العلامة أبو سعيد نَشْوان بن سعيد بن نَشْوان الحِمْيَري المتوفَّى سنة ٥٧٣هـ كان معتزلياً، فقيهاً، فاضلاً، عارفاً باللغة والنحو، والتاريخ، وسائر فنون الأدب، فصيحاً بليغاً، شاعراً مجيداً، له شهرة عالمية شرقاً وغرباً، فَرُقْعَةُ سلطنته العِلْمية مترامیةُ الأطراف، تَشمل المدن والأرياف، والبِقاع والأصقاع، في المشارق والمغارب، وإن ضاقتْ ساحةُ حُكمه في جبل صَبِرٍ باليمن، الذي كان تـولَّى حكمه بُرْهةً من الزمن، ولو كان اكتفى بماله من سلطان، في عالم العلم والبيان، لما كادتْ دائرةُ حكمه الضيقةُ المحصورةُ من كل جانب، تُغطِّي على شهرة هذا العالم العالَمي الجليل المآرب، لكنْ لم تَحُلْ ــ والحمد لله ــ دون انتشارِ أنوار علومه، تلك الحواجز الكثيفة المحيطة بدار حكمه، حيث بقي على منصَّة الدهر كتابه «شمس العلوم» ــ في ثمانية مجلدات ــ ذلك الأثر الخالد البديع الذي استرعَى أنظار الأدباء، واسْتَلْفَتَهَا في كل بقعة إلى نوره الوضَّاء، الخارق لكل حجاب، النافذ وراء كلِّ سَحَاب، فأُعجبوا به كلَّ الإعجاب، وهو وإن كان كتاباً في اللغة لكنْ فيه استطرادات، وإفاضات في شتى العلوم بمناسبات، حتى أصبح موسوعةً علمية واسعةَ الآفاق، كثيرةَ الإشراق، يتشوَّف إليها أهل العلم في البلاد، ليتزوَّدوا من فوائدها بأفخر زاد.

ونُسخُ هذا الكتاب غير قليلة في خزانات الكتب في البلدان.

وأما مختصر ابنه لكتاب «شمس العلوم» المعروف بـ «ضياء الحلوم» فمجلدان، محفوظان في المكتبة العاشرية بالآستانة تحت رقمي (١٠٩١) و(١٠٩٢).

ومن آثار هذا الإمام الفذ: هذه المقامةُ البديعة، المَكْنيَّةُ برسالة «الحور العِين، عن كتب العلم الشرائف، دون النساء العفائف» كَتَبه مؤلِّفها المبدِع، ليرتاض بها الناشىء الصغير في كل باب من أبواب البيان، ويزداد بها علم العالم النِّحْرير في كل ساحات الفِرفان، فأجاد وأفاد، على طريقته في نشر العلم في كل نادٍ وواد.

وكتبُ المقامات تكون في الغالب جاريةً في موضوعات أدبية، رِوائية خيالية، لا يَتوخَّى فيها مؤلِّفوها بيان الواقع، في كل المواقع، بل مجرَّد بيان المعاني، بألفاظ جزلة المباني، تزويداً للمتأدبين ببلغة، تُوصِلهم إلى الاتساع في اللغة، لكنَّ صاحبَنا هذا قد انتهجَ في مقامته هذه منهج الجِدِّ، في كل ما أورد، ناصحاً لحاكمٍ نال ثناء المؤلف عليه، وحازَ الرضى لديه، وأردفَ تلك المقامة البديعة بتفسيرِ غريبِ ألفاظِها وشرحِ معانيها، جائلاً فيها كلَّ مجالٍ للكلام، من لغة ونحو وصرف، وعروض وقافية، وأنباء عن الجاهلية وتـأريخ للأديان والمذاهب والنحل، وفقه، وحديث وأمثال، على طريقة مبتَكَرة في تحبيب شتى البحوث للباحثين، بحيثُ لا يَقْدِر مطالعُها على أن يتخلى عن مطالعتها إلى أن يستنفد ما فيها، فيتزوَّد في خُطوات مطالعتها بكل معنى شريف، وبحث طريف.

تَراه عند ذِكْره لمعتقدات الجاهلية ينحو مَنْحَى كتاب «البدء والتاريخ» لمطهَّر بن طاهر المقدسي في توزيع قبائلها على فِرَق الزَّيغ من سوى الوثنية.

وأوسعُ ما تعرَّض له من الموضوعات في هذا الكتاب بحثُ المذاهب والفِرَق والنِّحَل، لكنه اقتصر بيانه على أئمتها وأربابها، ومصنِّفي الكتب وأصحابها، غيرَ مستطرِدٍ من الأصول إلى الفروع، وغيرَ ذاكرٍ للتابع اكتفاءً بذكر المتبوع.

وجُلُّ عنايته في باب الفرق باختلاف المختلِفين من الأنام، في معرفة المعبود والإمام، حيث اختصر الاختلاف في غير هذين الوجهين، لكثرة تَشَعُّب آراء البشر في هذين الأمرين، فذكر آراءَ الحكماء في حدوثِ العالم وقِدَمِه، ومعرفة الصانع وامتناع عدمه، وأقوال طوائف الفلاسفة والسُّمَنِيَّة والثَّنَويَّة والصابِئة والدَّهْرية والبَراهمة

والخُرَّمدينيةِ والمَزْدَكية والزَّرادشتية وبعض فرق اليهود.

ثم تجد إقحام ذكر كتب أفلاطون وأرسطو في الوسط، وترجمة أبي الهُذَيل العلاف المعتزلي المشهور بتوسُّع، حتى أَلَمَّ بمناظراته، ووَصَفَه بسعة العلم وكِبَر العقل، ولا عجبَ في ذلك، لأن كلَّ امرىء معجَبٌ بإمامه.

وبعد أن فرغ المطالِع من النظر في الصفحات (١٤٥ ـ ١٦١) المقحَمِ فيها ذِكْر أفلاطون وأرسطو وأبي الهُذَيل، يُجابهه ذِكْر البَيَانية من غُلاة الروافض، وسَرْدُ باقي فِرَق الشيعة من جعفرية ومنصورية ومُغِيرية، ثم يذكر افتراق الجعفرية إلى إسماعيلية، وفَطْحِية، وخَطَّابية، وذَكَر فروعَ الإسماعيلية وفروعَ فروعها، وسائر فروع الجعفرية المختلِفين في الإمامة غايةَ الاختلاف، من زُرَارية، ومَمْطُورة، واثني عشرية، ثم يتوسَّع في ذكر فروع الخطَّابية وبيان مخازيها في باب تأليههم للأئمة، ومزاعمهم في النبوة، وصلة الإسماعيلية بهم، ويستوفي ذكر باقي فِرَق الغُلاة الخارجة عن الملَّة، من مغيرية ومنصورية وفروعها، وقد عوَّل في كلامه على فِرَق الشيعة على كتابَي أبي عيسى الوارق، وأبي القاسم البلْخي.

ثم استوفَى ذِكْر الخوارج متوسِّعاً في ذلك، توسُّعاً مفيداً، ونقل عن البلخي أن إمام الإباضية عبد الله بن إباض لم يمتْ حتى ترك قولَه أَجْمع، ورَجَع إلى الاعتزال. فتكون هذه الفرقة طائفةً لا إمام لها. ثم تحدَّث ـ عوداً على بدء ـ عن التشيُّع وفِرَق الشيعة من (١٧٨).

ثم ذكر ما للإمام الشهيد، ذي المنهج السديد، السيد زيد بن علي، من فضل جليٍّ، وسَجايا كريمة، ومزايا عظيمة، وعلوم جَمَّة زاخرة، وصفات مجيدة فاخرة، زيادةً على ماله من طُهر المنبِت وطيب المرتَع، وذكاء الأصل والفرع، فأجاد وأفاد، عليه وعلى سائر أهل البيت رضوان الله ورحماته، وسلامه وبركاته.

ثم استطرد إلى ذِكْر زَنْدَقة الوليد بن يزيد، وسائر بعض من اتُّهم بالزندقة في الإسلام.

ثم ذكر أولَ من دعا إلى مذهب زيد باليمن، وتحدَّث عن أول من نَشَر النِّحْلة الإسماعيلية في اليمن، وعن أحداثهم هناك في عهد المنصور بن زاذان وعلي بن الفضل، وأفاض في بيان ما صنعه أسعد بن يَعْفُر بالقَرامِطة باليمن؛ ثم ذكر أصل الخوارج والبلاد التي تغلَّبوا عليها.

ثم ذكر فِرَق المُرْجِئة والحَشَوية، وعدَّ تلقيبهم بها ناشئاً من حَشْوِهم صحاحَ الأحاديثِ بدَسيس الأخبار الباطلة، وقال عنهم: إن جميع الحَشَوية يقولون بالجبر والتشبيه، فعلى هذا يكونون من أجمع الفِرق لخصال الشرِّ في نظر الناشيء، حيث قال:

ما في البرية أَخزى عند فاطرِها ... ممن يقول بإجبار وتشبيه

وحاول المؤلِّف أن يُبْعِد لقبَ القَدَرية عن المعتزلة، وقال: إن القَدَرية هم الذين يقولون في كل ما يفعلونه: إن الله قدَّره عليهم، كما هو رأي المعتزلة في الحديث الوارد في ذلك.

ثم ذَكَر سبب تسميةِ المعتزلةِ معتزلةً، وذكر بعض الآراء في ذلك؛ ولم يذكر ما ذكره أبو الحسين المَلَطي في «بيان ردِّ البدع والأهواء» في سبب تلقيبهم بذلك، من اعتزالهم الفريقين بعد التنازل بالخلافة لمعاوية، ولعله لم يكن اطلع عليه.

ثم ذكر وجه الخلاف في تفضيل علي كرم الله وجهه، نقلاً عن «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار الهَمَذاني ــ وهو من كتبهم المفقودة اليوم ــ . ثم بين صفات المعتزلة في نظره، وترجَم لواصلٍ منهم ترجمةً واسعة، ونقل عن البلخي الرجالَ الذين بعثهم واصل إلى شتى الأقطار، للدعوة إلى دين الله، على مذهب المعتزلة؛ وذكر عمرو بن عبيد، وأبا الهذيل، عوداً على بدء، ثم ذكر مواطنَ المعتزلة في الغرب والشرق، وتَطَرَّق لبحث الاختلاف في الإمامة وذكر الشُّورى.

ثم ذكر حال الهنود في عهد المؤلف ــ وبعد عهد المؤلف أصبحوا أصحابَ أيادٍ

بِيضٍ في العلوم العقلية والشرعية في آن واحد، كما تشهد بذلك مؤلَّفاتهم منذ القرن السادس الهجري ـ رغم وجود بعض الفاتنين بينهم ـ . ثم ذكر ما خصَّ الله به العربَ من المزايا العقلية والخلقية، فأجاد وأفاد؛ ثم ذكر خصائص الهند، وخصائص الروم والفرس في فصول.

ونقل في غُضون ذلك عن كتاب «الأخبار» للجاحظ نُتَفاً مفيدة في ذلك المعنى، وأفاض فيما نقله عنه في وجه قلَّة عناية الناس بأكثر الدين، تحت تأثير التقليد، والاستسلام للمنشأ، والذهاب مع العصبية والهوى، فشرح أحوال البصرة والكوفة والشام في عهد الجاحظ؛ ثم نقل عن كتاب الجاحظ هذا نقداً مراً وجَّهه النظَّام إلى حملة الرواية بإفاضة لا توجد في كتابٍ سواه، وجلُّ ذلك تحكُّم مجابٌ عنه، لكن لا يخلو من عِبَر.

وأَنْحى باللائمة على تقليد الآباء والغلوِّ في حبِّ الرجال، وعدَّ ذلك هو الذي أعماهم وأَصَمَّهم؛ ثم أفاض المؤلف فيما أدَّى إليه التقليد من تَوالي الزَّيغ في طوائف، وكثرة الهالكين بين الأولين والآخرين بهذا السبب، ثم ضرب لذلك الأمثال.

وذكر طوائف النصارى واليهود، وقال: «وما فعلتْ الجالوتية منهم في مضاهاتها الرقوب، وإرثها الأرضَ عن يوسف بن يعقوب، وما وجدت في سِفْر شَعيا ودانيال من صفة قديم الأيام، أنه لا يزال من الأملاك في قيام، قاعداً على الكرسي، بيده ناصية كل وحشي وإنسي، أبيض اللحية والرأس» واستمرَّ يسردُ الأمثال، ويشرح ما يحتاج منها إلى الشرح.

واستعرضَ هكذا وجوهَ الزَّيغ في الأديان الباطلة، والنِّحَل الآفلة، إلى أن قال: «وحاد أكثر الشيعة، عن منهج الشريعة، واتخذوا الغلوَّ ديناً، والسبَّ خديناً، كم يُنْتظر لهم إمام غائب، ولم يَؤُبْ من سفر المنون آيِب، وطال انتظار السبائية لعلي، وأتت فيه السَّحابية بالكُفر الجلي، وطال انتظار جعفرٍ على الناووسية العميَّة، كما طال انتظارُ أبي مسلم على الخُرَّمِيَّة، وانتظار الحاكم بأمر الله على الحاكمية. . . وانتظار

محمد العسكري على الاثني عشرية»، ثم شرح جميع الطوائف الذين لهم انتظار إلى غائب باستقصاء، ثم قال: «وكلٌّ فرقة من هذه الفرق تَدَّعي غائبَها مهدياً، وتُهْدي اللعنةَ إلى مخالفها هدياً».

وأشار إلى أهل الإلحاد، ثم قال ناقلاً عن السيد أبي طالب: «إنَّ كثيراً من أسانيد الاثني عشرية مبنيةٌ على أسامٍ لا مسمًّى لها من الرجال، وقال: وقد عرفتُ مِن رواتهم المكثرين مَن كان يستحلُّ وضع الأسانيد للأخبار المنقطعة إذا وقعت إليه». ثم قال: «إنْ صحَّ ما رُوي عن المقاتلية، فقد عَبَدتْ صنماً كأصنام الجاهلية، زعمت أن معبودَها كالآدمي من لحم ودم، يبطِشُ بيد، ويمشي على قدم» واستمرَّ يحكي عن كل فرقة زائفَ آراءِ كلٍّ منها، ويشدِّد النكيرَ عليها، معلقاً استنكارَه لها على تقدير ثبوتها عنهم بقوله: «أو صح» عند ذِكْر كلِّ فرقة، إلى أن يستوفيَ ذكر الفرق كلها (ص ١٥٤ ــ ٢٧٥) مفنِّداً للآراءِ الباطلة التي تُعزَى إليها.

لكنه قال فيما قال: «أو صحَّ ما رُوي عن مالك، في العبد المملوك وسيده المالك.. أو صحَّ ما رُوي عن الشافعي في القمار والشِّطْرنج.. أو صحَّ ما رُوي عن أبي حنيفة من تحليل مسكر الشراب..» مع أنه لا يعوِّل على مثل أبي العلاء المعري في تلك العَـزْويَّـات! والمعريُّ ــ الذي لا يَتَحاشَى عن التطاول على رسل الله ــ لا يتورَّع عن التحامل على الأئمة. وقد فَجَر هذا الملحد المكشوف الأمر، حيث قال:

فافسقْ و... واشربْ وقامرْ واحتجِجْ　　　في كـلِّ مـسـألـة بـقـول إمـام

فالإثْفارُ ينكِر أصحاب مالك العراقيون ثبوتَه عن مالك بشدَّة، فضلاً عن خُرَافة المملوك؛ وإباحةُ القمار افتراءٌ على الشافعي، وإنما يبيحُ اللعبَ بالشِّطرنج، شَحْذاً للذهن، لكونه مبنياً على الحساب، إذا خلا عن المقامرة، وله في ذلك سلف؛ وأبو حنيفة إنما أباح شُرب ما سوى الخمرِ من الأنبذة، للتقوِّي لا للتلهِّي، لثبوت ذلك عن بعض فقهاء الصحابة، والخلافُ فيه معروف بين السلف، على أن الفتوى

في المذهب على تحريم ما أسكر كثيره، ولا يُسْتساغ للأديب أن يَعْدُوَ حدَّ الأدب في التنكيت، كقول الزمخشري:

وإنْ سألوا عن مَذْهبي لم أبُحْ بهِ	وأكْتُمُهُ كتمانه هُوَ أحزَمُ
فإنْ حنفيّاً قلتُ، قالوا: بأنني	أُبيحُ الطِّلا، وهْو الشَّراب المحرَّمُ
وإنْ مالكياً قلتُ، قالوا: بأنني	أُبيحُ لهمْ لحم الكلاب، وهُمْ هُمُ
وإنْ شافعياً قلت، قالوا: بأنني	أُبيحُ نكاح البنت، والبنتُ تَحْرُمُ
وإنْ حنبلياً قلتُ، قالوا: بأنني	بغيضٌ حلوليٌّ ثقيلٌ مُجسِّمُ
وإن قلتُ: من أهل الحديث وحِزْبه	يقولونَ: تيسٌ ليس يدري ويفْهمُ
تعجَّبْتُ من هذا الزمانِ وأهلِه	فما أحدٌ منْ ألسُنِ النَّاسِ يَسْلَمُ

ثم ذكر المؤلفُ اختلافَ الناسِ في النبوة، وذكر قولَ أهل التناسخ بأنها مكتَسَبة، وهم خارجون عن الملة متوغِّلون في الضلال. ثم ذكر اختلاف المختلِفين من شتى الطوائف في حجيَّة خبر الآحاد.

وذَكَر في ثنايا كلامه كثيراً من الأشعار الرائعة، فقام المؤلِّف البارع بشرح غريبها، وإظهار مكنونها، وإيضاح خفاياها.

ثم أَلَمَّ بأحاديثَ تدور على ألسنة الفقهاء، فشرحَ غريبها، وبيَّن مَكْنون معانيها.

وذكر كثيراً من الأمثال العربية، مُبْدِياً مَضْرِبها ومَسَاقها، ومبيِّناً للحكايات التي وردت تلك الأمثال فيها.

وختم الكتاب بدعوةٍ ومناجاة، مرفوعةٍ إلى قاضي الحاجات، مباركةِ المبادىء والغايات، قويةِ النَّبَرات، لذيذةِ النغَماتِ، في سمعِ كلِّ سامع، جامعةٍ لكلِّ مطلب نافع.

فالكتابُ على اعتزالِ مؤلِّفه، جَمُّ الفوائد، غزيرُ العلم، ممتعٌ للغاية، يغذي

كلٍّ طائفة بفوائد ممتعة، فنعمُ الجليسُ هو لمن يريد أنيساً، على مآخذَ يسيرةٍ فيه، لا تَفُوتها يَقَظَةُ القارىء الكريم.

والله أعلم بما قاسى الأستاذان الفاضلان الأديبان النشيطان السيد إبراهيم الأبياري، والسيد كمال مصطفى، في تحقيق هذا الكتاب وإصلاحه، كلٌّ فيما يتولَّى أمره، حتى أَصْدَراه بهذا المظهر الأنيق، والثوب القَشِيب، فجزى الله سبحانه مؤلِّفه البارع على هذا الأثر المفيد خيرَ الجزاء، وسامحه فيما شطَّ به قلمه، وكافأ الأستاذ محمد نجيب الخانجي، وسائر الساعين في نشره وتحقيقه وإخراجه إلى الناطقين بالضاد، بهذا الجمال والكمال، مكافأةَ المحسنين، وله الحمد في الآخرة والأولى؟

محمد زاهد الكوثري

التنبيه والرد

على أهل الأهواء والبدع

للإمام الفقيه المحدث الثقة

أبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي

المتوفى سنة ٣٧٧ هجرية

الأصل مأخوذ عن النسخة الخطية الوحيدة المحفوظة
في الخزانة الظاهرية بدمشق

عرف الكتاب ، وترجم المؤلف ، وعلق حواشيه
العلامة المحقق الكبير
صاحب الفضيلة الشيخ
محمد زاهد بن الحسن الكوثري
وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

عني بنشره ، وراجع أصله ، ووقف على طبعه
السيد عزت العطار الحسيني
مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية
من أقدم عصورها إلى الآن

١٣٦٨ هـ - ١٩٤٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «التنبيه والردِّ على أهل الأهواء والبدع» ومؤلِّفه أبي الحسين محمد بن أحمد الملَطي الشافعي، رحمه الله تعالى

الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتديَ لولا أنْ هدانا الله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله، وآله وصحبه، وكلٍّ من سار على نورِ هداه.

أما بعد: فإنَّ هذا الكتاب من أقدمِ ما أُلِّف في شرح أحوال الفِرَق، وقد حَوَى من الفِرَق ما لم يذكُره باقي كتبِ المِلل والنِّحَل، وكنتُ ظَفِرتُ به سنة ١٣٤٣هـ أثناء بحثي عن نوادر المخطوطات بظاهرية دمشق فنسختُه لنفسي، ونقلتُ كثيراً من فوائده في مؤلَّفاتٍ نُشِرت تحت إشرافي، ومن جملة ذلك ما نقلتُه عنه في مقدمة «تبيين كذب المفتري» في الذَّبِّ عن أبي الحسن الأشعري ص ١٠، للحافظ ابن عساكر المطبوع سنة ١٣٤٧هـ حيثُ يقول في سبب تلقيب المعتزلة: «وهم سَمَّوْا أنفسَهم معتزلةً، وذلك عندما بايع الحسنُ بن علي عليه السلام معاويةَ وسلَّم إليه الأمر، اعتزلوا الحسنَ ومعاويةَ وجميعَ الناس ــ وكانوا من أصحاب علي ــ ولزِموا منازَلهم ومساجدَهم، وقالوا: نشتغلُ بالعلم والعبادة، فَسُمُّوا بذلك معتزلة». اهـ.

ويظهر من ذلك أن هذا لقبٌ اختاروه لأنفسهم، فسايَرهم الناسُ في هذا التلقيب، مع أن المشهورَ في سبب تلقيبهم كونُهم يقولون: بالمنزلة بين المنزلتين،

أو اعتزالهم مجلسَ الحسن البصري[١]، وما في هذا الكتاب في سبب التلقيب أقربُ وأقعدُ في المعنى، مع كونه من أقدم الروايات، على بُعْد المؤلف من التحيُّز لهم.

وقد رتَّب المؤلفُ كتابَه على أربعة أجزاء، ونسخةُ الظاهرية تبتدىءُ من الجزء الثالث، ويظهر من إحالات المؤلف في القسم الموجود أن معظمَ بحوثِ الجزءين الأول والثاني عن فِرَق اليهود والنصارى وما إلى ذلك، ولم نجدْ هذين الجزءين في فهارس الخزانات، مع بحثٍ مديدِ الأمد، ويكفي القسمُ الموجودُ منه في بيان الفِرق، والكتابُ تجدُه يذكُر كثيراً من الفِرق التي لم يذكُرها عبد القاهر البغداديُّ ومن سار سَيْره، وينفردُ بأنباء عنهم.

ثم تراه يذكُر كثيراً من الفِرَق بأسماء على خلافِ أسماءٍ ذكرَهم بها باقي أصحاب كتب الفِرق، تَبَعاً لمصادره التي ليست بمتناوَل أيدينا في زمننا هذا، كما فعل في اسم الشحَّام المعتزلي، وفي أسماء رؤساء الصُّفْرية، والأزارقة، والإباضيَّة، والصَّلْتية من الخوارج.

واستعراضُ مثل هذا الاختلاف مما يهمُّ الباحثَ المستقصي، ليتبينَّ عنده مَنْ هو الغالطُ ومن هو المصيب؟ ثم توسُّعه في تراجم بعضِ زعماءِ المعتزلة مما لم نَره في كتابٍ سواه، وكلامُه في فِرَق الزنادقة وأصنافِ الروحانيين منهم، وطوائفِ الروافضِ والخوارجِ مما يَسترعي الأنظار.

وقد ابتدأ المؤلفُ يذكرُ ما قاسىَ المسلمون في صدر الدعوة إرهافاً للعزَمات في هذا السبيل، ثم شرح أصول السنَّة، لكنْ بسندٍ لا يعوَّل عليه، كما يظهر مما سيأتي،

---

(١) وكونُ القولِ بالمنزلة بين المنزلتين سببَ التلقيب: غيرُ واضح، كما أن صلةَ واصلٍ زعيمِ المعتزلة بأبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية وانتماءَهم إليه قبلَ صلتهم بالحسن البصري؛ وهذا يخدِشُ أن يُجعل الثاني سبباً للتلقيب، على أن المطرودَ من المجلس لا يصحُّ عدُّه معتزلاً، والله أعلم (ز).

ثم أخذ يشرحُ أحوالَ ثماني عَشْرةَ فرقةً من الروافض، وعَنْوَنَهم بالإمامية فلعله أراد بها كلَّ من له رأيٌ من الشيعة في الإمامة، فشمِلت الاثْنَيْ عَشَرية وغيرَها من الشيعة في مصطلحه، ولا مُشَاحَّةَ في الاصطلاح، لكنْ عنوان الروافض لا يشمَل إلَّا بعضَ شذوذٍ من الزيدية، كما هو معروف، فيكونُ جعلُ العنوانِ بحيث يشملُ جميعَ الزيدية غيرَ مستقيم.

وقد ذكر المؤلفُ أربعَ فِرَق للزيدية، وجعل الفرقةَ الرابعة منهم معتزلةَ بغداد، واستطردَ هكذا إلى ذكر المعتزلة، فشرح الأصولَ الخمسةَ المعتبرةَ عندهم، وترجمَ لكثيرٍ من شيوخهم بتوسُّعٍ لا يوجد في غير هذا الكتاب ـ فيما نعلَم ـ وأفاضَ في بيان وجوه الخلاف بين معتزلة البصرة ومعتزلة بغداد، حتى ذَكَر عشرين فرقةً من المعتزلة؛ ثم ذكَر المرجئةَ من غير خوضٍ في فروع هذه الطائفة؛ ثم ذكر الخوارج وبينَّ بعضَ فِرَقها، ثم ذكر متشابِهَ القرآن وما يَتحكَّك به بعضُ أهل الزَّيغ من الآيات، فأجاد الجوابَ عن تشكيكاتهم.

وبحوثُه في آياتٍ يتذرَّعُ بها أهلُ الزَّيغ في زعم وجود تناقضٍ بينها، وأجوبتُه عن تلك المزاعم: جديرتان بالاهتمام، وحُجَجُه في البحوث الكلامية نيِّرةُ المعالم غالباً إلَّا أنه كثيرُ الاتِّباعِ لنصوصِ كتاب «الاستقامة» لأبي عاصمٍ خُشَيْش[1] بن أَصْرَم النسائي من شيوخ أبي داود، وابنه، والعسَّال. كما أنه كثيرُ المسايرة لمقاتل بن سليمان البَلْخي في تفسير الآيات، فَيُبْعِدانه عن الجادَّة.

فخُشَيْشٌ ممن سَطَع نَجمُه بعد رَفْع المحنة في فتنةِ القولِ بخلق القرآن عند تقريب المتوكِّل العباسي النَّقَلة، وهو يُعَدُّ عندهم ثقةً في الرواية، لكنه متخبِّطٌ في مسائل الدراية، فَيَفُوه بما يَنْبِذُه البرهانُ الصحيح غيرَ ساكتٍ عما لا يَعنيه، فيكون

---

(١) توفي بمصر سنة ٢٥٤هـ فيما جزم به الحافظ ابن ناصر الدين الدِّمشقي، مع أن الذهبيَّ يجعل وفاته ٢٥٣هـ. (ز).

كتابُه من بابةِ كتاب «النَّقْض» لعثمان بن سعيد الدارمي، و«سُنَّة» عبد الله بن أحمد، و«سُنَّة» الخلَّال، و«توحيد» ابن خزيمة، وما جَرَى مجراها.

فلو وقف هؤلاء عند النصوص المستفيضة في باب الصفات، ولم يُعرِّجوا على مناكير الروايات، ولم يَحيدوا عن التنزيه بخُزَعْبلات الجهلة الأغرار: لما تورَّطوا فيما لا قِبَل لهم به، ولا وَرَّطوا مشايِعيهم في جهالاتٍ متراكبة، وظُلُمات متكاثفة، والجهلُ بالله مما لا يُعْذَر فيه المكلَّف في دار الإسلام عند جمهور أهل الحقِّ.

وقد شذَّ العزُّ بنُ عبد السلام في «قواعد الأحكام»، وعَذَرَ مَنْ هو بمثابة العامي منهم إذا بَدَرَ منه شيء يُؤْذِن ببعض جهلٍ في الصفات، وكثرةُ مَنْ وقع في تلك الوَرْطة من النَّقَلة المعروفين هي التي حَمَلته على القول بهذا التساهل معهم، لكنَّ البراهين ليستْ على تأييده، نسأل الله السلامة.

واعتمادُ المؤلِّف على مقاتل بن سليمان في التفسير أَوْقَعَه في الانخداع ببعضِ آراء الحَشَوية، كتفسير الاستواء بالاستقرار، مع أن ذلك إنما يكونُ بعد اضطراب سابق، وجَلَّ إلّه العالمين عن الجسميات وأوصاف المُحْدَثات.

وكان أبو عصمةَ نوحُ بنُ أبي مريم ربيبَ مقاتِلٍ هذا، كما أن نُعَيم بن حماد الفارضَ كان ربيبَ نوحٍ، فتوارثوا بينهم مخازي الحشَوية، ومن ظنَّ أن مقاتل بن سليمان المفسِّرَ غيرُ مقاتلِ بن سليمان المجسِّم القائلِ باللحم والدم في كتب النِّحَل: يكونُ مصَاباً بالحَوَل، فيرى الواحدَ اثنين، غالطاً غَلْطَتين.

قال ابن حبان: «كان مقاتلٌ يأخذُ عن اليهود والنصارى علمَ القرآن الذي يوافقُ كتبَهم، وكان مشبِّهاً يشبِّه الربَّ سبحانه وتعالى بالمخلوقين، وكان مع ذلك يكذِب في الحديث». اهـ. والكلامُ فيه طويلُ الذَّيل في «تهذيب التهذيب» وغيره. ولعل المؤلِّف اغترَّ بكلام الذين أَثْنَوْا عليه في التفسير، لكن الثناءَ الإجماليَّ عليه لا يفيد تصويبَ آرائه كلِّها، بل كان مقاتلٌ وجَهْمٌ على طَرَفَيْ نقيضٍ: غلا مقاتلٌ في الإثبات حتى شَبَّه، وجَهْمٌ غلا في التنزيه حتى عطَّل، ولذا يقول أبو حنيفة: إن هذا معطِّل،

وذاك مشبِّه، وإن لهما رأيين خبيثين.

ثم ذكر المؤلف الجماعة وأَسْدَى نُصْحاً في الدين، ثم سَرَدَ الفِرَق عوداً على بدء، فذكر الزنادقةَ على خمسِ فِرَق: المعطِّلةِ، والمانَويةِ، والمَزْدَكيَّة، والعَبْدَكية، وصُنوفِ الرُّوحانيين، وذكر الجَهْميةَ: على ثماني فِرَق، والقَدَريةَ: على سَبْع فرق، والمرجئةَ: على اثنتي عشرة فرقةً، والرافضةَ: على خمسَ عَشْرَةَ فرقةً، والخوارجَ: على خمسٍ وعشرين فرقةً، فمجموعُ تلك الفرق اثنتان وسبعون فرقةً، على بعضٍ تخالفٍ في التعدادَيْن: السابق واللاحق.

ففي التعدادِ اللاحقِ تابَعَ كتابَ «الاستقامة» كما تابعه أيضاً في الاهتمام بفِرَق الجهمية، والردِّ عليهم، مع إدماجِ كثيرٍ من المنزِّهة فيمن يُسَمِّيهم جهميةً، اغتراراً بما يفعله الحشَوية، لكنْ أغلبُ الرواياتِ التي سَرَدها للردِّ عليهم غيرُ ثابتةِ الأسانيد، ولا نيِّرةِ المعالم في الدلالة، فأجزاءٌ من «تفسير» مقاتل لم تَزَلْ موجودةً في بعض الخزانات.

وكتابُ «الاستقامة والردِّ على أهل الأهواء» لخُشَيْشِ بن أَصْرمٍ من مرويات المحدِّث محمد بن محمد بن سليمان الرُّوداني المالكي في كتاب «صِلَة الخَلَف بموصول السَّلَف» بروايته عن شيخه علي الأُجْهوري، عن النور القَرَافي، عن قُرَيش البصير، عن ابن الجزري، عن العزِّ ابن جَماعة، عن والده البدر، عن إسماعيلَ بن أحمد، ومكيِّ بن مسلم بن علَّان كلاهما، عن أبي طاهر السِّلَفي، عن محمد بن أحمد الرازي، عن محمد بن الحسين النيسابوري، عن الحسن بن رُشَيق الزاهد، عن العباس بن محمد المصري، عن خُشَيش بن أَصْرم المؤلِّف؛ وسندي إليه في «التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز».

فَعُلِمَ مما سَبَقَ أنه يتعينَّ التبصُّر البالغ في مرويات المؤلِّف عن مثل محمد بن عُكاشة في صدر الكتاب، وعن مقاتل بن سليمان في الأواسط، وعن خُشَيش بن أصرم في الأواخر؛ لكلامِ أهل النقد في ابن عُكاشة، ومقاتلٍ، وتهاتُرِ آراءِ خُشَيش، كما سبق.

وهذا ما رأيتُ وجوبَ الإشارة إليه هنا، حرصاً على معتقد أهل الحق.

ترجمة المؤلف وشيوخه، وأقوال المؤرِّخين فيه، ووفاته

وأما المؤلِّف فترجمتُه مستوفاةٌ في «تاريخ دمشق» لابن عساكر، و«طبقات الشافعية» للتاج ابن السُّبْكي، و«طبقات القراء» للشمس ابن الجزري.

قال ابن عساكر: هو محمد بن أحمد بن عبد الرحمن أبو الحسين المَلَطي المقرىء، سمع بأُطْرابُلُس خَيْثَمَةَ بن سليمان، وأبا عُميرٍ عديَّ بن عبد الباقي الأَذَني، وبحلب أحمد بن مسعود الوزَّان، ومحمد بن بَرَكة برداغِش (الحافظ) وأبا الطيب عليَّ بن محمد بن أيوب بن حجر بن أبي سليمان الصُّوري، وعبيد بن محمد بن يعقوب الأنصاري بحرَّان، وأبا بكر محمد بن الحسين الخُزَاعي، وأبا محمد عبيد الله بن الحسين الصابوني القاضي بأنطاكيَّة، وأبا بكر محمد بن إسحاق بن فَرُّوخَ بِرَبَض الرافقة[1]، وبشر بن سعيد بن قلويه الرقِّي.

وروى عنه: أبو القاسم عمر بن أحمد الواسطي (الخطيب)، وأبوبكر محمد بن داود بن مصلح العَسْقَلاني، وأبو محمد إسماعيل بن رجاء العسقلاني، وعبيد الله بن سلمة بن حزم المُكْتب، وأبو محمد عبد الله بن عمر بن العباس العَدَوي نزيل تِنِّيْس.

قال أبوعَمرو عثمان بن سعيد الدانيُّ: سمعت إسماعيل بن رجاء يقول: كان أبو الحسين المَلَطي كثيرَ العلم، كثيرَ التصنيف في الفقه، وكان يتفقَّه للشافعي، وكان يقول الشعر ويَسرُّه ويُعْجَب به. قال: وسمعت إسماعيل يقول: توفي أبو الحسين المَلَطي بعسقَلان سنة ٣٧٧هـ. انتهى.

وروى ابن عساكر أحاديثَ في فضل ليلة النصف من شعبان بطريق أبي القاسم عمر بن أحمد الواسطي، عنه، ومولدُه مَلَطْية، ووفاته في عَسقَلان، كما ترى.

---

(١) بناها المنصور العباسي، وهي تعرف اليوم بالرقة. (ز).

وذكر التاج ابن السبْكي ملخَّص ما في ابن عساكر ثم ساق حديثاً بطريق عمر بن أحمد الواسطي، عنه.

وقال ابن الجزري عن أبي الحسين المَلَطي: نزيلُ عسقَلان، فقيهٌ مقرىء، متقنٌ ثقةٌ، أخذ القراءة عرضاً عن ابن مجاهد، وابن الأنباري، وقرأ القراءةَ عنه عرضاً الحسنُ بنُ مُلاعِب الحلبي. وله قصيدةٌ عارض بها أبا مزاحمٍ الخاقانيَّ، وأولُها:

أقولُ لأهلِ اللُّبِّ والفضْلِ والحِجْرِ ... مقالَ مريدٍ للثوابِ وللأجرِ
وأسألُ ربِّي عَفْوَه وعطاءَه ... وطردَ دواعي العُجْبِ عنيَ والكِبْرِ
وأدعوه خوفاً راغباً بتذلُّلٍ ... ليغفرَ لي ما كان من سيءِ الأمرِ
وأسألُه عوناً كما هو أهلُه ... أعوذُ به من آفةِ القَوْلِ والفَخْرِ

ثم قال: مات بعسقلان سنة ٣٧٧هـ. انتهى.

ولم يذكُر المترجِمون له نسبتَه إلى غير مَلَطية، وعسقلان، لكن الأصلَ المنقولَ عنه فيه نِسْبتُه طرائفياً أيضاً، نسبةً إلى بيع الطرائف الخشبية. وفي آخر الأصل المنقول عنه ما لفظه: «قال محمد بن إبراهيم بن القاسم الحُصَري البَغْراسي[١]: سمعت أبا علي محسنَ بنَ عبد الله الرملي قال: حدثني الشيخ الجليل أبو الحسين محمد بن أحمد المَلَطي الطرائفي العسقلاني». وبعد ذلك ما نصُّه:

«سمعَ جميعَ هذا الكتاب من أوله إلى آخره بقراءة يحيى بن الحسين بن يحيى البصري المعروف بالبَرْذَعي، على محمد بن إبراهيم بن القاسم الحصري البَغْراسي: الخَضِرُ بن جعفر المِصِّيصي غلامُ البلوطي، والحضورُ: محمد بن عمران الحنبلي

---

(١) نسبة إلى بَغْراس: بفتح فسكون، حصنٌ منيع على يمين السائر من حلب إلى أنطاكية بِلِحْفِ جبلِ اللُّكَام في الجبال المُطِلَّة على بلادٍ كانت بيد ابن لَيُون، في أيام ابن الأثير. راجع «اللباب» و «قاموس» المجد. (ز).

البغدادي، وعلي بن سالم الأَذْرَعي، والخَضِرُ بن أحمد الدمشقي، وسُبَيع بن علي بن الحسن الدمشقي، وسمع من موضع البلاغ محسنُ بن طاهر بن الحسن الدمشقي، وخلف بن مسعود من أوله إلى آخره إلَّا الموضعَ بين البلاغين، وأجازَ لهما ما فاتَهما من ذلك في شهر ربيع الآخِر سنةَ أربعَ عَشْرَةَ وأربعمائة، فالحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على النبـيِّ محمد وآله وسلَّم».

وبعد ذلك ما لفظُه:

(ونَسَخَ هذا فسمعَ هذا الكتابَ من أوله إلى باب ذِكْرِ المرجِئة وفِرَقها ومذاهبها: محمدُ بنُ خلف بن حزم بن لَيُّون بن سوار، بالجَيْدور بالحارة من خَلَف بن مسعود الأنصاري الأندلسي بمسجد أبي صالح[١] في رجب سنة إحدى وثلاثين وأربعمائة).

وهنا انتهى ما في الأصل من التسميعات.

وقد بلغني أن الكتابَ نُشِر في الآستانة قبل سنين بعناية بعض كبار المستشرقين، بإرشاد عميدِهم المستشرق الكبير الأستاذِ الطائرِ الصِّيت البروفسور لويس ماسينيون الفرنسي، لكنني لم أظفر بنسخة منه، ثم عَزَم على نَشْره الأستاذُ البحَّاثة السيد عزت العطار الحسيني[٢] ـ ناشرُ تلك الآثار الخالدة ـ فراجعني هو في دَوْره، واستعار مني نسختي من الكتاب، وطلب أن أكتبَ كلمةً عن الكتاب ومؤلِّفه، مع تعليقِ كُليماتٍ في مواضعَ من الكتاب، ففعلت نزولاً عند رغبته، داعياً لي وله بالتوفيق والتسديد، وفقنا الله وإياه لما فيه رضاه؟

القاهرة في ١٠ شوال سنة ١٣٦٨هـ. **محمد زاهد الكوثري**

---

(١) الذي تُنسب إليه الصالحية بدمشق، وهجرةُ الحنابلة إليها كانت سنة ٥٥١هـ عند استيلاء النصارى على بيت المقدس. (ز).

(٢) توفي السيد محمد عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٥هـ.

كتب نادرة

المطبوع ٥٠٠

قواعد عقائد آل محمد
(الباطنية)

تأليف المؤرخ محمد بن الحسن الديلمي اليماني

من علماء أوائل القرن الثامن الهجري

عرّف الكتاب وقدّمه للقراء
مولانا العلامة المحقق الكبير ، بقية السلف الصالح
صاحب الفضيلة الشيخ
محمد زاهد بن الحسن الكوثري
وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

روجع على أصل للنسخة الوحيدة المحفوظة فى مكتبة
جلالة مولانا الإمام المغفور له
يحيى حميد الدين اليمانى
الملك الشهيد

عنى بنشره ، وصححه ، ووضع فهارسه
السيد عزت العطار الحسيني
مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية
من أقدم عصورها إلى الآن

سنة ١٣٦٩ هـ — ١٩٥٠ م



بسم الله الرحمن الرحيم

بيان مذهب الباطنية وبطلانه

الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن الجمعياتِ السرِّية لخصوم الإسلام من أخطر الفِرَق على عقيدةِ الإسلام وحُكْمِ الإسلام منذ قديم، وهم يَتَلَفَّعون بغير أزيائهم، ويظهرون باديءَ ذي بدءٍ لكلِّ طائفة بما يَرْضَونه من المظاهر، يَتَراءَوْن بغير ما يُبْطِنونه، فيبدأون في بذر شُكُوكهم في نفوس من يَتَّصلون به على مراحِل، من غيرِ أن يُفاجِئوه بما ينبذه عند أولِ سماعه، بل يتلطَّفون معه، ويتدرَّجون به على مدارج الخِداع، فيزيلون عن نفسه حرارةَ الدفاع عن المعتَقَد، وشُعور التضحية في سبيل الإسلام، فيبقى خاليَ القلب من الغَيرة والحماس للدين، فيكيِّفُون اعتقادَه على ما يَهْوَوْنَه، فيصبِحَ متقمِّصاً بقميص الإلحاد، نابذاً عقيدة التوحيد.

فها هو مذهبُ الباطنية قد امتلأتْ كتبُ التاريخ بأحداثهم الدامية، وفتنهم الطاميةِ، في سبيل الحَيْلولة دونَ انتشارِ الإسلام على صفائه الأصلي، في الأصقاع والبقاع، والسعيِ في زَعْزَعة عقيدة الإسلام، وإطفاءِ نور الإيمان في كثيرِ من القلوب المريضة المنخَدِعة بتلبيساتهم الشيطانية، على أدوار وأطوار، منذ منتصفِ القرن الثالث الهجري، على توالي القرون، فترى نارَ فتنهم تَخْبو مرةً، وتَزْكُو مراتٍ، من تَعَامي الحكام، في بلاد الإسلام، عن الحركات الإلحادية، وقلةِ اهتمامهم بالروحيات إلى أنْ يستفحلَ الشرُّ، ويصبحَ قويَّ الجانب، بحيثُ لا يُمكنُ اجتثاث جُذوره بسهولة.

مع أن الواجبَ هو السهرُ الدائمُ على مداخِلِ الفساد في كِيان الإسلام، والقيامُ بهذا الواجب دائماً بكل اهتمام، للاحتفاظ بالقوة الإسلامية المؤدِّية إلى استرخاصِ المُهَجِ في سبيل إعلاء كلمة الله، والذَّوْد عن حِياض التعاليم الإسلامية، في العقيدة والعمل والخُلُق، التي فيها السعادةُ كلُّها، وإلاَّ شَمِلَ الذُّلُّ والمهانة، وضاع الحَرْثُ والنَّسْل والكرامة.

وتَأَسُّسُ دولة العُبَيْديين في قَيروان، واستيلاؤهم على مصر، وحُكْمهم الإلحادي بها إلى أن قَضَى بطلُ الإسلام صلاح الدين الأيوبي على دولتهم الإلحادية بمصر، وتفرُّقهم أيدي سَبَاً، ثم أَخْذهم في النشاط: من المعروف عند كلِّ باحث، وبعد زوال دولتهم بمصر عادوا إلى الكُمون، فأمستْ جمعياتُهم العَلَنية سريةً كما كانت تُدَار شؤونُها في الخَفَاء؛ وأحداثُ القَرامطة الباطنية في اليمن وإفريقية وبلاد مصر، وأرضِ الشام، والحجاز، والدَّيْلَم: اكتظَّتْ بها كُتُب التاريخ، وبعد أنْ ثَلَّ صلاح الدين عرشَهم بمصر تفرَّقوا في بلاد الله شرقاً وغرباً، وشمالاً وجنوباً منتظرين إلى يوم البعث، فَتَحْتَ ظلالِ الحرية العصرية، والسياسة الاستعمارية أَخذوا في العهد الأخير ينتعشُون في الهند والسند وشرق إفريقية وجنوبها، ـ بل في مصر والشام ـ انتعاشاً غيرَ عادي.

ولهم جامعاتٌ في الهند لتخريجِ دعاةٍ يبعثونهم إلى شتى البلدان لنشْر الدعوة فيها على مراحلَ معروفةٍ متلفِّعين بغير أزيائهم، ومنتَهِزين فرصةَ غفلةِ الزمن حتى أصبحتْ شَبَكاتُ الدعاية إلى ما هم بسبيله في كل بُقْعة، وقد أصدر بعضُ أساتذة الجامعة المصرية ممن له صلةٌ مباشرةٌ بزعيم الطائفة، كتباً للإسماعيلية باسم البحث العلمي، واهتمامُ ذلك الزعيم أيضاً بشؤون الأزهر معروف، ومفاوضاتُه مع شيخه الأسبق منشورةٌ في بعض المجلات قديماً، ولذا يَرَى الباحثون أن هذا السَّعْيَ يَعْدُو حدودَ العلم والبحْث الجامعي.

وقد وردتْ في تقرير البعثة الأزهرية إلى الهند كلماتٌ تَسترعي الأنظار، كما

وردت في مجلة الأزهر، مقالاتٌ لبعض دُعاتهم، ففي مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٦هـ في ضمن تقرير البعثة وردَ ما نصُّه: «الإسماعيلية ينقسمون إلى قسمين: الأول البُهْرَة السُّلَيمانية، وهم أتباع «آغا خان» وهم في الهند وزنجبار والشام. وهم بقيةٌ من الطائفة التي كانت تُعْرف بالفدائيين (الحشَّاشين) قديماً، وعندهم أن «آغا خان» مقدَّس، وما يَمَسُّه من إناءٍ أو غيره يصير مقدَّساً، ويتنافسون في اقتنائه، وله على أتباعه إتاوةٌ، ولا يردُّون له أمراً. والثاني: البُهْرَة الداودية، وهم أتباع «مولانا (هكذا) طاهر سيف الدين» ويقيمون ببومباي وكَرَاتشي وجبل حَرَاز باليمن وبعض جهات زنجبار، ومولانا (هكذا) طاهر سيف الدين صاحبُ كلمةٍ نافذة عليهم، وهو عندهم معصومٌ لا يُخطىء، ولا يُسْأَل عما يفعل، وهو يُدير أوقاف الفرقة ويتصرَّف فيها كيفما يشاء، وله على أتباعه إتاوةٌ معيَّنة، والبَوَاهر يُسْهِمون له في ميراث الأموات وهو ــ في فرقته ــ عالم متينٌ قلَّ أنْ يُوجَد مثلُه».

وفيها أيضاً: «معهد البحوث الإسلامية ببومباي: ومن الجمعيات العظيمة الأثر أيضاً «معهد الأبحاث الإسلامية ببومباي»، ويقومُ بالعمل فيه شباب منظَّمون من المسلمين المثقفين، وقد اتصلوا بنا وذاكرونا في نواحي نشاطهم، وهم وإن كانوا من شباب طائفة الإسماعيلية، إلَّا أنهم يبحثون عن حقيقة الإسلام[1] وروحه السامي، ولا يتقيَّدون في بحثهم بنِحْلة خاصة، وهم يعملون على إظهارِ كلِّ مكنون علميٍّ ــ من تراث المسلمين ــ بترجمة الكتب النافعة في علوم الكون: كتاريخ ابن خلدون، وقد تقدَّم بعضُ أعضاء هذه المؤسَّسة بالرغبة في أن تُوَجَّه إليهم الدعوة لحضور العيد الألفي للأزهر» كما في المجلد الثامن من مجلة الأزهر لسنة ١٣٥٦هـ، ص ٥٩٠.

ومَنْ علم مبلغَ تَفَاني البُهْرَة في المحراب القديم للأزهر، مع العلم بمعتقد الإسماعيلية في كتاب «أصول الدين» و«الفَرْق بين الفِرَق» وكلاهما لعبد القاهر

---

(١) هل هناك حقيقةٌ للإسلام سريةٌ ليُبْحَثَ عنها في لِجان هؤلاء؟! (ز).

البغدادي و «التبصير في الدين» لأبي المظفَّر الإسْفَرايني و «الفِصَل» لابن حزم، وغيرها يَرَى في كلمات البعثة هذه ما يَنْبو عنه السمْع.

وطائفةُ الإسماعيلية ليستْ لها أيةُ صلةٍ بالإسلام، بل هم من أخطر أعداء الإسلام، كما أنهم أدعياءُ في النَّسَب الفاطمي عند علماء الأنساب وثقات المؤرِّخين، كما تجدُ شرحَ ذلك في تاريخ أبي شامة، وتاريخ ابن كثير، و «كشف أسرار الباطنية» لابن مالك الحمَّادي وغيرِها من كُتُب أهل التحقيق.

ويقولُ المسعودي في «التنبيه»: «وردَّ عليهم ــ أي الباطنية ــ آخرون مثل قُدَامة بن يزيد النعماني، وابن عَبْدَك الجُرْجاني، وأبي الحسن بن زكريا الجرجاني، وأبي عبد الله محمد بن علي بن رزام الطائي الكوفي، وأبي جعفر الكلابي الرازي وغيرهم، فكلٌّ يصفُ من مذاهبهم ما لا يَحْكيه الآخر...». اهـ. وكنتُ رأيت قطعةً جيدةً من كتاب ابن رزام بين كتب الأستاذ حَمدي السَّفَرْجَلاني، ولا أدري أين استقرَّتْ هذه القطعة فيما بعد؟

ولعلماء أصول الدين ــ شَكَرَ الله سعيَهم ــ همةٌ عظيمة، وعملٌ مبرور في كشف الستار عن وجوه مَسْعَاهم في كلِّ دورٍ، صَوْناً للتعاليم الإسلامية حيثُ ألَّفوا مؤلفات خالدةً في ذلك، وسَبَقَ أنْ قام الأستاذ البحاثة السيد محمد عزت العطار الحسيني بنشر كتبٍ متخيَّرة منها، مثل «كشف أسرار الباطنية» لابن مالك الحَمَّادي، وكتاب «التنبيه والردِّ على أهل الأهواء والبِدَع» لأبي الحسين المَلَطي، و «الفَرْق بين الفِرَق» لعبد القاهر البغدادي، و «التبصير في الدين» لأبي المظفَّر الإسْفَرايِني، وفيها كثيرٌ من شَرْح أحوال الباطنية التي تَتَسمَّى بالإسماعيلية، وفيها ما يدلُّ أيضاً على أن صلتَهم بالإسلام صلةُ الساعي في هَدْمه، كما أنهم أدعياءُ في نسبهم المزعوم عند أهل التحقيق. وفي رسالةِ «من عِبَر التاريخ»[1] أيضاً نُبَذٌ من أحوالهم.

---

(١) رسالة لطيفة الحجم، غزيرة العلم، من مؤلَّفات صاحب هذه المقدِّمات، رحمه الله تعالى رحمة واسعة، طُبعت في حياته، وصوِّرت بعد وفاته، وأُعيد طبعها بمصر من قريب.

وأراد الأستاذ العطَّار علاوةً على ما سبق أن يُهْدِيَ الآن إلى المكتبة العربية ما يكونُ إكمالةً لهذا البحث، بطبعِ «بيان مذهب الباطنية وبطلانه» من كتاب «قواعد عقائد آل محمد» تأليف محمد بن الحسن الدَّيْلَمي اليماني، من رجال أوائل القرن الثامن الهجري، وكان الدَّيلميُّ فرغ من تأليف هذا الكتاب سنة ٧٠٧هـ.

وكان بعضُ المستشرقين ظَفِر بالقسم الخاص بالباطنية، من النسخةِ الوحيدةِ من هذا الكتاب، المحفوظةِ في مكتبة جلالة مولانا الإمام المغفور له يحيى حميد الدين اليماني الملك الشهيد ـ تغمَّده الله برضوانه ـ وطَبَعَه في الآستانة، لكن التهَمَتْ أعدادَه كارثةٌ لم يُمْكِن التوقِّي منها، فلم يَصِلْ إلى أيدي الباحثِين إلَّا عددٌ قليل جداً من نُسَخه، فأصبح الكتابُ في حكم ما لم يطبع، فنشكُر الأستاذَ العطار على هذه الهمَّة الجديدة باسم العلم، وفي ذلك إكمالةٌ للبحث المذكور حقاً.

والدَّيلمي يقول في مفتَتَح البحث: «وقبل الاشتغال ببيانِ مذهبهم نذكُر طرفاً من مذهب الغُلاة والمفوِّضة، لأنهم منهم أيضاً؛ وذلك أن أصولَ مذهب الغُلاة والمفوِّضة والباطنية من الإسماعيلية والإمامية الاثنيْ عَشْرية مختلِطةٌ بعضها ببعض في كثير من المسائل، ولذلك قيل: الإمامية دِهْليز الباطنية؛ لأن الكلَّ دخلوا في الشيعة من جهتهم، وكلُّهم يَدَّعون التشيُّع ويَغْلُون في الدِّين، ويخرجُون من طريق المسلمين».

ثم قال: «إن الغُلَاة على ثلاث فِرَق؛ فرقةٌ منهم قالوا: إن الله ظَهَر على صورته التي كان عليها لـم يَزَلْ، وفرقةٌ قالوا: إن الله تعالى فوَّض أمرَ العالَمَ إلى الأئمة، وهم يَخلُقون ويَرزُقون، ويُميتون ويُحْيون، ويبعثون، ويعذِّبون ويُثيبون، وقال قوم منهم: عليٌّ هو الله، وفرقةٌ منهم قالوا: إنه ليس بإِلّه، لكنه رسول الله، غَلِطَ جبريلُ فجاء إلى محمد».

ثم تكلَّم إجمالاً عن مذهب الباطنية وواضعيه، وألقابه وحِيَلهم التِّسْع، وقولهم في العقائد والشرائع، ومراتبِ استدراجهم إلى دعوتهم، ووجوهِ تظاهُرهم لكل فريق

بما يخدَعهم، ثم ذَكَر تفصيلَ ذلك كلِّه وحِيَلَهم التي عوَّلوا عليها في الدعوة إلى مذهبهم من تَفَرُّسٍ وتَأْنيسٍ، وتشكيكٍ وتعليق، ورَبْطٍ وتدليس وتأسيس، وخلع وانخلاع، ووجوهِ تخرُّصِهم في العالَم، والإنسان، وإلّه العالمين، والنبوات، والمعجزات، والقرآن، والإمامة، والمعاد.

ثم تأويلِهم لكلمتَي الشهادةِ، والعبادات وتأويلهم للمحرَّمات الشرعية، والآيات، والأحاديث، وحروف المعجم، ثم إبطالِ وجوهِ تأويلاتهم، والفَرْق بين التأويل الصحيح والفاسد، وإبطالِ قولهم بالباطن، والوجوهِ الدالة على كُفْرهم، وحُكم الشرع فيهم وفي أولادهم، إلى غير ذلك من عناوين في سَرْدِها طولٌ.

وقد بَنَى الديلميُّ بيانَه على ما رآه في كتب الإسماعيلية أنفسهم، وفي كتابي ابن مالك الحَمَّادي، والشَّريف يوسف الحُسَيني اللذَّيْن كانا دَخَلا المذهبَ ثم خرجا وكَتَبا ما يُحذِّر المسلمين من الانخداع بهم، واستفاد المؤلف أيضاً من «الحُسَام البتَّار في الردِّ على القَرَامطة الكفار» تأليف الفقيه حميد المحلِّي اليماني المتوفَّى سنة ٦٥٣هـ.

والحاصلُ أن هذا الكتاب له أهميةٌ خاصةٌ في إكمال البحث عن هذه النِّحْلة الزائفة، تحذيراً للمسلمين منهم، وكم لهم من فروعٍ على توالي القرون في شتى البلدان بأسماءٍ مختلِفة عن مسمى واحد، كالحروفية أتْباعِ فضل الله الأستر آبادي المقتولِ في عهد تَيْمُورْلَنك.

وللفخر أبي محمد عثمان بن عبد الله بن الحسين العراقي من رجال القرن السادس الهجري كتابٌ سماه «الفِرَق المفترقة بين أهل الزَّيغ والزندقة» يبني فيه ردوده على ما رآه بنفسه في كتب الإسماعيلية أنفسِهم، وأما ردودُ الديلمي عليهم فغيرُ قاصرةٍ على ذلك، كما سبق.

وكتابُ أبي محمد العراقي هذا في حِيازة المؤرِّخ العراقي الأستاذ المحقق عباس العزاوي حفظه الله، ونسخةٌ منه محفوظة في مكتبة السُّلَيمانية بالآستانة تحت رقم (٧٩١)، ونسخة أخرى منه محفوظة في مكتبة عاطف بالآستانة أيضاً تحت رقم

(١٣٧٣) باسم «مختصر في عقائد الثلاث والسبعين فرقةً».

وكتبُ الإسماعيليةِ أنفسِهم يجري طبعُها في القاهرة والهند بهمَّة ونشاط في المدة الأخيرة، على مراحلَ، تهيئةً للنفوس على تَقَبُّلها، ومَنْ لا يعرفُ وجوهَ تقيَّتهم وتفنُّنهم في التظاهر بخلاف ما يُبْطِنونه: ربما يَنْخَدِع ببعض ما حَوَتْه من الآراء، فأصبح من الضروري نشرُ الكتب المؤلفة في الرد عليهم، ليطَّلعَ عليها القراء، صَوْناً لهم من أن يقعوا في أفخاخ هؤلاء.

وأنت تَرَى في بعض الكُتُب المنشورة لهم حديثاً سُخْريةَ داعي الدعاة من المجسِّمة والمتكلِّمين في آنٍ واحد في باب الصفات، فربما يظنُّ مَنْ رأى ذلك أن داعيَ الدعاة عنده في المسألة حقيقةٌ ناصعةٌ غيرُ التشبيه المطلَق، والتنزيه المطلَق، لكنه لم يصرِّح بها لكونها مضنوناً بها على غيرِ أهلها.

مع أن مراده أن الإلّه ـ جلَّ شأنه ـ كان منزَّهاً، بمعنى أنه كان مذكوراً بالسُّلوب قبل أن يحلَّ في إمام من أئمتهم، وبعد حُلُوله فيه أصبحَ له يَدٌ ورِجْلٌ ووجه وساقٌ وأصابع، إلى غير ذلك من الأعضاء، لأن للإمام كلَّ ذلك، وقد حلَّ فيه الإلّه ـ تعالى الله عن ذلك ـ فيكون إطلاق التجسيم وإطلاقُ التنزيه مما يَسْخَر منه داعي الدعاة في آنٍ واحد كونَ ذِكْرِهم الإلّه بالسُّلوب فقط نفياً له، كما يَعلَم ذلك من اطَّلع على كلامهم في باب الصفات.

ولهم سَخَافات من هذا القبيل مما لا يقبلُه إلَّا كلُّ غِرٍّ مَخْلول، أو غَمْرٍ مرذول، لكن البشر لا يَخْلُو من أغرارٍ وأغمار، يعتنقونَ مثلَ تلك السفاسف في كثير من الأقطار، على تَوَالي الأدوار، فموالاةُ الردِّ عليهم من الواجب المحتَّم على عُهْدَة حُرَّاس دين الله، والباحثُ المستقصي يجدُ في هذا الكتاب ما لم يَرَه في كتابٍ سواه في هذا الموضوع، فيزدادُ تبصُّراً، والله وليُّ التوفيق؟

في ٢٩ ربيعِ الآخِر سنة ١٣٦٩هـ. محمد زاهد الكوثري

المقدمات الخمس والعشرون

في إثبات وجود الله ووحدانيته وتنزهه عن أن يكون جسما أو قوة في جسم

من

دلالة الحائرين

تأليف

أبي عمران موسى بن ميمون

الفيلسوف الإسرائيلي القرطبي

المتوفى سنة ٦٠٥ ه

وشرح تلك المقدمات

للحكيم البارع الرئيس أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد التبريزي

من رجال منتصف القرن السابع الهجري

صحح الكتاب وقدم له

محمد زاهد الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقا

عفي عنه

في جمادى الآخرة سنة ١٣٦٩ ه

بسم الله الرحمن الرحيم

تقدمة الكتاب

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على جميع الأنبياء والمرسلين، وخاصةً على فخر رسل الله سيد الأولين والآخرين، سيدنا محمد، وآله وصحبه السادة القادة الطيبين الطاهرين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

قبل التحدُّث عن موسى بن ميمون الفيلسوفِ الإسرائيلي، وكتابِه «دلالة الحائرين» أريدُ أن أُشير إشارةً عابرةً هنا إلى رجالٍ من اليهود، عُرِفوا في مطاوي التاريخ الإسلامي، بما أثاروا على طول التاريخ في البلاد الإسلامية من أحداثٍ يجبُ استذكارُها، لما في ذلك من عِبَر تدعو إلى اليقظة والتبصُّر.

فمن هؤلاء عبد الله بن سَبَأ المعروف بابن السوداء اليماني؛ كان يتعثَّر في أذياله في سبيل الركْض وراءَ إثارةِ فتنٍ بين الصحابة رضي الله عنهم متنقِّلاً بين اليمن والحجاز، والبصرة والكوفة، ومصر والشام، للدسِّ وتَعكيرِ الصفاء بين المسلمين في عهد عثمان وعلي رضي الله عنهما، أيامَ كان المسلمون ما خَبَروا أساليبَ الماكرين، وطُرُقَ فِتنِ الفاتنين، من قومٍ بُهْتٍ أهلِ غدر وكذب وفجور، على ما في صحيح البخاري وغيره.

ونتائجُ تلك الفتن ماثلةٌ أمامَ كلِّ باحث، مدوَّنةٌ في كتب ثقات المؤرِّخين، من علماء هذه الأمة، من أمثال: ابن أبي خَيْثَمة، وابن جرير، وابن عساكر، وابن السَّمعاني، وابن الجوزي، وابن الأثير، وابن كثير، والمَقْرِيزي، وغيرهم، فضلاً

عما هو مدوَّنٌ في كتب النِّحَل المؤلَّفة على تَوالي القرون.

رغمَ محاولةِ بعض المُسَفْسِطين من أبناء اليوم إنكارَ وجودِ شخصٍ يقال له عبد الله بن سَبَأ، فضلاً عن أن يكون أحدثَ تلك الأحداث، ضارباً أقوالَ هؤلاء القادة السادة عُرْضَ الحائط، فيما يَمَسُّ بني العمومة ــ والعِرقُ دسَّاس ــ وشأنُ هذا الصنفِ من الكُتَّاب شأنُ من يَنْفي صلةَ إسماعيلَ عليه السلام بمكة، وشأنُ من يُنْكر وجودَ شخصٍ يقال له عيسى ابن مريم عليهما السلام، في محاولة إنكار الشمس في رابعة النهار. وسيفُ بن عمر التميمي الذي ساق ابنُ جرير أنباءَ ابن سبأ بطريقه ضعَّفه أناسٌ إلاَّ أنه ممن تُوفي في عهد الرشيد، فيكونُ من أقدم من أَلَّف في التاريخ في الإسلام، فإذا انفرد بخبرٍ يناقِضُ روايةَ الآخَرين في التاريخ أثَّر فيه تضعيفُ المضعِّفين، فنتوقَّف في روايته باحثين عما يُمكن أن يكون له في تلك الرواية من غَرَض خاص، كما فعلنا في أخباره عن حروب الردَّة التي ربما يكونُ انفراده فيها بما يخالفُ رواية الآخرين ناشئاً من عَطْفه على بني أعمامه بني تميم الذين سَلَّ عليهم خالد بن الوليد السيفَ.

وليس في أنبائه عن ابن سَبَأ مثلُ هذه التُّهمَة، ولا هو انفردَ فيها بما هو يناقضُ رواية الآخَرين فيها، والفتنةُ كانتْ قائمةً في ذلك العهد فلا بدَّ لها من مدبِّر، وقد ذكَره مَنْ ذكره من غير أن يتَّهمه أحدٌ من مؤرِّخي الإسلام في عصره وبعد عصره بالكذب في هذا الخبر خاصةً، بل تابعه مَنْ بعده بتسجيل خَبَره من غير إنكار.

وقد انكشفَ السِّتر عن فِتَنِ ابنِ سبأ في عهد علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه، ولم ينفردْ بأنباء تلك الفتن في عهده كرَّم الله وجهه، وفتنُ العهدَيْن متواصلةٌ، فماذا يكون وجهُ استبعادِ أن يكون هو مدبِّرَ الفتن في عهد عثمان رضي الله عنه أيضاً؟ ففتنتُه في العهد اللاحق إكمالةٌ لفتنتهِ في العهد السابق. والشيءُ من مَعْدِنه لا يُستغرَب، ومَسْعَى قومِه في الفتن طولَ التاريخ حقيقةٌ ملموسةٌ لا يتجاهلُها إلاَّ من هو ضالعٌ معهم في آخر الزمن، وقد عرفهم الناسُ في كلِّ دور، بأنهم أهلُ مَكْر وغَدْر ــ كما

سبق ــ . فاستبعادُ سَعْي ابنِ سَبأ في الفتنة في عهد عثمان بعد اعتراف مثل جولد زيهير اليهودي بذلك يكون تحزُّباً لليهود فوق اليهود أنفسهم، وسيفُ بن عمر من رجال جامع الترمذي، فلا يُستغنَى عن أنبائه كما لا يُستغنى عن أنباء الواقدي حينما لا تكون التُّهَمة قائمة.

وابنُ سبأ هذا هو الذي ابتدع عقيدةَ الرَّجْعة بعد الموت في الدنيا لعلي كرَّم الله وجهه ولغيره من الأئمة، والقولَ بتناسُخ الأرواح وتَقَمُّصها في الأجساد ــ كما هو المتوارَث في تلمود اليهود ــ وكان يزعم أن علياً لم يُقْتل، وأنه حيٌّ، وأن فيه الجزءَ الإلٓهي، وأنه هو الذي يجيءُ في السحاب، وأن الرَّعْدَ صوتُه، والبرقَ سَوْطُه.

ومن ابن سبأ هذا تَشَعَّبت أصنافُ الغُلاة من الرافضة، وعنه أخذوا القول بحلول الجزء الإلٓهي في الأئمة بعد علي كرَّم الله وجهه، كما في «خِطط» المقريزي (١٨٢/٤)، وهو مذهب ملاحدة الإسماعيلية العُبَيْديين ــ حكَّام مصر قبل الأيوبيين ــ وادِّعاؤُهم النسَبَ الفاطميَّ بعد اعترافِ من اعترفَ منهم بأن انتماءَ عبيد الله ليس بِوِلاديٍّ استقراريٍّ، بل بالاستيداع: مَجْلبةٌ لهُزءِ الهازئين.

فما دعواهم النسبَ الزكيَّ إلَّا إفكٌ وزورٌ عند أمثال: ابن رزام، والباقلَّاني، وعبد القاهر البغدادي، وابنِ السمعاني، وأبي الحسين القُدوري، وأبي حامد الإسْفَرايني، وابن الأكفاني، وأبي الطيب الطبري، وأبي عبد الله الصَّيْمَري، والمرتَضَى، والرضي، وابن الأزرق، وابن الجوزي، وسِبْطه، وابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، وابن حجر، والشمس السخاوي، والشمس ابن طولون، وغيرهم.

واستبعادُ ابن الأثير استنكارَ نسبِهم وَهْمٌ مجرَّد ــ وله أوهامٌ معدودة ــ وابنُ خلدون منحرِفٌ عن أهل بيت الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، فينشرحُ صدره لعَزْوِ تلك المخازي إلى الذين ينتمون إلى فاطمة عليها السلام، كما يقول ابن حجر وغيره، ولكنْ هذا اتهامٌ فظيع، ولعل هذا من أغلاطِه المعروفةِ بدون أن يَحمِل بين

ضلوعه مثلَ هذا الحقد الكمين. ويُرْمَى المقريزيُّ بالانحياز إليهم لظنه أنه منحدِرُ النسبِ منهم، كما ذكره السخاوي في ترجمته.

ولا مانع من أن يكونَ هؤلاء الثلاثة غلِطوا في الرأي، وكم لهم من أغلاط ليس هذا موضعَ شرحها، ولا يُتَصوَّرُ أن يكون جمهور أهل العلم غلطوا وأصاب هذا الشاذ أو ذاك الشاذ.

قال أبو شامة الحافظ في «أزهار الروضتين في أخبار الدولتين»: «ولم يكونوا فاطميين، وإنما كانوا يُنْسَبون إلى عبيد ــ وكان اسمه سعيداً ــ وكان يهودياً حداداً بِسَلَمْيَةَ» ــ بحمص في الشام ــ. وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١٢/٢٦٧): «وكان أولُ من ملك منهم المهديَّ وكان من سَلَمية حداداً، وكان يهودياً فدخل بلاد المغرب، وتَسمَّى بعبيد الله، وادَّعى أنه شريفٌ علوي فاطمي، وقال عن نفسه: إنه المهدي».

وعن فقيه العُبيديين يعقوبَ بنِ كلِّس يقول ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: «كان يهودياً من أهل بغداد، خبيثاً ذا مكر، وله حِيلٌ ودهاء، وفيه فطنة وذكاء» إلى أن ذكر كيف أسلم طَمَعاً في الوزارة.

وعن فقيههم الآخَرَ النعمانِ القيروانيِّ يقول الذهبي في «تاريخ الإسلام» الكبير: «وتصانيفُه تدلُّ على زَندقته وانسلاخِه من الدِّين، أو أنه منافقٌ نافقَ القوم، كما وَرَدَ أن مغربياً جاء إليه فقال: قد عَزَم الخادمُ على الدخول في الدعوة ــ يعني دعوةَ ملاحدة الإسماعيلية ــ فقال: ما يحملُك على ذلك؟ قال: الذي حَمَل سيدَنا. قال: يا ولدي! نحن أَدْخَلَنا في هواهم حَلواهم، فأنت لماذا تدخل؟».

وفي «العبر» للحافظ الذهبي و «شذرات الذهب» لابن العماد (٣/٤٧): «النعمان بن محمد بن منصور القيرواني القاضي أبو حنيفة الشيعيُّ ظاهراً، الزنديقُ باطناً، قاضي قضاة الدولة العبيدية، صَنَّف كتاب «ابتداء الدعوة» وكتاباً في فقه

الشيعة وكتباً كثيرةً تدلُّ على انسلاخه من الدين، يبدِّلُ فيها معانيَ القرآن ويحرِّفها. مات بمصر سنة ٣٦٣هـ في رجب، وولِّي بعده ابنه».

وقال ابن كثير في «تاريخه» (١١/٢٨٤): «وقد سلَّم المعزُّ ـ باني القاهرة ـ أبا بكر النابلسيَّ العابدَ المشهورَ ليهوديٍّ ليسلَخه، فجعل يسلَخُه وهو يقرأُ القرآن! قال اليهودي: فأَخَذَتْني رِقَّة عليه، فلما بلغتُ تِلقاء قلبه طعنتُه بالسكين فمات، رحمه الله، فكان يقال له: الشهيد، وإليه يُنسَبُ بنو الشهيد من أهل نابُلُس إلى اليوم، ولم تَزَلْ فيهم بقايا خير».

فَيُعلَم من ذلك أن سَـدَا دولة العبيدين ولُحْمتها: اليهوديةُ نسباً ونِحْلةً، ولحق بهم في أواخر أيامهم موسى بنُ ميمون الفيلسوفُ اليهودي، فلقي منهم كلَّ تكريم، لكن لم تَطُلْ أيامُ هنائه بهم، حيثُ انطوتْ صحيفتُهم على يد بطل الإسلام صلاح الدين الأيوبـي رحمه الله.

بَيْدَ أن موسى بنَ ميمون تمكَّن من الاحتفاظ بمنزلته في عهد صلاح الدين وأبنائِه بفضل القاضي الفاضل وتقديرِه لحِذْقِه في الطبِّ حتى حَمَاه ممن حاول التمهيدَ للفَتْك به بادِّعاء «أنه كان أسلَم بالأندلس ثم تهَوَّد بمصر»، قائلًا له: «ما صحَّ إسلامه هناك لأنه كان مُكْرَهاً». وقال ابن كثير في «تاريخه» (١٢/٢٦٧): «كانوا من أغنى الخلفاء، وأجبرهم، وأظلمهم، وأنجسَ الملوك سيرةً وأخبثهم سَريرةً».

وقد أَلَّف أبو شامةَ الحافظ فيهم كتابه «كشف ما كان عليه بنو عُبيد من الكفْر والكذِب والمكْر والكَيْد»، كما أَلَّف قبله القاضي أبو بكر الباقلَّاني «كشف الأسرار وهتك الأستار» في الردِّ على كتاب «البلاغ الأعظم والناموس الأكبر» لبعض قُضاة العُبيديين بمصر، وكان الباقلانيُّ يقول عنهم: «هم قوم يُظْهرون الرَّفْض، ويُبطنون الكفر المحض»، والذين يُنَوِّهون بهم من غير نظرٍ إلى الحقائق هم الذين يَسْعَون في إحياء ذكرى أمثال المتنبـي وأبي العلاء! كأنهم يرمون بذلك إلى التنويه بالإلحاد والملحدين، ولله في خلقه شؤون.

ومن اليهود الذين لهم فتنٌ في التاريخ أبو عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني، المعاصر للمنصور العباسي، وإليه تُنْسب طائفة العيسوية من اليهود. كان يقول: إن محمداً صلَّى الله عليه وسلَّم نبـيٌّ مرسَلٌ، لكن إلى العرب خاصة، وكان يُريد بذلك إفسادَ ما بين العربِ وغيرهم، ليحُلَّ عُرَى الإخاء الإسلامي بين المسلمين ويقضيَ على الإسلام، مع أنه صلَّى الله عليه وسلَّم مبعوثٌ إلى كافة الناس بشيراً ونذيراً بنصِّ القرآن الحكيم، والله سبحانه يقول: ﴿إنما المؤمنونَ إخوةٌ﴾ و ﴿إن أكْرمَكم عند الله أتقاكُم﴾، وفي الحديث الشريف: «إن ربَّكم واحدٌ، وأباكم واحد، فلا فضلَ لعربـي على عجمي، ولا لأحمرَ على أسودَ إلَّا بالتقوى»، وفي صحيح البخاري بسنده إلى عمر رضي الله عنه أنه قال: «أبو بكرٍ سيدُنا، أعتقَ سيدَنا» يعني بلالاً. وبعد قولِ الله وقولِ رسول الله وقولِ مثلِ عمر رضي الله عنه لا يَنْخَدع بمكْر ذلك اليهودي إلَّا من انطمستْ بصيرتُه، وتاه في مَهَامهِ الجاهلية الأولى. فنسأل الله الصون.

ولكثيرٍ من اليهود في البلاد الإسلامية براعةٌ في الطبِّ والفلسفة، ولثلاثةٍ منهم أعمالٌ خاصةً تَهُمُّ المشتغلين بشؤون الإسلام فتلفتُ إليهم الأنظار، وهم ابن مَلْكَا، وموسى بن ميمون، وابن كَمُّونة.

فالأخيرُ: هو عزُّ الدولة سعدُ بن منصور البغدادي المتوفَّى سنة ٦٨٣هـ، ملحدٌ صريحٌ ألَّف «تنقيح الأبحاث عن الملل الثلاث» تعرَّض فيه للنبوة محاولاً أن يقضي على الأديان الثلاثة قائلاً: عليَّ وعلى أعدائي! لكنْ قَضَى على نفسه من غير أن يقضيَ على الأديان، حيثُ ثار الناسُ عليه ببغداد وهَمُّوا بقتله إلَّا أنه وجد من يُهَرِّبه في صندوق إلى الحِلَّة، فأقام عند ابنه هناك أياماً ثم أدركه الموتُ جامعاً بين الخسرانين، كما يُعْلَم مما ذكره المؤرخ الكبير عبد الرزاق الفُوَطي في ص ٤٤١ من كتابه: «الحوادث الجامعة في المائة السابعة».

ومن مُرِيدي هذا الملحد في آخر الزمن جميل الزَّهاوي ــ سبحان من يخرج

الميت من الحي! ــ وكان يفتخرُ بكتابٍ لابن كَمُّونة محفوظٍ عنده، وكذا الرُّصافي المعروف.

وقد ردَّ على كتاب ابن كمونة الإمامُ الأصوليُّ الفقيه النظَّار مظفَّر الدين أحمد بن علي بن تَغْلِب الساعاتي البغدادي المتوفَّى سنة ٦٩٤هـ بكتاب سماه «الدرُّ المنضود في الردِّ على فيلسوف اليهود». ولابن كَمُّونة عدَّةُ مؤلَّفاتٍ في المنطق والفلسفة، منها «شرح التلويحات» للشهاب السُّهْرَوَرْدي المقتول.

وأما ابن مَلْكَا فهو مؤلِّف «المعتبَر» و«التعبير»: أبو البركات هبة الله بن مَلْكا البغدادي المتوفَّى سنة ٤٥٧هـ عن ثلاث وتسعين سنة ــ ولا «عليّ» في نَسَبه[1] ــ قَضَى معظمَ حياته وهو متظاهِرٌ بيهوديته، إلى أن قال فيه أبو القاسم علي بن أفلح العَبْسيُّ الشاعر:

لنا طبيبٌ يهوديٌّ حماقتُه ... إذا تكلَّم تبدو فيه مِنْ فِيهِ
يَتِيه والكلبُ أعلَى منه منزلةً ... كأنه بَعْدُ لم يَخْرُجْ من التِّيهِ

وكان يتمثَّلُ بها أبو الحسن بن التلميذ الطبيبُ النصرانيُّ المنافِسُ له، وفيهما يقول البديع الأسْطرلابيُّ:

أبو الحسنِ الطبيبُ ومُقْتَفِيه ... أبو البركاتِ في طَرَفَي نقيضِ
فهذا بالتواضع في الثُّريا ... وهذا بالتكبُّر في الحضيض

ولما سمع ابن مَلْكا قولَ ابن أفلح فيه علم أنه لا ينال تَبجيلاً بالنعمة التي أَغدقَها عليه الملك السَّلْجوقي إلاَّ بالإسلام، فأسلم في الظاهر، والله أعلم بما في قلبه. وفي سبب إسلامه روايات.

قال الظَّهير البيهقي: لما أخذ ابن مَلْكا في مَصَافِّ المسترشِد بالله والسلطان

---

(١) يريد المؤلف رحمه الله أن بعضهم نَسَب المترجَم: هبة الله بن علي بن ملكا، والصواب خلافه. وفي عبارته أيضاً تورية.

مسعود (يعني سنة ٥٢٩هـ) وقَرُب حَيْنُه أسلم في الحال وكان من قبل يهودياً فَنجا من القتل، وحَسُن إسلامه.

وفي رواية الصَّفَدَي: أن ابن مَلْكا دَخَل على الخليفة المستنجد فقام الحاضرون سوى قاضي القضاة، فإنه لم يَقُم فقال: يا أمير المؤمنين إنْ كان القاضي لم يُوافِقِ الجماعةَ لكوني على غير ملَّته، فأنا أُسْلِم ولا يَنْتَقِصُني، فأَسْلَمَ. اهـ. لكن الخليفة الذي دخل عليه ابن مَلْكا لا يمكنُ أن يكون المستنجد، لتأخُّر تولِّيه الخلافةَ عن وفاة ابن ملكا.

ويقول ابن الزَّاغُوني: إنه كان في صحبة السلطان محمود ببلاد الجبل، وكانت زوجتُه الخاتونُ بنتُ عمِّه سَنْجَر ـ وكان لها مُكرِماً محباً معظِّماً ـ واتفق أنْ مرضتْ وماتتْ، فجزِع جزعاً شديداً، ولما عاين أبو البركات ذلك الجَزَع من محمود خاف على نفسه من القتل، إذْ هو الطبيب، فأسلم طلباً لسلامة نفسه. اهـ. والله أعلم.

وقال أبو حيان في «البحر» (٣٥٧/٨): وأما صاحب «المعتبَر» فهو يهوديٌّ أظهر إسلامه، وهو منتحِلٌ طريقةَ الفلاسفة. اهـ.

وقد أُوتي ذكاءً وحسنَ بيان مع مكرٍ بالغ، وشَغَبٍ ملبِّسٍ، يَدُسُّ بهما في غُضون كلامه ما ورثه من عقيدة التشبيه من نِحْلته الأصلية، فَيَرُوجُ تلبيسُه على مَنْ لم يؤتَ بصيرةً نافذةً تجلُو الحقائق، يتظاهرُ بالردِّ على الفلاسفة في بعض مباحثِ المنطقِ والطبيعيَّات والإلهيَّات، فيكونُ ذلك سبباً لرواج شَغَبه عند بعضِ محدِّثي الحَشَوية في تجويز حلول الحوادث في الله سبحانه.

وأين تَغَيُّر صفةِ العلمِ وصفةِ الإرادة الحقيقيتينِ من تجدُّد تعلُّقِهما الاعتباريِّ البَحْت؟ فإن الأولَ يُوجِب تغيُّر الموصوف، بخلاف الثاني.

ومما يقولُه ابن مَلكا في «المعتبَر» في (٤٥/٣): «والتنزيهُ عن الإرادة الحادثة: كالتنزيه عن الإرادة القديمة في كونه محلاً لها، لكنْ لا وجهَ لهذا التنزيه».

وقال في (٧٧/٣) عند تحدُّثه عن تغيُّر الإدراك بتغيُّر المُدْرَكات: «وذلك مما

لم يَبْطُلْ بحجَّة، ولم يُمْنَعْ ببرهان، ونَفْيُه من طريق التنزيه والإجلال لا وجه له، بل التنزيهُ من هذا التنزيه، والإجلالُ من هذا الإجلال: أولى».

وأفاض في (٣/٨٣) في الردِّ على القائلين بوجوب التنزيه عن تغيُّر العلم، لكنْ بنوعٍ من التَّعْمية تَهَيُّباً من الوسط الإسلامي الذي يعيشُ فيه، مع أن حلولَ الحوادثِ في ذاتِ الله محالٌ عند المتكلمين والفلاسفة في آنٍ واحد، بل بحلولِ الحوادثِ في العالَم استدلوا على حدوث العالَم، فكيف يُسْتَجازُ ذلك في مُبْدِع العالَم؟! جلَّ جلاله، وإنِ انخدع بكلامِ ابنِ مَلْكا ابنُ تيميَّة في «تلبيسه» و«تِسْعِينيته» و«سَبْعينيته» و«منهاجه» و«معقوله»!.

بل وسَّع دائرةَ هذا التجويز إلى حدِّ قبولِ الاستقرارِ المكانيِّ، والحركة، والحدِّ، والمسِّ، والقعود، والكلام بالحرف والصوت، ونحوِها من الأحداث في جانب الله جلَّ شأنه، مع خطورة ذلك عند أهل الحق. راجعْ «أصول الدين» لعبد القاهر البغدادي ص ٣٣٧.

وَتوهُّمُ تغيُّرِ علمِ الله بتغيُّر المعلوم: ناشىءٌ من القياس على الشاهد، لكنْ أنَّى يصحُّ قياسُ المنزَّهِ عن الزمان والمكان والجسمية، على الشاهد الجسماني الزماني المكاني؟!

وتجدُّدُ عِلْمِنا بتجدُّدِ المعلومِ المتغيِّر: ناشىءٌ من النقص في علمنا، ففي علمنا، ماضٍ ومستقبلٌ لهذا، فلا يُمكِننا علمُ الكلِّ بمرةٍ واحدة، بخلاف علم الله جلَّتْ عظمتُه، لأن علمَه ليس بارتِساميٍّ ولا حُصُولي، بل حضوريٌّ وحدانيٌّ يشملُ المعلوماتِ كلَّها على أطوارِها جميعِها بمرةٍ واحدة.

ومما يُقرِّبُ ذلك إلى الفهمِ: الفرقُ المشهودُ بين باصِرتنا وباصِرةِ النملةِ، حيثُ نَرَى الألوانَ المختلِفَةَ في أعلامٍ عريضةٍ متوازية، في جدار مثلاً، بمرةٍ واحدةٍ، بخلافِ النملةِ، فإنها إذا وُضِعتْ على أيِّ عَلَم منها تَعُدُّ نفسَها تمشي في صحراءَ من السواد مثلاً، ثم في صحراءَ بيضاءَ، وهكذا في باقي الألوان.

فإبْصارُها: فيه ماضٍ ومستقبلٌ لضَعْفه، بخلاف باصِرتنا التي تُدرِك جميعَ تلك الألوان بمرةٍ واحدة، لكونها أقوى من باصرة النملة، وذِكْرُ ذلك لمجرَّد تقريب المسألة إلى الفهم على مَذَاق أهل الحق، وإلَّا فلا نسبةَ بين صفةِ العبدِ وصفة المعبود جلَّ جلاله. ولا يتَّسعُ المقام للإفاضة في خطورة تجويز حلول الحوادث في ذات الله.

ومن الظاهر أن منْ لا يَرَى حلولَ الحوادث في الجوهر دليلَ حُدوثِه: لا يجد دليلاً على حدوث العالَم، فيضطَّرُّ إلى القول بقدمِ العالَم المستَلْزِم استلزاماً أولياً استغناءَ العالَم عن الصانع! وهذا بمعنى نفي الصانع!

وأُحدوثةُ الحدوثِ الذاتيِّ مع عَدَم سَبْقِ العدمِ: حديثُ خُرَافة، ابْتُدِعَ لتَحْبيبِ فلسفة اليونان، وللجَمْع بينها وبين حكمة القرآن؛ وضَرْبُ المثلِ لذلك بحركةِ اليدِ وحركةِ المفتاحِ: مُغَالَطةٌ، لسَبْقِ وجودِ اليدِ سَبْقاً زمانياً على وجود حركتها المُجَامِعة لحركة المفتاح.

* * *

وأما موسى بن ميمون: فمن أهل قُرْطُبة، ممن تخرَّج في الفلسفة على ابن طُفَيلٍ: محمدِ بن عبد الملك، وابن رشدِ الحفيدِ: محمدِ بن أحمد، وقد تطابقتْ كلماتُ عبدِ اللطيف البغدادي في «الاعتبار» وجمالِ الدين القِفْطي في «أخبار الحكماء» وابنِ أبي أُصَيْبِعة في «طبقات الأطباء» وأبي الفرج المَلَطي في «مختصر الدُّوَل» وأبي حيان الأندلسي في «البحر المحيط» والصلاح الصَّفَدي في «الوافي» والمَقْرِيزي في «الخِطط» على أن موسى بنَ ميمون اليهوديَّ كان أسلَم بالأندلس عندما خَيَّر بعضُ ملوكِ المغرب اليهودَ بين الإسلامِ والجلاءِ من مملكته، ثم رَحَل إلى الشرق، وأقام بمصرَ مظهِراً لـدين اليهود، ومات على ذلك سنة ٦٠٠هـ أو خمس وستمائة بها.

ويَرَى أناسٌ من الغربيين أنه لم يُسْلم أصلاً، بل اختار الجلاءَ على الإسلام، يُريدون بذلك إبرازَه بمظهر البطولة في التمسك بيهوديته، رَغْم كلِّ اضطهاد، ولهم في

ذلك ملاحظاتٌ تُخالف المنصوصَ في التواريخ، وليس هذا المقامُ مما يتَّسع لبسْط الكلام فيه.

قال أبو حيان في (٤٧٢/٧) من «البحر المحيط» عن موسى بن ميمون الأندلسي: «رئيس اليهود في زمانه بمصر، وكان هذا اليهوديُّ قد أظهر الإسلام... ورحل من الأندلس... فلما قدِم مصرَ ــ وكان ذلك في دولة العُبَيْديين، وهم لا يتقيَّدون بشريعة ــ رَجَع إلى اليهودية، وأخبر أنه كان مُكْرَهاً على الإسلام، فَقُبِل منه ذلك، وصنَّف لهم تصانيفَ، منها كتاب «دلالة الحائرين»، وإنما استفاد ما استفاد من مخالطةِ علماء الأندلس، وتَوَدُّدِهِ لهم، والرئاسةُ إلى الآن بمصرَ لليهود، في كل مَن كان مِن ذريته». اهـ.

ومن مؤلَّفاته «السراج شرح المشنا». وقال الدكتور إسرائيل ولفنسون في كتابه عن موسى بن ميمون (ص ٤٣): «وكان جامعُ المشنا (يهودا هناسي)[1] الذي كان زعيمَ الطوائف اليهودية بفلسطين من سنة ١٦٠م لسنة ٢١٠».

وقال المَقْريزي في (٤ / ٣٦٧) من «الخِطط»: «وبعد وَضْع هذا المشنا بنحو خمسين سنةً قام طائفة من اليهود يقال لهم (السنهدرين) ــ ومعنى ذلك: الأكابر ــ وتصرَّفوا في تفسير هذا المشنا برأيهم، وعمِلوا عليه كتاباً اسمه «التلمود» أَخْفَوْا فيه كثيراً مما كان في ذلك المشنا، وزادوا فيه أحكاماً من رأيهم، وصاروا منذ وضْع هذا التلمود الذي كتبوه بأيديهم وضمَّنوه ما هو من رأيهم: ينسُبون ما فيه إلى الله تعالى، ولذلك ذمَّهم الله في القرآن الكريم بقوله: ﴿فويلٌ للذين يَكْتُبون الكتابَ بأيديهم ثم يقولونَ هذا من عند الله ليشتروا به ثمناً قليلاً، فويلٌ لهم مما كَتَبَتْ أيديهم، وويلٌ لهم مما يَكْسِبون﴾.

---

(١) يقال: إن موسى بن ميمون سليل يهودا هذا، فيكون موسى بن ميمون عريقاً في اليهودية. (ز).

وهذا التلمود له نسختان[1] مختلفتان في الأحكام، والعملُ إلى اليوم على هذا التلمود عند فرقةِ الربانيين، بخلاف القرائين، فإنهم لا يعتقِدون العملَ بما في هذا التلمود، فلما قَدِم عنان رأس الجالوت إلى العراق (سنة ١٣٦هـ) أنكر على اليهود عملَهم بهذا التلمود، وزعم أن الذي بيده هو الحقُّ، لأنه كُتِب من النُّسَخ التي كُتبتْ من مشنا موسى عليه السلام الذي بخطه!!.

والطائفةُ الربانيون ومَنْ وافقهم لا يعوِّلون من التوراة التي بأيديهم إلَّا على ما في هذا التلمود، وما خالف ما في التلمود لا يَعبأون به، ولا يعوِّلون عليه، كما أخبر تعالى، إذْ يقول حكايةً عنهم: ﴿إنا وَجَدْنا آباءَنا على أُمةٍ، وإنا على آثارهم مُقْتَدون﴾. ومن اطَّلَعَ على ما بأيديهم وما عندهم من التوراة تبيَّن له أنهم ليسوا على شيء، وأنهم إنْ يتَّبِعون إلَّا الظنَّ وما تَهْوَى الأنفس. ولذلك لما نَبَغ فيهم موسى بن ميمون القرطبي عوَّلوا على رأيه، وعَمِلوا بما في كتاب «الدلالة» وغيرِه من كتبه، وهم على رأيه إلى زمننا». اهـ.

يريد أنه لو كان عندهم نصوصٌ متوارَثةٌ يُعوَّل عليها، ولم تَتلاعَب الأيدي بكُتُبهم إثْرَ أحداثِ اجْتَاحَتْهم وكُتُبَهم ما تمكَّن أحدٌ منهم في زمنٍ متأخر من إحداثِ آراء جديدةٍ يَنْصاع لها الشعْب الإسرائيلي.

وقال جمال الدين القِفْطي في (ص ٢١٠) من «أخبار الحكماء» في ترجمة موسى بن ميمون: «كان عالماً بشريعة اليهود وأسرارها، وصنَّف شرحاً للتلمود الذي هو شرحُ التوراة وتفسيرُها». اهـ. وإنما شَرَح بعضَ أسفار التلمود. وله «السراج شرح المشنا»، و«تثنية التوراة»، والكتاب الأخير أدَّى إلى انقلاب اجتماعي بين اليهود.

وفي (ص ٢٩) من «الكنز المرصود في قواعد التلمود»: «أخذ الرَّبِّيُّون تعاليمَهم

---

(١) يعني: الأورشليمية والبابلية. وعلى البابلية تعويل الربانيين. كما سيأتي. (ز).

ومبادئهم عن الفَرِيسيين الذين كانوا متسلِّطين على الشعب أيامَ المسيح يحضُّونه على اتِّباعِ ظواهرِ شريعةِ موسى، ويحفظون لأنفسهم تفسيرَ التقليدات المتَّصلة إليهم، وبعد المسيح بمائةٍ وخمسين سنةً خاف أحدُ الحاخامات... أن تلعبَ أيدي الضياع بهذه التعاليم، فجمعها في كتاب سماه «المشنا»...

وقد زِيد في القرون التالية على كتاب «المشنا» الأصلي شروحاتٌ أخرى، صار تأليفها في مدارس فلسطين وبابل، ثم علَّق علماء اليهود على «المشنا» حواشيَ كثيرة... دَعَوْها باسم (غاماره) فالمشنا المشروحة على هذه الصورة مع الغامارة كَوَّنَتْ التلمود، فكلمة التلمود معناها: كتابُ تعليمِ ديانةٍ وآدابِ اليهود، وهذه الشروحاتُ مأخوذةٌ عن مصدرين أصليين. أحدهما المسمَّى بتلمود أُوْرْشليم ــ وهو الذي كان موجوداً في فلسطين سنة ٢٣٠م ــ وثانيهما تلمود بابِل ــ وهو الذي كان موجوداً فيها سنة ٥٩٠ بعد المسيح ــ... وتلمود بابِل هو المتداوَل بين اليهود، وهو المراد عند الإطلاق». اهـ.

وجاء في المجلد الثالث عشر من مجلة الهلال لسنة ١٣٢٢هـ الموافقة لسنة ١٩٠٥م (٣٠٣/٥) ما نصُّه: «وقد طُبِعت النسخة البابِلية من التلمود سنة ١٥٢٠م في البندقية كاملة في ١٢ مجلداً ضخماً، وهي أضبطُ الطبعات وأتقنُها، وتسمَّى طبعة بومبرج... وأما الأُورشَليمية فقد طُبعت مرتين الأولى في بومبرج سنة ١٥٢٢م والثانية في كراكو سنة ١٦٠٩م»[1].

وأما التوراة: فهي عندهم خمسة أسفار: التكوين، والخروج، واللاَّويِّين، والعدد، والتثنية، ولها ثلاث نسخ: نسخة السبعين للربانيين، ونسخة القرائين،

---

(١) أما ما طبع في مدينة امستردام في سنة ١٦٤٤م، وفي سلزباج سنة ١٧٦٩م، وفي فارسوفيا سنة ١٨٦٣م، وفي مدينة براج سنة ١٨٣٩م: فكلُّها مشطورة (ناقصة). كما في «الكنز المرصود» (ص ٣١). (ز).

ونسخة السامرة، وهي متخالفةٌ لا تقرُّ طائفةٌ منهم بنسختي الطائفتين الأُخريين، ولا تقرُّ طائفة القرائين خاصةً بالتلمود أصلاً.

وقد لَقيَ اليهودُ اضطهاداً شديداً دُهوراً، وسَبْياً وتخريباً فَقَدوا بها كُتُبهم الأصلية، فانقطعت صلةُ ما بأيديهم من الكتب بموسى عليه السلام، كما يشهدُ بذلك التاريخ، بل في الكتبِ نفسِها ما يبرأُ منه أنبياءُ الله تعالى من أُخلوقات مكشوفة.

ففي سفر التكوين ليس بقليل ما يَنْبُذُه العلمُ الصحيح والعقلُ السليم، فضلاً عن أن يثبُت عن موسى عليه السلام، وفيه: خَلَق الله آدم على صورته وشَبَهه ـ وحاشا الله أن يُثْبِت أنبياؤه شبيهاً له! وكلمةُ (وَشَبهه) قاطعةٌ كلَّ احتمالٍ للتأويلِ المجامعِ للتنزيه، فتكونُ من الحجج الناهضة في ثبوت التحريف في التوراة.

وفي هذا السفر أيضاً: مصارعةُ يعقوبَ عليه السلام لله سبحانه، جل إلّه العالمين من أن يُصارعه أحد! وكم في أسفار اليهود من مظاهر يَتَصَوَّرون ظهور الله فيها! وما هذا إلَّا اعتقادٌ بحلول الله سبحانه في بعض مخلوقاته وسكوتُ الأسفارِ عن البعث والجنة والنار: سكوتٌ عن أخصِّ ما يدعو إلى اعتقاده رُسُل الله تعالى.

جلَّ إلّه العالمين أن يركبَ الغمامة! وهو موجود في سفر التثنية. وفيه أيضاً ذِكْرُ وفاةِ موسى عليه السلام ودفنِه في الجواء في أرض مواب، مقابلَ بيت فغور، وأنه لم يَعرفْ إنسانٌ قبره إلى هذا اليوم!

وهذا من أجلى الحُجَج على أن مدوِّن تلك الأسفار إنما دوَّنها في زمن متأخرٍ جداً عن وفاة سيدنا موسى عليه السلام بحيثُ نَسُوا معالمَ قبرِه، ولم يكن أحدٌ يعرف قبره، ومثلُ هذا الجهل من أتباعه لا يُتَصَوَّر وقوعه إلَّا بعد مئاتٍ من السنين من وفاته.

وقد أُلِّفتْ كتبٌ خاصةٌ في تبيين وجوه الأخطاء في كتبهم مما ينادي ببراءة الله سبحانه منها، فنستغني بها عن سرد نماذجَ من تلك الأخطاء هنا.

وفي سفر دانيال: «رأيتُ قديم الآباءِ قاعداً على كرسي، أبيضَ الرأسِ

واللحية، وحولَه الأملاك» ولذا كان رأس جالوت يقول: «إن معبودَه شيخٌ أَشْمَطُ» كما في (٥/٤) من كتاب «البدء والتاريخ» لمطهَّر بن طاهر المقدسي.

والتلمود يُعَدُّ واجبَ الاتباع عند الربانيين وفيه: «إن تكسير جبهةِ خالقهم من أعلاها إلى أنفه خمسة آلاف ذراع»! حاشا لله من الصور والمساحات، والحدود والنهايات!!

وفيه أيضاً: «إن في رأس خالقهم تاجاً فيه ألف قنطار من ذهب، وفي إصبعه خاتَم تُضيءُ منه الشمس والكواكب» كما في (٢٢١/١) من «الفِصَل» لابن حزم.

وفيه أيضاً: «إن مَنْ شَتَم الله تعالى وشَتَم الأنبياء يؤدَّب، ومَنْ شَتَم الأحبار يموت، أي: يقتل». ومثله في (ص ٣٣) من «الكنز المرصود»، وفيه كثير مما في التلمود مما تقشعرُّ بذكره الأبدان، ضربنا عن ذِكْرها صَفْحاً، اكتفاءً بما سبق.

وبعد أنْ أَلْمَمْنا بما في كتبهم من صنوف التشبيه والتخريف، ووجوه المناقَضات للحقائقِ وأنواعِ الضلالات المكشوفة، نتعجَّبُ مِن أن يكون مَنْ يكونُ بمنزلة موسى بن ميمون في عقله وفلسفته، واتساع أُفُق تفكيره شارحاً لتلمودهم، ومفسِّراً ومدوِّناً لشريعتهم وداعياً إليها، لكِنْ: ﴿ومنْ لم يَجعلِ الله له نوراً فما له من نور﴾.

بَيْدَ أن اتصالَ موسى بن ميمون بأمثال ابنِ طُفَيـل وابنِ رشد الحفيدِ أَبْعَدَه عن القول بالتجسيم، وجَعَله يَسْعَى في ترويج اعتقاد التنزيه في يهوديته، مع وجود نصوصٍ في كتبهم المعتبَرة بينهم، تقضي بالتجسيم الصريح، وذلك بأن يَدَّعِيَ أن الأنبياء إذا بُعثوا في بيئاتٍ متوغلةٍ في الوثنيات لا يُصَارحونهم بالتنزيه، مخافةَ أن يُعْرِضوا عن الدعوة بالمرة، بل يُجَـارونهم في ذلك ليتمكَّنوا من غرس الفضائل في نفوسهم، حتى يُقْلعوا عن تلك السفاسف بأنفسهم شيئاً فشيئاً! وهذا تجويزٌ منه للكذب في حقِّ الأنبياء عليهم السلام كذباً صريحاً، فيما لا مجال لتأويله في لغة التخاطُب، فحاشاهم من ذلك، بل تلك النصوصُ الصريحةُ في التجسيمِ وسائرِ وجوه التخْريف: من أدلةِ وجود التحْريف بكثرةٍ في كتبهم.

وموسى بن ميمون يعدُّ مهذِّباً لأحكام دينهم العَمَلية، ومدوِّناً على أسلوب يدعو إلى استساغتها عند جماهيرهم، بدون أن يتعرَّض لتلك الحماقات إلاَّ بالتأويل، تقريباً لها، إلى ما تَلَقَّاه من فلاسفة الإسلام من المبادىء.

* * *

وأما كتابه «دلالة الحائرين» ـ من بني قومه اليهود ـ فقد ألَّفه باللغة العربية وبالخطِّ العِبْري في ثلاثة أجزاء، وكان بتأليفه هذا يتوجَّس خِيفةً من اليهود والمسلمين في آن واحد، لأنه ألَّف كتابه هذا مناوئاً لكثير من الآراء المتوارثة بين اليهود، جاعلاً دينَ اليهود خاضعاً لمبادىء أرسطو، ومبادىء فلاسفة الإسلام التي تلقَّاها من أمثال ابن طُفَيل وابن رشد الحفيد، وارتضاها لنفسه، مع حَمَلاتٍ قاسية وجَّهها إلى فِرَق المتكلمين من أشاعرة ومعتزلة، حَسْبما استلهمه من يهوديته.

فجعل كتابَه هذا عربيَّ اللغة، عِبْريَّ الخطِّ، ليكون اطلاعُ مَنْ لا يأمنُ جانبَهم عليه ببطء، لأنه قلَّ بين اليهودَ من يعرِف العربية في زمنه إلاَّ وهو مِن مريديه، فيستسيغُ آراءه، وقلَّ أيضاً بين علماء المسلمين من يُلمُّ بالخطِّ العبري في بلاده إلاَّ وله سهمٌ في الفلسفة، فيتَّسعُ صدره لشتى الآراء، فلا تكونُ ثورةُ مَنْ يثورُ عليه مِن الطائفتين باندفاعٍ، بل على تمهُّل.

لكن الغريب أنه لقيَ مناوأةً شديدةً من أهل دينه، في حينِ أن علماءَ المسلمين لم يهتمُّوا بالردِّ على كتابه، مع أن حَمَلاتِه في كتابه على فِرَق المسلمين كانت شديدةً، ولعل ذلك التساهلَ منهم معه أَتَى من جهة سَعْيه الحثيثِ في انتشالِ اليهود من وَرْطَة التجسيم المتوارَث بينهم، فوجدوا في عمله هذا تخفيفَ الشرِّ في جانب اليهود، فكان هذا شفيعاً له عندهم، وتعرُّضُه لِفِرَق المسلمين لم يُبالوا به لكونه سَهْلَ الردِّ.

على أن كتابه هذا لم يُطبع إلى اليوم بالخطِّ العربي، ومونك لما طَبَعه في باريس سنة (١٨٦٦م) إنما طَبَعه بالخطِّ العبري واللغة العربية، على وَضْعه الأصلي.

والجزء الأول من الكتاب في نحو سبعين فصلاً، في غاية التناسب والتناسق

ترتيباً وتدرُّجاً في الرأي، وإن كان في مطاوي تلك الفصول آراءٌ مردودةٌ.

يبحثُ في هذا الجزء عن ذاتِ الله سبحانه، ومعرفتِه، وتعريفِ توحيده، عن طريق المنطق والعقل، وتأويلِ ما يتنافى وذلك من نصوصٍ في كتب اليهود، غيرَ مُبَالٍ أن يكون تأويلُه بعيداً عن لغة التخاطُب، ما دام موافقاً للمبادىء الفلسفية عنده، مع إظهار ما له من الملاحظات، والانتقادات، ووجوه الفَرْق في نظره بين العقلية اليونانية، والإسلامية، واليهودية، ويجادلُ في مفتتح كتابه الذين يَصِفون الله بالأوصاف المادية مجادلةً عنيفة، تحملُهم على الاعتراف بالتنزيه، وهو يدَّعي أن وصف الله عز وجل بالسوالب والتنزيهات هو الوصفُ الصحيحُ الذي لا يَلْحقه شيء من التسامح ــ في نظره ــ .

ويقول: إن وصفَه تعالى بالإيجابيات، فيه خَطَر جسيم، قد يؤدي إلى التجسيم، وإن الإنسان في غَلْطة جوهرية إذا أراد أن يُطَبِّق ما يَرَى في المادة، عليه سبحانه وتعالى، وإنه ليس هناك شَبَهٌ بينه تعالى وبين مخلوقاته أصلاً، في شيء من الأشياء، لا وجودُه مثلُ وجودِها، ولا حياتُها شبهُ حياةِ الحيِّ منها، ولا علمُه شبهُ عِلمِ مَنْ له علمٌ فيها، ولذلك كان نفيُ التجسيم والشَّبَهِ والانفعالات عنه تعالى مما ينبغي التصريح به، لأنه لا توحيدَ إلَّا بنفي الجسمانية، إذِ الجسمُ ليس بواحد، بل مركَّب من مادة وصورة، وهو أيضاً منقسِمٌ قابلٌ للتجزئة.

ثم أقام النكير على أصحاب التمائم باعتبار أنها متوارَثة من الوثنيين، ثم أشار إلى وجوه الفَرْق بين توحيدِ متكلِّمي المسلمين، وتوحيد اليهود، وناقشَ الفِرَق الإسلامية من أشعرية ومعتزلة وغيرهما مناقشةً حادَّةً لم تنتهِ في نهاية الجزء الأول بل يرجعُ إليها في مناسباتٍ شتى في الجزءين الثاني والثالث، كما يقول الدكتور إسرائيل ولفنسون في كتابه عن موسى بن ميمون. وهو أجاد تلخيصَ مباحثِ الأجزاء الثلاثة لدلالة الحائرين، فَيَرجعُ إلى كتابه مَنْ يريد المزيد في ذلك.

ويأخذُ على المتكلمين إباءَهم إطلاق العلَّة الأولى على الله تعالى، دونَ إطلاقِ

الفاعلِ عليه سبحانه، هرباً من القول بقدم العالم، ويَعُدَّ ذلك من عدم الفَرْق منهم بين ما بالفعل، وبين ما بالقوة، مدَّعياً أنه ليس القولُ بالقِدَم مقتَضَى إطلاق العلَّة بالمعنى الثاني، بل هو مقتضَى إطلاقها بالمعنى الأول، فيكون الإشكالُ مشتَرَكَ الورود بين العلة والفاعل على الإطلاق الأول، دون الإطلاق الثاني، وهو لا يعبأ بعدم ورودِ إطلاقِ العلة عليه تعالى في الشرع، بخلاف الفاعل.

لكنْ تَرَاهُ يوافقُ المتكلِّمين في نفي القول بقدم العالَم مع مخالفته لهم في أن القولَ بقدمه يستلزمُ القولَ بنفي الصانع جلَّ جلاله، والواقعُ أن القول بقدَم العالَم ــ بمعنى أنه غير مسبوقٍ بالعدم ــ يَستلزمُ استغناءَ العالَم عن الصانع، ويقول: أما اعتقادُ القِدَم على الوجه الذي يَراه أَرسطو أنه على جهة اللزوم، ولا تتغيَّر طبيعته أصلاً، ولا يخرجُ شيءٌ عن معتاده: فإنه هدمٌ للشريعة بأصلها وتكذيبٌ لكلِّ معجزة ضرورةً، وتعطيلٌ لكلِّ ما رَغَّبَت فيه الشريعة أو خوَّفت منه، اللهم إلاَّ أن تُتَأَوَّلَ المعجزاتُ أيضاً كما فَعَل الباطنية في الإسلام، فنخرجُ من ذلك بضَرْبٍ من الهَذَيان.

وبهذا ينكشِفُ الغطاء عن نُفاة المعجزات من أبناء هذا العصر المتظاهِرين بالإسلام!!.

ويَعيبُ المصنف الأشاعرة والمعتزِلَةَ بأن آراءهم مبنيةٌ على مقدِّماتٍ مأخوذةٍ من كتب اليونان والسُّريان المناوئين للفلاسفة ــ مثل يحيى النحوي وابن عدي ــ لِمَا يترتَّبُ على ذلك من الكلام على أُسسٍ غيرِ رصينة ــ في نظره ــ فيستضعفُ قولَهم: إن العالَم مُحْدَث، لتلك المقدِّمات، فإذا ثبت أنه محدَث: ثبت أن له صانعاً أَحْدَثه، ثم استدلالُهم على أن ذلك الصانعَ واحدٌ، ثم إثباتُهم بكونه واحداً أنه ليس بجسم.

زاعماً أن قِدَمَ العالَم أو حدوثَه لم يصلْ إلى مرتبةِ الثبوتِ ببرهانٍ قطعي، فكيف تُتَّخذُ هذه المسألةُ مقدمةً يُبْنَى عليها وجود الإله؟! ومرتئياً أن الوجهَ الصحيحَ إثباتُ وجودِ الله سبحانه، ووحدانيته، ونفيِ الجسمانية بطرق الفلاسفة. ثم يقول: وبعدَ أن نتأكَّد من صحة هذه المطالب ــ من غير التفاتٍ إلى البتِّ بالحكم في العالَم هـل هو

قديم أو محدَث ـ يحق لنا الرجوعُ إلى البحث في قدَم ِ العالم أوْ حدوثه، ونقولُ فيهما كلَّ ما يُمكنُ الاحتجاجُ به.

ثم يقول: فإن كنتَ ممن يقنع بما قال المتكلِّمون، ويعتقدُ صحةَ البرهان بحدوث العالم: فيا حبَّذا، وإن لم يَتَبَرْهَنْ عندك ذلك بل أخذتَ كونَه حادثاً عن الأنبياء تقليداً: فلا ضَيْرَ.

ثم تناول موسى بنُ ميمون أُسُسَ نظرياتِ المتكلِّمين بالنقد في أربعة فصول، ومن أمثلة ذلك أنه قال:

«قال المتكلِّمون:

لو كـان الله جسمـاً لكان متنـاهياً ـ وهذا صحيـح ـ ولو كـان متنـاهياً لكـان لـه قـدرٌ معلـومٌ، وشكـلٌ معلـوم ثـابـت ـ وهذا أيضـاً صحيـح ـ . قـالـوا: وكـلُّ مقـدارٍ وشكـلٍ يجـوز أن يكـونَ الله أعظـمَ من ذلـك المقـدار، أو أصغـرَ، وعلى خلاف ذلك الشكل من حيثُ هو جسمٌ، فتخصيصُه بمقدارٍ ما، يحتاجُ إلى مخصِّص ٍ، لكن الشكلُ على فَرْض وجوده في الله يكون واجباً غيرَ محتمِلٍ للزيادة والنقص».

فيكون قولُهم هذا منقوضاً في أول خطوة في نظره! لكنْ ما من مدَّع ٍ لقدَم ِ جسم ٍ من الأجسام إلاَّ وله على هذا أن يدَّعيَ وجوبَ مقدارِه الخاصِّ ليسلم له قِدَمه، وليس قدَم الأجسام من مذهبه.

كما أن استنتاج المدَّعَى من الدعوى المجرَّدة ليس من مناهج أهل النظر في شيء، مع ظهور أن المقدارَ الخاصَّ كمٌّ متصلٌ طارىء على الجسم، تعالى الله أن يكون محلاً للأعراض؛ ومع ظهور هذا: تَوَهَّم صاحبُ «الدلالة» فحاول نقضَ دليلِ المتكلمين بهذا الكلام المتداعي، وإنْ كان عنده براهينُ أخرى تُثْبِتُ تنزيه الله عن الجسمية.

فَيُسْتَغْرَبُ من الشيخ الحراني إهمالُه لتلك البراهين المسرودةِ في «دلالة الحائرين» في تنزيه الباري عن الجسمية ـ مع اطلاعه عليها ـ وأَخْذُه بتلك المحـاولة الساقطة في «معقوله» عند ردِّه على السيف الآمدي قولَه باستحالة تحديد الله بجهةٍ، لاحتياج ذلك

إلى مخصِّص، كما هنا، على طِبْقِ ما صَنَع في أخذه عن ابن مَلْكاً ما انفرد به عن النُّظَّار من تجويزِ حلولِ الحوادث في الله تعالى، تعالى الله عما يقول المجسِّمة والمشبِّهة عُلُواً كبيراً.

* * *

وأما الجزء الثاني من الكتاب ففي نحو ثمانية وأربعين فصلاً، يُبَرهِنُ فيها على وجود الله ووحدانيته، وعلى أنه ليس بجسم ولا قوةً في جسم، ويبحثُ فيها عن حركةِ الأفلاك ــ على منزع القدماء ــ وماهيَّةِ الملائكة، وقِدَم العالَم أو حدوثه، وما قاله الفلاسفةُ فيه، وأقوالُهم في انتقادِ أَرِسطو وأفلاطون وغيرهما في ذلك، ثم يبحثُ عن النبوة، وماهيَّتها، ودرجاتها، وتعريفها عند أهل الأديان المختلِفة، وعند الفلاسفة، ويَشْغَلُ هذا البحثُ بقيةَ فصول الجزء الثاني، وفي هذا الجزء عَرْضُ ستةٍ وعشرين مقدمةً في تنزيه الله جلَّ جلاله.

وأما الجزء الثالث ففي نحو خمسة وأربعين فصلاً؛ يشرحُ فيها المؤلفُ رؤيا حزقيال، والمعاني الغامضة في سِفْره وباقي أسفار اليهود، ثم ينتقلُ إلى البحث في الشـرّ، وفيما يقعُ من الكوارث على المخلوقات، وقولِ الفلاسفة في ذلك، وقولِ شريعة موسى في هذه المشاكل، وصلاحِ النفسِ، وصلاحِ البدن، مع شرح واجباتٍ وعباداتٍ في أسفار اليهود، وفي نهاية الكتاب إسداءُ نُصْحٍ لمن يريد الحصولَ على الفضائل الخُلُقية لإدراك الحقائق الإلٓهية.

وقد استرسل في هذا الجزء في تأويل النصوص في كتب اليهود، بما يُخْضِعها لفلسفته، سعياً وراءَ انتشالِ طائفته من مناقضة الحقائق، لكن الإبعادَ في التأويل بما لا تُقِرُّه لغةُ التخاطب لا يكونُ إلَّا محضَ هَذَيانٍ لا يغطي ما في كتبهم من التحريفات المكشوفة، كما سبق، إلَّا أن بعضَ الشرِّ أهونُ من بعض.

* * *

وأحقُّ ما في الكتاب من البحوث بالعناية، وأجدرُها بالتمحيص، وأجداها نفعاً هي تلك المقدِّمات الخمسُ والعشرون المدوَّنة في الجزء الثاني منه، للتدليل على

وجود الله ووحدانيته، وأنه ليس جسماً ولا قوةً في جسم. وبين أيدينا كتابٌ في شرح تلك المقدّمات، منسوخٌ سنة ٦٧٧هـ، منقولٌ عن نسخةٍ منقولةٍ عن خطّ مؤلفه؛ وهو الحكيم البارع الرئيس أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن محمد التّبْريزي، من رجال منتصف القرن السابع الهجري، من طبقة الآخذين عن قُطْب الدين المصري ـ أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن محمد السُّلمي المغربي الأصل؛ نَزَح إلى مصر وأقام بها مدةً فعرف بالمصري، انتقل إلى بلاد العجم، ولازم الفخرَ الرازيَّ حتى أصبح من أشهر تلامذته علْماً بالمعقولات، وألَّف كتباً كثيرةً في الطبِّ والحكمة، منها «شرح كليات القانون» و«شرح معالم الرازي» قَتَله المَغُول بنيسابور لما استولَوْا عليها سنة ٦١٨هـ ـ.

فيكون «شارح المقدمات» معاصراً للنصير الطُّوسي ـ أحدِ أصحابِ القطب المصري ـ أيامَ كانت تِبْريز عاصمةَ آل هلاكو، ومجمعَ فلاسفة اليهود المتظاهرين بالإسلام، وكتبُ الرجالِ شحيحةٌ بتراجم رجالِ هذه الطبقة من أهل العلم في الشرق، لمصادفة هذه الطبقة لزمنِ اكتساحِ المَغُول لبلاد الشرق.

وهذا الكتاب في شرح خمسٍ وعشرين مقدمةً من تلك المقدّمات الستِّ والعشرين، وهي مأخوذة من نَظَريات أرسطو والمشّائين وفلاسفة الإسلام، وهي مقدّماتٌ مبرهَنةٌ، تفيدُ أن الله ليس بجسم ولا قوة في جسم، بعد أن تثبتَ وجودَ الله سبحانه وتوحيدَه جل جلاله، فتهدي إلى تحقيق معرفةِ الحكمةِ العليا، والمقصد الأقصى، ولا شك في شيء من تلك المقدمات ـ في نظر المصنف ـ وإنْ ناقشه الشارح في بعضها.

وشرحُ تلك المقدّمات الذي بين أيدينا أجلى دليلٍ على براعة هذا الشارح في العلوم الفلسفية، حيثُ قام بإيضاح تلك المقدّمات أحسنَ إيضاحٍ مبرهِناً عليها، ومناقِشاً للمصنف في مواضعَ تجبُ مناقشتُه فيها، مناقشةَ خبيرٍ بما هنالك، وليس الخَبَرُ كالمُعَاينة.

ولو كان القائمون بالاحتفاء بموسى بن ميمون قبلَ سنين ظَفِروا بهذا الشرح القيم لقاموا بنشره إذ ذاك بكل اغتباط، لكنْ أصبح فَخْرُ نشرِ هذا الشرح من حظِّ الأستاذ الشابِّ السيد محمد نجيب الخانجي[1] حفظه الله وزاده توفيقاً، فإنه عزم على طبعه إحياءً لهذا التراث الثمين، حيثُ وَرِثَ السعيَ في نشر الكتب القيمة من والده فقيد العلم صديقنا المغفور له السيد محمد أمين الخانجي[2] رحمه الله، فطلبَ إليّ أنْ أعملَ للكتاب تَقْدِمةً بعد مقابلته بالأصل، فقمتُ بإنجاز هذا الطلب، ذاكراً في الصُّلب الصوابَ في نظري، مع الإشارة في الهوامش إلى ما رأيتُه في عِداد الخطأ في الأصل، ليقارِن القارىء الكريم بين الاثنين ويَرَى رأيَه فيهما، ومن الله التوفيق والتسديد؟

محمد زاهد الكوثري

---

(١) توفي رحمه الله تعالى، وقام أبناؤه من بعده بأعباء المكتبة، وفقهم الله تعالى.

(٢) توفي رحمه الله تعالى بالقاهرة عام ١٣٥٨، وللمؤلف مقالة عنه في «مقالاته» ص ٥٠٥.

الإنصاف

فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به

لإمام المتكلمين سيف الإسلام

القاضي أبي بكر بن الطيب الباقلاني
البصري المتوفى سنة ٤٠٣ هجرية

تحقيق وتعليق وتقديم
المحقق الحجة الإمام

محمد زاهد بن الحسن الكوثري
وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقا
(١٢٩٦ - ١٣٧١ هـ)

الطبعة الثانية

مؤسسة الخانجي
للطباعة والنشر والتوزيع

١٣٨٢ هـ — ١٩٦٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم للطبعة الأولى بكلمة عن كتاب «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به» ومؤلفه الإمام الباقلاني

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله، سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فبين أيدينا كتابٌ بالغُ النفعِ، يسمَّى «الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوزُ الجهل به» ينسب إلى الإمام النُّظَّار، المتكلِّم المِغْوار، أبي بكر محمد بن الطيِّب الباقلاني، تغمَّده الله برضوانه.

وقد انفردتْ دار الكتب المصرية بفخْر اقتنائه من بين خزانات العالَم ـ فيما نعلم ـ ولم يذكُره القاضي عياض في «ترتيب المدارك في فقهاء مذهب مالك» مع ذِكْره لمعظَم مؤلَّفات الباقلاني، وهذا مما يزيدُ الاهتمامَ به.

وقد ألَّفه مؤلِّفه إجابةً لالتماسِ فاضلةٍ خيِّرةٍ ذِكْرَ ما يجبُ على المكلَّفين اعتقاده ولا يَسَعُهم الجهلُ به.

فذكَر المؤلفُ ـ رحمه الله ـ بادىءَ ذي بدء، المبادىءَ التي تجبُ معرفتها، مما لا يتمُّ النظَرُ في معرفة الله وصفاته إلاَّ بها، ثم قَسم العلمَ إلى قسمين: علمِ الله سبحانه، وعلمِ الخلْق؛ ونصَّ على أن الأولَ لا ينقسِم إلى ضروري واستدلالي، بخلاف الثاني، فإنه منقسِم إليهما، ثم أوضحَ هذين القسمين، ثم ذكر أن الاستدلالَ

هو: نَظَرُ القلبِ المطلوبُ به علمُ ما غابَ عن الحسِّ والضرورة، وأن الدليل هو ما يمكنُ بصحيح النظر فيه الوصولُ إلى معرفة المطلوب.

ثم بيَّن انحصارَ العلومِ في الموجود والمعدوم، وانقسامَ الموجودِ إلى قديم ومحدَث، وانقسامَ المحدَث إلى جسم، وجوهر فَرْدٍ، وعَرَض، وأوضح حدوث ما سوى الله تعالى: من جِسمٍ وجوهرٍ وعَرَضٍ، ثم ذكر أن للعالَم محدِثاً أحدثه، وبيَّن صفاتِ صانعِ العالَم، وسَرَدَ جُمَلاً من نعم الله على المكلَّفين مما يُوجبُ شُكْرَ المنعِمِ ـ جلَّت قدرته ـ.

وقال: إن الأدلةَ التي يُدْرَكُ بها الحقُّ خمسةٌ: وهي الكتاب، والسنَّة، وإجماع الأمة، والقياس على ما ثبت بها، وحُجَجُ العقول.

ثم ذَكَر أقسام الفرائض على المكلَّفين وقال: منها ما يعمُّ الجميعَ، ومنها ما يخصُّ العلماءَ دون العامة، ومنها ما يخصُّ الأمراءَ دون الرعية.

وأوضح أن أولَ ما فَرَضه الله على الناس الإيمانُ بالله، وشَرَحَ ما هو الإيمان؟ ونصَّ على تنزيه الله سبحانه من الجوارح والحوادث، وسَرَدَ صفاتِ الله سبحانه على معتَقَدِ أهلِ الحقِّ، وبيَّن أنه تعالى مقدِّرُ الأرزاق والآجال، وأن إرادتَه تعمُّ الأفعال.

ثم ذَكَر وجوبَ النظرِ في الخلْق من غيرِ خوضٍ في ذات الخالق ـ جل جلاله ـ، وبَرْهَنَ على أن العالَمَ حادثٌ، وأن محدِثه هو الله جلَّ شأنه، وأفاض في التدليل على ذلك، وأوضحَ أن الخالقَ لا يُشْبِه المخلوقاتِ بوجهٍ من الوجوه، وبَسَطَ القول في صفات الله وأفعاله؛ ونزَّهه ـ جلَّ جلاله ـ عن الاختصاص بالجهات، وذَكَر شمولَ إرادته سبحانه للحوادث كلِّها، ونصَّ على أن العبد كاسبٌ غيرُ مجبور.

وتحدَّث عن الاستطاعةِ، ورؤيةِ الله من غير تشبيه، وذَكَرَ الحُسْنَ والقُبْحَ، وعذابَ القبر، وما إلى ذلك مما ورد في السمع، كالشفاعة، والجنة، والنار، ثم بَسَطَ القول في الإيمان، والإيمان والإسلام، وقولِ المؤمن: أنا مؤمنٌ حقاً.

وأوضحَ ثبوتَ دعوى النبوَّة بالمعجزات، وبينَّ أن شرعَ نبيِّنا ناسخٌ للشرائع كلِّها، ونصَّ على بقاء نبواتِ الأنبياء بعد وفاتهم، ردّاً على افتراء الحَشَوية، وذكر خلافةَ أبي بكر الصديق، وخلافةَ باقي الخلفاء الراشدين ـ رضي الله عنهم أجمعين ـ، وأوصى بالكفِّ عما شَجَر بين الصحابة، وذكر شروطَ الإمامة، وسَرَدَ أصناف المبتدِعة.

ثم أفاض في بيان قِدَمِ كلام الله على مذهب الأشاعرة، ونَقَضَ أدلَّة المعتزلة في دعوى خَلْق القرآن، وأوضح أن الآياتِ والآثارَ التي تمسَّكوا بها لا تدلُّ على حدوث الكلامِ النفسي القائمِ بالله، وأفاضَ في ذلك إفاضةً لا تُوجدُ في غير هذا الكتاب.

وشَرَحَ الفَرْقَ بين القراءة والمقروء ـ يريد بالمقروء ما قام بالله ـ وبينَّ أن كلامَه سبحانه ليس بحرفٍ ولا صوتٍ، وإنما هما دالَّان على القديمِ القائمِ بالله، وسَرَدَ الآثارَ الدالَّة على أن الحروفَ والأصواتَ من صفات قراءة القارىء، لا من صفاتِ كلامِ الباري سبحانه، ثم عزَّز ذلك بالدليل العقلي.

وبينَّ وجهَ سماعِنا لكلامه جلَّ جلاله، وبَرْهَن على أن الكلامَ الحقيقيَّ هو الكلام النفسيُّ، ودلَّل على الكلام النفسيِّ بتوسُّعٍ لا تجدُه في غير هذا الكتاب، وسخَّف أحلامَ الحشَوية في الحروف والأصوات، وعابَ عليهم عدمَ انتباههم للإسناد المجازي في الآثار الواردة في الحرف والصوت.

وأوضحَ معنى الأحرف السبع، وتوسَّع في الكلام في الصوت الوارد في بعض الآثار، واستقصىَ البحث في ذلك، وفي سَرْد الأدلة على أن الصوتَ مخلوقٌ لا يجوزُ أن يقومَ بالله سبحانه عند أولي الألباب.

ثم تحدَّث عن عموم إرادة الله، وأنه هو الخالقُ وحدَه، وأفاض في ذلك إفاضةً لا تجدُها في غير هذا الكتاب، ونصَّ على أن العبدَ كاسبٌ وليس بخالق لأفعاله، كما ادعاه بعضُ أهل الزَّيغ.

ثم حكى عن ابن فُوْرَك ما جَرَى بينه وبين الصاحب ابن عبَّاد قائلاً: «وقد قيل عن الشيخ الإمام أبي بكر بن فُوْرَك رضي الله عنه: إن الصاحبَ قَطَعَ سَفَرْجَلَةً وهما في بستان وقال لابن فورك: ألستُ أنا قطعتُ هذه السَّفَرْجَلَةَ؟ فقال: إن كنتَ تزعم أنك خلقتَ هذه التفرقةَ فيها فاخلُق وَصْلَها بالشَّجَرَة حتى تعودَ كما كانت. فَبُهِتَ».

وابنُ فُوْرَك زميلُ الباقلاني في مجلس أبي الحسن الباهلي، كما سيأتي، فانظر إلى هذه النفوس الطيِّبة كيف يذكُر بعضُهم بعضاً بإجلال وتقدير، وهكذا يكون المخلِصون من العلماء، وهما وإن كانا مترافقينِ في عهدِ الطلب، لكنهما كانا متباعدين بلاداً في عهد نشرهما العلم، ولذا ترى الباقلاني يقول في حكايته عنه: «وقد قيل عن الشيخ الإمام» فلا يَتَوَهَّمَنَّ متوهِّمٌ خَدْشَ ذلك في نسبة الكتاب إليه.

وأوضح المؤلفُ مسألةَ الخَلْق والكَسْب إيضاحاً شاملاً، ثم استوفى الكلامَ في مسألة الشفاعة. ثم أفاضَ في مسألة رؤية الله تعالى من غير تشبيهٍ ولا تمثيلٍ، وبها خَتَم الكتاب.

وهذا الكتابُ مِن أبدعِ ما بَرَزَ للوجود من آثار المتقدِّمين من المتكلمين، في التفنُّن في التدليل على مباحثه، ولا غَرْوَ فإن مؤلِّفه الباقلانيَّ كان واسعَ الاطلاع، قويَّ الذاكرة، سريعَ الخاطر، حاضرَ البديهة، نَيِّرَ البيان، وله ذكاءٌ متَّقِدٌ، وحافظةٌ قوية، ولسانٌ لا يُغَالَب في المناظرات، ومؤلَّفاتُه أصدقُ شاهدٍ على ذلك، وله مقدرةٌ خارقة للعادة في تَصَيُّد الحُجَج من ثنايا الكتاب والسنَّة والآثار ضدَّ مخاصميه، فيعجَبُ اللبيبُ مما جَمَعَ الله له من المِنَح العُظْمى.

لكنْ عادتُه الروايةُ بالمعنى، فلا تَجدُه يراعي كثيراً لفظَ الرواية، مكتفياً بجوهر المعنى، كما هو عادةُ أغلبِ النظَّار في حِجاجهم. ثم إنه كثيراً ما تراه يذكُر آثاراً فيها وَهْن على سبيل الاستئناس بها، بدون أن يتَّخِذَها أدلةً مباشرة، وقد تكونُ تلك الآثارُ في عِداد ما يَتَمَسَّكُ بها الخصومُ فيقلِبُها عليهم.

وأما من ناحية النُّضْج العقلي، والمقدرةِ الفائقةِ في الاحتجاج العقلي السليم،

فحدِّثْ عن البحر ولا حرَج، وإن كان لا يخلو من بعضِ تهويلٍ وتشغيبٍ في مُغَالَبة الخصوم، فيما يكادُ أن يكونَ الخلافُ فيه لفظياً؛ ويتبينً ذلك كلُّه من مطالعة كتابه هذا، فضلاً عن مطالعة كتبه الأخرى.

وكان رحمه الله من أعاظم الأئمة في علم التوحيد والصفات، وقد ازداد مذهبُ الأشعري وضوحاً ببياناته النيِّرة في كتبه الخالدة. وقد حَجَزَ الباقلاني المعتزلة حقاً في أقماع السِّمْسِم أيضاً ـ كما يقول ابن الصيرفي في الأشعري في زمانه ـ وضيَّق عليهم جداً سبيل التخلُّص من قوامعِ حُجَجه، وضايَقَهم كلَّ المُضَايقة بعد أنْ رَفعوا رؤوسَهم في عهد آل بُوَيْه، فهو جَدَليٌّ عظيمٌ لا يُصْطَلى بناره، ولا منجاةَ لمناظِرِه بدون استرشاده بمناره.

ولا يُؤْخَذُ بشيء سوى تَعَوُّدِه القسوةَ في المِزاح؛ وقد قيل: إن ابنَ المعلِّم كبيرَ الإمامية كان جالساً في مجلس، ومعه أصحابه، فرأى من بُعْدٍ إقبالَ الباقلاَّني، فقال لأصحابه هامساً: «قد جاءكم الشيطان» ـ يعني البراعة في الجدَل ـ فلما جَلَس الباقلاني ـ وقد سَمِع هذه المُهَامَسَة ـ لم يَتَغاضَ عن ذلك، بل قال فوراً لابن المعلِّم: قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّا أرسلْنا الشياطينَ على الكافرينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾ ـ فإن كنتُ شيطاناً فأنتم كفار، وقد أُرْسِلتُ عليكم! وهذا مزاحٌ ظريف، لكنه قاسٍ من مثله.

وقال أيضاً في أبي جعفر محمد بن أحمد السُّمْنانيِّ القاضي ـ أحدِ أصحابِه في علم الكلام ـ: «إنه مؤمنُ آل فرعون» ـ يعني أنه الأشعريُّ الوحيدُ بين الحنفية ـ غيرَ محاذِرٍ أن يُقْلَبَ ذلك عليه باعتبار أنه حنفيٌّ وحيدٌ بين أصحابه نفسِه، كما يُرْوَى مثلُ ذلك عن الملك المعظَّم في آل أيوب، لكنَّ هذا مزاحٌ غيرُ مستساغٍ صدورُه من مثله، على خُطورة هذا النوعِ من المزاح.

ولعل صنيعَ ابنِ حزمٍ معه ـ من غير حقٍّ ـ جزاءٌ معنويٌّ لذلك. بل له إلزامات في المسائل الاجتهادية الفرعية، يجري فيها على ما تعوَّد من العُنْفِ في المسائل الاعتقادية. سامحه الله وإيانا بمنِّه وكَرَمه.

وقد رَغِب الأستاذُ البحَّاثة أبو أسامة السيد محمد عزت العطار الحُسَيني في نشر هذا الكتاب، وطَلَب إليَّ أن أتحدَّث عن كتاب «الإنصاف» هذا، ومؤلِّفه الإمام الباقلاني فكتبتُ ما يسَّره الله لي، مع التعليق على بعض المواضع برمز (ز)، نزولاً عند رغبته، فأشكرُه على قيامه بنشْر هذا الكتاب الفاخر، علاوةً على ما نشره من الكتب النافعة على التوالي؛ وهو ثاني كتابٍ في التوحيد للباقلاني منشورٍ في المدَّة الأخيرة، وأولهما: كتاب «التمهيد» له، وقد طُبِع باهتمام الأستاذينِ البارعينِ: السيد محمود الخضيري والسيد محمد عبد الهادي (أبو ريدة) ـ حفظهما الله ـ المعروفَينِ في البيئاتِ الجامعية والمحافلِ العلمية بكل فَضْل ونُبْل.

وقد عُنيا بتحقيقِ الكتاب، ودراسةِ أحوالِ المؤلف وكتابه، عنايةً مشكورة، وعَرَضا ـ بكلِّ إجادةٍ ـ ثمرةَ بحوثهما الشاملة لأعينِ الباحثين، فأَغْنانا ذلك عن التوسُّع في ترجمة المؤلف، والمقارنةِ بين آرائه في كتبه، وآراءِ الآخرين من المتكلِّمين؛ فأكتفي بإلمامة يسيرةٍ في ترجمة الباقلاني؛ أسوقُها من «تاريخ الإسلام» الكبير للذهبي بحروفه وهي:

ترجمة المؤلف: شيوخه، تلامذته:

هو: محمد بن الطيِّب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي، أبو بكر الباقِلَّاني البصري، صاحبُ التصانيف في علم الكلام، سَكَن بغداد، وكان في فنِّه أوحدَ زمانه؛ سمع أبا بكر القَطيعي، وأبا محمد بن ماسي، وخَرَّج له أبو الفتح بن أبي الفوارس، وكان ثقةً، عارفاً بعلم الكلام، صنَّف في الرد على الرافضة، والمعتزلة، والخوارج، والجَهْمية، وذكَره القاضي عياض في «طبقات الفقهاء المالكية» فقال:

هو الملقَّبُ بسيفِ السنَّة، ولسانِ الأمة، المتكلِّم على لسان أهل الحديث، وطريقِ أبي الحسن الأشعري؛ وإليه انتهتْ رياسةِ المالكيينَ في وقته، وكان له بجامع المنصور (ببغداد) حلقةٌ عظيمة.

رَوَى عنه أبو ذرٍّ الهَرَوي، وأبو جعفرٍ محمد بن أحمد السُّمْناني، والحسين بن حاتم.

أقوال المؤرخين فيه وتاريخ وفاته:

قال الخطيب: كان وِرْدُه كلَّ ليلةٍ عشرين ترويحةً، في الحضر والسفر، فإذا فرغ منها كَتَب خمساً وثلاثين ورقةً من تصنيفه. سمعت أبا الفرج محمدَ بن عمران يقول ذلك، وسمعت عليَّ بن محمد الحربـيَّ يقول: جميعُ ما كان يَذْكُر أبو بكر بن الباقلاني من الخلاف بين الناس، صنَّفه من حفظه، وما صنَّف أحدٌ خلافاً إلاَّ احتاجَ أن يطالعَ كتبَ المخالفين، سوى ابنِ الباقلاني.

قلت: وقد أخذَ ابن الباقلاني علمَ النظرِ عن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي صاحبِ الأشعري، وقد ذهب في الرُّسليَّةِ إلى ملكِ الروم، وجرت له أمور، منها: أن الملك أَدْخَلَه عليه من بابِ خَوْخَةٍ، ليدخُلَ راكعاً للملك، ففطِن لها، ودَخَل بظهره. ومنها: أنه قال لراهبهم: كيف الأهلُ والأولاد؟ فقال له الملك: أما علمتَ أنَّ الراهبَ نُنَزِّهه عن هذا؟!. فقال: تُنَزِّهونه عن هذا ولا تنزِّهون الله عن الصاحبة والولد؟! وقيل: إن طاغية الروم سأل: كيف جَرَت القصةُ لعائشة؟ ـ وقصد توبيخَه ـ فقال: كما جَرَى لمريم، فبرَّأ الله المرأتين، ولم تأتِ عائشةُ بولد، فَأَفْحَمَه ولم يُحِرِ جواباً.

قال الخطيب: سمعتُ أبا بكرٍ الخُوَارَزْميَّ يقول: كلُّ مصنِّفٍ ببغداد إنما ينقُلُ من كُتُب الناس إلى تصانيفه، سوى القاضي أبي بكر، فإن صَدْرَه يحوي عِلْمه وعِلْم الناس.

وقال أبو محمد الباقي (بالباء والفاء): لو أوصى رجلٌ بثُلث ماله أن يُدْفَع إلى أفصحِ الناسِ، لَوَجَبَ أن يُدفَع إلى أبي بكر الأشعري (الباقلاني).

وقال أبو حاتم القَزْويني: إن ما كان يُضْمِرُه الباقلاني من الورع والدِّيانة،

والزهد، والصيانة، أضعافُ ما كان يُظهِره، فقيل له في ذلك؟ فقال: إنما أُظْهِر ما أُظْهِره غيظاً لليهود، والنصارى، والمعتزلة، والرافضة، لئلا يَسْتَحْقِروا علماءَ الحقِّ، وأُضْمِرُ ما أُضْمِره فإني رأيت آدمَ على جلالته نُوديَ عليه بِذَوْقَة، وداودَ بنَظْرة، ويوسفَ بِهَمَّة، ونبينا بخَطْرَة عليهم السلام[1].

ولبعضهم في أبي بكر الباقلاني:

انـظُرْ إلى جبلٍ تمشي الـرجـالُ بـه ... وانـظُرْ إلى القبر مـا يحوي من الصَّلَفِ

وانـظُرْ إلى صـارمِ الإسـلامِ مُغْتَمِـداً ... وانـظُرْ إلى دُرَّةِ الإسلام في الصَّـدَفِ

توفي في ذي القَعْدَة «يوم السبت» لسبع بَقِيْنَ منه «سنة ٤٠٣هـ» وصلَّى عليه ابنه الحسن، ودُفِن بداره، ثم نُقِلَ إلى مقبرة «باب حرب» ببغداد، تغمَّده الله برضوانه، وأسكنه فسيحَ جنانه.

وللباقلاني عملٌ مشكورٌ في التدليل على المسائل، بأوضح الدلائل، وقد ابتكَرَ في المذهب بعضَ آراء نَظَرية، عدَّها مبرهَنة، ويَعُدُّها غيرُه غيرَ مبرهَنة، وهي لا تكُونُ في عِداد مسائل المذهب، بل تُعْزَى إليه مباشَرة، كاستحالة بقاء العَرَض زَمَانين، وقولِه في الحال، وقوله في صفة البقاء، وإثبات الجزءِ الفَرْد، ومصادرُ تلك الآراء معروفةٌ، وما يُبْنَى على قواعدَ غيرِ مبرهَنة يبقَى تحتَ النظرِ عند مَنْ لا يراها مبرهَنة، من غير أن يمسَّ ذلك بمقامه السامي، ولا مانعَ من أن يكونَ لكلِّ ناظرٍ بعضُ آراء غيرُ مسلَّمة، وبعضُ استدراكات على من سَبَقَه.

ومن المعلوم أن الأشعريَّ كان تَلَقَّى علم الكلام من أبي علي الجُبَّائيِّ المعتزليِّ، ثم انتقل في الثُلث الأخير من عُمره إلى معتَقَد أهل السنة، فقام بالذَّبِّ عنه خيرَ قيامٍ، كما شرحتُ ذلك في تقدِمة «تبيين كذب المفتري» شرحاً وافياً، وقد ملأ العالَم علماً.

---

(١) يُنظَر في صحة هذا النقل عن الإمام الباقلاني. فبعض الأمثلة المذكورة غير صحيح، والباقلاني أجلُّ من أن يعتقدها ويستشهد بها.

وتلميذاه: أبو الحسن الباهلي، وأبو عبد الله محمد بن مجاهد الطائي[١] ـ من أصحاب الأشعري ـ يقول فيهما عبد القاهر البغدادي: هما أثمرا تلامذةً، هم إلى اليوم شموسُ الزمان، وأئمةُ العصر، كالباقلاني، وابن فُورَك، وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد الإسْفَرايني؛ ثم ذَكَر أنه أدرك ابنَ مجاهدٍ والباقلانيَّ وابنَ فُورَك وأبا إسحاق الإسْفَرايني.

فيكون عبد القاهر شاركَ الباقلانيَّ في الأخذ عن ابن مجاهد، كما شارك الباقلانيُّ ابنَ فُورك والإسْفَرايني في الأخذ عن الباهلي. وإن كان للباقلاني مزيدُ اختصاصٍ بابن مجاهد، كما أن للإسْفَرايني وابنِ فُورك اختصاصاً خاصاً بالباهلي.

فهكذا تداخل السندان في الارتواء من نَبْع واحد. فلا يعوَّلُ على ما لم يَرِدْ بطريقهما عن الأشعري، ـ كمذهب للأشعري ـ لأنهما وارثا علومِه في أواخر عهده، وفيها كان نُضْجُ علمه.

وأما «الإبانة» التي كان قدَّمها إلى البَرْبَهاري في أوائل انتقاله إلى معتَقَد السنَّة، فتحتوي على بعضِ آراء غيرِ مُبَرْهَنة، جَارَى فيها النَّقلَة ليتدرَّج بهم إلى الحقِّ، لكنه لم ينفعْ ذلك ـ على تلاعب الأقلام فيها ـ فاستقرَّ رأيُه ـ بعد عَهْدَي الإفراطِ والتفريطِ ـ على ما نقله هؤلاء عنه من الآراء المعتدِلةِ، على خلافِ مزاعمِ ابن كثير.

وعن أبي إسحاق الإسْفَرايني أَخَذ أبو القاسم عبدُ الجبار بن علي الإسْفَرايني. وعنه أَخَذ إمام الحرمين، وعن إمام الحرمين أخذ الغزالي، ومنه انتشر المذهبُ الأشعري انتشاراً كبيراً. وكان أبو المظفَّر الإسفَرايني أخذَ الكلامَ عن حَمِيِّه[٢] عبد القاهر، وكان إمامُ الحرمين كثيرَ الاستفادة من كُتُب الباقلاني، وأبي إسحاق، وابن فورك، وعبد القاهر، كما يظهرُ من كتبه. وكان إمام الحرمين مَدِيناً لهؤلاء فيما حاز من المقدرةِ الفائقةِ في علم الكلام.

---

(١) وتوفي الاثنان سنة ٣٧٠هـ كما يظهر من تاريخ الصلاح الكتبي، وتاريخ اليافعي. راجع «عيون التواريخ» و«مرآة الجَنَان». (ز).

(٢) والِد زوجته.

وهؤلاء هم حَمَلةُ مذهبِ الأشعري من المتقدمين. وإن كان لكلٍّ منهم رأيٌ خاصٌّ في بعض المسائل، ولا تجدُ في كلام هؤلاء مجاراةً للحَشَوية بكلام مُوهم، بل هم صُرَحاءُ في التنزيه الباتِّ.

ولا تجدُ في كلامهم أيضاً نفيَ تأثيرِ قدرةِ العبدِ، أو عدَّ العبدِ مجبوراً، أو كونَ صفاتِ الله ممكناتٍ في ذاتها، واجباتٍ بالغَيْر، ونحوَ ذلك مما تجدُه في كلام الفخر الرازي ومَنْ تابعه من المتأخرين، فلا يصحُّ عدُّ أمثالِ تلك الآراءِ من مذهبِ الأشعري، بل يجبُ عَزْوُ تلك الآراء إلى مُرْتَئِيها فحسبُ، والنُّظَّار المنسوبون إلى مذهبٍ اعتقاديّ لا يلزمُ أن يَتَوَاردوا على رأيٍ واحدٍ في كلِّ بحث، بل قد ينفردُ بعضُهم ببعضِ آراء غيرِ منقولةٍ في المذهب، ولا سيما في مذهب الأشعري الذي لا يُصَحِّح إيمان المقلِّد، وكونُ هذا المنفردِ مصيباً أو مخطئاً بحثٌ آخر.

وهذا ما وَجَبَ لَفْتُ النظرِ إليه في هذا المقام، لأنه يُوجَد من يَعدُّ قولَ الفرعِ كقولٍ للأصل، وهذا مما لا يُسْتَساغ.

ومن طرائفِ الأنباءِ المرويةِ عن الباقلاني: أنه كانَ كثيرَ التطويل في المناظرة، مشهوراً بذلك عند الجماعة؛ وجَرَى يوماً بينه وبين أبي سعيد الهاروني مناظرةٌ، فأكثر الباقلانيُّ فيها الكلامَ ووسَّع العبارة، وزاد في الإسهاب؛ ثم التفتَ إلى الحاضرين وقال: اشْهدوا عليَّ أنه إن أعادَ ما قلتُ لا غَيْرَ: لم أُطالبْه بالجواب، فقال الهاروني: اشْهدوا عليَّ أنه إن أعاد كلامَ نفسِه، سلَّمت له ما قال! كما نقله ابن خَلِّكان، واليافعي.

وفي هذا القدر كفايةٌ فيما نحن فيه، فأدعو الله عزَّ وجلَّ أن يُكافِئَ الأستاذ الناشر على هذا العمل النافع، وأن يوفِّقه وإيانا لكلِّ ما فيه رضاه، وهو المجيبُ لمن دعاه؟

في ١٧ شعبان المعظَّم سنة ١٣٦٩هـ. **محمد زاهد الكوثري**

كتب نادرة (١)

حقيقة الإنسان

والروح الجوال في العوالم

للإمام العلامة جلال الدين محمد بن سعد الدين بن سعد الصديقي الدواني

المتوفى سنة ٩٠٨ هـ

عرف الكتاب وترجم للمؤلف وعلق عليه مولانا الاستاذ

المحقق الكبير صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الاسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

الطبعة الثانية

١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م

ارضروم



بسم الله الرحمن الرحيم

تعريف الكتاب وترجمة المؤلف
حقيقة الإنسان

رسالةٌ بديعة للعلاَّمة جلال الدين محمد بن سعد الدين أسعد الصِّدِّيقي الدَّوَّاني، بتشديد الواو، نسبة إلى دَوَّان على وزنِ شَدَّاد، موضع في كازَرُون بأرض فارس قربَ شِيراز، وهو ممن جمع بين العلوم الشرعية والعلوم الفلسفية، وكان يُرحَلُ إليه من أقاصي البلدان لتلقي العلم منه، وحواشيه المتعددة على شرح القُوشَجِي على تجريد الكلام للنصير الطوسي معروفة.

وكان بينه وبين مُنافِسِه الصدر الشيرازي الحسيني ـ وهو متقدم على الصدر الشيرازي صاحب الأسفار ـ مُساجلاتٌ في حواشي الكتاب المذكور، وقد عُنِيَ أهلُ الفضل بالمحاكمة بينهما كما هو مشهور.

وللدَّوَّاني مؤلفاتٌ بديعة، منها «شرحُ العقائد العَضُدِيَّة» وكان هذا آخِرَ مرحلة لدراسة الكلام بعد الإلمام بالعلوم الفلسفية في المعاهد القديمة، وله أيضاً «شواكل الحُور في شرح هياكل النُّور» للشهاب السُّهْرَوَرْدِي المقتولِ، في الحكمةِ الإشراقية، و «الزَّوْرَاء» و «الحَوْرَاء» في التصوف الفلسفي والمَعَاد.

ومما يقوله في الحَوْراء عند كلامه في قوله تعالى: ﴿وإنَّ جهنم لمحيطةٌ بالكافرين﴾ أثناءَ تحدثِهِ عن أسرار المعاد: إنَّ الأخلاق الرذيلة والعقائد الباطلة، التي هي مُحيطة بهم في هذه النشأة هي بعينها جهنمُ التي ستَظهَرُ في الصُّوَر الموعودةِ عليهم

في النشأة الأخرى بل يَرى بعضُ المكاشَفِين صورةَ تلك المواطن هنا دون صُوَرِ هذا الموطِن، على عكس حالِ المحجوبين كما وقع لرجلٍ من الأولياء في بعض النواحي ـ كما سمعه شيخه محيي الدين الكوشكناري عن ثقة ـ أنه دَخَل عليه ذاتَ يوم واحدٌ من أهل الدنيا، وكان الولي مستغرَقاً في حاله، فلما نَظَر إليه قال لخادمه: أخرج هذا الحِمار، ولم يكن يَرى منه إلاّ صُورةَ الحمار.

ثم بعد أن زال عن هذه الحال أخبره الخادمُ بما جَرَى، فقال: ما قلتُ إلاّ ما رأيتُ، ولم أكن واقفاً على ما تقول. اهـ.

وآراؤه في كتبه النظرية ترتجحُ بين الكلام والتصوف والفلسفة، وله شهرةٌ عالمية في العلوم العقلية، وقد ترجم له عبدُ الحي اللَّكْنَوِي ترجمةً جيدة، وكانت وفاته سنة ٩٠٨هـ قربَ دَوَّان عن نحو ثمانين سنة كما ذكره منصور بن الصدر الشيرازي، وهو الصواب. والعَيْدَرُوسيُّ جَعَل وفاته سنة ٩٢٨هـ في «النور السافر» فغَلِط غلطاً فظيعاً، وتابعه ابنُ العماد في «الشذرات»، وترجمته مستوفاة في «حبيب السِّيَر»، وترجم له السخاوي في «الضوء»، تغمده الله برضوانه، وأسكنه بحبوحة جنانه.

وحقيقةُ الإنسان كما هو موضوع هذه الرسالة لها ناحيتان، ناحيةُ الهيكل الجسماني، وهو بطبعه يتهافت على الملذَّاتِ السُّفلية، وناحيةُ الرُّوح وهو لطيفة ربانية، حثيثةُ الطيران إلى المعالي، ويَعجِزُ أكثرُ العقول عن دَرْكِ كُنْهِ حقيقة الروح، ذلك الأمرُ الرباني العجيب.

وللروح، والنفس، والقلب، والعقل، إطلاقات في اصطلاحاتِ أهل العلم، قد تتلاقى وقد تتفارق، وليس هذا موضعَ إيضاح ذلك، وقد عُنِي الغزالي في عجائب القلب بشرح تلك الاصطلاحات.

وأفرادُ الإنسان على منازلَ متفاوتة في صِلتهم بالناحيتين، فمن غَلَب عليه الانهماكُ في الملاذ الجسمية فهو ملحق بالأنعام، قال الله تعالى: ﴿أولئك كالأنعام بل هم أضل﴾، ومن خَلَص من سلطان الملاذ الجسدية وغَلَب عليه جانبُ تلك اللطيفة

الربانية، فهو مُلحَقٌ بالملائكة على مدارجَ متصاعدة، ومن تجاذَبَهُ الجانبانِ من غير أن يتغلَّب فيه أَحَدُ الجانبين على الآخر، فهو المجاهد لنفسه، وقد خَلَط عملاً صالحاً وآخَرَ سيئاً.

وقد اختَلَف أهلُ العلم في الروح الذي اعتبرناه لطيفةً ربانية تَمَّ بها سلطانُهُ على الكون، هل هو جسمٌ لطيف يَحُلُّ في الجسم الكثيف الإنساني ـ وهو مذهب الجمهور ـ أم جوهرٌ مجرَّدٌ لا مَكانيٌّ، لا يُوصَفُ بالحلولِ والدخول، ولا بالخروجِ والانفصال، وغيرِ ذلك من أوصاف الأجسام، بل يُوصَفُ بالتعلق به تعلُّقَ تدبير وبقطع تعلقِهِ به ذلك التعلق.

والناسُ في تفهم ذلك على أنحاء، فالعامي لا يَتصوَّرُ موجوداً كهذا، في حين أن الخاصة لا يُنكرونه وإنْ دقَّتْ مَداركُه، ولهم في تجرُّدِ الرُّوح أدلة ليس الجمهورُ على قبولها، وممن مال إلى تجرد الروح إمامُ الهُدَى أبو منصور الماتُرِيْدِي، والحَلِيمي صاحبُ «شُعَب الإيمان»، والراغبُ الأصفهاني، والغزالي، والرازي، والبيضاوي، وكثيرٌ غيرُهم؛ ومن أحسن من تكلم في ذلك البَطَلْيَوْسي في الحدائق.

ومن أدلة القائلين بتجرُّدِ الروح الذي هو النَّفْسُ الناطقة: أن معلوماتِه لا تقِفُ عند حد، فلو كان الروحُ جسماً لكانت معلوماته واقفة عند حد، لتعذُّرِ ارتسام ما لا نهايةَ له من الصُّور في جسم محدود، وتَفهُّمُ تجردِ الروح يُعِينُ كثيراً فَهْمَ تنزهِ الإلَه جلَّ شأنُه من الزمانِ والزمانيات والمكان والمكانيات.

وهذا لا يَرقَى إليه فهمُ العامي أصلاً، فالواجبُ الاكتفاء بالتنزيه العام في إثبات الصفات العليا، من غير خوض في ذلك، وهذا كافٍ للجميع في النجاة. لكن شَرَهُ العقول يَحمِلُ الإنسانَ على الخوض فيما لا قِبَلَ له به، فيَضِلُّ بسبب الخوضِ كثيرٌ من البشر في وادي الحَيْرَة.

بل قال الغزاليُّ في (النفخ والتسوية): الناسُ قسمانِ: عوامٌّ وخَواصٌّ، أما من غَلَبَتْ على طبعه العاميَّةُ فلا يَقبَلُ كونَ الله سبحانه لا داخِلَ العالم ولا خارجَهُ، فضلاً

عن أن يَقبَل ذلك في الرُّوح الإنساني. وأطال الكلام في ذلك إلى أن قال:

ومَنْ كانت العامية غلبَتْ عليه ـ كأكثر الكَرَّامية والحَنْبَلِيَّة ـ جَعَل الإلّه جسماً إذ لا يَعقِلُ موجوداً إلَّا متجسماً مشاراً إليه، ومن تَرقَّى عن العامية قليلاً نَفَى الجسميةَ وما أطاقَ أن يَنفِيَ عوارضَ الجِسمية فأثبَتَ الجهة، وترقَّى عن هذه العاميةِ الأشعريةُ والمعتزلةُ، فأثبتوا موجوداً لا في جهة، لكنهم أحالوا أن تكون هذه الصفةُ لغير الله، حتى نَفَى جمهورُهم تجرُّدَ الروح ـ ثم أفاض الغزالي في ترجيح ما ارتآه في هذا الصدد.

قال البدر العيني في شرح البخاري (٢/٦٠١) عند الكلام في الروح: هو جوهرٌ لطيف نُوراني يُكدِّرُه الغذاء والأشياء الرديئة الدنيئة، مُدْرِكٌ للجزئيات والكليات، حاصلٌ في البدن، متصرِّفٌ فيه، غَنِيٌّ عن الاغتذاء، بَرِيءٌ عن التحلل والنماء، ولهذا يَبْقَى بعد فناءِ البدن، إذ ليست له حاجة إلى البدنِ، ومِثْلُ هذا الجَوْهَرِ لا يكونُ من عالَمِ العنصر بل من عالم الملكوت، فمن شأنِهِ أن لا يَضُرَّه خَلَلُ البدن، ويلتَذُّ بما يلائمه، ويتألَّمُ بما يُنافيه.

والدليلُ على ذلك قولُه تعالى: ﴿ولا تحسبن الذي قُتِلُوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياءٌ عند ربهم﴾ الآية، وقولُه صلَّى الله عليه وسلَّم: «إذا وُضِعَ الميتُ على نعشه رَفْرَفَ روحُهُ ويقول: يـا أهلي ويا ولدي». فإن قلتَ: كيف يفسر الروح وقد قال تعالى: ﴿قل الروح من أمر ربـي﴾. قلتُ: معناه من الإبداعاتِ الكائنةِ بكُنْ، من غير مادةٍ وتولُّدٍ مِن أصل». اهـ.

وفي فيض الباري (٣/٤٢٥) عند الكلام في حياة الشهداء: واعلَمْ أنَّ الحديث أسنَدَ الأكلَ والشرب إلى النَّسمة دون الجسد، فإنه في التراب، فدل على أن النَّسمة غيرُ الجسد، وكذلك غيرُ الروح، لأن الروح لا يُسنَدُ إليها الأكل والشرب ما لم تتصل بجسد مادي. اهـ.

ومن اطَّلع على ما أُلِّفَ في الروح من الكتب، ثم طالَعَ رسالة الدَّوَّاني هذه

يجدها على صِغَرِها بديعةَ الأسلوب، جمةَ الفوائد، تَطْرُقُ بحُوثاً سَكَت عنها آخرون، وتتعرَّضُ لبيانِ الروح الجَوَّال في العوالم بمُغادَرَتِه الجسمَ في أثناء النوم، وللرُّوحِ المحتفظةِ بصلة الهيكل الجِسماني الكثيف بالجسم اللطيف، الذي ذكرناه بالروح الجَوَّال، وتصرفاتِ الروح الخارقةِ للعادات، وغيرِ ذلك مما يفتح أُفُقاً واسعاً للباحثين، ويُنير كثيراً من نواحي هذا البحث العويص المتشعب، على مَذاقٍ خاص مَزِيج بالتصوف والفلسفة، يهتم به كثيرٌ من الناظرين. ففي نشرها فوائد للروحيين، واللّٰهُ وليُّ النفع، ومنه التوفيق والتسديد؟

محمد زاهد الكوثري

انتقاد المغني

عن الحفظ والكتاب

بقولهم لم يصح شيء من الأحاديث في هذا الباب

قطفه

حسام الدين القدسي

من التنكيت والافادة في تخريج احاديث خاتمة سفر السعادة للشيخ المسند ابن همات الدمشقي، وغيره من كتب الحديث

١٣٤٣ هـ مطبعة الترقي بدمشق ١٩٢٥ م



بسم الله الرحمن الرحيم

المقـدمـة(١)

حاول الحافظُ ضياء الدين أبو حفص عمر بن بدر المَوْصِلي أن يُسَهِّلَ سبيل الاطلاع على الأحاديث الموضوعة لمن لم يُعْنَ بعلم الحديث، ولم يشتغلْ بدَرْسه، فأخذَ يفحصُ السننَ، ويتصفَّح ما كتبه النقَّاد في الضعفاء والكذابين، وما دُوِّن في الموضوع من الأحاديث، لينتقيَ منها ما يمرُّ به مما قيل فيه: لم يَرِدْ في هذا الباب شيء، ونحوُه، حتى يكون ما يتحصَّل لديه كضوابطَ كليةٍ يُستغنَى بها عن فحص كلِّ حديثٍ حديثٍ.

ولكنْ فاته أن القول المذكور من قائله إنما يصحُّ باعتبار ما بَلَغه من الأسانيد، وله قولُه في كلِّ سند من أسانيدَ بَلَغَتْه إذا كان ما أبداه من الجرح جَرْحاً عند أهل هذا الشأن واقعاً مَوْقِعَه، فَرُبَّ جرح لا يكونُ جرحاً لدى المحقِّقين من النقَّاد، أو يكونُ واقعاً في غير محلِّه ولو كان صادراً من أكبر ناقد. قال إمامُ الجرح والتعديل يحيى بن مَعِينٍ: ربما نتكلَّم في الرجل وقد حطَّ رحلَه في دار النعيم!.

ولَعَمْري إنه أَنصف غايةَ الإنصاف في قوله الذي يفيد: أَن الجرحَ باعتبار ما يظهَرُ للمحدثِ الناقدِ، لا باعتبار نفسِ الأَمرِ، وهي نقطةٌ دقيقة يكثرُ فيها العِثار،

---

(١) وهي مجموع ما أجابني به الأستاذ المحترم [محمد] زاهد أفندي [الكوثري] عما كنتُ أسأله عنه في سبب خَبْط ابن بدر في كتابه «المغني».

[وقد نَسَب المؤلف هذه المقدمة إلى نفسه في كتابه النفيس «النكت الطريفة» ص ٦٩.].

وليس أدلَّ على ذلك مما أُخِذ على أئمة الجرح والتعديل، كشعبة، وابن مَعين، وابن مهدي، ومَنْ بعدهم على اختلاف طبقاتهم مما ليس هذا محلَّ بسطِه.

ولا يلزمُ من عدمِ علمِ هذا القائل حديثاً ثابتاً في هذا المعنى أن لا يَعلمَه آخرون، وأن يَنْتفيَ ثبوتُه بتاتاً، إلاَّ إذا سُلِّم له الاستقراءُ التامُّ. ومنْ يعلمُ مبلغَ ما أُلِّف في الحديث من صحاحٍ وسنن، وما كُتب من الجوامع والمسانيد، وما جُمع من مشيخاتٍ ومعاجمَ، وما صُنِّف من أجزاء وتواريخ، على اختلاف القرون وتنائي البلدان، مما يخْرج عن حدِّ الإحصاء: يعلمُ أن الاستقراءَ التامَّ في هذا الباب في غاية النُّدْرة إنْ لم يكنْ مُحالاً، ولم يُسلَّم ذلك لجهابذة المتقدِّمين مع عُلوِّ إسنادهم إلاَّ لبعضهم في شيوخ لهم معيَّنين وبلدانٍ خاصة، كالذُّهْلي في حديث الزهري، ومالكٍ في رجال المدينة، فكيف بالمتأخرين الذين ما بَلَغوا شأْوَهم، وطالَ بهم المدى بنزول أسانيدهم.

على أن قول المحدث: «لا يصحُّ في هذا الباب شيء»: قد يكون مرادُه به البابَ الذي ترجمه في كتابه، لا بمعنى: لا يصحُّ في هذا المعنى شيء، كما وقع للترمذي في «سننه» على ما ذكره الحافظ المنذري.

فيتبينُ مما تقدَّم أن فحصَ ابنِ بدر أَمثالَ هذا اللفظِ من أَسفار الحديث: سَعْيٌ غيرُ مُنْتجٍ، وعَنَاءٌ بلا غَنَاء، ولقد يغترُّ بقوله البُسَطاء، فينفون أحاديثَ ثابتةً، فيكونُ الوبالُ عليه فَيُضِرُّ وهو يريد نفعاً، بل ربما يُحسِّن الظنَّ به بعضُ الخاصة فيثقُ بقوله، فيكون الحال عندها أَطَمَّ! قال عبد الرحمن بن مهدي: خَصلتان لا يَستقيم فيهما حسنُ الظَّنِّ: الحكمُ والحديث.

وقد وقع ذلك فعلاً لجماعة منهم، فهذا المجدُ صاحب «القاموس» قد قلَّد ابن بَدْرٍ في خاتمة كتابه «سِفْر السعادة» إن لم نَقُلْ: سلك موطىءَ قَدَمه حَذْوَ النعل بالنعل، والحافظُ زين الدين العراقي مع جلالته وإمامته، وكذلك العلامة عزُّ الدين

محمد بن إبراهيم بن علي المرتَضَى اليماني في «العواصم والقواصم في الذَّبِّ عن سنةِ أبي القاسم»، بل ابن تيمية ومَنْ أَخَذَ أَخْذَه!.

وحيثُ كان هذا الكتاب منتَقَداً لدى حَمَلة العلم بقي مهجوراً في زوايا الإهمال قاصرَ الضُّرِّ، ومَنْ أذاعه بنَشره فقد أذاع بشرٍّ مستطير بالنظر إلى غالب أَبوابه، ونَفْيُ الحديثِ الثابتِ ليس أقلَّ خَطَراً من الاغترار بالمكذوب منه.

قال الحافظ ابن حجر في «اللآلىء المنثورة»: والنافي له كمن نَفَى أَصلاً من أُصول الدين. ومنشأ ذلك على الأكثر إما من غرابةِ موضعِ الحديث، أَو لذِكْره في غير مظنَّته، فَيَتَسارعُ إلى نفيه مَنِ استشعر في نَفسه السَّعة في الحديث، اتكالاً على حفظه وقد خانه، والشهادةُ على النفي: ليس بالأمر الذي تنهضُ به الحُجَج في كلِّ موقف.

هذا ولقد تابعَ المصنفُ ابنَ الجوزيِّ في جُلِّ أبوابِ كتابِه وإن لم يُصَرِّح باسمه إلَّا في بعضها، مع أن ابن الجوزيِّ بَيْنا نَراه ينفي حديثاً في «موضوعاته» أو «عِلله» بالنظر لما قِيل في رجل من رواته، نراه يوثِّق ذلك الرجلَ بعينه، ويقبلُ روايتَه في حديثٍ آخَرَ له، حين يُصادفُ ذلك هواه، أَو يوافق مذهبَه. ومثالُ ذلك ما وقع له في جابرٍ الجُعْفي.

وربما اشْتَبَه عليه الاسمُ بالاسم، فيجعل الثقةَ كذاباً، كما جَرَى له في محمد بن مهاجر. وكثيراً ما يَسْتدلُّ في جَرح الرجال بأقوال أبي الفتح الأَزْديِّ، ثم يَردُّ قولَه فيمن لا يَروقُه جرحه، كَمُهَنًّى وغيرِه، فيصير الأزدي إذ ذاك رافضياً لا يُنْزَلُ على رأيه، وله كثيرٌ من أمثال ذلك.

وقد أَخذ عليه النقادُ ردَّه الباتَّ في جملة أَحاديث، بمجرَّدِ النظرِ لِمَا وصل إليه من السند، مع أَن الحديثَ مرويٌّ بأَسانيدَ لم يَنْتَهِ إليها علمه، وإن كان الرجلُ بعد تصنيفه «جامع المسانيد» رأَى من نفسه أَنه أحاط خُبْراً بالأحاديث والآثار، ولكن أين هو من ذاك؟!.

ويقول السخاوي في «شرح الألفية»: ربما أدرج ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات» الحَسَن والصحيح مما هو في الصحيحين، فضلاً عن غيرهما، وهو توسُّعٌ منكَر، ينشأُ عنه غايةُ الضرر من ظنِّ ما ليس بموضوعٍ موضوعاً، مما يقلَّد فيه، تحسيناً للظن به، والمُوْقِعُ له: استنادُه غالباً بضِعف راويه الذي رُمِيَ بالكذب مثلاً، غافلاً عن مجيئه من وجه آخر. وربما يكون اعتمادُه في التفرُّد قولَ غيره، ممن يكون كلامُه محمولاً على النسبـيِّ، هذا مع أَن تَفَرُّدَ الكذاب بل الوضاع ولو كان بعدَ الاستقصاء في التفتيش من حافظٍ متبحِّرٍ تامِّ الاستقراء: غيرُ مستلزمٍ لذلك. اهـ.

وقد أكثر ابن بدر العزوَ في «مُغْنيه» إلى العُقَيلي، والإمام أحمد، فأما الأول: فهو من أكبر المتعنِّتين في الجرح، كثيرُ الحكم بالنفي، وهذا ما حَمَل الذهبـيَّ على التنكيت عليه في «ميزانه» مع أَنه كبيرُ الدفاع عن الرواة من الحنابلة، فقال: أفما لَكَ عقلٌ يا عُقيلي؟! أَتَدْري فيمن تَكَلَّم، كأنك لا تدري أن كل واحد من هؤلاء أوثقُ منك بطبقات، بل وأوثقُ من ثقاتٍ تُوْرِدُهم في كتابك. . .

ونَقَم عليه أن يتكلَّم في ابن المديني، وصاحبِه محمد، وشيخِه عبد الرزاق، وعثمانَ بن أبي شيبة، وإبراهيم بن سعد، وعفان، وأَبانٍ العطار، وإسرائيل، وأزهر السمان، وبَهْزِ بن أسد، وثابتٍ البُنَاني، وجَرير بن عبد الحميد، وقال: لو تُرِك حديثُ هؤلاء لغلَّقنا الباب، وانقطع الخطاب، ولماتَتِ الآثارُ. اهـ.

وجَرَح في كتابه «الضعفاء» كثيرين من رجالِ الصحيحين وأئمةِ الفقه وحَمَلة الآثار، مما ردَّ بعضَها ابن عبد البرِّ في «انتقائه»، وكأن مَن ينفُخ في بُوق التعصُّب من الرواة يثيرون بكتابه فِتَناً، كما وقع لصاحب «الكمال» في المَوْصِل، على أنه كثيراً ما يتصحَّف اسمُ الرجل عليه، فيجهِّلُه ويردُّ حديثه. وربما يقول «لا يصح في هذا الباب شيء» بمجرد النظر إلى سَنَد مختَلَق، وإنْ صحَّ المتن بطريقٍ أخرى، فيكون ظاهرُ كلامه مُوْقِعاً في الغلط للآخذين به.

وحيثُ كان كتابه في الضعفاء: يتبادر من قوله «لا يصح» أَو «لا يثبت»: كونُه

مكذوباً، كما قال المسنِد الأوحد ابن هِمَّاتٍ الدمشقيُّ، عَلَى أَن ما نقله عنه ابن بدرٍ ليس فيه ما ينحطُّ عن درجة الضعف، بل يدورُ جُلُّه بين صحيحٍ وحسنٍ وضعيفٍ مُنْجبرٍ، نعم لو حَمَلنا قوله على معنى الصحة الاصطلاحية ـ مع إباء المَقَامِ عنه ـ لانجـبرَ بعضُ ما أفسده.

وأما الإمام أحمدُ فإمام المحدثين بلا نزاع، إلَّا أَن ما نقله عنه في «المغني» لا يَسْلَم له إلَّا ما نَدَر، وقد اختلفتِ الرواياتُ عنه في أكثرها، فحديثُ «طلب العلم فريضة على كل مسلم»: صحَّحه السيوطي، و«كتم العلم» صحَّحه الحاكم، وحسَّنه الترمذي، وأخرجه هو في «مسنَده»، والتسمية عَلَى الوضوء: لم يكن لفظُ أحمدَ فيها ما ذكره المصنف، وإنما قال: لا أعلم في هذا الباب حديثاً له إسناد جيد، كما في الترمذي.

يقول ابن حجر في «تخريج الأذكار»: لا يَلزَمُ من نفيِ العلمِ: ثبوتُ العَدَم، وعلى التنزُّل: لا يلزمُ من نفي الثبوتِ ثبوتُ الضعف، لاحتمال أن يُرادَ بالثبوتِ الصحةُ، فلا ينتفي الحُسْن، وعلى التنزُّل: لا يَلزم من نفي الثبوتِ عن كل فردٍ نَفْيُه عن المجموع. اهـ.

وَمَا نقله في أربعةِ أحاديثَ: لا يُسَلَّم له إلَّا في اثنين منها، فحديث: «مَنْ آذى»: صالحٌ عند أبي داود من أكبر أَصحاب أَحمد، و«للسائل حقٌّ»: أَخرجه هو في «مسنده» بسند جيد رجالُه ثقات.

وقوله: لم يثبت في الشهادة في النكاح شيء: يردُّه حديثُ عائشةَ، وهو صحيح عند الأئمة، وإنْ أَعلَّه أَحمدُ بمخالفته لمذهبِ عائشة، كما حَكَى الحافظُ ابن رجب في «شرح الترمذي» وغالبُ ما نَقَله عنه من هذا القبيل.

وجملةُ القول: أن ما حَشَده ابن بدر في كتابه هذا من الأقوال ـ وإن سَبَقه بها محدِّثون ـ لكن تَتَفاوتُ معانيها باعتبار تفاوتِ المقامات، نعم لابن بدرٍ أن يتخلَّص

من كثيرٍ مما أُورِدَ عليه بحمْلِ الصحةِ على المعنى الاصطلاحي، ولكن يفوتُ إذ ذاك قصدُه.

والرجلُ وإن كان يعدُّ في الحفاظ، كما ذكره جماعة من المحدثين، لكنْ دعوى كونِهِ ناقداً: باطلةٌ لا يُظَاهِرها دليل.

قال الحافظ ابن حجر في «القول المسدَّد» عند قول الزين العراقي: «أورده عمر بن بدر الموصلي»: لا اعتدادَ بذلك، فإنه لم يكُن من النقاد، وإنما أخرجه من كتاب ابن الجوزي، فَلَخَّصه، ولم يَزد من قِبَله شيئاً. اهـ.

وبالغَ السيوطيُّ في الحطِّ من مقداره حتى قال في «شرح التقريب»: وليس هو من الحفاظ، وعليه في كثيرٍ مما ذَكَرَه انتقاد. اهـ.

وقال الحافظ السخاوي في «شرح ألفية الحديث»: وعليه فيه مؤاخذات كثيرة، وإن كان له في كل بابٍ من أبوابه سَلَفٌ من الأئمة، خصوصاً المتقدمين. اهـ.

وقد لَخَّص «المغني» الحافظُ سراج الدين بن الملقِّن في جزء، وتعقَّبه باباً باباً، وأقرَّه في بعض الأبواب، وبين نسخته والنسخةِ المطبوعة من «المغني» فرقٌ في بعض المواضع، فليراجَع.

تنبيه: يقول صاحب «التنكيت»: اعلم أن البخاريَّ وكلَّ من صنَّف في الأحكام يريد بقوله «لم يصح» الصحةَ الاصطلاحيةَ، ومن صنَّف في الموضوعات والضعفاء يريد بقوله «لم يصح» أو «لم يثبت» المعنى الأعمَّ، ولا يلزمُ من الأول نفيُ الحُسْن أو الضعف، ويلزمُ من الثاني البطلانُ[١].

---

(١) أوضح هذه القاعدةَ بالأدلة والشواهد، وقرَّرها، وبيَّن وَهَمَ مَنْ وَهِمَ فيها من العلماء، تلميذُ المؤلِّف ووارثُ علومه العلامة الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، حفظه الله تعالى، في مقدمته لكتاب «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» للعلامة علي القاري رحمه الله، وفي تعليقاته على «الرفع والتكميل» للإمام اللكنوي صفحة ١٩١ ــ ١٩٥، وتعليقاته على «قواعد في علوم الحديث» للعلاَّمة ظَفَر أحمد العثماني صفحة ٢٨٢ ــ ٢٨٦.

شروط الأئمة الخمسة

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسوي

رضي الله عنهم

تأليف الحافظ البارع أبي بكر محمد بن موسى الحازمي
صاحب التصانيف المحررة النافعة
المتوفى سنة ٥٨٤
رحمه الله

عن نسخة مصححها والمعلق عليها الأستاذ الجليل
الشيخ محمد زاهد الكوثري

عني بنشرها : القدسي
دمشق الشام — صندوق البريد ٢٠٧

مطبعة الترقي عام ١٣٤٦ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الحافظ الحازمي

هو الإمام المُتْقِنُ الحافظ البارع النسَّابةِ المبرِّز زين الدين أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان بن موسى بن عثمان بن حازِم الهَمَذاني الحازمي ـ نسبة إلى جده ـ ولد سنة ثمان وأَربعين وخمسمائة.

سمع بهَمَذان من أبي الوقت السِّجْزي، وشَهردار بن شِيْرويه، وأبي زرعة طاهر بن محمد بن طاهر المقدِسي، والحافظ أبي العلاء الهَمَذاني، ومعمر بن الفاخر، وقدم بغداد فسمع من أبي الحسين عبد الحق بن يوسف، وعبد الله بن عبد الصمد العطار، وبالموصِل من الخطيب أبي الفضل الطوسي، وبواسِط من أبي طالب المحتسِب، وبالبصرة من محمد بن طلحة المالكي، وبأَصبَهان من أبي الفتح عبد الله بن أبي العباس الخِرَقي، وأبي العباس أحمد بن أبي منصور أَحمد الترك، والحافظ أبي موسى المَدِيني، وبالحرمين والشام والجزيرة، وله إجازة من أبي سَعْد السَّمعاني، وأبي طاهر السِّلَفي، وأبي عبد الله الرستمي.

روى عنه: أبو عبد الله الدُّبيثي، وابن أبي جعفر، والتقي علي بن ماسويه المقرىء، وأبو الحسن السَّعدي وغيرهم.

قال الدُّبيثي: قدم بغداد وسكنها، وتفقه بها في مذهب الشافعي، وجالس العلماء وتميَّز وفهم، وصار من أحفظ الناس للحديث وأسانيده ورجاله، مع زهد وتعبُّد، ورياضة وذِكر، قال ابن النجار: كان ثقةً حجةً نبيلاً زاهداً عابداً ورعاً ملازماً

للخلوة والتصنيف وبثِّ العلم، أدركه أجله شاباً. سمعت محمد بن محمد بن غانم الحافظ يقول: كان شيخنا الحافظ أبو موسى المديني يفضِّل أبا بكر الحازمي على عبد الغني المقدسي ويقول: ما رأيت شاباً أحفظَ منه.

وكان من الأئمة الحفاظ العالمين بفقه الحديث ومعانيه ورجاله، صنَّف في الحديث عدةَ مصنفاتٍ، وأملى عدةَ مجالس، وكان كثير المحفوظ حُلْوَ المذاكرة، يغلِب عليه حفظُ أحاديث الأحكام، أملى طرقَ الأحاديث التي في «المهذَّب» وأسندها ولم يتمه، وصنَّف كتاب «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» فريد في بابه، وكتاب «عُجَالة المبتدي في الأنساب»، وكتاب «المؤتلِف والمختلِف في أسماء البلدان»، وكتاب «تهذيب الإكمال» للأمير ابن ماكولا وبيان أوهامه، وكتاب «الضعفاء والمجهولين»، و«الفيصل في مشتبِه النسبة»، وكتاب «شروط الأئمة الخمسة» هذا، وغير ذلك.

وكان يحفظُ «الإكمال في المؤتلف والمختلف» لابن ماكولا، و«مشتبه النسبة» للأزدي، وكان آيةً في الحفظ والذكاء، ينظرُ في كلام المصنفين المشهود لهم بالبراعة والتبريز في علومهم، ويبدي لهم بحزمه أوهاماً لا تُدْفَع، فهذا الأمير ابن ماكولا مَنْ أقرَّ له معاصِروه ومن بعده بالإمامة والتقدُّم في علم الرجال ومعرفة المؤتلف والمختلف، وكتابه «مستمر الأوهام» في الردِّ على الخطيب البغدادي يشهدُ بمبلغ سَعَة علمه في ذلك، وكلُّ من أتى بعده عالةٌ على كتابه «الإكمال» وبقية كتبه، ومع ذلك كلِّه فقد أجاد الحازمي في تبيين أوهامه، وفَعَل مثل ذلك مع الحاكم، والإصابةُ حليفة له في انتقاداته، وهذا مما يُبَرهَنُ به على إتقانه وبراعته.

قال ابن النجار: سمعت أبا القاسم المقرىء جارنا يقول وكان صالحاً: كان الحازميُّ في رباط البديع وكان يدخُل بيتَه في كلِّ ليلة يطالع ويكتب إلى الفجر فقال البديع لخادمه: لا تدفعْ إليه الليلةَ نوراً للسراج، فلعله يستريحُ الليلة، فلما جنَّ الليلُ اعتذر إليه الخادمُ بانقطاع البزر، فدخل بيته وصفَّ قدميه ولم يزلْ يصلِّي ويتلو إلى أن

طلع الفجر، وكان الشيخ خَرَج ليعلمَ خبره فوجده في الصلاة. اهـ.

ولو عاش الحازميُّ لملأ الدنيا علماً، ولكنه توفي في جُمَادى الأولى سنة أربعٍ وثمانين وخمسمائة وهو ابن ستٍّ وثلاثين سنة تغمده الله برضوانه.

عن «تذكرة الحفاظ» للحافظ الذهبي و «طبقات الشافعية» للتاج ابن السبكي و «شذرات الذهب» لابن العماد وغيرها ملخَّصاً.

* * *

وأما الأئمة الخمسة:

فأولهم: إمام الأئمة، وشيخُ حفَّاظ الأمة أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الفارسي، رحمه الله، ولد ببُخَارى سنة أربع وتسعين ومائة، وارتحل لطلب الحديث، وتنقل في البلاد، وابتدأ في تراجم أبواب الجامع الصحيح بالحرم الشريف، وبقي في تصنيفه ستَّ عَشْرة سنة بالبصرة وغيرها، حتى أتمه ببخارى، ومات بخَرْتَنْك قرب سَمَرْقَنْد سنة ست وخمسين ومائتين.

وللحافظ الشمس ابن طولون الدمشقي «بُلْغة القانع في طُرُق الصحيح الجامع» يَستوفي الكلام على أسانيد الرواية إليه، وكذا للسخاوي «عمدة القاري والسامع في ختم الصحيح الجامع».

وثانيهم: الحافظ الكبير أبو الحسين مسلم بن الحجاج القُشَيْري النيسابوري رحمه الله، ولد بنيسابور سنة أربع ومائتين وبها توفي سنة إحدى وستين ومائتين، جرَّد الصحاح، ولم يتعرَّض للاستنباط ونحوه، فاق البخاريَّ في جمع الطرق وحسن الترتيب.

ذكر الذهبيُّ عن أبي عمرو بن حمدان: سألت ابن عُقْدَة أيهما أحفظ؟ البخاري أو مسلم؟ فقال: كان محمد عالماً، ومسلم عالم. فأعدتُ عليه مراراً فقال: يقع لمحمد الغلط في أهل الشام وذلك لأنه أخذ كتبَهم ونظَر فيها فربما ذكر الرجلَ بكنيته،

ويذكره في موضع آخر باسمه، يظنهما اثنين، وأما مسلم فقلما يُوجَد له غلط في العلل، لأنه كَتَبَ المسانيد ولم يكتُب المقاطيع ولا المراسيل. اهـ. ومن شيوخه البخاري.

وثالثهم: الحافظ الفقيه أبو داود سليمان بن الأشعث الأَزْديُّ السِّجِسْتاني رحمه الله، ولد سنة اثنتين ومائتين، ومات بالبصرة سنة خمس وسبعين ومائتين، قال الخطابي: لم يُصنَّف في علم الحديث مثلُ «سنن أبي داود» وهو أحسن وضعاً وأكثر فقهاً من الصحيحين. اهـ. حدث عنه الترمذي، والنسائي، وكتب عنه أحمد حديث العَتِيرة[1].

قال ابن كثير في مختصر علوم الحديث: إن الروايات لسنن أبي داود كثيرة يُوجد في بعضها ما ليس في الآخر. اهـ. ومن أشهر رواة «السنن» عنه: أبو سعيد بن الأعرابي، وأبو علي اللؤلؤي، وأبو بكر بن داسَه.

ورابعهم: الإمام الحافظ أبو عيسى محمد بن عيسى التِّرمذي الضرير رحمه الله، ولد سنة تسع ومائتين بترمذ، وبها توفي سنة تسع وسبعين ومائتين، قال ابن الأثير: في سنن الترمذي ما ليس في غيرها، من ذِكْر المذاهب، ووجوه الاستدلال، وتبيين أنواع الحديث من الصحيح والحسن والغريب. اهـ. ومن شيوخه البخاريُّ وأبو داود.

وخامسهم: الإمام الحافظ أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَّسَائي رحمه الله، ولد في نَسَا من نيسابور سنة خمس عشرة ومائتين، قال الدارقطنيُّ: خَرَج حاجاً فامتحن بدمشق وأدرك الشهادة، فقال: احملوني إلى مكة، فحمل وتوفي بها، وهو مدفون بين الصفا والمروة وكانت وفاته سنة ثلاث وثلثمائة.

قال الذهبيُّ: سُئِل بدمشق عن فضائل معاوية، فقال: ألا يَرضَى رأساً برأس

---

(١) انظر التقييد لابن نقطة ٢ : ٧.

حتى نفضل! قال: فما زالوا يدفعونه . . حتى أخرج من المسجد ثم حُمل إلى مكة فتوفي بها، كذا في هذه الرواية إلى مكة، وصوابه: الرملة. اهـ.

والذي عُدَّ من الأصول الخمسة هو «المجتبى» المعروف بسنن النسائي الصغير روايةِ ابن السني، وأما روايةُ ابن حَيُّويه، وابن الأحمر، وابن قاسم فيقال: لها النسائي الكبير، قال أبو جعفر ابن الزبير: ومما ينبغي التنبيهُ عليه أن روايات النسائي تختلفُ اختلافاً كثيراً حتى قال شيخنا أبو علي الغافقي: لولا أن الإجازة تَشتَمِلُ على جميعها لَعَسُر اتصال السماع والقراءة، ومن قال: قرأت أو سمعت كتاب النسائي ولم يبيِّنْ الرواية التي سمع أو قرأ، فقد تجوَّز في الذي ذكره تَجَوُّزاً قادحاً في الرواية. اهـ.

ومن شيوخه أبو داود والترمذي. ويُرْوَى عن الذهبي أنه كان يفضِّله على مسلم في الحفظ. ذكر الذهبي أن النسائي قال: دخلتُ دمشق والمنحرِفُ عن علي بها كثير، فصنفت كتاب «الخصائص»، رجوتُ أن يهديهم الله. اهـ.



شروط الأئمة الستة

البخاري ومسلم وابى داود والترمذى والنسائى وابن ماجه

للحافظ ابى الفضل محمد بن طاهر المقدسى

ويليه

شروط الأئمة الخمسة

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسوي

للحافظ ابى بكر محمد بن موسى الحازمى

***

علق عليهما الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثرى

***

عُنيت بنشرهما

مكتبة القدسي

حسام الدين القدسي

القاهرة . باب الخلق . درب سعادة . حارة الجداوى ١

شروط الأئمة الستة

البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه

رضي الله تعالى عنهم

للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي

وُلد سنة ٤٤٨ وتوفي سنة ٥٠٧ رحمه الله تعالى



بسم الله الرحمن الرحيم

ترجمة الحافظ أبي الفضل المَقْدِسي

هو الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد القَيْسَراني المَقْدِسي، ذو الرحلة الواسعة والتصانيف والتعاليق.

ولد سنة ٤٤٨ للهجرة، وسَمِعَ بالقدس وبغداد ونيسابور وأصبهان وشيراز والرَّيّ ودمشق ومصر.

ومن مؤلفاته: أطراف الكتب الستة، والأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، ورجال الشيخين، وأطراف الغرائب والأفراد، وجزء في البسملة، وصفوة التصوف، وشروط الأئمة الستة، وغيرُها.

تلقَّى مذهبَ أهل الظاهر من الحُمَيدي، ومذهبَ التصوف السَّالمي من ابنِ مَتٍّ.

قال الذهبي: كان من أسرع الناس كتابة، وأذكاهم وأعرفهم بالحديث، وهو في نفسه صدوق، وله حفظ ورحلة واسعة، الله يرحمه ويسامحه. اهـ.

قال ابن عساكر: سمعت محمد بن إسماعيل الحافظ يقول: أحفَظُ من رأيتُ ابنُ طاهر. وقال أبو زكريا بن منده: كان صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم، كثيرَ التصانيف، لازِماً للأثر. (راجع طبقات الحفاظ وميزان الاعتدال وشذرات الذهب في أخبار من ذهب).

وكان لا يَرى الجهر بالبسملة في الصلاة، ولا القنوت في الفجر، ولا التشهد

بتشهد ابن عباس، ويرى كل ذلك من المسائل التي صح النقلُ بخلافها أو غيرُها أقوى وأرجح عند أهل الصنعة.

مات في بغداد عند قدومه من الحج يوم الجمعة لليلتين من ربيع الأول سنة ٥٠٧ عن ستين سنة. غفر الله له وأعلى منزلته في الجنة.



تراجم الأئمة الستة

(ترجم للخمسة الأُوَل منهم كما تقدم حرفاً بحرف وزاد:)

الإمام ابن ماجه:

(وسادسهم) الإمام الحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه ـ بتخفيف الجيم وسكون الهاء ـ القزويني صاحب السنن والتفسير والتاريخ. ولد سنة ٢٠٩، سمع أبا بكر بن أبي شيبة وطبقته، وأعلى ما عنده الثلاثيات، وهي خمسة إلَّا أنها بطريق جُبارة بن المُغلِّس. ولابن ماجه رحلة إلى الري وإلى العراق والبصرة والكوفة وبغداد وإلى الشام ومصر والحجاز لكتابة الحديث.

وأول من أدخل كتاب السنن له في عِداد الأصول الستة: هو الحافظ أبو الفضل بن طاهر، فتتابع أكثَرُ الحفاظ على ذلك في كتبهم في الرجال والأطراف، إلَّا أنهم اختلفوا هل هو سادس الخمسة أم سادس الستة. وأما ما نظمه ابن الجوزي في سِلك الموضوعات من أحاديثه فنحو ثلاثين حديثاً، وفعَلَ مثل ذلك مع الترمذي، إلَّا أن ما في ابن ماجه لا يقل من الضعف الشديد في ثلثي هذا المقدار.

وقد اشتهر أن الرجال الذين انفرد بهم ابن ماجه ضعاف، وإن كان بين الأحاديث التي انفرد بها صحاح، وللحافظ الشهاب البوصيري (مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه)، تكلَّم فيه على كل إسناد من أسانيد تلك الزوائد بما يليق بحاله، من صحة وحسن وضعف وغير ذلك، وما سكت عليه ففيه نظر. ونصُّه على الضعف

الشديد في حديثٍ ما، كافٍ في سقوطه من مقام الاحتجاج به، سواء أنطق بالوضع أم لم ينطق به.

وليس بقليل من يَرمي نقلَةَ كتاب ابن ماجه بالتصحيف، وأصح نسخة ــ فيما أعلم ــ تداولتها أيدي الحفاظ المتقنين من المقادسة وغيرِهم طبقة بعد طبقة: هي النسخة المحفوظة بالخزانة التيمورية (رقم ٥٢٢) بدار الكتب المصرية.

توفي ابن ماجه يوم الاثنين لثمان بقين من شهر رمضان سنة ٢٧٣.

رضي الله عن الجميع وأعلى منازلهم في الجنة.





للإمام الحافظ البارع

العلامة جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي

المتوفى سنة ٧٦٢ هـ

مع حاشيته النفيسة المهمة

"بغية الألمعي في تخريج الزيلعي"

وتصحيح أصل النسخة بعناية بالغة من

الناشر

المكتبة الإسلامية

لصاحبها الحاج رياض الشيخ

هذه المقدمة لكتاب «نصب الراية»، التي عنوانها «فقه أهل العراق وحديثهم»، قد اعتنى بخدمتها والتعليق عليها والإضافة إليها فضيلة الأستاذ الشيخ عبد الفتاح أبو غدة تلميذ الإمام الكوثري رحمه الله تعالى، وطبعها من نسخة الشيخ الكوثري لكتاب «نصب الراية»، وعليها إضافات واستدراكات من الشيخ الكوثري بخطه، فكان أدق وأصح وأوفى من المقدِّمة التي طُبعت مع «نصب الراية» في الطبعات التي طُبعت قبلَ الطبعة المحققة المطبوعة في سنة ١٤١٥.

وتلك الطبعة التي قام الأستاذ أبو غدة بخدمتها وطبعت في بيروت سنة ١٣٩٠ وفي باكستان في كراتشي، وتطبع الآن ببيروت من جديد مزيدةً من التحقيق والتعليق، فجزاه الله تعالى خيراً على خدمة هذه المقدِّمة الفريدة النفيسة.

فقه أهل العراق وحديثهم

الحمدُ لله الذي أعلى منازلَ الفقهاء، إعلاءً يُوازِنُ ما لهم من الهِمَم القَعْساء، في خِدمة الحنيفية السمحة البيضاء، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمد خاتم الأنبياء، وسَنَدِ الأتقياء، ومُخرِجِ الأمّة من الظلمات إلى النور والضياء، وعلى آله وصحبه، السادةِ النّجبَاء، والقادةِ الأصفياء، شُموسِ الهداية، وبُدُور الاهتداء، الناضِري الوجوه، بتبليغ ما بلّغوه من أدلة الشريعة الغرّاء.

وبعد: فإن كتاب «نصب الراية لتخريج أحاديث الهداية» للإمام الحافظ الفقيه الناقد الشيخ عبد الله بن يوسف الزيلعي ـ أعلى الله سبحانه منزلته في الجنة ـ كتابٌ لا نظير له في استقصاء أحاديث الأحكام، حيث كان مؤلّفه لا يَفتُر ساعةً عن البحث، ولا يَعوقه عن التنقيب عائق، ولا يحول دون فحصه تواكل، ولا تكاسل، ولا يُزْهّدُه في الأخذ عن أقرانه، وعمن هو دونه كِبَرُ النفس، وسَعَتُه في العلم، بل طريقتُه الدأب، ليلَ نهار، على نُشدانِ طَلِبته، أينما وجَد ضالّته.

وهذا الإخلاصُ العظيم، وهذا البحثُ البالغ، جَعَلا لكتابه من المنزلة في قلوب الحفاظ، ما لا تساميه منزلةُ كتاب من كتب التخريج.

والحقُّ يقال: إنه لم يَدَع مَطمعاً لباحث وراء بحثه وتنقيبه، بل استوفى في الأبواب ذِكرَ ما يُمكِنُ لطوائف الفقهاء أن يتمسّكوا به على اختلاف مذاهبهم، من أحاديث، قلما يهتدي إلى جميع مصادرها أهلُ طبقته، ومن بعدَه من محدّثي

الطوائف، إلاَّ من أجهد نفسَه إجهاده، وسعَى سعيه، لوجود كثير منها في غير مظانها.

بل قلّ من يُنْصِفُ إنصافَه، فيُدوّن أدلةَ الخُصوم تدوينَه، غيرَ مقتصر على أحاديث طائفة دون طائفة، مع بيان ما لها وما عليها، بغاية النَّصَفة، بخلاف كثير ممن ألّفوا في أحاديث الأحكام في المذاهب. فإنك تراهم يَغلِبُ عليهم التقصيرُ في البحث، أو السيرُ وراءَ أهواء، فالتقصيرُ في البحث يُظهر المسألة القويّةَ الحُجّةِ بمظهرِ أنها لا تَدُلّ عليها حُجّة، والسيرُ وراءَ هوىً تعصّبٌ يأباه أهلُ الدين.

وأخطرُ ما يُغشّي على بصيرة العالم عند النظر في الأدلة، هو التعصّب المذهبي، فإنه يُلْبِس الضعيفَ لباسَ القوي، والقويَّ لباسَ الضعيف، ويَجعل الناهضَ من الحجة داحضاً، وبالعكس، وليس ذلك شأنَ من يخاف الله في أمر دينه، ويَتهيّبُ ذلك اليومَ الرهيب الذي يُحاسَبُ فيه كلّ امرىء على ما قدّمت يداه.

فإذا وجَد المتفقّهُ من هو واسعُ العلم، غوّاصٌ لا يتغلب عليه الهوى، بين حُفّاظ الحديث، فليَعضّ عليه بالنواجذ، فإن ذلك الكبريتُ الأحمر بينهم.

والحافظُ الزيلعيُّ هذا، جامعٌ لتلك الأوصاف حقاً، ولذلك أصبحت أصحابُ التخاريج بعده عالة عليه، فدُونَك كُتبَ: البدرِ الزركشي، وابنِ الملقِّن، وابنِ حجر، وغيرِهم، من الذين يُظَنّ بهم أنهم يُحلّقون في سماء الإعجاب، ويناطحون السحاب، وقارِنها بكتب الزيلعي، حتى تتيقن صِدقَ ما قلنا، بل إذا فعلتَ ذلك ربما تزيد، وتقول: إنّ سَدَى تلك الكتب ولُحمتَها كتبُ الزيلعي، إلاَّ في التعصّب المذهبي.

وكتابُ الزيلعي هذا يجد فيه الحنفيّ صفوةَ ما استدل به أئمةُ المذهب من أحاديث الأحكام، ويَلقَى المالكيّ فيه نُقاوةَ ما خرّجه ابن عبد البر في «التمهيد» و «الاستذكار»، وخلاصةَ ما بسَطه عبد الحق في كتبه، في أحاديث الأحكام. والشافعيُّ يَرى فيه غربلةَ ما خرّجه البيهقي في «السنن» و «المعرفة» وغيرِهما،

وتمحيصَ ما ذكره النووي في «الخلاصة» و«المجموع» و «شرح مسلم»، واستعراضَ ما بيّنه ابنُ دقيق العيد في «الإلمام»، و «الإمام»، و «شرح العُمدة». وكذلك الحنبليّ يلاقي فيه وجوه النقد في كتابِ «التحقيق» لابن الجوزي، و «تنقيحِ التحقيق» لابن عبد الهادي، وغيرِ ذلك من الكتب المؤلفة في أحايث الأحكام.

بل يجد الباحث فيه سوى ما في الصحاح، والسنن، والمسانيد، والآثار، والمعاجم، من أدلة الأحكام أحاديثَ في الأبواب، من «مصنّف» ابن أبـي شيبة ـ أهمّ كتاب في نظر الفقيه ـ و «مصنَّف» عبد الرزاق، ونحوِهما، مما ليس بمتناول يد كل باحث اليوم، مع استيفاء الكلام في كل حديث، من أقوال أئمة الجرح والتعديل، ومن كتب العِلَل المعروفة، وهذا مما جعلَ لهذا الكتاب ميزةً عظمى بين كتب التخاريج.

ولا أُريد بهذا الثناء على كتابه تَثْبِيطَ العزائم، وتخديرَ الهمم، ولا إنكارَ أنه لا نهاية لما يفيض الله سبحانه على أهل العزيمة الصادقة من خبايا العلوم، ولا نفيَ أنّ في كتب مَنْ بعده بعض فوائد، يُشكَر مؤلفوها عليها، ويزدادُ استقاءُ أمثالِها من ينابيعها الصافية، عند مضاعفةِ السعيِ، وصِدقِ العزيمة، وإنما قلتُ ما قلت، إعطاءَ لكل ذي حقٍّ حقّه، وإجلالاً للعلم، واستنهاضاً للهِمَم، نحوَ محاولةِ الاستدراك، على مثلِ هذا العالم الجليل.

وهذا حافظٌ واحد من حفاظ الحنفية، قام بمثل هذا العمل العظيم الذي وقع موقع الإعجاب الكلي بين طوائف الفقهاء كلهم، في عصره، وبعد عصره، فمن قلّب صحائف هذا الكتاب، ودَرَس ما في الأبواب من الأحاديث تيقّن أن الحنفية في غاية التمسك بالأحاديث والآثار في الأبواب كلها.

لكن لا تخلو البسيطةُ من مُتعنّت يتقوّل فيهم، إما جهلاً، أو عصبيةً جاهلية، فمرةً يتكلّمون في أخذهم بالرأي عند فِقدانِ النص، مع أنه لا فقه بدون رأي. ومرةً

يرمونهم بقلة الحديث، وقد امتلأت الأمصارُ بأحاديثهم. وأخرى يقولون: إنهم يَستحسِنون، ومن استَحسَن فقد شرّع.

وأين يكون موقعُ هذا الكلام من الصدق؟! بعد الاطّلاع على كلامهم في الاستحسان، وكيف يستطيع القائلُ بالقياس رَدّ الاستحسان؟ والشرع لله وحده، إنما الرسول صلواتُ الله عليه وسلامُه مبلِّغهُ. وقُصارى ما يعمل الفقيهُ فَهْمُ النصوص فقط، فمن جَعل للفقيه حظاً من التشريع، لم يفهم الفقه والشرع، بل ضل السبيل، وجعَل شرعَ الله من الأوضاع البشرية، وحاش لله أن يَجعل للبشر دَخْلاً في شرعه ووَحْيه.

هذا، وقد رأيتُ تفنيدَ تلك التقوّلات، بسَرد مقدّمات في الرأي والاجتهاد، وفي الاستحسان الذي يقول به الحنفية، وفي شروط قبول الأخبار عندهم، وفي منزلة الكوفة من علوم القرآن، والحديثِ، والعلومِ العربية، والفقهِ، وأصوله، وكونِ الكوفة ينبوع الفقه المُشرِق، من بلاد المَشْرِق، المنتشرِ في قارات الأرض كلّها، ومِيزةِ مذهب أهل العراق على سائر المذاهب ومبلغِ اتساعهم في الحفظ، وكثرةِ الحُفّاظ بينهم من أقدم العصور الإسلامية إلى عصرنا هذا، زيادةً على ما لهم من الفهم الدقيق، والغوص في المعاني، وقد اعترَف لهم بذلك كلّ الخصوم، ونظرةٍ عَجْلَى في كتب الجرح والتعديل، والله سبحانه حسبي، ونعم الوكيل.

* * *

الرأي والاجتهاد

وردَت في الرأي، آثارٌ تذمه، وآثارٌ تمدحه، والمذمومُ هو الرأي عن هوى، والممدوحُ هو استنباط حكم النازلة من النص، على طريقة فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم، برَدّ النظير إلى نظيره، في الكتاب، والسنَّة. وقد خرّج الخطيب غالب تلك الآثار في «الفقيه والمتفقه»، وكذا ابن عبد البر، مع بيان موارد تلك الآثار.

والقولُ المحتّم في ذلك: أن فقهاء الصحابة والتابعين وتابعيهم، جروا على القول بالرأي بالمعنى الذي سبَق، أعني استنباطَ حكم النازلة من النص، وهذا من الإجماعات التي لا سبيل إلى إنكارها.

وقد قال الإمام أبو بكر الرازي في «الفصول»، بعد أن سَرَد ما كان عليه فقهاء الصحابة والتابعين من القول بالرأي: «إلى أن نشأ قوم ذوو جهل بالفقه وأصوله، لا معرفةَ لهم بطريقة السلف، ولا توقّيَ للإقدام على الجهالةِ، واتباعِ الأهواء البشِعة التي خالفوا بها الصحابة، ومَن بعدَهم من أخلافِهم.

فكان أوّلَ من نفىَ القياسَ والاجتهاد في أحكام الحوادث، إبراهيمُ النظّام، وطعَنَ على الصحابة من أجل قولهم بالقياس، ونسَبهم إلى ما لا يليق بهم، وإلى ضدّ ما وصفهم الله به، وأثنى به عليهم، بتهوره وقلّةِ علمِه بهذا الشأن.

ثم تَبِعه على هذا القول نفرٌ من المتكلمين البغداديين، إلاّ أنهم لم يطعنوا على السلف كطعنه، ولم يَعيبوهم، لكنهم ارتكبوا من المكابرة، وجحدِ الضرورة أمراً بشِعاً، فِراراً من الطعن على السلف، في قولهم بالاجتهاد والقياس، وذلك

أنهم زعموا أن قول الصحابة في الحوادث كان على وجه التوسط والصلح بين الخصوم. . . لا على وجه قطع الحكم، وإبرامِ القول، فكأنهم قد حسّنوا مذهبهم بمثل هذه الجهالة، وتخلّصوا من الشناعة التي لَحقت النظّام بتخطئته السلف.

ثم تَبِعهم رجل من الحشو جهول، ـ يريد داودَ بن علي ـ لم يدرِ ما قال هؤلاء، ولا ما قال هؤلاء، وأخذَ طَرَفاً من كلام النظّام، وطَرَفاً من كلام متكلمي بغداد، من نُفاةِ القياس، فاحتَجّ به في نفي القياس والاجتهاد، مع جهله بما تكلم به الفريقان، من مثبتي القياس، ومبطليه، وقد كان مع ذلك ينفي حُجَج العقول، ويزعم أن العقل لا حَظّ له في إدراك شيء من علوم الدّين، فأنزل نفسَه منزلةَ البهيمة بل هو أضل منها، اهـ.

وأبو بكر الرازي أطال النَّفَس جداً في إقامة الحجة على حُجّيّةِ الرأي والقياس، بحيث لا يدع أيّ مجال للتشغيب ضِدّ حُجّيته.

فالرأي بهذا المعنى، وصَفٌ مادح يُوصَفُ به كلّ فقيه، ينبىء عن دِقة الفهم، وكمالِ الغوص، ولذلك تجد ابنَ قتيبة يذكرُ في كتاب «المعارف» الفقهاءَ بعنوان (أصحاب الرأي)، ويَعدّ فيهم الأوزاعي، وسفيان الثوري، ومالك بن أنس رضي الله عنهم. وكذلك تجد الحافظ محمد بن الحارث الخُشَني يذكر أصحاب مالك في «قضاة قرطبة» باسم (أصحاب الرأي). وهكذا يفعل أيضاً الحافظ أبو الوليد بن الفَرَضي في «تاريخ علماء الأندلس».

وكذلك الحافظ أبو الوليد الباجي، يقول في شرح حديث الداء العُضَال من «الموطأ» في صدد الرد على ما يرويه النَّقَلة عن مالك، في تفسير الداء العُضال: «وقال ابن عبد البرّ: ولم يَروِ مثلَ ذلك عن مالك أحَدٌ من (أهل الرأي) من أصحابه» يعني أهلَ الفقه، من أصحاب مالك، إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى استقصائه هنا.

وبهذا يتبين أن تنزيل الآثار الواردة في ذمّ (الرأي عن هوى) في فقه الفقهاء،

وفي رَدِّهـم النوازلَ التي لا تنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر، إلى المنصوص في كتابِ الله، وسنةِ رسوله، إنما هو هوىً بَشِع، تنبذه حُجَجُ الشرع.

وأما تخصيصُ الحنفية بهذا الاسم، فلا يصح إلاَّ بمعنى البراعة البالغة في الاستنباط، فالفقه حيثما كان، يصحبه الرأي، سواء كان في المدينة أو في العراق. وطوائفُ الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد، بما لاح لهم من الدليل، وهم متفقون في الأخذ بالكتاب، والسنَّة، والإجماع، والقياس، ولا يقتصرون على واحد منها.

وأما أهل الحديث فهم الرواة النَّقَلة، وهم الصيادلة، كما أن الفقهاء هم الأطباء، كما قال الأعمش، فإذا أجترأ على الإفتاء أحدُ الرواة الذين لم يتفقهوا، يقع في مهزلة، كما نصّ الرامَهُرْمُزِي في «الفاصِل» وابنُ الجوزي في «التلبيس» و «أخبارِ الحمقَى»، والخطيب في «الفقيه والمتفقه» على نماذج من ذلك، فذِكرُ مدرسة للحديث هنا، مما لا معنى له.

قال سليمان بن عبد القوي الطُّوفي الحنبلي في شرح «مختصر الروضة» في أصول الحنابلة: واعلم أن أصحاب الرأي بحسب الإضافة، هم كل من تصرّف في الأحكام بالرأي، فيتناول جميعَ علماء الإسلام، لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغني في اجتهاده عن نظر ورأي، ولو بتحقيق المناط، وتنقيحه الذي لا نزاع في صحته.

وأما بحسب العَلَمِيّة فهو في عرف السلف من الرواة بَعْدَ مِحنةِ خلق القرآن: عَلَمٌ على أهل العراق، وهم أهل الكوفة، أبو حنيفة، ومن تابعه منهم. . .

وبالَغَ بعضُهم في التشنيع عليه. . . وإني والله: لا أرى إلاَّ عِصمتَه مما قالوه، وتنزيهَه عما إليه نسبوه. وجملةُ القول فيه: أنه قطعاً، لم يخالف السنَّة عناداً، وإنما خالف فيما خالف منها اجتهاداً، بحجج واضحة، ودلائل صالحة لائحة، وحُجَجُه بين أيدي الناس موجودة، وقلّ أن يَنتصِفَ منها مخالفوه، وله بتقدير الخطأ أجر،

وبتقدير الإصابة أجران، والطاعنون عليه إما حُسّاد، أو جاهلون بمواقع الاجتهاد، وآخِرُ ما صَحّ عن الإمام أحمد رضي الله عنه إحسانُ القول فيه، والثناءُ عليه، ذكره أبو الوَرد من أصحابنا في كتاب «أصول الدين». اهـ.

وقال الشهاب ابنُ حجر المكي الشافعي في «الخيرات الحسان»: ص ٢٩: «يتعيّنُ عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء ـ أي المتأخرين من أهل مذهبه ـ عن أبي حنيفة وأصحابه: إنهم أصحابُ الرأي، أنّ مرادهم بذلك تنقيصُهم، ولا نسبتُهم إلى أنهم يُقدّمون رأيهم على سنَّة رسول الله ﷺ، ولا على قول أصحابه، لأنهم بَراء من ذلك». ثم بَسط ما كان عليه أبو حنيفة وأصحابُه في الفقه، من الأخذ بكتاب الله، ثم بسنّة رسوله، ثم بأقوال الصحابة، رداً على من توهم خلاف ذلك.

ولا أُنكِرُ أنّ هناك أناساً من الرواة الصالحين، يخصون أبا حنيفة وأصحابه بالوقيعة من بين الفقهاء، وذلك حيث لا ينتبهون إلى العِلَل القادحة في الأخبار التي تركها أبو حنيفة وأصحابه، فيظنون بهم أنهم تركوا الحديث إلى الرأي، وكثيراً ما يعلو على مداركهم وَجْهُ استنباط هؤلاءِ الحُكْمَ من الدليل، لدقة مداركهم، وجُمودِ قرائح النَّقَلة، فيطعنون في الفقهاء أنهم تركوا الحديث إلى الرأي، وهذا النبز منهم لا يؤذي سوى أنفسهم.

وأما ابن حزم فقد تبرأ من القياس جملةً وتفصيلاً، فحَظُّ أبي حنيفة وأصحابِه من شتائمه مثلُ حَظّ باقي الأئمة القائلين بالقياس. والقاضي أبو بكر ابن العربي ممن قام بواجب الرد عليه في «العواصم والقواصم»، وليس لابن حزم شِبْهُ دليل، فيما يدعيه من نفي القياس، غيرَ المجازفة بنفي ما ثبَتَ من الصحابة في حجية القياس، وغيرَ الاجتراء على تصحيح روايات واهية ورَدَت في رد القياس.

والغريب أن بعض أصحاب المجلات[1] ممن لم ينشأ نشأة العلماء، اتخذ

---

(١) هو الشيخ محمد رشيد رضا صاحب «مجلة المنار». واسم رسالته المشار إليها بعد قليل: «يُسر الإسلام وأصول التشريع العام».

مجلته منبراً يخطب عليه للدعوة إلى مذهب، لا يُدرَى أصلُه ولا فرعُه، فألّف قبل عشر سنوات رسالة في «أصول التشريع العام»، وجمَعَ فيها آراءَ ابن حزم في نفي القياس، وآراءَ بعضِ مثبتيه، على طريقٍ غيرِ طريق الأئمة المتبوعين، وآراءَ أخرى لبعض الشّذّاذ، يبني مذهبَه على ما يَعُدّه مصلحة فقط، وإن خالف صريحَ الكتاب والسنّة، فصار بذلك جامعاً لأصول متضادة، تتفرّعُ عليها فروعٌ متضادة، لا يجتمع مثلُها، إلاّ في عقلٍ مضطرب، وما هذا إلاّ من قبيل محاولة استيلاد البشر من البقر، ونحوه.

فترى ابنَ حزم يحتج في نفي القياس بحديث (نُعَيم بن حماد) الذي سَقَط نُعَيم بروايته عند جمهرة النقاد، وليس ابن حزم على علم من ذلك! وهذا مما يعرفه صِغَارُ أهل الحديث من المشارقة، وهو حديث قياس الأمور بالرأيَ.

وفي سنده أيضاً (حَرِيزٌ الناصبيّ)، وإن كان الصّحافي ــ المتمجهد! ــ يجعله: جَرِيراً. ويزيد على حُجّة ابن حزمٍ حجةً أخرى، وهي حديث «سبايا الأمم» في «ابن ماجه»، ويرى ــ الصّحافي ــ أنه حسَن. مع أن في سنده (سُوَيداً)، وفيه يقول ابن معين: حلالُ الدم. وأحمد: متروكُ الحديث. والشهاب البوصيري الحافظ يعدّه في «مصباح الزجاجة» ضعيفاً على تلطفه البالغ في النقد.

وفيه أيضاً (ابنُ أبـي الرِّجَال)، وهو متروك عند النسائي، ومنكَرُ الحديث عند البخاري.

ويَتصوّر فريقين من الفقهاء، أهل رأي، وأهل حديث. وليس لهذا أصل بالمرة، وإنما هذا خيال بعض متأخري الشذاذ، أخذاً من كلمات بعض جهلة النقَلة، بعد محنة أحمد.

وأما ما وقع في كلام إبراهيم النخعي وبعض أهل طبقته من القول: بأنّ أهل الرأي أعداءُ السّنَن، فبمعنى الرأي المخالف للسنّة المتوارثة في المعتقد، يعنون به: الخوارجَ، والقدرية، والمشبّهة، ونحوَهم من أهل البدع، لا بمعنى الاجتهاد

في فروع الأحكام. وحَمْلُه على خلاف ذلك تحريف للكلم عن مواضعه، فكيف والنخعي نفسُه، وابنُ المسيّب نفسُه من أهل القول بالرأي في الفروع، رغمَ انحراف المتخيّلِيّن خلافَ ذلك!.

ويحاولُ ابنُ حزم أن يُكذّبَ كل ما يُروى عن الصحابة في القياس، لا سيما حديثَ عمر مع أن الخطيب وغيرَه يروونَهُ عنه بطرق كثيرة، بألفاظ متقاربة، وكذا عن باقي الصحابة.

قال الخطيب: بعد أن روى حديثَ معاذ في اجتهاد الرأي في «الفقيه والمتفقه»: وقولُ الحارث بن عَمْرو: عن أناس من أصحاب معاذ، يدل على شهرةِ الحديث، وكثرةِ رواته، وقد عُرِف فضلُ معاذ وزُهدُه. والظاهرُ من حال أصحابه: الدّين والثقة، والزهد والصلاح، وقد قيل: إن عُبَادة بن نُسَي، رواه عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ، وهذا إسناد متصل، ورجالُه معروفون بالثقة، على أن أهل العلم قد تقبّلوه، واحتجّوا به، فوَقَفْنا بذلك على صِحّتِه عندهم، اهـ.

ومثله بل ما هو أوفى منه، مذكور في «فصول» أبي بكر الرازي، وقد سبقَت كلمتُه في (نُفاة القياس)، وليس هذا موضعَ بسطٍ لذلك، فليُراجع «فصول» أبي بكر الرازي، و«الفقيه والمتفقه» للخطيب، من أراد معرفةَ طرق الروايات القاضية على مجازفات الظاهرية وأذيالهم، ولعل هذا القدر كاف ها هنا.

الاستحسان

ظنَّ أناس ممن لم يُمارِس العلم، ولم يُؤتَ الفهم، أن الاستحسان عند الحنفية هو الحكم بما يشتهيه الإنسان، ويهواه، ويَلَذّه! حتى فسّره ابن حزم في «إحكامه» بأنه ما اشتهته النفس ووافقها، خطأً كان أو صواباً. لكن لا يقول بمثل هذا الاستحسان فقيهٌ من الفقهاء، فلو كان هذا مرادَ الحنفية بالاستحسان، لكان للمخالفين، مِلءُ الحق، في تقريعهم، والردّ عليهم، إلاَّ أن المخالفين ساءت ظنونهم، وطاشت أحلامهم، ففوَّقوا سِهاماً إليهم، تَرتدّ إلى أنفسهم، وذلك لتقاصرِ أفهامهم عن إدراك مَرامهم، ودِقَّةِ مُدرَكِ هذا البحث في حدّ ذاته.

وليس بين القائلين بالقياس من لا يَستحسن بالمعنى الذي يريده الحنفية، وهذا الموضعُ لا يتسع لذكر نماذج من مذاهب الفقهاء، في الأخذ بالاستحسان. وإبطالُ الاستحسان ما هو إلاَّ سبق قلم من الإمام الشافعي رضي الله عنه، فلو صَحّت حُجَجُه في إبطال الاستحسان، لقضَت على القياس الذي هو مذهبه، قبل أن يَقضي على الاستحسان.

ومن الحكايات الطريفة في هذا الباب، ما يُروَى عن إبراهيم بن جابر، أنه لما سأله أحد كبار القضاة في عهد المتقي لله العباسي، عن سبب انتقاله من مذهب الشافعي إلى مذهب أهل الظاهر؟ جاوبه قائلاً: «إنِّي قرأت إبطال الاستحسان للشافعي، فرأيته صحيحاً في معناه، إلاَّ أن جميع ما احتَجّ به في إبطال الاستحسان هو بعينه يُبطِل القياس، فصحّ به عندي بطلانُه»، كأنه لم يُرِد أن يبقى في مذهب يَهُدّ بعضُه بعضاً، فانتقل إلى مذهب يُبطلهما معاً.

لكن القياس والاستحسان، كلاهما بخير، لم يَبطل واحدٌ منهما بالمعنى الذي يريده القائلون بهما، بل الخلاف بين أهل القياس في الاستحسان، لفظي بحت.

وأودّ أن أسوق بعض كلمات من «فصول» أبـي بكر الرازي، لتنوير المسألة، لأنه من أحسن من تكلم فيه بإسهاب مفهوم ــ فيما أعلم ــ.

وهو يقول في «الفصول» في بحث الاستحسان: «وجميعُ ما يقول فيه أصحابُنا بالاستحسان، فإنهم قالوه مقروناً بدلائله وحُجَجه، لا على جهة الشهوة، واتِّباع الهوى، ووجوهُ دلائل مسائل الاستحسان موجودة في الكتب التي عَمِلناها، في شرح كتب أصحابنا، ونحن نذكر هنا جملةً تُفضي بالناظر فيها إلى معرفة حقيقة قولهم في هذا الباب، بعد تقدمةِ القول في جواز إطلاق لفظ الاستحسان، فنقول:

لما كان ما حسَّنه الله تعالى بإقامته الدلائل على حُسنه، مستحسَناً، جازَ لنا إطلاقُ لفظ الاستحسان، فيما قامت الدلالة بصحته، وقد ندَب الله تعالى إلى فِعله، وأوجب الهدايةَ لفاعِله، فقال عز من قائل: ﴿فَبَشِّر عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ القَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ، أُولئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُم اللَّهُ وَأُولئِكَ هُم أُولُوا الأَلْبَابِ﴾.

ورُوي عن ابن مسعود، وقد رُوي مرفوعاً إلى النبـي ﷺ، أنه قال: «ما رآه المسلمون حَسَناً، فهو عند الله حَسَن، وما رآه المؤمنون سيّئاً، فهو عند الله سَيِّـىء». فإذا كنا قد وجدنا لهذا اللفظ أصلاً في الكتاب، والسنة، لم يُمنَع إطلاقُه في بعض ما قامت عليه الدلالةُ بصحته على جهة تعريف المعنى وإفهام المراد...

ثم ليس يخلو العائبُ للاستحسان من أن ينازعنا في اللفظ، أو في المعنى.

فإن نازعنا في اللفظ، فاللفظ مُسَلّم له، فليعبِّر هو بما شاء، على أنه ليس للمنازعة في اللفظ وجه، لأن لكل أحد أن يعبر عن المعنى بما عَقَله من المعنى، بما شاء من الألفاظ، لا سيما بلفظٍ يطابق معناه في الشرع، وفي اللغة. وقد يعبر الإنسان عن المعنى بالعربية تارة، وبالفارسية أخرى، فلا ننكره.

وقد أطلق الفقهاء لفظَ الاستحسان في كثير من الأشياء، وقد رُوي عن إياس بن معاوية أنه قال: قِيسُوا القضاء، ما صَلَح الناس، فإذا فسدوا، فاستحسنوا. ولفظُ الاستحسان موجود في كتب مالك بن أنس. وقال الشافعي: أستحسنُ أن تكون المُتعةُ ثلاثين درهماً. فسقَطَ بما قلنا المنازعةُ في إطلاق الاسم، أو مَنْعُه.

وإن نازَعَنا في المعنى، فإنما لم يُسلِّم خصمُنا تسليمَ المعنى لنا، بغير دلالة. وقد اصطحَبَ جميعَ المعاني التي نذكرها، ـ مما ينتظمه لفظ الاستحسان عند أصحابنا ـ إقامةُ الدلالةِ على صحته، وإثباتُه بحُجّته.

ولفظُ الاستحسان يكتنفه معنيان:

أحدهما: استعمالُ الاجتهاد، وغلبةُ الرأي في إثبات المقادير الموكولة إلى اجتهادنا وآرائنا، نحو تقدير مُتعة المطلّقات، قال الله تعالى: ﴿وَمَتِّعُوهُن على المُوسِعِ قَدَرُهُ، وعلى المُقْتِرِ قَدَرُهُ، مَتَاعاً بَالمَعْرُوفِ حَقّاً على المُحْسِنِينِ﴾. فأوجبها على مقدار يَسارِ الرجل وإعسارِه. ومِقدارُها غير معلوم، إلاَّ من جهة أغلب الرأي، وأكثرِ الظن.

ونظيرُها أيضاً نفقاتُ الزوجات، قال الله تعالى: ﴿وعلى المَولُودِ لَهُ رِزقُهُنّ وَكِسْوَتُهُنّ بِالمَعْرُوفِ﴾. ولا سبيل إلى إثبات المعروف من ذلك، إلاَّ من طريق الاجتهاد.

وقال تعالى: ﴿وَمَن قَتَلَهُ مِنكُم مُتَعَمِّداً، فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ، يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدلٍ مِنكُم، هَدياً بَالِغَ الكَعْبَةِ أو كَفّارَةٌ: طَعَامُ مَسَاكِينَ، أو عَدلُ ذَلِكَ صِيَاماً﴾.

ثم لا يخلو المِثلُ المرادُ بالآية، من أن يكون القيمةَ أو النظيرَ من النَّعَم على حسب اختلاف الفقهاء فيه، وأيهما كان، فهو موكول إلى اجتهاد العَدلين.

وكذلك أُرُوشُ الجنايات التي لم يَرِد في مقاديرها نص، ولا اتِّفاق، ولا تُعرَف إلاَّ من طريق الاجتهاد. ونظائرُها في الأصول أكثر من أن تحصى، وإنما ذكرنا منها مثالاً يُستدَلّ به على نظائره.

فسمَّى أصحابُنا هذا الضربَ من الاجتهاد استحساناً، وليس في هذا المعنى خلاف بين الفقهاء، ولا يُمكِنُ أحداً منهم القولُ بخلافه.

وأما المعنى الآخر من ضَرْبَـي الاستحسان، فهو تَرْكُ القياس إلى ما هو أولى منه، وذلك على وجهين:

أحدهما: أن يكون فرعٌ يتجاذبه أصلان، يأخُذُ الشَّبَهَ من كل واحد منهما، فيجب إلحاقُه بأحدهما، دون الآخر، لدلالةٍ تُوجِبُه، فسمّوا ذلك استحساناً، إذ لو لم يَعرِض شَبَه للوجه الثاني، لكان له شَبَه من الأصل الآخر، فيجب إلحاقُه به. وأغمضُ ما يجيء من مسائل الفروع وأدقُّها مسلكاً: ما كان من هذا القبيل، ووَقَف هذا الموقف، لأنه محتاج في ترجيح أحد الوجهين على الآخر، إلى إنعام النظر، واستعمالِ الفِكر، والرويَّة، في إلحاقه بأحد الأصلين دون الآخر. . .

فنظيرُ الفرع الذي يتجاذبه أصلان، فيُلحَقُ بأحدهما دون الآخر، ما قال أصحابنا ــ في الرجل يقول لامرأته: إذا حِضتِ، فأنت طالق، فتقول: قد حِضتُ ــ إنّ القياس أن لا تُصدّق حتى يُعلَم وجودُ الحيض منها، أو يُصدّقهَا الزوج، إلاَّ أنا نستحسن، فنوقع الطلاق. قال محمد: وقد نُدخلُ في هذا الاستحسان بعضَ القياس.

قال أبو بكر: أما قولهم: إنّ القياس أن لا تُصدَّق، فإن وجهه أنَّه قد ثبَتَ بأصل متفق عليه، أنَّ المرأة لا تُصدَّق في مثله في إيقاع الطلاق عليها، وهو: الرجل يقول لامرأته: إن دخلت الدار، فأنت طالق، وإن كلمت زيداً، فأنت طالق، فقالت بعد ذلك: قَد دخلتُها بعد اليمين، أو كلمتُ زيداً، وكذّبها الزوج، إنها لا تُصدّق، ولا تَطلُقُ حتى يُعلَم ذلك ببيّنة، أو بإقرار الزوج.

فكان قياسُ هذا الأصل يُوجبُ أن لا تُصدّق في وجود الحيض، الذي جعله الزوج شرطاً لإيقاع الطلاق.

وكما أنه لو قال لها: إذا حِضتِ، فإنّ عبدي حر، أو قال: فامرأتي الأخرى طالق، فقالت: حضت، وكذّبها الزوج: لم يَعتُق العبد، ولم تَطلّق المرأة الأخرى.

فقد أخذَت هذه الحادثة شَبَهاً من هذه الأصول التي ذكرنا، فلو لم يكن لهذه الحادثة غيرُ هذه الأصول لكان سبيلُها أن تُلحَق بها، ويُحكَم لها بحكمها، إلاّ أنه قد عَرَض لها أصل آخر، منع إلحاقَها بالأصل الذي ذكرنا وأوجب إلحاقَها بالأصل الثاني:

وهو أن الله تعالى لما قال: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَن يَكْتُمْنَ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ﴾. ورُويَ عن السلف أنه أراد: من الحيض والحَبَل. وعن أُبَـيّ بن كعب أنه قال: من الأمانة أن ائتُمِنَت المرأة على فرجها. دَلّ وعظُه إياها، ونهيُه لها عن الكتمان، على قبولِ قولها في براءة رَحِمها من الحبَل، وشُغلِها به، ووجودِ الحيض وعدمِه، كما قال تعالى في الذي عليه الدّيْن: ﴿وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلَا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا﴾. فلمّا وعَظَه ونهاه عن البخس والنقصان، عُلِم أن المرجع إلى قوله في مقدار الدَّيْن.

فصارت الآية التي قدّمنا أصلاً في قبول قول المرأة، إذا قالت: أنا حائض، وتحريمِ وطئها في هذه الحال، فإنها إذا قالت: قد طَهَرتُ، حلّ لزوجها قُربها، وكذلك إذا قالت، وهي معتدة: قد انقضَت عِدَّتي، صُدّقَت في ذلك، وانقطعَت رجعةُ الزوج عنها، بانقطاع الزوجية بينهما. وكان المعنى في ذلك أن انقضاء العدة بالحيض معنًى يَخُصّها، ولا يُعلَمُ إلا من جهتها، فيُوجِبُ على ذلك ـ إذا قال الزوج: إذا حضتِ، فأنتِ طالق، فقالت قد حضتُ ـ ، أن تُصدّق في باب وقوع الطلاق عليها، كما صُدّقَت في انقضاء العِدّة، مع إنكار الزوج، لأن ذلك معنًى يَخُصّها، أعني أن الحيض لا يُعلَم وجودُه إلاّ من جهتها، ولا يَطّلع عليه غيرُها.

ولأجل ذلك أنها لا تُصدَّقُ على وجود الحيض، إذا عُلّق به طلاقُ غيرها، أو عُلّق به عِتق العبد، لأنه إنما جُعِلَ قولُها كالبيّنة في الأحكام التي تَخُصّها، دون غيرها، ألا ترى أنهم قالوا: إن الزوج لو قال: قد أخبرتني أن عِدّتها انقضت، وأنا أريد أن أتزوج أختَها، كان له ذلك، ولا تُصدَّقُ هي على بقاء العدة في حقّ غيرها، وتكون عِدّتُها باقيةً في حقها، ولا تَسقط نفقتُها. فصار كقولها: قدحِضتُ، وله حكمان:

أحدهما: فيما يخصها، ويتعلق بها، وهو طلاقُها، و انقضاءُ عِدّتها، وما جَرَى مجرى ذلك، فيُجعَلُ قولُها فيه كالبيِّنة. والآخر: في طلاق غيرها، أو عِتقِ العبد، فضارت في هذه الحال شاهدةً، كإخبارها بدخولِ الدار، وكلامِ زيد إذا عُلّق به العتق، أو الطلاق». اهـ.

ثم ضَرَب أبو بكر الرازي أمثالاً كثيرة، مما يكون فيه لقولها حكمان من الوجهين، وأجاد في ذكر النظائر، إلى أن أتى دور الكلام في القسم الآخَر من الاستحسان، وهو تخصيصُ الحكم مع وجود العلة، وشرَحه شرحاً ينثلج به الصدر، ولا يدع شكاً لمرتاب، في أن هذا القسم من الاستحسان، مقرون أيضاً في جميع الفروع، بدلالة ناهضة، من نص، أو إجماع، أو قياس آخر يوجب حكماً سواه في الحادثة، وهذا القدر يكفي في لفت النظر، إلى أن قول الخصوم في الاستحسان بعيد عن الوجاهة.

* * *

شروط قبول الأخبار

يَرى الحنفيةُ قبولَ الخبر المرسَل إذا كان مُرسِلُه ثقة، كالخبر المسنَد، وعليه جرَت جمهرة فقهاء الأمة، من الصحابة والتابعين وتابعيهم إلى رأس المئتين. ولا شك أن إغفال الأخذ بالمرسَل ـ ولا سيما مرسَل كبار التابعين ـ تَركٌ لشطر السّنّةِ.

قال أبو داود صاحب «السنن» في «رسالته» إلى أهل مكة المتداولة بين العلم بالحديث: «وأما المراسيل، فقد كان يَحتجّ بها العلماء فيما مضى، مثلُ سفيان الثوري، ومالك بن أنس، والأوزاعي، حتى جاء الشافعي فتكلّم فيه».

وقال محمد بن جرير الطبري: «لم يزل الناس على العمل بالمرسَل، وقبولِه حتى حدَث بعد المئتين القولُ بردّه»، كما في «أحكام المراسيل» للصلاح العلائي، وفي كلام ابن عبد البر ما يقتضي أن ذلك إجماع.

ومناقشَةُ من ناقشهم بأنه يوجد بين السلف من يحاسب بعضَ من أرسل محاسبةً عسيرة: مناقشةٌ في غير محلها، لأن تلك المحاسبة إنما هي من عدم الثقة بالراوي المرسل، كما تَرى مثلَ هذه المحاسبة في حق بعض المسنِدِين، فإذن ليست المسألةُ مسألةَ إسناد وإرسال، بل هي مسألةُ الثقة بالراوي.

والشافعي لما رَدّ المرسل، وخالَفَ من تقدّمه اضطربَت أقوالُه، فمرةً قال: إنه ليس بحجة مطلقاً، إلاّ مراسيلَ ابنِ المسيّب، ثم اضطُرّ إلى ردّ مراسيل ابنِ المسيّب نفسِه في مسائل، ذكرتُها فيما علّقتُ على «ذيول طبقات الحفاظ»، ثم إلى

الأخذ بمراسيل الآخَرِين، ثم قال بحجية المرسَل عند الاعتضاد، ولذلك تعب أمثال البيهقي في التخلص من هذا الاضطرابِ، وركبوا الصعب.

وفي «مسند الشافعي» نفسه مراسيل كثيرة، بالمعنى الأعم الذي هو المعروف بين السلف[1]، وفي «موطأ مالك» نحو ثلاث مئة حديث مرسَل، وهذا القدرُ أكثرُ من نصف مسانيد «الموطأ»، وما في «أحكام المراسيل» للصلاح العلائي من البحوث في الإرسال، جزءٌ يسير مما لأهل الشأن من الأخذ والردّ في ذلك.

وفيما علَّقناه على «شروط الأئمة الخمسة» وَجْهُ التوفيق بين قولِ الفقهاء بتصحيح المرسل، وقولِ متأخري أهل الرواية بتضعيفه،مع نوع من البسط في الاحتجاج بالمرسل، بل البخاري نفسه تراه يستدل في كتبه بالمراسيل، وكذا مسلم في «المقدمة»، و «جُزءِ الدِّبَاغ»، ولا يتحمّلُ هذا الموضعُ لبسطِ المقال في ذلك بأكثر من هذا.

ومن شروط قبول الأخبار عند الحنفية مسنَدَةً كانت أو مرسَلة: أن لا تَشذّ عن الأصول المجتمِعة عندهم، وذلك أن هؤلاء الفقهاء بالغوا في استقصاء موارد النصوص من الكتاب، والسنَّة، وأقضية الصحابة، إلى أن رجعوا النظائرَ المنصوص عليها، والمتلقاةَ بالقبول إلى أصلٍ تتفرّع هي منه، وقاعدةً تندرج تلك النظائرُ تحتها.

وهكذا فعلوا في النظائر الأخرى، إلى أن أتموا الفحص والاستقراء، فاجتمعت عندهم أصول ــ موضعُ بيانها كتبُ القواعد والفروق ــ يَعرضون عليها أخبارَ الآحاد، فإذا نَدّت الأخبارُ عن تلك الأصول، وشَذَّت، يَعدّونها مناهُضةً لما هو أقوى ثبوتاً منها، وهو الأصلُ المؤصّل من تتبّعِ موارد الشرع الجاري مجرى خبر الكافة.

---

(١) وهو أن المرسل: كل ما لا يتصل إسناده، سواء كان الساقط صحابياً أو غيره واحداً أو اثنين.

والطحاويّ كثيرُ المراعاة لهذه القاعدة في كتبه، ويَظنّ من لا خبرة عنده أن ذلك ترجيح منه لبعض الروايات على بعضها بالقياس.

وآفَةُ هذا الشذوذِ المعنويّ في الغالب، كثرةُ اجتراءِ الرواة على الرواية بالمعنى، بحيث تُخِلّ بالمعنى الأصلي. وهذه قاعدة دقيقة، يَتعرّفُ بها البارعون في الفقه مواطنَ الضعفِ والنتوءِ في كثير من الروايات، فيرجعون الحقّ إلى نصابه بعد مضاعفة النظر في ذلك.

ولهم أيضاً مَدارِكُ أخرى في عِلَل الحديث دقيقة، لا ينتبه إليها دَهْماءُ النَّقَلةِ.

وللعمل المتوارَث عندهم شأن يُختبَرُ به صِحّةُ كثير من الأخبار، وليس هذا الشأنُ بمختص بعمل أهل المدينة، بل الأمصارُ التي نزلها الصحابة وسكنوها ولهم بها أصحاب، وأصحابُ أصحاب: سواءٌ في ذلك. وفي «رسالة الليث إلى مالك» ما يشير إلى ذلك.

ومن القواعد المرضية عند أبـي حنيفة أيضاً: اشتراطُ استدامة الحفظ من آنِ التحمل إلى آنِ الأداء، وعدَمُ الاعتداد بالخطّ، إذا لم يكن الراوي ذاكراً لمرويه، كما في «الإلماع» للقاضي عياض، وغيره.

وكذلك اقتصارُ تسويغ الرواية بالمعنى على الفقيه، مما يراه أبو حنيفة حتماً.

ومن قواعدهم أيضاً: مراعاةُ مراتب الأدلة في الثبوتِ، والدلالةِ، فللقطعيّ ثبوتاً أو دلالةً مرتبتُه، وللظنيِّ كذلك حُكمُه عندهم، فلا يقبلون خبرَ الآحاد إذا خالف الكتاب، ولا يَعُدّون بيانَ المجمَل به في شيء من المخالفة للكتاب، فلا يكون بيانُ المجمَل بخبر الآحاد من قبيل الزيادة على الكتاب عندهم، وإن أورد بعضُ المشاغبين ما هو من قبيل البيان على قاعدة الزيادة، تعنتاً، وجهلاً بالفارق.

ومن قواعدهم أيضاً: رَدُّ خبر الآحاد في الأمور المحتَّمة التي تَعُمّ بها البلوى، وتتوفّرُ فيها الدواعي إلى نقلها بطريق الاستفاضة، حيث يَعُدّون ذلك مما تكذبه شواهدُ الحال واشتراطُ شهرةِ الخبر عند طوائف الفقهاء.

ويقول ابن رجب: إنّ أبا حنيفة يرى أَن الثقات إذا اختلفوا في خبرٍ، زيادةً، أو نقصاً، في المتن، أو السند، فالزائدُ مردود إلى الناقص.

إلى غير ذلك من قواعد رصينة، أقاموا الحجج على كل منها، في كتب الأصول المبسوطة.

فمن يَقبلُ الحديثَ عن كل من هَبّ ودَبّ، في عهد ذُيوع الفتن، وشُيوع الكذب، بنصّ الرسول صلوات الله عليه، يَظنّ بهم أنهم يخالفون الحديث، لكنّ الأمرَ ليس كذلك، بل عُمدتُهم الآثار في التأصيل والتفريع، كما يظهر ذلك لمن أحسنَ البحث، ووُفّقَ للإجادة في المقارنة والموازنة، من غير أن يَستسلم للهوى، والتقليدِ الأعمى، والله سبحانه هو الموفق.

* * *

منزلة الكوفة من علوم الاجتهاد

ولا بدّ هنا من استعراض ما كانت عليه الكوفة، من عهد بنائها إلى زمن أبـي حنيفة، ليَعلم من لا يعلم وجهَ امتيازها عن باقي الأمصار، في تلك العصور حتى أصبحت مَشرِقَ الفقه الناضج، المتلاطم الأنوار، فأقول:

لا يخفى أن المدينة المنورة زادها الله تشريفاً، كانت مهبط الوحي، ومستقر جمهرة الصحابة، رضوان الله عليهم أجمعين، إلى أواخر عهدِ ثالثِ الخلفاء الراشدين، خلا الذين رحلوا إلى شواسع البلدان للجهاد، ونشرِ الدين، وتفقيهِ المسلمين.

ولَما ولي الفاروق رضي الله عنه، وافتُتِـحَ العراقُ في عهده، بِيَد سعد بـن أبـي وقاص رضي الله عنه، أمَر عمر ببناء الكوفة، فبُنِيَت، سنة ١٧هـ، وأسكَن حولها الفُصُحَ من قبائل العرب، وبعَثَ عمر رضي الله عنه عبدَ الله بن مسعود رضي الله عنه، إلى الكوفة، ليُعلّم أهلَها القرآن، ويُفقّهَهم في الدِّين، قائلاً لهم: وقد آثرتكم بعبد الله على نفسي.

وعبدُ الله هذا منزلتُه في العلم بين الصحابة عظيمة جداً، بحيث لا يَستغني عن علمه مثلُ عمر في فقهه، ويقظته، وهو الذي يقول فيه عمر: كُنَيْف مُلِىء فقهاً، وفي رواية: علماً.

وفيه ورَدَ حديثُ: «إني رَضِيتُ لأمّتي، ما رَضِي لها ابنُ أمّ عَبْد»، وحديثُ: «وتمسّكوا بعهد ابنِ مسعود»، وحديثُ: «من أراد أن يقرأ القرآن غَضّاً كما أُنزِل،

فليقرأه على قراءة ابن أم عبد»، وقال النبي صلوات الله عليه: «خذوا القرآن من أربعة»، وذكَرَ ابنَ مسعود في صدر الأربعة.

وقال حذيفَة رضي الله عنه: كان أقربَ الناس هدياً، ودَلّاً، وسَمْتاً برسول الله ﷺ ابنُ مسعود، حتى يَتوارَى منا في بيته، ولقد عَلِمَ المحفوظون من أصحاب محمد أنّ ابن أم عبد، هو أقربُهم إلى الله زلفى. وحُذيفة حُذيفة، وما ورد في فضل ابن مسعود، في كتب السنَّة شيء كثير جداً.

فابنُ مسعود هذا عُني بتفقيه أهل الكوفة، وتعليمهم القرآن من سَنةِ بناءِ الكوفة إلى أواخر خلافة عثمان رضي الله عنه، عنايةً لا مزيد عليها، إلى أن امتلأت الكوفة بالقراء، والفقهاء المحدثين، بحيث أبلغ بعضُ ثقات أهل العلم[1] عدَدَ من تفقّه عليه، وعلى أصحابه، نحوَ أربعة آلاف عالم.

وكان هناك معه أمثالُ سعد بن مالك ـ أبي وقاص ـ وحُذيفة، وعمّار، وسلمان، وأبي موسى، من أصفياء الصحابة رضي الله عنهم، يُساعدونه في مهمته، حتى إنّ علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، لما انتقل إلى الكوفة، سُرّ من كثرة فقهائها، وقال: رحِمَ اللَّهُ ابنَ أُمّ عَبْد، قد ملأ هذه القريةَ علماً. وفي لفظٍ: أصحابُ ابن مسعود سُرُجُ هذه القرية.

ولم يكن بابُ مدينة العلم، بأقلّ عناية بالعلم منه، فوالى تفقيهَهم، إلى أن أصبحت الكوفة لا مثيلَ لها في أمصار المسلمين، في كثرة فقهائها، ومحدّثيها، والقائمين بعلوم القرآن، وعلوم اللغة العربية فيها، بعد أن اتخذها عليّ بن أبي طالب كرّم الله وجهه، عاصمةَ الخلافة، وبعد أن انتقل إليها أقوياءُ الصحابة، وفقهاؤهم.

وبينما تَرى محمدَ بن الربيع الجِيزيّ، والسيوطيّ لا يستطيعان أن يذكرا من

---

(١) هو الإمام السرخسي في «المبسوط».

الصحابة الذين نزلوا مصر إلاَّ نحوَ ثلاث مئة صحابـي، تجِدُ العِجليّ يذكر أنه توطّن الكوفة وحدَها، من الصحابة، نحوُ ألفٍ وخمس مئة صحابـي، بينهم نحوُ سبعين بدرياً، سوى من أقام بها، ونشَر العلم بين ربوعها، ثم انتقل إلى بلد آخر، فضلاً عن باقي بلاد العراق.

وما يُروى عن ربيعة، ومالك من الكلمات البتراء في أهل العراق، ليس بثابت عنهما أصلاً، وجَلّ مقدارُهما عن مثل تلك المجازفة، ولسنا في حاجة هنا إلى شرح ذلك، فنكتفي بالإشارة.

فكبارُ أصحاب علي، وابنِ مسعود رضي الله عنهما بها، لو دُوّنَت تراجمهم في كتاب خاص لأتى كتاباً ضخماً، والمجالُ واسع جداً لمن يريد أن يؤلّف في هذا الموضوع.

وقد قال مسروق بن الأجدع التابعي الكبير: وجدتُ عِلمَ أصحاب محمد ينتهي إلى ستة: إلى علي، وعبد الله، وعمر، وزيد بن ثابت، وأبـي الدرداء، وأُبـي بن كعب، ثم وجدتُ عِلمَ هؤلاء الستة انتهى إلى: عليّ، وعبد الله.

وقال ابن جرير: لم يكن أحد له أصحاب معروفون، حرّروا فُتياه ومذاهبَه في الفقه، غيرَ ابن مسعود، وكان يَترُكُ مذهبَه، وقولَه، لقول عمر، وكان لا يكادُ يخالفه في شيء من مذاهبه، ويَرجِعُ من قوله، إلى قوله.

وكان بين فقهاء الصحابة من يُوصي أصحابه بالالتحاق إلى ابن مسعود، إقراراً منهم بواسع علمه، كما فعل معاذ بن جبل، حيث أوصىٰ صاحبَه عمرو بن ميمون الأودي باللحاق بابن مسعود، بالكوفة.

ولا مطمع هنا في استقصاء ذكرِ أسماءِ أصحاب علي، وابنِ مسعود بالكوفة، ولكن لا بأس في ذكر بعضهم هنا، فنقول:

١ ــ منهم ــ عَبيدة بن قيس السَّلْماني، المتوفى سنة ٧٢هـ، كان شُرَيح إذا

اشتبَه عليه الأمر في قضية يُرسِل إلى السَّلْماني هذا يستشيره، كما في «المحدِّث الفاصل» للرامهرمزي. وشُرَيح، ذلك المعروف بكمال اليقظة في الفقه، وأحكام القضاء.

٢ ــ ومنهم ــ عمرو بن ميمون الأودي، المتوفى سنة ٧٤هـ، من قدماء أصحاب معاذ بن جبل كما سبق، مُعمّر مُخضرَم، أدرك الجاهلية، وحجّ مئة عمرةٍ وحجّة.

٣ ــ ومنهم ــ زِرّ بن حُبَيْش، المتوفى سنة ٨٢هـ، معمّر مُخضرَم، وكان يؤم الناس في التراويح، وهو ابن مئة وعشرين سنة، وهو راويةُ قراءة ابن مسعود، ومنه أخذها عاصم، وقد رواها عنه أبو بكر بن عيّاش، وفيها الفاتحة والمعوِّذتان. وأما ما يُروَى عن ابن مسعود من الشواذ، فليس بقراءته، وإنما هي ألفاظ رُوِيَت عنه في صدد التفسير، فدوّنها من دَوّنها في عداد القراءة، كما يظهر من «فضائل القرآن» لأبي عُبيد. وكان زِرّ مِن أعربِ الناس، وكان ابن مسعود يسأله عن العربية.

٤ ــ ومنهم ــ أبو عبد الرحمن عبد الله بن حَبِيب السُّلَمي، المتوفى سنة ٧٢هـ، عرَضَ القرآنَ على عليّ كرّم الله وجهه، وهو عُمدته في القراءة، وقد فرّغ نفسه لتعليم القرآن لأهل الكوفة بمسجدها، أربعين سنة، كما أخرجه أبو نعيم بسنده، ومنه تلقّى السِّبْطانِ الشهيدان القراءةَ بأمر أبيهما. وعاصمٌ تلقّى قراءة عليّ عنه، وهي القراءة التي يرويها حفص عن عاصم، وقراءةُ عاصم بالطريقين في أقصى درجات التواتر في جميع الطبقات، وعرَضَ السّلَمي أيضاً على عثمان، وزيد بن ثابت.

٥ ــ ومنهم ــ سُويد بن غَفَلَة المَذحِجي، وُلِدَ عام الفيل، فصحب أبا بكر ومَن بعدَه، إلى أن توفي بالكوفة سنة ٨٢هـ.

٦ ــ ومنهم ــ علقمة بن قيس النّخعي، المتوفى سنة ٦٢هـ، وعنه يقول ابن

مسعود: لا أعلم شيئاً إلاَّ وعلقمة يعلمه. وفي «الفاصل»: حدثنا الحسن بن سهل العدوي، من أهل رامَهُرْمُز، حدثنا علي بن الأزهر الرازي، حدثنا جرير عن قابوس، قال: قلتُ لأبـي: كيف تأتي علقمة وتدَعُ أصحابَ النبـي ﷺ؟! فقال: يا بني، لأن أصحاب النبـي ﷺ يستفتونه. وله رِحلة إلى أبـي الدرداء بالشام، وإلى عمر، وزيد، وعائشة بالمدينة، وهو ممن جمعَ علوم الأمصار.

٧ ــ ومنهم ــ مسروق بن الأجدع، عبد الرحمن الهَمْداني، المتوفى سنة ٦٣هـ، مُعَمّر مخضرم، أدرك الجاهلية، وله رحلات واسعة في العلم.

٨ ــ ومنهم ــ الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، المتوفي سنة ٧٤، معَمّر مخضرم، حجّ ثمانين، ما بين حجّة وعُمرة، وهو ابن أخي علقمة. وكان خالَ إمامِ أهل العراق: إبراهيمَ بنِ يزيد النخعي.

٩ ــ ومنهم ــ شُرَيح بن الحارث الكِنْدي، مُعَمّر مخضرَم، وَلِيَ قضاء الكوفة في عهد عمر، واستمر على القضاء ، اثنتين وستين سنة، إلى أيام الحجاج، إلى أن توفي سنة ٧٠هـ، وهو الذي يقول فيه علي بن أبـي طالب كرّم الله وجهه: قم يا شُرَيح! فأنتَ أقضى العرب، فناهيك بقاض يكون مَرضيّ القضاء في عهد الراشدين، وفي الدولة الأموية طولَ هذه المدة، وقد غَذَّى بأقضيته الدقيقة، فقهَ أهل الكوفة، ودرّبهم على الفقه العملي.

١٠ ــ ومنهم ــ عبد الرحمن بن أبـي لَيلَى، أدرك مئةً وعشرين من الصحابة، ووَلِيَ القضاء، غرِق مع ابن الأشعث شهيداً، سنة ٨٣هـ.

١١ ــ ومنهم ــ عمرو بن شُرَحْبِيْل الهَمْداني ١٢ ــ ومُرّة بن شَراحيل ١٣ ــ وزيد بن صَوحان ١٤ ــ والحارث بن قيس الجُعْفي ١٥ ــ وعبد الرحمن بن الأسود النخعي ١٦ ــ وعبد الله بن عُتبة بن مسعود ١٧ ــ وخَيْثَمة بن عبد الرحمن ١٨ ــ وسَلَمة بن صُهَيب ١٩ ــ ومالك بن عامر ٢٠ ــ وعبد الله بن سَخْبَرَة ٢١ ــ وخِلاس بن عَمْرو ٢٢ ــ وأبو وائل شَقِيق بن سَلَمة ٢٣ ــ وعُبيد بن نَضْلَة

٢٤ ــ والرّبيع بن خَيْثَم ٢٥ ــ وعُتبة بن فَرْقَد ٢٦ ــ وصِلَة بن زُفَر ٢٧ ــ وهَمّام بن الحارث ٢٨ ــ والحارث بن سُوَيد ٢٩ ــ وزَاذَان أبو عَمْرو الكِندي ٣٠ ــ وزيد بن وَهْب ٣١ ــ وزياد بن جَرير ٣٢ ــ وكُردُوس بن هانىء ٣٣ ــ ويزيد بن معاوية النخعي، وغيرُهم من أصحابهما.

وأكثَرُ هؤلاء لَقُوا عمر، وعائشةَ أيضاً، وأخذوا عنهما. وهؤلاء كانوا يفتون بالكوفة، بمحضر الصحابة، فلو تُلِيَ حديثُ هؤلاء، أو فِقهُهم على مجنون لأفاق، فلا يستطيع من يدري ما يقول، أن يُوجّه أيّ مؤاخذة نحو حديثِ هؤلاء، وفقهِهم.

وتليهم طبقةٌ لم يدركوا علياً، ولا ابن مسعود، ولكنهم تفقهوا على أصحابهما، وجمعوا علوم الأمصار إلى علومهم. وما ذكره ابن حزم، منهم نبذة يسيرة فقط، وعدَدُ هؤلاء في غاية الكثرة، وأمرُهم في نهاية الشهرة.

ولسنا بسبيل سرد أسمائهم، إلاّ أنا نلفت الأنظار إلى عدد الذين خرجوا مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، على الحَجّاج الثقفي، في دَيْر الجَماجم سنة ٨٣هـ، من الفقهاء القُرّاءِ خاصةً من أهل الطبقتين، وبينهم أمثال: أبـي البَخْتَري سعيد بن فيروز، وعبدِ الرحمن بن أبـي ليلى، والشعبـي، وسعيد بن جُبَير، قال الجصّاص في «أحكام القرآن» ١ : ٧١: وخرَج عليه من القُرّاء أربعةُ آلاف رجل، هم خيارُ التابعين، وفقهاؤهم، فقاتلوه مع عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث، اهـ.

فإذا نظرت إلى علماء سائر الأمصار يُعَدّ من أحسنهم حالاً من يهاجِرُ أباه، ومن يَقبَلُ جوائز الحكام، ويساير أهل الحكم، وقَلّ بينهم من يخطر له على بالٍ مقاومةُ الظلم، وبذلُ كل مرتخَص وغال في هذا السبيل، فبذلك أصبحَت أحوالُ الكوفة في أمر الدين، والخُلُق، والفقه، وعلم الكتاب، والسنة، واللغة العربية ماثلةً أمام الباحث المنصف، فيحكم بما تُمليه النَّصَفة، في الموازنة بين علماء الأمصار.

وهذا ما يجعل للكوفة مركزاً لا يُسامى على توالي القرون، ولولا ذلك لما

كانت الكوفة معقل أهل الدين، يفر إليها المضطهدون، طولَ أيام الجَور، في عهد الأموية.

وسعيد بن جُبَير وحده، جمَعَ علم ابن عباس إلى علمه، حتى إنّ ابن عباس كان يقول، حينما رأى أهلَ الكوفة يأتونه ليستفتوه: أليس فيكم ابنُ أمّ الدّهْماء؟ يعني سعيدَ بنَ جُبَير، يُذكّرهم ما خصّه الله به من العلم الواسع، بحيث يُغني علمه أهلَ الكوفة، عن علم ابن عباس.

وإبراهيم بن يزيد النخعي من أهل هذه الطبقة، قد جمع أشتاتَ علوم هاتين الطبقتين، بعد أن تفقه على علقمة، قال أبو نعيم: أدرك إبراهيم أبا سعيد الخدري، وعائشة، ومَن بعدَهما، من الصحابة رضي الله عنهم، اهـ.

وعامِرُ بن شَراحيلَ الشعبي ـ الذي يقول عنه ابن عمر، لما رآه يحدّثُ بالمغازي: لهو أحفَظُ لها مني، وإن كنتُ قد شهدتها مع رسول الله ﷺ ـ. يُفضّل أبا عِمران إبراهيمَ النخعي هذا، على علماء الأمصار كلها، حيث يقول لرجل حضر جنازته، عندما توفي سنة ٩٥هـ: دفنتم أفقه الناس، فقال: الرجل: ومِنَ الحسن؟ قال: أفقَهُ من الحسن، ومن أهل البصرة، ومن أهل الكوفة، وأهل الشام، وأهل الحجاز، كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه.

وأهلُ النقد يعدّون مراسيل النخعي صحاحاً، بل يفضلون مراسيله على مسانيد نفسه، كما نَصّ على ذلك ابنُ عبد البر في «التمهيد». ويقول الأعمش: ما عرَضتُ على إبراهيم حديثاً قط إلاّ وجدت عنده منه شيئاً. وقال الأعمش أيضاً: كان إبراهيم صَيرفيّ الحديث، فكنتُ إذا سمعتُ الحديث من بعض أصحابنا عرَضته عليه.

وقال إسماعيل بن أبي خالد: كان الشعبي، وأبو الضّحَى، وإبراهيم، وأصحابنا يجتمعون في المسجد، فيتذاكرون الحديث، فإذا جاءتهم فُتيا، ليس عندهم منها شيء، رموا بأبصارهم إلى إبراهيم النخعي. وقال الشعبي عن

إبراهيم: إنه نشأ في أهل بيتِ فقه، فأخذ فقههم، ثم جالَسنا، فأخَذ صفوَ حديثنا، إلى فقه أهل بيته، فإذا نعيتُه أنعي العلم، ما خلّف بعده مثلَه.

وقال سعيد بن جبير: تستفتوني، وفيكم إبراهيم النخعي؟!.

ومما أخرجه أبو نعيم في «الحلية»: حدثنا أبو محمد بن حيّان، ثنا أبو أسيد، ثنا أبو مسعود، ثنا ابن الأصبهاني، ثنا عَثّام عن الأعمش، قال: ما رأيتُ إبراهيم يقول برأيه في شيء، قط، اهـ. ومثلُه في «ذم الكلام» لابن مَتٍّ، فعلى هذا يكون كلُّ ما يُروَى عنه من الأقوال في أبواب الفقه، ــ في «آثار» أبـي يوسف، و «آثار» محمد بن الحسن، و «المصنَّف» لابن أبـي شيبة، وغيرِها ــ أثراً من الآثار.

والحقُّ أنه كان يَروي ويَرى، فإذا رَوى فهو الحجة، وإذا رأى واجتهد فهو البحر الذي لا تُعكّرُه الدّلاء، لتوفر أسباب الاجتهاد عنده بأكملها، بل هو القائل: لا يستقيم رأي إلاَّ برواية ولا رواية إلاَّ برأي. كما أخرجه أبو نعيم بسنده إليه، وهي الطريقة المثلى في الأخذ بالحديث والرأي.

وقال الخطيب في «الفقيه والمتفقه» أخبرنا أبو بشر محمد بن عمر الوكيل، أخبرنا عمر بن أحمد بن الواعظ، حدثنا عبد الوهاب بن عيسى بن أبـي حيّة، ثنا محمد بن معاوية، ثنا أبو بكر بن عياش، حدثني الحسن بن عبيد الله النخعي، قال: قلت لإبراهيم: أكلّ ما أسمَعُكَ تُفتي به سمعتَه؟ فقال لي: لا، قلت: تُفتي بما لم تَسمع؟!، فقال: سمعت الذي سمعتُ، وجاءني ما لم أسمع، فقِستُه بالذي سمعت، اهـ. وهذا هو الفقه حقاً.

وبمثل هذا الإمام الجليل تفقّه حمادُ بن أبـي سليمان، شيخُ أبـي حنيفة، وكان حماد شديدَ الملازمة لإبراهيم، قال أبو الشيخ في «تاريخ أصبهان»: حدثنا أبـو بكـر أحمـد بـن الحسـن بـن هـارون بـن سليمـان بـن يحيـى بـن سليمـان بـن أبـي سليمان، قال: سمعت أبـي يقول: حدثني أبـي عن جدي، قال: وجّهَ إبراهيمُ النخعي حماداً، يوماً يشتري له لحماً بدرهم، في زِنبيل، فلقيه أبوه راكباً دابة، وبيد

حماد الزنبيل، فزجره، ورمَى به من يده، فلما مات إبراهيم جاء أصحابُ الحديث، والخراسانيةُ يَدقّون على باب مسلم بن يزيد ــ والد حماد ــ ، فخرج إليهم في الليل بالشمع، فقالوا: لسنا نريدك، نريد ابنك حماداً، فدخل إليه، فقال: يا بني! قم إلى هؤلاء، فقد علمتُ أن الزنبيل أدّى بك إلى هؤلاء، اهـ.

وقال أبو الشيخ، قُبَيلَ هذا: حدثنا أحمد بن الحسن، قال: سمعت ابن خالي عبيد بن موسى، يقول: سمعت جَدّتي تقول، عن جَدّتها الكبرى عاتكة، أختِ حماد بن أبـي سليمان: قالت: كان النّعمان ببابنا يَنْدُفُ قُطْنَنَا، ويَشري لبنَنا وبَقْلَنا، وما أشبه ذلك، فكان إذا جاء الرجل يسأله عن المسألة، قال: ما مسألتك؟ قال: كذا وكذا، قال: الجوابُ فيها كذا، ثم يقول: على رِسلك، فيدخل إلى حماد، فيقول له: جاء رجل، فسأل عن كذا، فأجبته بكذا، فما تقول أنت؟ فقال: حدَّثونا بكذا، وقال أصحابنا كذا، وقال إبراهيم كذا، فيقول: فأروي عنك؟ فيقول: نعم، فيخرج، فيقول: قال حماد: كذا، اهـ.

هكذا كانت ملازمةُ بعضهم لبعض، وخدمةُ بعضهم لبعض، أوانَ الطلب، وبهذا نالوا بركة العلم.

وقد أخرج ابن عدي في «الكامل» بطريق يحيـى بن معين، عن جرير، عن مغيرة، قال: قال حماد بن أبـي سليمان: لقيتِ عطاءاً، وطاوساً، ومجاهداً، فصِبيانُكم أعلمُ منهم، بل صِبيانُ صبيانكم أعلم منهم. إنما قال هذا تحديثاً بالنعمة، وردّاً على بعض شيوخ الرواية، ممن لم يؤتَ نصيباً من الفقه، حيث كان يفتي في مسجد الكوفة، غلطاً، ويقول: لعلّ هناك صبياناً يخالفوننا في هذه الفتاوى.

وماذا يفيد تقادُمُ السن في الرواية لمن حُرِمَ الدراية؟ ويريد بالصبيان: الذين لم تتقادم أسنانهم من أهل العلم بالكوفة كحمّادٍ وأصحابه، فحمّاد يفوق هؤلاءِ في الفقه، وكذلك خاصةُ أصحابه، وإن كنت في ريب من ذلك فقارن بين ما تُوورث

من هؤلاء وهؤلاء في الفقه، ثم احكم بما شئت. وليس الكلام في الرواية المجرّدة.

وقد أخرج ابن عدي في «الكامل» بطريق يحيى بن معين، عن ابن إدريس عن الشيباني، عن عبد الملك بن إياس الشيباني، أنه قال: قلت لإبراهيم من نسألُ بعدك؟ قال: حماداً، اهـ. وحمادُ بن أبي سليمان هذا، توفي سنة ١٢٠هـ.

وقال العُقَيلي: حدثنا أحمد بن محمود الهروي، قال حدثنا محمد بن المغيرة البلخي، قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا محمد بن سليمان الأصبهاني، قال: لما مات إبراهيم اجتمع خمسة من أهل الكوفة، فيهم عُمَر بن قيس الماصِر، وأبو حنيفة، فجمعوا أربعين ألفَ درهم، وجاءوا إلى الحكم بن عُتَيبة، فقالوا: إنا قد جمعنا أربعين ألفَ درهم، نأتيك بها، وتكون رئيسنَا؟، . . . فأبى عليهم الحَكَم، فأتوا حمادَ بن أبي سليمان، فقالوا، فأجابهم، . . . اهـ.

وبهذا القدر نكتفي من أبناء هذه الطبقة، لكثرة رجالها، وتشعّبِ أنبائها، مقتصِراً على سَوق خبريْن، مما يدل على اتساع الكوفة في الرواية والدراية في تلك الطبقة.

قال أبو محمد الرامهرمزي في «الفاصل»: حدثنا الحسين بن نبهان، ثنا سُهيل بن عثمان، ثنا حفص بن غياث، عن أشعث، عن أنس بن سيرين، قال: أتيت الكوفة، فرأيت فيها أربعة آلاف يطلبون الحديث، وأربعَ مئة قد فَقِهُوا. اهـ. وفي أيّ مصر من أمصار المسلمين، غير الكوفة، تجدُ مثلَ هذا العدد العظيم للمحدثين، والفقهاء؟ وفي هذا ما يدل على أن الفقيه مهمتُه شاقّةٌ جداً، فلا يَكثر عدَدُه كثرةَ عدَدِ النَّقَلة.

وقال الرامهرمزي أيضاً: حدثنا عبد الله بن أحمد بن مَعْدان، ثنا مذكورُ بن سليمان الواسطي ، قال: سمعت عفّان يقول ــ وسَمِعَ قوماً يقولون: نسَخْنا كتبَ فلان، ونسَخْنا كتبَ فلان ــ ، فسمعتُه يقول: نَرى هذا الضربَ من الناس

لا يفلحون، كنا نأتي هذا فنَسمع منه ما ليس عند هذا، ونَسمع من هذا ما ليس عند هذا، فقدِمنا الكوفة فأقمنا أربعة أشهر، ولو أردنا أن نكتب مئة ألف حديث لكتبناها، فما كتبنا إلا قَدرَ خمسين ألف حديث، وما رضينا من أحد إلاَّ ما لأمّة[١]، إلا شَرِيكاً، فإنه أبـى علينا، وما رأينا بالكوفة لحّاناً مُجَوِّزاً[٢]، اهـ.

انظر، مصراً يَكتُبُ بها ــ مثلُ عفّان ــ في أربعة أشهر، خمسين ألفَ حديث! مع هذا التروّي، و «مسنَدُ أحمد» أقلّ من ذلك بكثير، أيُعَدّ مثلُ هذا البلد قليلَ الحديث؟! على أن أحاديث الحرمين مشتركة بين علماء الأمصار في تلك الطبقات، لكثرة حجّهم، وكم بينهم من حَجّ أربعين حجّة وعُمرةً وأكثر، وأبو حنيفة وحده، حجّ خمساً وخمسين حجّة. وأنت ترى البخاري يقول: ولا أُحصي ما دخلتُ الكوفة في طلب الحديث، حينما يذكر عدَدَ ما دخل باقي الأمصار، ولهذا أيضاً دلالتُهُ في هذا الصدد.

ومما يدل عليه الخبرُ السابق، براءةُ علماء الكوفة من اللّحن الذي اكتظّت به بلادُ الحجاز، والشام، ومصر، في ذلك العهد. وأنت تجد في كلام ابن فارس مدافعتَه عن مالك في ذلك. وقولُ الليث في ربيعة، تجده في «الحلية». وقولُ أبـي حنيفة في نافع، تجده في «كتاب» ابن أبـي العوّام.

وأما الكَلِمَةُ التي تُروَى عن أبـي حنيفة[٣]، فبدون سندٍ متصل، على أنّ وجهها في العربية ظاهر جداً، على فرض ثبوتها عنه، وقد توسّع المبرِّدُ في

---

(١) يريد: لم نرض في قبول حديث أحد، أو روايته، إلا ما تلقّاه الأمة، انظر إلى هذا الشرط الصعب، ثم إلى هذا الاستكثار، وهذا مهم، فاعلمه. (البنوري).

(٢) أي متسامحاً في الرواية متساهلاً في الضبط والإتقان.

(٣) يريد بها الأستاذ كلمة (أبا قُبَيس)، وسمعتُ منه أن المراد به خشبةَ الجزار، لا الجبل المعروف بمكة، زادها الله تكريماً. (البنوري).

«اللَّحَنة» في أنْباءِ اللاحنين من أهل الأمصار، سوى بلاد العراق. وقد نقَلَ مسعود بن شيبة جملةً من ذلك في «التعليم».

على أن مصرَ كانت تُعاشِر القِبط، والشامَ يُساكِنُ الروم، وكان الحجاز يطرقه كلّ طارق من الأعاجم، ولا سيما بعد عهد كبار التابعين، مع عدم وجود أئمة بها للغة، يحفظونها من الدخيل، واللحون.

وأما الكوفة، والبصرة، ففيهما دُوّنَت العربية، فأهلُ الكوفة، راعَوا تدوينَ جميعِ اللهجات العربية، في عهد نزول الوحي، ليستعينوا بذلك على فهم أسرار الكتاب والسنة، ووجوهِ القراءة. وأهلُ البصرة انتهجوا مسلَكَ التخيّرِ من اللهَجَات ما يَحِقّ أن يُتّخَذَ لغةَ المستقبل، فأحَدُ المسلكينِ لا يُغني عن الآخَر.

فعُلِمَ بذلك مركزُ الكوفة في الفقه، والحديث، واللغة. وأما القرآن، فالأئمة الثلاثة، من السبعة، كوفيون، وهم: ١ ــ عاصم ٢ ــ وحمزة ٣ ــ والكسائي، وزِد خَلَفاً، العاشر، من بين العشرة، وقد سبَق بيان قراءة عاصم.

* * *

طريقة أبـي حنيفة في التّفقيه

ولسنا نخوض هنا في عُبَاب ترجمة أبـي حنيفة النعمان، وفي كتب الأئمة ما يغنينا عن ذلك، فدُونك كتابَ «أبـي القاسم بن أبـي العوّام، الحافظ»، وكتاب «أبـي عبد الله الحسين الصَّيْمري»، و «كتاب الحارثي» المندمج في «كتاب الموفّق المكي»، و «جزء ابن الدّخِيل» الذي نقَل ابنُ عبد البر غالبَ ما فيه في «الانتقاء».

وكان ابنُ الدّخيل راويةَ العُقَيلي، فألّف جزءاً في فضائل أبـي حنيفة، ردّاً على العُقيلي، حيث أطال لسانه في فقيه الملَّةِ وأصحابِه البررة، شأنَ الجهلة الأغرار، وتبرؤاً مما خطته يمين العُقَيلي، مما يجافي الحقيقة، فسمعه حَكَم بن المنذرالبلّوطي الأندلسي من ابن الدّخيل بمكة، وسمعه منه ابنُ عبد البر، فساق غالبَ ما فيه من المناقب في (ترجمة أبـي حنيفة) من «الانتقاء».

وما يذكره ابنُ عبد البر عن البخاري كان من تمام النَّصَفة، أن يَنظر في سنده، وكذا ما يرويه إبراهيمُ بن بشار عن ابن عُيَينة، وأما ابنُ الجارود، فقد ثبَتَ رَدُّ شهادته عند قاضي المسلمين، فلو أشار إلى ذلك كله لأحسَنَ صُنعاً.

والحاصلُ أنه لم يتكلّم فيه أَحَدٌ بحُجّة، كما شرحنا ذلك أوسع شرح، فيما رددنا به على الخطيب في هذا الصَّدد، وإنما نتكلم هنا عن طَرَف من أحواله، مما ينبـىء عن طريقته في التفقيه.

فأقول: هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت بن النعمان بن المرزبان بن زَوطَى بن

ماه الفارسي الأصل، لم يقع عليه رِقٌّ أصلاً. وإسماعيلُ بن حمّاد مصدَّق في ذلك، وقد قال الصلاح بن شاكر الكتبي في «عيون التواريخ»: قال محمد بن عبد الله الأنصاري: ما وَلِيَ القضاءَ من أيام عمر بن الخطاب إلى اليوم ــ يعني بالبصرة ــ مثلُ إسماعيل بن حمّاد، فقيل له، ولا الحسنُ البصري؟ قال: والله، ولا الحسنُ البصري، وكان عالماً، زاهداً، عابداً، وَرِعاً. اهـ. أمثِلُه لا يُصدّق في نسبه؟!

وقد حدّث الطحاويُّ في «مشكل الآثار» ٤: ٥٤ عن بكّار بن قتيبة، عن عبد الله بن يزيد المقرىء: «أتيتُ أبا حنيفة، فقال لي: مِمَّنِ الرجل؟ فقلتُ: رجل منّ الله عليه بالإسلام، فقال لي: لا تقل هكذا، ولكن والِ بعضَ هذه الأحياء، ثم أنْتَمِ إليهم، فإني كنتُ أنا كذلك». فعُلِمَ أن وَلاءه كان وَلاَءَ الموالاة، لا وَلاء العِتق، ولا وَلاءَ الإسلام، ﴿فماذا بَعْدَ الحقِّ إلا الضَّلال﴾.

وقال ابن الجوزي في «المنتظم»: لا يختلفُ الناس في فهم أبي حنيفة، وفقهه، كان سفيان الثوري، وابن المبارك، يقولان: أبو حنيفة أفقَهُ الناس. وقيل لمالك: هل رأيتَ أبا حنيفة؟ فقال: رأيتُ رجلاً، لو كلّمك في هذه السارية أن يجعلها ذهباً، لقام بحُجّته. وقال الشافعي: الناسُ عِيال في الفقه على أبي حنيفة، اهـ.

وقال القاضي عياض في «ترتيب المدارك»: قال الليثُ لمالك: أراك تَعْرَق؟، فقال مالك: «عَرِقتُ مع أبي حنيفة، إنه لفقيه يا مِصري». اهـ. وقد ذكرتُ وجوه استمداد باقي المذاهب من مذهبه رضي الله عنه، في «بلوغ الأماني»، فلا أعيد الكلام هنا.

وكان أجلى مميزات مذهب أبي حنيفة، أنه مذهَب شُورَى، تلقّته جماعةٌ عن جماعة، إلى الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، بخلاف سائر المذاهب، فإنها مجموعة آراء لأئمتها.

قال ابن أبي العوَّام: حدثني الطحاوي، كتب إليّ ابن أبي ثور، قال:

أخبرني نوح أبو سفيان، قال لي المغيرة بن حمزة: كان أصحاب أبـي حنيفة الذين دوّنوا معه الكتبَ أربعين رجلاً، كبراءَ الكبراء، اهـ.

وقال ابن أبـي العوَّام أيضاً: حدثني الطحاوي، كتَب إليّ محمد بن عبد الله بن أبـي ثور (الرُّعَيني)، حدثني سليمان بن عِمران، حدثني أَسَدُ بن الفُرات، قال: كان أصحابُ أبـي حنيفة الذين دَوّنوا الكتبَ أربعين رجلاً، فكان في العَشَرة المتقدمين: أبو يوسف، وزُفَر بن الهُذَيل. وداود الطائي، وأسدُ بن عمرو، ويوسف بن خالد السّمتي (أحد مشايخ الشافعي)، ويحيـى بن زكريا بن أبـي زائدة، وهو الذي كان يكتبها لهم ثلاثين سنة، اهـ.

وبهذا السند إلى أسد بن الفرات، قال: قال لي أسدُ بن عمرو: كانوا يختلفون عند أبـي حنيفة في جواب المسألة، فيأتي هذا بجواب، وهذا بجواب، ثم يرفعونها إليه، ويسألونه عنها، فيأتي الجواب من كَثَب ــ أي من قُرب ــ وكانوا يقيمون في المسألة ثلاثة أيام، ثم يكتبونها في الديوان، اهـ.

قال الصّيْمري: حدثنا أبو العباس أحمد الهاشمي، ثنا أحمد بن محمد المكي، ثنا علي بن محمد النخعي، ثنا إبراهيم بن محمد البلخي، ثنا محمد بن سعيد الخوارزمي، ثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: كان أصحاب أبـي حنيفة يخوضون معه في المسألة، فإذا لم يحضُر عافية ــ ابنُ يزيد القاضي ــ ، قال أبو حنيفة: لا ترفعوا المسألة حتى يحضُر عافية، فإذا حضر عافية ووافَقَهم قال أبو حنيفة: أثبتوها، وإن لم يوافقهم، قال أبو حنيفة: لا تثبتوها، اهـ.

وقال يحيـى بن معين في «التاريخ» و «العِلَل»: روايةِ الدُّورِي عنه ــ في ظاهرية دمشق ــ : قال أبو نُعَيم (الفضل بن دُكَين): سمعت زُفَر يقول: كنا نختلف إلى أبـي حنيفة، ومعنا أبو يوسف، ومحمدُ بن الحسن، فكنا نكتُب عنه، قال زفر: فقال يوماً أبو حنيفة، لأبـي يوسف: ويحك يا يعقوب، لا تكتب كلّ ما تَسمَعُ مني، فإني قد أرى الرأيَ اليوم، وأتركه غداً، وأرى الرأيَ غداً، وأتركه في

غده»، اهـ. انظر كيف كان ينهى أصحابه عن تدوين المسائل، إذا تعجّل أحدهم بكتابتها قبل تمحيصها كما يجب.

فإذا أحطتَ خُبراً بما سَبق، علمتَ صدقَ ما يقوله الموفّق المكي في «مناقب أبـي حنيفة» ٢:١٣٣، حيث قال بعد أن ذكر كبار أصحاب أبـي حنيفة: وضَعَ أبو حنيفة مذهبَه شُورَى بينهم، لم يستبدّ فيه بنفسه دونهم، اجتهاداً منه في الدين، ومبالغةً في النصيحة لله، ورسوله، والمؤمنين. فكان يُلقي المسائلَ مسألةً مسألة، ويَسمَعُ ما عندهم، ويقول ما عنده، ويناظرهم شهراً، أو أكثر، حتى يَستقرّ أحَدُ الأقوال فيها، ثم يُثبِتُها أبو يوسف في الأصول، حتى أثبَتَ الأصولَ كلها. وهذا يكون أولى وأصوب، وإلى الحقّ أقرب، والقلوبُ إليه أسكن، وبه أطيب، مِن مذهبِ من انفرد، فوضَعَ مذهَبَه بنفسه، ويَرجِـعُ فيه إلى رأيه، اهـ.

ومن هذا يظهر أنَّ أبا حنيفة لم يكن يحمل أصحابه على قبول ما يلقيه عليهم، بل كان يحملهم على إبداء ما عندهم، إلى أن يتضح عندهم الأمر، كوضَحِ الصّبح، فَيقبَلُون ما وضَح دليلُه، ويَنبِذُون ما سَقَطَت حُجّتُه، وكانَ يقول ما معناه: لا يَحِلّ لأحد أن يقول بقولنا، حتى يَعلم من أين قلنا. وهذا هو سِرّ ظهور مذهبه في الخافقين، ظهوراً لم يُعهَد له مثيل، وهو السبَبُ الأصلي لبراعة المتفقهين عليه، وكثرتهم، إذ طريقتُه تلك هي الطريقةُ المُثلى، في التدريب على الفقه، وتنشئةِ الناشئين.

ولذلك يقول ابن حجر المكي في «الخيرات الحسان» ص ٢٦: «قال بعضُ الأئمة: لم يَظهر لأحد من أئمة الإسلام المشهورين، مِثلُ ما ظهر لأبـي حنيفة، من الأصحاب والتلاميذ. ولم ينتفع العلماء، وجميعُ الناس، بمثل ما انتفعوا به، وبأصحابه في تفسير الأحاديث المشتبهة، والمسائل المستنبطة، والنوازل، والقضاء، والأحكام»، اهـ.

وقال محمد بن إسحاق النديم في «الفهرست»: و «العِلمُ بَرّاً وبحراً، وشرقاً وغرباً، بُعداً وقُرباً تدوينُه رضي الله عنه»، اهـ.

وقال المجد بن الأثير في «جامع الأصول» ما معناه: لو لم يكن لله في ذلك سِرّ خفي، لما كان شَطْرُ هذه الأمة من أقدم عهدٍ إلى يومنا هذا، يعبدون الله سبحانه على مذهبِ هذا الإمام الجليل».

وليس أحَدٌ من هؤلاء الثلاثة على مذهب هذا الإمام، حتى يُرمَى بالتحزُّب له، رضي الله عنه.

والحاصلُ أنْ من خصائص هذا المذهب: كونَ تدوين المسائل فيه على الشّورى، والمناظرات المديدة، وتلقّي الأحكام فيه من جماعة، عن جماعة، إلى أوّلِ نبعٍ غزير فيّاض في الفقه، في عهد جمهرة فقهاء الصحابة، و: استمرارَ سعي الجماعة في تبيين أحكام النوازل، جماعةً بعد جماعة، إلى ما شاء الله سبحانه كذلك، بحيثُ يَتمشّى المذهبُ مع حاجات العصور. ومقتضَيَات الرقيِّ الحضاري في البشر.

ولذا ترى ابن خلدون يقول في «مقدمته» عن مذهب مالك ما لفظه: وأيضاً فالبداوةُ كانت غالبةً على المغرب، والأندلس، ولم يكونوا يُعَانُونَ الحضارةَ التي لأهل العراق[1]، فكانوا إلى أهل الحجاز أميل، لمناسبة البداوة، ولهذا لم يزل المذهبُ المالكي غَضّاً عندهم، ولم يأخذه تنقيحُ الحضارة وتهذيبُها. اهـ.

فإذا كان مذهَبُ مالك الذي عاش الأندَلُسُ تحت حكمه طَوال قرون، هكذا في نظر ابن خلدون، فما ظنك بما سواه من المذاهب التي لم تعاشر الحضارة في أحكامها مدة طويلة؟!.

---

(١) انظر هذا ليس بقول حنفي، ولا كوفي، بل قول مؤرخ جليل، مغربـي محتداً، مالكي المذهب نشأة، قاضي مصر. (البنوري).

وأما قراءة أبـي حنيفة، فهي قراءة عاصم المنتشرة في الآفاق. وللقرآن الكريم المنزلة العليا عنده في الاحتجاج، حيث يَعُدّ عموماتِه قطعيةً. وقد عَلِمَ الخاصّ والعام خَتْمَه القرآن في ركعة، على قِلّةِ من فعَلَ هذا من السلف.

وما يُنسَبُ إليه من القراءات الشاذة، في بعض «كتب التفسير»، غيرُ ثابت عنه أصلاً، فلا حاجة لتكلّف توجيهها، كما فعل الزمخشري، والنّسَفي في «تفسيريهما»، بل تلك القراءات موضوعة عليه، كما ذكره الخطيب في «تاريخه»، والذهبي في «طبقات القراء»، وابن الجزري في «الطبقات» أيضاً. وواضِعُها الخُزَاعي، قال الذهبي في «الميزان» في ترجمة أبـي الفضل، محمد بن جعفر الخزاعي، المتوفى سنة ٤٠٧: ألّف كتاباً في قراءة أبـي حنيفة، فوضَعَ الدارقطنيّ خَطَّه، بأن هذا موضوع، لا أصلَ له. وقال غيره: لم يكن ثقة، اهـ.

وأما كثرةُ حديثه فتظهر من حُجَجه المسرودة في أبواب الفقه، والمدوّنة في تلك المسانيد السبعة عشر، لكبار الأئمة من أصحابه، وسائرِ الحفاظ، وكان مع الخطيب عندما حل دمشق «مسنَدُ أبـي حنيفة» للدارقطني، و «مسنَد أبـي حنيفة» لابن شاهين، وهما زائدان على السبعة عشر المذكورة.

وقال الموفّق المكي في «المناقب» ١:٩٦: قال الحسن بن زياد: كان أبو حنيفة يَروي أربعةَ آلاف حديث: ألفينِ لحماد، وألفين لسائر المشيخة، اهـ.

وأقلّ ما يقال في مسائله: أنها تبلغ ثلاثةً وثمانين ألفاً، وكانت مشايخه بكثرة بالغة.

وأما قُوّة أبـي حنيفة في العربية، فمما يَدُلّ عليها نشأتُه في مهد العلوم العربية، وتفريعاتُه الدقيقة على القواعد العربية، حتى ألّف أبو علي الفارسيّ، والسّيرافيّ، وابنُ جِنّيْ كتباً في شرح آرائه الدقيقة في الأيمان في «الجامع الكبير»، إقراراً منهم بتغلغل صاحبها في أسرار العربية، وفي هذا القدر كفاية.

* * *

بعض كبار الحفّاظ وكبار المحدّثين
من أصحابه وأهل مذهبِهِ

١ ــ الإمام زُفَر بن الهُذَيل البصري، المتوفى سنة ١٥٨هـ، ذكره ابن حِبّان بالحفظ والإتقان، في كتاب «الثقات»، وهو من أجلّ أصحاب الإمام. وله كتاب «الآثار».

٢ ــ الإمام الحافظ إبراهيم بن طَهْمان الهروي، المتوفى سنة ١٦٣، مترجم في «طبقات الحفاظ»، كان صحيح الحديث مكثراً.

٣ ــ الإمام الليث بن سعد، المتوفى سنة ١٧٥، عدّه كثير من أهل العلم حنفياً، وبه جزم القاضي زكريا الأنصاري، في «شرح البخاري»، وأخرج ابن أبـي العوّام بسنده عن الليث أنه شهد مجلس أبـي حنيفة بمكة، وقد سُئل في ابنٍ يُزوّجُه أبوه بصرفِ مال كثير، فيُطلّقُها، ويشتري له جاريةً فيُعتِقُها، فأوصى أبو حنيفة السائلَ أن يشتري لنفسه جارية، تقعُ عليها عينُ الابن، ثم يُزوّجَها إياه، فإن طلقها رجعَت مملوكةً له، وإن أعتقها لم يَجُز عِتقُه. قال الليث: فوالله ما أعجبني صوابُه، كما أعجبني سُرعةُ جوابه، وكان الليث من الأئمة المجتهدين.

٤ ــ الإمام الحافظ القاسم بن مَعْن المسعودي، المتوفى سنة ١٧٥، كان من أروى الناس للحديث والشعر، وأعلمِهم بالفقه والعربية، وكان محمد بن الحسن يسأله عن العربية، وهو من أجلّ أَصحاب أبـي حنيفة، راجع «طبقات الحفاظ» للذهبـي، و «الجواهر المضيّة» للحافظ القرشي.

٥ ــ عبد الله بن المبارك، المتوفى سنة ١٨١، كُتُبه تحتوي على نحو عشرين ألفَ حديث، وكان ابن مهدي يُفضّلُه على الثوري، قال يحيى بن آدم: إذا طلبتُ الدقيقَ من المسائل، فلم أجده في كتب ابن المبارك، أيستُ منه، اهـ، وهو من أخصّ أصحاب أبي حنيفة، وقد قوَّله بعضُ الرواة، ما لم يَقُله في حق أبي حنيفة، كما فعلوا مثل ذلك، في كثير من العلماء سواه.

٦ ــ الإمام أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي ذكره الذهبي في «طبقات الحفاظ»، وترجم له في جزء. وقال ابن جرير: كان فقيهاً عالماً، حافظاً، وكان يُعرَف بحفظ الحديث، كان يحضُرُ المحدّثَ، فيحفظ خمسين وستين حديثاً، ثم يقوم فيُمليها على الناس، وكان كثيرَ الحديث، اهـ. ووصفه بالحفظ البالغ ابنُ الجوزي في «أخبار الحفاظ». وابن حبان قبله في كتاب «الثقات» له، توفي سنة ١٨٢، وكتابُ «الأمالي» له وحده، يقال: إنه في ثلاث مئة جزء، وفي هذا القدر كفاية.

٧ ــ يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، الحافظ الثَّبْت الفقيه، المتوفى سنة ١٨٣، كان من أجلّ أصحاب أبي حنيفة، ترجمته في «طبقات الحفاظ» للذهبي، و «الجواهر المضيّة».

٨ ــ الإمام محمد بن الحسن الشيباني، المتوفى سنة ١٨٩، كان كثير الحديث، تَرجَمْتُه في «بلوغ الأماني» وكُتُبه: «الآثار»، و «الموطأ» و «الحُجّة على أهل المدينة»، مما يَقضي له بالبراعة في الحديث، رغمَ أنوف الجاهلين بمقداره العظيم.

٩ ــ حفص بن غِياث القاضي، كتبوا عنه أربعةَ آلاف حديث من حفظِه، توفي سنة ١٩٤، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

١٠ ــ وكيع بن الجرّاح، المتوفى سنة ١٩٧، قال الذهبي: قال يحيى: ما

رأيت أفضلَ منه، وكان يفتي بقول أبـي حنيفة. قال أحمد: عليكم بمصنّفات وكيع ما رأيت أوعى للعلم ولا أحفظَ من وكيع.

١١ ــ يحيـى بن سعيد القطان البصري، إمام الجرح والتعديل، المتوفى سنة ١٩٨، قال الذهبـي: كان يفتي برأي أبـي حنيفة. راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

١٢ ــ الحافظ القدوة الحسن بن زياد اللؤلؤي، المتوفى سنة ٢٠٤، كان عنده نحوُ اثني عشر ألفَ حديث من ابن جُرَيج، مما لا يسع الفقيهَ جهلُه، وقال يحيـى بن آدم: ما رأيت أفقه منه. وتقوّلاتُ بعض الرواة فيه، كقولهم في الإمام نفسه، راجع «الجواهر».

١٣ ــ الحافظ مُعَلّى بن منصور الرازي، المتوفى سنة ٢١١، جمَعَ بين الإمامة في الفقه والحديث، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

١٤ ــ الحافظ عبد الله بن داود الخُرَيبـي، المتوفى سنة ٢١٣، إمام قدوة في الفقه والحديث، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

١٥ ــ أبو عبد الرحمن المقرىء عبد الله بن يزيد الكوفي، المتوفى سنة ٢١٣، من المكثرين عن أبـي حنيفة، راجع «الطبقات».

١٦ ــ أسَد بن الفرات القَيرواني، المتوفى سنة ٢١٣، ممن جمَعَ بين الطريقة العراقية والحجازية في الفقه والحديث.

١٧ ــ مكي بن إبراهيم الحنظلي، شيخ خراسان، المتوفى سنة ٢١٥، من المكثرين عن أبـي حنيفة، راجع «الطبقات».

١٨ ــ أبو نُعَيم الفَضل بن دُكَين، المتوفى سنة ٢١٩، من المكثِرين عن أبـي حنيفة، راجع «الطبقات».

١٩ ــ الإمام عيسى بن أبان البصري، المتوفى سنة ٢٢١، كتابُ «الحُجَج

الكبير» له، وكتابُ «الحُجَج الصغير» له، مما يَشهد له بالبراعة في الحديث، راجع «الصيمري»، و «ابن أبـي العوّام»، و «الجواهر».

٢٠ ــ هشام بن عبيد الله الرازي، المتوفى سنة ٢٢١ صاحب محمد بن الحسن، راجع «طبقات الحفاظ» للذهبـي.

٢١ ــ أبو عبيد قاسم بن سلاَّم، من أجلّة أصحاب محمد توفى سنة ٢٢٤.

٢٢ ــ الحافظ الثّبْت علي بن الجَعْد، المتوفى سنة ٢٣٠، إمام جليل في الفقه والحديث، و «الجعديات» له من أهمّ الكتب، راجع «الطبقات» و «الجواهر».

٢٣ ــ يحيـى بن مَعين إمام الجرح والتعديل، المتوفى سنة ٢٣٣، سَمع «الجامع الصغير» من محمد بن الحسن، وتفقّه عليه، وسَمع الحديثَ من أبـي يوسف. وفي «عيون التواريخ»: كان ابن المديني، وأحمد، وابن أبـي شيبة، وإسحاق يتأدّبُون معه، ويعرفون له فضلَه، وَرِثَ من أبيه ألفَ ألفِ درهم، فأنفقها جميعاً على الحديث، وكتبَ بيده ستّ مئة ألفِ حديث. وقال أحمد: كلّ حديث لا يعرفه يحيـى، فليس بحديث.

ورأيت «تاريخه» ــ روايةَ الدُّوري ــ في ظاهرية دمشق، وتختلف الروايات عنه في الجرح والتعديل، ويَعدّه الذهبـي حنفياً صُلْباً في «جزئه» الذي ألّفه في الذين تُكلّمَ فيهم من الثقات، بل يَعُدهُ متعصّباً لأهل مذهبه، ومع ذلك تَرى بعضَ الرواة لا يأبـى أن يقوّله كلماتٍ قاسيةً في كثير من أصحاب أبـي حنيفة، ولله في خلقه شؤون.

٢٤ ــ محمد بن سَمَاعَة التميمي، المتوفى سنة ٢٣٣، وفي «عيون التواريخ»: وهو من الحفاظ الثقات، صاحبُ اختيارات في المذهب، وروايات، وله مصنفات. قال ابن معين: لو كان أهل الحديث يَصدُقون كما يصدق ابنُ سماعة في الرأي، لكانوا فيه على نهاية، راجع «الجواهر».

٢٥ ــ الحافظ الكبير إبراهيم بن يوسف البلخي الباهلي الماكياني، المتوفى سنة ٢٣٩، كان مقاطِعاً لقُتَيبة بن سعيد، لأنه آذاه عند مالك، فقال: هذا مُرجِىء، فأقامه من مجلسه، وما سَمِعَ من مالك غيرَ حديثٍ واحد، وثّقه النسائي. وفي ذلك عبرة، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٢٦ ــ إسحاق بن البُهلول التنوخي، المتوفى سنة ٢٥٢، صاحب «المسند الكبير»، راجع «تاريخ الخطيب» و «طبقات الذهبي». أملى أربعين ألفَ حديث من حفظه. قال أبو حاتم: صدوق.

٢٧ ــ أبو الليث الحافظ عبد الله بن سُرَيج بن حجر البخاري، المتوفى في حدود سنة ٢٥٨، هو من أصحاب أبي حفص الكبير البخاري، كان يحفظ عشرة آلاف حديث، وكان عَبْدان يُجِلّه، ذكره غُنْجَار في «تاريخ بُخارَى»، ولم يذكر وفاتَه، راجع «الطبقات».

٢٨ ــ الإمام محمد بن شُجَاع الثّلْجي، المتوفى سنة ٢٦٦، وهو ساجد في صلاة العصر، قال الموفّق المكي: إنه ذكَر في تصانيفه نيّفاً وسبعين ألفَ حديث، وله «المناسك» في نيّف وستين جزءاً، وله «تصحيح الآثار» كبير جداً، وله «الردّ على المشبّهة». وقال الذهبي في «النبلاء»: كان من بحور العلم، اهـ. تكلّم فيه بعضُ الرواة بتعصّب، راجع ترجمته في «فهرست ابن النديم» و «الجواهر المضيّة»، وفيما كتبناه على «تبيين كذب الفتري» و «تكملة الردّ على نونية ابن القيّم».

٢٩ ــ الفقيه الحافظ أبو العباس أحمد بن محمد بن عيسى البِرتي، المتوفى سنة ٢٨٠، تفقه على أبي سليمان الجُوزجاني، وكان يُجِلّهُ إسماعيل القاضي، وله «مسند أبي هريرة»، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٣٠ ــ أبو الفضل جعفر بن محمد الطيالسي توفي سنة ٢٨٢. ناظَرَ زهير بن حرب وغيره في تحليل النبيذ وَغَلَبهم، راجع «تاريخ الخطيب».

٣١ ــ أبو الفضل عُبَيد الله بن واصل البخاري، المتوفى شهيداً سنة ٢٨٢، وهو محدّثُ بُخارَى، وأخذ عنه الحارثي، راجع «الطبقات».

٣٢ ــ أبو بكر محمد بن النضر بن سَلَمة بن الجارود النيسابوري توفي سنة ٢٩١. قال الحاكم: كان شيخ وقته حفظاً وكمالاً ورياسة؛ وأهلُ بيته حنفيون وقد كان رفيقَ مسلم في الطلب.

٣٣ ــ الحافظ إبراهيم بن مَعْقِل النَّسَفي، مصنّف «المسند الكبير» و «التفسير»، المتوفى سنة ٢٩٥، حدّث بـ«الصحيح» عن البخاري، قال المستغفري: كان فقيهاً، حافظاً، بصيراً باختلاف العلماء، عفيفاً، صَيّناً، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٣٤ ــ أبو يَعلى أحمد بن علي بن المثنّى الموصلي، صاحب «المسند الكبير» و «المعجم»، المتوفى سنة ٣٠٧، أخذ عن عليّ بن الجَعْد وطبقَتِه، قال أبو علي الحافظ: لو لم يشتغل أبو يعلى بكتب أبي يوسف على بِشْر بن الوليد، لأدرك بالبصرة سليمانَ بن حرب، وأبا داود الطيالسي. وهذا مما يدل على أن كتب أبي يوسف بكثرة بالغة، ولولا ذلك لما حال سماعُ كتبه، دون عُلُوّ سَنَدِ أبي يعلى مع تسرّع المحدّثين في السماع، راجع «الطبقات».

٣٥ ــ الحافظ أبو بِشْر الدُّولابي محمد بن أحمد بن حمَّاد، المتوفى سنة ٣١٠، وهو مؤلف «الكُنَى». وغيرِه من الكتب الممتعة، قال الدارقطني: تكلّموا فيه، ما تبيّنَ من أمرِه إلاّ خير. فقولُ ابن عَدِيّ: ابنُ حمّاد مُتّهم في نُعَيم، إسرافٌ في القول، كما هو شأنه، راجع «الطبقات».

٣٦ ــ الحافظ أبو جعفر أحمد بن محمد الطّحَاوي، المتوفى سنة ٣٢١، في غاية من الاتساع في الحفظ، ومعرفة الرجال، والفقه. توسّع البدر العيني في ترجمته في «رجال مَعاني الآثار»، وشيوخ الطحاوي الثلاثة: بكّارُ بن قُتَيبة، وابن أبي عِمران، وأبو حازم، كلّهم من كبار حفاظ الحديث.

٣٧ ــ الحافظ أبو القاسم عبد الله بن محمد بن أبـي العوّام، السّعْدي، المتوفى في حدود سنة ٣٣٥، له ذكر في «طبقات الذهبـي» في ترجمة النسائي، أَخَذَ عن النسائي، والطحاوي، وأبـي بِشر الدّولابـي. وكتابُه في «فضائل أبـي حنيفة»، في مجلّد ضخم، و «مسند أبـي حنيفة»، له، من أهمّ المسانيد السبعة عشر. وحفيدُه مترجم في «قضاة مصر»، و «الجواهر».

٣٨ ــ الحافظ أبو محمد عبد الله بن محمد الحارثي البخاري، المتوفى سنة ٣٤٠، له «مناقب أبـي حنيفة»، وله «مسند أبـي حنيفة» أيضاً، أكثَرَ فيه جداً من سَوق طرق الحديث، وقد أكثر ابن منده الروايةَ عنه، وكان حسنَ الرأي فيه، وقد تكلّم فيه أناس بتعصب، وأكبَرُ ما يرمونه به إكثارُه من الرواية عن النَّجِيرَمي: أبَاءِ بنِ جعفر، في «مسند أبـي حنيفة»، ولم ينتبهوا إلى أن روايته عنه ليس في أحاديث ينفرد هو بها، بل فيما له مُشارِك فيه، كما فعَلَ مثلَ ذلك الترمذي في محمدِ بن سعيد المصلوب، والكلبـيّ. لكن قاتَلَ الله التعصب، يُعمِي ويُصِمّ! راجع «الجواهر»، و «تعجيل المنفعة».

٣٩ ــ أبو القاسم علي بن محمد التنوخي، تُوفي سنة ٣٤٢، كان حافظاً ثَبْتاً كما ذكره الخطيب، وكان من أصحاب أبـي الحسن الكرخي.

٤٠ ــ الحافظ أبو الحسين عبد الباقي بن قانع القاضي، صاحب التصانيف المتوفى سنة ٣٥١، قال الخطيب: عامّةُ شيوخنا يُوثّقونه. قال الحسن بن الفُرات: حَدَث به اختلاط قبلَ وفاته بسنتين.

٤١ ــ الحافظ الإمام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصّاص، المتوفى سنة ٣٧٠، كان إماماً في الأصول، والفقه، والحديث، كان جيّدَ الاستحضار لأحاديث أبـي داود، وابن أبـي شيبة، وعبد الرزّاق، والطيالسي، يسوقُ بِسَنَدِهِ ما شاء منها في أي موضع شاء، وكتابُه «الفُصول في الأصول» وشُروحُه على «مختصر الطحاوي»، و «الجامع الكبير»، وكتابُه في «أحكام القرآن» مما يَقضي له بالبراعة

التي لا تُلحَق، وقُوّةُ معرفتِه بالرجال تَظهَرُ من كلامه في أدلّة الخلاف.

٤٢ ــ الحافظ محمد بن المظفر بن موسى البغدادي، المتوفى سنة ٣٧٩، وهو مؤلف «مسند أبـي حنيفة»، وكان الدارقطني يُجلّه، وهو من أعيان الحفاظ، راجع «الطبقات».

٤٣ ــ الحافظ أبو نصر أحمد بن محمد الكَلاباذي، المتوفى سنة ٣٧٨، مؤلف «رجال البخاري»، وكان الدارقطني يَرضى فهمَه، وهو كان أحفظَ من كان بما وراء النهر في زمانه، راجع «الطبقات».

٤٤ ــ أبو حامد أحمد بن الحسين المروزي، المعروف بابن الطبري، المتوفى سنة ٣٧٦، كان متقِناً في الحديث والرواية، راجع «الجواهر».

٤٥ ــ الحافظ أبو القاسم طلحة بن محمد بن جعفر المُعَدّل البغدادي صاحب «مسند أبـي حنيفة»، المتوفى سنة ٣٨٠.

٤٦ ــ الحافظ أبو الفضل السّلَيماني أحمد بن علي البِيكَنْدي، شيخ ما وراء النهر، المتوفى سنة ٤٠٤، وعنه أخذ جعفر المستغفري، راجع «الطبقات».

٤٧ ــ غُنْجار الحافظ أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد البخاري، المتوفى سنة ٤١٢، صاحب «تاريخ بخارى»، راجع «الطبقات».

٤٨ ــ الحافظ أبو العباس جعفر بن محمد المستغفري، صاحب المصنّفات المتوفى سنة ٤٣٢، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٤٩ ــ الحافظ أبو سعد السمّان إسماعيل بن علي بن زَنْجُويه الرازي، المتوفى سنة ٤٤٥، كان إماماً في الحديث، والرجال، وفقهِ أبـي حنيفة، على بِدعتِه، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٥٠ ــ الحافظ عُمَر بن أحمد النيسابوري توفي سنة ٤٦٧، راجع «الأربعين» لعبد الغافر الفارسي و «الجواهر».

٥١ ــ الحافظ أبو القاسم عُبَيد الله بن عبد الله النيسابوري الحاكم، المتوفى سنة ٤٩٠، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٥٢ ــ الحافظ أبو محمد الحسن بن أحمد بن محمد السمرقندي، المتوفى سنة ٤٩١، تخرّج بالمستغفري، قال أبو سعد: لم يكن في زمانه في فنه مثلُه في الشرق والغرب، له كتاب «بحر الأسانيد من صحاح المسانيد» في ثمان مئة جزء، جَمعَ فيه مئةَ ألف حديث، ولو رُتِّب وُهذِّب لم يقع في الإسلام مثلُه، راجع «الطبقات».

٥٣ ــ مُسنِد هَراة نصر بن أحمد بن إبراهيم الزاهد بقيّة المسنِدِين، المتوفى سنة ٥١٠.

٥٤ ــ مُسنِد سَمَرقَنْد إسحاق بن محمد بن إبراهيم التنوخي النسفي، المتوفى سنة ٥١٨.

٥٥ ــ المحدث أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خُسْرو البلخي، صاحب «مسند أبي حنيفة». المتوفى سنة ٥٢٢، يأخذه ابنُ حجر بروايته «المسند» لقاضي المارستان، قائلاً: إنه لا «مسند» له، لكن تلميذه السخاوي يَرويهِ عن التَّدْمُرِي، عن المَيْدُومي، عن النَّجِيب، عن ابن الجوزي، عن الجامع قاضي المارستان، فبهذا ظهر تَهوّرَ ابن حجر.

٥٦ ــ الحافظ أبو حفص ضياء الدّين عُمَر بن بدر بن سعيد الموصلي المتوفى سنة ٦٢٢.

٥٧ ــ أبو الفضائل الحسن بن محمد الصَّغَاني، المتوفى سنة ٦٥٠، كان إماماً في اللغة، والفقه، والحديث، له «العُباب»، و «المحكم»، و «مشارق الأنوار».

٥٨ ــ المحدّث الجوّال أبو محمد عبد الخالق بن أسد الدامشقي، صاحب «المعجم» المتوفى سنة ٥٦٤.

٥٩ ــ مُسنِد الشام تاج الدّين أبو اليُمن زيد بن الحسن الكِنْدي، المتوفى سنة ٦١٣.

٦٠ ــ الإمام المسنِد أبو علي الحسن بن المبارك الزّبيدي، المتوفى سنة ٦٢٩.

٦١ ــ وأخوه الحسين راوية البخاري المتوفى سنة ٦٣٠. راجع ما علقناه على «ذيول تذكرة الحفاظ».

٦٢ ــ الإمام المحدّث الجمالَ أبو العباس أحمد بن محمد الظاهري، المتوفى سنة ٦٩٦، خرّج «مَشْيَخة» للفخر البخاري في خمسة أجزاء، راجع «الطبقات»، و «الجواهر».

٦٣ ــ المحدّث أبو محمد علي بن زكريا بن مسعود الأنصاري المَنْبِجي، مؤلّف «اللّباب في الجمع بين السنّة والكتاب»، وشارح «آثار الطحاوي» المتوفى في حدود سنة ٦٩٨، وابنُه محمد مذكور في «الجواهر المضية»، و «الدرر الكامنة».

٦٤ ــ أبو العلاء محمود البخاري، توفي في ماردين سنة ٧٠٠، و «مشيخته» تحتوي نحو سبع مئة شيخ. سمع منه المِزّيّ والبَرْزالي والذهبي وأبو حيّان، راجع «الجواهر» و «الفوائد البهية».

٦٥ ــ الشمس السَّروجي أحمد بن إبراهيم بن عبد الغني شارح «الهداية» المتوفى سنة ٧٠١.

٦٦ ــ علاء الدّين علي بن بَلْبَان الفارسي، شارح «تلخيص الخِلاطي» ومؤلف «الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان»، توفي سنة ٧٣١.

٦٧ ــ المحدّث الكبير ابن المهندس محمد بن إبراهيم بن غنائم، الشُّرُوطي المتوفى سنة ٧٣٣.

٦٨ ــ الحافظ قطب الدين عبد الكريم بن عبد النور الحلبي، شارح «البخاري» في عشرين مجلداً، ومؤلف «الاهتمام بتلخيص الإلمام»، و «القِدح المعلّى في الكلام على بعض أحاديث المحلّى»، توفي سنة ٧٣٥، راجع «ذيل الحسيني» على «الطبقات».

٦٩ ــ الحافظ أمين الدين محمد بن إبراهيم الواني، المتوفى سنة ٧٣٥، راجع «ذيل السيوطي» على «طبقات الحفاظ».

٧٠ ــ الحافظ الشمس السَّرُوجي محمد بن علي بن أَيْبَك، المتوفى سنة ٧٤٤، راجع «الذيول» أيضاً.

٧١ ــ الحافظ علاء الدين علي بن عثمان الماردِيني، مؤلف «الجوهر النقي»، المتوفى سنة ٧٤٩، به تخرّج الجمَال الزيلعي، وعبد القادر القرشي، والجمال المَلَطي صاحب «المعتصر»، والزين العراقي، راجع «الذيول».

٧٢ ــ الحافظ ابن الواني عبد الله بن محمد بن إبراهيم، المتوفى سنة ٧٤٩، راجع «ذيل الحسيني».

٧٣ ــ الحافظ جمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي، مؤلف «نصب الراية»، المتوفى سنة ٧٦٢.

٧٤ ــ الحافظ علاء الدين مُغُلْطَاي البكجري، المتوفى سنة ٧٦٢، راجع «ذيل ابن فهد».

٧٥ ــ بدر الدين محمد بن عبد الله الشِّبْلي كان أبوه قيّم المدرسة الشِّبْلية بدمشق، فنسب إليه، توفى سنة ٧٦٩، راجع «الدرر الكامنة».

٧٦ ــ الحافظ عبد القادر القرشي، المتوفى سنة ٧٧٥، راجع «الذيول».

٧٧ ــ المجد إسماعيل البَلْبِيسي صاحب «مختصر أنساب الرُّشَاطي»، المتوفى سنة ٨٠٢.

٧٨ ـ العلاَّمة جمال الدين يوسف بن موسى المَلَطي، صاحب «المعتصر» المتوفى سنة ٨٠٣.

٧٩ ـ العلاَّمة شمس الدين محمد بن عبد الله الدَّيري، مؤلف «المسائل الشريفة في أدلة مذهب الإمام أبـي حنيفة»، المتوفى سنة ٨٢٧.

٨٠ ـ المحدّث أبو الفتح أحمد بن عثمان بن محمد الكَلُوتاتي، الكِرماني، المتوفى سنة ٨٣٥، مكثر جداً من رواية الكتب الكبار، وسماعها، وإسماعها، راجع «الضوء اللامع».

٨١ ـ المحدّث عز الدين عبد الرحيم بن محمد بن الفُرات، المتوفى سنة ٨٥١، من المحدّثين المكثرين، أصحاب الأسانيد العالية، راجع «الضوء اللامع».

٨٢ ـ الحافظ البدر العيني محمود بن أحمد، المتوفى سنة ٨٥٥، تَرجَمْتُه ترجمةً واسعةً، في أوّل «عمدة القاري» من الطبعة المنيرية.

٨٣ ـ كمال الدّين بن الهُمام محمد بن عبد الواحد صاحب «فتح القدير» المتوفى سنة ٨٦١.

٨٤ ـ سعد الدين بن الشمس الدّيري صاحب «تكملة شرح الهداية» للسَّرُوجي، المتوفى سنة ٨٦٧.

٨٥ ـ تقي الدين أحمد بن محمد الشُّمُنّي، المتوفى سنة ٨٧٢. شَرْحُه على «الوقاية» المسمى بـ «كمال الدراية» يدل على يده البيضاء في أحاديث الأحكام.

٨٦ ـ الحافظ العلاَّمة قاسم بن قُطْلُوبُغا، المتوفى سنة ٨٧٩. تخريجُه لأحاديث «الاختيار»، ولأحاديثِ «أُصُول البَزْدَوي»، وسائرُ ما أَلّفه في الحديث والفقه، تَدُلّ على عِظَم شأنه في الحديث والفقه، راجع «الضوء اللامع».

٨٧ ـ شمس الدّين محمد بن علي، المعروف بابن طُولُون الدمشقي،

المتوفى سنة ٩٥٣، هو من المكثرين في الحديث والفقه، له من المؤلفات ما يقارب خمس مئة مؤلّف.

٨٨ ـ علي المتقي بن حُسام الدين الهندي، صاحب «كنز العمال» في ترتيب «الجامع الكبير» للسيوطي، قال أبو الحسن البكري: له مِنّةٌ على السيوطي، توفي سنة ٩٧٥.

٨٩ ـ مَلِك المحدثين: الشيخ محمد بن طاهر الفَتَّنِي الكُجْرَاتي، مؤلف «مجمع بحار الأنوار»، و«تذكرة الموضوعات»، و«المغني»، وغيرِها من المؤلفات الممتعة، في الحديث، وغريبه، توفي سنة ٩٨٧ شهيداً.

٩٠ ـ المحدّث علي بن سلطان محمد القاري الهَرَوي المكي، المتوفى سنة ١٠١٤، شرحُه على «المِشكاة»، وشرحُه على «مختصر الوقاية»، من الكتب المهمّة في أحاديث الأحكام، تخرّج على القُطب النَّهْرَوَالي، وعبد الله السِّنْدِي.

٩١ ـ المحدّث أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس الشَّلَبي، المتوفى سنة ١٠٢١.

٩٢ ـ محدّث الهند عبد الحق بن سيف الدين الدِّهْلَوي، مؤلف «اللمعات شرح المِشكاة»، و«التبيان في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان» توفي سنة ١٠٥٢، أَخَذَ عن عبد الوهاب المتقي، تلميذ علي المتقي، وعن علي القاري، أخذ عنه محمد حسين الخافي، وعنه حسن العُجَيمي.

٩٣ ـ المحدّث أيوب بن أحمد بن أيوب الخَلْوَتي الدمشقي، المتوفى سنة ١٠٧١.

٩٤ ـ المحدّث حسن بن علي العُجَيمي المكي، المتوفى سنة ١١١٣، وأسانيد مروياته في «كفاية المستطلع» في مجلدين.

٩٥ ــ أبو الحسن الكبير، ابن عبد الهادي السّندي، المتوفى سنة ١١٣٩، صاحب «الحواشي على الأصول الستة»، و «مسند أحمد».

٩٦ ــ الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي، مؤلف «ذخائر المواريث» في أطراف الأصول السبعة، المتوفى سنة ١١٤٣.

٩٧ ــ المحدّث محمد بن أحمد عَقِيلة المكي، المتوفى سنة ١١٥٠، له «المسلسلات»، وعِدّة أثبات، و «الدر المنظوم» في خمس مجلدات في تفسير القرآن بالمأثور، و «الزيادة والإحسان في علوم القرآن»، هذّب به «الإتقان»، وزاد كثيراً من علوم القرآن، وغالبُ مؤلفاته في مكتبة علي باشا الحكيم، باصطنبول، أخذ عن العُجَيْمي، وغيرِه.

٩٨ ــ الشيخ عبد الله بن محمد الأمَاسي، شرَح «البخاري»، وسماه: «نجاح القاري في شرح البخاري» في ثلاثين مجلداً، وشرَحَ «صحيح مسلم» في سبع مجلدات، وسماه: «عِناية المنعِم بشرح صحيح مسلم»، بَلَغ فيه إلى شطر «مسلم»، توفي سنة ١١٦٧.

٩٩ ــ محمد بن الحسن المعروف، بابن هِمّات الدمشقي، مؤلّف «تُحفة الراويْ في تخريج أحاديث البيضاوي»، المتوفى سنة ١١٧٥.

١٠٠ ــ السيد محمد المرتضى الزَّبيدي، شارح «الإحياء» ومؤلّف «عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة»، المتوفى سنة ١٢٠٥.

١٠١ ــ المحدّث الفقيه محمد هِبة الله البَعْلي، مؤلف «حديقة الرياحين في طبقات مشايخنا المسنِدين». ومؤلف «التحقيق الباهر في شرح الأشباه والنظائر» في خمس مجلدات ضِخام، المتوفى سنة ١٢٢٤، باصطنبول. ووَهِمَ من قال: إنه توفي بدمشق.

١٠٢ ــ صاحب «رَدّ المحتار» العلاّمة محمد أمين بن السيد عمر المشهور

(بابن عابدين) المتوفى سنة ١٢٥٢، صاحب المؤلفات المشهورة. وأسانيدُه ومرويّاتُه في «ثَبَته» المشهور باسم «عقود اللآلي في الأسانيد العوالي».

١٠٣ ــ الشيخ محمد عابد السّندي صاحب «حَصْر الشارد» و«طوالع الأنوار على الدر المختار» في ستة عشر مجلداً ضخماً، وشارح «مسنَد أبـي حنيفة» في مجلدات، سماه: «المواهب اللطيفة»، المتوفى سنة ١٢٥٧.

١٠٤ ــ الشيخ عبد الغني المجدّدي، المتوفى سنة ١٢٩٦، أسانيده في «اليانع الجني».

١٠٥ ــ الشيخ محمد عبد الحي اللكنويّ، أعلمُ أهل عصره بأحاديث الأحكام، المتوفى سنة ١٣٠٤، إلاَّ أن له بعضَ آراء شاذة، لا تُقبل في المذهب، واستسلامُه لكتب التجريح من غير أن يتعرّف دخائلها، لا يكون مَرضِياً عند من يعرف ما هنالك.

١٠٦ ــ شيخ مشايخنا، الشيخ المحدث أحمد ضياء الدين بن مصطفى الكُمُشْخَانوي، المتوفى سنة ١٣١١، ألّف «راموز أحاديث الرسول» في مجلد ضخم، وشرحُه «لوامع العقول» في خمسة مجلدات، وله نحو خمسين مؤلفاً سوى ذلك.

وفي الهند علماء بارعون في الحديث من أهل المذهب، لا مجال لاستقصائهم كثّر الله أمثالَهم، وهذه نبذة يسيرة من محدثي الحنفية، سردنا أسماءهم هنا، ليدل القليل على الكثير، رحمهم الله.

كلمة في كتب الجرح والتعديل

نجدُ في «الضعفاء» للعُقَيلي. و «الكامل» لابن عَدِي، كلاماً كثيراً عن هوى في سادتنا أئمة الفقه، فالأوّلُ: لفساد معتقده على طريقة الحشوية. والثاني: لتعصّبه المذهبي عن جهل، مع سوء المعتقد، وسار من بعدهما سيرهما، إما جهلاً، أو تعصباً.

ولم يؤذِ من سَلك هذا المسلك إلاَّ نفسه، ولم يَضَع من شأن أحد إلاَّ من شأن نفسه، انظر قولَ ابن عدي في (إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي) شيخ الشافعي: «نظرتُ الكثيرَ من حديثه فلم أجد له حديثاً منكراً» مع أنك تعلم أقوالَ أهل النقد فيه، كأحمد، وابنِ حبان، قال العِجْلي: «مَدَني رافضي، جَهْمي، قَدَري، لا يُكتَبُ حديثه»! بل كَذّبه غيرُ واحد من النّقّاد. ولولا أن الشافعي كان يُكثر منه، قدرَ إكثاره من مالك، لما سعَى ابنُ عدي في تقوية أمره، استناداً إلى قول مثل ابن عُقدة.

ولا أدري كيف ينطلق لسانُ ابن عدي بالاستغناء عن عِلم مثلِ محمد بن الحسن؟ وإمامُه لم يَستغنِ عن علمه، بل به تخرّج في الفقه، لكنّ المتشبّعَ بما لم يُعطَ، يستغني عن علم كل عالم، مُتَقَمْقِماً في جَهلاته، غيرَ ناظر إلى ما وراءه وأمامه، وهكذا يصنع مع سائر أئمتنا كلّهم، ألهمهم الله سبحانه مسامحته.

ومن معايب «كامل ابن عدي» طَعْنُه في الرجل بحديث، مع أن آفته: الراوي عن الرجل، دون الرجل نفسِه، وقد أقرّ بذلك الذهبي في مواضع من «الميزان».

ومن هذا القبيل كلامُه في أبي حنيفة في مرويّاته البالغة ــ عند ابن عدي ــ ثلاث مئة حديث، وإنما تلك الأحاديث من رواية أبّاءِ بن جَعْفَرٍ النَّجِيرَمي وكلُّ ما في تلك الأحاديث من المؤاخذات كلِّها، بالنظر إلى هذا الراوي الذي هو من مشايخ ابن عدي، ويُحاولُ ابنُ عدي أن يُلصِق ما للنَجِيرَمي إلى أبي حنيفة مباشرة، وهذا هو الظلم والعدوان، وهكذا باقي مؤاخذاتِه، وطريقُ فضح أمثاله النظرُ في أسانيدهم.

وأما العُقَيلي، فقد نقلنا كلمةَ الذهبي فيه، في مقدمة «انتقاد المغني»، وسبق منا الكلام فيه أيضاً.

وأما كتب البخاري في الرجال، فليس ثبوتُها منه، كثبوت «الجامع الصحيح»، على أن النظر في أسانيدها هو الطريقُ الوحيد، لتعرُّفِ دخائلها، فإذا رأيتَه يروي عن نُعَيم بن حمّاد، تذكّر قولَ الدّولابي، وأبي الفتح الأزدي. وإذا رأيتَه يروي عن الحُمَيدي، تذكّر كلمةَ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم فيه، وإذا وجدته يروي عن إسماعيل بن عَرعَرة، تبحَّث عنه في كتب الرجال مع الانتباه إلى انقطاع خبرِ الحُميدي، وخبرِ إسماعيل. وهكذا تَفعَلُ في باقي الكتب.

وأما كتاب ابن حِبَّان في الرجال، فتنظرُ حالَ مؤلّفه في «معجم البلدان» لياقوت في (بُسْت)، وقد قال الذهبي عن ابن حبان في ترجمة (أيوب بن عبد السلام) من «الميزان»: إنه صاحبُ تشنيع وتشغيب.

ولا تنس كلمة ابن الجوزي في «مناقب أحمد» في ابن المديني.

وأما عبد الرحمن بن مهدي، فكان كثيرَ الطعن، كثيرَ التراجع، قال أبو طالب المكي في «قوت القلوب»: كان عبد الرحمن يُنكِرُ الحديث، ثم يَخرجُ بعد وقت، فيقول: هو صحيح، وقد وجدتُه. وعن ابن أخته أنه قال: كان خالي قد خَطّ على أحاديث، ثم صحّح عليها بعد ذلك، وقرأتُها عليه، فقلتُ، قد كنتَ خططتَ عليها؟ فقال: نعم، ثم تفكّرتُ، فإذا أني إذا ضَعَّفتُها أسقطتُ عدالَةَ ناقِلها، وإن

جاءني بين يدي الله تعالى، وقال لي: لم أسقطتَ عدالتي؟ رأيتَني لم يكن لي حجة. راجع كلمة العِجْلي في «سؤالات ابنه»، في ابن مهدي.

وأما الخطيب البغدادي، فتَدرُسُ أشعارَه التي نقلها ابن الجوزي في «السهم المصيب» من خطِّه، ثم ما ذكره سِبطُ ابن الجوزي في «مرآة الزمان» بشأنه حتى تَعلم قيمةَ كلامه في الجرح.

وأما كتابُ «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم، فَبَعْدَ أن تَرَى فيه كلامَه في البخاري شيخ حُفّاظ الأمّة: «تركَه أبو زُرعة، وأبو حاتم». تَعْلَمُ مبلغَ تهوّره، فتتروّى في قبول ما يقوله من الجروح، وفي أوائل ما علّقناه على «شروط الأئمة» فوائدُ من الرامهرمزي في هذا الصدد. قال ابن معين: ربما نتكلّمُ في الرجل، وقد حَطّ رحلَه في دار النعيم من زمن بعيد!

وكم اختلَق إبراهيم بن بشار الرَّمَادي على لسان ابنِ عُيينة من الروايات وكم افتروا على مالك في هذا الصدد؟! كما يظهر من كلام أبي الوليد الباجي في «المنتقى شرح الموطأ» ٧: ٣٠٠.

وقال أبو الحسن بن القطان وغيرُه عن (الساجي): مُخْتَلَفٌ فيه في الحديث، ضعّفه قوم، ووثّقه آخرون، بل تراه كثير الانفراد بمناكير الأخبار عن مجاهيل، كما تجد ذلك منه بكثرة في «تاريخ الخطيب». وقال أبو بكر الرازي في حديث (ذكَاةِ الجَنِين)، عند ذكره كلمةً انفرد بها الساجي: إنه ليس بمأمون، ولا ثقة. فلا يكون كلامه في «العِلَل» و «الخلاف» موضعَ تعويل أصلاً. وتعصُّبه البارد مما لا يطاق.

ومن تحامَلَ على أئمتنا، إما راوٍ جامد، لا ينتبه إلى دِقّةِ مَدارِك أئمتنا في الفقه، فيطعن فيهم بمخالفة الحديث، وهو المخالِفُ للحديث دونهم، أو زائغٌ، صاحبُ بدعة، يَظنّ بهم أنهم على ضلال، وهو الضال المسكين.

ومن الطعون ما يَسقطُ به الطاعنُ بأول نظرة، حيث يكون كلامُه ظاهِرَ

المجازفة، فإذا رأيتَه يقول مثلاً: «فلانٌ ما وُلِدَ في الإسلام أشأمُ منه». لاحظتَ أنه لا شُؤم في الإسلام، وأنه على تسليم وجوده في غير الثلاث الواردة في الحديث، لا تشكّ أن درجاتِ الشؤم تكون متصاعدة، فالحكمُ على شخص بأنه أشأمُ المشؤومين بغير نص من المعصوم: حُكمٌ غيبـي يبرأ منه أهلُ الدين، فمثلُ هذا الكلام يُسقِطُ قائلَه على تقدير ثبوته عنه، قبل إسقاط المقول فيه، فمسكين جداً من يسجل مثلَ هذا الهُراء في شأن الأئمة القادة.

وأما الطعنُ في الرجل باعتبار أنه ليس من بلد الطاعن، أو ليس من قومه، أو ليس على مذهبه، فتعصّبٌ بارد، يأباه أهلُ الدين، قال الشافعي في «الأم»: من أبغَضَ الرجلَ، لأنه من بني فلان، فهو متعصّبٌ، مردودُ الشهادة. قال أبو طالب في «قوت القلوب»: وقد يتكلّمُ بعضُ الحفّاظ بالإقدام، والجرأة، فيتجاوَزُ الحدّ في الجرح، ويتعدّى في اللفظ، ويكون المتكلَّمُ فيه أفضلَ منه، وعند العلماء بالله تعالى أعلى درجة، فيعود الجرحُ على الجارح، اهـ.

وفي ص ٦٢ من «الاختلاف فى اللفظ» لابن قُتَيبة ما يكشِفُ النقاب عن وجوه مجازفاتهم باسم الجرح والتعديل، بعد مِحنة أحمد.

وقال ابن الجوزي في «التلبيس»: ومن تلبيس إبليس على أصحاب الحديث قَدحُ بعضهم في بعض، طلباً للتشفي، ويُخرجون ذلك مخرجَ الجرح والتعديل الذي استعمله قُدَماءُ هذه الأمة، للذَبّ عن الشرع، والله أعلم بالمقاصد. ودليلُ خُبثِ هؤلاء سكوتُهم عمن أخَذوا عنه، اهـ.

والحاصلُ أن كتب الجرح من أمثال ما سبَق، وأمثالِ تاريخ ابن أبي خيثمة، وكتابِ «المدلِّسين» للكَرابيسي، لم تَدَع من لم تَغمز فيه، سواء أكان من الحفاظَ، أم من الأئمة الفقهاء، بحيث يجد مثلُ الصاحب بن عَبّاد أكبر طعن في كبارِ الحفاظ، وأهلِ الحديث في تلك الكتب، ويؤلف في ذلك مؤلفاً خاصاً، وكذلك يفعل بعض الفاتنين في أئمة الدّين، فلا نود أن نتوسع هنا في البحث بأكثر من هذا.

ومما يؤسَفُ له جداً استمرارُ هذا التعصّب المردود، على توالي القرون، وهذا الحافظ ابن حجر، تراه يُسند في «لسان الميزان» في ترجمة (مَعْمَر بن شَبيب بن شيبة): أنه سَمع المأمونَ يقول: «امتَحنتُ الشافعيّ في كل شيء، فوجدتُه كاملاً، وقد بقيَتْ خَصلَة، وهو أن أسقِيَه من النبيذ، ما يَغلِبُ على الرجل الجيّد العقل، قال: فحدّثني ثابتٌ الخادم أنه استَدعى به، فأعطاه رِطلاً، فقال: يا أمير المؤمنين ما شربته قط، فعزَمَ عليه، فشَرِبه، ثم والى عليه عشرين رِطلاً، فما تغيّر عقلُه، ولا زال عن حُجّتِه»! ثم يقول ابن حجر: قلتُ: لا يخفى على من له أدنى معرفة بالتاريخ أنها كذِب، اهـ.

ثم تجدُ ابنَ حجر يقول في «توالي التّأنِيس» ص ٥٦: «وقال مَعْمَر بن شَبيب: سمعتُ المأمونَ يقول: «امتحنتُ محمدَ بن إدريس الشافعي في كل شيء فوجدتُه كاملاً». مقتصِراً على هذا القدر من الحديث، مع أنَّ الحكاية بأسرها مكذوبة، فكيف استساغ ابنُ حجر الاحتجاجَ بشطر الخبر المكذوب في إثبات منقبة للشافعي؟ وما ورَدَ بسندٍ واحد، إما أن يُرَدّ كلّه، أو يُقبَلَ كلّه، وما فعله ابن حجر هنا هي الخيانة بعينها، وكم سجّل عليه أبَرُّ أصحابه إليه من تعصّبات باردة ضد الحنفية وغيرِهم في «الدرر الكامنة»، راجع ــ هوامشها ــ المنقولة من خط السخاوي، وليس هذا موضعَ بسطٍ لسرد ما له من هذا القبيل.

ومن هذا القبيل ما قاله في «توالي التأنيس» ص ٤٧: «ويَدُلّ على اشتهاره في القُدَماء ما أخرجه البيهقي من طريق أحمد بن عبد الرحمن». اهـ، وهو يعلمُ أن أحمد بن عبد الرحمن هو: ابن الجارود الرّقي الكذاب المشهور. ولا عُذرَ له في رواية البيهقي بطريقه، لأنه يعلم أنه لا يتقي رواية رحلة الشافعي الظاهرةِ الكذب، بطريق أحمد بن موسى النجار عن عبد الله بن محمد البَلَوي، كما فعل مِثلَ ذلك أبو نعيم الأصبهاني، وهما يعرفان جميعاً أن البَلَوي كذاب، والنّجارُ مثله، لكن قاتل الله التعصب، يفتِكُ بالمتعصبين.

قال الذهبي في «الميزان» عن النّجار هذا: حَيَوانٌ وَحْشيّ، قال: حدثنا محمد بن سهل الأموي، حدثنا عبد الله بن محمد البَلَوي، فذكَر محنةً مكذوبة للشافعي، فضيحةً لمن تدبّرها، اهـ. وهي الرّحلة التي كذّبها ابنُ حجر أيضاً في «مناقب الشافعي» ص ٧١.

ومما يؤاخَذُ عليه ابنُ حجر: ذِكرُه البلوي في عِداد أصحاب الشافعي، واصفاً له أنه من الضعفاء فقط، مع أنّه كذّاب مشهور.

وفي هذا القدر كفاية فيما نريد لَفْتَ النظر إليه هنا، وصلّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه الفقير إلى آلاء مولاه، محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري

عفا الله عنهم، وعن مشايخهم، وقرابتهم، وسائر المسلمين

في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٧



الدر الفريد الجامع لمتفرقات الأسانيد

للشيخ عبد الواسع بن يحيي الواسعى غفر الله له

بسم الله الرحمن الرحيم



لقد احسن المؤلف حرسه الله بما جمع في هذه الكراريس من الاسانيد الشريفة وفيها من الأجر ما يبلغ به ان شاء الله الدرجات المنيفة فالله يجزيه خيرا

١٣ رجب سنة ٥٥

رجعت إلى اليمن فى خلال سياحتي ووجدت معي كراريس فيها أثبات ومسلسلات ومقروآت على بعض المشايخ فأحببت جمعها فى مؤلف لنفع أخوانى من أهل العلم وبعد اطلاع أمير المؤمنين دوحة العصابة الهاشمية الامام يحيي ابن الامام المنصور بالله محمد بن يحيي أدام الله أيامه ونشر بالنصر أعلامه كتب ما ذكر أعلا هذا بقلمه الشريف وسمى هذا الكتاب بما ذكر ﴿ الدر الفريد ﴾ وقد اجتمعت بكثير من العلماء فى أقطار كثيرة مايزيد عن الألف وليس الغرض لجمع ذلك بل لمن أخذت عنهم اسئل الله أن يجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم آمين

طبع على نفقة مؤلفه والحقوق محفوظة

طبع بمطبعة حجازى بالقاهرة سنة ١٣٥٧

هذا التقريض للعلاَّمة محمد زاهد الكوثري
وكيل المشيخة الإسلامية سابقاً في الدولة العثمانية
ورئيس العلماء المدرسين، حفظه الله

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد، وآله الطيبين، وصحبه المتقين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فإني قد تَشَرَّفت بمطالعة كتاب «الدرّ الفَريد الجامع لمتفرِّقات الأسانيد» تأليف الأستاذ البحَّاثة الألمعيِّ، والعلاَّمة المسنِد اللَوْذَعي، مولانا الشيخ عبد الواسع بن يحيى الواسعي، كان الله له حيثما يكون، ووفَّقه لمراضيه في كل الشؤون، فوجدتُه مجموعةً نفيسةً تحتوي على أسانيدَ كثير من حَمَلة الرواية والدراية في هذا العصر، على تباعد بلدانهم ومضاربهم، وتَخَالُفِ مسالكهم ومشاربهم، بأسلوبٍ يرتاح إليه المطالعون، ويشكُر صنيعَه المطَّلعون.

حيثُ يجدون مؤلِّفها البارع يَسْرُد في مفتتح فصولها التسعة مشايخه في كل قُطْر، وَوَفَياتِ المُتَوَفَّيْنَ منهم، وما تلقَّاه منهم وما عَرَضه عليهم، وهو الذي يذكُره بأنه أملى عليهم، ثم يُنْبىء في فصل يليه عن مشايخ مشايخه، ويذكُر في الفصل الثالث نصَّ إجازاتِ مشايخه، ويُثْبِت في الفصل الذي بعده أسانيدَه في الأَثبات والمشيخات والمعاجِم لشيوخ الرواية في مختلف القرون، وهي نحو ستة وسبعين كتاباً جامعاً نافعاً

في معرفة الأسانيد، خلا ما في الهوامش من الأثبات الكثيرة، وقد ذَكَر في ثناياها مروياته من كتب الرواية والدراية والمنقول والمعقول.

ثم يبيِّن في الفصل الخامس، أسانيده في المسلسلات التي تلقَّاها من شيوخه بشرطها، وهي نحو خمسة وأربعين مسَلسَلاً، ولم يتعرَّضْ لكلام المتكلِّمين فيها من أهل النقد؛ ويسجِّل في الفصل السادس، نصَّ ما قاله العلماء السادة في تبيين منزلة كتب أهل البيت الطاهرين عليهم السلام؛ ويشير في الفصل الذي يعقبه إلى فضل الآل الأطهار، ويذكر في الفصل الثامن ما يجبُ على العالِمِ نَشْرُه وتبليغُه من العلم، ويختم الفصول التسعة بذكر السنَّة النبوية.

ولم يقتَصِرْ مؤلفها الفاضل فيما كتب على أهل قُطْر خاصٍّ، ولا على أهل مذهب معينٍّ لا في الأصول ولا في الفروع، بل تجدُ مؤلِّف الكتاب ــ حفظه الله ــ، رَحْب الصدر في الرواية عن كلِّ طائفة من أتباع الإمام زيد بن علي عليهما السلام، وأتباع الأئمـة الأربعة رضوان الله عليهم أجمعين، وسائر المنتمين إلى الإمام جعفر الصادق عليه السلام من الشيعة الإمامية، وكذا السادة الصوفية على اختلاف أذواقهم ومناهلهم، بل الشُذَّاذِ المنفرِدين عن الجماعة غير المُنْحازِين إلى طائفة خاصة. سامح الله الجميع ورحمهم وغفر لنا ولهم.

وجمعُ أسانيدِ هؤلاء الطوائف في صعيد واحد، عَمَلٌ قلَّما تجدُ مثلَه في كتابٍ سوى هذا الكتاب، وليس بقليل بين أهل العلم من يَرغَبُ في الاطلاع على أسانيد الطوائف المذكورة كلِّها.

وقد ترك المؤلف ــ حرسه الله ــ لرأي الناظرين الكلامَ في أسانيد المشبوهين والمجهولين من الجانِّ والمعمَّرين وسائر الأَظِنَّاء المتَّهَمين متابعةً منه لأصحاب الأثبات المعروفين.

والله سبحانه وفَّق المؤلف الفاضل لتأليف كتبٍ كثيرة نافعةٍ زيادةً على ما له من

المؤلَّفات الممتِعة، مشكوراً بين أهل العلم، ونَفَع بعلومه المسلمين، وحيَّاه حياةً طيبة مباركة مديدة في خير وعافية، وختم لنا وله بالخير، وهو المجيب لمن دعاه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم؟

في ٢٧ محرم الحرام سنة ١٣٥٨هـ.

كتبه الفقير إلى مولاه
محمد زاهد الكوثري
خادم العلم الشريف سابقاً
في دار الخلافة الإسلامية في الدولة العثمانية
عفا الله عنه وعن سائر المسلمين

كتاب العالم والمتعلم

تأليف الإمام الحكيم العالم الرباني

أبي بكر محمد بن عمر الترمذي

ثم البَلْخي المتوفَّى

في حدود سنة ٢٨٠ هـ تغمده الله برضوانه

راجعه وصححه وزاد في ترجمة المؤلف

أستاذ المحققين العلامة الكبير

صاحب الفضيلة

الشيخ محمد زاهد الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

نشره

محمود شكر

صاحب مطبعة وورشة تجليد الأنوار بمصر

١٣٥٨هـ ١٩٣٩م

مطبعة الأنوار

بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في الكتاب

من المتعارَف بين أهلِ العلم أن العلومَ تَتَكاملُ بتَلَاحُقِ الأفكار، وعلى هذا: يلزم أن يكونَ ما ألَّفه المتأخِّر في العلوم أمتنَ مما دوَّنه المتقدِّم، لكنْ نَرَى هذه القاعدةَ تَنْخَرِمُ في أغلب العلوم الإسلامية حيثُ نجدُ أكملَ الكتبِ المؤلَّفة في الإسلام أقربَها إلى أوائل عهد التدوين في الغالب.

ولعلَّ ذلك ببركةِ ما ينطوي السلفُ عليه من الإخلاص العظيم مع قُرْبِهم من عهد النبـي صلوات الله وسلامه عليه، وقوةِ ما يُشِعُّ على الأقربين بعهده عليه السلامُ من نورِ علومِه صلَّى الله عليه وسلَّم.

فدونَكَ علومَ الفقه، والحديث، والتفسير، والأخلاق، والتوحيد، وما إلى ذلك من العلوم، تجد مؤلفاتِ الأقدمين فيها أقربَ إلى القبول، وأقوى روحاً، وأتمَّ نفعاً، وأَسْرَى في العروق وأكثرَ إنعاشاً للقلوب، وأشدَّ تأثيراً في النفوس، وأهدى سبيلاً على نِسْبة قَدِمَ عهدِ مؤلفيها.

وها هو الإمامُ الحكيمُ العالمُ الرَّبَّانيُّ أبو بكرٍ محمدُ بنُ عمرَ البَلْخي الورَّاقُ، المشاركُ للبخاري والترمذي في الرواية عن موسى بنِ حِزَام الترمذي، قد ألَّف كتابَ «العالم والمتعلِّم» هذا، وأنت تَرَاه ـ على صِغَرِ حَجْمه ـ يملأُ القلبَ نوراً، ويحفِزُ المطالِعَ إلى انتهاجِ الطريقةِ المُثْلَى في كل ناحية، ببيانه العَذْب، وفيضِه النابعِ من أعماق قلبِه الحيِّ، الممتلىء علماً ونوراً، كيف لا وهو من الحكماء العارفين الأصفياء، في القرن

الثالث، وقد تربَّى لديه أمثالُ أبي القاسم إسحاقَ بنِ محمدٍ الحكيمِ السمرقندي.

تجدُ هذا المؤلِّفَ العارفَ يلفِتُ الأنظارَ في أول كتابه إلى منافعِ هذه الدار، والدار الآخرة، وإلى مضارِّ الدارَيْن، ويقسِمُ الناسَ بالنظر إلى علمهم بالمنافع والمضار، وجَهْلِهم بهذه وبتلك، واختيارهم الضارَّ أو النافع، ثم يحضُّ الجميعَ على تَعَرُّف ما هو نافعٌ وما هو ضارٌّ، ليأخذوا بالنافع ويجتنبوا الضار.

ثم ينوِّعُ العلمَ إلى معرفة الله عز وجل بصفاته، وإلى معرفة الأوامر والنواهي، والوعد والوعيد، وإلى معرفة السنن والآداب، وإلى معرفة الآفات الواجبِ اجتنابُها. وقد جَمَع هذه المعارف الأربعة في هذا الكتاب، وفرَّقها في مواضعها على الإيجاز، بأسلوب سَلِسٍ، بحيث تكادُ معانيها تتسابق إلى القلوب فَتُنْعِشُها إلى علام الغيوب.

وقد استعانَ على تأليفه هذا بعلمِ العلماءِ، وحكمة الحكماء، وأدب الأدباء، وطبِّ الأطباء، ومرور التجارب، حتى كاد أن يكونَ هذا الكتابُ الصغيرُ في حجمه، الكبيرُ في علمه، خيرَ مرشدٍ للجمهور إلى مدارج اليقين، والإيمان بالله، واليوم الآخر، واتِّباع خاتَم الأنبياء والمرسلين، فيما جاء به عن ربِّ العالمين، في العبادات، والدعوات، والمعاملات، وسائر وجوه الارتفاق، وصنوف مكارم الأخلاق، مع القريب والبعيد، والصديق والعدوِّ، والخليط والعشير.

يحدِّد هذا الكتابَ للمطالِع ما له وما عليه في حياته الخاصة، وحياته مع الجماعة، في المآكل والمشارب، والصحة والسُّقم، والإقامة، والتَّرحال، وصنوف المعاملة، كما يبيِّنُ له آداباً مَنْ تَدَرَّبَ عليها في معاملته كلِّها يعدُّ في نظر الحكماء وتجربة المجربين مثالَ الرجُل المهذَّب.

وكم نجدُ فيه من حِكَم وتجاريبَ نَنَالُها عفواً بين ثنايا كلام مؤلِّفه الحكيم، ربما نقطع قروناً لو كنا طَلَبْنا نيلَها بالتجريب والاختبار بدون مرشد.

والحاصل أني أجدُ في هذا الكتاب خيرَ أنيسٍ يتعهَّد مؤانِسَه بالتدريب على المكارم في كل شؤونه، جزى الله سبحانه مؤلفه جزاء المحسنين.

وفي إحياءِ مثلِ هذا الأثر نفعٌ عظيم، فلناشره الشابِّ النبيه النشيط محمود أفندي سكَّر صاحبِ مطبعة الأنوار بمصر الشكرُ الوافرُ على سعيه الحميد في إخراجِ مثلِ هذا الكتاب النافعِ للناس، وانصرافه إلى إحياء مآثر السلف يومَ انصرفَ غالبُ قدماء الطابعين إلى العَصْريَّات ركضاً وراءَ المادة، ومجاراةً للزمن.

ومَنْ يَرَى أن أسماء الكتب في العلوم الإسلامية كلِّها تقريباً، من أقدم العهود إلى يومنا هذا لا تملأ في فهارس دار الكتب المصرية إلَّا مجلداً واحداً، في حين أن أسماءَ كُتُب الروايات العصرية المطبوعة تملأ مجلداً ضخماً: ربما يأخذُه الدَّهَشُ، ويَسْتَوليه اليأسُ من هذا الانصرافِ، عن مآثر الأسلاف.

لكن نَرَى شُعْلَةَ أمل في الشباب الناهض، في إحياء تُرَاث الأجداد، ومفاخِر الآباء، رَغْم تقاعُس المتقاعسين عن الالتفات إلى مثل هذا العمل النبيل، وستكونُ هذه الشعلةُ نوراً وهَّاجاً يَهدي هؤلاء الحائدين عن سبيل المجدِ إلى الطريق الأقوم، وما ذلك على الله بعزيز.

والله سبحانه يوفِّق حضرة الناشر لنشر كثير من الكتب النافعة في خير وعافية؟

محمد زاهد الكوثري



أحاديث الموطأ

واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادة ونقصا

تأليف

الحافظ الناقد أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ

ويليه كشف المغطا في فضل الموطا

تأليف أبي القاسم علي بن الحسن الحافظ بن عساكر

عرفهما ، وكتب هوامشهما ، وصححهما

العلامة المحدّث الكبير

صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الاسلامية فى الخلافة العثمانية سابقاً

عني بنشرهما ، ووقف على طبعهما

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

١٣٦٥ هـ — ١٩٤٦ م

الطبعة الأولى



بسم الله الرحمن الرحيم

أَلَّفَ عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سَلَمة الماجِشون كتاباً فيما اجتمع عليه أهل المدينة. ولما اطَّلع عليه مالك بن أنس رضي الله عنه استَحْسنَ صنيعَه إلَّا أنه أخذَ عليه إغفالَه ذِكْرَ الأخبارِ والآثار في الأبواب، حتى قرَّر أن يقومَ هو بنفسه بجمْع كتابٍ تحتوي أبوابُه صحاحَ الأخبار، وعملَ أهل المدينة في أبواب الفقه، فبدأ يمهِّد السبيلَ لذلك، وكان المنصورُ العباسي بَلَغه شيء مما عَزَم عليه مالك، فاجتمع به في حجته الأخيرة ــ في التحقيق ــ وأوصاه أن يدوِّن علْمَ أهلِ المدينة مجتنباً رُخَصَ ابنِ عباس، وشدائدَ ابنِ عمر، وشواذَّ ابن مسعود رضي الله عنهم، حيثُ كانتْ جماعةٌ من أصحاب هؤلاء ينشُرون علومَهم في المدينة المنورة ــ منهم الفقهاءُ العَشَرة في أيام عمر بن عبد العزيز ــ ولهم أصحابٌ، وأصحابُ أصحابٍ أدركهم مالك.

فتقوَّتْ عزيمةُ مالكٍ حتى تجرَّد لجمعِ الصفْوة من الأحاديثِ والآثار المرويَّة عند أهل المدينة، والعملِ لجمعِ المتوارَثِ بينهم مقتصِراً في الروايةِ على شيوخ أهل المدينة، سوى ستة وهم: أبو الزبير من مكة، وإبراهيم بن أبي عَبْلَة من الشام، وعبد الكريم بن مالك من الجزيرة، وعطاء بن عبد الله من خُراسان، وحميدٌ الطويل وأيوبُ السَّخْتِياني من البصرة، إلى أن أتمَّ عمله في أوائل عهد المهدي العباسي، كما بينتُ ذلك فيما علَّقتُ على «الانتقاء» لابن عبد البر.

فأخذ مالك يلقي «الموطأ» على أصحابه، فيتلَقَّوْنه منه سماعاً، ولم يكن تأليفُه الكتابَ ليعطيَه الناسَ فينسخوه ويتداولوه بينهم، كعادة أهلِ الطبقات المتأخِّرة في تصانيفهم، بل كان التعويلُ حينذاك على السماع فقط.

وكان تأليفُه الكتابَ لنفسه خاصَّة، لئلا يغلطَ فيما يُلْقيه على الجماعة، كعادة أهل طبقته من العلماء في تآليفهم، ولذا كان يزيدُ فيه وينقصُ منه، حَسْب ما يبدو له في كلِّ دَوْر من أدوار التسميع المختلِفة، فاختلفتْ نُسَخُ «الموطأ» ترتيباً، وتبويباً، وزيادةً، ونقصاً، وإسناداً، وإرسالاً، على اختلافِ مجالِس المستَمْلِين، فأصبحَ رواتُها على اختلافِ الختَمات ـ هم مدوِّنوها في الحقيقة ـ منهم من سمع عليه «الموطأ» سبعَ عشرةَ مرةً أو أكثر، أو أقلَّ، بأنْ لازمَه مُدَداً طويلة تَسَعُ تلك المرات، ومنهم من جالَسَه نحوَ ثلاثِ سنوات حتى تمكَّن مِن سماعِ أحاديثه من لفظه، ومنهم من سَمِعه عليه في ثمانية أشهر، ومنهم مَنْ سَمِعه في أربعين يوماً، ومنهم من سَمِعه عليه في أيام هَرَمِه في مدَّة قصيرة، ومنهم من سمعه في أربعة أيام إلى آخر ما فُصِّل في موضعه.

ومنازلُ هؤلاء المُسْتَمْلِين تَتَفاوتُ فهماً، وضبطاً، وضعفاً، وقوةً، فتكونُ مواطنُ اتفاقهم في الذِّروة من الصحة عن مالك، ومواضعُ اختلافِهم وانفرادِهم متنازلةَ المنازل إلى الحضيض، حَسْب ما لهم من المقام في كتب الرجال.

وقد ذكر أبو القاسم الغافقي اثنيْ عَشرَ راوياً من رواة الموطأ في «مسند الموطأ» له، فيهم عبدُ الله بن يوسف التِّنِّيسيُّ، ومحمد بن المبارك الصُّوري، وسليمان بن بُرْد، واستدرك السيوطي عليه راويين نُسْخَتَاهما من أشهر النُّسَخ.

وساق ابن طُولُون في «الفِهْرست الأوسط» أسانيدَ «الموطأ» من أربعٍ وعشرين طريقاً، وكذلك فعل أبو الصبر أيوبُ الخَلْوَتي، حيثُ ساق أسانيدَه في «ثَبَته» من طريق ابن طولون، ومن غير طريقه.

وإني أروي إجازةً بطريق الحجَّار رواياتِ: محمد بن الحسن، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وقُتيبة بن سعيد، وعبد الله بن عمر بن غانم، وعبد العزيز بن يحيى الهاشمي، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجِشون، وابن القاسم، وعبد الله بن نافع الزبيري.

وبطريق أبي هريرة بن الذهبي رواياتِ: مُطَرِّف بن عبد الله اليَساري،

ومُصعب بن عبد الله الزُّبيري، وعلي بن زياد التونسي، وأَشْهَب.

وبطريق محمد بن عبد الله بن المحبِّ: روايةَ عبد الله بن وهب، وروايةَ إسحاق بن عيسى الطباع.

وبطريق إبراهيم بن محمد الأُرْمَوي روايةَ: عبد الله بن مَسْلَمة القَعْنَبي.

وبطريق زينب بنت الكمال المقدِسية رواياتِ: الشافعي، ومحمد بن معاوية الأُطْرابُلُسي، وأسد بن الفُرات.

وبطريق ابن حَجَر رواياتِ: يحيى بن يحيى اللَّيثي، وأبي مُصْعَب أحمد بن أبي بكر الزُّهري، ويحيى بن عبد الله بن بُكَير المصري، وسُوَيد بن سعيد، وسعيد بن كثير بن عُفَيْر، ومَعْن بن عيسى القزَّار. وهؤلاء أربعةٌ وعشرون راوياً من أصحاب مالك.

وأحمدُ: يُكثِر من طريق ابن مهدي، وأبو حاتم: من طريق معن بن عيسى، والبخاريُّ: من طريق عبد الله بن يوسف التِّنِّيْسي، ومسلمٌ: من طريق يحيى بن يحيى النيسابوري، وأبو داود: من طريق القَعْنَبي، والنسائيُّ: من طريق قتيبة بن سعيد.

وقد أوصل الحافظُ محمدُ بن عبد الله الدمشقي المعروفُ بابن ناصر الدين رواةَ الموطأ إلى ثلاثة وثمانين راوياً في كتابه «إتحاف السالك برواة الموطأ عن مالك». وأشهرُ رواياتِه في هذا العصر روايةُ محمد بن الحسن[1] بين المشارقة، ورواية يحيى الليثي[2] بين المغاربة.

فالأولى: تمتاز ببيانِ ما أخذَ به أهلُ العراق من أحاديثِ أهلِ الحجاز المدوَّنة في

(١) توفي سنة ١٨٩هـ، وترجمته مستوفاة في «بلوغ الأماني».

(٢) توفي سنة ٢٣٤هـ، وهو ممن سمع على مالك في عهد هرمه.

«الموطأ»، وما لم يأخذوا به، لأدلة أخرى ساقها محمد في «موطئه» وهي نافعة جداً لمن يريد المقارنة بين آراء أهل المدينة، وآراء أهل العراق، وبين أدلَّة الفريقين.

والثانية: تمتازُ عن نُسَخ «الموطأ» كلِّها باحتوائها على آراء مالك البالغةِ نحوَ ثلاثةِ آلافِ مسألةٍ في أبواب الفقه. وهاتان الروايتان نُسَخُها في غايةِ الكثرة في خزانات العالم شرقاً وغرباً. وتُوجَد رواية ابن وهب في مكتبتَيْ فيض الله وولي الدين بالآستانة، ورواية سُوَيد بن سعيد ورواية أبي مصعب الزُّهري في ظاهرية دمشق، و «أطراف الموطأ» للداني في مكتبة الكبريلي في الآستانة.

وليس بين كتبِ السنَّةِ ما يُقارب شأْوَ «الموطأ» من جهة كثرة الرواة، وفيه يقول الإمام الشافعي: «ما كتابٌ بعدَ كتابِ الله تعالى أنفعَ من كتاب مالك». كما ذكره ابن عساكر بإسناده في «كشف المُغَطَّى في فضل الموطا»، وقال ابن عبد البر في «التقصِّي»: «الموطأ لا مثيلَ له، ولا كتابَ فوقَه بعد كتاب الله عزَّ وجلَّ». وقال أبو بكر بن العربي في «العارضة»: «الموطأ هو الأصل الأول واللُّباب، وكتابُ البخاري هو الأصل الثاني في هذا الباب، وعليهما بَنَى الجميع كمسلم والترمذي».

ولهذه المنزلة السامية للموطأ بين أهل العلم لم يَزَل المقامُ الأولُ له في الاعتناء به من كل ناحية، وحيثُ اختلفت نُسَخه، وتعددتْ رواتُه أصبحنا في حاجة شديدة إلى معرفةِ مواضعِ اتفاقِ رواته، ومواقعِ اختلافِهم، على تفاوتِ مراتبهم في الضعف والقوة، لننزِل الرواياتِ منازلَها في حالتي الاتفاق والانفراد.

وقد قام بتعريف ذلك أبو الحسن علي بن عمر الدارقُطني المتوفَّى سنة ٣٨٥هـ، بأنْ ألَّف هذا الجزءَ في ذلك مرتِّباً أحاديثَ «الموطأ» على ترتيب شيوخِ مالك، مع بيانِ عددِ ما لكلٍّ منهم من الحديث، مستقصياً في البحثِ عن رواياته كلِّها، لإبانةِ مواضعِ الاتفاقِ والاختلاف، بل راجَعَ في ذلك الأسمعةَ خارج «الموطأ» كما تَرَى، فأجاد وأفاد.

وكنتُ نقلتُه من خطِّ الحافظ أبي الفضل محمد بن ناصر شيخِ ابن الجوزي، مغتبِطاً به، لما فيه من جزيلِ الفوائدِ للباحثين، وللدارقطني أيضاً جزءٌ يذكر فيه

«ما خولِفَ فيه مالك من أحاديث الموطأ» كما أن له «غرائب مالك» أغلبُها مناكيرُ انفرد بها عن مالكٍ أناسٌ غيرُ مرضيين.

ومن ألَّف في اختلاف الموطآت أبو الوليد الباجيُّ، وقد رتَّب ابنُ عبد البر في «التمهيد» أحاديث «الموطأ» على ترتيب شيوخ مالك، وتوسَّع في الشرح ثم لخَّص هذا الترتيب في كتاب «التقصِّي» تلخيصاً نافعاً مع بيانِ بعضِ وجوه الاختلاف في الروايات، وتلك كنوزٌ ثمينة يهتمُّ بها كلَّ الاهتمام من يُريد تذوُّقَ علم الحديث بوجهه، راغباً في العلم للعلم.

وطالبُ الحديثِ إذا عُنِيَ باديءَ ذي بَدْءٍ بمدارسةِ أحوالِ رجال «الموطأ» فاحصاً عن الأسانيد والمتون فيه: تدرَّج ــ عن ذَوْق وخِبْرة ــ في مدارج معرفةِ الحديث والفقه في آنٍ واحد، بتوفيق الله سبحانه، فيصبحُ على نورٍ من ربه في باقي بحوثه في الحديث، راقياً على مراقي الاعتلاء في العلم نافعاً بعلمه، ومنتفِعاً به، والله سبحانه وليُّ التسديد؟

محمد زاهد الكوثري



كتب نادرة

العقل وفضله

تأليف

أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان القرشي
المعروف بابن أبي الدنيا المتوفى سنة ٢٨١ هـ

عرف الكتاب، وترجم للمؤلف، وصححه الإمام
الكبير، حجة المحدثين والمتكلمين صاحب الفضيلة

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقا

عني بنشره، ووقف على طبعه

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية
من أقدم عصورها إلى الآن

رمضان المبارك ١٣٦٥ هـ — أغسطس سنة ١٩٤٦ م

الطبعة الأولى



كلمة مولانا الإمام العلامة الكوثري:

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن كتاب «العقل وفضله»
وعن مؤلِّفه الحافظ أبي بكر عبد الله ابن أبـي الدنيا القرشي

قال الدارقطني: «كتاب العقل» وَضَعه أربعة: أولُهم مَيْسَرة بن عبد ربِّه، ثم سَرَقه منه داود بن المحبَّر، فركَّبه بأسانيدَ غيرِ أسانيد ميسرة، وسَرَقه عبد العزيز بن أبي رجاء، فركَّبه بأسانيد أخر، ثم سَرَقه سليمان بن عيسى السِّجْزي، فأتى بأسانيد أخر. اهـ.

فميسرة: كان يتظاهر بالزهد، وكان في طبقة الآخذين عن ابن جُرَيج، والأوزاعي، وعنه قال البخاري: يُرمَى بالكذب، والمشهور أنه هو واضعُ تلك الأحاديث في فضائل السور، ترغيباً في تلاوة القرآن، وليس هو الأَكَّالَ الماجنَ، كما تُوُهِّم.

وداود بن المحبَّر من رجال ابن ماجه، وثَّقه أناس، وكان يتنسَّك، وكانت وفاته سنة ٢٠٦هـ ويقول عنه ابن معين: كان يخطىء ويصحِّف الكثير، وفي الأصل أنه صدوق. ولعل هذا هو الصواب، وأما رَمْيُ الدارقطني إياه بسرقة الحديث: فربما يكون من الإسراف في القول، كما رَمَى بعضُهم محمد بن بشار بسرقةِ الحديث، مع أنه ممن جاز القنطرة.

وعبد العزيز بن أبي رجاء: ممن رَوَى عن مالك، وهو متروك الحديث.

وسليمان بن عيسى: في طبقة الآخذين عن ابن عون، كذَّبه غير واحد، وله

كتاب «تفضيل العقل» في جزأين، ومن الظلم: صفُّ الأربعة في صعيد واحد، إذ لا يكون المخطىء كالكاذب المتعمِّد، وابن المحبَّر: يقول عنه ابن معين في رواية الدُّوري: ما زال معروفاً بالحديث، ثم تَرَكه وصحب قوماً من المعتزلة فأفسدوه، وهو ثقة. اهـ. وأين يكون هذا من المكذَّبين اتفاقاً؟ ولذا لم يأبَ المصنفُ أن يروي عن ابن المحبَّر بعضَ آثار حين سَعَى في تصفية بحث «العقل وفضله» من تعكير هؤلاء، وألَّف هذا الكتاب وانتقى من الروايات ما صَفَا من الشوائب في نظره، لأنه ثقة صدوق عند نقاد الحديث، والعمدةُ في ذلك النظرُ في رجال أسانيده، وتعرُّفُ منازلهم عند أهل النقد، مع ملاحظة أن المعتزلة كما تَغَالَوْا في تحكيم العقل تغالى كثير من الرواة في رد كل ما ورد في فضل العقل، نكايةً في هؤلاء، والحقُّ بين طَرَفي الإفراط والتفريط.

وليس مؤلفُ هذا الكتاب ابنَ أبي الدنيا الكذابَ، فإنه مغربـي بَلَويٌّ اسمه عثمان بن خطاب، وقد قال الذهبـي عنه: طير طرأ على أهل بغداد، وحدَّث بقلَّة حياء بعد الثلاثمائة عن علي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه، فافتضح بذلك، وكذَّبه النقادون، وهلك سنة ٣٢٧هـ. وكان يزعم أنهُ ولد في زمن الصديق رضي الله عنه! قاتله الله ما أوقحَه وأجرأَه على الكذب.

وأما ابن أبي الدنيا الحافظُ مؤلفُ كتاب «العقل وفضله»: فقد ولد سنة ٢٠٨هـ وتوفي سنة ٢٨١هـ ودفن في الشُّونيزية ببغداد، ولما مات قال إسماعيل القاضي المالكي: مات معه علم كثير. وترجم له الخطيب في «تاريخ بغداد»، وابن الجوزي في «المنتظَم»، والذهبـي في «طبقات الحفاظ»، وأثنوا عليه بالثقة والصدق.

قال الذهبـي: هو المحدِّث العالم الصدوق أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس ابن أبي الدنيا القرشي الأموي مولاهم البغدادي، صاحب التصانيف، سمع سعيد بن سليمان، وعلي بن الجعد، وسعيد بن محمد الجرمي، وخَلَف بن هشام، وخالد بن خِداش، وعبدالله بن خيران، وأبا نصر التمار، وعبد الله العبسي، وخلائق. حدث عنه الحارث بن أبي أسامة، وأبو بكر بن النَجَّاد، وأحمد بن

خزيمة. قال ابن أبي حاتم: كتبت عنه مع أبي وهو صدوق. اهـ.

وقال الخطيب: سمع إبراهيم بن المنذر الحِزاميَّ وخلقاً كثيراً، وقد أدَّبَ غيرَ واحد من أولاد الخلفاء، منهم المعتضِد، وعلي بن المعتضد، كان يُجري له في كل شهر خمسة عشر ديناراً، وكان يقصد حديث الزهد والرقائق، وكان لأجلها يكتب عن (محمد بن الحسين) البرجلاني، ويَدَعُ عفانَ بن مسلم، وكان ذا مروءة، ثقةً صدوقاً، صنَّف أكثر من مائة مصنف في الزهد. اهـ.

وما في «المِنَح البادية» من أن له ألفَ مؤلَّف: غُلُوٌّ وإسرافٌ في القول، وكان من سعة العلم بحيثُ إنه إذا أراد أن يُبكيَ جليسَه يبكيه بما يذكر له من الرقائق والعِبَر، وإذا أراد أن يُضحِكه يُضْحكُه بما يلقي عليه من النبذ والنوادر.

ومن مؤلفاته: كتاب مجابي الدعوة، وفضل عشر ذي الحجة، والوجَل، والتوثُّق بالعمل، ومحاسبة النفس، والبعث، والتوكل، وقضاء الحوائج، واليقين، وذم الفحش، وقِصَر الأمل، والحلم، وحلم معاوية، والفرج بعد الشدة، والإخلاص، وذم الملاهي، وكتاب الدعاء، والقناعة والتعفف، وكتاب الشكر، وكتاب الصمت، وكتاب العقل وفضله، وغير ذلك من المؤلفات الكثيرة.

وأسانيدها مدونة في أثبات أهل العلم، ولا سيما في مجموعة إجازات الشيخ حامد العمادي (ص ١٢٤) نقلاً من خط ابن كسباي العمادي المسنِد، من كبار البيت العمادي بدمشق في القرن العاشر الهجري، وهي في متحف المجمع العلمي بدمشق (ع ٢٧٧).

وأصل كتاب «العقل وفضله» محفوظ بظاهرية دمشق، في مجموعة تحت رقم (١٥) بخط أبي الحسين علي بن أبي القاسم بن محمد، وعليه تَسميعات وطِباق بخط أحمد بن محمد بن الفراء الحنبلي القاضي المتوفَّى سنة ٦١١هـ، وبخط الحافظ عبد الله بن عبد الغني المقدسي المتوفَّى سنة ٦٢٩هـ وغيرهما. جزى الله مؤلفه وناشره السيد عزت العطار الحسيني الدمشقي عن العلم خيراً؟

محمد زاهد الكوثري



في الشمائل المحمدية وشرحها

لأبي عيسى الترمذي

مَن رآه بديهة هابه
ومن خالطه معرفة أحبه

" علي بن أبي طالب "

تأليف

الأستاذ محمود سامي بك

مطبعة مصر شركة مساهمة مصرية
١٩٥٠

كلمة لصاحب الفضيلة مولانا الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية باستنبول سابقاً. قال حفظه الله:

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن هذا الكتاب المفيد

الحمد لله الذي أنار الكونَ بنور بعثةِ سيدِ الخليقةِ محمدٍ صلَّى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً.

فبنورِ هُدَاه صلَّى الله عليه وسلَّم زالت ظلماتُ الجاهلية، واهتدتْ الشعوبُ إلى الطريق الأقوم، حتى أصبحتْ أمتُه خيرَ أمةٍ أُخْرجتْ للناس، وارْتَقَوْا في مدارجِ العُلَا من علمٍ وعمل، إلى حيثُ لا مبتغَى وراءه، وذلك بفضلِ متابعتهم لهديِه صلَّى الله عليه وسلَّم في جميع الشؤون، وبفضل اعتصامهم بسنته وسيرته وسيرةِ أصحابِه رضي الله عنهم، في جميع مناحي الحياة. وكانوا أعزاءَ مدةَ استمساكِهم بحبلِ هُداه.

ثم خَلَف من بعدهم خَلْفٌ أضاعوا التراثَ، ونبذوا الاتباعَ ظِهْرِياً، وتابعوا الهوى فهانوا بعد عزَّة، واستكانوا بعد شهامة وشَمَم وأَنَفَة، فَلَقُوا بعضَ جزاءِ إعراضهم عن ذكر الله، وعن متابعةِ هَدْي رسول الله.

وليس لمثل هذا الداء الوَبيلِ والمرضِ الفتَّاكِ دواءٌ غيرَ ما تَدَاوَى به أولُ هذه الأمة، وهو: اتباعُ هَدْيه صلَّى الله عليه وسلَّم في كل صغير وكبير، كما فعل الصَّدْر الأول، حتى عزُّوا بعد ذُلّ، واهتَدَوْا بعد ضلال، وعلِموا بعد جهل، واستقاموا بعد عِوَج، ونهضوا بعد سقوط، وانتصبوا على أقدامهم كأعزِّ أمة.

وليس أدلَّ على ذلك مما كانت عليه الحالةُ العامة عند البعثة النبوية، في الأمةِ

العربية، والأممِ المحيطة بها في بقاع الأرض، فبفضلِ نورِ هدايته صلَّى الله عليه وسلَّم، وبفضلِ تَفَاني أصحابه رضي الله عنهم والتابعين لهم في اقتفاء آثاره عليه السلام في كل شيء، تبدَّلت الأرضُ من فساد إلى صلاح، والأمةُ من ذل وهوان، إلى عزٍّ وسلطان، على ما شَرَحتُه في مقدمة «تبيين كذب المفتري» لابن عساكر.

واتباعُ هديه صلَّى الله عليه وسلَّم لا يكونُ إلَّا بعد معرفةِ شمائله وسيرته، صلوات الله وسلامه عليه، الغارسةِ حبَّه في النفوس؛ ولذا ألَّف سلفُ الأمة وخَلَفُهم آثاراً خالدةً في ذلك، تتداولُها الأمةُ جيلاً بعد جيل.

ومن أمتعِ ما أُلِّف في ذلك كتاب «الشمائل المحمدية» للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرَة الترمذي رضي الله عنه، وقد أجاد فيه كلَّ الإجادة: عَرَضَ شمائله عليه الصلاة والسلام بأسانيدَ ساقها، وقد ضمنتْ كتبُ الرجال التحدثَ عن رواة تلك الأخبار، وكذلك الشروح ما بين مُوَفٍّ ومقتصِر.

وحيث إن لأهلِ كلِّ زمنٍ شأناً خاصاً في التخاطبِ وفهمِ وتفهيمِ ما يُلْقَى إليهم: أراد الأستاذُ البارعُ الصفيُّ النقيُّ السيد محمود سامي بك تيسيرَ إقبال أهل هذا العصر على تفهُّم ما في كتاب «الشمائل»، فعُني عنايةً خاصةً بعرض كتاب «الشمائل المحمدية» للترمذي على أهل هذا الزمن، في أجمل نظامٍ وأبدع تنسيقٍ، مشكولاً كاملَ الشكل، ومضبوطاً تمام الضبط، مع شرحِ ما يَحتاج إلى الشرح، من ألفاظِ المتنِ بأسلوبٍ يَسْتَعْذِبُه المطالعون، ويجعل معانيَها تتسابقُ إلى أفهامهم بكلِّ سهولةٍ، فتجذِبُ شمائلُه المعروضةُ عليه الصلاة والسلام في هذا الأسلوب البديعِ قلوبَ مطالعي الكتاب، فينغرسُ في نفوسهم حبُّه صلوات الله وسلامه عليه، فينهضون لترسُّمِ سيرته واتباع سنته وهديه، حتى يَعْتَليَ شأنُهم ويستعيدوا مجدَ الأجداد من كل ناحية، ويحوزوا السعادتين.

والأستاذ المؤلفُ لم يُهمل في الشرح أمرَ الرجالِ، بل ضَبَط أسماءهم، وترجم لهم بما فيه كفاية، وأشار إلى أقوالِ أهلِ النقد فيهم فشفى وكفى، وأفاد وأجاد. والله

سبحانه وتعالى يكافِئه على هذا العمل المفيد، ويوفِّقه لنشرِ كثيرٍ من أمثال هذا الكتابِ النافعِ، كما وفَّقه فيما سبق من تأليف كثيرٍ من المؤلفات المتداولة بأيدي المستفيدين.

وهو من أصحاب صديقنا المرحوم الأستاذ العارف بالله العالم الرباني الشيخ عبد الخالق الشَّبْراوي المتوفَّى يوم السبت ٢٦ من ذي القَعْدة سنة ١٣٦٦هـ ــ قدس الله سره ــ وكان بيني وبينه صداقةٌ قديمة، وكنتُ كتبتُ له «البحوث السنية في بعض رجال الخَلْوَتية»[1] على اقتراحه رحمه الله.

وكلُّ مَن صَحِبه بإخلاص نال بركاتِ توجيهِ أستاذِه المشار إليه على قدر اغترافه من بحر فيضه، قدس الله سره، فنرى الأستاذَ المؤلفَ ببركة هذا التوجيه يَسعى بكلِّ ما له من حَوْلٍ وطَوْلٍ في جمعِ القلوب، واستنهاضِ النفوس إلى حبِّ حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، واقتفاءِ آثاره، علماً منه أنه لا نهوض للأمة إلَّا بذلك.

ولشهرةِ ما حَوَى كتابُ «الشمائل» من الأبواب والفصول وصنوف البحوث لم أَرَ حاجةً إلى سردها هنا، ولا سيما أن الكتابَ أمامَ نظرِ القارىء الكريم. وقد سمع كتابَ «الشمائل» من مصنفه الترمذيِّ أمثالُ أبي سعيد الهيثم بن كُلَيب الشاشي، وأبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي، وأبي ذر محمد بن إبراهيم الترمذي.

وقد ساق المحدِّثُ الشيخُ عبد القادر بن خليل المعروفُ بكَدِكْ زاده خطيبُ الحرم النبوي ــ زاده الله شرفاً ــ في «ثَبَته» المسمَّى «المُطْرِبُ المُعْرِبُ الجامعُ لأسانيدِ أهلِ المشرق والمغرب» أسانيدَه في «الشمائل» إلى الترمذي بطرقٍ شتى عن مشايخه المُسْنِدين ما بين مشارقة ومغاربة.

---

(١) توجد بخط المؤلف من مخطوطات جامعة الإمام بالرياض انتقلت إليها من مكتبة تلميذ المؤلف أحمد خيري رحمه الله. ترجم فيها لـ ١٣ من رجال الطريقة الخلوتية، طبعت بدار الشفقة باستانبول.

وأروي هذا الثَّبَتَ مكاتبةً عن مسندِ العصر المحدِّث المعمَّر الشيخ الحسين بن علي العَمْري القاضي المتوفَّى ثاني شوال سنة ١٣٦١هـ، عن محمد بن أحمد السَّيَّاغي، عن الحسن بن أحمد الرِّباعي، عن عبد الله بن محمد بن إسماعيل الأمير الصَّنْعاني، عن مؤلِّف الثَّبَت المذكور، بأسانيده فيه.

وأما سماعاً: فقد تلقيتُ كتاب «الشمائل» من المحدِّث الكبير السيد محمد بن جعفر الكَتَّاني المتوفَّى سنة ١٣٤٥هـ، عن المسنِد علي بن ظاهر الوتري الحنفي، عن المحدِّث عبد الغني الدِّهْلِوي الحنفي، عن المحدث الفقيه محمد عابد السِّنْدي الحنفي، عن يوسف بن محمد علاء الدين المِزْجاجيِّ الحنفي، عن والده، عن المحدِّث المسنِد الشيخ عبد الله بن سالم البصري الشافعيِّ صاحبِ «الثَّبَت» المشهور، عن محمد بن علاء الدين البابِلي الشافعي، عن النور علي الزِّيادي، عن الشهاب أحمد الرَّملي، عن الزَّين زكريا الأنصاري، عن عبد الرحيم بن الفرات، عن ابن أُمَيلةَ: عمرَ بنِ الحسن المَرَاغي، عن الفَخْر ابن البخاري، عن عمر بن طَبَرْزَد، عن أبي الفتح عبد الملك بن أبي سهل الكَرُوخي، عن القاضي أبي عامر محمود بن القاسم عن عبد الجبار بن محمد المروزي الجَرَّاحي، عن محمد بن أحمد المحبوبي المَرْوَزي، عن مؤلِّف «الشمائل» الإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي رضي الله عنه وعنهم أجمعين، ونفعنا ببركات علومهم.

ولصاحب هذا «المختصر» النافع الأستاذ محمود سامي بك أن يَرْوِيَ كتاب «الشمائل» للترمذي بتلك الأسانيد عني حيثُ أجزته بذلك إجازةَ خاصٍّ لخاص في خاص، على أن يُراعيَ الشرطَ من التثبت والضبط، خروجاً من خلاف ابن خَيْر المعروف.

وأُلاحظُ أن جُمَيع بن عُمَير في حديث ابن أبي هالة صوابه «جُمَيْع بن عُمَر» كما في «الميزان» و«تهذيب التهذيب» فيكون عُمَير وعَمْرو هنا من وَهَم الرواة. وكذلك الرجل التميمي هو «يزيد بن عُمَر» لا: عَمْرو ولا عُمَيرة، ويقول عنه العُقَيلي:

لا يتابعه عليه إلَّا مَنْ هو دونه أو مثله، وقال البخاري عن يزيد هذا: فيه نظر، ويقول العِجْلي عن «جميع بن عمر»: لا بأس به، وهو بمعنى التوثيق، فيكون ابن حبان لم ينفرد بتوثيقه. والله أعلم.

خاتمة:

وإنا نشكُر الأستاذ المؤلِّف على قيامه بهذا العمل النافع، داعين له بالتوفيق لتأليفِ كثيرٍ من أمثاله من الكتب المُمْتِعة، كما نتمنَّى لأصحاب مطبعة مصر التسديدَ في المضيِّ على نشر الكتب النافعة على السيرة الأولى والمَهْيَع الأسنى، والله سبحانه وليُّ الإجابة، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أنِ الحمد لله رب العالمين؟

في ١٧ ذي الحِجَّة سنة ١٣٦٧هـ　　　　　　　　　　**محمد زاهد الكوثري**

فهارس البخاري

للأستاذ

رضوان محمد رضوان

القاهرة

مطبعة دار الكتاب العربي

رأي عَلَم من أعلام الإسلام
في فهارس «الجامع الصحيح»
للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري

(كلمة مُمتعة أَتْحَفَنا بها حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الإمام الفقيه المحدِّث مولانا الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في دار الخلافة العثمانية سابقاً):

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدِ الأَوَّلين والآخِرين، سيِّدِنا محمدٍ وآله وصحبِه الغُرِّ الميامين، والتابعينَ لهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

أما بعد: فإن «الجامعَ الصحيحَ» للإمام الحافظ أميرِ المؤمنين في الحديث أبي عبدِ الله محمدِ بن إسماعيلَ البخاري رضي الله عنه مفخرةٌ خالدةٌ للأمة الإسلامية، حيثُ احْتَوَى على أصح الأحاديث ثبوتاً عند العلماء الأعلام، وأوثَقِها دلالةً على الأحكام. وقد أقرَّ أصحابُ الشأنِ بأن له المقامَ الأولَ في التعويل بين الأصول الستة[1] كما اعتَرَفوا بأن له أبدعَ طريقةٍ في انتقاء الصِّحاح من الأحاديث المروية،

---

(١) الأصول الستة هي: «الجامع الصحيح» للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، و«الجامع الصحيح» للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، و«السنن» للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، و«السنن» للإمام أبي عيسى محمد بن =

وأروعَ منهجٍ في استنباطِ المعاني الدَّقيقةِ من ألفاظ السُّنَّةِ النبوية، يُكَرِّر ذِكْرَ الأحاديث في الأبواب، للتدليل على معانٍ رتَّب عليها الكتاب.

ولم يكن البخاريُّ يَكْتفي بالرواية المجرَّدَة، بل كان يجولُ في مَيْدان الاجتهاد، مزاحماً أئمةَ الفِقه المعروفين على تأخُّر زمنه عنهم، فَيَرْتَئي آراءً فقهيةً يُوافِقُ مَنْ سبقه أو يخالِفُه على ما فَتَح الله عليه. وفي أغلبِ ما ينفرِدُ به من المسائل عن الأئمةِ الأربعةِ تجدُه موافقاً لآراء الإمام المجتهد أبي عُبَيْدٍ القاسم بن سلَّام الهَرَوي الأصلِ، ثم الكوفي، ثم البغدادي، من أصحاب الإمام محمد بن الحسن الشيباني.

وتَراه يكرِّر ذِكْر الأحاديثِ في الأبواب لغرضِ الاستدلال بها على معانٍ تَلُوح له من ثنايا مُتونها، فتكون إعادةُ ذكرِها بتمامها أو باختصارٍ وتقطيعٍ على حَسَب ما يَستلزِمُه المقام، ولا يقتصرُ على الأحاديث المسنَدَة المرفوعةِ، بل يذكُر بعضَ المراسيلِ والأحاديثِ المعلَّقة غيرَ مُسْتَكْمَلَةِ الأسانيدِ والآثارِ المرويَّة عن الصحابة والتابعين استئناساً بها في باب الاستنباط. ويَزيدُ على ذلك ذِكْرَ بعضِ آياتٍ بمناسبات لِيُنيرَ وجه احتجاجِه، وفي ذلك توسيعُ أُفُقِ مَن يعكُف على دراسة كتابِه علماً وفهماً. فهكذا يَتمرَّنُ دارسُ كتابِه على حفظ صِحاح الأخبار، ويتدرَّب على وجوهِ استنباطِ الأحكامِ من الآثار، ويُعرفُ أنه في عِدَاد المجتهدين الأبرار، وإن كان في آرائه بعضُ ما يُرَدُّ، كما هوَ شأنُ المجتهد، لأنه قد يخطىء وقد يصيب، وليست العصمةُ من شأن المجتهد عند أهل الحق.

ومعنى التعويلِ على صحيح البخاريّ: هو الاعتمادُ على أحاديثِه المسنَدَةِ المرفوعة، وما سوى ذلك من آراء ومعلَّقات وآثارٍ تتبعُ أحوالَها الخاصةَ في النظر الصحيح.

وقد عدَّ بعضُ كبارِ العلماء شرحَ «الجامع الصحيح» للإمام البخاري دَيْناً على

= عيسى الترمذي، و«السنن» للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النَسائي، و«السنن» للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجَهْ القَزْويني.

الأمة غيرَ مَقْضي، لكثرة ما يَحتاجُ إلى الإيضاح، مما أشير إليه فيه من مباحثَ متشعِّبة[١]، ولعل هذا الدَّيْنَ أصبحَ مَقْضياً بشرحَيْ البدر العيني، والشهاب ابن حجر العَسْقلاني، فإنهما خَدَماه خدمةً لا تنكر، وإن كان العلم ليس له حدٌّ ينتهى إليه.

والكتابُ مهما عَلَتْ منزلتُه لا يمكنُ لكنوزِه أن تَبرُز، ولا لفوائده أن تتكشَّفَ إلاَّ بفهرسٍ دقيقٍ يُرشدُ إلى أحاديثه، ومواضعِ تكرارِها، ومَوْرد المعلَّقات، والآثار، وأرقام صفحاتِ الأبوابِ، وأرقام صفحات الشروح التي تتولَّى شرحَ ذلك كلِّه. وهذا لا يمكن إلاَّ من مُثابرٍ مصابر وَقَفَ حياتَه لخدمة السُّنة، وهو الذي يضحِّي كلَّ مرتَخَصٍ وغالٍ في هذا السبيل. وقد ظَفِرنا ـ ولله الحمدُ ـ بتلك الضَّالَّة المنشودة، حيث إن هذا الصابرَ المثابِرَ المنصَرِفَ إلى خدمة السُّنةِ في وقتنا هذا هو الأستاذ البحَّاثة العالم المِفضال، الكريمُ الخِلال: الشيخ رضوان محمد رضوان، حفظه الله.

وقد عُنِيَ بتذليلِ قِيادِ هذا الأمرِ الصعبِ الشَّموس، بيده القوية منذ سنين متطاولة، حتى أخرج لنا فهرسَ الأحاديثِ المسنَدة المرفوعة في صحيح البخاري على أكملِ حُلَّة، بحيثُ يَشْفي كلَّ غُلَّة، ويليه فهرسُ الأحاديثِ المعلَّقةِ غيرِ المستوفيةِ للأسانيد، ثم فهرسُ الآثار الواردة فيه عن الصحابة والتابعين، ثم فهرسُ كُتُبِ

---

(١) قال ابن خلدون: فأما البخاري ـ وهو أعلاها رتبةً ـ فاستصعبَ الناسُ شرحَه، واستغلقوا منحاه من أجل ما يحتاج إليه من معرفة الطرق المتعددة، ورجالها من أهل الحجاز والشام والعراق، ومعرفة أحوالهم واختلاف الناس فيهم، ولذلك يحتاج إلى إمعانِ النظرِ في التفقه في تراجمه، لأنه يترجم الترجمة ويورد فيها الحديث بسندٍ أو طريقٍ، ثم يترجم أخرى، ويورد فيها ذلك الحديثَ بعينه، لما تضمنه من المعنى الذي ترجم به الباب، وكذلك في ترجمة وترجمة إلى أن يتكرر الحديث في أبواب كثيرة بحسب معانيه واختِلافها. ومَنْ شرَحه ولم يستوفِ هذا فيه لم يوفِّ حقَّ الشرح، كابن بطال، وابن المهلَّب، وابن التين ونحوهم. ولقد سمعتُ كثيراً من شيوخنا رحمهم الله يقولون: شرح كتاب البخاري دَيْنٌ على الأمة. يعنون أن أحداً من علماء الأمة لم يوفِّ ما يجب له من الشرح بهذا الاعتبار.

البخاري وأبوابِه، مع ذكر أرقامِها وأرقام شروحِ الكِرْماني، وابن حجر، والبدر العَيني والشهاب القَسطلاَّني. فسهَّل بذلك على الباحثين الوصولَ إلى بُغْيَتِهم من أحاديث الكتابِ ومواضع تكريرِ ذكرِها، بعد أن كان ذلك صعبَ المَنَال جداً إلاَّ بعدَ جُهْدٍ جهيد، فنالَ بذلك جزيلَ الأجر عند الله، وعظيمَ الشكر عند الباحثين. فنتمنَّى له دوامَ التوفيق لإخراج كثيرٍ مما يَنتفعُ به أهلُ العلم فيتضاعفُ أجرُه، ويعلو قَدْرُه، ويَتوالَى شكرُه.

وقد أجاد فضيلتُه كلَّ الإجادةِ فِهْرِسَه لصحيح البخاري، ففي فهرسِ الأحاديثِ المسنَدَة يَذكرُ الحديثَ القصير بتمامه. وأما الطويلُ فيذكُر قطعةً منه تَدلُّ على الباقي ــ وهذا هو الذي يقالُ له ذِكر طَرفِ الحديث في كتب الأطراف[1] ــ ويَذكرُ في نهاية الحديث اسمَ الصحابيِّ الراوي لذلك الحديثِ بين قوسين، ويذكُر عقبَ ذلك مواضعَ تكريرِ الحديثِ في الكتاب. فَدُونَك ما في الصفحة الأولى منه:

١ ــ «إنما الأعمالُ بالنِّيَّات، وإنما لكلِّ امرىءٍ ما نوى». [عمر بن الخطاب].

في: كيف كان بدءُ الوحي إلى رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم. وفي: الإيمان في باب ما جاء أن الأعمال بالنية والحِسْبةِ ولكلِّ امرىءٍ ما نوى. وفي: العِتْق في باب الخطأ والنسيان في العَتاقة والطلاق ونحوه. وفي: فضائل أصحاب النبي صلَّى الله عليه وسلَّم في باب هجرة النبي صلَّى الله عليه وسلَّم وأصحابه إلى المدينة. وفي: النِكاح في باب مَنْ هاجر أو عمِلَ خيراً لتزويجِ امرأةٍ فله ما نوى. وفي: الأَيمان والنذور في باب النية في الأَيمان. وفي: الحِيَل في باب في ترك الحِيَل وأن لكل امرىءٍ ما نوى.

---

(١) منها «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف» للإمام أبي الحجاج يوسف المِزي، وفي مكتبة الأزهر نسخة مخطوطة منه في ثمانية مجلدات رقم ١٤ حديث، ومنها «أطراف الصحيحين» للإمام أبي محمد خَلَف بن محمد بن علي الواسطي، وهو من محفوظات دار الكتب المصرية، ومنها «أطراف الكتب الأربعة» وهي ما عدا الصحيحين للإمام أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، وفي دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه في ثلاثة مجلدات رقم ٣٣ حديث.

فدلَّ صنيعُهُ هذا على الحديث، وراويه، وتكرُّرِ ذِكْره في الكتاب في سبعة مواضع. وهكذا فعل في فِهْرِسِ الأحاديث المعلَّقة، وفِهْرِس الآثار. والبحثُ الشاملُ في كل حديثٍ هكذا عملٌ شاقٌّ مُضْنٍ، لكن الله سبحانه صبَّره على ذلك، وسهَّل له هذا العملَ مكافأةً على إخلاصِه، وطولِ أَمَدِ ممارستِه لهذا العمل الشريف. وكم سَبَقَ له من خِدَماتٍ في سبيلِ إصلاحِ الكتُب وإخراجِها للناس على أجمل مَظْهرٍ، وأصحِّ مَخْبر، حتى أصبحَ موضعَ تعويلِ العلماء في أعماله العلمية.

وقد نشر آثاراً هامةً باسم جماعة إحياءِ المعارفِ النعمانية بالهند تحتَ إشرافه الدقيق المشكور، وأعمالُه في تصحيح الكتبَ في مطبعة مصر وغيرِها مما يُسجَّل له بكل فخر، سوى ما لَه من مؤلفاتٍ نافعة، فلا تُسْتغربُ من مثلِه هذه الإجادة.

وقد خَدَم الأستاذ الفاضل الشيخ رضوان محمد رضوان حفظه الله السُّنَّةَ أحسنَ خدمةٍ بهذا العمل الشريف. فندعو اللّهَ سبحانَه أن يكافِئَه على هذا العمل العظيم مكافأةَ المخلِصين في خدمة السُّنةِ النقيَّة البيضاء، وأن يوفِّقه لإنتاج كثير من الكتب النافعة، وهو سميعٌ مجيب الدعاء؟

في ١٨ جمادى الأولى ١٣٦٨هـ. محمد زاهد الكوثري

رسالة أبي داود السجستاني

في وصف تأليفه لكتاب السنن

رواية أبي الحسين بن جُمَيع عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي عنه

بتقدمة وتعليق

محمد زاهد الكوثري

عفي عنه

طبعت في مطبعة الأنوار بالقاهرة
في ٨ رجب الفرد سنة ١٣٦٩ هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «سنن» أبي داود و «رسالته» في وصف «سننه»

الحمد لله، وصلى الله على سيدنا محمد رسول الله، وآله وصحبه، وكلٍّ من سار على نور هداه.

وبعد، فإن كتاب «السنن» للإمام الحافظ الحجة أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفَّى سنة ٢٧٥هـ رحمه الله، من أنفع كتب الحديث لمن يُعْنى بأحاديثِ الأحكام في الحلال والحرام، حتى قال بعض الأصوليين بكفايته للمجتهد في الأحاديث.

ولذا تَرَى الإمامَ أبا بكر أحمدَ بنَ عليّ الرازيَّ الجصَّاص عظيمَ الاهتمام به، وجَيِّد الاستحضار لأحاديثه، خاصةً في شرحيه على نسختي «الجامع الكبير» وشَرْحَيْه على «مختصر الطَّحَاوي» و «مختصر الكَرْخي» و «في أحكام القرآن» وغيرها من مؤلَّفاته، بحيثُ تجدُ أحاديثه على طَرَف لسانه، يسوقُها بسنده فيها كلَّما لزم، مع سَعَة دائرةِ روايته في أحاديث الأحكام من سائر دواوين الحديث.

ولسنن أبي داود نحوُ سبعةٍ من الرواة عنه، فاللؤلؤيُّ وابن داسَةَ منهم متقاربان في الرواية، إلَّا في بعض التقديم والتأخير، وقد سَقَط من رواية ابن داسة من كتاب الأدب من قوله: «باب ما يقولُ إذا أصبح» إلى «باب الرجل ينتمي إلى غير مَوَاليه» في بعض النسخ.

وأما رواية ابن الأعرابي: فتنقُص عنها كثيراً، وقد سَقَط منها كتاب الفتن والملاحم، وكتاب الحروف، وكتاب الخاتم، ونصف كتاب اللباس، وفاته من كتاب الطهارة والصلاة والنكاح أوراقٌ كثيرة، كما ذكره ابن حَجَر في «المعجم المفهرَس» وابن طُولُون في «الفهرس الأوسط».

وفي رواية أبي الحسن علي بن الحسن بن العبد بعضُ زيادات تنفع في نقد الأحاديث، وكذا رواية إسحاق بن موسى الرملي.

وقد اختلفت الأنظار في مراتب أحاديثه، وقد ذكر الذهبيُّ في «سِيَر أعلام النبلاء» «أن أعلى ما في «سنن أبي داود» من الثابت: ما أخرجه الشيخان، وذلك نحو شطر الكتاب؛ ثم يليه ما أخرجه أحدُ الشيخين ورَغِب عنه الآخر؛ ثم يليه ما رَغِبا عنه وكان إسنادُه جيداً سالماً من علة وشذوذ؛ ثم يليه ما كان إسناده صالحاً وقَبِله العلماء لمجيئه من وجهين ليِّنيْن فصاعداً؛ ثم يليه ما ضعف إسناده لنقص حفظِ راويه، فمثلُ هذا يَسكُت عنه أبو داود غالباً؛ ثم يليه ما كان بيِّن الضعفِ من جهة راويه، فهذا لا يَسكُت عنه بل يوهِّنه غالباً، وقد يسكُت عنه بحسب شهرة نكارته». اهـ. هذا في نقد الذهبي، وفيها بعض ما ينافي ما نصَّ عليه أبو داود في «رسالته».

و«رسالتُه إلى أهل مكة في وصف سننه» مما لا يَستغني عنه باحثٌ في مراتبِ أحاديثِ كتابِ أبي داود، فأسوقُها هنا من خطِّ الحافظ عبد الغني المقدسي لما فيها من الفوائد الجزيلة.

وسندي فيها إجازةً إلى ابن طُولُون، بسماعه على ناصر الدين أبي البقاء بن زُرَيق الحافظ، سماعاً من لفظ ابن ناصر الدين الدمشقي الحافظ، سماعاً من أبي هريرة بن الذهبي، قراءةً على أبي نصر محمد بن محمد بن الشيرازي، عن أبي عبد الله عمر بن محمد السُّهْرَوَرْدي الزاهد، عن أبي الفتح محمد بن عبد الباقي بن البطِّي عن ابن خَيْرون، عن محمد بن علي الصُّوري، عن أبي الحسين

محمد بن أحمد بن جُمَيْع الغساني، عن محمد بن عبد العزيز الهاشمي، عن أبي داود، رضي الله عنهم أجمعين.

ومن أحسن شروح «سنن أبي داود»: شرح الشهاب ابن رَسْلان: أحمدَ بنِ محمد المقدسي، تلميذِ المِزِّي، وهو محفوظ في مكتبة (لاله لي) في الآستانة، في أربعة مجلدات، تحت رقم (٤٩٨ ــ ٥٠١) وفي شروح المتأخرين مجازفات تُوجبُ التحرِّيَ البالغ، والتحرُّزَ الشديد.

وأما سَنَدي إلى ابن طُولُون فمذكور في «التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز».

وفيما علقتُ على «شروط الأئمة الستة» لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي وعلى «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي بحوثٌ تتعلَّق بشروط أبي داود، لم أرَ إعادَةَ ذكرِها هنا، اكتفاءً بما هنالك. والله سبحانه هو وليُّ النفع؟

محمد زاهد الكوثري





فيما فات من تخريج أحاديث الهداية للزيلعي

تأليف

العلامة الحافظ قاسم بن قطلوبغا

المتوفّى سنة ٨٧٩ هـ

رحمه الله

بتقدمة وتحقيق

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

عُفي عنه

الناشر مكتبة الخانجي

١٣٦٩ هـ — ١٩٥٠ م

مطبعة السعادة بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «مُنية الألمعي»
ومؤلفها العلاَّمة قاسم بن قطلوبغا الحافظ

الحمد لله، وصلواتُ الله وسلامُه على سيِّدنا محمدٍ رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد: فإن لإخواننا الهنودِ جمعياتٍ علميةٍ في الهند تقومُ بنشرِ أنفعِ الكُتُب من تراث السلف، في شتَّى العلوم لمجردِ خِدْمة العلم، لا لغايةٍ ماديةٍ، فبارك الله في علومهم، كما يَعْتَرفُ بذلك الحاضر والبادي.

فمن تلك الجمعيات: جمعيةُ إحياء المعارف النُّعمانية في حيدر آباد الدَّكَن، وقد قام أركانُ هذه الجمعيةِ بتحقيق كُتُب مُتَخَيَّرة، فطبعوها مشكوراً فضلُهم في ذلك، وهم ما زالوا جادِّين في إعدادِ الكتبِ النافعة للطبع، مواصلين السعيَ في جَلْب نوادر المخطوطات من أنحاء العالم ليحقِّقوها ويطبعوها، لينتفعَ بها الباحثون، فندعوا الله سبحانه أن يزيدَهم توفيقاً وتسديداً.

وكذلك جماعةُ المجلس العلمي للجامعة الإسلامية في دابْهيل ــ سُوْرت ــ في الهند، فإنهم دأَبوا أيضاً على تحقيق الكتب النافعة وطَبْعها، وبين أيدينا كُتُب كثيرةٌ من مطبوعاتهم المتخيَّرة حتى نالوا الشكرَ العظيمَ من جماهير أهل العلم. وللإخوان الأكارم آلِ ميَان الأفاضلِ أركانِ بيتِ الحمد ــ حفظهم الله ــ فضلٌ جسيمٌ في إنهاضِ هذه الجماعةِ، على خِطَّةٍ رشيدة يزدادُ بها نهوضُهم حَيَويَّة وازدهاراً، على توالي الأزمان،

فتصلُ أعمالُهم إلى الكمال المنشود بإذن الله تعالى، فيزدادون رضًى عند الله وعند الناس أجمعين.

وقد حضر إلى القاهرة سنة ١٣٥٧هـ من الهند الأستاذان الغيوران: مولانا السيدُ أحمد رضا البِجْنَوَري مديرُ المجلس العلمي المذكور، ومولانا العلاَّمةُ السيدُ محمد يوسف البِنَّوري من كبار أركانِ المجلسِ المذكور، لطبع «نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية» للزيلعي، وغيره من الكتب المتخيَّرة.

وكانا بَحَثَا إذ ذاك عن «مُنْيَة الأَلمعيّ فيما فاتَ الزيلعيّ» للعلاَّمة قاسم الحافظ، ولما لم يَتَمكَّنا من الظَّفَر بنسخةٍ منها، اكتفَيَا في الطبع بما عَلَّق على «نصب الراية» الأستاذان: العالمُ المحدِّثُ عبد العزيز الفِنْجابي صاحب «نِبْراس الساري في أطراف البخاري» والعالمُ البحَّاثة محمد يوسف الكامِلْفوري ــ حفظهما الله تعالى ــ فالأولُ علَّق عليه من أول الكتاب إلى كتاب الحج، والثاني من هناك إلى آخر الكتاب، فعاد الأستاذانِ القادمانِ من الهند إلى دابْهيل بإتمامهما المهمةَ التي وُسِّدتْ إليهما، مشكوراً فضلُهما في ذلك.

وبعد عَوْدِ الأستاذَيْن إلى الهند ظَفِرنا «بمنية الألمعي» التي كنَّا نبحثُ عنها لكنْ فَتَرت الهِمَّة عن طبعها وحدَها بعد طبع «نصب الراية» خِلْواً منها، وإنْ كنَّا نتلقَّى من أفاضل أهل العلم في الحجازِ وغيرِ الحجاز شدةَ الرغبةِ منهم في طبع «منية الألمعي».

والواقعُ أن «نصب الراية» ــ كما أوضحتُ في تَقْدِمتي له في الطبعة المصرية ــ أوسعُ وأجمعُ ما أُلِّفَ في تخريج أحاديث الأحكام، بحيثُ أصبح مَنْ أَلَّف بعده في تخريج أحاديثِ كتبِ الفقهِ على المذاهب عالةً عليه، حتى ابنُ المُلَقِّن في «تخريج أحاديثَ الرافعي الكبير» وحتى ابنُ حجر في «التلخيص الحبير»، وليس الخَبَرُ كالمُعَاينة.

ومع هذا الاستيفاء البالغ في بحوثِ الزيلعي، لم يَخْلُ كتابُه من نواحي نقص لا بدَّ من سدِّها، كما هو شأنُ البشرِ مهما سَعَى في الكمال والإكمال، لأن الكمالَ لله وحدَه، والعصمةَ شأنُ رُسُل الله وأنبيائه فقط.

و «منية الألمعي» التي ظَفِرنا بها فيما بعدُ كانت محفوظةً في خزانة صديقنا العلاّمة المغفورِ له السيدِ أحمد تَيْمُور باشا، الزاخـرةِ بنوادر الآثار ـ ضاعف الله أجوره ـ وهي كافيةٌ في سدِّ معظَم هذا الفراغ، وإكمالِ نقصِ الكتاب في أكثر المواضع، وكان العلاَّمةُ قاسمُ الحافظُ ظَفِر بنسخةٍ من «نصب الراية» بخط المؤلِّف، وبَنَى عليه تعقُّبَه حرفاً فحرفاً.

وعادةُ الزيلعي أن يقول فيما لم يجده: غريب، أو غريب جداً؛ اصطلاحاً منه على خلافِ اصطلاح القوم، وتابَعه على هذا الاصطلاح ابنُ الملقِّن في تخريج الرافعي الكبير، ولا مُشاحَّة في الاصطلاح، وهنا تظهرُ سعةُ اطلاعِ العلاَّمةِ قاسمٍ، حيثُ يذكُر مخرجَ ما لم يجدْه الزيلعي من غيرِ كبيرِ عَناءٍ، كما يظهرُ اتِّساعُ دائرته في الحديث أيضاً عند كلامه فيما لم يجدْه ابن حجرٍ.

وربما يقولُ الزيلعيُّ في أصله: أخرجه الطبراني، فيدعُ بعدَ ذلك بياضاً ليذكُرَ فيه السندَ والمتنَ بالرجوع إلى «معجم الطبراني» فيما بعدُ، ثم لا يتَّسعُ له وقتٌ يَرْجِع فيه إليه، فيبقَى الموضعُ بياضاً، فيذكُر قاسمُ الحافظُ السندَ والمتنَ في مثل هذه المواضع؛ وقد تجدُ في المطبوع ذِكرَ السندِ والمتنِ في بعض المواضع من هذا القبيل، فيكونُ مالكُ النسخةِ راجَعَ «المعجَم» فملأ الفراغ.

وفي عِداد تَعَقُّباتِ العلاَّمة الحافظ قاسمٍ أمورٌ قد يَنْتَبِهُ إليها الفَطِنُ بنفسِه، لظهورِ أنها من قَبيلِ سَبْقِ القلم، فيوجَدُ بعضُ ما هو من هذا القبيل على الصحَّةِ في النسخة المطبوعة، لأن الانتباهَ إلى الصواب من فضل الله سبحانه، وفضلُ الله لا يكونُ وقفاً على أحد.

وكنتُ أرى التسويفَ إلى زمنِ إعادةِ نشرِ «نصب الراية» إرجاءً لنشرِ «منية الألمعي» إلى زمنٍ مجهولٍ لا يُعْلَم مَداه، لكنْ لم تكن ظروفي تجعلُني أنشط للسعْي في نشر «المنية» حتى بقيتُ بين إقدامٍ وإحجامٍ إلى أنِ استنهض خامدَ عزيمتي كتابٌ كريمٌ بَعَثَ به إلى هذا العاجزِ مولانا العلاَّمةُ النِّحْريرُ والجِهْبَذُ الخبير أبو المآثر حبيبُ الرحمن الأعظمي عميدُ كليةِ «مفتاح العلوم» وصدرُ مدرسيها في «أعظم كَده» في الهند،

يُفيدُني فيه[1]: أن النصفَ الأخيرَ من «الدراية في تلخيص نصب الراية» لابن حجر دَخَل في حِيازته، وعليه تعليقاتٌ للحافظ العلاَّمة قاسم بن قُطْلُوبُغا بخطِّه في مواضعَ يقول ابن حجر فيها: لم أجده، فيذكُر العلاَّمةُ قاسمٌ مَخْرَجَه.

فَطِرتُ فَرَحاً بذلك النبأ السارِّ، فبادرتُ بالكتاب إلى الأستاذ أبي المآثر المشارِ إليه، راجياً استنساخَ تلك المواضعِ من الكتابِ المذكورِ، فأسرعَ في الإجابة بما فُطِر عليه من السجايا الكريمة، حيثُ قام بنَسْخِ التعليقاتِ بقلمه المباركِ، وأرسلَها إلى هذا العاجز، فأنعَشَني ذلك، واغتبطْتُ به كلَّ الاغتباط، فأدعو اللّهَ سبحانَه أن يُطيلَ بقاءَ الأستاذِ الجليلِ المُشَارِ إليه في خيرٍ وعافيةٍ، ويمتعَ المسلمين بعلومه النافعة، ويكافِئَه مكافأةَ المحسنين، إزاءَ هذا الفضل الجسيم.

فقرَّرتُ السعيَ في طبع «منية الألمعي» مع تذييلِ «تعليقاتِ العلاَّمة قاسم» بآخِرها على طَبْـقِ ما كَتَبه مولانا أبو المآثر حبيب الرحمن الأعظميُّ ليعمَّ نَفعُهُما. ومبدأ التعليقاتِ كتابُ النكاح، ومنتهاها آخِرُ الكتاب. وقد أَبدَى العلاَّمةُ قاسمٌ عنِ اطلاعٍ واسعٍ فيهما، حيثُ استدركَ أشياءَ هامةً على مثل الزيلعي، ومثلِ ابن حجر في آنٍ واحدٍ.

وأما مؤلِّفُ «منية الألمعي» صاحبُ تلك التعليقات، فهو العلاَّمةُ صاحبُ الفنون الحافظُ الفقيه الشيخ قاسم بن قُطْلُوبُغا ــ بضمِّ القاف، وسكونِ الطاء، وضم اللام، وضمِّ الموحدة، بمعنى: الفَحْل الميمون، قبل العلميَّة ــ الجَمَالي؛ نسبةً إلى جمال الدين سُودون الشيخي الجركسي نائبِ السلطنة؛ فإن قُطْلُوبُغا والدَ العلاَّمةِ قاسمٍ كان من الفِتْيان الذين استقدَمهم سُودون المذكورُ من القُوْقاس للتجنيد بمصر ــ على العادة الجارية في ذلك الزمن ــ.

فَوُلِدَ ابنُه العلاَّمةُ قاسمٌ بالقاهرة في المحرَّم سنة ٨٠٢ هجرية، ومات أبوه وهو صغيرٌ، فنشأ يتيماً، وحفظ القرآنَ الكريمَ، وأقبل على العلم، فَمَهَرَ في علوم العربية،

---

(١) ويسألني فيه عما إذا كنت اطلعتُ على النصف الأول في إحدى الخزانات. (ز).

والقراءاتِ والتفسير، والحديثِ ونقدِ الرجال، والفقه والأصول، والمنطق والكلام، وسائر العلوم.

فمن شيوخه: السراجُ قارىءُ الهداية، والعلاءُ البخاري، وأحمد الفَرْغَاني، والنظام السِّيرامي، والسعد الدِّيري، وابنُ حجرٍ، وابن الهُمَام وغيرهم.

واستوفَى الحافظ السخاويُّ ذِكْر شيوخه في «الضوء اللامع» وتوسَّع في ترجمته في نحو ستِّ صفحات، وسَرَدَ أسماءَ مؤلفاته في شتى الفنون.

وقد أثنى عليه كثيرون، وشذَّ البقاعيُّ وآذاه على عادته في النوابغ، وردَّ السخاويُّ على ذلك المعتدي. وكان السخاويُّ في جملة من أَخَذَ عنه، وكان في الحفظ بحيثُ يقال: إنه أفردَ زوائدَ متونِ الدارقطنيِّ ـ أو رجالِه[1] ـ على الستة عن ظهر القلب من غير مراجعتها! وله كتابُ «الثقات» من غير رجال الكتب الستة في أربعة مجلدات، و«تخريجُ أحاديث الاختيار شرح المختار» في مجلدين، و«تخريجُ أحاديثِ أصول البزدوي» و«تخريجُ» أحاديثِ كلٍّ من «تفسيرِ أبي الليث»، و«عوارف المعارف»، و«منهاجِ العابدين»، و«الأربعين في أصول الدين»، و«جواهر القرآن»، و«بدايةِ الهداية».

و«منيةُ الألمعي فيما فات الزيلعي»، و«بُغْية الرائد في تخريج أَحاديث شرح العقائد» و«نزهة الرائض في أدلة الفرائض»، و«ترتيب مسند أبي حنيفة»، لابن المُقْرِىء، و«ترتيب مسند أبي حنيفة للحارثي»، و«الأمالي على مسند أبي حنيفة» في مجلدين، و«مسند عقبة بن عامر» رضي الله عنه، و«عوالي» كلٍّ من: الليث بن سعد، والقاضي بكَّار، والطَّحَاوي، و«رجالُ» كلٍّ من الطَّحاوي، و«موطأ محمد» و«الآثارِ» له، و«مسندِ أبي حنيفة» لابن المقرىء، و«ترتيبُ الإرشادِ للخليلي»، و«ترتيبُ التمييزِ للجَوْزَقاني»، و«أسئلةِ الحاكم للدارقُطني».

و«من رَوَى عن أبيه، عن جدِّه» في مجلد، و«إصلاح ثقات العِجْلي»،

---

(١) الشك من السخاوي، لا من المؤلف الكوثري، رحمهما الله تعالى.

و «زوائد العجلي» و «تقويم اللسان» في الضعفاء، و «فضول اللسان»، و «معجم شيوخه» في مجلد، و «حاشيةُ» كلٍّ من «شرح النخبة» و «المشتبِه» و «التقريب» و «المسايرة»، و «الأجوبة عن اعتراضات ابن أبي شيبة»، و «تَبْصِرة الناقد في كيد الحاسد» كلاهما في الذَّبِّ عن أبي حنيفة، و «شرح دُرَر البحار» في المذاهب الأربعة، وشرحُ كثيرٍ من متون المذهب، و «تصحيح القدوري»، وأفردَ رسائلَ في مسائلَ، إلى غيرِ ذلك مما يطولُ استقصاؤه. ومن أراد التوسُّعَ في ترجمته فليراجع «الضوء اللامع» و «طبقات» التميمي.

توفي رحمه الله ليلةَ الخميسِ رابعَ ربيعٍ الآخر سنة ٨٧٩هـ عن ٧٧ سنةً، وصُلِّي عليه تُجاهَ جامعِ المرداني في مشهدٍ حافل، ودُفن على بابِ المشهدِ المنسوبِ لعقبةَ بنِ عامر عند أبويه وأولاده، وتأسَّفوا على فقده، تغمَّده الله برضوانه، وأسكنه فسيحَ جنانه.

هذا، وإني أشكرُ مولانا العلاَّمة النِّحْرير، والجِهْبِذَ الخبيرَ أبا المآثر حبيبَ الرحمن الأعظميَّ السالفَ الذِّكْر على تفضُّلِه بكتابةِ التعليقاتِ بخطٍّ يده المباركة، ومبادرتِه بإرسالها إلى هذا العاجز معَ ما لَه من الأشغال الكثيرة، فإنه هو السبب الأوحد لنشر الاثنين معاً.

كما أشكُرُ فضيلةَ الأستاذِ البحَّاثة الشيخ رضوان محمد رضوان مؤلِّفِ «فهارس البخاري» الوكيلِ بمصر لجمعية إحياء المعارف النُّعمانية في حيدر آباد الدكَن بالهند، فإنه تفضَّل بمعارضة المنسوخِ من «منية الألمعي» بالأصل المحفوظ بالخزانة التيمورية، مع التكرُّم بالإشراف على طبع الاثنين، مساعدةً لي في ظروف لي غيرِ مُواتيةٍ.

وأشكر أيضاً الأستاذَ السيد محمد نجيب الخانجيَّ على قيامه بنشْر الكتاب.

وإني أكتفي بهذا القَدْر من التقدِمة مع الاهتمام بتحقيق الكتاب بالقَدْر المستطاع.

وإني أسأل الله سبحانه أن يُعِمَّ انتفاعَ أهلِ العلم به مع مضاعفةِ مثوبةِ مؤلِّفه البارع، وهو المجيبُ لمن دعاه.؟

في ١٤ رمضان سنة ١٣٦٩هـ.

محمد زاهد الكوثري

ترتيب

مسند الإمام المعظم والمجتهد المقدم

أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي

رضي الله عنه المتوفى سنة ٢٠٤ هـ

رتبه المحدث البارع محمد عابد السندي على الابواب الفقهية انفع ترتيب ،
مع تهذيبه أبدع تهذيب بعد ان كان غير مبوب ولا مهذب

عرف الكتاب وترجم للمؤلف
العلامة المحدث الكبير صاحب الفضيلة الشيخ
محمد زاهد بن الحسن الكوثري

الجزء الأول

تولى نشره وتصحيحه ومراجعة أصوله على نسختين مخطوطتين
بدار الكتب الملكية المصرية

السيد يوسف على الزواوى الحسنى
من علماء الأزهر الشريف

السيد عزت العطار الحسينى
مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

١٣٧٠ هـ — ١٩٥١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

مسند الإمام أبي عبد الله الشافعي رضي الله عنه
وكلمة عن جمعه وترتيبه

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله [وسلَّم] على سيدِنا محمدٍ وآله وصَحْبه أجمعين.

أما بعد: فإن مسندَ الإمام المعظَّم، والمجتهِد المقدَّم، أبي عبد الله محمد بن إدريسَ الشافعي رضي الله عنه، من أرفعِ المسانيد شأناً، وأعظمِها نفعاً، لمن يريدُ أن يطَّلع على وجوه التدليل، على مذهب هذا الإمام الجليل؛ لأنه حَوَى معظمَ ما استندَ إليه هذا الإمام، من أحاديث الأحكام، في الحلال والحرام.

وقد قال الحافظ أبو المحاسن محمد بن علي الحسيني الدمشقي الشافعي رحمه الله في «التذكِرة في رجال المسانيد العشرة» ـ وهي في مكتبة الكبريلي بالآستانة ـ : «ذكرتُ فيها رجالَ الأئمةِ الأربعةِ المقتدَى بهم؛ لأن عمدتَهم في الاستدلال لهم لمذاهبهم في الغالب على ما رَوَوْه في مسانيدهم بأسانيدهم» ثم ذَكر «الموطأ» لمالك ثم قال: «وكذلك «مسند» الشافعي؛ فإنه موضوعٌ لأدلته على ما صحَّ عنده من مروياته» ثم ذكر «مسند» أبي حنيفة، و«مسند» أحمدَ رضي الله عنهم.

وكلامُ الحسيني هذا يدلُّ على أنه كان يعرفُ أن لهم أدلةً أخرى سوى ما في تلك المسانيد، على ما يظهر من قوله: «في الغالب» وإن تجاهلَ ابنُ حجرٍ هذا القيدَ، فأخذ يردُّ في «تعجيل المنفعة» على الحافظ الحسيني بما لا يَرِدُ عليه، مع ظهور أن الحسينيَّ

ليس ممن يجهلُ جامعَ مسندِ الشافعي، ولا مدوِّنَ مسندِ أبي حنيفة، ولا أن للأئمة أحاديثَ سوى ما في تلك الكتب، وتلك أمورٌ قلَّ بين طلبةِ العلمِ مَنْ يجهلُها، فضلاً عن مثل الحسيني حفظاً واطلاعاً، لكن ابنَ حجر يلذُّه تعقُّبُ مَنْ قبلَه على أي وجه كان!!.

و«مسند الشافعي» هذا يحتوي على أحاديثَ سَمِعَها أبو العباس محمدُ بنُ يعقوبَ الأصمِّ المتوفَّى سنة ٣٤٦هـ من الربيع بن سليمان المُرَادي المؤذِّن المتوفَّى سنة ٢٧٠هـ، في ضمن كتاب «الأم» وغيرِها التي سمعها مباشرةً من الإمام الشافعي رضي الله عنه ــ غيرَ أحاديثَ معروفةٍ سمعها بواسطة البُوَيْطي ــ .

ومدوِّنُ تلك الأحاديثِ بأسانيدها في ذلك السِّفْر المعروف بـ «مسند الشافعي» هو: أبو عمروٍ محمد بن جعفر بن مَطَرِ النيسابوريُّ المتوفَّى سنة ٣٦٠هـ صاحبُ الأصمِّ، وكان جمعُه لتلك الأحاديث في ذلك السِّفْر لشيخه بطلبه، وقيل: إن جَمْعَه كان لنفسه لا لشيخه، ويقال: إن الجامعَ هو الأصمُّ نفسُه، والله أعلم.

وعلى كلِّ تقدير: أحاديثُ ذلك المسندِ من مسموعات ابنِ مطرٍ من الأصمِّ، ضمنَ سماعه لكتب «الأم» منه كما سَمِعها هو من الربيع، وهو سَمِعها من الشافعيِّ رضي الله عن الجميع، ويكنِّي بعضُ أهل العلم ابنَ مطر: أبا جعفر. والله أعلم.

فمسندُ الشافعيِّ ــ سواءٌ أكان جَمْعُه تحتَ إشرافِ الأصمِّ، أم من غير إشرافه عليه ــ غيرُ مرتَّبٍ على الشيوخ ولا على الأبواب، ولذا قال ابن حجر في «تعجيل المنفعة»: «ولم يرتِّبِ الذي جمعَ حديثَ الشافعيِّ أحاديثَه لا على المسانيد، ولا على الأبواب، وهو قصورٌ شديد؛ فإنه اكتفَى بالتقاطها من كتب «الأم» وغيرها كيفَ ما اتَّفق، ولذلك وقع فيها تكرارٌ في كثير من المواضع».

ولذا ترَى في «المسند» سَرْدَ أحاديثه تحت عناوينَ: إما غيرُ دالَّةٍ على أبواب الفقه، اكتفاءً بمجرَّد ذكر مصادرها من الكتب، نحو: «من كتاب اختلاف مالك والشافعي» و«من كتاب الرسالة» و«من كتاب إبطال الاستحسان»، و«من كتاب

اختلاف أحكام القرآن» و«من كتاب سِيَر الواقدي»، «من كتاب جِماع العلم»، «من كتاب اختلاف عليٍّ وعبد الله». وتلك عناوين لا تدلُّ على نوعِ معاني الأحاديث المدوَّنة تحتها. وإما دالَّة على أبواب من الفقه، لكن لا دقَّةَ في توزيعِ الأحاديثِ عليها، ولا في جمعها في أبوابها.

وكان هذا المسندُ الجليلُ ينقُصه هكذا حسنُ التبويب، فيحولُ ذلك دون استثمارِ فوائده بأيسرِ نظرةٍ، وقد شَرَحَه ابن الأثير في عدَّة مجلدات، وكذا الرافعيُّ، ثم قام الأمير المحدِّث سَنْجَر الجاولي المتوفَّى سنة ٧٤٥هـ بجمْع ما في الشَّرْحين في صعيد واحد، ومَضَوْا جميعاً على إهمالِ ترتيبِ أحاديثِ الكتابِ بحيثُ يعمُّ النفع به.

والواقعُ أن أهل العلم قصَّروا في خِدْمةِ هذا المسند الجليل، المحتوي لجُلِّ أحاديث الإمام الشافعي، إلى أنْ قيَّض الله لخدمته المحدِّثَ المُسْنِدَ القائمَ بخدمة السنة، وإقراءِ الكتب الستة، في المدينة المنوَّرة في القرن السابق، الشيخَ محمد عابد السنديَّ المتوفَّ سنة ١٢٥٧هـ، فإنه عُنِيَ بترتيب «مسند الإمام الشافعي» وتهذيبه أنفعَ ترتيبٍ وأمتعَ تهذيبٍ، كما فعل مثلَ ذلك في «مسند أبي حنيفة» فكان أَجْرُ مَلْءِ هذا الفراغِ مذخوراً له، ليضاعفَ الله سبحانه حسناته، ويرفع درجاته.

وللسندي هذا: «طوالعُ الأنوار في شرح الدُّر المختار» في ستةَ عَشَرَ مجلداً ضخماً ـ بين كتب الرافعي في مكتبة الأزهر ـ وله «تبويب» مسند أبي حنيفة على أبواب الفقه وشرحُه في أربع مجلدات باسم «المواهب اللطيفة في شرح مسند أبي حنيفة» ـ بمحمودية المدينة المنورة وبالهند ـ والمتنُ المبوَّبُ طُبع مرات، وله «حَصْرُ الشارد من أسانيد محمد عابد» من أنفع وأوسع الأثبات المؤلَّفة في القرن الهجري السابق ـ نسختُه سقيمةٌ محفوظة بدار الكتب المصرية ـ.

وكم خَتَم الكتبَ الستةَ سَرْداً وروايةً، وشرحاً، ودرايةً في المدينة المنورة، وبَسْطُ القولِ في ترجمته في «فِهْرِس الفهارس والأثبات» لمولانا المحدِّث البارع السيد محمد عبد الحي الكَتاني حفظه الله.

ولمحمد عابد السندي أيضاً «ترتيب مسند الإمام الشافعي» رضي الله عنه على أبواب الفقه، مع شرحه إلى نصفه، وله غيرُ ذلك، يقول في «حَصْر الشارد» عند ذكر «مسند الشافعي»: «التقطَه بعضُ النيسابوريين ــ وهو أبو جعفر محمد بن جعفر بن مَطَر ــ من الأبواب، ويُقال: بل جرَّد أحاديثَ كُتُب الأم أبو عمرو محمد بن جعفر بن مطر لأبي العباس الأصمِّ، وقيل: بل جرَّدها الأصمُّ لنفسه، ولم يرتِّب الذي جَمَعَ أحاديثَه على المسانيد ولا على الأبواب، بل اكتفَى بالتقاطها كيفَ ما اتَّفق، فلذلك وَقَعَ فيها تكرارٌ في كثير من المواضع، وقد وفَّقني الله فرتَّبتُه على الأبواب الفقهية، وحَذَفتُ منه ما كان مكرراً لفظاً ومعنى، ووقع إتمامه سنة ١٢٣٠هـ، ثم شرحتُ نصفاً منه، وأسأل الله الإتمام». اهـ.

والشارح عاش بعد ذلك سبعاً وعشرين سنةً، ولا أدري ماذا حالَ دون إتمامه للشرح؟ أم تمَّ ولم يبلغْنا خبرُه؟ وقد قال السندي في مقدمة ترتيب «مسند الشافعي» بعد ذِكْره ترتيبَه لمسندِ أبي حنيفة، وكونَ «مسندِ الشافعي» غيرَ مرتبٍ على الأبواب الفقهيةَ: «ولذلك كان يُشْكِلُ البحثُ فيه على الطالب، خصوصاً عند إيرادِه الحديثَ في غير مظانِّه، أو تكرارِه للحديث في مواضعَ متفرقةٍ من كتابه، فاستخرتُ الله تعالى في جمعه وترتيبه، وتهذيبه، وتبويبه، فانشرح صدري لذلك، وشرعتُ مستعيناً بالله تعالى في ذلك، إنه مُفِيضُ كلِّ خيرٍ وجودٍ». اهـ.

وقد أتمَّ الترتيبَ والتهذيبَ ــ كما ترى ــ على أكمل نظامٍ، وأحسن انسجام، فله عند الله على ذلك المثوبةُ الوافيةُ، والدرجاتُ العاليةُ، إن شاء الله تعالى.

وترتيبُه للمسند بذكْر كتابِ الإيمان والإسلام أولاً، ثم كتاب العلم، ثم كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، ثم كتاب الطهارة في عشرة أبواب، وهكذا.

وإني أروي «ترتيبَ مسند الشافعي» إجازةً عن الشيخ أحمد طاهر العلائي، عن المسندِ محمد علي بن ظاهر الوِتْري، عن المحدِّثَ عبد الغني الدِهْلوِي ــ المشروحِ الأسانيدِ في «اليانع الجَنِيِّ» ــ عن المحدثِ البارعِ مبوِّبِ «مسند الشافعي» محمد عابد السندي رحمه الله.

وأما مسندُ الشافعيِّ نفسُه: فأرويه إجازةً عن أبي طلحة محمد صدر الدين القاضي، عن محمد بن سليمان الجُوخَدار، عن سعيد الحلبـي، عن إسماعيل المَواهبـي، عن عبد القادر بن خليل كَدِكْ زاده، عن محمد بن هِمَّات الدمشقي، عن عبد الله بن سالم، عن الشمس محمد البابِلي، عن أحمد بن خليل السُّبْكي، عن النَّجْم الغَيْطي، عن زكريا الأنصاري، عن عبد الرحيم بن الفرات، عن محمد بن إبراهيم الخَزْرَجي، عن الفخر ابن البخاري أبي الحسن علي بن أحمد السعدي، عن أبي المكارم أحمد بن محمد اللبَّان الأَصْبَهاني، عن عبد الغفار بن محمد الشِّيْرُوي ـ بكسر الشين وضم الراء ـ عن القاضي أبي بكر أحمد بن الحسن الحِيريِّ ـ بكسر الحاء ـ عن أبي العباس محمد بن يعقوب الأصمِّ، عن الربيع المُرادي، عن الإمام الشافعي، رضي الله عنهم أجمعين.

(ح) ويرويه زكريا الأنصاري، عن ابن حجر، عن ابن أبي المجد، عن الحجَّار، عن أبي السعادات الحَمَّامي، عن أبي زرعة المَقْدِسي، عن مكي بن منصور، عن أبي بكر الحِيري.

وقد ساق عبد القادر بن خليل أسانيدَه فيه في «المُطْرِب المُعْرِب الجامع لأهل المشرق والمغرب» بطرقٍ ستةٍ من شيوخه، كما هو عادتُه في مروياته فيه، إلَّا أنه وَهِمَ في تحويل السند في أحد الطرق إلى الطحاوي، لأن ما بطريق الطحاوي هو كتاب «سنن الشافعي» الذي جَمَعَه الطحاويُّ نفسُه من مسموعاته من خاله المُزَني، عن الشافعي رضي الله عنهم، و«مسندُ الشافعي» الذي يرويه الأصمُّ: غيرُ ذلك.

وأَروي «مسند الشافعي» أيضاً مكاتبةً عن المرحومِ محدِّثِ اليمنِ الأكبر الحسين بن علي العَمْري المعمَّر، عن الحافظ إسماعيل بن محسن، عن الشوكاني، بسنده في «إتحاف الأكابر» إلَّا أنه ساقَ سندَه بطريق ابن حجرٍ، عن الصلاح بن أبي عمر، كما فعل الكُوراني، لكنَّ ابنَ حجر ليس له إجازةٌ خاصة من الصلاح بن أبي عمر، لأنه توفي بالشام سنة ٧٨٠هـ وابنُ حجرٍ ابنُ سبعٍ بمصر، وإنْ شَمِلَته

إجازة الصلاح لأهلِ عصره، لكنَّ ابنَ حجرٍ لا يُعَوِّل على مثلِ هذه الإجازة العامة، كما ذكرتُه في صدر «التحرير الوجيز» وإنما ذلك تصرُّفُ بعضِ أصحاب الأثبات بعده، والعمدةُ في رواية ابن حجرٍ لمسند الشافعي روايتُه عن ابن أبي المجد، كما سبق.

وكنتُ أحضُّ الأستاذَ البحَّاثةَ السيدَ محمد عزة العطار الحسينيَّ على طبع هذا الكتاب النافعِ للغاية، منذ سنينَ متطاولة، لما أعرفُه منه مِن الغَيْرة الصادقة في طبع الكتب النافعة، لكنْ شاءت الأقدارُ أن يؤخِّر تلبيتَه لهذه الدعوة إلى اليوم الذي لا تُمْكنني ظُروفي فيه من الخدمة للكتاب بأكثرَ من هذه الكلمة، والمنتظَر من فضيلة السيد يوسف علي الزَّواوي الحسني من علماء الأزهر، ومن السيد عزة العطار: بذلُ غايةِ الجهدِ في التصحيح والمقابلةِ، وضبطِ الكُنَى والألقاب، وغريبِ الألفاظ في الأحاديث بالرجوع إلى مظانِّها، مع الاعتناء بجَوْدة الورق والطبع، ليضاعفَ الله الأجرَ والمثوبةَ له، وينتفعَ به الفقهاءُ من كلِّ مذهب، وما ذلك على الله بعزيز؟

محمد زاهد الكوثري



مجموع الفقه الكبير

تأليف

القاضي العلامة شرف الدين الحسين بن أحمد السياغي
١١٨٠ - ١٢٢١هـ

الجزء الأول



ص.ب ١٠ - الطائف



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فَقَّه في الدين مَن أراد به خيراً، ووفَّقه للإخلاص في النية والإصلاح في العمل سِرّاً وجَهْراً، وسَلَكَ به طريقَ رضاه وسبيلَ من لا يَعْصي له أمراً، والصلاةُ والسلامُ على سيِّدنا محمدٍ المبعوثِ لكافة الخلقِ بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، صلَّى الله عليه وعلى آله وصَحْبه وسلَّم تسليماً كثيراً.

أما بعد: فإن مَنْ أَنْعَمَ النظرَ وأجادَ التأمُّلَ في سِيَرِ الصحابة رضي الله عنهم لا يُلْفي بينهم مَنْ هو أكثرُ ملازمةً للنبـي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم من عليٍّ بن أبي طالب كرَّم الله وجهه، منذ عهدِ صِباه إلى أنْ فارق النبـيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم هذه الحياة، كما لا يجدُ بينهم مَنْ كانوا يَتَطَلَّبونه أكثرَ من عليٍّ كرَّم الله وجهه كلما حَزَبهم أمر، وانعقدتْ مجالسُ فتيا للبتِّ في نوازلَ تختلفُ فيها الآراء، وقضايا تُحْوِجُ إلى أبي حسنٍ يأتي فيها بأحسن قضاء، وإنْ كان لباقي الصحابة رضي الله عنهم فضائلُ جَمَّة تتفاوتُ في الدرجات، وهكذا تقلَّبَ علي كرَّم الله وجهه في العلم طالباً ومطلوباً طولَ حياته من يوم فِطامه، إلى عهد حِمَامه.

ولا شك أن السِّبْطين السَّعيدين عليهما السلام كانا من أكبرِ الناسِ حظاً، وأوفرِهم نصيباً من تعهُّدِ مثلِ ذا الوالد الجمِّ المحامد، ومن تهذيبه وتعليمه، وتدريبه وتقويمه. فَوَفْرةُ ما وَرِثاه منه من العلوم مما لا ريبَ فيه عند غير ناصبـي، يكون عقلُه أقلَّ من عقلِ كلِّ صبـي.

أما محمد بن الحنفيَّة فقد كان الصحابة يستفتونه اعترافاً منهم بغزارة علمه، وعِظَم فهمه، ولابنيه: أبي هاشمٍ عبدِ الله، وأبي محمدٍ الحسنِ أيضاً شأنٌ في العلم

كبيرٌ عند مَنْ دَرَس أحوال رجال الفقه في الدين.

وأما الإمام عليٌّ زين العابدين بن الحسين، وأبناءُ الإمام زيدٍ الشهيد، والإمام محمدٍ الباقر، وابنِ الأخيرِ الإمامِ جعفرٍ الصادق عليهم السلام: فقد أقرَّ لهم الأئمة المتبوعون من فقهاء الأمصار بالإمامة والقُدْوة في العلم والورع.

وقد فاضتْ من بابِ مدينةِ العلمِ علومٌ ارتوى بها هؤلاء الأئمةُ من أهل البيت النبوي، فَرَوَوْها، كما رَوَاها آخرون من أهل العلم والفضل. ومع ذلك كادتْ تلك العلومُ الجمَّة أن تضيعَ، وأَوْشَكَت تلك الرواياتُ أن تبقى غيرَ مفروزةِ الغثِّ من السمين، ولا مميزةِ المستَيْقَنِ من الظَّنين، بهجْر المبغِضِ القالي، وتصرُّفِ المحبِّ الغالي، وبما لقيَ أهلُ بيت رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم من الظُّلم الشديد، والاضطهاد المديد، من أهل الانحراف والنَّصْب، بل من بعضِ بني أعمامهم أنفسِهم المسابقين في ذلك لآل حَرْب، حتى أصبحَ ما صُفِّي بمصفاةِ نَقَلةِ الأَثَر من تلك الروايات شيئاً لا يذكر، في جَنْب زَخَارة علومِ هذا اليَنْبوع الفيَّاض، فلا يُوجَد في مثلِ «مسند بَقيِّ بن مَخْلَد» ــ أَجْمَع ما أُلِّف في الحديث في ذلك العهد ــ سوى خمسمائة وستة وثمانين حديثاً لعلي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه، كما لا يُوجَد فيه غيرُ ثلاثة عَشَرَ حديثاً للحسن السبط رضي الله عنه، وغيرُ ثمانيةِ أحاديثَ للحسينِ السبطِ الشهيد رضي الله عنه. وهكذا.

ومن الغريب أن يَسْتَجْرِىءَ بعضُ مُوَالي الفرس، المُوَالي آلَ أميةَ بالأندلس، ممن يُذْكَر بالعلم والفطن، وبعضُ مسايريه من حَشَوية المشارقة المتأخرين في العلم والزمن: على وَزْنِ علوم هؤلاء الأئمة بتلك المقادير من الروايات المدوَّنة فيما بأيديهم من الكتب، من غير نَظَر إلى الظروف المحدِقة بذلك الإقلال، ولا إلى ما ترتَّب على استفحالِ أمرِ النواصبِ في عهد التدوين ذلك الاستفحال. والأغربُ من هذا وذاك: أن تجدَ تلك التقوُّلاتُ آذاناً مُصْغِية، ورجالاً صاغية، بين مَنْ يَنْتمون إلى أهل بيت الرسول، ويُرْفَعون إلى مقام القدوة بينهم!! وهذا يحقُّ أن يكون مما يَحار فيه، فِكْرُ كلِّ نبيه! ومن الثقيل على سَمْع كلِّ نبيل:

«عَلَويٌّ» يَشْنَـا عليّـاً ويَهْـوَى آلَ حـربٍ حِقْـداً عليـه وضِغْنـا

وكان اليمانيُون من أهل البيت أتباعُ زيدٍ الشهيد عليه السلام محتفظين بكيانهم، مهما طَمَتِ الفتنُ، لا يَمَسُّهم سوءٌ بعد النكَبات الأُولى إلّا ما كان يقعُ حيناً بعد آخَرَ، من تعصُّبِ جاراتهم الدُّوَيْلات الصغيرة، أمثال: بني رسول وبني طاهر.

بل كانوا مَرْعيين مُراعَيْنَ، يلقَوْن النجدةَ من الدول الكبيرة الإسلامية ولا سيما الدولةَ المصريةَ كلما استنجدوا وتَظَلَّموا من جيرانهم أيامَ شوكةِ الإسلام، قبل أن تأخذَ ظلالُ المسلمين في التقلُّص من مشارق الأرض ومغاربها، وقبل أن تبدأَ مخالبُ الاستعمارِ المستديمِ تنشَبُ ببلاد المسلمين من أطرافها، بعد اكتشاف ابن ماجدٍ السَّعْدي ـ لمصلحة البُرْتُغاليين ـ الطريقَ البحريَّ من رأس الرجاء، في أوائل القرن العاشر، ذلك الاكتشافَ المشؤومَ الممهِّدَ لسبيل الاعتداء على البلاد الإسلامية في السواحل الهِندية واليمانيَة.

وكان إمامُ اليمنِ يُسارع إلى تأييدِ الدول المصرية وإنجادِها حينما تقومُ هي بالذَّوْد عن تلك السواحل، أيامَ كان الدفاعُ عنها إلى الدولة المصرية، ولا سيما في تلك الحربِ الضَّرُوسِ المديدة بين الأُسطول المصريِّ والأسطول البُرْتُغالي ـ والحربُ بينهما سِجَال ـ كما أن الدولة المصرية كانت من أسرع الدول إنجاداً لإمام اليمن عند تَظَلُّمه من عامر وبني طاهر في اليمن.

وها هي قد سُجِّلَتْ في «روح الروح فيما بعد القرن التاسع من الفتن والفتوح» وغيرِه ـ نصوصُ المكاتَبات المتبادَلة في ذلك بين الإمام المتوكِّل على الله شرف الدين يحيـى بن شمس الدين بن أحمد بن يحيـى المرتضَى، وبين الأمير حسينٍ الكرديِّ القائدِ العامِّ على الأَساطيل الغَوْريَّة المصرية في تلك الحروب المديدة.

وما جَرَى بعد حدوث تلك الثَّغْرة البحرية في وجه الشرق من وراء البحر المحيط: مشهورٌ معروفٌ إلى أن بدأ دورُ التَّدَهْورِ السريعِ حين قَصُرَ الطريق بانفتاحِ البرزخِ الحاجزِ بين الأمتين، ووقوعِ ما كان يَتَخوَّف منه الفاروق رضي الله عنه من

فتح مُلْتقى البحرين، إلى أن قاسى الشرقُ أمرَّ المريرينِ، وأُصيب من النكَبات بما هو حاضرٌ مشاهَدٌ لكل ذي عينين.

ومن سوءِ تصريفِ أولي الأمر لشؤون الأمة في القرون الأخيرة: توليتُهم بين حينٍ وآخرَ ولاةَ السُّوء القُسَاةَ البُعَداءَ عن الحكمة والسداد، والعُمَّالَ المغضوبَ عليهم الغلاظَ الأكباد، الولاياتِ البعيدةَ الحقيقةَ بكلِّ عناية ورعاية، وقيامُ هؤلاء ـ بِدَوْرِهم ـ بأعمالٍ تَزْرَعُ الإحَنَ، وتَسْتَجلِبُ المِحَن، وتعودُ بالوَيْلاتِ الجوائحِ للدولة والأمة، غيرَ مراعين في ذلك إلًّا ولا ذمَّةً.

أصاب القطرَ اليمانيَ ما أصاب بقيةَ الأقطار من الفِتن في مختلفِ الأدوار، وكان مما يزيدُ في الطين بِلَّةً ما كان يكتُبه أمثالُ المَقْبِليِّ والشوكانيِّ في مؤلَّفاتهم بدافعِ العواطفِ من كلماتٍ قارضةٍ تستفزُّ جهلةَ الولاةِ وتَزيدُهم قسوةً إلى قسوتهم، كلَّما نَمَتْ إليهم تلك الكلماتُ بطريق جاراتهم المتعصبةِ الساعين في تَشويه سُمْعة اليَمانِيْنَ من أهل البيت بعزْوِ كثيرٍ من الآراء الشاذة إليهم، فتستغلُّها السياسةُ الخَرْقاء، فتجعلُ العداءَ مذهبياً حَالِقاً من غير تمييزٍ بين الزيدية واليزيدية، والشفاء والإشفاء، مع كونِ أهلِ البيت بُرَآءَ من تلك الآراء.

فانظر كيف أدَّى ما بَدَرَ من الشوكاني في «وَبْل الغَمام» ـ وإن نقضه هو في «الفتح» و«النَّيْل» و«السَّيْل» ـ من توهينِ حديثِ غَيلانَ[1]، وعدمِ تحريمِ ما يزيدُ على الأربع من النساء، إلى تَسرُّع العامة في عَزْو هذا القول ـ الخارجِ بالمرَّة عن إجماع علماء المسلمين ـ إلى زيدية اليمن!

وكذلك عدُّ إرسالِ الطلقاتِ الثلاثِ بلفظٍ واحدٍ طلقةً واحدةً، مع أن هذا وذاك ليس مذهبَهم في شيء، كالمُتعة، وإن كان يُوجَد في القُطْر اليماني من شذَّ عن جماعة أهل العلم، ففي بقية الأقطار يوجدُ مَنْ هو أشذُّ.

---

(١) هو غيلان بن سلمة الثقفي الذي أسلم وعنده عشر نسوة، فأمره النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أن يتخيَّر منهن أربعاً. رواه الترمذي في كتاب النكاح، وأحمد في «مسنده».

فها هو نصُّ «المجموع الفقهي» للإمام زيدٍ الشهيدِ في المسألة الأولى: حدَّثني زيدُ بنُ عليٍّ، عن أبيه، عن جدِّه، عن علي عليهم السلام: «لا يَتزَوَّجُ العبدُ أكثرَ من امرأتين، ولا الحرُّ أكثر من أربع».

وفي المسألة الثانية: حدَّثني زيدُ بن علي، عن أبيه، عن جدِّه، عن علي عليهم السلام: «أن رجلاً من قريش طلَّق امرأتَه مائةَ تطليقةً، فأُخبرَ بذلك النبيُّ صلَّى الله عليه وآله وسلَّم فقال: بانتْ منه بثلاثٍ، وسبعٌ وتسعون معصيةٌ في عُنُقه».

وفي نكاح المُتْعة بالسند المذكور: «نَهَى رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم عن نكاح المُتْعة عامَ خيبر».

فتلك المسائل كلُّها منطبقةٌ لما عليه فقهاء الأمصار، ولا سيما الأئمةَ الأربعة.

ويقول الشارح في المسألة الأولى: تحريمُ الزيادةِ على الأربع هو مذهبُ الجماهير من السلف والخلف، إلَّا ما يروى عن الظاهريةِ وقومٍ مجاهيل، وقد جازفَ بعضُ المصنفين بنسبته إلى القاسم بن عبد الله عليه السلام. قال الإمام يحيى: ولقد كان القاسمُ شديدَ الورع في فتاويه، كثيرَ الاحتياط في أمر الدين، فكيف ساغَ لمن له مُسْكةٌ من الدِّين أن ينسُب مثلَ هذه المقالة إلى مثل القاسم؟! كلا وحاشا، فاللَّهُ حَسْبُ الناقل. اهـ.

ثم ذكر نصَّ القاسم على خلاف ما يُعْزَى إليه في المسألة، فقال:

ومن عجائبِ أمرِ من لا تَحصيلَ له من مخالفي أهلِ بيتِ رسول الله صلَّى الله عليه وآله وسلَّم أني رأيتُ في تعاليقهم حكايةَ هذا المذهبِ عن بعض الشيعة، ورأيتُ لبعضهم حكايتَه عن الشيعة مطلقاً، وما أعلم أحداً من أصناف الشيعة جَوَّز ذلك حتى إن الإماميَّةَ ــ مع كثرة التخاليط في فقههم ــ لم يذهبوا إلى هذا، فكيف استجازَ مَنْ يُنْسَب إلى العلم إيرادَ مثلِ هذه الحكاية وإلقاءَها إلى المتفقِّهة! نعوذ بالله من الجهل وقلَّة الدين. اهـ.

وهكذا، إلى شواهدَ كثيرةٍ ليس هذا محلَّ بسطها.

وهذا «المجموع الفقهي» هو تراثُ زيدٍ الشهيد عليه السلام، يرويه أبو خالد عنه، وقد تمكَّن أتباعُ زيد اليمانِيُّون من الاحتفاظ بهذا التراث الفقهي، بين تلك الفتن الطواحن، بما آتاهم الله من القَصْد والعَدْل في شؤونهم ـ وإن كان الطرفانِ في غالب الفتن لا يخلُوان من طَرَفَيِ القَصْد[1] ـ وَرَوَوْه خلفاً عن سلف.

فإذا سَبَرْنا مسائلَه وقارنَّاها بمسائلِ المذاهبِ المدوَّنة لفقهاء الأمصار نجدُها تتوافقُ في ثلاثة أرباعها تقريباً مع فُتْيا فقهاء العراق من أصحاب أبي حنيفة، والربعُ الباقي يتوزَّع أثلاثاً: بين أن يكون مما انفردوا به، وبين أن يكون مما وافقهم عليه مالك، أو الشافعي، رضي الله عنهم.

وتكون قوةُ الحجة في جانب الجمهور في مسائل الانفراد، كما هو الحال فيما ينفردُ به كلُّ فقهاءِ الأمصار عما عليه الجمهور، إلَّا فيما دَقَّ مدركُه، فيكون المصيبُ هو الأغوصَ في المعاني وإن انفرد، وانفرادُهم بمسائل في «المجموع» على قلَّتها: مقرونٌ بموافقة بعض السلف.

فتحتيمُ غَسْلِ الرِّجْلين على لابس الخفَّين إلَّا عند عذر ـ باعتبار المسح منسوخاً بآية المائدة ـ يُرْوَى مثلُه عن بعض الصحابة والتابعين ممن لم يبلغْهم أو لم يصحَّ عندهم حديثُ جَريرٍ البَجَلي، بل هو ظاهر ما يُرْوَى عن مالك في «العتبية» استناداً على عمل أهل المدينة.

ولفظ «خير العمل» في الأذان يُوَازِنُ الجهرَ بالبسملة، فيجريان في مجرى واحد حيثُ صحَّ فيهما الموقوفُ دون المرفوعِ الصريحِ في التحقيق، وقد رَوَى محمد بن الحسن في «الموطأ» عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر اللفظَ المذكور، كما يَروِي مثلَه

---

(١) يشير إلى قول القائل:

تَسَامَحْ ولا تَسْتَوفِ حقَّه كلَّه وأَبْقِ، فلم يَسْتَوفِ قَطُّ كريمُ

ولا تَغْدُ في شيء من الأمر واقْتَصِدْ كلا طَرَفَيْ قَصْدِ الأمور ذميمُ

الليثُ عن نافع. وأخرج ابنُ أبي شيبة والحاكم والبيهقيُّ نحوَ ذلك عن عدَّة من الصحابة والتابعين، ولا سيما عن عليٍّ زَين العابدين بنِ الحسين عليهما السلام. فالجمهور أخذوا بالمرفوع فيهما، ومن تمسَّك بالموقوف يَعتبره في حكم المرفوع في المسألتين.

وأما قولُ ابن تيمية في «منهاجه» بأن اللفظ المذكور بدعةُ الروافض وشعارُهم: فمن مجازفاته، ويأبَى الله أن يكون ابنُ عمر وعليٌّ بن الحسين يبتدعانه، أو أن يُوْصَما بِرَفْض، على أن الرَّفض كالنَّصْب من أبغض الخِلال إلى أهل بيت النبوة.

وابنُ أبي هريرة من الشافعية يَرَى تَرْكَ السُّنة إذا أصبحتْ شِعاراً للمبتدعة، وفرَّع على هذا الأصل: تَرْكَ: الترجيعِ في الأذان، والجهرِ بالبسملة، والقنوتِ في الفجر، والتختُّمِ في اليمين، وتسطيحِ القبور. ولكنَّ في هذا التأصيل والتفريع كلاماً ليس هذا محلاً للإفاضة فيه.

ثم ذلك التوافقُ العظيمُ بين آلِ زيدٍ وبين فقهاء العراق في ثلاثة أرباع المسائل، إنما نَشَأَ من اتحادِ مصدرِ علومِ الفريقين، لأن فقهاء الكوفة والعراق إنما تَوَارثوا الفقهَ طبقةً فطبقةً عن عليٍّ وابنِ مسعود وسائرِ كبار فقهاء الصحابة الذين نَشَروا العلم بالكوفة، ولا سيما الذين تَدَيَّروها[1] بعد انتقال علي كرَّم الله وجهه إليها واستمرُّوا بها في عهد الأموية.

ثم عن فقهاءِ أصحابِهم وأصحابِ عمر وابنِ عباس ومعاذٍ الذين انتقلوا إليها واستقروا بها، ابتعاداً عن معاقل الأموية.

ثم عن أصحابِ أصحابِهم الفقهاء رضي الله عنهم الذين بهم صارتْ الكوفةُ مصدَر العلمِ الناضجِ في ذلك العهد، وكانت علوم الحجاز والمدينة المنورة تَتَشارك فيها فقهاءُ الأمصار، لكثرة حجِّهم عاماً فعاماً في تلك الأعصار.

---

(١) أي: اتخذوها داراً ومسكناً لهم.

أما ما يُعْزَى إلى أبي الحسن أحمد بن عبد الله العِجْلي من الكلام في أبي خالد راوي «المجموع الفقهي»: فلم أجدْه في سؤالات ابنه أبي مسلم صالح بن أحمد عنه، وأما ما يُنْسَب إلى وكيع بن الجراح: فلا غَرْوَ إذا أخذَ بعضُ الجارحين في تقويل وكيعٍ ما لم يَقُلْه في شأن أبي خالد، لأنك تَرَى أيضاً تقويلَه ما لم يَقُلْه حتى في حقِّ شيخه الذي تخرَّج في الفقه به، ودَرَج على مذهبه[1]، كما هو تحتَ اعترافِ مثلِ الذهبي.

مع أن وكيعاً من ألزق أهل طبقته بأبي حنيفة والثوري، والثاني من أكثر الناس ملازمةً لمنصور بن المعتمِر، وصِلةُ هؤلاء جميعاً بالإمام الشهيد زيدِ بنِ علي أشهرُ من نار على عَلَم، وليس لوكيعٍ مؤلَّفٌ في الجرح التعديل مع كونه في عهد التدوين، ولا تزال مؤلَّفاته[2] في متناوَل أهل العلم، وإنما يُنْقَل بعضُ كلماتٍ عنه في الجرح في الكتب المؤلَّفة بعد الفتنةِ[3] واستفحالِ أمرِ النواصب، وذلك مما يدعو إلى التروِّي في التعويل على ما يُسَطَّر فيها من الجرح والتعديل، وإلى التثبُّت فيما هو منقولٌ فيها من القول والتقويل، بل وكيعٌ نفسُه ما نَجا من نَبْزِهم وغَمْزِهم.

وهذا «المجموع» هو أمُّ مذهب زيد الشهيد، وعليه اعتماد فقهاء أهل البيت، وقد تَلَقَّوه بالقبول على تعاقُب الأجيال، واستمرُّوا على روايته ودراسته طبقةً بعد طبقة، وقد عُنِيَ جمعٌ من أهل الفضل والنُّبْل بشرح أحكامه، وتبيين فوائده وإشاراته. ومن أجلِّ شروحِه «الروض النَّضير شرح المجموع الكبير» للجِهْبِذِ العلامة النِّحْرير القاضي شرف الدين الحسين بن أحمد السَّيَّاغي الصنعاني رحمة الله عليه، فإنه قام بعملٍ عظيم، وخيرٍ جسيمٍ، حيثُ شَرَح «المجموع»، بشرح يَعِزُّ مثلُه في المشهود والمسموع.

---

(١) يريد المؤلف رحمه الله: الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه.

(٢) أي: مؤلَّفات عهد التدوين.

(٣) فتنة القول بخلق القرآن.

فإن من طالعه مطالعةَ الفاحصِ المسترشِد، دون المتصفِّح المتعنِّت يجدُ العلامةَ السياغي في هذه الحَلْبَة منقطعَ القرين، متلقِّياً ألاقيَّ الشرح باليمين[١]، رَحْبَ الصدْر في سَرْد أقوال المخالفين، واسعَ الدَّسِيعة في المقارنة بين أدلَّتها، سالكاً مسلكَ الإنصاف في المحاكمة بينها، متجنِّباً سُبُل الاعتساف في تبيين ما لها وما عليها، مستقصياً غيرَ متواكِلٍ، متثبِّتاً غيرَ متساهِل، بما آتاه الله من غَزارة في العلم ونزاهةٍ في الخِيْم[٢]، ودقةٍ في الفهم، جديراً بكل ثناءٍ في وضوح البيان، والتقريب إلى الأذهان، حتى أصبح شرحُه جامعاً لأشتات المسائل، ودافعاً للشُّبَه التي تُورَدُ على الدلائل، بحيثُ لا يَستغني عنه طوائفُ الفقهاء على اختلافِ مذاهبهم ومشاربهم، لا ينقصُه شيءٌ غيرَ نقصٍ في آخره لا يَتَوَلَّى إكمالَه، مَن له في العلم مثلُ ما لَه، فجزى الله تعالى الشارحَ العلامةَ على هذا الشرحِ الرائع، الجمِّ المنافع، ومن قام بنشْره وتصحيحه من السادة العلماء والفَطَاحل النُّبَلاء، على هذا العمل النافع أحسنَ ما يجزي به المحسنين.

ووقوعُ هذا الكتابِ بهذا الموقِع من الإكبار والإعجاب: لا يمنعنا أن نُبْديَ ما يُخَالِجُ سِرَّنا من بالغ التعجُّب مما يَجري عليه أمثالُ محمدِ بن إبراهيم الوزير صاحب «العواصم» مع لطف بيانه، والمَقْبِليِّ على لذاعة لسانه، وذاك الأمير الصنعاني، وذَيَّاك الحازمي، وهذا الشوكاني، كيف انحرفوا هذا الانحرافَ، وافْتَتَنوا هذا الافتتانَ، بآراءِ بعضِ الشُّذَّاذ من نواصب المغاربة ومَنْ لَفَّ لَفَّه من حُثالة حَشَوية المشارقة، حتى كادوا أن يُشَوِّهوا المذهبَ بذلك فرعاً وأصلاً تشويهاً جوهرياً، لا يغسِلُه ماءُ التسامح والتغاضي.

---

(١) يشير إلى قول القائل:

رأيتُ عَرَابة الأَوْسِيَّ يسمو ... إلى العلياء منقطِعَ القرينِ
إذا ما رايةٌ رُفِعَتْ لمجد ... تَلَقَّاها عَرَابةُ باليمين

(٢) الخِيْم: السَّجِيَّة والطبيعة كما في «القاموس».

ولا أدري: هل إذاعةُ مصنَّفات هذا الصنف من الشذَّاذ مما تَقْضي به مصلحةُ كِيانهم، أو مما يقضي على الحَرْث والنَّسْل، ولا حول ولا قوة إلَّا بالله!!

والحمد لله أولاً وآخراً، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم؟

تحريراً بمصر المُعِزِّية غُرَّة محرَّم الحرام
مفتَتَح عام خمسين وثلاثمائة وألف.

كتبه الفقير إليه سبحانه
محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري
عُفي عنهم

٢٢ سلسلة مطبوعات "المجلس العلمي" بدابهيل - سورت (الهند)

بغية الأريب

في مسائل القبلة والمحاريب

تأليف

فضيلة الأستاذ محمد يوسف البنوري

عضو المجلس العلمي - والأستاذ بالجامعة الإسلامية بدابهيل

الطبعة الأولى

القاهرة

مطبعة العلوم بشارع الخليج بجنينة لاظ

١٩٣٦



لمَّا نزلتُ (مصر) وتشرفتُ بلقاء حضرة المحقق البحاثة الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثري، أطال الله بقاءَه، فعرضتُ عليه الرسالة فكتب ـ طالت حياته النافعة ـ ما يأتي:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أمَرَنا بأن نُولِّيَ في الصلوات وجوهَنا شطرَ المسجد الحرام، وفيه رمزٌ إلى وجوب توحيد صفوفِ المسلمين واتجاههم في كل مَرام، تعالى الله أن يكون له بيتٌ يؤويه، أو مكان يَحويه، والصلاةُ والسلام على سيدنا محمد خاتم رسل الله، وعلى آله وصحبه وكلٍّ من والاه.

وبعد، فقد اطلعتُ على كتاب «بُغْيَة الأريب في أحكام القِبلة والمحاريب»، تأليف حضرة صاحب الفضل والفضيلة، المتحلي بالأخلاق الجميلة، العلامة الأديب والزَّكِنِ اللبيب، السيد محمد يوسف البَنُّوري البَشَاوَرِي الهندي ـ دامت مآثره ـ، فوجدته خيرَ ما أُلِّفَ في هذا الباب جمعاً وتحقيقاً، ـ فيما أعلم ـ، فجزى الله سبحانه مؤلفه البارعَ جزاء المحسنين، حيث لم يَدع حُكماً من الأحكام المتعلقة باستقبال القبلة من قُرْب أو بُعد، كتاباً وسُنَّةً، وفقهاً ونظراً، إلاَّ وقد بيَّنه أتمَّ بيانٍ بتحقيقِ ما لَهُ وما عَلَيْه، وقد جَمَع في صعيد واحد المسائلَ المبعثرة في غيرِ مظانها، فأصبحت أحكامُ القِبلة بذلك على طَرَفِ الثُّمامِ من المُطالع المستطلع، بكل إجادة وإفادة، ولا عجب من مثلِهِ مثلُ هذه الإجادة، ومَنْبِتُهُ ذلكَ المنبِتُ الزكي الطاهر، وأساتذتُه هؤلاء الجهابذة الأكابر، والله سبحانه نَفَع به المسلمين ووفَّقَ

مؤلِّفَه النحريرَ لتأليفِ أمثالِ أمثالِه من الكتب النافعة، في خيرٍ وعافيةٍ وطُولِ بقاء، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين، وآخِرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

في ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٣٥٧هـ.

كتبه الفقير إلى الله سبحانه محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري عُفي عنهم، نزيل القاهرة وخادم العلم بمعاهد دار الخلافة العثمانية سابقاً.

إعلام الأريب
بحدوث بدعة المحاريب

للشيخ الامام جلال الدين السيوطي

المتوفى سنة ٩١١

ومعها تعليقات تبين ما فيها من غلط وسهو لفضيلة
الأستاذ المحدث الحجة الشيخ عبد الله محمد الصديق

مصدرة بكلمة قيمة في المحراب أيضاً لفضيلة
الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثري

مطبعة الشرق
بشارع محمد علي حارة أبو الشوارب نمرة ٢٧



بسم الله الرحمن الرحيم

حول مسألة المحاريب
لفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثري

من العَجَب أن نَرى بين آونة وأخرى أناساً يسعون جهدَهم في إثارة ضجات حول مسائل تافهة، متغاضين عن موبقات ملأت البقاع، وآذَتْ الشرعَ الإسلامي في جوهره وصميمه، ولو كان رائدُ هؤلاء الإخلاصَ لرأوا الصغيرَ صغيراً والكبيرَ كبيراً، ووَسِعَهم ما وَسِعَ جماعةَ المسلمين على توالي القرون.

وقد بَلَغ ببعضهم التخطِّي إلى حد محاولة التحدِّي في أمر يَظن أنه قَتَله بحثاً، فينبري مستنكِراً لما توراثَتْهُ جماعةُ المسلمين في مساجدهم من أقدم العهود، وما ذلك إلَّا من سكوتِ كبار العلماءِ عن القطرة إلى أن تُصبحَ سَيْلاً، ولو حاسَب هذا المتحدي نفسَهُ، ووازَنَ بين ما حَفِظَه وما غاب عنه، لَعَلِمَ أنه اغترَّ بسكوتِ أهل الشأن عن أمثالِه، فظَنَّ الجوَّ صَفَا له، فأخَذَ يُشرِّعُ ما يشاء ويستنكر ما يشاء، وفي مثله قال الشاعر:

وإذا مــا خـلا الجبــانُ بــأرض طَلَب الــطعنَ وحـدَهُ والنِّــزالا

ولو علم المسكينُ مقدارَ نفسِه لسكَتَ فاستراح وأراح، لكن النملة لما سُئلت كم مقدارُ وَزْنِك؟ أجابت قائلة: أزِنُ بميزاني مئة قِنطار.

وقد اتفق أهلُ العلم على أنَّ المسائل الفرعية الاجتهادية لا تُتَّخَذُ مَثارَ إنكار، فكيف يقومُ في صف الدعاة إلى الله من يَجهلُ ذلك أو يتجاهله، ولا يُنزِل المسائلَ

منازلَها؟. وأشَدُّ ما قيل في قيام الإمام في الطاق كلمةُ أهل العراق. وفي «الجامع الصغير» للإمام محمد بن الحسن الشيباني: «محمد، عن يعقوب، عن أبي حنيفة: لا بأسَ أن يكون مَقامُ الإمام في المسجد وسجودُهُ في الطاق، ويُكرَهُ أن يقوم في الطاق».

ويُروَى مثلُ ذلك عن ابن مسعود رضي الله عنه، وإبراهيم النخعي، والحسن البصري، والثوري، وغيرِهم من علماء العراق. وهذه الكراهة كراهة تنزيه عندهم على ما ذكره الخير الرملي في حاشية «البحر الرائق» وهي أقرب إلى الجواز من الحظر، ولم يثبت عن ابن مسعود التعليلُ بالتشبه بالنصارى، لأن خبر البزار عنه في سنده ميمونُ الأعور أبو حمزة قد ضعَّفه غيرُ واحد، وإن ثَبَت عنه القولُ بكراهة القيام في الطاق ــ أي المحراب ــ.

فسَبَرَ أهلُ العلم وجهَ الكراهة في ذلك، فلاحظوا احتمالَ أن تكون العلةُ امتيازَ الإمام عن الجماعة بمقام، واحتمالَ أن تكون اشتباهُ حالِ الإمام على من في اليمين والشمال، فالاحتمالُ الأول رَدَّه ابنُ الهُمام قائلاً: «إنَّ امتياز الإمام مقرر مطلوب في الشرع في حق المكان، حتى كان التقدمُ واجباً عليه، وغايةُ ما هنا كونُه في خصوص مكان، ولا أثرَ لذلك فإنه بُني في المساجد المحاريبُ من لدن رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم، ولو لم تُبنَ كانت السُّنَّةُ أن يَتقدَّم في محاذاةِ ذلك المكان، لأنه يُحاذِي وسطَ الصف وهو المطلوب، إذ قيامُهُ في غير محاذاتِه مكروه، وغايتُه اتفاقُ المِلَّتينِ في بعضِ الأحكام، ولا بِدْعَ فيه، على أن أهل الكتاب إنما يَخُصون الإمامَ بالمكان المرتفع على ما قيل، فلا تَشَبُّه».

وزِدْ على ذلك احتجاج من يَحتجُّ بشرائع من قبلَنا بالشرطِ بالمعروف، قال الله تعالى: ﴿فنادَتْهُ الملائكةُ وهو قائمٌ يصلي في المِحراب﴾ الآية.

وأما الاحتمالُ الثاني وهو كونُ علةِ الكراهة خفاءَ حالِ الإمام على بعض الجماعة، فقد قوَّاه ابن الهُمام ذاكراً أن محاريب أهلِ العراق مجوَّفة مطوَّقة، حتى إذا

وَقَف الإمامُ في داخل المحراب تَشتبِهُ حالُه على من عن يمينه ويساره، فلو كان بجنبي الطاق عَمُودانِ وراءهما فُرْجتان، يَطَّلعُ منهما أهلُ الجهتين على حال الإمام، لا يكره، فعلى هذا يكون الأمرُ خاصاً بأهل العراق.

ومن أهلِ العلم من عَدَّ وجهَ الكراهة قيامَ الإمام في محلٍ مرتفع في المحراب، وقد قال ابنُ الهُمَام أيضاً عند التعرض لذلك: «واختُلِفَ في مقدار الارتفاع الذي تتعلَّقُ به الكراهة، فقيل: قَدْرَ القامة، وقيل: ما يَقَعُ به الامتيازُ، وقيل: ذِراع كالسُّترة، وهو المختار». اهـ.

والتقديرُ بالقامة رواية الطحاوي عن أبي يوسف.

وعالِمُ دارِ الهجرة مالكُ بنُ أنس رضي الله عنه، مع أهل العراق، في كراهةِ انفرادِ الإمام في مكانٍ مرتفع في رواية ابن القاسم، وفي «المُدَوَّنة»: «كَرِهَ مالكٌ أن يُصلِّيَ الإمامُ على شيء هو أرفَعُ مما يُصلِّي عليه مَنْ خَلْفَه، مِثلِ الدُّكَّان في المحراب ونحوِه من الأشياء. . . إلَّا أن يكون على دُكانٍ يسير الارتفاع، مِثلِ ما كان عندنا بمصر، فإن صلاتهم تامَّة». اهـ. وبذلك تعلمُ حُكمَ المحاريبِ المتوارَثَةِ بمصر منذ عهدِ ابن القاسم صاحبِ الإمام مالك رضي الله عنه.

لكنَّ عالمَ قريش الإمامَ محمدَ بن إدريس المطلبـي رضي الله عنه، اختار في «الأم» للإمام أن يُصلِّيَ على الشيء المرتفع ليراه من وراءه، فيقتدون بركوعه وسجوده. وذلك بعد أن ساق حديثَ أبي مسعود رضي الله عنه في النهي عن ذلك.

وأما قولُ ابن الهُمَام ببناء المحاريب في المساجد مِن لَدُن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فيؤيِّدُه حديثُ وائل بن حُجر رضي الله عنه عند البيهقي، وفيه «. . . فدَخَل المحراب. . .». وليس عَدَمُ ذكرِ أم عبد الجبار في سندِهِ بضائره، لأنها لا تَشِذُّ عن جمهرةِ الرَّاوِياتِ اللائي قال عنهن الذهبي: «وما علمتُ في النساء من اتُّهِمَتْ، ولا من تركوها». على أنها زوجةُ صحابـي.

ولعلَّ قولَ ابن حجر في نفي وجود المحاريب في عهد النبـي صلَّى الله عليه

وسلَّم، ليس بمعنى نفي وجودِها مُطْلقاً، بل يُريدَ نفيَ كونها على أخصِّ أوصافِ محاريبِ عصرِه، وإلَّا فحديثُ وائل بن حُجْر أحقُّ بالتعويل من حديث عبد المهيمن بن عباس الذي يقول فيه: «لم يكن لمسجد النبـي صلَّ الله عليه وسلَّم مِحرابٌ في زمنه، ثم أَحدثه عُمرُ بن عبد العزيز». لأنه يُناقضُ روايتَه الأخرى التي توافقُ حديثَ وائل، وهي روايته عند الطبراني من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه وفيه «. . . فلما بُنِيَ له محرابٌ تقدم إليه. . .» وما له متابعٌ أَحَقُّ بالقبول مما ينفرد به مثلُ عبد المهيمن وقد ضعَّفه غيرُ واحد.

والواقعُ أن المحراب كان موجوداً، والذي زاد فيه عُمرُ بنُ عبد العزيز أيام إمرته بالمدينة المنورة سنة ٨٣ هو التجويفُ البالغُ في المحراب، وعمر بن عبد العزيز أقرَّ له طوائفُ الفقهاء بالإمامة في الفقه والحديث والورع والاعتصام بالسنة، أفمثلُهُ يُعَدُّ مبتدِعاً فيما فَعَل؟ ومن ظَنَّ أنَّ تغييرَ البناء إلى أكمَلَ فأكمَلَ، وأحكَمَ فأحكم، بدعةً ممقوتةً فهو الممقوت.

ولم يكن مسجدُ النبـي صلَّ الله عليه وسلَّم مبنياً بالحجارة لا في أساسه ولا مُسقَّفاً بغير جريد النخل، فوسَّعَه عُمرُ رضي الله عنه وسَقَّفَهُ، ثم وسَّعَه عثمانُ رضي الله عنه وبناه بالحجارة على أعمدة حِجارة وسَقَّفه بالسَّاج، إلى أن جُدِّدَتْ عِمارتُهُ في عهد إمرة عمر بن عبد العزيز بالمدينة المنورة سنة ٨٣ بفسيفساء ورخام. أفيُعَدُّ هؤلاء مبتدِعةً ضُلَّالاً؟!!.

وقد أجاد فضيلةُ الأستاذ الناقد السيد عبدُ الله بن الصِّدِّيق الغُماري فيما علَّقه على رسالة السيوطي في حكم الصلاة في المحاريب، وكَشَفَ الستارَ عن خبايا أسانيدِها، وأبان عدَمَ صحةِ التمسك بما فيها من جهة التدليل على ما يَدَّعيه السيوطي. وتسرُّعُ العالم كثيراً ما يُوقعُه فيما لا يَرضاه لنفسه، وكم يُوقع السيوطيَّ تسرُّعُهُ في مثل هذه السقطة.

وقد أحسن صُنعاً فضيلةُ الأستاذ الجليل الشيخ عمر عبد الوهاب الجندي،

حيث أَلَّفَ ما هو فَصْلُ الخِطاب في مسألة المحراب، وكَفَى وشَفَى من كل ناحية، ووَصَفَ ما في كنائس النصارى من المذابح التي قد تُسمَّى المحاريب وصفاً دقيقاً، لا يَدَعُ شبهةً لأحدٍ أنَّ محاريبَ المسلمين لا تُشبِهُها بوجهٍ من الوجوه، فجزاهما الله تعالى عن السنة خيراً، حيث لم يَدَعا قولاً لقائل.

والعجَبُ من السيوطي كيف يحاول الاستدلالَ بحديث البيهقي: «اتَّقُوا هذه المذابح»، بدون أدنى مناسبة له بالموضوع، ولا سيما بعد أن ادَّعَى أن المحاريب لم تكن لها وجودٌ في زمن النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم.

على أنَّ سالم بن أبـي الجَعْد في سندِه مُدَلِّسٌ وقد عَنْعَنَ، وعنعنةُ المدلِّس مردودة عند أهل النقد. ونُعَيم بنُ أبي هند ناصبـيٌّ كان يتناول علياً كرم الله وجهه، فلا حُبَّ ولا كرامة. وعبدُ الرحمن بن مَغْرَاء تركه ابنُ المديني وعَدَّه ابنُ عدي من الضعفاء. وسَهْلُ بن زَنْجَلَة على حفظِهِ لم يَرْوِ عنه من أصحاب الأصول الستة غيرُ ابن ماجه، ومثلُهُ متكلَّم فيه عند بعض أهل النقد. ومحمدُ بنُ عبد الله الحضرمي كان محمدُ بنُ أبي شيبة يُضعِّفُه، وتوثيقُ ابنِ حبان لبعض هـؤلاء على طريقتِهِ في توثيق المجاهيل.

وأما ما يُروَى عن ابن مسعود ففي سنده ميمونٌ الأعوَرُ، ضعَّفه غيرُ واحد، ومحبوبُ بنُ الحسن ضعَّفه النسائي، وإنما رَوَى البخاري عنه حديثاً واحداً بمُشارِكٍ في شيخ شيخِه، ومحمدُ بن مِرْدَاس جَهَّلَه أبو حاتم، قال الذهبي: رَوَى عن خارجَة خبراً باطلاً، ولم يَرو عنه من الأئمة الستةِ غيرُ أبي داود وهكذا.

وكراهَةُ من كَرِهَ من أهل العراق الصلاةَ في الطاق: لما سَبَق من ابن الهُمَام، فلا يَنهَضُ ما يرويه السيوطيُّ عن إبراهيم والحسن وابن مسعود وغيرهم حجةً لمسألة الباب، وهذه كُلَيمة أسوقُها على عجلٍ نُزولاً عند رغبة بعض الإخوان، وللكلام متسعٌ إذا لَزِم، والله يقولُ الحَقَّ وهو يَهدِي السبيل.

محمد زاهد الكوثري



الانتصار والترجيح

للمذهب الصحيح

تأليف

المحدث الفقيه المؤرخ الكبير أبي المظفر جمال الدين

يوسف بن فرغل بن عبدالله البغدادي

سبط ابن الجوزي المتوفى

سنة ٦٥٤ هـ

من مؤلفات المؤلف

تفسير القرآن في تسعة وعشرين مجلداً ، وشرح الجامع الكبير ،

ومرآة الزمان في أربعين مجلداً محفوظ في مكتبة

طوب قبو بإصطنبول

توّجنا الكتاب بكلمة علية نفيسة عن الكتاب ومؤلفه

وتعليق مفيد بقلم

مولانا العلامة المحدث الكبير

صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

وقف على طبعه وراجع أصله

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

سنة ١٣٦٠ هـ

عزة العطار الحسيني ومحمد نجيب امين الخانجي

مطبعة الأنوار



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن المفاضلة بين الأئمة
وكتاب «الانتصار»، لسبط ابن الجوزي

جَرَتِ الأمة على أن العالِمَ بأدلة الأحكام ـ كما يجب ـ يَتَّبعُ علمَه، وأما من دونه فله أيضاً من الاجتهاد نصيبٌ، حيثُ يجبُ عليه الابتعاد عن التشهِّي، بأن يَسْعَى جُهْده في معرفة مَنْ هو الأعلمُ الأورعُ، ليتابعَه في الفُتْيا فتبرأَ ذمتُه: أصابَ مُفْتيه أم أخطأ، ولا مانعَ من أن يترجَّح عند هذا من لم يترجَّح عند ذاك، والقَصْدُ: بَذْلُ الجُهْد في الترجيح، لا إصابةُ كَبِدِ الحقيقة في نفس الأمر. وكَفَى لهذا أن يُتَابِعَ مَنْ بانَ ترجُّحه عنده بدون هوى.

ولذا ألَّف كثيرٌ من علماء المذاهب كُتُباً في بيان وجه ترجيح كلٍّ منهم إماماً خاصاً من الأئمةِ المتبوعين أئمةِ الهدى، رضوان الله عليهم أجمعين، كما فَعَل أبو عبد الله محمد بن يحيى بن مهدي الجُرْجاني، وأبو منصور عبد القاهر البغدادي، وأبو حامد الطوسي[١]، والقاضي عياض، والفخر الرازي، وابن فَرْحون، وأبو عبد الله الراعي الأندلسي، وغيرهم.

لكن لا يدلُّ شيء من ذلك على الرُّجْحان في نفس الأمر، بل يدلُّ على وجهِ ترجيحِ كلٍّ منهم متابعةَ إمامه. ولا حَجْرَ على ذلك. إلَّا أن بعضَهم استرسلَ فيما

(١) هو الإمام الغزالي رحمه الله.

ليس له كبيرُ شأن في الترجيح الذي مَدَارُه: العِلْمُ والورع فقط. بل بَلَغَ ببعضهم التعصُّبَ إلى حدِّ النَّيْلِ من كلِّ إمامٍ غيرِ إمامه بدون مبرِّر. وهذا مما لا يرضاه الله ورسولُه وأهلُ الدين.

وسِبْطُ ابنِ الجوزي سلك في «انتصاره» هذا طريقاً علمياً بَحْتاً غيرَ مُثير، ففي نشر كتابه هذا ــ بعدَ انتشارِ كثيرٍ من مثله في باقي المذاهب ــ مَلْءُ فراغٍ بالنظر إلى المذهب الحنفيِّ، مع ما في ذلك من استنهاضٍ للهمم في ترديد مزايا الأئمة على الوجه المَرْضيِّ.

مؤلف الكتاب:

هو المحدِّث المؤرِّخ الفقيه الواعظ أبو المظفر جمال الدين يوسفُ بن فرغل بن عبد الله البغدادي، سِبْط الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي.

بعض شيوخه وتلاميذه:

أخذ عن ابن الجوزي، وابن كُلَيب، وابن طَبَرْزَد، وغيرهم. وأخذ عنه الحافظ أبو شامةَ المقدسي؛ والحافظُ الشَّرَفُ الدِّمياطي، وغيرهما. وقد تَرْجَم له: الحافظُ أبو شامة المقدسي في «ذيل الرَّوْضَتين» والحافظ عبد القادر القرشي في «الجواهر» وأبو المحاسن في «المَنْهَل الصافي» وذكر: أن مَنْ بعده مِن المؤرِّخين عالةٌ على كتابه «مرآة الزمان».

تحامل عليه الذهبيُّ ومَنْ هو على شاكلته، تعصُّباً منهم حيثُ تَرَكَ مذهب جدِّه وتحنَّف، وقد دافع عنه القُطْب اليُونِينيُّ الحنبليُّ، وبَرَّأه مما قالوه في «ذيل مرآة الزمان» نعوذ بالله من تَتَابُع الأَلْسُن.

يَرْوي عنه الحافظُ عبد القادر القرشيُّ بواسطة الشَّرَفِ الدِّمياطي.

مؤلَّفـاته :

له مؤلَّفات سارتْ بها الرُّكْبان منها: «تفسير القرآن» في تسعةٍ وعشرين مجلداً، ومنها: «شرح الجامع الكبير»، ومنها: «منتَهَى السُّول في سيرة الرسول»، ومنها: «اللوامع في أحاديث المختصر والجامع»، ومنها: «إيثار الإنصاف في مسائل الخلاف» ومنها: «الانتصار لإمام أئمة الأمصار» في مجلدين، ومنها: «الانتصار والترجيح للمذهب الصحيح» هـذا، ومنها: «مرآة الزمان» في أربعين مجلداً ـ في مكتبة طوب قبو ـ وغير ذلك.

كان رحمه الله فارساً في البحث، مفرطَ الذكاء، حسنَ الإلقاء، وقد أُعطي القبولَ من الملوك والأمراء، والعلماء والعامة في الوعظ وغيره. حَضَر في وعظه الموفَّق ابن قُدَامة، ولم يكن مجلسٌ من مجالسه يخلُو من جماعة يتوبون، بل كان كثيرٌ من أهل الذِّمة يُسْلمون في مجالسه، والناسُ كانوا يبيتون في مسجد دمشق في الليلة التي يَعِظُ في غدِها، انتظاراً لوعظه.

وفـاتـه :

توفي بدمشق ليلة الثلاثاء ٢١ ذي الحِجَّة سنة ٦٥٤هـ. ودُفن بجبل قاسيون، رحمه الله وجعل الجنة مثواه. ؟

محمد زاهد الكوثري



النبذ

في أصول الفقه الظاهري

تأليف

الإمام الحافظ علي بن أحمد بن حزم

الأندلسي القرطبي الظاهري

المتوفى سنة ٤٥٨ هـ (١)

عرّف الكتاب وعلّق حواشيه

أستاذ المحققين، العلامة المحدّث الكبير

صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

وقف على طبعه وراجع أصله

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

حقوق الطبع محفوظة لناشريه — سنة ١٩٤٠ م

عزة العطار الحسيني ومحمد نجيب أمين الخانجي — مطبعة الانوار

(١) كذا، والمعروف ٤٥٦ هـ.



بسم الله الرحمن الرحيم

نظرة في المذهب الظاهري
و «النُّبَذ» لابن حزم

مَضَتْ فقهاء الأمة منذ عهد الصحابة رضي الله عنهم على الأخذ بالكتاب والسنة، وبما جرت عليه جماعة الفقهاء، وبردِّ الشيء الذي لم يَرِدْ فيه نصٌّ إلى نظيره الذي ورد فيه نصٌّ، وإنِ اختلفوا في وجوه دَلالة تلك الأدلة، وشروطِ الأخذ بها.

وبعد انعقادِ الإجماع على تلك الأصول حاولَ محاولون التشكيكَ في كلٍّ منها. فقال قائل: إن دلالةَ الأدلةِ النقليةِ ظنيةٌ مطلقاً، وسَرَدَ في ذلك ما شاء من الوساوس، واشترطَ شارطٌ في قبول السنة شروطاً تُسْقِطُ جُلَّها من مقام الاحتجاج، وأتى إبراهيمُ بنُ سَيَّارٍ النَّظَّامُ فأبدى وجوهَ تشغيب في حُجِّية الإجماع والقياس الشرعي، ولم يتحاشَ في ذلـك النيلَ من الصحابة.

ثم وثم إلى أن جاء داود بن علي الأَصْبَهانيُّ ـ وُلد بالكوفة وكان أبوه علي بن خَلَف يتولَّى كتابة عبد الله بن خالد الكوفي قاضي أصفهان أيام المأمون ـ فتفقَّه على إسحاق بن راهُوْيَه، وأبي ثَوْر، ثم انتحلَ القولَ بالظاهر، ونَفَى القياسَ في الأحكام قولاً، واضطر إليه فعلاً، فسماه دليلاً ـ كما يقول أحمد بن كامل الشَّجَري القاضي ـ .

وقد نُسِب إليه أنه كان يقول في القرآن: «أما الذي في اللوح المحفوظ فغير مخلوق، وأما الذي هو بين الناس فمخلوق»، وهذا مما لا يقولُه عالم! وفيه يقول

أبو العباس عبد الله بن محمد الناشيء:

جَـهِلتَ ولم تَـعْـلَـمْ بـأنـك جـاهـلٌ فمن لي بـأنْ تَدْرِي بـأنك لا تَـدْري؟!

ولم يكن الإمام أحمد يرضَى دخولَه عليه لسوء معتقده في نظره، حتى إن الحنابلة يروون عن أحمد كلمةً شديدةً في حقه، ضربنا عن ذكرها صفحاً. وكان من أشد الناس على داودَ: إسماعيلُ القاضي المالكيُّ، وقد جرَّأ داودُ العامةَ على ما لا قِبَلَ لهم به، من أخذ الأحكام مباشرةً من الكتاب والسنة، حيثُ حرَّم عليهم التقليد، وكان يقعدُ للمناظرة وقد دخل عليه أبو سعيد البَرْدَعيُّ شيخُ أبي الحسن الكَرْخيِّ، فسأله عن بيع أمهات الأولاد فقال: يجوزُ، لأنا أجمعنا على جواز بيعهنَّ قبل العلوق، فلا نزولُ عن هذا الإجماع إلَّا بإجماع مثله.

فقال له البَرْدَعيُّ: أجمعنا على أن بيعَها بعد العُلوق قبلَ وَضْع الحَمْل لا يجوزُ، فيجبُ أن نتمسَّك بهذا الإجماع، ولا نزولَ عنه إلَّا بإجماع مثله! فانقطع داود.

ومن المتشدِّدين في داود وأتباعه: إسماعيل القاضي، وأبو بكر الرازي الجَصَّاص، وأبو إسحاق الإسْفَرايِيْني، وإمام الحرمين، حتى إنهم لا يَعْتَدُّون بخلافهم. وحَمَل الجلالُ المَحَلِّيُّ كلامَ إمام الحرمين على ابن حزم، وهذا ليس بجيد، لأن مذهب ابن حزم ما كان اشتهر في زمن إمام الحرمين في الشرق، وقولُه في «النهاية» صريحٌ في أن كلامه في داود وأتباعه، كما أن كلام أبي بكر الباقلاني، وابن أبي هريرة صريحٌ في ذلك.

وألَّف داود كتباً كثيرةً في مذهبه، وخَلَفه ابنه أبو بكر محمد بن داود ونَشَر علم والده، فانتشر القول بالظاهر في الشرق، حتى كان المذهبُ الظاهريُّ رابعَ المذاهب الأربعة في القرن الرابع كما في «أحسن التقاسيم»، ثم حلَّ محلَّه المذهبُ الحنبليُّ في البلاد الشرقية منذ زمن القاضي أبي يعلى الحنبلي.

وكان من أفذاذ العلماء في المذهب الظاهري في الشرق: إبراهيم بن جابر البغدادي، وعبد الله بن أحمد بن محمد بن المُغَلِّس، وأبو الحسين محمد بن الحسين

البصري الظاهري، ورُوَيم بن أحمد الصوفي، وأبو القاسم عبيد الله بن علي الكوفي صاحب الطحاوي، وأبو بكر محمد بن موسى بن المثنَّى النَّهْرَواني، وعلي بن محمد البغدادي، وبِشر بن الحسن القاضي، ومحمد بن إسحاق القاشاني، وأحمد بن محمد بن صالح المنصوري، والحسن بن عُبيد، والحسين بن عبد الله السمرقندي، وعبد العزيز بن أحمد الخَزَري، وأبو بكر محمد بن الأخضر، وأبو الفرج الفامي، وأبو نصر يوسف بن عمر، وأبو سعيد الرقِّي، وأبو الطيب بن الخلَّال، وإبراهيم بن أحمد الرباعي، ومحمد بن سعيد صاحب «أصول الفتوى»، وأبو الحسن حَيْدَرة بن عمر الزَّنْدَرُوذي، ويوسف بن يعقوب بن مِهْران، ومحمد بن عمر الداودي.

وقد وَليَ جماعة منهم القضاء، وكانوا يَرْعَوْن الخلاف في مسائل القضاء، فخفَّ شذوذُهم وغلوُّهم، فاعتدَّ بهم بعض الفقهاء. ثم انطوتْ صحيفتُهم بالشرق في القرن الخامس، فجدَّ بالأندلس بعد أن مهَّدَ السبيلَ إليه بَقِيُّ بن مَخْلَد، وابنُ وضَّاح، وقاسم بن أَصْبَغ.

حيثُ قام ابن حزم بعد أنِ اكتهل يتفقَّه إلى أن أصبح يناهضُ فقهاءَ الملَّة، فأخذ يدعو إلى الأخذ بالظاهر ونَبْذِ التمذهب، وعلى سَعَة علمه كان كثيرَ التهجُّم والاستطالة، حتى عُدَّ لسانُه كسيف الحجاج، وقد امتُحِن مراتٍ في فتنٍ، إلى أن انطوتْ حياته في غاية من البؤس، مع أنه كان مُنَشَّأً في الحِلْية، ربيبَ نعمةٍ، لأنه من بيت وزارة. سامحه الله.

ثم تَفَرَّق أصحابه في بلاد الله فَقُبِر مذهبُه هناك، وكان الحميديُّ صاحبُ «الجمع بين الصحيحين» من أصحابه الذين هَرَبوا إلى الشرق، فذاعتْ كُتُب ابن حزم في الشرق بواسطته، ومنه أخذ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي القولَ بالظاهر، وكانت ظاهريةُ الأندلس أكثَرَ غُلُواً حتى إن الأمير يعقوب بن يوسف بن عبد المؤمن لما تولَّى الحكم أحرق تحزُّباً لأهل الظاهر «مدوَّنة» سَحنون، و«نوادر» ابن أبي زيد، و«واضحة» ابن حَبيب، وما جانس تلك الكتب، ولم يقع مثل ذلك في الشرق.

وكان ابنُ حزمٍ شديدَ الانحراف عن الأشاعرة، وكان أشدُّ حَملاته على المالكية، ثم الحنفية، ثم الشافعية، وحيثُ كانت نشأتُه في بيت عزٍّ واعتزاز كان يطمحُ إلى التفرُّد بمذهبٍ ليكونَ متبوعاً لا تابعاً ففعل بين ضوضاء الأخذ والردِّ، ولم يؤدِّه قوله بالظاهر إلى مذهب الحشَوية في المعتقد، بل كان شديداً عليهم أيضاً، وكان يرى التنزيهَ البالغَ هو مقتضى الأخذ بظاهر الكتاب والسنة.

ومما يُحْكَى أنه كان يَتَسَايَر هو وابنُ عبد البر فاستقبلهما غلامٌ وضيءُ الوجه، فأبدى ابنُ حزمٍ استحسانَه، فقال له ابن عبد البر: لعل ما تحتَ الثيابِ ليس هناك. فارتَجَلَ ابنُ حزم شعراً وأنشده إلى أن قال:

ألم تَـرَ أني ظـاهـريٌّ وأنـني على مـا بـدا حتى يقـومَ دليـلُ

وهذه الحكاية تُذكِّرنا ما جَرَى بين ابن دقيق العيد وأبي حيان من الحديث المنقول في «الطالع السعيد»[1] سامحهم الله.

وقد أشرت في«الإشفاق» إلى قول أهل العلم في ابن حزم، إلَّا أن أمهات كتبه في الفروع، والأصول، والمعتَقَد، قد طبعت، فانتشرت آراؤه في الشرق، فأصبح العلماء في حاجة إلى مدارسةِ كُتُبه ليكونوا على بيِّنة من أمرها في حالتي الأخذ والردِّ، وكتاب «النبذ» له في أصول الفقه الظاهري صورةٌ مصغَّرةٌ من كتاب «الأحكام» له، ألَّفه ليكونَ تمهيداً ومدخَلاً له، وفيه من البحوث ما ليس في الأصل، مع تلخيص كتاب «الأحكام» في التدليل على رأيه في الإجماع والقياس وما إليهما من المطالب، وبالاطلاع عليه يحصُل الإلمام بأصول مذهبه بأيسر مدة، وأقصر طريق، وسنشيرُ بتوفيق الله سبحانه إلى أهمِّ مواضع النقد فيه، بقدر ما يتَّسِعُ له المقام، ومن الله جلَّ شأنه التوفيق والتسديد؟

محمد زاهد الكوثري

---

(١) ص ٥٨٤ ــ بتحقيق سعد محمد حسن ــ ط ١٩٦٦م.

براهين الكتاب والسنة الناطقة

على وقوع الطلقات المجموعة منجزة أو معلقة

ويليه البراهين الساطعة في رد بعض البدع الشائعة

تأليف

صاحب الفضيلة العلامة المدقق المحدث الفقيه الصوفي

الحائز للرشاد والقائم بالإرشاد الأستاذ الشيخ

سلامة القضاعي العزامي الشافعي

نفع الله بها وبه آمين

نجم الدين محمد أمين الكردي

خادم السنة النبوية

طبع بمطبعة السعادة بجوار محافظة مصر



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن الكتابين الجليلين

الحمد لله الذي أقام في كلِّ عصرٍ من يَذُبُّ عن دين الله وشريعته، ببراهينَ تَجلُو الحقيقةَ وتقطعُ دابِرَ المشكِّكين من شِرار خليقته، والصلاة والسلام الأتمَّان الأكملان، على سيدِ ولدِ عدنان، سيدِنا محمد وآله وصحبه والتابعين لهم بإحسان، ما انقمعَ الباطلُ تحتَ مقامِع البرهان.

أما بعد: فمن سَعْدِ المرء أن تكونَ له تقوى تُوْقِفُه عند حدود اللَّه، وعقلٌ يميِّز به بين الدليل والشبهة، ومن حُرِمها فقد حُرِمَ الخيرَ كلَّه، واحْتَوَشَه الشرُّ من كلِّ جانب، ولم ينقطِعْ شرُّه بإفضائه إلى ما عَمِل، إذا خلَّف كُتُباً يَضِلُّ بها أُناسٌ انزلقوا في إحسانِ الظنِّ بكلِّ مَنْ كَتَب في العلم، مِنْ غيرِ بحثٍ عن مبدإ أمره، ومنتهى شرِّه.

ومن هؤلاء الذين خلَّفوا كُتُباً ضارَّةً بدون ورعٍ حاجزٍ عن انتهاك ما عليه الجماعة، ولا بصيرةٍ تَجلُو الظلماتِ أمامَ كلِّ بحثٍ: الشيخُ الحرَّانيُّ المعروفُ بابن تيمية الصغير، وتلميذُه الزُّرَعيُّ المعروفُ بابن قيِّم الجوزية، وهما قد أثارا فتناً في الفروع والأصول، حتى قَضَيَا عمرَهما في المعتقل، بحُكْم قضاة الإسلام؛ صوناً للمجتمع الإسلامي من شرِّ شذوذهما في الاعتقاد والعمل عما عليه الجماعة، خَلَفاً عن سلف. وأَلَّفَ أهلُ العلم رداً على باطلِ آرائهما كتباً خالدة، حالتْ دون انخداعِ الجمهور بها.

لكنْ دارَ الزمان، ونَجَمَ أُناسٌ يَسْعَوْنَ في إحياء ما لهما من الآراء الشاذة، على

فتور من الهِمَم، وضَعْفٍ في العلم، فتجدَّد شرُّهما، فوجبَ الردُّ عليهما من جديد، فعليهما وِزْرُ ذلك ووِزْرُ مَنْ تَبِعَهما إلى يوم القيامة.

ومن أهمِّ الكُتُب في الردِّ عليهما في شواذِّهما العملية والعلمية: كتابان جليلان، ألَّفهما في هذه الأيام، مولانا العلَّامةُ المحدِّثُ الجِهْبِذُ السَّمَيْدَعُ، والفقيهُ الناقد المحققُ الصوفيُّ الأورعُ، صاحبُ العَزَمات الصادقة في الذبِّ عن الدين المبين، بما آتاه الله من ذكاء بالغ، وعلم واسع، يُزيلان ظُلُمات تَشْكيكات المشكِّكين، ذلك المرشدُ الكبيرُ، والنِّحْرير الشهير، صاحبُ الوَجْد الطامي، والفيض الهامي، الشيخُ سَلَامة القُضَاعي العَزَّامي، أطال الله بقاءَه في خير وعافية[1]، وأدام نفع المسترشدين بعلومه في كل ناحية.

وقد أسعدني الله سبحانه بالاطلاع على الكتابين، فأصبحتُ بهما قَريرَ العينين، داعياً لمؤلِّفهما العظيم بكلِّ خير، لقيامه بهذا الواجب الذي يَحولُ دون كلِّ ضُرٍّ وضَيْر.

فأولهما: كتاب «براهين الكتاب والسنَّة الناطقة، على وقوع الطَّلَقات المجموعة مُنَجَّزة أو معلَّقة»، وهذا الاسمُ ينبىء عن مسمَّى الكتاب وموضوعِه، وقد عانى فيه مؤلِّفُه حفظه الله الردَّ على شِرارِ الشُّذَّاذ المتلاعبين بأنكحة المسلمين، بتمويهاتٍ بَهْرَجُوها لهدْم ما تَضَافرتْ عليه أدلَّة الكتاب والسنة، وإجماع هذه الأمة، على تَوَالِي القرون، من وقوع الطلَقاتِ المجموعةِ منجَّزةً كانت أو معلَّقة، عند تحقُّق الشَّرْط.

فأنار المؤلف ــ مَدَّ الله في عمره السعيد ــ المَحَجَّة، وأبان الحُجَّة، حتى استبان خروجُ هؤلاء الشذاذ على أحكام الكتاب والسنَّة وإجماع هذه الأمة، بحيثُ لا يَرْضَى الحريصُ على دينه أن يتَّخذَهم قدوةً في شيء مما شذُّوا فيه عن الجماعة.

---

(١) توفي الشيخ العلَّامة سلامة العزامي في ١٢ محرم سنة ١٣٧٦هـ. انظر خاتمة «البراهين الساطعة» التي قام بطبعها خليفته العارف بالله نجم الدين الكردي قدس الله سره.

وقد وفّق المؤلفُ حفظه الله توفيقاً عظيماً في تصفية الجوّ من عَثير عِثَارهم، وفي تبديد ما أثاروه حولَ تلك المسائلِ من شُبُهات مُصْطَنَعة تنبىء عن انطماسِ بصائرِ مثيريها في باب الفتوى، وحِرْمانهم من عقلٍ يميِّز بين الدليل والشبهة، زيادةً على حرمانهم في شرع الله من التقوى. وإني لم أَرَ بين الكتب المؤلَّفة في الرد على هؤلاء ـ على كثرتها ـ ما يُقَارب هذا الكتاب: في جَوْدَة السَّبْكِ، واستيفاء الحجَّة، ووضوح البيان! هكذا يكونُ علمُ أهلِ التقوى، وذلك فضلُ الله يُؤْتيه من يشاء.

رتَّبه على مقدمة في تاريخ القول ببدعةِ عدمِ وقوعِ الطلَقات الثلاث المجموعة، مُنَجَّزةً كانت أو معلَّقة. وعلى بابين: أولُهما في وقوعِ الثلاثِ المجموعةِ، وإثباتِ أن خلافَ ذلك بدعةٌ شنيعة، وبعد تمهيدٍ ذَكَرَ فيه أربعةَ فصول، كلُّها في مُهَج الشذَّاذ نُصُول.

الفصل الأول: في إيضاح دلالة الكتاب على ذلك أوضحَ دلالة، والفصل الثاني: في دلالة السنَّة على ذلك نصاً لا احتمالَ فيه، والفصل الثالث: في تبديد ظُلُمات الشُّبَه واستئصال عِرْق المغالَطة في المسألة، والفصل الرابع: في إثبات أن ما عليه الجماعةُ من حكم المسألة قد انعقَد عليه الإجماعُ اليقيني، رَغْمَ كلِّ غالطٍ أو مغالط؛ بحيثُ لا يكونُ أدنى اعتبارٍ للغالط في ذلك.

وهناك ذكَر القصةَ الطريفةَ «ص ٦٤» التي حكاها ابن رَجَبٍ عن الأعمش من غير سند، وقد أخرجها الخطيبُ في «الكفاية» «ص ١٥٠» بسنده حيث قال: أخبرنا أبو سَعْد المَالِيني، أنا عبد الله بن عدي الحافظ، ثنا محمد بن عبد الوهاب بن هشام، ثنا علي بن سَلَمة اللَّبَقي، ثنا أبو أسامة، عن الأعمش، إلى آخر القصة الطريفة.

ثم ذكر الباب الثاني وهو في وقوع الطلاق المعلَّق عند تحقُّق الشرط، وبعد تمهيدٍ ذَكَرَ الفصلَ الأول: وفيه أدلةُ وقوعِ ذلك من كتاب الله وسنَّة رسوله باستيعابٍ، ثم ذَكَر الفصل الثاني: وفيه بيانُ فتاوى الصحابة والتابعين، وإجماع

مجتهدي الأمة على وقوع الطلاق المعلَّق بقسْمَيه إذا وَقَع المعلَّق عليه، بحيثُ يظهرُ أنه لا اعتبار أصلاً بغالط يَرَى خلاف ذلك.

ثم كَشَفَ في الفصل الثالث عن تَمْويهاتِ الشذاذ في هذه المسألة، وفَضَح دَخِيلتهم بما لا مَزيد عليه، حتى حَصْحَصَ الحق، وبعد أنْ أقام الحجةَ، هكذا على أن الثلاثةَ ثلاثةٌ لا واحدة، وأن تعليقَ الطلاق ليس بلَغْوٍ بل واقعٌ عند وقوع الشرط.

وبعد أن كَشَفَ عن مَزَاعم المشاغبين في المسألتين، ناشَدَ أصحابَ الشأن أن يعودوا إلى الشرع المتوارَث في البابين، صوناً لأنكحة المسلمين من الفساد، وتقديراً لعِظَم الخُطُورة في الاستمرار على الباطل، في باب النكاح، في زمنٍ نحنُ أحوجُ ما نكونُ فيه إلى أولادِ رِشْدةٍ، لنتمكَّن بهم من النهوض من حَضِيض الهوان الذي وقعنا فيه، إلى ذِرْوة استعادةِ مجدِ الأجداد.

فنتمنَّى له من أعماقِ قلوبنا أن يجدَ آذاناً صاغيةً، وقلوباً واعيةً، ترجعُ إلى الحقِّ بعد وضوحه كوضَح الصُّبح. وما ذلك على الله بعزيز. وتم الكتاب الأول في ص ١٣٦.



سلسلة مطبوعات أحمد خيري

الغرة المنيفة

في تحقيق بعض مسائل الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه

تأليف

الشيخ الإمام العلامة سراج الدين أبي حفص عمر
الغزنوي الحنفي المتوفى سنة ٧٧٣ رحمه الله

قدم له وعلق عليه فضيلة أستاذنا العلامة

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل مشيخة الإسلام الجليلة بالآستانة سابقا

الطبعة الأولى

١٣٧٠هـ - ١٩٥٠م

مطبعة السعادة بمصر



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن
هذا الكتاب النافع ومؤلفه البارع

الحمد لله الذي فَقَّه في الدين مَنْ أراد به خيراً، ووفَّقه لخدمة شرعه الأغرِّ سِراً وجَهْراً، والصلاة والسلام على سيِّدنا محمد وآله وصحبه الذين لا يَعْصُون له أمراً.

أما بعد: فإن الفقه الإسلامي تراثٌ فاخرٌ لهذه الأمة، تَستغني به عن الأحكام الوضعية، في إصلاح شؤونهم الدينية والدنيوية، ومن أعرض عنه ومال إلى أوضاع الناس في تقويم الأَوَد، وانتظَر منها المَدَد، فهو في سبيل القضاء على العِزَّة الإسلامية بسَعْيه في الابتعاد عن الأحكام الشرعية المستنبَطَة من الكتاب والسنَّة، فتكونُ عاقبةُ أمرِه وَضْعَ رقابِ المسلمين تحتَ نِير المستعبِدين واندماجهم في أمة، لا تَرْعَى لهذه الأمة إلًّا ولا ذِمةً.

ومنا جزيلُ الشكرِ لأئمة الفقه المتبوعين رضي الله عنهم أجمعين، على تَنَاصُرِهم في استنباط الأحكام العملية، من الكتاب الكريم والسنَّة النبوية، حيثُ مهَّدوا قواعدَ الاستنباط والفهم، وملأوا العالَمَ بدواوينهم في العلم، وخَلَفهم فقهاءُ أصفياء، يسيرون على مَهْيَعِهم الرَّشيد، ومَنْهَجهم السديد، فخلَّدوا كتباً فاخرة، وعلوماً زاخرةً، مشكورين في الدنيا والآخرة.

ثم أخذ التنافُس مَجْرَاه، وبدأ المغالِبُون يَتيهون في كل مَتَاهٍ، إلى أن وَصَلَ الأمر إلى حدِّ التحزُّب والتعصُّب، وتحرِّي وجوه التغلُّب، فألَّف مؤلِّفون يَغْلِب عليهم الجَدَل، كتباً ورسائلَ في المفاضلةِ بين الأئمة على دَخَل، وترجيحِ بعضِ المذاهب

على بعضها في غير اتزان، بل بنوعٍ من العدوان، غيرَ منتبِهين إلى أن ذلك من مكايد الشيطان، وانْبَرى آخَرون للذبِّ والانتصارِ، فالتوسُّلِ في ذلك بالأكاذيب الملفَّقَة، شأنَ الفَسَقة الأغرار.

وأما المقارنةُ بين المسائل، والمقارعةُ بالدلائل فأمرٌ نافع يُنَمِّي مَلَكة الفقه عند المحصِّلين، ويدرِّجُهم على مَدَارج التفقُّه في الدين، فالفائدةُ في ذلك مؤكَّدة لأهل التحصيل، بشرط أن لا يَخْرُجَ المصاوِلُ أو المناضِلُ عن جادَّة الصواب في النظر والتدليل، والأئمةُ وأنصارُهم الأصفياءُ بُرَءَاءُ من أن يُوصَموا بشيء من ذلك وإنْ قلَّ بينهم من لا يُخطىء بعضَ إخطاء.

وقد ألَّف أبو عبد الله محمدُ بنُ يحيى بن مهديٍّ الجُرْجانيُّ ـ شيخُ أبي الحسين القُدُوري ـ كتاباً في ترجيح مذهبه، وقام أبو منصورٍ عبدُ القاهر البغداديُّ بنقْضه في كتابٍ خاصٍ بنى على مَشْربه، ومع جَلَالة قَدْرِ هذين العالمين لم يتمكَّنا من المُضيِّ على سبيل العدل في الأخذ والردِّ، حتى قال ابن الصلاح فيهما بحقٍّ: «وكلُّ واحدٍ منهما لم يَخْلُ كلامُه من ادِّعاءِ ما ليس له، والتشنيعِ بما لا يُؤْبَه به، مع وَهَمٍ كثيرٍ أَتيَاه».

وغايةُ ما يُعتذَر لهما أنهما كانا قَصِيري المَدَى في معرفة صحة الرواية في بحوثهما، مع بالغ حبِّ كلٍّ واحدٍ منهما لمذهبه الخاص، والحبُّ يُعْمِي ويُصِمُّ.

ثم أتى القَفَّالُ المَرْوَزيُّ ـ شيخُ والد ابنِ الجُوَيني ـ وزاد في الطِّين بِلَّةً، ثم جَرَى ابنُ الجويني على منهجه في «مغيث الخلق»[1] في عهد شبابه، وتابعه الغزاليُّ في «منخوله» في مبدأ نشأته جَدَلياً عنيفاً، إلى أنِ اعتدلَ عند تأليفه لـ«إحياء العلوم». وقد ردَّ على الغزالي شمسُ الأئمة الكردري محمد بن عبد الستار في كتاب «الردُّ على الطاعن المِعْثار، والانتصارُ لإمام أئمة الأمصار» وقسا عليه[2] وإن أجادَ في البحث

---

(١) طبع بمصر في حياة المؤلف رحمه الله، فكتب عليه رداً محكماً مَلأه علماً، وسماه: «إحقاق الحقِّ بإبطال الباطل من مغيث الخلق» وطبعه، ثم علمنا بطبعه بمصر مرة ثانية من قريب.

(٢) وكان الترفُّقُ به أحكَمَ، لكن يقال: إن الجزاء من جنس العمل. (ز).

معه في المسائل وتثبيت الدلائل.

كما ردَّ على ابن الجُوَيني والغزالي ـ في جملة مَنْ ردَّ عليهما ـ عمادُ الإسلام مسعود بن شيبة السنديُّ في مقدمة كتاب «التعليم» له[١]، وهي من محفوظات مكتبة الجزائر بالمغرب، ومكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة، ومكتبة لاللي بالآستانة، ومكتبة الأستاذ أحمد خيري[٢] بروضة خيري باشا بدَسُونس بمصر.

ويظهرُ أن الإمامَ فخر الدين الرازيَّ لم يطَّلعْ على كتب الدفاع، فألَّف كتابَ «مناقب الإمام الشافعي» رضي الله عنه وحَشَاه بأكاذيبَ عن كَذَبةٍ معروفين، جهلاً منه بأحوال هؤلاء، ومَضَى فيه على ما تَوَارثه من أمثال القفَّالِ المروزي، وابنِ الجُوَيني، والغزالي، من الذين عُرِفوا بقلَّة البضاعة في علوم الرواية، وإن كان بعضُهم في علوم الجَدَل آية.

كما ألف باسم الأمير العالم بهاء الدين حاكم باميان المتوفَّى سنة ٦٠٢هـ «الطريقة البهائية» باللغة الفارسية؛ يتحدَّث فيها عن نحوِ مائةٍ وسبعينَ مسألةً فرعيةً للحنفية، خالفهم فيها الشافعية، فناصر الرازيُّ أهلَ مذهبه فيها بأدلة سَرَدَها، وأنظارٍ بَسَطَها هناك، تدليلاً على أن مذهب الشافعي رضي الله عنه أحقُّ بالاتِّباع دون مذهب أبي حنيفة، لمناقضته لتلك الأدلة.

لكن فاتَه أن الخطأ في بعض المسائلِ ـ على تقدير التسليم ـ لا يُوجِبُ أن يكون باقي المسائل خطأً منبوذاً، لأن الاستدلالَ بالجزئي على الكلِّي ليس من مَنْطِق النُّظَّار، فكيف والخطأُ في تلك المسائل غيرُ مسلَّم.

---

(١) طبعت «مقدمة التعليم» لمسعود بن شيبة بتحقيق فضيلة الشيخ العلاَّمة محمد عبد الرشيد النعماني حفظه الله في سنة ١٣٨٤ بكراتشي.

(٢) توفي الأستاذ الأديب أحمد خيري بك سنة ١٣٨٧هـ عن ثلاث وستين سنة. انظر «الأعلام» للزركلي ١ : ١٢٢.

وقد اختطَّ الرازيُّ لنفسه في «تفسيره» خِطَّة الردِّ على أبي حنيفة في كل خطوة، لكن تعقَّبه الألوسي في «تفسيره» رداً عليه في كل مرحلة.

ثم إن الإمامَ فخرَ الدين له فضلٌ جسيمٌ في قَمْعِ المجسِّمة في هَرَاةَ وما والاها، بتحقيقاته ومؤلفاته في التنزيه، كما أن له همةً مشكورةً بتأليف «أساس التقديس» وبَعْثه به إلى الملك الأشرف الأيوبي بالشام وكان له أَثَرٌ حميدٌ في وقف الحَشَوية هناك عند حدِّهم.

وله آثارٌ خالدةٌ في علمِ التوحيد ومناصرةِ مذهب الأشعري في المعتَقَد، إلَّا أن له انفراداتٍ غيرَ مرضيةٍ عند الآخرين، وإن تابعه بعضُ مُتأخري الأشاعرة فيها، كالتصريح بكَوْنِ العبدِ مجبوراً في صورة مختار، على طِبْق ما ذكره ابن سينا في «التعليقات»، وليس هذا من مذهب الأشعري في شيء، وكادِّعاء أن صفاتِ الله ممكناتٌ في ذاتها وواجباتٌ بالغير، وكقوله في تهوينِ أمرِ القولِ بقدَم العالم على مذهب الفلاسفة في «المطالب العالية».

فإذا كان له أغلاط في العلم الذي أفنى فيه عُمُره فلا يُستغرب أن يغلَطَ في علومٍ عرف بقلَّة البضاعة فيها، بل كُتُبه في الفلسفة لقيتْ انتقاداً مريراً من فلاسفة الإسلام.

قال الشمسُ الشَّهْرَزُوريُّ ذلك الحكيم الإشراقي في «نزهة الأرواح»: «وله مؤلفات في أكثر العلوم إلَّا أنه لا يُذْكَر في زمرة الحكماء المحقِّقين، ولا يعدُّ في الرعيل الأول من المدقِّقين، أَوْرَدَ على الحكماء شُكوكاً كثيرةً وسيَّبها، وما قَدَرَ أن يتخلَّصَ منها، وأكثرُ مَنْ جاء بعده ضلَّ بسببها، وما قَدَرَ على التخلُّص منها، وبعضُهم زاد عليها أيضاً. ووجهُ صعوبةِ حلِّها عدمُ فهمِهم مقاصدَ الحكماء الأقدمين، وبناءُ البحوث على تقرير قواعد المَشَّائين التي هي عند حكماء الكَشْف والذَّوْق متزلزلةَ الأركان، واهيةَ البنيان».

تَرَاه يُحاولُ إبطالَ الجزءِ الذي لا يتجزَّأُ ببراهينَ يَسْرُدُها في كتابٍ له، ثم تراه

يحاولُ إثباتَه ببراهينَ أخرى في كتاب له آخرَ، وربما يخالفُ المتكلمين والفلاسفة في آنٍ واحد، كما فَعَل في العلم بالنتيجة، حيثُ ادَّعى لزومَه للعلم بالمقدِّمتين لزوماً عقلياً، لا بطريق الإعداد، كما هو عند الفلاسفة، ولا بطريق التوليد، كما هو عند المعتزلة، ولا بطريق السببية العادية، كما هو عند أهل السنَّة، وظاهرُه وجوبُ العلمِ بالنتيجة بخَلْق الله سبحانه، فيؤدِّي إلى وجوب شيء على الله، على خلاف معتَقَد أهل الحق.

والتملُّصُ من ذلك باعتبار أن الملزومَ هنا غيرُ واجب حتى يلزمَ وجوبُ لازمِه عنده، لأن الوجوب مع الإرادة: لا ينافي اختيارَ المختار وقدرتَه، بل يحقِّقُه، فَخَلْقُ اللَّهِ علمَ العبدِ بالمقدِّمتين: يكونُ عن اختيارٍ منه تعالى لخَلْقه، وكسبُ العبدِ ذلك العلمَ يكون أيضاً عن كسبٍ منه باختياره، فليس بواجبٍ على الله أن يخلُق ذلك العلمَ، بل إذا شاء خَلَقه، وإذا شاء لم يخلُقه، وكذا ليس بواجب على العبد كَسْبُه، بل إذا شاء كَسَبه بإذنه تعالى، وإذا شاءَ تَرَكه بإذنه، فيكونُ العلمُ بالنتيجة المترتِّبُ على العلم بالمقدِّمتين اختيارياً مثلَه، باعتبار تمكُّن المختارِ قبلَ اختياره من أن لا يختارَ ذلك العلم، وهذا ظاهر.

ونال ابنُ كثيرٍ من الرازيِّ نيلًا لا يبرِّره الواقعُ، انخداعاً منه بما كانت الكراميةُ يُذِيعونَ عنه بحَمَلاته عليهم، وَوَجَد ذلك هوىً في نفس ابن كثير ــ تلميذِ ابن تيمية في المعتَقَد ــ فأساء القولَ فيه.

ومنزلتُه لدى ملوك خُوَارَزْم وملوك الدولة الغَوْرية والباميانية مبسوطةٌ في موضعه.

تُوفِّي يوم الاثنين غُرَّةَ شوال سنة ٦٠٦ عن ٦٣ سنة، رضي الله عنه. وقد نال ثروةً هائلة بتزويج ابنيه لبنتيْ طبيبٍ، كما في تاريخ ابن خلِّكان، وأَحَدُ ابنيه انخرط في سلك الجيش الخُوَارَزْمي في عهد محمد بن تكش، وابنُه الآخَر بقي واعظاً غير كبير الشأن في العلم، وابنه محمد الذي كان الرازي يؤلِّف باسمه الكتب توفي وهو في

رَيْعَان الشباب، ونَفْيُ ابنِ حَجَر في «المجمع المؤسَّس» أن يكون للرازي وَلَدٌ ذَكَرٌ: هَفْوَةٌ باردة.

والمذهبُ الذي كان الرازي يَحرِصُ عليه كلَّ الحرص لم تُحافِظْ عليه ذريَّته، بل تحنَّفوا، ونَبَغَ فيهم أفاضلُ في الدولتين السَّلْجوقية والعثمانية، فالجمالُ محمد الأقْسرائي شارح «الإيضاح» و«الموجز»، ومصنِّفك: عليُّ بن محمد صاحبُ المؤلفات الكثيرة منذ صغره: منها «شرح أصول البزدوي»، وعليُّ بن أحمد علاء الدين الجماليُّ شيخُ الإسلام المعروف (بزنبيلي علي أفندي) في الدولة العثمانية وأنسالهم: كلُّهم حنفيون، ولهم مؤلفات معروفة في المذهب، ولعل الفخرَ سامحهم على انتقالهم من المذهب المرضي عنده، بل لا غَضاضةَ في ذلك، لأن إمامه نفسَه كان جُلَّ تفقُّهه على محمد بن الحسن صاحبِ أبي حنيفة، رضي الله عنهم أجمعين.

وقد طلب الأميرُ العالم صرغتمش الناصري[١] المصري، من السراجِ عمرَ بنِ إسحاقَ الغَزْنَويِّ الهنديِّ، قاضي القضاة بمصر، المتوفَّى بها سنة ٧٧٣هـ المترجَمِ له في «طبقات التميمي» أن يُترجِم «الطريقة البهائية» للرازي إلى اللغة العربية، مع ذِكْر حُجَج تنقُضُ حُجَج الأصل آثاراً كانت أو أنظاراً، فألَّف السراجُ الهنديُّ «الغُرَّة المنيفة»[٢] في مناصرة أبي حنيفة في تلك المسائل، فأصبحَ التوفيقُ حليفَه في هذه المكافحة العلمية البديعة، لسعة دائرة السراج الغَزْنوي علماً بالآثار، وطُرُقِ النظر، واختلافِ المذاهبِ، وأدلة الفقه على اختلاف المشارب، ولتفرُّغه لعلمِ الأصول والفروع، وأدلةِ الأحكام، مع ذكاء بالغ، ودقَّة في الفهم، وغَوْصٍ في حقائق العلم.

وأما الفخرُ فكانت مواهبُه توزَّعت على شتى العلوم، وقد صَرَفَ جُلَّ عمره إلى

---

(١) كان أميراً عالماً يُدِرُّ كلَّ خير على العلماء، ليتفرغوا لخدمة العلم، كما فَعَل مع الكاكي، والأتقاني، والمؤلف، وغيرهم، وإن كان لا يقعُ هذا موضعَ الرِّضى عند عُصْبة التعصُّب. سامحهم الله تعالى. (ز).

(٢) ونسخةُ الآصفية في حيدر آباد الدكن بلفظ «الغُرَر المنيفة» (ز).

علوم الفلسفة والكلام ونحو ذلك، واشتغالُه بالفقه على مذهبه قليلٌ، فضلاً عن باقي المذاهب، ولا شأنَ له في نقد الحديث، ومعرفة الرجال، والتاريخ، واختلاف الفقهاء، ومثلُه يكونُ قليلَ الإصابة في مسائل الخلاف إذا خاضَ فيها، بخلاف السراج الغزنوي، فإن له مؤلفاتٍ كثيرةً في الفقه وأصوله على المذاهب، فضلاً عن مذهبه.

ومن الدليل على سَعَة علمه بأحاديث الأحكام: شرحاه على «الهداية»، وقد مَلأَهما حُجَجاً وآثاراً، وشروحُه على «الجامع الكبير» و«المختار» و«الزيادات» و«الهداية»: شروحٌ نافعة للغاية، كما أن شروحَه على «البديع»، و«المغني»، و«المنار» في الأصول كذلك، وكتابُه في الفروع المسمَّى بـ «الشامل» على طِبْق اسمه، و«زُبْدَة الأحكام في مذاهب الأئمة الأعلام» تُعطي صورةً صادقةً عن اختلاف الأئمة الأربعة في أبواب الفقه.

وطريقتُه في هذا الكتاب في غاية الجمال والكمال، لا تَراه يَنْزَلِقُ في مَزَالق الإساءة في القول، مهما استفزَّه مناظِره، وهذا دليلٌ على استبحاره في العلم، وأدبه الجمِّ في المناظرة التي لا يُراد منها إلَّا تبيينُ الصواب من الخطأ في هدوء ورِفْق؛ يَسْرُدُ حُجَج الرازي باستيفاء، ثم يَكُرُّ عليها بالردِّ، قارعاً الآثارَ بالآثار، والأنظارَ بالأنظار، فتكون فائدةُ المتفقِّه من ذلك كثيرةً، حيثُ يتدرَّبُ على طُرُق الأخذ والردِّ في مسائلَ اعتركتْ فيها آراء النُّظَّار، وليس الخَبَرُ كالمُعَاينة.

ومنا عظيمُ الشكر باسم العلم لسيادة الأستاذ البحَّاثة المتحرِّي، العالم الوجيه السَّرِي، السيدِ الحاجِّ أحمد خيري بك الموقَّر حفظه الله، فإنه ظَفِر بكتاب «الغُرَّة المنيفة» في مناصرة أبي حنيفة، في مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة، فاستنسَخه، في عِداد الكتب التي وَقَع اختياره عليها، واستنسَخها لأجل خزانته العامرة على حسابه الخاص، ثم قام بتصحيح الكتاب أتمَّ قيامٍ، لسُقْم النسخة المنقول عنها، ولم يَدَعْ فيه غلطةً ولا تصحيفاً ولا تحريفاً ولا إسقاطاً ولا مخالفةً للرسم إلَّا ردَّها إلى صوابها،

وتولَّى الإنفاقَ على طبعها في عداد (سلسلة مطبوعات أحمد خيري) ولم يَتْرك لي ما أُصْلِحُه سوى أشياءَ يسيرة، وله الأجرُ الموفورُ عند الله سبحانه على هذا الاهتمام البالغ في تصحيح الكتاب، وعلى هذا الإنفاق بسعة، في نشره وطبعه، وهكذا يكون الشكر على نِعَم الله حقاً.

فأدعو الله سبحانه أن يُطِيل بقاءَ الأستاذِ المِفْضال في خيرٍ وعافية، موفَّقاً في تخيُّرِ الكتب النافعة ونشرِها في عِداد سلسلة مطبوعاته، وأن يرزقَه أضعافَ أضعافِ ما يُنْفقه في هذا السبيل، وأن يباركَ له في جميع شؤونه، إنه سميع مجيب؟

في ١٢ ربيع الأول سنة ١٣٧٠هـ. محمد زاهد الكوثري

٨- سلسلة مطبوعات أحمد خيري

كشف الستر

عن فرضية الوتر

تأليف

المحدث الفقيه الشيخ عبد الغني بن إسماعيل النابلسي
المتوفى سنة ١١٤٣ عن ٩٣ سنة

قدم له وعلق عليه فضيلة أستاذنا العلامة

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

الطبعة الأولى

١٣٧٠هـ - ١٩٥١م

مطبعة السعادة بجوار محافظة مصر



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن
«كشف الستر»، لعبد الغني النابُلُسي

الحمد لله، وصلَّى الله على سيِّدنا محمدٍ رسولِ الله، وآلِه وصحبِه أجمعين.

أما بعد: فإن العلامة سيِّدي عبد الغني النابُلُسي قُدِّسَ سِرُّه من أفاضل المتأخرين الذين يسَّر الله لهم الجمعَ بين الفقه والحديث، وله «ذخائر المواريث في الدَّلالة على مواضع الأحاديث» في أطراف الستة مع الموطأ، في أربعة مجلدات، وله أيضاً «كنز الحقِّ المبين في أحاديث سيد المرسلين»، وله غيرُ ذلك من الكتب في الحديث.

كما أن له كتباً ورسائلَ لا تُحصَى في فقه أبي حنيفة رضي الله عنه، ومنها هذه الرسالة في فرضية الوتر وقد رغبَ في نشرها الأستاذ الأديب الوجيه السَّرِي السيد أحمد خيري بك، صاحبُ المشروع الخيري في نشر الكتب المتخيَّرة، علماً منه لما حَوَتْه في الإفادة في هذه المسألة، من الإلمام بأطراف الحديث روايةً ودرايةً في أيسر مدة، لمن لا يتَّسعُ وقته للبحث عن هذه المسألة الخلافيَّة في الكُتُب الكبيرة، كشروح «الهداية» وتخاريجها، و «إعلاء السنن» للتَّهانَوِي وغيرها.

فطلب مني أن أمرَّ بالرسالة مع كتابةِ كلمةٍ عنها كتقدِمة، ففعلتُ بتوفيق الله سبحانه، والرسالةُ كافيةٌ لمن ضاق وقته عن البحث الواسع، ولمولانا محمد أنور شاه الكَشْميري رسالةٌ نافعة أيضاً باسم هذه الرسالة، وفيها فوائد وتحقيقات، ومن أراد

المزيدَ فعليه بـ «نصب الراية» للحافظ الزيلعي، والجزء السابع من «إعلاء السنن» لمولانا التَّهانَوِي، فإن فيهما ما يُغْنيه عن سائر المصادر، ومنِ استزاد على ذلك فأمامه متَّسَع للغاية.

وقد تعرَّضتُ في «النكت الطريفة» لمسائل الوتر في خمسة أبواب، أرقامها على ترتيب ابن أبي شيبة: (٨٨ و ٩١ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٩)، وصفحاتها: (١٦٤ و ١٧١ و ١٨٨ و ١٩١ و ٢١٧). ومما قلتُ في ص ١٧٣: «وقد مال إلى رأي أبي حنيفة في الوجوب سُحنون وأَصْبَغ من كبار المالكية، كما يقول ابن العربي في «عارضة الأَحْوَذي»، وقال ابن حزم في «المحلَّى»: (٢/ ٢٣١): قال مالك: الوتر ليس فرضاً لكن من تركه أُدِّب، وكان جَرْحةً في شهادته. وقال الشافعي في «الأم» (١/ ١٢٥) ــ عند كلامه في الوتر وركعتي الفجر ــ: لا أُرَخِّص لمسلم في ترك واحدة منهما، وإن لم أُوْجِبْهما، ومن ترك واحدةً منهما أسوأُ حالاً ممن ترك جميع النوافل.

وحكى الموفَّق ابن قُدَامة في «المغني» عن أحمد: مَنْ تَرَكَ الوتر عمداً فهو رجلُ سوء، ولا ينبغي أن تُقْبَل شهادته. فيا تُرى هل يقلُّ معنى كلمات هؤلاء الأئمة عن الوجوب الذي يقول به فقيه الملة أبو حنيفة؟.

بل أَلَّف العلامة علم الدين علي بن محمد السخاوي المقرئ الفقيه المشهور ــ زميلُ العزِّ ابن عبد السلام ــ جزءاً ساق فيه الأحاديثَ الدالَّة على فرضية الوتر، وقال: فلا يَرتابُ ذو فهم بعد هذا أن صلاة الوتر أُلْحِقتْ بالصلوات الخمس في المحافظة عليها. وليس هذا من الحنفية بل من الذين ترجَمَ لهم التاج ابن السُّبْكي في عداد الشافعية، وكتابه «جَمال القُرَّاء وكمال الإقراء» بالغُ الشهرة، ولو رأى محمد بن نصر المَرْوَزي هذا الجزء لضاق صدره وطال لسانه. سامحنا الله وإياه.

وقد حكى ابن بَطَّال وجوبَ الوتر على أهل القرآن عن ابن مسعود، وحذيفة رضي الله عنهما، كما حكى ذلك عن إبراهيم النَّخَعي رحمه الله.

وإني أروي مروياتِ الشيخ عبد الغني النابُلُسي ومؤلفاتِه بالإجازة العامة من طُرُق، من أعلاها روايتي عن شيخي الحسن الأزطوائي، عن السيد أحمد بن سليمان الأروادي، عن محمد أمين بن عمر عابدين، عن الشقيقين عبد القادر وإبراهيم ابني إسماعيل بن عبد الغني النابلسي، عن جدِّهما المذكور، ضاعف الله لنا ولهم الأجور، بمنّه وكرمه.

وترجمةُ مؤلِّف الرسالة سيدي عبد الغني النابلسي في «سلك الدرر»، وتاريخ الجَبَرتي، وغيرهما، ومؤلفاتُه تزيد على ثلاثمائة مؤلَّف وكان ميلاده سنة خمسين وألف، ووفاته سنة ثلاث وأربعين ومائة وألف، تغمَّده الله برضوانه ونفعنا بعلومه، ووفَّق الأستاذ الناشر للإنفاق على نشر كثير من الكتب النافعة في خير وعافية، وبارك له في أموره كلِّها، إنه مجيب لمن دعاه؟

تحريراً في ١٠ من ذي القعدة سنة ١٣٧٠هـ محمد زاهد الكوثري



كتب نادرة

العدد المطبوع ٥٠٠

أحكام القرآن

للإمام المعظم والمجتهد المقدم

أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ

جمعه الإمام الكبير الحافظ النحرير الفقيه الأصولي أبو بكر أحمد

ابن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي

النيسابوري صاحب « السنن الكبرى » المتوفى

سنة ٤٥٨ هـ رضي الله عنهما

عرّف الكتاب وكتب تقدمته

العلامة المحدث الكبير صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

روجع على النسخة المخطوطة الوحيدة المحفوظة

بدار الكتب الملكية المصرية تحت رقم ٧١٥ مجاميع طلعت

عني بنشره ، وتصحيحه ، ووقف على طبعه

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

الطبعة الأولى ١٩٥١ م



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «أحكام القرآن»
جَمْع الحافظ البيهقي من نصوص الإمام الشافعي
رضي الله عنهما

الحمد لله منزِّل الكتاب، الهادي إلى الصواب. والصلاة والسلام على خير من أُوتي الحِكْمة وفَصْل الخطاب، سيِّدِنا محمد وآله وصحبِه البررةِ الأنجاب. وبعد:

فإن خاتمَ كُتُب الله المنزَّلة على أنبيائه المرسلين خُصَّ به خاتَم رُسُل الله صلوات الله وسلامه عليه وعليهم أجمعين. وقد حَوَى من علوم الهداية ما لا يُتَصَوَّر المزيدُ عليه، حتى استنهض هممَ علماء هذه الأمة، في التوسع في تبيين تلك العلوم من ثنايا القرآن الكريم، فألَّفوا كُتُباً فاخرة في تفسير الذكر الحكيم، على مناهجَ من الرواية والدراية، وعلى أنحاءَ من وجوه العناية.

فمنهم من عُنيَ بغريب القرآن، فألَّف في تبيين مفردات القرآن كتباً عظِيمةَ النَّفْع، ومنهم من اهتمَّ بمشْكِل الإعراب، فتوسَّع في تبيين وجوه الإعراب على لَهَجاتِ شتى القبائل العربية، ومنهم من نَحَا نحوَ توجيهِ وجوهِ القراءاتِ المرويَّةِ تواتراً وشواذِّ القراءات المروية في صدد التفسير.

ومنهم من ألَّف في مشكِل معاني القرآن وأجاد، ومنهم من خَدَم آياتِ المواعظ والأخلاق، ومنهم مَنْ شرَح آياتِ التوحيدِ والصفات، ومنهم مَنْ أوضَحَ آياتِ الأحكام، في الحلال والحرام، ومنهم من خَصَّ جدل القرآن بالتأليف، إلى غير ذلك

من علومٍ أشار إليها كلُّ من ألَّف في علوم القرآن من العلماء الأجلاء، ولا سيما ابنُ عَقِيلة المكي في كتابه «الزيادة والإحسان في علوم القرآن»[١].

ومنهم من سَعَى في جمع هذه النواحي في صعيد واحد، فأصبح مؤلَّفه ضخماً فخماً تبلُغ مجلداته مائة مجلَّد وأكثر. فكتاب «المختزَن» في تفسير القرآن الكريم للإمام أبي الحسن الأشعري أقلُّ ما قِيل فيه: إنه في سبعين مجلداً، كما يقولُه المَقرِيزي، ويقول أبو بكر بن العربي: إنه في خمسمائة مجلد ـ وهذا مما يختلف باختلاف الحجم والخطِّ ـ.

وتفسير «أنوار الفجر» لأبي بكر بن العربي في ثمانينَ ألفَ ورقة، فلا يقلُّ عن ثمانين مجلداً ضخماً، وتفسير الحافظ أبي حفص بن شاهين في ألف جزءٍ حديثي[٢]، وتفسير «حدائق ذات بهجة» لأبي يوسف عبد السلام القَزْويني الحنفي وأقلُّ ما قيل فيه: إنه في ثلاثمائة مجلد، وكان مؤلِّفه وَقَفَ النسخةَ الوحيدةَ من هذا التأليف العظيم لمسجد أبي حنيفة ببغداد، فضاعت عند استيلاء هلاكو، ويقول الأستاذ البحَّاثة السيد عبد العزيز المَيْمَني الهندي: إنه رأى جزءاً منه في إحدى فهارس الخزانات.

وتفسير أبي علي الجُبَّائي، وتفسير القاضي عبد الجبار، وتفسير ابن النقيب المقدسي، وتفسير محمد الزاهد البخاري: كلُّ واحدٍ منها في مائة مجلد ـ والأخيران حنفيان ـ. وتفسير «فتح المنَّان» للقُطْب الشيرازي الشافعي في ستين مجلداً، وهو محفوظٌ في خزانَتيْ علي باشا الحكيم، ومحمد أسعد في الآستانة، وتفسير ابن فَرْح القرطبي المالكي في عشرين مجلداً.

وأما ما يبلغ عَشْرَةَ مجلداتٍ ونحوَها من التفاسير فخارجٌ عن حدِّ الإحصاء.

---

(١) هذَّب به «الإتقان» وزاد في علومه قدر نصفه، هو محفوظ في مكتبة علي باشا الحكيم في إستنبول (ز).

(٢) والجزء الحديثي يكون في أربعين صفحة عادة.

وأما منِ اختطَّ لنفسه أن يبيِّـن ناحيةً خاصةً من القرآن فيكون عملُه أتمَّ فائدةً، وليس الخَبَرُ كالمُعَاينة، ومن جَمَعَ بين علوم الرواية والدراية يكون بيانُه أوثقَ، وبالتعويل أحقَّ.

ومن يكون مقصِّراً في شيء منها يكون التقصير بادياً في بيانه، مهما خُلِع عليه من ألقاب العلم.

ولأئمة الاجتهاد رضي الله عنهم استنباطاتٌ دقيقةٌ من آيات الأحكام، بها تظهر منازِلُهم في الغَوْص، وبها يتدرَّج المتفقِّهون على مدارج الفقه، فتجبُ العناية بها كلَّ العناية، لتثمرَ ثمرتَها كما ينبغي.

ولعلماء علم التوحيد أيضاً استنباطاتٌ بديعةٌ من آيات الذكر الحكيم، فَتَرَى من يقول بوجوب معرفة توحيد الله بالعقل، يحتجُّ بقوله تعالى: ﴿إن الله لا يغفِرُ أن يُشْرَكَ به ويَغْفِرُ ما دون ذلك لمن يشاء﴾ لإطلاق الآية وخُلُوِّها عن قَيْد بلوغ خبر الرسول، فيكون آثماً بالشرك إثماً غيرَ معفوٍّ عنه مطلقاً: بَلَغَه خبرُ الرسول أم لم يبلُغْه، لكفاية العقل في معرفة توحيد الله عزَّ وجلَّ.

وَتَرَى مَنْ لا يقول بذلك يحتجُّ بقوله تعالى: ﴿وما كُنَّا معذِّبينَ حتى نبعَثَ رسولاً﴾ ويقولُ: دلَّ هذا على أنه لا عذابَ بالإشراك قبل بلوغِ خبر الرسول بالتوحيد، ونَقَضَ القائلُ الأولُ على الثاني احتجاجَه بالآية قائلاً: إنك حَمَلْتَ التعذيبَ على التعذيب في الآخرة من غير دليل، مع أن السِّبَاقَ والسِّياقَ يعيِّنانِ أن المراد بالتعذيب في هذه الآية هو التعذيبُ تعذيبَ استئصال، وهو يكونُ في الدنيا لا في الآخرة، لأن الله سبحانه مدَّ عدمَ التعذيب إلى زمن بَعْثِ الرسول، فيكون التعذيبُ واقعاً بعد البعثِ وَتَمَرُّدِ المرسَلِ إليه عن قبول الرسالة، وذلك في الدنيا، فيكون هذا العذابُ عذابَ الاستئصال في الدنيا.

وقولُه تعالى في السياق: ﴿وإذا أَرَدْنا أنْ نُهْلِكَ قريةً أَمَرْنا مُتْرَفِيها فَفَسَقُوا فيها فحقَّ عليها القولُ فَدَمَّرْناها تَدْمِيراً﴾ بيانٌ لعذابِ الاستئصالِ عند فُسوق المأمورِ عن

قبول الأمر، فيكون دليلاً آخَرَ يفسِّر ما سَبَق، على أن محقِّقي أهل الكلام لا يقبلون توقُّف التوحيد على رسالة لما يَستلزِمُ ذلك من الدَّوْر المردود.

ومما أُلِّف في أحكام القرآن على مذهب أهل العراق: «أحكام القرآن» لعلي بن موسى بن يَزْداد القُمِّي، و «أحكام القرآن» لأبي جعفر الطَّحَاوي ــ في ألف ورقة ــ، و «أحكام القرآن» لأبي بكر أحمد بن علي الرازي المعروف بالجَصَّاص ــ في ثلاثة مجلدات، و «تلخيص أحكام القرآن» للجمال بن السِّراج محمود بن أحمد القُوْنَوي، و «التفسيرات الأحمدية» للأَّجْيُون الهندي صاحب «نور الأنوار»، وهي على اختصارها نافعة.

ومما أُلِّف في أحكام القرآن على مذهب أهل المدينة: «أحكام القرآن» لإسماعيل القاضي كبير المالكية بالبصرة، ويتعقَّبه الجَصَّاص، و «مختصر أحكام القرآن» لإسماعيل القاضي، تأليف بَكْر بن العلاء القُشَيري، و «أحكام القرآن» لابن بُكَير، و «أحكام القرآن» لأبي بكر بن العربي ــ وأسانيد تلك الأربعة في «فهرست» ابن خَيْر الأندلسي ــ و «أحكام القرآن» لابن فَرَس.

ومما أُلِّف في أحكام القرآن في مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه: كتاب «أحكام القرآن» للإمام الشافعي نفسِه، كما يعزوه البيهقي إليه، وإن لم نطلَّع عليه، وكتاب «أحكام القرآن» جمع أبي بكر البيهقي من نصوص الإمام الشافعي في الكتب ــ وهو هذا المنشور ــ وكتاب «أحكام القرآن» للكِيَا الهَرَّاسي رفيقِ الغزالي في الطلب ــ نَوَدُّ تيسُّر نَشْره قريباً ــ .

وهي الكتب المهمة في أحكام القرآن على المذاهب، وقد طُبع كتاب الجصَّاص، وكتاب «التفسيرات الأحمدية»، وكتاب ابن العربي.

وكان فَضْلُ السَّبْقِ بنشر كتاب «أحكام القرآن» في مذهب الشافعي لأبي أسامة

الأستاذ البحَّاثة السيد محمد عزت العطار الحسيني[1]، حيث بادرَ بنشْر كتاب «أحكام القرآن» جمع أبي بكر البيهقي من نصوص الشافعي.

وهو كتاب بالغُ النفْعِ، يُعْلَم به مبلغُ غَوْصِ هذا الإمام العظيم على المعاني الدقيقة في القرآن الكريم، ويتدرَّج به المتفقِّه على مَدَارج الاحتجاج في المسائل الخلافية فيزداد علماً، وتَتَبيَّنُ آراء باقي الأئمة فيها من كتب «أحكام القرآن» المؤلَّفة في مذاهبهم.

وقد أجاد البيهقي صُنْعاً حيثُ تَتَبَّع غايةَ التتبُّع نصوصَ الإمام الشافعيِّ رضي الله عنه في كتبه وكتب أصحابه من أمثال المُزَني، والبُوَيطي، والربيع الجِيزي، والربيع المرادي، وحَرْملة، والزَّعْفراني، وأبي ثور، وأبي عبد الرحمن، ويونس بن عبد الأعلى وغيرهم، ونَقَلها كما هي، مع تأييد تلك المعاني المستنبطة بالسنن الواردة.

وللبيهقي تجلُّد عظيم، وصبر كبير، في مناصرة الإمام الشافعي في جميع ما أَلَّف تقريباً، وفضلُه في ذلك مشكورٌ عند الجميع، مع كونِ مواضعِ النقدِ من كلامه مشروحة في كتب المذاهب، كافأ الله سبحانه البيهقيَّ على هذا الجمع النافع، وأثاب ناشره في العاجل والآجل، وفي الدنيا والآخرة.

أما البيهقي: فهو الحافظ الكبير، الفقيه الأصولي النقَّاد، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البَيْهَقيُّ النَّيسابوريُّ الخُسْرَوْجِرْدي الفقيه الشافعي.

ولد في شعبان سنةَ أربع وثمانين وثلاثمائة في قرية خُسْرَوْجِرْد: بضم الخاء، وسكون السين، وفتح الراء، وسكون الواو، وكسر الجيم، وسكون الراء، آخرها الدال المهملة، من قُرى بَيْهَق ــ على وزن صَيْقَل ــ وبَيْهَق: قُرَى مجتمعةٌ في نواحي نيسابور.

---

(١) توفي البحاثة السيد محمد عزت العطار الحسيني بالقاهرة سنة ١٣٧٥هـ عن ٦٣ سنة رحمه الله.

سمع الحديث من نحو مائة شيخ، أقدمُهم أبو الحسن محمد بن الحسين العلوي، وقد تنقَّل في بلاد خُراسان، ورَحَل إلى العراق والحجاز والجبال، لسماع الحديث، وتخرَّج في الحديث على الحاكم صاحب «المستدرك».

فمن شيوخه: أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي، والحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري، وأبو الحسن علي بن أحمد بن عبدان الأَهْوازي، وأبو الحسين علي بن محمد بن عبد الله بن بِشْران، وأبو عبد الله إسحاق بن محمد بن يوسف بن يعقوب النَّسَوي، والقاضي أبو بكر أحمد بن الحسن الحِيري، وأبو أحمد عبد الله بن محمد بن الحسن المِهْرَجاني، وأبو نصر عمر بن عبد العزيز بن عمر بن عثمان بن قتادة، وغيرهم من شيوخ العلم في خراسان، والجبال، والحرمين، والكوفة، والبصرة، وبغداد.

قال الذهبي في «طبقات الحفاظ» في ترجمة البيهقي: هو الإمام الحافظ العلامة شيخ خراسان كان عنده «مستدرك الحاكم» فأكثر عنه، وبُورِكَ له في عمله لحسن مقصِده، وقوَّة فهمه، وعَمِل كُتُباً لم يُسْبَق إلى تحريرها، منها: «الأسماء والصفات» وهو مجلدان[١]، و«السنن الكبرى» عشر مجلدات[٢]، و«معرفة السنن والآثار» أربع مجلدات[٣]، و«شُعَب الإيمان» مجلدان، و«دلائل النبوة» ثلاث مجلدات، و«السنن الصغير» مجلدان، و«الزهد» مجلد، و«البعث» مجلد، و«المعتَقَد» مجلد، و«الآداب» مجلد، و«نصوص الشافعي» ثلاث مجلدات، و«مناقب أحمد» مجلد، و«كتاب الإسراء» وكتب كثيرة لا أذكرها. اهـ.

وقال اليافعي في «مِرآة الجَنَان» عن البيهقي هو: الإمامُ الكبيرُ، الحافظ

---

(١) طُبع بمصر [بتحقيق المصنف رحمه الله].

(٢) طُبع بالهند.

(٣) لم يطبع، ، ويوجد نسخة غير كاملة برواق المغاربة بالأزهر، [وطبع حديثاً طبعتين!!].

النحرير، الفقيه الشافعي، واحدُ زمانه، وفردُ أقرانه في الفنون، من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله بن البَيِّع في الحديث، الزائدُ عليه في أنواع العلوم، له مناقبُ شهيرة، وتصانيفُ كثيرة، بلغتْ ألفَ جزء، نفع الله تعالى بها المسلمين شرقاً وغَرْباً، وعَجَماً وعُرْباً، لفضله وجلالته، وإتقانه ودِيانته، تغمده الله برحمته. غَلَب عليه الحديثُ واشتهر به، ورحل في طلبه إلى العراق، والجبال، والحجاز، وسمع بخراسان من علماء عصره وكذلك بقيةُ البلاد التي انتهى إليها، وأخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر بن محمد العمري المَرْوَزي وهو أوَّلُ من جَمَع نصوص الشافعي في عشر مجلدات. اهـ.

وقال إمام الحرمين: ما من شافعيٍّ إلَّا وللشافعيِّ في عُنُقه منّـة إلَّا البيهقيَّ، فإن له على الشافعي منةً، لتصنيفه في نُصْرة مذهبه وأقاويله. اهـ.

وقال عبد القادر القرشي في «طبقاته»: فوالله ما قال هذا من شَمَّ تَوَجُّه الشافعي وعظمَته ولسانَه في العلوم. ولقد أخرج الشافعيُّ باباً من العلم ما اهتدى إليه الناس من قبله، وهو علم الناسخ والمنسوخ، فعليه مدار الإسلام. مع أن البيهقيَّ إمامٌ حافظ كبيرٌ، نَشَر السنةَ ونَصَر مذهبَ الشافعيِّ في زمنه.

وقال ابن العِماد في «شَذَرات الذهب»: هو الإمام العَلَم الحافظ، صاحبُ التصانيف. قال ابن قاضي شُهْبَة: قال عبد الغافر: كان على سيرة العلماء، قانعاً من الدنيا باليسير، متجمِّلاً في زهده وورعه، وذكر غيره أنه سَرَدَ الصوم ثلاثين سنة.

وقال في «العِبَر»: توفي في عاشر جُمادى الأولى بنيسابور سنة ثمانٍ وخمسين وأربعمائة، ونُقل تابوتُه إلى بَيْهَق، وعاش أربعاً وسبعين سنة. اهـ.

قال ابن خَلِّكان: هو واحدُ زمانه، وفردُ أقرانه في الفنون، من كبار أصحاب الحاكم في الحديث، ثم الزائد عليه في أنواع العلوم، أخذ الفقه عن أبي الفتح ناصر المَرْوَزي، غَلَب عليه الحديثُ واشتهر به. أخذ عنه الحديثَ جماعةٌ منهم: زاهر الشحَّامي، ومحمدُ الفَراويُّ، وعبد المنعم القُشَيري، وغيرهم. اهـ.

وأثنى عليه ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» وقال: كَتَب إليَّ الشيخ أبو الحسن الفارسي: الإمام الحافظ الفقيه الأصولي، الديِّن الورِع، واحد زمانه في الحفظ، وفَرْدُ أقرانه في الإتقان والضبط، من كبار أصحاب الحاكم أبي عبد الله الحافظ، والمكثرين عنه، ثم الزائدِ عليه في أنواع العلوم، كَتَب الحديثَ وحَفِظه من صباه، وتفقَّه وبَرَعَ فيه، وشَرَع في الأصول، ورحل إلى العراق، والجبال والحجاز.

ثم اشتغل بالتصنيف، وألَّف من الكتب ما لعله يبلغ قريباً من ألف جزء مما لم يَسْبِقْه إليه أحد، جمع في تصانيفه بين علم الحديث، والفقه، وبيانِ عللِ الحديث، والصَحيح، والسقيم، وذكر وجوهَ الجمعِ بين الأحاديث، ثم بيان الفقه والأصول، وشَرْحِ ما يتعلَّق بالعربية.

اسْتَدْعَى منه الأئمة في عصره الانتقال إلى نيسابور من الناحية، لسماع كتاب «المعرفة» (وهو السنن الأوسط) وغير ذلك من تصانيفه، فعاد إلى نيسابور سنة إحدى وأربعين وأربعمائة، وعَقَدوا له المجلس لقراءة كتاب «المعرفة» وحضره الأئمة والفقهاء وأكثروا الثناءَ عليه والدعاءَ له في ذلك، لبراعته ومعرفته وإفادته.

وكان رحمه الله على سيرة العلماء قانعاً من الدنيا باليسير، متجمِّلاً في زهده وورعه، وبقي كذلك إلى أنْ توفي رحمه الله بنيسابور، يوم السبت العاشرَ من جُمَادى الأولى سنة ثمان وخمسين وأربعمائة، وحُمِل إلى خُسْرَوْجِرْد. اهـ.

هذا، ومن أراد الاطلاع على ترجمته بتوسُّع فليراجع تَقْدِمتنا على كتاب «الأسماء والصفات» المطبوع بالقاهرة، رضي الله عنه وأرضاه، وتغمَّده برضوانه في أخراه؟

في ١٩ ذي الحجة سنة ١٣٧٠هـ — محمد زاهد الكوثري

نثر الدر المكنون

من فضائل اليمن الميمون

تأليف

حضرة الاستاذ البحاثة السيد محمد بن علي الاهدل الحسيني اليمني الازهري

طبع على نفقة جناب الاخ الصالح الشيخ محمد بن احمد باسندوه الحضرمي



الطبع الاول

تنبيه

قد كنت اطلعت حضرة العلامة السيد محمد بن محمد بن يحيى زبارة الحسيني على ما جمعته من الاحاديث النبوية في فضائل أهل اليمن سنة ١٣٤٨ ه بمصر القاهرة فاشار علي ان يختم بها طبع مجموعة الرسائل اليمنية وصرح بذلك في مقدمته لها باول رسالة منها بآخر الصحيفة الثالثة رقم (١) أني جمعت في سنة ١٣٤٨ من الامهات الست وسائر كتب المحدثين زيادة على مائتي حديث ولكن أشار علي بعض المحبين من أهل الذوق ان اختصرها فاخترت منها أطول الروايات وأصحها ا . لم يبق من العدد المذكور الا ما ينيف على مائة حديث ثم صرفت الهمة بعون الله الكريم الى جميع وفود اليمن الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكتبه اليهم قبل اسلامهم وبعده وبعوثه وما كتبه لهم ابو بكر رضي الله عنه في الصدقة واستنفارهم للجهاد فتحصلت على ٤٧ وفدا و ٢٢ كتابا وختمته ببعض فضائل أهل البيت وصدرته بمقدمة في مجد اليمن جاهلية وفخرها اسلاما واخترت طبعه مستقلا عن غيره فجاء بحمد الله كتابا حافلا بالفضائل الكثيرة والمزايا العظيمة يسر الناظرين ويبتهج بسمو طلعته أبناء اليمن في كل عصر وزمن ببركة الاخلاص لله في العمل وحب الوطن الذي هو جزء من الايمان وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه أنيب

مطبعة الزهراء بالروضة بمصر



تقريظ حضرة العلامة الجِهْبِذ البحَّاثة المحقق صاحب المفاخر السامية الشهيرَة وكيل شيخ الإسلام في التدريس بالقُسْطَنْطينية وأحد أساطين علماء الدولة العثمانية الشيخ محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري نزيل مصر القاهرة حالاً

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل غيثَ نعمِه على الناس مدراراً، وصوَّرهم وأحسنَ صورهم وخلقهم أطواراً، وفضَّل بعضَهم على بعضٍ خَلْقاً وخُلُقاً وداراً، وجعلهم شعوباً وقبائل وأسكنهم أقطاراً، وأعطى كلَّ شعب وقطر ميزةً وفخاراً، عنايةً من الله سابقةً بها يتسابقون إلى الخيرات بِداراً، ويتنافسون في سلوك سبيل الاحتفاظ بتلك المفاخر أجيالاً وأدواراً، لا يتعدَّى الموفَّقون منهم في ذلك حدود ما أنزل الله إيراداً وإصداراً.

والصلاة والسلام الأتمان الأكملان، على سيدنا ونبينا محمد المبعوث من بني عدنان، المرسلِ رحمةً للعالمين، وعلى آله الأطهار الطيبين، وأصحابه الأخيار المهديين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أمـا بعد فقد أسْعَدني الحظُّ بالاطلاع على كتاب «نشر الدر المكنون من فضائل اليمن الميمون» للسيد الجليل السَّمَيْدع، والتقيِّ الورع الأروع، المِفْضال مثال حُسن الخُلُق وكرم الخِلال، مظهر الصون الإلٰهي، والنفحة الرحمانية، فرع تلك الدُّوحة

الزاكيةَ الأهدلية اليمانية، سليلِ بيت النبوة، الشهم السري السيد محمد بن علي الأهـدلي الحسيني اليماني الأزهري، حفظه الله، وأتم عليه نعمه في دنياه وأخراه.

فأخذتُ أتصفَّح صفحاتِ هذا السفر الجليل على عَجَل، وإن كان المستعجِل لا يخلو من زلل، فإذا به ما استلب لُبِّي، وأخذ بمجامع قلبـي، من تحقيقات عزيزة المنال، وتدقيقات لا تصدُر إلاَّ من كُمَّل الرجال، فمضيت على تَنْسيم نسيم هذه الروضة الغنَّاء، والتمتُّع بشميم ورودها الفيحاء، وكلما زدت نظراً في الكتاب ازددت سروراً وابتهاجاً، ووجدت به نوراً وسراجاً وهَّاجاً، يُضيء سبيل الاطلاع، على فضائل الأقطار اليمانية وتلك البقاع، وفضائل أهليها الذين هم أرقُّ الناس أفئدةً، وأعرقُهم إيماناً، وأقدمُهم حضارةً وأسبقهم عِمْراناً، وأكثرهم مفاخر جاهليةً وإسلاماً، وأطوعُهم للذي جَعَله الله للمتقين إماماً.

وألفيتُه رائعَ الترتيب والتصنيف، بديعَ التبويب والترصيف، حسنَ المطلع، رائقَ المقطع، ابتدأ مؤلفه البارع بالإشارة فيه إلى ما للقطر اليماني من المفاخر في الغابر والحاضر، إشارةَ مؤرِّخٍ ماهر، ثم أَلَمَّ بمذهب أهل البيت الطاهر، وساق آيات الكتاب الكريم المتعلقة بأهل اليمن آيةً آيةً، وسَرَد في ذلك أقوال المفسِّرين بالرواية، واستقصى من أصول السنة وكتب الصحاح والسنن والمسانيد والمعاجم والجوامع وأمهات كتب السير والتاريخ الأحـاديث والآثارَ والأخبارَ المتعلقة بفضل اليمن وأهله وقبائله، وبكتب الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم إلى عظماء الأقطار اليمانية، وبالوفود المتواردين منها إلى النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم، في أبواب متناسقة، وفصول مترافقة، مستوفياً الكلام على أسانيد تلك الروايات ومتونها وشرحِ غريبِ ألفاظها من أوثق المصادر، استيفاءً لا مزيد عليه لباحث عنها في بطون الدفاتر، واستقصاءً ينبـىء عن علم جمّ، وعِظَم فهم، وسعة اطلاع وطول باع، واختتم الكتابَ أحسنَ اختتام بذكر بعض ما للعترة النبوية الزكية، من الفضائل والمناقب المروية، عن النبـي صلَّى الله عليه وآله وسلَّم على أسلوب لطيف، وطراز شريف، فخدمَ مؤلفُه بذلك

أجلَّ خدمةٍ نحو بلاده، ونحو أهل بيت النبوة عليهم السلام، ومحبيهم من أهل الإخلاص والإيمان، على رغم أنوف أهل النفاق والخذلان، والله سبحانه ينفع المسلمين بهذا التأليف الجليل، ويكافىء مؤلِّفه الفاضل أحسنَ مكافأة على هذا العمل النبيل، وهو وليُّ المحسنين، نعم المولى ونعم الوكيل، والحمد لله رب العالمين، وصلَّى الله على سيدنا محمد وآله وسلَّم؟

في ١٤ رجب الفرد سنة ١٣٥٠هـ

كتبه الفقير إليه سبحانه

محمد زاهد الكوثري

عُفي عنه



الجزء الاول

من

فتاوى السبكي

للإمام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي

عن نسخة دار الكتب المصرية، ونسخة دار الكتب الظاهرية في دمشق

* * *

عنيت بنشره

مكتبة القدسي

لصاحبها حسام الدين القدسي

القاهرة . باب الخلق . حارة الجداوي ١ بدرب سعادة



ترجمة الإمام تقي الدين السُّبْكي

هو الإمام العلامة، الحافظ الفقيه، المجتهد النَّظَّار، الورِع الزاهد، قاضي القضاة تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السُّبْكي الكبير رحمه الله.

ولد بِسُبْك ـ بضم فسكون ـ من قُرى المُنوفيَّة بمصر سنة ٦٨٣.

تفقَّه على ابن الرِّفْعة، وأخذ التفسيرَ عن العلم العراقي، والحديثَ عن الشرف الدمياطي، والقراءاتِ عن التقي الصائغ، والأصلين[١] والمعقولَ عن العلاء الباجي، والخلافَ والمنطقَ عن السيف البغدادي، والنحوَ عن أبي حَيَّان.

ورَحَل في طلب الحديث إلى الشام والإسكندرية والحجاز، وسمع من شيوخها كابن المَوَازيني، وابن مُشْرِفْ وابن الصَوَّاف، والرضيِّ الطبري، وآخرين، يجمعُهم «معجمه» الذي خرَّجه له الحافظ أبو الحسين بن أَيبك في عشرين جزءاً.

قال الحافظ أبو المحاسن الحُسَيني في «ذيل تذكرة الحفاظ»: عُني بالحديث أتمَّ عنايةٍ، وكتبَ بخطِّه المليح الصحيح المتقَن شيئاً كثيراً من سائر علوم الإسلام، وهو ممن طبَّق المهالكَ ذِكْرُه، ولم يخفَ على أحدٍ عَرَف أخبارَ الناسِ أمرُه، وسارتْ بتصانيفه

(١) أي: أصول الدين ـ علم الكلام والتوحيد ـ وأصول الفقه.

وفتاويه الرُّكْبان في أقطار البلدان، وكان ممن جَمَعَ فنونَ العلم.. مع الزُّهد والورع، والعبادة الكثيرة، والتلاوة، والشجاعة، والشدة في دينه. اهـ.

وقال الجلال السيوطي في «ذيل تذكرة الحفاظ»: أقبلَ على التصنيف والفُتْيا، وصنَّفَ أكثرَ من مائة وخمسين مصنَّفاً، وتصانيفُه تدلُّ على تَبَحُّره في الحديث وغيره، وسعة باعه في العلوم، وتخرَّج به فُضَلاء العصر، وكان محققاً مدقِّقاً، نَظَّاراً جَدَلياً، بارعاً في العلوم، له في الفقه وغيره الاستنباطاتُ الجليلة، والدقائقُ اللطيفة، والقواعد المحرَّرة التي لم يُسْبَقْ إليها، وكان منْصِفاً في البحث، على قَدَمٍ من الصلاح والعَفَاف، ومصنفاتُه ما بين مطوَّل ومختصَر، والمختصَر منها لا بدَّ وأن يشتملَ على ما لا يُوجَد في غيره من تحقيقٍ وتحريرٍ لقاعدة، واستنباطٍ وتدقيق. اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر: وَلِيَ قضاءَ دمشق سنة ٧٣٩ بعد وفاة الجلال القَزْويني، فباشَرَ القضاء بهمَّة وصَرَامة، وعفة وديانة، وأُضِيفتْ إليه الخَطَابة بالجامع الأموي فباشَرها مدةً، ووَلِيَ التدريس بدار الحديث الأشرفية بعد وفاة المِزِّي، وما حُفِظ عنه في التِّركات ولا في الوظائف ما يُعَاب عليه، وكان متقشِّفاً في أموره، متقلِّلاً من الملابس، حتى كانت ثيابُه في غير الموكب تُقَوَّم بدون ثلاثين درهماً، وكان لا يَسْتكْثِر على أحدٍ شيئاً، حتى إنه لما مات وَجَدوا عليه اثنين وثلاثين ألفَ درهمٍ دَيناً، فالتزم ولـداه التاج والبهاء بوفائها، وكان لا يَقَعُ له مسألةٌ مستَغْرَبة أو مشكِلة إلاَّ ويعملُ فيها تصنيفاً يجمَعُ فيه شَتَاتها طَالَ أو قَصُر. اهـ.

وقال الزَّين العراقي: تفقَّه به جماعةٌ من الأئمة، وانتشر صِيتُه وتواليفه، ولم يخلِّف بعدَه مثلَه. اهـ.

وقال الإسنوي: كان أنظرَ مَنْ رأيناه من أهل العلم، ومِنْ أجمعِهم للعلوم، وأحسنِهم كلاماً في الأشياء الدقيقة، وأجلدِهم على ذلك، وكان في غاية الإنصاف والرجوع إلى الحق في المباحث، ولو على لسان آحاد الطلبة. اهـ.

وقال الصلاح الصَّفَدي: الناسُ يقولون ما جاء بعد الغزالي مثلُه، وعندي أنهم يَظْلِمونه بهذا، وما هو عندي إلَّا مثلُ سفيانَ الثوري. اهـ.

وقال الحافظ الذهبي في حقِّه:

لِيَهْنِ الجامعَ الأمويَّ لما عَلاه الحاكمُ البَحْرُ التقيُّ
شيوخُ العصرِ أحفظُهم جميعاً وأَخْطَبُهم وأَقضاهم عليُّ

وقد أقرَّ له عدةٌ من الأعلام ببلوغه مرتبةَ الاجتهاد، ولا يَنْتَقِصُ مثلَ هذا الإمام الجليل إلَّا أصحابُ الضَّغائن من المبتدِعة وأذنابِهم، وكان صارماً مسلولاً على الشُّذَّاذ قائماً بالدفاع عن السنة دفاعَ الأفذاذ، شَجَىً في حُلُوق المبتدِعة، وجِذْعاً في أعين الحَشَوية، حيثُ قَطَع عليهم طريق الوصول إلى زَعْزَعة أركان الفروع والأصول.

ومن مصنفاته «السيف الصقيل في الردِّ على ابن زَفيل» ردَّ به على ابن القيم الزُّرَعي «نونيته» التي سمَّاها «الكافية الشافية». ومنها «شِفاء السَّقَام في زيارة خير الأنام» ردَّ به على ابن تيمية نَفْيَه شَرْعيَّة الزيارة بفتوى بخطِّه.

وقد حاولَ الردَّ على السبْكي الشمسُ ابنُ عبد الهادي في «الصارم المُنْكي». وللعلماء في الردِّ على ردِّه عدَّةُ مؤلَّفات، مثلُ «المِبْرَد المُبْكي في ردِّ الصارم المُنْكي» لابن عَلَّان و«نُصْرَة الإمام السبْكي بردِّ الصارم المُنْكي» للسَّمَنُّودي.

ومنها: «التحقيق في مسألة التعليق» وهو الردُّ الكبير على ابن تيمية، و«رفع الشِّقاق في مسألة الطلاق» و«الدُّرة المضيَّة في الردِّ على ابن تيمية» و«نقد الاجتماع والافتراق في مسائل الأَيمان والطلاق» و«النظرَ المحقَّق في الحَلِف بالطلاق المعلَّق» و«الاعتبار في بقاء الجنة والنار» إلى غير ذلك من المصنَّفات، مما يَطُولُ استقصاؤه، وشُهْرتها تُغْنِينا عن سَرْدِها في هذا المقام.

ومن شعر صاحب الترجمة:

إذا أَتَتْك يدٌ من غيرذي مِقَةٍ وجفوةٌ من صديقٍ كنتَ تأْمُلُه

خُــذْهــا من الله تنبيــهــاً ومــوعــظةً　　　بــأنَّ مـا شــاء ــ لا مـا شئت ــ يفعلُه

بقيَ على قضاء الشام إلى أَنْ ضَعُفَ وتعلَّل، فأناب عنه ولدَه التاج، وانتقل إلى القاهرة، وتوفي هناك بعد عشرين يوماً سنة ٧٥٦، ودُفن بسعيد السعداء، بباب النصر، وكان رغبَ في أن يُدْفَن عند الإمام الشافعي، لكنْ حال دون رغبته الأمير شيخون. أغدقَ الله على ضريحه سَحَائبَ رحمته ورضوانه، بمنِّه وكرمه؟



سلسلة التاريخ الإسلامى



الطبقات الكبرى

لابن سعد

(وعليه تعليقات وشروح من اللجنة)

الجزء الأول

لجنة
نشر الثقافة الإسلامية

بدار جمعية الجهاد الإسلامى

لجنة نشر الثقافة الإسلامية شارع الناصرية رقم ١٣ القاهرة — سنة ١٣٥٨ تليفون ٤٢٥٠٩



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «الطبقات الكبرى»
ومؤلِّفها الإمام الكبير محمد بن سعد كاتب الواقدي

قبلَ التحدُّث عن هذا الكتاب الجليل، ومؤلِّفه العظيم، أرى لِزاماً أنْ أضعَ أمام أعينُ القرَّاء الكرام ما كانت عليه علوم الرواية في زمن المؤلِّفِ وشيخِه، على طريق الإيجاز، لِيَسْتَذْكِرَ من يَعْلَم ــ وليعلَمَ مَنْ لا يَعْلَم ــ ما لهذا المؤلف وشيخه من اليد البيضاء في تدوين أحوال الصحابة والتابعين ومَن بعدهم ــ في حِينه ــ من غير أن يَسبِقهما في ذلك سابق.

ومن المعلوم أن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين كانوا يحدِّثون التابعين بما عندهم من الحديث، ويفقِّهونهم في دين الله وينبِّؤونهم بما يعلمونه من الأنباء في السِّيَر والمغازي وسائر الشؤون، لكنْ لم يكنْ تصنيفُ الكُتُب في شتَّى المواضيع معهوداً في زمنهم، فكانوا يكتفون بسماع العلم وإسماعه. وما كان يكتب العلمَ مَنْ يكتبه إلاَّ لنفسه خاصةً لمجرَّد أن لا يَنْسَى ألفاظ الحديث ــ مثلاً ــ عند التحديث، لا ليكون ما كتبه كتاباً يُسْتَنْسَخُ ويُذَاع على الجمهور.

وهكذا كان الأمر إلى أن أَتَى عهدُ التدوين بعد انقضاء المائة الأولى من الهجرة النبوية، فبدأ أهلُ العلم على اختلاف مسالكهم يَكْتُبون في علوم الحديث والسِّيَر والتفسير والفقه: جوامعَ، وآثاراً، وموطَّآت، ومصنَّفات، تزدادُ بها مؤلفاتُهم على تعاقُب السنين، وكانوا يكتفون من معرفة أحوال النَّقَلة الرواةِ بما يَتَدَارسونه بينهم، ولم يكنْ ليخطُرَ على بالِ أهلِ العلم إذ ذاك تسجيلُ أحوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم، حيثُ كانوا على علمٍ من سِيَرِهم وأنبائهم، لكثرةِ ما كانوا يسمعونه

من العارفين بأحوالهم بالمخالطة والمعاشرة، ولقربِ زمنهم من زمنِ هؤلاء جِدُّ القُرْب، فالفقيهُ ـ مثلاً ـ إذا روى في ذلك العهد حديثاً بسنده ـ وبينه وبين الصحابـي رجلٌ أو رجلان فقط ـ يرويه وهو يعلمُ حالَ شيخِه الذي سمع الحديثَ منه، وحالَ شيخِ شيخِه بالسماع من شيخه، فيكونُ على بيِّنة من ثقة الرواة وضَعْفهم، وهكذا باقي الفقهاء وسائرُ العلماء في ذلك العهد.

لكن إذا طال بالناس الزمنُ، وذهب هؤلاء الذين يَعْلَمون أحوالَ الصحابة والتابعين بمدارستهم العلمَ معهم، يَبْقَى مَن بعدهم في عمىً من ناحية معرفة أحوال نَقَلَة العلم، وأنباء رجال الإسلام.

وقد أدرك الواقديُّ ـ شيخُ ابنِ سعد ـ أوائلَ تدوين الحديث والفقه والتفسير، ورأى أنه لا يوجدُ بين علماء ذلك العصر من يتفرَّغ لتدوين أحوال الصحابة والتابعين كما يجب، فأُلْهِمَ التجرُّدَ لهذه المهمةِ الشاقة والعملِ النبيل، فبدأ يَرْحَل إلى الرجال المعروفين بمعرفة أحوال هؤلاء، ومدارسة أنبائهم، ويلاقي أبناءَ الصحابة وأبناءَ أبنائهم، يُسَائِلُهم عن مصارع آبائهم، وَوَفَياتهم، وأنسابهم، وسائرِ أحوالهم، واحداً واحداً، من غير أن يزهدَ في مصدرٍ مَّا ربما يفوتُه ثم يندم، ويدوِّنُ جميعَ ما يتلقَّى منهم في كتبه، وكم شدَّ الرحْل إلى الأمكنة التي حَدَثَتْ بها الأحداث، ليشاهدَ مصارعَ من يُتَرجِم لهم، مُسْتَغْلِياً عن أنبائهم جُهْدَه.

فوقع فيما دوَّنه الضعيفُ والقويُّ، والمسندُ، والمنقطعُ، والمشهور، والغريب، ولم يتحاشَ من نَقلِ ذلك كلِّه حرصاً على أن لا يفوتَه شيء مما يُمْكِن الوصولُ إليه، فعلى مَن بعده غَرْبَلةُ مرويَّاته المدوَّنة من غير نُكْران جميله. وهو بهذا العمل المُضْني قد قام بخدمةٍ عظيمةٍ مشكورةٍ، ومَلأ فراغاً كبيراً، واستنهضَ هممَ معاصريه ومَن بعده للعمل في هذا السبيل، ولولا هذا السعيُ الجبَّار منه لبقينا أمامَ نقص لا يُتَدارك، وتقصير لا يُسْتَدْرَك.

ومع ذلك جُوْزِيَ الواقديُّ جَزاء سِنِمَّارٍ، وَرَمَاه أغلبُ الرواة عن وَتَر واحد، حيثُ كانوا يَرَوْنَ كثرةَ الغرائب في رواياته، فاتَّهمه كثيرٌ من النقاد، لكنْ فاتهم أن من

يكونُ بمنزلته في كثرة الرواية لا تُسْتَغْرَبُ كثرةُ الغريب في رواياته، ومع هذا يُوجَدُ بين الأقدمين من يَقْدِرُ قَدْرَه العظيم، ويَعرِف مقدار فضله، حتى كان إبراهيم الحربيُّ يقول: الواقديُّ آمَنُ الناس على أهل الإسلام، وأعلمُ الناس بأمر الإسلام. وقال يعقوب بن شيبة: لما تحوَّل الواقديُّ من الجانب الغربي يُقَال: إنه حَمَل كتبه على عشرين ومائة وِقْر. وقيل: كان له ستمائة قِمَطْرِ كتبٍ.

وقد وثَّقه جماعة منهم: محمد بن إسحاق الصَّغَاني حيث قال: والله لولا أنه عندي ثقة ما حدَّثتُ عنه. وقال إبراهيم الحربيُّ: من قال إن مسائل مالكٍ وابن أبي ذئب تُؤْخَذُ من أوثقَ من الواقدي فلا يُصَدَّق. وقد دافع عنه أبو بكر ابن العربي في «الأحكام» وابن سيِّد الناس في مقدمته «عيون الأثر».

والاختلاف في وَفَيات الصحابة والتابعين ـ فضلاً عن مواليدهم ـ إنما نشأ من تأخُّر عهد تدوين التاريخ، ولم يكن في تلك العصور سِجِلٌ للمواليد والوفيات.

فمنَّا ألفُ شُكْرٍ للواقدي، وأمثالِه، حيثُ قاموا بشقِّ الأنفس بالقَدْر المتوارَث، ولولاهم لبقينا في ليلٍ دامسٍ، من جهةِ معرفةِ أحوالِ رجالِ الصدرِ الأول. وهذا الإمامُ الجليل قام بتدوين كُتُبه باذلاً جهدَه مجيداً بقَدْر ما قدَّر الله له من الإجادة، لكن علمه الغزير كاد أن يقعَ في مضيعة لِطُولِ ألسنةِ أهلِ الجرح ضِدَّه، لولا قيامُ كاتبهِ وتلميذِه البارِّ الإمام الحَبْرِ محمد بن سعد بنشْر علومه، فأصبح مَنْ كَتَبَ بعدهما في أحوال الصحابة والتابعين عالةً عليهما.

وكان ابنُ سعدٍ مرضياً عند الرواة حيثُ لم يلابِسِ الفتن الهوجاء في عهد المأمون وبعده، بل كان يُماشي النقلة ويُجاريهم في الجرح والتعديل في غالب الأحوال ما أمكن الجَرْيُ معهم، فبقيتْ كُتُبه محفوظةً مقبولةً عندهم مدى الدهر، بتوفيق الله سبحانه.

وكتابُه الذي بين أيدينا يحتوي على صفوةِ ما ذكره علماء السِّيَر من أمثال الشعبي، والأوزاعي، وموسى بن عقبة، ومحمد بن إسحاق، والواقدي، فيجدُ القارىء الكريم في صدر «طبقاته الكبرى» أنباءَ الأنبياء عليهم السلام، وسائرَ آباءِ

فخر المرسلين صلوات الله وسلامه عليه، تمهيداً لذكر سِيَره ومغازيه عليه السلام.

ولكنْ ليس كلُّ ما فيه من الروايات قوياً متيناً، بل بين أسانيدِ رواياتِه ما هو مقطوعٌ ومرسَل، وبمعرفة أحوال الرجال في تلك الأسانيد تُعْرَفُ درجة الروايات. فروايةٌ تكونُ من طريقِ أمثالِ ابنِ لَهِيعة، وابن أبي سَبْرة، وهشام بن محمد الكلبي، ومحمد بن مصعب القُرقُساني ونحوهم، تبقى تحتَ نظرِ النقاد. وإنما ساق ما ساق عن كلِّ مَنْ دَبَّ وهبَّ، ليستوفي جميعَ ما ورد في الموضوع الذي يبحث عنه. ومهما كانت أسانيدُ تلك الروايات معها فأمرُ تمحيصِ تلك المروياتِ هينٌ سهلٌ عند أهل العلم.

وللمؤلِّف الفضلُ الأولُ والحظُّ الأتمُّ في تسجيل أحوال الصحابة والتابعين، وكتابُه أقدمُ كتاب متوارَثٍ في أنباء الصحابة ومَن بعدهم.

وقد وزَّع المؤلف رحمه الله رجالَ كتابه على أمصار المسلمين: المدينةِ المنوَّرة، ومكةَ المكرمةِ، والشام، واليمن، ومصر، والكوفة، والبصرة، وبغداد، وسائر البلدان. وبهذه الطريقة البديعة سهَّل المصنفُ على القارىء الكريم معرفةَ رجالِ كلِّ مصرٍ منها. وبهذا الترتيب وهذا السياق جَعَلَ الباحثَ يطَّلع على سَيْر العلم في تلك الأمصار.

وما امتاز به كتابُ المصنِّف من جَوْدة الترتيب، وحُسْن السياق مما يقعُ موقعَ الإجلال عند كلِّ مَنْ يُعْنَىَ بمعرفة الرجال. والذين أتَوْا بعده استولوا على ما حواه من العلم، لكنْ فاتهم ترتيبُه وسياقُ أسانيده باختصارِهم المُخِلِّ، فأصبحتْ مختصَراتُ المتأخرين لا تغني عن الأصل أصلاً، ولا تفيد فائدته قطعاً.

فلا يستغني المحدِّث، ولا الفقيه، ولا المؤرِّخ، ولا محبُّ الاطلاع المجرَّد، عن هذا الكتاب الضَّخْم الفَخْم، ليكونوا على بيِّنة من أمر الروايات الواردة في سيرة الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، وأحوال نقلة علوم الدين في الصدر الأول.

ولعلَّ هذه الإلمامةَ تكفي في معرفة أهمية الكتاب، وجلالة قَدْرِ المؤلِّف وشيخه، فلنذكُر الآن بعضَ نُبَذٍ من ترجمة المؤلف، لنزداد علماً بمقدار الكتاب ومؤلفه:

وهذا المؤلِّفُ هو الإمام الحَبْر الحافظ المؤرِّخ الثقة أبو عبد الله محمد بن سعد بن

مَنيع القرشي الهاشمي ولاءً، البصري ثم البغدادي. كان أبوه مولى الحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطَّلب الهاشمي. وُلد سنة ثمان وستين ومائة بالبصرة، وتوفي ببغداد يوم الأحد، لأربعٍ خَلَوْنَ من جُمادى الآخرة سنة ثلاثين ومائتين، ودفن في مقبرة باب الشام.

روَى عن محمد بن عمر الواقديِّ ـ عُمدتِه في العلم وبه تخرَّج ـ وعن إسماعيل بن إبراهيم الأسديِّ المعروفِ بابن عُلَيَّة، وأبي ضَمْرة أنس بن عياض الليثيِّ، وسفيان بن عيينة الهلالي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فُدَيك، ومحمد بن مصعب القُرْقُساني، ومَعْن بن عيسى القَزَّاز، وهُشَيْم بن بَشِير الواسطي، والوليد بن مسلم الدمشقي، وأبي الوليد الطيالسي، وعفانَ بنِ مسلم البصري، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد الزُّهري، وعبد الوهاب بن عطاء العِجْلي، ويزيد بن هارون الواسطي، وعبيد الله بن موسى العَبْسي، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وهشام بن محمد الكلبي، والحكم بن موسى القَنْطَري، وموسى بن إسماعيل التَّبُوْذَكيِّ، وعمرو بن الهيثم البصري، وهاشم بن القاسم الكِناني، وأحمد بن عبد الله بن يونس اليَرْبُوعي، وأبي سفيان محمد بن حميد العَبْدي، وأبي نُعَيم الفَضْل بن دُكَيْن الكوفي، والضحاك بن مَخْلَد الشيباني، وخَلاَّد بن يحيى الكوفي، وغيرهم من شيوخ الرواية بالبصرة والكوفة، وواسط، وبغداد، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة، والشام، واليمن ومصر، وسائر البلاد.

وهو من المكثِرين جداً من الرواية عن شيوخ الأمصار. وعمدتُه في العلم هو ذلك البحرُ الموَّاج محمد بن عمر الواقدي، وحيثُ لازمه صاحبُ الترجمة، وكَتَبَ له مدةً مديدة، عُرِف بين أهل العلم بكاتب الواقدي، وقد عدَّه محمد بن موسى البربري أولَ النقلة الأربعة الذين اجتمعتْ عندهم كُتُب الواقدي. وأشهر هؤلاء هو محمد بن سعد الكاتب هذا، ولذا كان الإمام أحمد بن حنبل يوجِّه كلَّ جمعةٍ بحنبل بن إسحاق ـ ابن أخيه ـ إلى ابن سعد يأخذُ منه جزأين من حديث الواقدي ينظر فيهما إلى الجمعة الأخرى، ثم يردُّهما ويأخذ غيرَهما. وقد رَوَى الخطيب البغدادي بسنده إلى

إبراهيم الحربي أنه قال: «ولو ذهبَ لِيَسْمَعَها كان خيراً له». اهـ. لأن الوِجادة أنزلُ منزلةً من السماع، ولأن الرغبةَ عن سماع ما يُرْغَب في الاطلاع عليه أمرٌ غيرُ مرغوب فيه.

ومن جملة الرواة عن ابن سعد: مُصْعَبُ الزبيريُّ، والحارث بن محمد بن أبي أسامة صاحب «المسند»، وأحمد بن عبيد بن ناصح الهاشمي، وأحمد بن يحيى بن جابر البَلاَذُري صاحب «فتوح البلدان»، وأبو بكر عبد الله بن محمد المعروف بابن أبي الدنيا، والحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فَهْمْ[1] راوية «الطبقات الكبرى».

قال محمد بن إسحاق النديم: ألَّف ابن سعد كُتُبه من تصنيفات الواقدي، وكان ثقة مستوراً عالماً بأخبار الصحابة والتابعين... وله من الكتب كتاب أخبار النبي صلَّى الله عليه وسلَّم. اهـ.

وقال أبو الحجَّاج المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال»: كان ابن سعد كثير العلم، كثير الحديث والرواية، كثير الكتب، كَتَبَ الحديثَ وغيره من كتب الغريب والفقه، روى له أبو داود ــ صاحب «السنن» ــ عن أحمد بن عبيد، عن محمد بن سعد، عن أبي الوليد الطيالسي قال: يقولون قَبيصة بن وَقَّاص له صحبة. اهـ.

وقال ابن حَجَر في «تهذيب التهذيب»: ابن سعد صاحب «الطبقات» وأحدُ الحفاظ الكبار المُتَحَرِّين. اهـ. ومثله في «خلاصة التذهيب».

ونصَّ ابن حجر على أنه ليس لابن سعد في الكتب ــ يعني الأصول الستة ــ غيرُ ما ذَكَره له أبو داود.

قال الذهبي في «طبقات الحفاظ»: محمد بن سعد الحافظ العلامة أبو عبد الله

---

(١) قال الخطيب في «تاريخ بغداد» ٨:٩٢: لما وُلد هذا أخذ أبوه المصحف فجعل يُبحُثُ له، فجعَلَ كلما صَفَحَ ورقةً يَخرُج ﴿فَهُمْ لا يَعقلون﴾ و﴿فَهُمْ لا يَعلمون﴾ و﴿فَهُمْ لا يُبصرون﴾ و﴿فَهُمْ لا يَسمعون﴾ فضَجِرَ، فسمَّاه: فَهْمْ. اهـ. فشُهِرَ الحسينُ هذا بابنِ فَهْمْ.

البصري مولى بني هاشم، مصنِّف «الطبقات الكبير»[١] و«الصغير» ومصنف «التاريخ». . . وينزل في الرواية إلى يحيى بن مَعين وأقرانه. . . قال ابن فَهُم: كان كثير العلم، كثير الكتب، كَتب الحديث والفقه الغريب. اهـ.

وقال في ترجمة الحسين بن فَهُم: إنه سمع «الطبقات الكبرى» من المصنِّف. اهـ.

وروى الذهبي «الطبقات الكبرى» هذه بطريق الحارث بن أبي أسامة، عن الحافظ شرف الدين الدِّمياطي، وسندُه مذكور في أول الكتاب.

وقال الخطيب البغدادي: أخبرنا الحسن بن أبي بكر، أخبرنا أحمد بن كامل القاضي، قال: سمعت الحسين بن فَهُم يقول: كنت عند مُصْعَب الزبيريِّ، فمرَّ بنا يحيى بن معين فقال له مصعب: يا أبا زكريا، حدثنا محمد بن سعد الكاتب بكذا وكذا ــ وذكر حديثاً ــ فقال له يحيى: كذب. قلت: ومحمد بن سعد من أهل العدالة، وحديثه يدلُّ على صدقه، فإنه يتحرَّى في كثير من رواياته؛ ولعل مصعباً الزبيريَّ ذكَرَ ليحيى عنه حديثاً من المناكير التي يرويها الواقدي، فنسبه إلى الكذب. وقد قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن محمد بن سعد فقال: يصدُق، جاء إلى القواريري وسأله عن أحاديثَ فحدَّثه. اهـ.

وقال الذهبيُّ في «الميزان» عن قول ابن معين في ابن سعد: هذه لفظةٌ ظاهرُها عائدٌ إلى الشيء المحكي، ويَحْتمِل أن يُقْصَدَ بها ابن سعد، لكنْ ثَبَتَ أنه صدوق. اهـ. فلا يكون كلام يحيى بن معين نصاً في جَرْحه، بل يكونُ محتمِلاً له احتمالاً مرجوحاً، فلا يصحُّ أن يقال إن ابن معين جَرَحه.

قال السخاويُّ في «الإعلان»: ابن سعد ثقة، وإنْ كان شيخه الواقدي ضعيفاً. اهـ.

---

(١) وجه تذكير الصفة أن الأصل «كتابُ الطبقاتِ الكبيرُ» فحذف «الكتاب» وناب منابَهُ المضاف إليه، فَذُكِّرَ تذكيرَه، كما قيل في «السنن الكبير» و«السير الكبير».

وقال ابن خَلِّكان: صنَّف ابن سعد كتاباً كبيراً في طبقات الصحابة والتابعين والخلفاء إلى وقته، فأجاد فيه وأحسن، وهو يدخُل في خمسَ عَشْرَةَ مجلدةً، وله «طبقات» أخرى صغرى، وكان صدوقاً ثقة. اهـ.

وقال الخطيب: كان ابن سعد كثيرَ الحديث والرواية، وكثيرَ الطلب، وكثيرَ الكتب، كَتَبَ الحديث وغيرَه من كتب الغريب والفقه. اهـ. وأصلُ هذا الكلام لابن فَهُم. وقد اختلفتْ كلماتُ الناقلين كما رأيتَ وسمعتَ على تقارب ألفاظهم في المعنى.

قال ابن العِماد في «شَذَرات الذهب»: قال أبو حاتم: ابن سعد صدوق. وقال ابن الأهدل: قيل: إنه مكثَ سنين يصوم يوماً ويفطر يوماً.

فيظهر من تلك النصوص أن ابن سعد كان مرضياً عند جمهور الرواة، مذكوراً بالورع عندهم، وإن كان كلامهم في شيخه شديداً.

وقد أحسن ابن سعد صُنُعاً، حيثُ لم يكن يستفزُّهم عند حدوث تلك الفتن الهوجاء منذ عهد المأمون، حتى سَلِم عرضُه من أن يَنْهَشَه ناهشٌ، فأمكَنَه نشرُ علمِه وعلمِ أستاذِه، فاستفاد الجمهورُ من علومهما طبقةً فطبقةً، وليس أحدٌ من صنوفِ العلماء والباحثين يستغني عن كتابه هذا مهما كانت منزلتُه في العلم.

وترتيبُه الرجالَ على بلادهم وأمصارهم ترتيبٌ جليلٌ، جمُّ النفع عند المحدث، والفقيه، والمؤرخ، ومن يُعْنَى بسَيْر العلوم في الأمصار، زيادةً على ما فيه من الفوائد الجسيمة والعلم الجَزْل في السِّيَر، والمغازي، وأحوال الصحابة والتابعين رضي الله عنهم أجمعين.

وكافأ المؤلفَ على حُسْن صنيعه وأجزل أجرَه وأجرَ شيخه، وأجرَ إخواننا القائمين بنشْره، تيسيراً لوصوله إلى أيدي الجمهور، إنه سميع مجيب الدعاء، وصلَّى الله على سيِّدِنا محمدٍ سيِّد المرسلين، وآله وصحبه أجمعين، وآخرُ دعوانا أن الحمد لله رب العالمين؟

محمد زاهد الكوثري

عُفي عنه

الثمرة البهية

في الصحابة البدرية

تأليف شيخ الإسلام

العلامة الأكبر شيخ الجامع الأزهر صاحب

المؤلفات المشهورة والمناقب المأثورة بقية السلف وعمدة الخلف

الشيخ محمد بن سالم الحفني

المتوفى سنة ١١٨١ هـ

توجنا الرسالة بمقدمتين نفيستين عن غزوة بدر الكبرى

للفيلسوف الحكيم صاحب المعالي الاستاذ

مصطفى عبد الرازق بك

وللعلامة المحدث الكبير صاحب الفضيلة

الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري

عنى بنشره وصححه، ورقم هوامشه

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية

من أقدم عصورها إلى الآن

سنة ١٣٥٩ هـ سنة ١٩٤٠ م

مطبعة الانوار



بسم الله الرحمن الرحيم

غزوة بدر[١] الكبرى
ونُتَف من تَفَاني الصحابة في مناصرة الحق

إن الله سبحانه اصطفى فخر رُسُلِه محمداً صلوات الله وسلامه عليه من صفوة الصفوة من المصطَفَيْن الأخيار، واصطفى له خيرَ أمةٍ يَفْدُونه بمُهَجِهم، ويَتَفانَوْن في إنفاذ ما رسمه لهم من الخِطَط الرشيدة المُوْصلة إلى السعادتين، يَرَون الموتَ في سبيله حياةً، ويتسابقون في فداء كلٍّ مرتَخَص وغالٍ في إعلاء كلمة الله سبحانه.

وأنتَ تَرَى أصحابَه حينما يَستشيرهم ــ وهم في قِلَّة ــ في التوجُّه إلى حرب المشركين ــ وهم في كثرة ــ يقولون: «لو استعرضتَ بنا هذا البحرَ فَخُضْتَه لَخُضْناه معك ما تخلَّف منا رجل واحد، وما نَكْره أن تَلْقَى بنا عدوَّنا غداً، إنا لَصُبُر في الحرب، صُدُق في اللقاء، لعل الله يُريك منا ما تَقَرُّ به عينك، فَسِرْ بنا على بركة الله تعالى» وأين هذا مما قال قوم موسى لموسى عليه السلام: ﴿اذهَبْ أنتَ وربُّكَ فَقَاتِلا إنَّا ها هنا قاعدون﴾؟!

وقد اكتظَّتْ كتب السِّيَر والمغازي، بصنوفِ تضحيةِ الصحابة في نشر الدين، والدعوة إلى الفضيلة، مستسهلين كلَّ صعبٍ في هذا السبيل، حتى عمَّ نورُ الإسلام

---

(١) بدر اسم رجل حفر بئراً هناك، فشُهِر الموضع باسمه، وكانت تنعقد فيه سوق للعرب، وبه آبار أخرى.

بقاعَ الأرض، وعَزَّ الإسلام، وعَزَّ بعِزِّه المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها عزاً لا يُلْحق. وأين هذا أيضاً من قوم عيسى عليه السلام الذين قُصارى عملهم التلبُّسُ بدينه في السر؟

ولا بأس أن نذكُر ها هنا بعضَ نُتَفٍ من تفاني الصحابة وأحوالهم بقَدْر ما يتّسع له المقام، لما في ذلك من عِبَر.

وها هو خُبَيْبُ بن عديٍّ رضي الله عنه يوجَّه في سَرِيَّة إلى جهة، فيظفَرُ به العدوُّ ويُوقِفُه على المِشْنَقَة ويقول له: أتحبُّ أن يكونَ محمدٌ مكانك؟ فيقول: «لا والله ما أحبُّ أن يَفْدِيني بشوكة في قدمه!» وهو القائل:

فلستُ أُبالي حين أُقتلُ مسلماً على أيِّ جَنْبٍ كان في الله مَصْرَعي

ويُبعثُ عبد الله بن جحشٍ رضي الله عنه وتحت إِمْرَته سَريةٌ عددُ رجالها أقلُّ من عَشَرة إلى ناحية ــ قُبيل غزوة بدر ــ ويُكتبُ له كتابٌ فيأمره النبي صلَّى الله عليه وسلَّم أن لا ينظُرَ فيه حتى يسيرَ يومين، فيسير يومين ثم يفتحُه فإذا فيه: «إذا نظرتَ في كتابي فامضِ حتى تنزلَ نخلةً ــ بين مكة والطائف ــ فترصُدَ بها قريشاً وتعلمَ لنا من أخبارهم».

فلما نظر في الكتاب قال: سمعاً وطاعةً، وأَخبر أصحابَه بما في الكتاب وقال: قد نهاني أن أَستكرهَ أحداً منكم، فمن كان منكم يريدُ الشهادةَ ويرغبُ فيها فلينطلقْ، ومن كَره ذلك فَلْيَرجِعْ، فأما أنا فماضٍ لأمر رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، فمضَى معه أصحابُه ولم يتخلَّف منهم أحد، ولم يبالوا بخطورة القيامِ بتلك المهمةِ في تلك الأيام.

وبعد أن أَبلَى عبد الله بن جحشٍ هذا في غزوة بدرٍ بلاَء حسناً حضر في غزوة أخرى وقال: «اللهم لقِّني عدواً قوياً أبارزه، فيقطعَ أَنفي وأُذُني ويمثِّلَ بي لألقاك هكذا وأقولَ: فُعِلَ هذا بي في سبيلك! فأمَّن لدعائه سعدُ بن أبي وقاصٍ رضي الله

عنه المعروفُ بأنه مجابُ الدعوة ــ وفاءً لوعده ــ فلقي ابنُ جحشٍ ما تمنَّاه في ذلك اليوم.

ومعاذُ بنُ عَفْراءَ ذلك الشابُّ الأنصاري رضي الله عنه، بعد أن فَصَل قدمَ أبي جهلٍ من منتصف ساقه بسيفه، أدركه ابنُ أبي جهل فضربَ بسيفه على عاتقه فطرح يده، فبقيتْ متعلِّقةً بجِلْدةٍ من جنبه فمنعَه ذلك من الإجهاز على أبي جهل ساعتئذٍ، ثم قاتلَ عامةَ يومِه وهو يسحبُها خلفَه، فلما آذتْه وَضَع قدمَه عليها ثم تمطَّى عليها حتى طَرَحها!! وما هذا الصبرُ إلاَّ في سبيل الله! وكم للصحابة رضوان الله عليهم أجمعين من مواقفَ حميدة في سبيل إحقاقِ الحقِّ، وإبطال الباطل سُجِّلت في كتب السنَّة وكتب الرجال والسِّيَر.

ومن تلك المواقف الشريفة: غزوةُ بدرٍ الكبرى، بها أظهر الله تعالى الدين، وقَهَر المشركين، وقد خلَّد الله سبحانه ذكرى هذا الموقف الحميد في سورة الأنفال، وعَدَّ يومَ التقى الجمعان: يومَ الفرقان، حتى أصبح فضلُ هؤلاء المجاهدين في ذلك اليوم تحت راية المصطفى صلَّى الله عليه وسلَّم فضلاً لم يَنَلْه الأولون والآخرون.

ولما سار المصطفى صلَّى الله عليه وسلَّم يقصِدُ بدراً بعد مقدِّمات يطول شرحها ومعه ما يزيد على ثلاثمائة رجلٍ من الصحابة رضي الله عنهم. كان معهم نحوُ سبعين جملاً يتعاقبون عليها ركوباً، كلُّ ثلاثة يتعاقبون على جَمَل، وكان الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم كأحدِهم في الركوب والمشي، ويقول له عليه السلام زميلاه في ركوب الجمل حينما يأتي دور مشيه صلَّى الله عليه وسلَّم: اركبْ حتى نمشيَ عنك، فيقول عليه السلام: «ما أنتما بأقوى مني على المشي، وما أنا بأغنى عن الأجر منكما».

وقد أظهر أبو بكر الصديق رضي الله عنه يوم بدر من البَسَالة في الدفاع عن المصطفى صلَّى الله عليه وسلَّم في العَريش، والجَلَد في حراسته مِن كل أذى ما دعا عليَّ بن أبي طالب كرم الله وجهه أن يقول: أشجعُ الناسِ أبو بكر، فوالله لساعةٌ من أبي بكر خيرٌ من مِلْءِ الأرض من مؤمن آل فرعون، ذاك رجلٌ كتم إيمانه، وهذا رجل أعلنَ إيمانه، فكان معه في العَريش كما كان معه في الغار. كما في «مسند البزار». وهذا

شهادة في حقه من أسد الله الغالب، الذي أطار بسيفه الباتر رؤوسَ صناديدِ الشرك في ذلك اليوم العصيب، فأعزَّ الله به الإسلام.

وكان النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم في العَريش يناشدُ الله سبحانه ويقول: «اللهم إنْ تَهلِكْ هذه العصابةُ، لا تُعبدُ في الأرض، اللهم أَنْجِزْ لي ما وعدتَني»، ولم يزلْ كذلك حتى سقط رداؤه، فوضعه أبو بكر عليه، وخَفَق رسول الله ثم انتبه فقال: «أبشر يا أبا بكر فقد أتى نصر الله».

ثم لما أخذ الجيشان يتزاحفان خرج النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم من العريش يحرِّض الناسَ على القتال، ويدنو من العدوِّ والصحابةُ وراءه، وأخذ حَفْنَةً من الحَصْباء ورمى بها الأعداء، وقال: «شاهتْ الوجوه». وقال لأصحابه: «شُدُّوا عليهم» فَحَملوا عليهم حملةً صادقةً يمدُّهم الملائكةُ حتى تمتْ هزيمةُ الأعداء.

وكانت الوقعة صبيحةَ الجمعةِ لسبعَ عَشْرَةَ ليلةً خَلَتْ من شهر رمضان في السنة الثانية من الهجرة، وتمَّ النصر في منتصف النهار من ذلك اليوم، حيثُ صَدَق الله سبحانه وعدَه، ونصرَ عبدَه، وأمستْ رؤوس الكفر صَرْعى لا وليَّ لهم ولا ناصر، على كثرتهم كثرةً تزيد على ثلاثة أضعاف المسلمين.

قال الله تعالى: ﴿إذْ تَستغيثون ربَّكم فاستجابَ لكم أني مُمِدُّكم بألفٍ من الملائكةِ مُرْدِفين. وما جَعَلَه الله إلَّا بُشْرى، وَلِتَطْمَئِنَّ به قلوبُكم، وما النصرُ إلَّا من عند الله، إن الله عزيزٌ حكيم﴾.

وأما العددُ المذكورُ في سورة آل عمران من الثلاثة الآلاف، والخمسة الآلاف: فلا دليلَ على إنزاله في نصِّ الكتاب يومَ بدر، ولا على عدم إنزاله، كما يقول ابن جَرير، فصار مثارَ خلافٍ من غير حجَّة ظاهرة. فالعدد الأول مقرون بالاستفهام الاستنكاريِّ، فلا يدلُّ على الوقوع، والعدد الثاني مشروطٌ بشرطين لم يتحقَّقْ أحدُهما جزماً فتعين أن الإمداد يومَ بدرٍ بألف من الملائكة، بهذا الوعدِ الكريمِ تمَّ إنزالُ الطمأنينة في قلوب المجاهدين، وإلقاءُ الرعبِ في قلوب المشركين، حتى تم بهذا المَدَد نصر الله.

وكم لعمرَ الفاروقِ رضي الله عنه من جَوْلاتٍ وصَوْلاتٍ في ذلك اليوم العصيب، وكان حمزةُ بن عبد المطلب رضي الله عنه أطارَ رأسَ الأسودِ بن عبد الأسود العريقِ في الشرك، ورأسَ مسعودِ بن أبي أمية الخبيثِ أيضاً، كما قضى الزبيرُ رضي الله عنه على عبيدة بن سعيد بن العاص.

ومن جملة من قَتَله علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في ذلك اليوم: نوفلُ بن خُويلد، وعُمير بن عثمان، وعبد الله بن المنذر المخزومي، والعاصُ بنُ منبِّه، وأبو العاص بن قيس، والنضر بن الحارث، وعُقبة بن أبي مُعَيط، وغيرُهم من خُبَثاء المشركين.

وكان من حظِّ بلال بن رَبَاح الحبشي رضي الله عنه قتلُ مُؤْذيه على إسلامه بمكة أميةَ بنِ خَلَف. وكان من نصيب ابن مسعود رضي الله عنه احتزازُ رأسِ أبي جهل بسيفه وبه رَمَقٌ بعد أن قَطَع ذلك الشابُّ الأنصاري قَدَمَه من ساقه، وكان الملعونُ يقول لابن مسعود أثناءَ احتزازِه لرأسه: لقد ارتقيتَ مُرْتَقى صعباً يا رُوَيْعيَ الغنم، بلِّغ محمداً أني عدوُّه الألدُّ.

وهكذا قضى الله على صناديدِ المشركين بأيدي المجاهدين، فانتصرَ القليلُ على الكثير، فقُتِل من المشركين نحوُ سبعينَ كلُّهم رؤوسٌ في الشرك، وأُسِرَ منهم أيضاً نحو ذلك، ومات الباقون معنىً بانهزامهم شرَّ هزيمة، ولم يستشهد من المسلمين في ذلك اليوم إلَّا نحوُ أربعةَ عشرَ صحابياً.

ومن يَغَارُ على ما حلَّ بالإسلام، ويَعزمُ عزماً صادقاً على إنهاض الأمة من كَبْوتها لا يجدُ إلى ذلك من سبيلٍ إلَّا باقتفاءِ أَثَر رجال الصدر الأول، وبترسُّمِ خططهم في إعزاز الدين، وإنهاض هِمَم الخامدين. فإذا عرفنا سِيَرهم وتابعناهم في السَّير على مناهجهم، في غرسِ الفضيلة في النفوس، وإنعاشِ القُوَى الخامدة بتقوية روح الغَيْرة الإسلامية في العروق نتمكَّن من استعادةِ مجدِ الإسلام، وعزِّ المسلمين بعد أن أمسينا بحالةٍ يشمتُ بها العدو، ويبكي أسىً عليها الصديق، ومنْ لا يُقرُّ بالداء لا يَسْعَى في الدواء.

فيجب أن نعترفَ بمرضنا، ونسعَى في الدواء، ولا دواءَ إلَّا اقتفاءُ أَثَر سلفنا الذين كانوا في غاية العزة وتمام السعادة، واستمرَّ ذلك في المسلمين ما دام الإيمانُ يخالطُ بَشاشةَ قلوبهم، وشرعُ الله يمازجُ أرواحَهم، ومددُ الفضيلة يسري بغزارةٍ في عروقهم، مُتَفَانين في الصالحِ العامِّ دون المصالحِ الشخصية، مُؤْثِرين لا مستأثرين، ولم يكن مصدرُ عزٍّ هؤلاء غيرَ قوتهم، ولا كان مبعثُ قوتهم سوى إخائهم الروحي في سبيل إنفاذِ أحكام الإسلام، وإنعاشِ القلوب بروح الإسلام.

وليس بخافٍ أن المسلمين لما بدأوا يركُضون وراءَ النفعِ المادي، نابذين المعاليَ والروحياتِ وراء ظهورِهم، وأخذوا في التدهور الخُلُقي حتى لم يبقَ من الإسلام غيرُ اسمِه، ومن شرعِ الله سوى رسمه، بأسبابٍ يعرفُها الذين عُنُوا بمعرفتها: انقلب الإخاءُ بين المسلمين إلى عِداء، وعزُّهم إلى ذُلّ.

فعلى النفوس الأبيَّة أن يَسْعَوْا: في استعادةِ مجدِ المسلمين، باقتفاء أثر المجاهدين الأولين، في القيام بالواجب، متآخين متكاتفين، وفي الاطلاع على سِيَرهم المدوَّنة في كتب المغازي والسِّيَر، وكُتُب الرجال، وكتب التفسير والحديث ما يغذِّي الأرواح، ويقوِّي العزائم، ويستنهض الهِمَم.

وهذا الكتاب الصغير في أهل بدر تأليفُ العلاَّمة الكبير، الأستاذ الأكبر، شيخ الجامع الأزهر، الصوفيِّ العارفِ بالله، المقبلِ بكُلِّيته إلى الله الشيخ محمد بن سالم الحِفْنيِّ رحمه الله، فيه استيفاءُ ذِكْرِ عددِ الغُزَاة في غزوة بدر الكبرى: من المهاجرين والأنصار، مع ضبط أسمائهم، وسَرْدِ بعضِ نُتَفٍ من مناقبهم. ومعرفةُ ما في هذا الجزء الصغير من أحوالهم تدعو المطالعَ الكريمَ إلى الاستزادة من المصادر الكبيرة التي أشرنا إليها. والله وليُّ المزيد لمن يستزيد؟

محمد زاهد الكوثري

صادق إبراهيم عرجون

عثمان بن عفان



عثمان بن عفان

كتاب بديعٌ بهذا العنوان أَلَّفه العالم البارع البحَّاثة السيد صادق عرجون من أساتذة كلية اللغة العربية، بعد أن دَرَس حياةَ سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه، دراسةً شاملة لأحواله في عهد حضرة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه، وفي عهدَيْ أبـي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفي عهد خلافته نفسه، وبعد أنْ بحث عن ملابسات الأحداث الهامة المتصلة بعهد خلافته رضي الله عنه، حتى حلَّل أنباءه وعلَّل أحداث عهده، ونسَّق الشؤون وتبين لديه وجوهَ ارتباط الفتن الحادثة في عهده بأسبابها وعللِها.

فدوَّن صفوةَ بحوثه في هذا الكتاب الممتِـع في قوالبَ متخيَّرةٍ تتسابق معانيها إلى نفوس القراء، بقلم لا يعرفُ التحيُّز لغير الحق، وبَرَاعة تعوَّدت الجريَ في سبيل الإصابة لكبِد الحقيقة، بصدقٍ لا يَشُوبه عَرَج ولا عِوَج، فجاء كتابه بحيث يروي الغُلَّة ويشفي العِلَّة حتى أظهرَ أن شخصيةِ سيدنا عثمان رضي الله عنه شخصيةٌ عظيمة يَحُوطُها القُدس من كل جانب، إلاَّ أنه كان مظلوماً حياً وميتاً.

أما كونُه مظلوماً في حياته فللين جانبه بحيثُ يطمع فيه الفاتنون وقد كشَّرت الفتن عن أنيابها بعد ستّ سنوات من تولِّيه الخلافة. وأما كونه مظلوماً بعد وفاته فلتغلب الأهواء على نفوس المتلبِّسين بتلك الفتن الدامية التي أوقفت الإسلامَ عن تقدُّمه السريع من كل ناحية، فتفرقوا أحزاباً خوارج، وشِيَعاً، لا يتورَّعون عن الكلام فيه بما لا يوافق الحقيقة إلاَّ من صان الله جانبه.

وميزة مؤلِّفنا في بحوثِه المثابرةُ مهما كلَّفه ذلك، وإفراغُ نتيجة بحوثه في ألفاظ جذَّابة المعاني، ومناصرة المظلومين في التاريخ بالكشف عن تقوُّلات أصحاب الأغراض السيئة ضدَّ الشخصيات العظيمة من رجال صدر الإسلام خاصة.

وهذا ما جعلنا نحمل بين جوانحنا إجلالاً لهذا العالم الجليل مؤلِّف (عثمان بن عفان) السيد صادق عرجون ــ وإن لم يسبق لنا الاجتماع بفضيلته ــ وفقه الله سبحانه لتأليف كثير من أمثال هذا الكتاب الميمون.

فنهنِّىءُ الأساتذة الأفاضل «جماعة الأزهر للنشر والتأليف، حيث وُفِّقوا لنشر هذا الكتاب النافع، وندعو لهم بالتوفيق دائماً لنشر وتأليف الكتب النافعة مما يرفعُ رأس الأزهر عالياً. ونهنِّىء القراء حيث يجدون في هذا الكتاب تحقيقاتٍ تنجلي بها الغِشاوة عنِ الأحداثِ الواقعة في عهد عثمان المشوَّهةِ بأقلام أصحاب الأغراض السيئة، فيطَّلعون بذلك على جليَّة الأمر في مسألة نقل أبـي ذر إلى الرَّبَذَة، وصنيعه مع عمار، وعزل سعد وابن مسعود وأبـي موسى رضي الله عنهم، وغير ذلك من الشؤون.

وقد نجح مؤلف الكتاب كل النجاح في استخلاص الحق من ثنايا الروايات المتضاربة، وفي سبْك نتيجة ذلك في عبارات ناصعة نيِّرة المعاني، يتيقَّن بها القارىء مبلغَ عظمةِ شخصية ذي النورين ثالثِ الخلفاء الراشدين، رضي الله عنهم أجمعين، فَيَشكُرُ له ما له من المواقف الجليلة في إعلاء كلمة الإسلام، وما له من المآثر الحميدة من مثل اكتتابِ مصاحفَ بأيدي الصحابة وتحت نظر الصحابة رضي الله عنهم بعناية بالغة، وإرسالها إلى أمصار المسلمين تحت إشراف قراء معروفين، صوناً للأمة من اللحن في الذكر الحكيم، لا سيما في البلاد البعيدة عن عاصمة الإسلام، وكم له من مناقبَ فاخرةٍ له مشروحةٍ في الكتاب. والله سبحانه يكافىء المؤلِّف الفاضل على هذا العمل الجليل.

كتب نادرة

تراجم رجال القرنين
السادس والسابع

« المعروف بالذيل على الروضتين »

للحافظ المؤرخ شهاب الدين أبي محمد عبد الرحمن بن إسماعيل
المعروف بأبي شامة المقدسي الدمشقي
المتوفى سنة ٦٦٥ هـ

عرف الكتاب ، وترجم المؤلف ، وصححه
مولانا الأستاذ الكبير صاحب الفضيلة
محمد زاهد بن الحسن الكوثري
وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

عني بنشره ، وراجع أصله ، ووقف على طبعه
السيد عزت العطار الحسيني
مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية
من أقدم عصورها إلى الآن

« روجع على النسخة الفوتوغرافية المحفوظة »
« بدار الكتب الملكية بالقاهرة »

سنة ١٣٦٦ هـ — الطبعة الأولى — سنة ١٩٤٧ م



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن «ذيل الروضتين» ومؤلِّفه أبي شامة

لا يخفى أنه إذا انقرضتْ دولة كبيرة في قرن من القرون يشعرُ الباحثُ بفراغ كبير في وسائل معرفة تاريخ ذلك القرن، فلا يهتدي إلى تراجم رجاله، ولا إلى جلية أنبائه بسهولة، من غير أن يكدَّ ويتعب، وذلك لقلة إنتاج أهل العلم في أثناء الفتن الشاغلة، والتهامِ نارِ الكوارث لغالب منتَجاتِ العلماء إذ ذاك على قلتها.

فدونَك القرنَ السابع الذي انقرضتْ في أواسطه الدولة العباسية ببغداد، **تجدُ** فيه الفراغَ ملموساً جداً من تلك الناحية، ومن هنا تتضاعفُ أهمية كتاب «ذيل الروضتين» لأبي شامة، لأنه ليس تكملةً فقط لأنباء الدولتين النورية والصلاحية، اللتين هما أنشطُ الدولِ الإسلامية في الذبِّ عن حَوْزَة الإسلام في تلك القرون، وأحرصُها على الاحتفاظ بالطابع الإسلامي في شؤون الحكم كلها بكل إخلاص. بل فيه ما يَسُدُّ أجلَّ حاجة الباحث في أنباء القرن المذكور، وفي تراجم رجاله، بقلم لا يَعرِف التحيّز، فشكراً باسم العلم لناشره ـ السيد عزت العطار الحسيني الدمشقي ـ في هذه الفترة.

اسم المؤلف، ومولده، وشيوخه، وتلاميذه:

هو الإمام الحافظ المؤرِّخ الثقة، الفقيه البارع، اللغوي المقرىء، أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي الأصل الدمشقي، ولد في أحد الربيعين

من سنة ٥٩٩ وتلقَّى العلم من أمثال: العلَم السخاوي، والعز بن عبد السلام، والموفَّق المقدسي، وأبي إسحاق بن الخشوعي، وداود بن ملاعب، وكريمة. وأخذ عن أمثال: الشرف الفزاري، والشهاب الكفري، وإبراهيم بن فلاح الإسكندري.

لُقب بأبي شامة لشامة كبيرة فوق حاجبه الأيسر.

براعته في العلوم:

كان بارعاً في علوم الحديث، والقراءة، والفقه، والتاريخ، والعربية إماماً فيها. يُتَرجَم له في طبقات الحفاظ، والفقهاء، والقراء، واللغويين بالثناء البالغ عليه في تلك العلوم، وكان التاج الفزاري الفقيه الشافعي المشهور يقول: عجبت من أبي شامة كيف قلَّد الشافعيَّ! يريد أنه بلغ رتبة الاجتهاد، ومع ذلك استمر على الانتساب للإمام الشافعيّ، وكان له ميل إلى كتب ابن حزم.

مـؤلَّفـاته:

مؤلَّفاته في العلوم ممتعة كثيرة منها: المحقَّق في الأصول، والمرشد الوجيز في علوم تتعلق بالقرآن العزيز، وضوء الساري إلى معرفة الباري، الحديث المقتَفى في مبعث المصطفى، والمؤمَّل في الردِّ إلى الأمر الأول، والباعث على إنكار البِدَع والحوادث، وكتاب السواك، وكتاب البسملة الكبير،والصغير، وشرح الشاطبية الكبير والصغير، ومفردات القراء، ونور المَسْرَى في تفسير آية الإسرا، ومختصر تاريخ دمشق لابن عساكر في خمسة عشر مجلداً، وآخر في خمسة مجلدات، وكشف حال بني عبيد «الفاطمية»، والروضتين في أخبار الدولتين، وذيل الروضتين هذا، ونَظَم المفصَّل للزمخشري، وشَرَح المفصَّل، ومقدمة في النحو، وأرجوزة في العروض والقوافي، وغير ذلك. ولي مشيخة الإقراء بالتربة الأشرفية، ومشيخة الحديث بدار الحديث الأشرفية بدمشق.

أقوال المؤرخين فيه ووفاته:

قال الذهبي: كان مع براعته في العلوم متواضعاً، تاركاً للتكلف، ثقة. اهـ.

وقال ابن ناصر الدين: كان شيخَ الإقراء، وحافظَ العلماء، حافظاً ثقةً، علامة مجتهداً، وقال الإسنوي: جَرَتْ له محنة في سابع جمادى الآخرة سنة خمس وستين وستمائة في داره بطواحين الأشنان إذ دخل عليه رجلان جليلان في صورة مستفتيين ثم ضَرَباه ضَرْباً مبرِّحاً. ولم يزل عليلاً من هذا الضرب إلى أن توفي في ١٩ رمضان سنة ٦٦٥ ـ وما في «تذكرة الحفاظ» سهو من الطابع ـ ودُفن خارجَ باب الفراديس بدمشق، ضاعف الله أجوره، وأسكنه في أعلى غرف الجنة، وغفر لنا وله ونفعنا بعلومه.

وترجمته مستوفاة في «طبقات الحفاظ» للذهبي، و«مرآة الجنان» لليافعي و«طبقات الشافعية» للتاج السبكي، و«طبقات القراء» للجزري، و«بغية الوعاة» للسيوطي، و«شذرات الذهب في أخبار مَنْ ذهب» لابن العماد الحنبلي وغيرها؟

محمد زاهد الكوثري



الأعلام الشرقية

في
المائة الرابعة عشرة الهجرية

من { سنة ١٣٠١ الى سنة ١٣٦٥
سنة ١٨٨٣ الى سنة ١٩٤٦ }

تأليف

زكي محمد مجاهد

الجزء الأول

يباع فى جميع المكاتب الشهيرة بمصر وسائر البلاد العربية



تصدير الكتاب

بالكلمة القيِّمة التي تفضَّل بكتابتها، وتكرَّم بتحريرها حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثري وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً؛ حفظه الله وأبقاه، وأدام عزَّه وعلاه

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن كتاب
الأعلام الشرقية في المائة الرابعة عشرة الهجرية
تأليف الأستاذ: زكي محمد مجاهد حفظه الله

الأمةُ الناهضةُ تقدِّر رجالَها أحياءً وأمواتاً، فلا تُهمِلُ تراجمهم بعد وفاتهم: عِرْفاناً لجميلهم، وإسداءً إليهم ما يَستحقُّونه من حُسْن الأُحْدوثة على أعمالهم، وحضاً للأحياء على اتخاذ هؤلاء أسوةً حسنةً في خِدْمة الأمة من شتى النواحي.

بل دراسةُ تراجمِ رجالِ كلِّ أمة في كل عصر، حقَّ الدراسة، هي: المِرآةُ الصادقة في تحديدِ مركزِ تلك الأمة في ذلك العصر: نهوضاً، وخُموداً، وتَدَهْوُراً. ففي تراجم الرجال: تتمثَّل حضارةُ الأمة وثقافتها، وتقدُّمها وتأخُّرها. فإذن: هي معيارُ صادقُ العيار، يرجو الصادقون في خدمة الأمة إنصافَها لهم، ويخافُ المقصرون

حكمَها عليهم. فإذا لم يُتَرْجَم لهؤلاء وهؤلاء: تَضيعُ مواضعُ الأُسوةِ الحسنة وسوءِ الأُحْدوثة من التاريخ، فيصبحُ الخادم والهادم على حدٍّ سواء.

* * *

ومنذ عهد الجَبَرتي، ليس بين أيدي الباحثين كُتُب تَشفي غُلَّة الباحثين في التراجم ولو بقَدْرِ ما عَمِله هو، مع ذُيوع الطباعة والنشر على أتمِّ وجه.

ولعل كثرةَ وسائلِ النشرِ هي التي حالتْ دون العناية بتأليف كتابٍ جامعٍ مانعٍ في التراجم كما يجب، حيثُ رأى أرباب الأقلام ذِكْرَ تراجمِ مشاهيرِ الرجالِ من كل فريق، في الصحف السيَّارة، وفي المجلات، فَرَأَوْا جَمْعَ التراجمِ في صعيد واحد قليلَ الجَدْوى!.

وهم غالطون في ذلك كلَّ الغلط، لأن تَرْكَ الأمر إلى الجرائد والمجلات (التي تَطْوِي على غِرِّها، بعد انقضاء أيامها) تَرْكٌ للتراجم في مَجَاهلَ لا يُمكنُ للباحث ارتيادُها إلَّا بجهدٍ جهيدٍ، وليس بالأمر الهيِّن تقليبُ صفحاتِ جرائدَ ومجلاتٍ لا تُحصى، لأجلِ الظفرِ بترجمةِ رجلٍ يُرَاد ترجمته.

فلا بدَّ من جَمْعِ التراجمِ في صعيد واحد، ليسهُلَ الإلمامُ بحالات الأمة: السياسية والاجتماعية، والأدبية والمدنية، ليصيبَ الباحثُ في الحكم على كل شعب ـ من شعوب عصره ـ بالنهوض أو الهبوط، عن علم بمراتبِ رجاله في الثقافة والرجولة، والقيام بالواجب، وعن اقتناعٍ في الحكم: متجرِّداً عن كلِّ هوىً وشَنَآن. وأما التراجمُ المُوْصَى عليها: فتكون ـ في الغالب ـ عبارةً عن رصِّ مدائح، بالإغضاء عن قبائح، بعيدةً عن الحقيقة، فوجودُها مع عدمها سواءٌ.

فالقائمُ بتراجمِ أناسٍ (قد انطوتْ صفحاتُ حياتهم، وَفَاتَهم إمكانُ الدِّفاع عن أنفسهم، لدخولهم في ذمة التاريخ) يكون نائباً عنهم في إنصافهم، بدون استرسالٍ في مدحٍ أو قدحٍ يَبْعُدُ عن الاتجاه الأسمى في تدوين التاريخ. والمؤرِّخُ ملزَمٌ بحكاية الواقع كما هو، من غير أن يَسعى في إبراز السيئة بمظهر الحسنة، أو بَخْسِ حقِّ

الجميل، بحمله على غَرَض غير مقبول. ومَثَلُ من يفعلُ ذلك: كمثَل مصوِّر يرسُم الهَرِمِ المتهدِّم في صورة الشاب القويِّ البُنْية، أو يصوِّر القبيحةَ الشوهاء كأنها غادةٌ حسناء، لهوى في نفسه، وإنما المطلوبُ في التاريخ: تسجيلُ الحقيقة. ومَنْ فَعَلَ خلافَ هذا يكون مجرِماً أثيماً أمامَ الأمة، حيثُ حاولَ تَعْمِيةَ طُرُقِ الوصول إلى الحقائق.

* * *

فمن الواجب على الأُمم الناهضة: أن لا يُهْمِلوا تراجمَ رجالهم، بل عليهم أن يُعْنَوْا بتراجمهم عنايةً خاصة، مع بيان ما لهم وما عليهم بكلِّ صدق، لا عن هوىً، لاتِّخاذ أرباب الكمال منهم ــ من أيِّ عنصر كانوا ــ قدوةً في القيام بالواجب والنهوض، مع استنكارِ صُنْعِ المتقاعِسين منهم عن أداء الواجب، إيصالاً لموضع العِبَر من أحوالهم إلى الخَلَف.

والقيامُ بتأليف كتابٍ جامعٍ مانعٍ، في تراجم الرجال هكذا: من أصعب الأمور، إلَّا على مَنْ سهَّل الله له طُرُق السداد.

وصناعةُ بيعِ الكتب: مَتْجَرٌ رابحٌ رِبحاً مُزْدَوِجاً، يمدُّ بالمال والعلم في آنٍ واحد، إذا طال أمدُ اشتغالِ المرءِ بهذه الصناعة الشريفة، وعَرَفَ انتهاز الفُرَص عند مطالعته الكتب، في جَمْعِ ما تفرَّق في بطونها ــ من شتَّى الفوائد ــ في صعيد واحد. فيخلِّدُ لنفسه بذلك ذِكْراً جميلاً في عداد المؤلِّفين. وكم لنا، من أصحاب المؤلَّفات، بين الوراقين الكُتُبيين[1].

---

(١) والوراقون الذين اشتغلوا بالتجارة والتأليف قديماً وحديثاً كثيرون منهم:

* ابن النديم المتوفَّى سنة ٣٨٥هـ مؤلِّف كتاب «الفهرست».
* ياقوت الرومي الحموي المتوفَّى سنة ٦٢٦هـ مؤلِّف «معجم الأدباء».
* محمد بن شاكر الكتبي المتوفَّى سنة ٧٦٤هـ مؤلِّف «فَوَات الوَفَيَات».
* الشيخ أحمد البابي الحلبي ثم المصري المتوفَّى سنة ١٣١٦هـ.

=

وها هو صديقُنا الشابُّ النشيطُ، الأستاذ الأديب، السيد زكي محمد مجاهد[1]، صاحب (مكتبة مجاهد) بالصنادقية بالأزهر الشريف، شَعَر بذلك الفراغ الملموس في تراجم رجال الشرق في هذا العصر، فَعَزَم على تأليف كتابٍ مستوفٍ في هذا الباب، متوكِّلاً على الله سبحانه، وأَخَذَ ـ طول اشتغاله بصناعة بيع الكتب ـ يقلِّبُ صفحاتِ الكتب والرسائل والمجاميع، والمجلاَّت والجرائد، ويتتبَّعُ نصوصَ تلك المصادر في تراجم أعيان المائة الرابعة عشرة الهجرية (من وَفَيَات سنة ١٣٠١هـ إلى وَفَيَات سنة ١٣٦٥هـ): بصبْرٍ عظيم، ومُثَابرة دائمة. حتى تمكَّن من جَمْعِ هذا الأثر الخالد، فأجاد وأفاد. وفَّقه الله سبحانه لموالاة هذا العمل في باقي السنين.

* * *

وقد جعل كتابه على فصول وأقسام:

(القسم الأول): في الملوك والأمراء.

= * الشيخ رشيد رضا المتوفَّى سنة ١٣٥٤هـ منشيء «مجلة المنار».

* يوسف إليان سركيس المتوفَّى سنة ١٩٣٢م مؤلف «معجم سركيس».

* نخله قلفاط المتوفَّى سنة ١٩٠٥م مؤلِّف «تاريخ روسيا».

* نجيب متري المتوفَّى سنة ١٩٢٨م مؤسس دار المعارف بالقاهرة.

* الشيخ محمد منير عبده أغا الدمشقي المتوفَّى سنة ١٩٤٨م.

* السيد محمد أمين الخانجي المتوفى سنة ١٣٥٨هـ مؤسس مكتبة الخانجي بالقاهرة.

* السيد أحمد عبيد مؤلِّف «مشاهير شعراء العصر» و«ذكرى الشاعرين حافظ وشوقي».

* السيد محب الدين الخطيب منشيء «مجلة الزهراء» و«الفتح».

* السيد حسام الدين القدسي له تعليقات على «الضوء اللامع» و«تاريخ الإسلام» للذهبي ـ ومؤلِّف «نقد المغني لابن بدر الموصلي» ـ.

* الشيخ راغب الطباخ الحلبي مؤلِّف «إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء» ـ في سبع مجلدات ـ.

* الشيخ أحمد عارف الزين منشيء «مجلة العرفان».

* يوسف توما البستاني صاحب «مكتبة العرب».

(١) توفي سنة ١٤٠٠هـ.

(والثاني): في الوزراء والسفراء.
(والثالث): في زعماء الحركة القومية.
(والرابع): في أعلام الجيش البري والبحري.
(والخامس): في علماء الإسلام.
(والسادس): في القضاة والمحامين.
(والسابع): في طوائف الصوفية.
(والثامن): في مشاهير النِّحَل غيرِ الإسلامية.
(والتاسع): في الأدباء (الكتاب والشعراء).
(والعاشر): في المؤرِّخين والرَّحَّالة.
(والحادي عشر): في رجال الصِّحَافة.
(والثاني عشر): في الأطباء.
(والثالث عشر): في رجال المال والأعمال.
(والرابع عشر): في الفنانين.
(والخامس عشر): في صُنوف مختلِفة.
(والقسم الأخير): في النساء.
وفي الآخر: فهرس شامل لجميع الأقسام.

* * *

والذي أراه: أن هذا الكتاب أجمعُ كتابٍ ظهر للوجود في تراجم الشرقيين، في تلك المدَّة، فنشكُر مؤلِّفه الأديبَ على هذا العمل النافع، وندعو له بالتوفيق والتسديد.

* * *

وهذا الكتابُ خاصٌ بتراجم أعيان القرن الرابع عشر الهجري، كـ «حِلْيَة البَشَر»، في القرن الثالث عشر؛ لعبد الرزاق البيطار، و «سَلك الدُّرر»، للقرن الثاني عشر؛ للمُرَادي؛ و «خُلاصة الأَثَر» للقرن الحادي عشر؛ للمُحِبِّي؛ و «الكواكب

السائرة» للمائة العاشرة؛ للنَّجْم الغَزِّي؛ و«الضوء اللامع» للقرن التاسع؛ للسَّخاوي؛ و«الدُّرَر الكامنة» للمائة الثامنة، لابن حجر. إلى غير ذلك من الكتب التي لا تُحْصَى.

* * *

وقد تابع الأستاذُ المؤلِّف في هذا الكتـاب مصادرَه في النصوص، من غير تصرُّفٍ منه في التراجم، والمحافظةُ على النصوص من أهم الأمور في التاريخ.

وقد ذَكَر عَقِب كلِّ تـرجمة مصادرَ تلك الترجمة: من كتبٍ ورسائلَ ومجاميعَ، وجرائدَ ومجلاَّت. وهذا يُبْرِىء ذمتَه من النقد، لردِّه الأمرَ إلى مصدره؛ فإن كان خطأً وقع في الاستنتاج، أو التخريج، أو البيان: فذلك عائد إلى مصدرِه المذكورِ عقبَ كلِّ ترجمة. وإلى القارىء الكريم: المقارنةُ بين الرواياتِ عند اختلافها.

والشخصياتُ السياسيةُ قد تُصْطَنعُ لها هالاتُ فَخْر أو مآخذ، بحسب أهواء الأحباب والأضداد؛ والمحاكمةُ بينها: إلى بصيرة الباحثِ، والكتابُ يَتْبَـعُ مصدرَه؛ لكن التحفُّظ من كلامِ من يبدو عليه الغَرَضُ هو المتحتِّم.

ثم الأحداثُ المتَّصلةُ بشتى الجهات، لا تَتَّضحُ الحقيقةُ فيها قبل دراسةِ جميعِ ما عند تلك الجهات من الآراء في تلك الأحداث، وهذه الدراسةُ ربما لا تتيسَّر في ظروف خاصة، فيكونُ إبقاءُ مثلِ تلك المسائل تحت النظر أقربَ إلى الصواب قبل البتِّ بعاطفةٍ مجرَّدة فيها.

* * *

وذِكْرُ جنسيَّاتِ المترجَم لهم مهمٌّ من ناحية التاريخ، وإغفالُ ذلك يكون تقصيراً، ووصفُ كلِّ مُسْتَقْدَم للتجنيد: «بأنه مملوكُ فلان» تعجُّلٌ مَعيبٌ عند من يَعلَم طُرُقَ استخدام المجنَّدين في ذلك العهد. والمؤلِّف ـــ حفظه الله ـــ كثيراً ما يذكُر في تراجم الرجال أجناسَهم، وقد لا يذكُرها أو يتـردَّد في جنسيتهم تبعاً للمصادر. فما نقله من «الفصول»، مَحْضُ فُضول، لتضافُرِ الوثائق على ضدِّ ما فيها، ولو راجع

المؤلف «حكم مصر في السودان» للأستاذ أحمد شكري بك! لوجدَ هناك جنسيات كثيرٍ من المترجَمين.

* * *

ولا يُسْتَغْرَبُ أن يقعَ لبعضِ الشخصياتِ ترجمتان فيه ـ وهما لشخص واحد ـ تبعاً لمصادره التي ليستْ على درجة واحدة في البحث، وتَوَخِّي الحقيقة، والبعدِ عن الغَرَض، ويطولُ بنا الكلام لو ضَرَبنا لكلٍّ ذلك مثلاً.

* * *

وصفوةُ القول: أن الأستاذ زكي مجاهد خَدَم الشرق الإسلاميَّ خدمةً عظيمة بهذا التأليف النافع، حيثُ ترجم فيه لمشاهيرِ رجالِ الدول العربية، والدولة التركية، والأفغانية، وغيرها من الأقطار الإسلامية، حتى أصبح به خالداً ذِكْرُه، واجباً شُكْرُه.

وما شطَّ به قلم بعض مصادره ـ في بعض المواضع ـ ممكنُ الاستدراكِ في الآثار التي ينشرها فيما بعدُ، فأرجو له الذُّيوع، والنفع، والتوفيق؟

في ٢٩ من شوال سنة ١٣٦٧هـ محمد زاهد الكوثري



كتب نادرة

كتاب بغداد

لإمام المؤرخين ومحدثيهم وأستاذ البلغاء وقدوتهم أول من كتب تاريخ مدينة السلام

أبي الفضل أحمد بن طاهر الكاتب (*)

المعروف بابن طيفور المتوفى سنة ٢٨٠ هـ

الأصل مأخوذ عن مصور شمسى
للنسخة الخطية المحفوظة
فى المتحف البريطانى بلندن

عرف الكتاب ، وترجم للمؤلف وصححه
العلامة المحقق الكبير
صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ
محمد زاهد بن الحسن الكوثري
وكيل المشيخة الاسلامية فى الخلافة العثمانية سابقا

عنى بنشرة ، وراجع أصله ، ووقف على طبعه
السيد عزت العطار الحسيني
مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية
من أقدم عصورها إلى الآن

سنة ١٣٦٨ هـ
١٩٤٩م

(*) يلاحظ أن اسم المؤلف ضمن الترجمة: أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر.



بسم الله الرحمن الرحيم

أنباء عهد المأمون من كتاب «بغداد»
لابن طيفور، الكاتب المشهور

أبو الفضل أحمد بن أبي طاهر المَرْوَذِيُّ الكاتبُ معروفٌ عند القدماء بابن أبي طاهرٍ الكاتب، وعند أهل هذا العصر: بابن طَيْفُور، لكونِ والدِه أبي طاهر يسمَّى طيفوراً، كان أحدَ البلغاء الشعراء الرواة، من أهل الفهم، المذكورين بالعلم، المكثِرين من التصنيف والتأليف، المعروفين بالذكاء وجَوْدة البيان، وكان مع هذا جميلَ الأخلاق، ظريفَ المعاشرة، وقد غَالَى جعفر بن أحمد بن حمدان في «الباهر» في رَمْيه بالتصحيف والسَّطْو على أنصافِ أبياتٍ، وأثلاثِ أبياتٍ، غيرَ حاسبٍ أن ذلك ليس من باب الانتحال، بل من نوعِ الإيداع المعروف عند أهل البديع، وَذكَرَ أنه كان مؤدِّب كُتَّاب عامياً ــ يعني سُنِّياً ــ ثم تخصَّص (وتَشَيَّع) وجلس في سوق الورَّاقين في الجانب الشرقي. اهـ.

ولد سنة ٢٠٤هـ وقتَ دخول المأمون العباسي بغداد قادماً من خُراسان، وحدَّث عن عمر بن شَبَّة، وأحمد بن الهيثم السامي، وعبد الله بن أبي سعيد الوراق، وغيرهم، وروى عنه ابنُه عبيد الله، ومحمد بن خَلَف بن المَرزُبَان.

قال الخطيبُ البغداديُّ: كان أحدَ البلغاء الشعراء والرواة، ومن أهل الفهم المذكورين بالعلم، وله «كتاب بغداد» المصنَّف في أخبار الخلفاء وأيامهم. وذكر ابنُه أنه مات ليلة الأربعاء لأربعٍ بَقِينَ من جُمَادى الأُولى سنة ثمانين ومائتين، ودفن في مقابر باب الشام، وكان مولده ببغداد مدخل المأمون إليها من خُراسان سنة أربع ومائتين.

فيكون ميلادُه يومَ السبت لأربعَ عَشْرَةَ ليلةً بقيتْ من شهر صفر من السنة المذكورة.

وقال محمد بن إسحاق النديم: كان من أبناء خراسان من أولاد الدولة، مولده ببغداد، ثم ذكر غَمْزَ ابنِ حَمْدان فيه في كتاب «الباهر»، وسَرَدَ مؤلفاته: منها «المنثور والمنظوم» أربعةَ عَشَر جزءاً، و «سَرِقات الشعراء»، و «كتاب بغداد»، و «كتاب المؤلِّفين» و «كتاب المشتق المختلف من المؤتلف»، و «كتاب أسماء الشعراء الأوائل» وكتاب «ألقاب الشعراء» و «من عُرِف بالكنى» و «من عُرِف باسم»، و «كتاب المعتَذِرين»، وكتاب «مفاخرة الورد والنَّرْجِس»، وكتاب «الحُجَّاب»، وكتاب «مقاتل الفرسان»، وكتاب «مقاتل الشعراء»، وكتاب «الخيل الكبير»، وكتاب «سَرِقات البُحْتُري من أبي تمام»، وكتاب «الجامع في الشعراء وأخبارهم»، وكتاب «فضل العرب على العجم»، و «كتاب لسان العيون»، و «كتاب أخبار المُتَظَرِّفات» إلى غير ذلك من كتب كثيرة له.

ولم يَظْفَر الباحثون منها إلاَّ بالجزء السادس من «كتاب بغداد» وهو يحتوي أنباء المأمون العباسي من دخوله بغداد سنة ٢٠٤هـ إلى وفاته سنة ٢١٨هـ، والجزء الحادي عشر والثاني عشر من كتاب «المنثور والمنظوم» له، وتلك الأجزاءُ الثلاثةُ محفوظةٌ في المُتْحَف البريطاني، والجزء الخاص ببغداد سَبَق أن نُشر[١].

لكن حيثُ نَفِدَت نسخُه أراد الأستاذ البحَّاثة السيد عزت العطار الحسيني[٢] حفظه الله إعادة نشره تزويداً للمكتبة العربية بهذا الكنز الثمين، القديم التدوين، لما اختَصَّ هذا الجزء من أنباءَ هامةٍ عن عهدِ عالمِ الخلفاء المأمونِ العباسي، وقد كَثُرَت الأحداثُ في زمنه، وفيها كثيرٌ مما يهمُّ الباحثين، وابنُ جرير الطبريُّ كثيرُ النقل عن نصوصه، وكذا أبو الفرج الأصفَهاني.

---

(١) نشر بالزنكغراف بخط المستشرق الألماني هنسي كلر عام ١٩٠٨.

(٢) توفي السيد محمد عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٥هـ عن ٦٣ سنة.

وطريقة المؤلف في تسجيل الأنباء: مَدْعاة للاطمئنان بها، لأنه يذكر أولاً عِدَّةً ممن عُنُوا بتدوين أنباء ذلك الزمن، ويقول عند ذكره للأنباء المتعاقبة إذا اتفقوا على حكايةِ نبأ منها: قالوا جميعاً كيت وكيت، وعند انفرادِ أحدِهم بنبأ يقول: حدثني فلان، فتكون قيمةُ هذا النبأ بحسب هذا المنفرِد، وهذه طريقةٌ بديعةٌ جداً تسهِّل مهمة الباحث المستقصي.

ويقول محمد بن إسحاق النديم عن ابنه عبيد الله: إنه سَلَكَ طريقَة أبيه في التصنيف والتأليف، وروايتُه أقلُّ من رواية أبيه. فأما الدراية والتأليف فكان أحمد (بن أبي طاهر) أحذقَ وأمهر، ولابنه من الكتب ما زاده على كتاب أبيه في أخبار بغداد، فإن أباه عمل إلى آخر أيام المهتدي، وزاد ابنه أخبار المعتمِد، وأخبار المعتضِد، وأخبار المكتفي، وأخبار المقتدر، ولم يتمَّه. اهـ.

ويقول السخاوي عند ذكر «كتاب بغداد» لابن أبي طاهر: «ولأبـي الفضل أحمد بن أبي طاهر المرُّوذي الكاتب «أخبار الخلفاء» وعند ذكره في عِداد المؤرخين: «أحمد بن أبي طاهر أبو الفضل الكاتب المروزي، أحدُ فحول الشعراء وأعيان البلغاء، وهو القائل:

حَسْبُ الْفَتَى أنْ يَكُونَ ذَا حَسَب ... مِنْ نَفْسِه لَيْسَ حسْبَه حَسَبُهْ
لَيْسَ الَّذي يَبْتَدي بِه نَسَبٌ ... مِثْلَ الَّذي يَنْتَهي بِهِ نَسَبُهْ. اهـ

وحدَّث الجِهشياري في «كتاب الوزراء» أن أحمد بن أبي طاهر مدح الحسن بن مخلد، وزير المعتمِد، فأمر له بمائة دينار، وقال: ايتِ رجاءً الخادم فخذْها منه، فلقي أحمدُ رجاءً فقال له: لم يأمرني بشيء، فكتب إلى الحسن:

أمَّا رَجَاءٌ فَأَرْجَا مَا أمَرْتَ بِه ... فَكَيْفَ إنْ كنْتَ لَمْ تَأمُرْهُ يَأْتَمِرُ؟
بَادرْ بجُودكَ مَهْمَا كنْتَ مُقتَدراً ... فَلَيْسَ في كُلِّ حَالٍ أنْتَ مُقْتَدرُ

فأمر بإضعافها له، كما ذكره ياقوت في «معجم الأدباء» ومن قوله فيما ذكره ياقوت:

قد كنتُ أصدقُ في وَعْدي فصيَّرني ... كذابةً، ليس ذا في جُمْلة الأدب
يَا ذَاكراً حُلْتُ عَنْ عَهْدي وَعَهْدكُم ... فَنُصْرَةُ الصدقِ أفْضَتْ بي إلى الكذب

وقال في المبرِّد يهجوه:

كَمَلَتْ في المُبرِّد الآدابُ ... وَاسْتَقَلَّتْ في عَقْلِه الألْبَابُ
غَيرَ أنَّ الفَتَى كَمَا زَعمَ النَّا ... سُ دَعِيٌّ مُصَحِّفٌ كذَّابُ

وذلك بعد أن ساء ما بينهما عندما أضافه المبرِّد، وقال فيه ابن أبي طاهر من قَبيل المباسَطة منشِداً له:

وَيَوْم كحَرِّ الشَّوْق في صَدْر عَاشق ... عَلَى أنَّهُ مِنْهُ أحَرُّ وَأوْمَدُ
ظَلِلْتُ بِهِ عِنْدَ المُبرِّد قائلاً ... فَمَا زِلْتُ في ألْفاظِه أتَبَرَّدُ

وَذَكَرَ جَحْظَة عنه حكايةً تدلُّ على نوع من الاستهتار إنْ صحت، كما هو شأن كثير من الأدباء، سامحه الله تعالى.

وهذا ماتيسَّر لي ذكره في هذا الكتاب ومؤلِّفه، وأمرُّ على أصول يقدِّمها إليَّ الأستاذ الناشر عن هذا الكتاب لإصلاح ما تيسَّر إصلاحه، نزولاً عند رغبته، وإن كانت ظروفي غيرَ مُوَاتية. والله الموفق؟

محمد زاهد الكوثري

الروض الزاهر

في سيرة الملك الظاهر

(ططر)

للعلامة محمود بن أحمد المعروف بالبدر العيني
المتوفى سنة ٨٥٥ هـ
رحمه الله

قدم له
صاحب السماحة العلامة
الشيخ محمد زاهد الكوثري

الناشر
دار الانوار للطبع والتجليد
١٩ نهاية شارع بيبرس بالحمزاوى
سنة ١٣٧٠ هـ



بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة عن هذا الكتاب

الحمد لله، وصلوات الله وسلامه على سيِّدنا محمدٍ رسولِ الله، وعلى آلِه وصحبِه، وكلٍّ من تابع نورَ هُدَاه. وبعد:

فإن الإمام العلامة المحدِّث الفقيه المؤرِّخ الشيخ محمود بن أحمد المعروفَ بالبدر العيني، المتوفَّى سنة ٨٥٥هـ عن ثلاث وتسعين سنةً، من علماء مصر الأفذاذ، المُكْثِرين من التأليف في العربية والفقه، والحديث والتاريخ، وسائر العلوم.

فشَرْحُه على «الهداية» من أمتع شروحها، وشرحُه على صحيح البخاري من أوسعِ ما كُتِب في شرح هذا الكتاب، وشرحاه على «معاني الآثار» للطحاوي من أَحسن ما أُلِّفَ في أحاديث الأحكام، وتاريخُه الكبير المسمَّى «عِقْدَ الجُمان في تاريخ الزمان» من أفيدِ ما بَرَزَ للوجود في التاريخ العام من تراجمَ وأنباء؛ وهو في أربعة وعشرين مجلداً، وتاريخه الأوسطُ في ثمانية مجلَّدات، وتاريخه الصغير في مجلدين، ومختصرُه لتاريخ دمشق لابن عساكر في عَشْرة مجلدات، و«شواهدُه الكبرى» لا يَستغني عنها باحثٌ في شواهد العربية.

وله فَضْل عظيم على تاريخ مصر حيث سجَّل أنباءَ مصر في تاريخه الكبير، وكَتَبَ آثاراً خاصة في سِيَر بعضِ ملوكها الذين عاصرَهم كالظاهر بَرْقُوق، والمؤيَّد شيخ، والظاهر طَطَر، والأَشْرَفِ بَرْسْبَاي، فأنار كثيراً من نواحي حياتهم الشخصية والسياسية، وأربعتُهم من الجراكسة.

فـ «السيف المهنَّد في سيرة الملك المؤيَّد: شيخ» من محفوظات دار الكتب

المصرية، و«الرَّوْضُ الزاهر في سيرة الملك الظاهر: طَطَر» مما صوَّره قسم الثقافة من الجامعة العربية في عِداد الكتب المتخيَّرة التي صوَّرها من شتى الأقطار، مما يُوجِبُ الشكر الجزيل لهم باسم العلم.

والحديثُ عن الجَرْكَس طويلُ الذَّيْل، وقد اتفقَتْ كلمةُ علماءِ السُّلالات البشرية في العصور الحديثة على أنهم من أصفَى نَموذَج للجنس الأبيض القُوقاسي المعروف عند الجغرافيين والنُّسّابة، وقد توسَّع الأستاذ جُرجي زيدان الكاتب المشهور في بيان دائرة شمول الجنس الأبيض القُوْقاسي وتنقُّلهم في القارَّات في كتابه الخاص بالسلالات البشرية. ومع ذلك كلِّه لم يَخْلُ نَسَبُ (الجركس) من خلاف، ولذا قلتُ في «نِبْراس المهتدي» ص ٨ عند التحدُّث عن نسبة «جركسي»:

«نسبةً إلى «جركس» وهو من الجنس الأبيض القُوْقاسي، ويَعدُّه الغربيون من الآرِيِّين، وقد أطال الكلامَ الجنِرال عزَّت باشا في مؤلَّف خاص في التدليل على أن الجركس من بقايا الحَيْثِيين، ويراهم ابن خَلدون والبدر العيني من شعوب التُّرْك؛ يريدان أنهم من الجنس الأبيض المُسْتَتْرِك، لأنه تحقَّق عند الباحثين أن التُّرْك فريقان: فريقُ التركِ من الأصفر المَغُولي، وفريقُ الترك المُسْتَتْرِك من الجنس الأبيض، كالعرب المُسْتَعْرِبة إزاءَ العرب العارِبة، ففي «المجالس السلطانية الغَوْرية» و«تاريخ» ابن إياس ذِكْرُ أنهم من الغَسَاسِنة، وفي «قَهْر الوجوه العابِسة بذِكْر نَسَب الجراكسة»[١] أنهم من بني عامرٍ من قريش، والله أعلم. على أن الناسَ سَوَاسِيةٌ لا تَفاضُلَ بينهم إلاَّ بالتقوى». اهـ.

ونُزوحُ بقايا الغَسَاسنة إلى جبل الجركس بين بَحْرَيْ الخَزَر والأسود (بنطس) في عهد سيدنا عمر رضي الله عنه مما نصَّ عليه كثيرٌ من المؤرِّخين، كما أن رَحيل نحوِ مائةِ ألفِ شخصٍ من العرب في عهد الدولة الأموية إلى جبلِ القُوْقاس وسُكْناهم هناك

---

(١) رسالة صغيرة طبعت دون نسبة إلى مؤلف، وكذا لم يسمِّ الشيخُ مؤلفَها، ونسبها الأستاذ الزركلي في «الأعلام» ٢/٣١٦ إلى الصلاح الصفدي.

مما سجَّله أصحاب كتب الفتوح، ولم يكن الذين نَزَحوا إلى بلاد العرب من القُوقاس في العصر السابق بأكثرَ من الذين كانوا انتقلوا من هنا إلى تلك الديار في العصور الأُوَل، ولله حكمةٌ بالغة في كل ما قَضَى وأَبْرَم.

وقد ذكر الأستاذ حسام الدين الأَمَاسي في «تاريخ أماسِيَه» (٢/٤٧) ما ترجمته: «أن آتيغ خان ابن كمير خان ـ من سُلالة الحيثيين حكَّام الأناضول ـ تزوَّج بالسيدة جيرغاس ـ أختِ آيبق خان ابن كون خان ابن أوغوز خان ـ وأولادُهما هم الجراكسة؛ فسُمُّوا: الجركس بتخفيف جيرغاس، وسُمُّوا أيضاً: آتيغه وآديغه بالنسبة إلى آتيغ خان، وقيل في تعريب آديغة: اذكش». اهـ.

وهذا التخريج في عهدة الأستاذ الأَماسي.

وفي «دائرة المعارف» للأستاذ فريد وجدي (٣/٨١): «الجَرْكَس: جيلٌ من الناس يسكُنون حَوَالَيْ جبالِ القُوْقَاس[1]... وهم معدودون أكملَ بني آدم خِلقةً، وأحسنَهم وجوهاً، وأشجعَهم قلباً، وأشدَّهم للشدائد مقاومةً».

ومن المعروف أن «تُرْكُمان»[2] بمعنى شبيه الترك، وهم الآرِيُّون الذين اندَمَجوا في التُّرْك الذين هم فُطْسُ الأُنُوف، صغارُ العيون، ووجوهُهُم كالمَجَانِّ المُطْرَقَةِ ـ كما ورد في الحديث ـ بخلاف الآريِّين، وقد نصَّ الأستاذ زكي وليدي المَغُولي في «تاريخ آسيا الوسطى» أن الآسَ والسُّغْد والطُّخَارِيِّين والتَرَاكمة والهَيَاطِلة من البِيض الذين نَزَحوا من الغرب إلى شرق بحر الخَزَر، فاندمجوا في بني قومه المَغُول والطَّطَر، فيكون هؤلاء من البيض المُسْتَتركين، لا من المَغُول والطَّطَر الذين كانوا احتكروا اسم التُّرك في ذلك الزمن والله أعلم.

واسم (طَطَر) في كتاب «الرَّوْض الزاهر في سيرة الملك الظاهر طَطَر» اسم هذا

---

(١) بمعنى جبل الآس، وهو الحدُّ الفاصل بين آسيا وأوروبا. (ز).

(٢) راجع تاريخ أبي الفداء عند ذكره للتركمان. (ز).

الملك، لا أنه من جنس الطَّطَر، كما يظهر من الكتابِ نفسِه، وكان من عادة الجراكسة كباقي الأقوام الشمالية تسميةُ الوليدباسم أول ِ طارقٍ عند ولادته، فسُمِّيَ طَطَر حيث طَرَق طَطَريٌّ عند ولادته، وكذلك «أَيْبُكْ» ــ بفتحتين فضمٍّ وسكون ــ بمعنى القبيح الممتلىء، و «حَبُكْ» ــ بفتح فضم وسكون ــ بمعنى الكلب الممتلىء، ونحوهما من الأعلام.

فالمُعِزُّ أَيْبُكْ التُّرْكُماني لم يكن تُركمانيَّ الجنس، بل كان تركمانياً ولاءً فقط، حيثُ كان من موالي آل رسول التَّراكِمة، وعدُّه رومياً عند بعض ِ مؤرِّخي الغرب سهوٌ من كون سَمِيِّه عزِّ الدين أَيْبَكْ الأميرِ رومياً، وهو لم يتولَّ الملك وإنما كان أميراً فقط، كما يظهر من ترجمته في كُتُب الثقات، فيكون تلقيبُ الدولة البَحْرية بالدولة التُّرْكمانية خطأً صُرَاحاً جملةً وتفصيلاً.

وقد قال صاحب «قطف الزهور»: إن أَيْبُك أولُ ملوكِ الجراكسة، وإن بَيْبَرْس[١] البُنْدَقداري من أشهر ملوكهم، ومثلُه في «تاريخ الكافي»، وذَكَر البدر العيني في هذا الكتاب أن الجاشنكير ولاجين أيضاً منهم. وأما اهتمامُ قَلَاوون بالجراكسة وتخصيصُهم بالتعليم في طِباق القلعة فأمرٌ معروفٌ، وهو نفسُه من قبيلة بُرْج من قبيلةِ وبخ الجركسية فإليها كانت نِسبةُ المماليك البُرْجية لا إلى أبراج القلعة، كما تُوُهِّم؛ لأنها مكان الحِراسة لا مكان الدِّراسة.

---

(١) ولم يكن تأسيسُ بنيان الأزهر في عهد العُبيديين على التقوى، بل ليكون دارَ دعوة إلى الباطنية والإلحاد حتى اتخذوه محلاً لاستنزالِ اللعنات على خيار الصحابة ــ رضي الله عنهم وقَبَّح مبغضيهم ــ ثم تُرِكَ مهمَلاً لا تُقَام فيه الجمعة والجماعات قرناً كاملاً إلى أن جدَّده بيبرس، وحَمَلَ رجالَه الأبرارَ على المشاطَرة في إحيائه، حتى أصبحَ مَنارَ الهدى، ومَعْقِل السنة، والباعثَ الأوحدَ لزعامة مصر على العالم الإسلامي، تتوالى عنايةُ ملوكِ أهلِ الحقِّ بتعهُّده وإدرارِ الخيراتِ عليه، فقـام ينشر العلوم على أتمِّ وجهٍ، على توالي القرون، ودام فخراً خالداً إلى اليوم، صانه الله عن الفتن وأسباب الردى، وأدامه مناراً للهدى. (ز).

وقولُ بَرقوق فيما كتبه إلى تيمور في «صُبْح الأعشى» (٣١٣/٧): «وجِنْسُنا جركس جنسُ ملوك الإسلام السالفين خُدَّام الحرمين الشريفين»: صريحٌ في أن قبلَه ملوكاً من الجَرْكس، وإن لم يكن كونُ الملكِ جركسياً شرطاً في تولِّيه الملكَ قبل عهد بَرْقُوق. والإفاضةُ في ذلك تُخْرِجنا عن الإيجاز المطلوبِ هنا.

وعَدُّ هؤلاءِ من الأتراك أو القَبْجَق: لا يُنَافي كونَهم من الجراكسة، لأن التركَ يعمُّهم عند مؤرِّخي العرب، والقَبْجَق مساكنُهم في جبالٍ وغِيَاضٍ وراء دَربند شَروان، على ما ذكره ابنُ شيخِ الرَّبْوة في «نخبة الدهر» فيفيد القبجقي معنى القَوْقاسي على هذا البيان، على أن القَبْج والقبق من أسماء جبل القوقاس اختصاراً من القبجق، بحذف القاف الثانية مرةً، وحذف الجيم مرة أخرى، وقال عمرو بن سُرَاقة الباهلي:

وأَلْحمنا الجبالَ جبالَ قَبْجٍ وجاور دورَهم منا ديارُ

كما ذكره ياقوت في «معجم البلدان» عند ذكر باب الأبواب، يريد جبال القوقاس، وقال البُحتري:

مُغلقٌ بابَه على جبلِ القَبْـ ـقِ إلى دارتي خلاطٍ ومُكْسِ

يريد أيضاً جبل القوقاس. وأما تسميةُ صحراء الغُزِّ الواسعة الأرجاء في آسيا الوسطى باسم صحراء قوفشاخ فتسميةٌ محدَثةٌ[1] بعد استيلاء آل جِنْكِيز على القُوقاس وتلك المروج في شِمالِه إلى النهرين: وُولْجا ودُون بين البحرين: الخَزَر والأزرق، حيثُ أسَّسوا عاصمةَ ملكهم في ضفة وُولْجا قريباً من مَصَبِّه في بحر الخزر بمرحلتين، وهي المعروفة بسراي باتو.

وكان ما بين النهرين والبحرين إلى السفوح الشِّمالية من القُوقاس يسمَّى

---

(١) نصَّ على حدوث تلك التسمية بعد استيلاء المَغُول البروفسور بارتولد في محاضراته عن آسيا الوسطى في جامعة الآستانة. (ز).

بدشت قبجق، قبل استيلاء المَغُول على تلك الجهات، وقفجاق موضعٌ في كاشْغَر وقوفشاج في آسيا الوسطى، لا صلةَ لها بقبجق القوقاس، كما تجدُ تفصيل ذلك في ترجمة «تاريخ القوقاس» للأستاذ المرحوم عبد الحميد غالب بك ص٦٦. والنصوص التاريخية المتعلِّقة بتلك المباحث ربما تُنْشَر في مدةٍ غير بعيدة بإذن الله تعالى، خدمةً للحقيقة والتاريخ، والله سبحانه هو الموفِّق؟

في ٢٧ من جمادى الأولى سنة ١٣٧٠هـ　　　　　　محمد زاهد الكوثري

كتب نادرة

آداب الشافعي ومناقبه

حديث وفقه. فراسة وطب. تاريخ وأدب. لغة ونسب

للإمام الجليل أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي
صاحب كتابي: العلل والجرح والتعديل
(٢٤٠-٣٢٧)

كتب كلمة عنه، المغفور له صاحب الفضيلة

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

قدّم له، وحقّق أصله، وعلّق عليه

صاحب الفضيلة الشيخ

عبد الغني عبد الخالق

المدرس بكلية الشريعة الإسلامية

الأصل مأخوذ عن النسخة الخطية الوحيدة المحفوظة
بالمكتبة الأحمدية بحلب الشهباء

عنى بنشره، ووقف على طبعه

السيد عزت العطار الحسيني

مؤسس ومدير مكتب نشر الثقافة الإسلامية
من أقدم عصورها إلى الآن

١٣٧٢ هـ — ١٩٥٣ م



كلمة المغفور له الشيخ الكوثري:

بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير الكتاب
سيرةُ الإمامِ الشافعيِّ، لابن أبي حاتم

الحمدُ لله، وصلاةُ اللَّهِ وسلامهُ على سيدنا محمدٍ رسولِ الله، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعدُ: فإنَّ أئمةَ الهُدَى المتْبُوعِين، رضي الله عنهم أجمعين، لهم منازلُ ساميةٌ في قلوب الأمةِ، حتى ٱنْحَصَرَ تَمَذْهُبُهم في مذاهبِ هؤلاءِ السادةِ القادةِ، عِلماً منهم بسَعَةِ علومِهم، وعِظَمِ إخلاصِهم في خدمةِ دينِ اللَّهِ، فبارك اللَّهُ في علومهم، وعلومِ العلماءِ ٱلْمُنْضَوِين تحتَ راياتِهم.

ومن هؤلاءِ الأئمةِ: الإمامُ المعظَّمُ أبو عبد الله محمدُ بن إدريسَ الشافعيُّ رضي الله عنه.

وهو ثالثُ الأئمةِ الأربعةِ: باعتبارِ الترتيبِ الزَّمَنيِّ، وثانيهم باعتبارِ كثرة الأتْباعِ؛ ولا سيَّما بعدَ أنْ سَعَى السادةُ الحَضَارِمةُ، في نشْرِ المذهبِ في جُزُر جَاوَه والسواحلِ الهنديةِ وتلك الأرْجاءِ، والمؤلِّفون في شَتَّى العلومِ ــ بينْ علماءِ هذا المذهبِ ــ في غاية الكثرةِ و﴿ذلك فضلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشاء﴾[1].

* * *

(١) اقتباس من سورة الجمعة (٤). ع.

وقد أَلَّف مؤلِّفون كُتُباً كثيرةً في مناقب هذا الإمامِ الجليل[1]، على اختلافِهم في التَّحَرِّي، وتدوِينِ كلِّ ما بَلَغهم من الأنباءِ عنهم، والتساهلُ في المناقب معروفٌ عندهم؛ ومنهم مَنْ يَذكُرُ الأنباءَ بأسانيدها، معتقدين براءةَ ذِمَّتهم مما في الأسانيد من المآخذ، لكونِ ذِكرِ السندِ: في حُكم تَبْيينِ ما فيه من القَوَادحِ.

ولكنْ هذا تساهلٌ غيرُ مَرضيٍّ، لجهل أغلبِ الناسِ بأحوال الرجالِ، فيكونُ[2] ما صنعه [أبو الحسن] الآبُرِيُّ، وأبو نُعَيْمٍ الأصبهانيُّ، وأبو بكرٍ البَيْهَقيُّ ـ من سَوْقِ مناقبَ للشافعي رضي الله عنه بطريق الكَذَبَةِ المعروفين ـ غيرَ مُستجادٍ[3].

* * *

وكان الحافظُ أبو محمدٍ عبدُ الرحمن بنُ أبي حاتم: محمدِ بن إدريسَ الرازيُّ،

---

(١) راجع بيان ذلك: في تهذيب الأسماء (١/٤٤)، والمجموع (١/٧)، وطبقات السبكي (١/١٨٥)، وشرح الإحياء (١/٢٠١)، وكشف الظنون (ط ثالثة: ص ١٨٣٩). وانظر فهرس دار الكتب المصرية (ج ٥ ص ٦ و ٣٦٠ و ٣٦٤ وج ٨ ص ٢٥٢). ع.

(٢) في مكتوب الشيخ: «فلا يكون»؛ وهو سبق قلم منه رحمه الله؛ وإلَّا كان قوله الآتي: «غير مستجاد»؛ محرفاً عن: «مستجاداً». ع.

(٣) الذي يغلب على الظن، وتطمئن إليه النفس، هو: أن إخراج أولئك الأئمة الثقات، أمثال تلك الروايات؛ إنما هو: من باب المحافظة على كل ما وصل إلى أيديهم، ونقلوه عن غيرهم؛ سواء أكان ذلك عندهم: صحيحاً، أم ضعيفاً، أم مكذوباً. لأنهم يجوزون: أنهم قد يكونون مخطئين في ظنهم، وغير موفقين في حكمهم. كما هو الشأن بالنسبة إلى كثير من أفراد تلك الطائفة المكرمة، التي تشرفت: بأن تكون البادئة بتدوين السنَّة المشرفة.

وقد يكون الغرض من إخراجهم إياها ـ: على فرض أنهم متيقنون كذبها أو بطلانها ـ: إيقاف الغير على كل ما قيل فيمن اهتموا به، وترجموا له. وفي ذلك فائدة تاريخية مهمة. وهذا نظير ما حدث في كثير من كتب الفرق الكلامية: من ذكر كل ما حكي عنهم، ودسَّ عليهم.

هذا؛ وللشيخ ـ في كلمته الجيدة عن طبقات ابن سعد (١/و ـ ح) ـ كلام دافع به عن الواقدي: في كثرة حمله، وتنوع روايته. فراجعه لفائدته هنا وأهميته. ع.

أكثرَ تَحَرِّياً منهم فيما يَسُوقُه من الأنباءِ.

ولذا كنتُ متشوِّقاً إلى الظفَر بنسخةٍ من كتابه في سيرة الإمامِ الشافعيِّ، فعلمتُ أن في المكتبة الأحمديةِ، في حَلبَ الشَّهباءِ، نسخةً منه[1]. فرجوتُ صديقَنا الأستاذَ الألمعيَّ، الشيخَ عبدَ الفتاح أبو غُدَّةَ ـ حفظه الله ورعاه ـ أنْ يبحثَ عن ناسخٍ هناك: يَنقُلُ الكتابَ على حسابي؛ ففعل، وتفضَّل بمقابلته بالأصل مُقابلةً دقيقةً، أوجبَتْ مضاعفةَ شكري له؛ واللَّهُ ـ سبحانه ـ يُكافِئُه على هذا الجميلِ.

وبقِيَ الكتابُ محفوظاً عندي، إلى أنْ رَغِب الأستاذُ الأديبُ، أبو أسامة السيدُ محمدٌ عزت العطارُ الحسينيُّ في نشره، في عِداد مطبوعاته المُتخيَّرةِ، فنزلتُ في رَغْبته رجاءَ دعوةٍ صالحةٍ تَلحَقُني من المطَّلعين على الكتاب.

فإنْ وجَد المطالعُ بعضَ وقَفاتٍ، في بعض المواضعِ من الكتاب: فدُونَه الأسانيدَ الكاشفةَ عن جَلِيَّة الأمرِ.

* * *

ومؤلفُ الكتابِ، هو: الحافظُ أبو محمدٍ عبدُ الرحمن بنُ أبي حاتم: محمدِ بن

---

(١) رقمها: (٤٦٤) وصفحاتها ـ بقطع الربع ـ (١٢٩) صفحة، وأسطرها (١٧) سطراً، وخطُّها غليظ واضح، لكنه خالٍ من النقط في الأغلب، وبعض كلماتها متداخل في بعض. وقد خَلَتْ من تاريخ كتابتها، واسم كاتبها؛ وإن كان خطُّها يشبه خط القرن السادس أو السابع، كما ذكر ذلك كلَّه، الأخ الكريم الشيخ عبد الفتاح في مكتوب مرفَق بنسخة الشيخ ـ عليه الرحمة ـ التي وقعت في ١١٣ صفحة، ونقل الناشر الفاضل منها، نسخته التي بلغت صفحاتها (١٠٨)، وهي التي أحلنا عليها في تعليقنا على كتاب «أحكام القرآن» للشافعي؛ ولذلك سنشير إلى أوائل صفحاتها خاصة، في هذه الطبعة، إن شاء الله. وقد أخذت إدارة مكتبة الجامعة العربية، صورةً من نسخة حلب (ف ٧٠). والصفحة الأخيرة ليست من الأصل؛ بل هي عبارة عن ثلاثة نصوص للشافعي ذكرها ابن حبان في كتابه: (التقاسيم والأنواع، المشهور بالصحيح)؛ الذي طبع الجزء الأول من ترتيبه، في القاهرة، طبعة خاصة بأهل الجاه والثروة، لا بذوي العلم والمعرفة، وقد نقل هذه النصوص ناسخ الكتاب. ع.

إدريسَ، الرازِيُّ الشافعيُّ، من أَفْذاذِ الحفَّاظِ.

وله من أُمَّهاتِ كتبِ الرجالِ: كتابُ «الجَرْحِ والتَّعْديلِ» في عدَّةِ مجلَّداتٍ، ودائرةُ المعارفِ العثمـانيةِ(١) قد أعدَّتْ عُدَّتَها لإتمامِ طبعِ باقي الأجزاءِ، معَ «تَقْدِمةِ الجرحِ والتعديلِ» كما سمعتُ من الأستاذِ الكبيرِ الدكتورِ نظامِ الدِّينِ، مديرِ تلك الدائرةِ، وللتَّقْدِمةِ أهميَّةٌ خاصةٌ، تُنقلُ من نسخة مراد مُلَّا في الآستانة.

[وله أيضاً، كتابُ «الكُنى»].

وله أيضاً، كتابُ «المَرَاسِيلِ» مطبوعٌ بالهند(٢). [وكتابُ «المسنَدِ» في ألفِ جزء].

وله أيضاً، كتابُ «عِلَلِ الحديثِ» مطبوعٌ بسَلَفِيَّةِ مصرَ(٣).

وله كتابٌ في التفسير بالروايةِ(٤)؛ وكتابٌ في الردِّ على الجَهْمِيَّةِ(٥)، وفيه آراءٌ ساقطةٌ لجهله بالكلام، كما اعترف هو نفسُه بذلك، فيما نَقَلَه البيهقيُّ عنه، في «الأسماءِ والصفاتِ»(٦).

---

(١) بحيدر آباد الدكن بالهند؛ وقد طبعت منه القسم الأول من جزئه الثاني؛ والجزء الثالث بقسمية. ولم يقدر لنا ـ لسوء الحظ ـ: أن نقتني شيئاً منه، ولا أن نطلع عليه. ع.

(٢) بحيدر آباد ١٣٢١هـ؛ وقد رتبه على الأبواب. ع.

(٣) سنة ١٣٤٣هـ: في جزءين كبيرين صفحاتها نحو الألف؛ وهو كتاب جليل لا يستغني عنه مشتغل بالحديث والفقه. وقد ذكر له ابن منده، كتاباً اسمه: (فوائد الرازيين) ـ: أبي حاتم، وأبي زرعة ـ ونرجح: أنه عين كتاب العلل، وإن كان صنيع التاج السبكي، يفيد: أنه غيره. ع.

(٤) في أربع مجلدات؛ وقد وصفه ابن كثير: «بأنه: التفسير الحافل، الذي اشتمل على النقل الكامل؛ الذي يربو فيه على تفسير الطبري وغيره»؛ ونقل الكثير منه في تفسيره. وقد اختصره السيوطي في تفسيره الأكبر: «ترجمان القرآن»؛ الذي هو أصل تفسيره المطبوع المشهور، المسمى: بـ «الدر المنثور، في التفسير بالمأثور». ع.

(٥) في فوات الوفيات: (المجسمة)؛ والظاهر: أنه تصحيف. ع.

(٦) ص: (٢٦٩ ط القاهرة)؛ وينبغي: أن ترجع إلى كلامه وتتأمله؛ وأن تعلم أن الذهبي قد نعت كتابه هذا: «بأنه يدل على إمامته». ع.

[وله كذلك، كتبٌ أخرى: كالزهدِ، والفوائدِ الكبيرِ].

وكتابُه في سيرة الإمام الشافعي رضي الله عنه: من أَمْتعِ كُتُبِه.

وحَملاتُ أبي[١] أحمدَ النَّيْسَابُوريِّ، على كتابه في الجرح والتعديل: لا تَخْلُو عن غُلُوٍّ وإسرافٍ في القول، كما لا يخلو كتابُه نفسُه، عن غُلُوٍّ، كقوله في شيخ حُفاظِ الأمةِ البخاريِّ: «تركَه أبو زُرْعَةَ وأبو حاتمٍ[٢]، لمسألةِ اللفظِ»[٣].

---

(١) في النجوم الزاهرة: أحمد بن عبد الله. وراجع ما ورد فيها وفي التذكرة. ع.

(٢) يعني: آخر الأمر. وإلاَّ: فقد ثبت: أنهما رويا عنه، واستمعا قوله؛ وأن أبا حاتم نفسه قد شهد له: «بأنه أحفظ من أخرجته خراسان، وأعلم من قدم منها إلى العراق». انظر طبقات السبكي (٢/٤ و٩)، وتهذيب التهذيب (٩/٤٨ و٥١ و٥٣ ــ ٥٤)، وهدي الساري (٢/١٩٨ ــ ١٩٩ ط ثانية)، وترجمة البخاري المنسوبة لإدارة الطباعة المنيرية (ص ٧ و ٢٠)؛ وتاريخ بغداد (٢/٢٣)، وتهذيب الأسماء (١/٧٣). ع.

(٣) أي: ما نسب إليه: من أنه قال: «لفظي بالقرآن مخلوق»؛ أي: نطقي به، بصرف النظر عن مدلوله. وهذا القول ــ رغم أنه (رضي الله عنه) قد تبرأ منه، وصرح: بأنه إنما قال: إن أفعال العباد مخلوقة ــ: قد سبب له محنة شديدة، واعتراض شيخه (محمد بن يحيى الذهلي) عليه، واعتزاله إياه مع أكثر تلامذته وأصحابه. مع أن الحق فيه ــ على فرض صدوره عنه ــ بجانبه؛ بل: قد أجمع على صحته محققو الماتريدية والأشاعرة؛ كما هو مقرر في الكتب الأصولية المعتبرة. وما روي عن أحمد (رضي الله عنه) ــ: من رميه من زعم ذلك: بالاعتزال أو الكفر ــ: فعلى تسليم صحته، وأنه ليس من وضع الحشوية التي انتسبت ظلماً إليه؛ ليس محمولاً على ظاهره؛ بل المراد منه: التنفير من التصريح به، والزجر عن الخوض في بحثه؛ خشية: أن يتأثر متأثر، فيذهب إلى ما تقوله المعتزلة: من إنكار صفة الكلام القديمة.

ولكي تطمئن إلى ذلك، وتقف على أصح ما حُكي عن هذه المحنة، وقيل في تلك المسألة، يكفي أن ترجع إلى: ما رواه البيهقي في الأسماء والصفات (٢٣٩ ــ ٢٦٩)؛ وما حرره التاج السبكي في الطبقات (١/٢٥٢ ــ ٢٥٣ وج ٢ ص ١١ ــ ١٤)، وما ذكره الحافظ ابن حجر في هدي الساري (٢/٢٠٣ ــ ٢٠٤) والإبياري في شرح مقدمة القسطلاني (١٥٧ ط أولى)، وما كتبه الكوثري في تعليقه على: الاختلاف في اللفظ لابن قتيبة (٥٠ ــ ٦٧)، وشروط الأئمة الخمسة =

وهو رحمه الله: وُلِدَ سنةَ ٢٤٠، ورَحَل وأدرك الأسانيدَ العاليةَ؛ وتخرَّج في الحديث على أبيه وأبي زُرْعةَ، وتُوُفِّيَ سنةَ ٣٢٧هـ، رحمه اللّهُ، وتَغَمده برضوانه[1].

في ١٢ من ذي القَعدة سنة ١٣٧٠هـ. محمد زاهد الكوثري

= للحازمي (ص ٢١ ـ ٢٣ ط ثانية)، والسيف الصقيل للتقي السبكي (٦١ ـ ٦٩)؛ وفي الإمتاع (٣٦ ـ ٤٠). وانظر حياة البخاري للقاسمي (٢٣ ـ ٢٥)، وترجمته (٤٢ ـ ٤٥)، وتاريخ بغداد (٢/٣٠ ـ ٣٣). ع.

(١) راجع ترجمته والكلام عنه: في التاريخ لابن الأثير (٨/١٢٦ ط بولاق)، ولأبي الفدا (٢/٨٦)، وابن الوردي (١/٢٧١)، وابن كثير (١١/١٩١)؛ وشذرات الذهب (٢/٣٠٨ ـ ٣٠٩)؛ والنجوم الزاهرة (٣/٢٦٥)؛ والأعلام للزركلي (٢/٥٠٥ ط أولى)، ووفيات الوفيات (١ ـ ٣٣٢ ط أولى)؛ وطبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (٢/٥٥)، ومختصرها لشمس الدين النابلسي (٣١٨ ـ ٣١٩)؛ وطبقات الشافعية للسبكي (٢/٢٣٧ ـ ٢٣٩).

من تراث الأندلس

١

جذوة المقتبس

في ذكر ولاة الأندلس

وأسماء رواة الحديث، وأهل الفقه، والأدب، وذوي النباهة والشعر

تأليف

أبي عبد الله محمد بن فتوح بن عبد الله الحميدي

المتوفى سنة ٤٨٨ هـ

كتب تقدمته صاحب الفضيلة الشيخ

محمد زاهد بن الحسن الكوثري

وكيل المشيخة الإسلامية في الخلافة العثمانية سابقاً

قام بتصحيحه وتحقيقه الأستاذ

محمد بن تاويت الطنجي

نشر وتصحيح وتحقيق

مكتب نشر الثقافة الإسلامية

لمؤسسه ومديره السيد عزت العطار الحسيني

القاهرة: شارع محمد علي، درب الطواشي رقم ٨

بجوار دار الكتب الملكية المصرية



كلمة المرحوم مولانا الكوثري:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، وصلواتُ الله وسلامُه على سيِّدنا محمدٍ رسولِ الله، وعلى آلِه وصحبِه، وكلٍّ مَن تَوَخَّى رضاه.

وبعد: فإن التاريخَ وفروعَه ـ ولا سِيَّما تراجمَ الرجال ـ من أَهَمِّ العلومِ، في تعريف منازلِ الشعوبِ في الحضارة والنهوض؛ وبتلك المرآةِ الصافيةِ، يُعرَفُ العالي والنازلُ منهم.

و «جَذْوةُ المُقْتَبِس، في تاريخ الأندَلُس» للحُمَيدي: من أَهَمِّ ما أُلِّف في تاريخ الأندلس، وهي: في عشرة أجزاءٍ حَدِيثِيَّةٍ؛ لكنها مما حَجَبه الدهرُ عن أعين الباحثين دُهوراً، بسبب ما لقِيَ الحُميديُّ وأصحابُه من الاضطهاد؛ حتى انتقل إلى الشرق في زمنٍ مُبَكِّرٍ، بعدَ تلك الفتنِ القاسيةِ في الغرب، ضدَّ الظاهِريةِ.

والحُمَيْدِيُّ ـ بالتصغير ـ مؤلِّفُ «جَذوةِ المُقْتبِس» هو: أبو عبدِ الله محمدُ بن فتوح أبي نصر بن عبد الله بن حُمَيدٍ الحميديُّ المُتوَفَّى سنةَ ٤٨٨، صاحبُ «الجمعِ بين الصحيحين» ويَعيبُه بعضُهم[1]: «بأنه ذَكر في «الجمع» ما لم يَرِدْ في لفظ أحدِ الشيخين: البخاريِّ ومسلمٍ». وهذا ليس بعيبٍ، بل هذا مَحْضُ الصوابِ، إذا أهمَل أحدُهما ذِكرَ لفظِه، أو تَرَكه، مع وُرُودِه في روايةِ ثِقاتٍ آخَرِينَ، على اتحادٍ للسندِ عند الجميع، فيُلْصَقُ الانفرادُ إلى أحدِهما، والانفرادُ: انفرادٌ حيثُما وَقَع، فلا بدَّ من ملاحظةِ ذلك: عند المُحْتجِّ والمُسْتَنْبِطِ.

---

(١) انظر «تدريب الراوي» ص ٣٣.

ولولا مكتبة بودليانا التي حفظتْ نسخةً منها بالخط الأندلسيِّ: لَمَا ظَفِر بالكتابِ مَن يقومُ بنشرِه، ولو كان هذا التاريخُ بمُتناوَلِ الأيْدي: لَمَا تأخر الذين نَشَروا تَوَاريخ الأندلسِ ــ تحت عُنوانِ (المكتبة الأندلسية): في قُضاتِها، وحَمَلَةِ علومِها، وأسانيدِ رواتِها، ومَرْوِيَّاتِهم ــ عن نشرِ هذا الكتابِ.

* * *

والآنَ، أرَى الأستاذَ الغيورَ، ناشرَ مُتَخَيَّرِ المؤلَّفَاتِ ــ أبو أسامة السيدُ: محمدُ عزت العطارُ الحسينيُّ(١) ــ يقومُ بنشرِ هذا الكتابِ، مَشكوراً فضلُه باسم العلم. ورأى الاستئناسَ في ذلك برأيِي، فشرحتُ له أهمِّيَّةَ تواريخِ الشعوبِ، في معرفةِ منازِلهم في الرُّقِيِّ؛ ولا سِيَّما مثلَ هذا الكتابِ النادرِ، تأليفِ ذلك العالمِ العظيمِ.

لكنْ آرْتَأَيْتُ: أنْ يَرجعَ إلى أهل الذِّكْر، في حَلِّ طَلاسِمِ ذلك الخطِّ الأندلسيِّ، لأنَّ الشرقيَّ قد يَتَصَحَّفُ عليه بعضُ كلماتِهِ مهما مارَسَ هذا الخطَّ، حتى إني أعرفُ أن الأستاذ العطارَ، سكَن المغربَ الأقصى مدةً، بمناسبة انتقالِ عمِّه إلى تلك البلادِ، في زمنٍ سابقٍ، ومع ذلك، لا أرَى الاكتفاءَ بتلك الخِبْرَةِ؛ بل: أرَى تَشْريكَ بعضِ أهلِ الفضلِ، في مقابلةِ الكتابِ بالأصلِ، ليكونَ سليماً من كلِّ شائبةٍ، فقال: وقد راجعتُ الأديبَ المشهورَ: محمدَ بن تاوِيت الطَّنْجِيَّ؛ مستعيناً به في ذلك، فرَحَّب بذلك على عادتِه في خدمةِ العلم. فقلت: فنِعْمَ ما صنعتَ.

والأستاذُ الطَّنْجِيُّ نشأ نشأةً علميةً طيبةً في بلده؛ ثم رحَل إلى الشرقِ في سبيلِ تحقيقِ بعض الكتب، واتصل بالبيئاتِ العلميةِ، فحاز تقديرَهم بما قام بتحقيقه من الكتب المنشورةِ تحتَ إشرافِه؛ وظهرتْ مواهبُه للملإ، ونال كلَّ ثناءٍ، فأصبح جامعاً بيْنَ الثقافتيْنِ: الغربية والشرقية، بالمعنى المعروفِ عندَ القدماءِ.

والباجِيُّ، وأبو بكر بنُ العربيِّ، وأمثالُهما ــ ممن رحَلوا إلى الشرقِ في سبيلِ

---

(١) توفي السيد محمد عزت العطار الحسيني سنة ١٣٧٥هـ رحمه الله.

العلمِ ــ كانتْ منازلُهم في الذِّرْوَةِ، حينما كان ابنُ عبد البَرِّ يظهرُ بغير هذا المَظهرَ، لعدمِ رحلتِه إلى الشرقِ، والكلامُ في هذا طويلُ الذَّيْلِ.

وكان الحُمَيْدِيُّ: تَلَقَّى العلمَ من ابن حَزْمٍ وغيره بالأندلس، ثم انتقَل إلى الشرق حينما اسْتَفْحَل اضطهادُ الظاهريةِ في الغربِ، فَلَقِيَ كلَّ تبجيلٍ في الشرقِ، وأدرك في بغدادَ الخطيبَ البغداديَّ وأهلَ طبقتِه، وسمِع منهم. وهو أولُ مَن أدخَل كتبَ ابنِ حزمٍ إلى الشرق.

* * *

وأتمنَّى للأستاذ الناشرِ كلَّ التوفيق فيما هو بسبيله، وأتمنَّى له كلَّ خيرٍ. واللَّهُ سبحانه وليُّ التوفيقِ؟

٢٥ شعبان سنة ١٣٧١هـ **محمد زاهد الكوثري**



إزالة الشبهات

عن قول الأستاذ كنا حروفا عاليات

للفقير إليه تعالى

أحمد جبري

الطبعة الأولى

طبع بمطبعة السعادة بالقاهرة سنة ١٣٧٠



وكتب شيخي الكوثري
وهو العلامة محمد زاهد أفندي الكوثري الحنفي التركي
وكيل المشيخة الإسلامية بالآستانة سابقاً، المتوفَّى سنة ١٣٧١هـ
رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الحميد، المبدىء والمعيد، الفعَّال لما يريد، والصلاة والسلام على سيد الوجود، صاحبِ المقام المحمود، سيدنا محمد وآله قدوة أرباب الشهود، وصحبه الأصفياء الركَّع السجود. وبعد:

فقد استنارت باصرتي بالاطلاع على كتاب «إزالة الشبهات عن الحروف العاليات» تأليف السيد الشريف، والسند الغِطْريف، الأستاذ الأديب، والعارف اللبيب، السيد أحمد خيري أفندي ابن المرحوم أحمد خيري باشا الحسيني، كان الله له حيثما يكون، ورعاه في كل حركة وسكون.

فوجدت مؤلِّفه الفاضل ينحو في هذا السفر الجليل منحى العلوم الذوقية، ذاباً عن السادة الصوفية، مؤولاً لشطحات الشيخ الأكبر بما يُعيدها إلى حظيرة الشرع الأغر، فأُعجبتُ ببيانه العذب، وأسلوبه الرائع وعِرْفانه الفيَّاض، وذوقه التصوفي، ومسعاه الحميد في الجمع بين مذاهب أهل الشرع ومشارب أرباب المواجيد.

فأدعو الله عز وجل أن يُثيبه على عمله هذا إثابةَ المخلصين في الدنيا والآخرة، وأن يوفِّقه لتأليف كثيرٍ من الكتب النافعة للأمة المحمدية في خير وعافية.

وقد دلَّ المؤلف الفاضل بكتابه هذا على كثرة مادته، واتساع قريحته، وغزارة فيضه، بحيث إنه إذا أمسك القلم لا يفتأُ يجري في موضوعه، بدون تلبُّث ولا تمكُّث، في سهولة جري السيول في السهول، وما ذلك إلَّا من واسع اطلاعه وطول باعه في الشرع والمعارف الذوقية.

وإن كان في الكتاب بعضُ بحوث أرى المؤلفَ السيد كان في غنىً عن طَرْق بابها، ورأيـي في شطحات أهل السكر من المتألِّهين الابتعادُ عن الخوض فيها، لأن الكلام فيها ربما لا يكون قولاً فصلاً، بل قلما يرضي الفريقين، ووحدةُ الوجود موضوعٌ يضيع دونه كلُّ مجهود، ومَنْ يلحقُه الضررُ من التوسُّع في ذلك أكثرُ، كما هو مشهود، والجادةُ المسلوكة عند الشرعيين هي توحيد الشهود، كما هو معروف.

وكنت أودُّ للمؤلف الفاضل أن لو ذَكَر كيف صحَّت عنده نسبة البيتين إلى الشيخ الأكبر مع الكلام على وزنهما، لأن الأستاذ عبد الغني النابلسي يعزوهما لبعض العارفين في «شرحه على الصلاة الفيضية» للشيخ الأكبر عند الكلام على قوله: (والقلم النوراني الجاري بمداد الحروف العاليات) وفي وزنهما خلل ظاهر، فلعل الصواب:

كُنَّا حروفاً عالياتٍ لم نُقَلْ   مُعَلَّقاتٍ في ذُرى أعلى القُلَل

أنا آنت فيه نحن أنت أنت هُو   والكلُّ في هُو هُو هُو فَسَلْ عمن وَصَل

بتسهيل همزة أنت الأولى، وحذف العاطفين، وإسكان واو هو في المواضع الثلاث، كما لا يخفى.

وأرى في الصفحات (٤٧ و٤٨ و٥٢) بعضَ إيهام، وإصلاحُ العبارة بما لا يُوهم قِدَمَ الأرواح أمرٌ ضروري، وكذلك في الصفحات (٦١ و٦٢ و٦٣ و٦٦) يحسنُ التصريح باستواء نسبته إلى الأمكنة، حذراً من إيهام خلاف المقصود.

وأما ما استشكله في أنباء «الشجرة النعمانية» عن بعض الغيوب: فليس بمشكل على تقدير ثبوت الكتاب المذكور من الشيخ الأكبر، لأنه لا مانع من الاطِّلاع على

بعض الغيوب بإطْلاع الله سبحانه، لأن الممنوعَ هو الاطِّلاع على الجميع، بحمل النفي في الآية على سَلْب العموم، دون عموم السلب، كما هو الجادة عند وقوع العام في سياق النفي، نصَّ على ذلك التفتازانيُّ في «شرح المقاصد». ومن المصادر السهلة التناول في هذا البحث رسالة ابن عابدين في صدد الذبِّ عن مولانا خالد في «مجموعته» المطبوعة. وأكتفي فيما سوى ذلك بلفت النظر مشافهـة.

وفقنا الله تعالى لما يحبُّه ويرضاه، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين؟

يوم الاثنين ٥ ذي الحجة سنة ١٣٥٨هـ

كتبه الفقير إلى مولاه
محمد زاهد بن الحسن الكوثري
عُفي عنهما



منتهى آمال الخطباء

و

منار المسترشدين النبلاء

تأليف

حضرة صاحب الفضيلة العالم الجليل الشيخ

أبو سيف
مصطفى الحمامي
أحد علماء الأزهر الشريف

وخطيب الحرم الزينبي ، حفظه الله

طبع بمطبعة

مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

على نفقة : الشيخ سالم بن سعد بن نبهان وأخيه أحمد « بسرابايا - جاوه »

وباشر طبعه محمد أمين عمران

محرم سنة ١٣٥١ هـ رقم ٤٦٨



جـوهـرة

عَلَمٌ من أعلام الـدنيـا، وطَـوْدٌ من أطـواد العلم الشامخة، وبطل من أبطال الجهاد لإعلاء كلمة الله، بـل وقـائـدٌ من القـوّاد العـظام، الـذين لا تَكِـلُّ سواعدهم من الذَّوْد عن حِياض الإسـلام، الأستاذ الشيـخ محمـد زاهـد الكـوثـري، وكيـلُ المشيخـة الإسلامية بالآستانة سابقاً، قال أكـثر الله من أمثالـه بين قادة الأمّة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي وَسَّعَ مدارك أتقياء العلماء، في فهم أسرار الكتاب الكريم والسنة النقية البيضاء، حتى استقاموا على طريقة سُداهـا ولُحمتها الشريعة الغرَّاء، فَيَا لَهم من قادة للمسترشِدين إلى سَنَن الأنبياء وسِيَر الأصفياء، يُضاعفُ الله لهم الأجور من غير أن يَنْقُص أجور المسترشدين، كما يضاعف أوزار الفاتنين، بدون أن يَنقص أوزارَ المفتونين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأوَّلين والآخِرين، وعلى آله الأطهار الطيبين، وأصحابه الهداة المهتدين، وأتباعهم الغُرِّ الميامين، صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم الدين.

وبعد: فإن الخطابةَ خَطْبٌ جسيم، ومقامَها في الشرع عظيم، لم يقم بأعبائها غيرُ النبـيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم طولَ مُقامه بين ظَهْرانَيْ الأمَّة، وعلى طريقته مَشَى

الخلفاء الراشدون وهُدَاة الأئمة، وكم من خطيب بارع بين الأقدمين، كان إذا قام يخطُب بين جماهير المسلمين، يَهدي الله بخطبته مئاتٍ وألوفاً من المسرِفين، فينخَرِطون في سلك عباد الله الصالحين المُصْلِحين، كما كان يقع في مواعيد سبط ابن الجوزي وخُطَبه في الجامع الأموي، وهكذا كان الأمر حينما كانت العلوم تقصد لذاتها، لا لعاجل منافعها ولذَّاتها.

كانت الأمَّة إذ ذاك من السموِّ بالدرجة التي لا تُسَامَى، لما أن قيادتها كانت بيد ورثة الأنبياء شموسِ الإسلام، وهداةِ الأمَّة وبركتها، رضي الله عنهم، ومعروف أن القيادة إذا صَلَحَتْ سارتْ قافلةُ الأمَّة في غاية الأمن لا تَخشَى غائلة، ولما قلَّ هذا الطِّراز من الهداة في العصور المتأخرة رأينا الأمَّة على ما هي اليوم من الانحطاط الذي لا يخفى على أحد. وكِدْنا نيأس من صلاح الأمَّة من طريق الخطابة والخطباء، مع أنه الطريق الوحيد لذلك، فإنا لم نكن نَرَى مَن يُمسكُ زِمام القيادة في هذا الأمر عن جَدَارة واستحقاقٍ فيؤتَسَى به في مشارق الأرض ومغاربها.

وإنا نحمدُ الله عز وجلّ على أن أزال من نفوسنا هذا اليأسَ بما أَطْلَع علينا في سماءِ الإرشاد بدراً أزال بنوره الوضَّاء، حوالكَ الظلمات في هذا العصر، وهو حضرة صاحب الفضيلة العلامةُ الجليلُ، والفهَّامة النبيل، أعلمُ الخطباءِ في مِصره، وأخطبُ العلماء في عصره، مالكُ أَزِمَّة البَرَاعة، في إلقاء النُّصْح على الجماعة، ذلك الحَبْرُ البحرُ الطامي، الشيخ مصطفى أبو سيف الحَمَّامي[1] خطيبُ الحَرَمِ الزَّيْنَبِيِّ بمصر القاهرة، حفظه الله وأكثر مفاخرَه ومآثرَه، وهو صاحبُ «منتهى آمال الخطباء، ومَنَار المسترشدين النُّبَلاء» ثالثُ دواوينه الكبار، وأهمُّها في القَدْر والمقدار، دوَّنه حاوياً من روائع الخُطَب المنبرية ما يحقُّ له كلُّ إجلال وإكبار.

فافتتحَ فاتحته بمقدمةٍ جليلة تَجِلُّ عن الوصف، أرجو القارىءَ أن يُعَافيَني من

---

(١) توفي رحمه الله تعالى سنة ١٣٦٨هـ. انظر الأعلام للزركلي (٧/ ٢٣٥).

وصفِ جلالة قَدْرها، وأن يتفضَّل هو بالاطِّلاع عليها ليعرفَ كيف هي؟ ثمَّ مضى على سَرْدِ تلك الخُطَب الزاهيَّة فَصْلاً إثْر فَصْل، مبتدئاً بخطبته المنوِّهة بنعمة العقل، الذي يرتكزُ عليه كلُّ سعادة وكلُّ نُبْل، ولم يَدَعْ في خطبه موضوعاً مِن المواضيع التي تهمُّ الجمهور وتعمُّ شؤونهم، إلاَّ وقد وفَّاه حقَّه من البيان الذي يملأ أسماعَهم وعيونَهم، وقد عُني عنايةً خاصة بمداواة أمراض القلوب، لحَمْلِها على الإقبال إلى علاَّم الغيوب، ولو أَخذنا نسردُ ما في خُطَبه من المزايا، في قَمْع تلك البدع والرَّزايا، واستقصاءِ مُوبقات العصر، والعوائدِ الضارَّة بمصر، لطالَ بنا الكلام، من غير أن نقومَ بواجب المَقَام، وقد خرَّج الأحاديثَ إثْرَ كلِّ خُطْبة، وعلَّق تعليقاتٍ بديعةً على مواضعَ يحتاجُ إليها الناظر، ويَعرفُ قدرَها الفاضلُ المحقِّق، فهاكَ الديوانَ، وهو لما قلنا شاهدُ عِيانٍ.

وكم لمؤلِّفه الجليلِ من مواقفَ شريفة، في إحياءِ السننِ وإماتة البِدَع السخيفة، وكم له من مؤلَّفاتٍ تخاطَفَها الناس، علماً منهم ببركاتِ تلك الأنفاس، ولا عَجَبَ في ذلك فإن هذا المؤمنَ المخلصَ الطاهرَ السيرة، النقيَّ السريرة، مؤلفَ تلك المؤلفات الشهيرة ــ ممن فجَّر الله ينابيعَ الحكمةِ من قلبه على لسانه، ومكَّنه من زَرْعِ بذورها في القلوب الميتة بعذب بيانه، وقد طال أمدُ اضطلاعه بالكتاب والسنة حتى امتاز، بأَنْ ورثَ بذلك من أخصِّ أسرار الإعجاز، ما يمتلكُ به قلوبَ جمهورِ المسترشدين على اختلافِ مَدَارِكهم وعقولهم، فانجذبتْ ألبابهم إلى ما يدعو إليه من الحقِّ بحسن قبولهم، فتَرَى الألوفَ المتحشِّدة في الحرم الزينبي أثناء إلقائه الخُطَب، مستمعين إليه بأُذن واعية جاثين على الرُّكَب، تَسيل عيونهم، وتنهمل شئونهم، وتبدو عليهم آثار التوبة والإنابة، وتظهر على دعواتهم أنوار الإجابة، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء.

فَحُقَّ لِنُبلاء الخطباء، ونُبَهاء العلماء، وسائر المسترشدين النجباء، في جميع الأنحاء، أن يستبشروا بظهور هذا الكتاب، الحقيق بكل إعجاب، فإن فيه ضالَّتهم المنشودة، وبُغيتَهم المقصودة، ولهم فيه أسوةٌ حسنة، وقدوة صالحة، وذكرى

للذاكرين، وَعِظَةٌ للمتعظين، فجزى الله سبحانه مؤلفه على ذلك أحسن جزاء، وأدام النفع به في جميع الأنحاء، إنه سميع قريب مجيب الدعاء، وله الحمد في الآخرة والأولى، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً؟

كتبه الفقير إليه سبحانه

محمد زاهد الكوثري

عُفي عنه

النهضة الإصلاحية

بقلم

مصطفى أبو سيف الحمامي

أحد العلماء وخطيب الحرم الزينبي



مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر

١٣٥٤ هـ / ١٩٣٥ م / ٦٤٠



الوسـام الأول

للعلامة الكبير، قليل المثل في هذا العصر، حضرة صاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمد زاهد الكوثري، وكيل مشيخة الإسلام بالدولة العثمانية سابقاً، قال أطال الله حياته:

كلمة في «النهضة الإصلاحية»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فجَّر ينابيع الحكمة من قلوب العلماء المخلِصين المخلَصين، وأجرى على ألسنتهم من الحكمة والموعظة الحسنة ما يَهْدي المستَهدين، وأطلقَ أقلامَهم بما يبينِّ مواطنَ العلل من المجتمع وطُرُقَ مداواتِها أتمَّ تبيين، والصلاة والسلام على سيدنا ومنقذنا محمد سيد المرسلين، وآله الطيبين الطاهرين، وصحبِه الهادين المَهْديين وأتباعهم الغُرِّ الميامين، صلاةً وسلاماً دائمين إلى يوم الدين.

وبعد: فإن من مننِ الله جل جلاله في هذا العصر الذي ادْلَهَمَّتْ فيه الأجواء بشرور الطوائف الهالكة، أن أقام علماءَ أجِلَّاءَ لحراسة المجتمع الإسلامي من عللهم الفاتكة، ليحيا مَنْ حَيَّ عن بيِّنة، ويَهلِك من هلك بدون عذر.

وممن أقامهم الله سبحانه في عِداد حُرَّاس دين الله العلامةُ اللوذعيُّ، والنِّحْرير الألمعيُّ، قرةُ عيون الأصفياء، فخر العلماء الأتقياء، أخطب العلماء، وأعلم الخطباء، مالك أزِمَّة البيان، فارسُ مَيْدان الدعوة إلى الإيمان، سيف الله المسلول على أهل البدع، وآية الله في الإرشاد إلى سبيل التقى والورع، ذلك الحِبر البَحر الطامي،

الشيخ مصطفى بن أبي سيف الحمامي، خطيب الجامع الزَّيْنَبي بالقاهرة، أطال الله بقاءه، وأعلى منزلته في الدنيا والآخرة.

فإنك تَرَاه لا يُجاريه في هذا المضمار، عالم من العلماء الكبار، وقد وَقَف حياته من صِغَره لإرشاد المنحرِفين إلى طريق الاستقامة، باذلاً في هذا السبيل كلَّ نفيس بدون كسلٍ ولا سآمة، فبينما تراه يَخطُب على ألوف مؤلفة من المسلمين يرشِدُهم إلى ما فيه نَجاتُهم إذْ هو يُنشيء مقالاتٍ ـ وأيَّ مقالات ـ في مداواة أمراض الأمة، فتنشر في الصحف والمجلات، ويؤلِّف مؤلفات ضِخاماً في هذا السبيل فيتخاطَفُها الناس في مشارق الأرض ومغاربها، عرفاناً منهم بجميل نفعها في الإنقاذ من المهالك، والإرشاد إلى أقوم المسالك.

فكم له من مقالاتٍ جاد بها يَرَاعه الفيَّاض في صيانة الأسرة الإسلامية، من الأمراض الاجتماعية، والموبِقات العصرية! وكم له من مؤلَّفاتٍ ممتِعة في هذا الصدد! وقد نُشِرت مقالاته مبعثرةً في الصحف والمجلات، وقد تفضَّل اليوم بجمع شَتَات بعض تلك المقالات القيمة في صعيد واحد، ونَشَرها في كتاب واحد ضخم، مع زيادات وأي زيادات، باسم «النهضة الإصلاحية للأسرة الإسلامية».

والقارىء الكريم يتنقَّل فيها من روضة غناء، ذات أزهار فيحاء، إلى مثلها في ربيع دائم، يجد فيها رَوْحاً وريحاناً، وما يوصله إلى دار النعيم، جزى الله سبحانه مؤلِّفها عن الدين خيراً، ولا أراه شرّاً ولا ضَيراً، فإنه قام بواجب عظيم حقَّ القيام، في زمن طَغَتْ وبَغَتْ فيه الموبِقات حتى استغوت كثيراً من الصالحين والصالحات.

ولم يَدَعْ ذلك المؤلفُ العظيم في «نهضته» الميمونة مما يهمُّ المجتمعَ الإسلامي أفراداً وجماعات في العبادات والمعاملات والأخلاق وجميعَ ما يَمَسُّ هذه الحياةَ وحياةَ الدار الآخرة من المسائل ـ إلاَّ وقد بيَّن ما لها وما عليها بيانَ من قَتَلَ هذه المهمةَ الشاقَّة بحثاً من كل نواحيها.

فيخيَّل إليَّ أن مؤلِّفَها الفاضل ليس هو ذلك الشخصَ الكريم الذي يخطُب

ويَعِظُ ويدرِّسُ في الجامع الزينبـي فقط، بل هو في وعظ دائم، وخطبة متواصلة، في أقطار الأرض، يتنقَّل لحظةً فلحظةً في مشارق الأرض ومغاربها، يخطُبُ ويَعِظُ في كلِّ مسجد، وكلِّ ناد، وكل مجلس، على توالي الآنات، وتعاقب الساعات، ليلَ نهارَ، يدعو إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، ويهتدي الناسُ زُرَافاتٍ ووحداناً إلى الحق بكلماته الحكيمة، حيثُ تتداول الأيدي كتبه ولا سيما هذا الكتاب مطالعةً ومدارسةً وإلقاءً في جميع البلاد على تعاقب الساعات.

وهو بهذا العمل أصبح أمةً لا شخصاً واحداً يخطُب في القاهرة فقط (وكان إبراهيم أمة)، وكم له من أبحاثٍ وتحقيقات في الكتاب لا تُوجَد في غيره من الكتب ـ كتحقيقه في مسألة التصوير، ومسألة أبوي النبـي صلَّى الله عليه وسلَّم ـ .

وكلُّ ذلك بأسلوب يَسْتَلب الألباب، وبيانٍ يلقَى كلَّ إعجاب، وها هو الكتاب بين يديك وهو أصدق برهان على ما قلنا.

أطال الله بقاء مؤلفه العظيم، وأدام النفع بعلومه، ووفَّقه في صحة وعافية لكثير وكثير من أمثال أمثاله بمنِّه وكرمه.

وصلى الله على سيدنا ومنقذنا محمد سيد المرسلين، وآله وصحبه أجمعين، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين؟

تحريراً في ١٠ رجب الفرد سنة ١٣٥٥هـ

كتبه الفقير إليه سبحانه

محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري

عُفي عنهم



المحتوى



١ ـ الآيات القرآنية

على ترتيب ورودها في الكتاب

* * *

٢ ـ الأحاديث النبوية

على ترتيب ورودها في الكتاب

* * *

٣ ــ الأشعـار

مرتَّبـة على رعايـة القافيـة

للإمام أبـي المظفر الإسفراييني:

ليـس الجـوادُ هـو البَـذُولَ لمـالِـهِ   إنَّ الجــوادَ هــو المحقِّــر للنَّــدَى ١١٦

مــن غيــرِ شكــرٍ يبتغيــه بجــودِه   كــلا، ولا مــنٌّ لــذاك ولا أذى

ولأبـي الفضل أحمد بن أبـي طاهر المعروف بابن طَيفور:

حَسْـبُ الفتـى أن يكـونَ ذا حَسَـب   مِـنْ نفسِـه لَيْـسَ حَسْبَـه حَسَبُـهْ ٥٢٧

ليــس الــذي يبْتــدي بــه نَسَــبٌ   مِثْـلَ الــذي ينتهــي بــه نَسَبُـهْ

لابن طيفور الكاتب:

كمَلَــتْ فــي المُبَــرِّدِ الآدابُ   واستَقَلَّــتْ فـي عقلِـهِ الألبــابُ ٥٢٨

غَيْــرَ أن الفَتَــى كمــا زعــم النَّــا   سُ دعــيٌّ مُصَحِّــفٌ كــذابُ

وله أيضاً:

قد كنتُ أصدقُ في وَعْدي فصيَّرني   كـذابـةً، ليـس ذا فـي جُملـةِ الأدب ٥٢٨

يا ذاكراً حُلْتُ عَنْ عَهْدي وعَهْدِكُمُ   فنُصْرَةُ الصدقِ أفْضَت بـي إلى الكذب

ولهلال بن العلاء:

أتعجــبُ أن يقــالَ علــيَّ ديــنٌ   وقـد ذهـبَ الطـريـفُ مـع التِّـلاد ١١٦

ولا وجَبَــتْ علــيَّ زكــاة مــالٍ   وهـل تجبُ الـزكـاةُ علـى الجـوادِ

ولابن طيفور:

أمـا رجـاءٌ فـأَرْجـا مـا أمَـرْتَ بـه   فكيْـفَ إنْ كنْـتَ لـم تـأمُـرْهُ يـأتمـرُ ٥٢٧

بــادرْ بجُـودك مَهْمـا كنْـتَ مُقْتَـدراً   فليـس فـي كـلِّ حـالٍ أنْـتَ مُقْتَـدرُ

وقال عمرو بن سُراقة الباهلي:

وألْحمنــا الجبــال جبــالَ قَبْــجٍ   وجــاور دورَهــم منــا ديــار ٥٣٥

لأبـي بكر بن العربـي أبياتٌ في ذمِّ الظاهرية منها:

قـالـوا: الظـواهـرُ أصـلٌ لا يجـوز لنا   عنهـا العـدولُ إلـى رأي ولا نظـر ١١٨

قلت: اخسأوا فمقامُ الدين ليس لكم   هذي العظائم فاستَخْفوا من الوَتَر

لأبـي الحسين المَلَطي:

أقولُ لأهلِ اللُّبِّ والفضْل والحِجْر   مقـالَ مـريـدٍ للثـوابِ ولـلأجـرِ ٢٠١

وأسـأل ربِّــي عفْــوَهُ وعطــاءَهُ   وطـردَ دواعـي العُجْب عنـي والكِبْرِ

وأدْعـوهُ خــوفـاً راغبـاً بتـذلُّـلٍ   ليغفـرَ لـي مـا كـان فـي سـيءِ الأمـرِ

وأسـألُـهُ عَـوْنـاً كمـا هـو أهلُـهُ   أعـوذُ بـه مـن آفـةِ القـول والفخـرِ

لـلبُـحتـري:

مغلــقٌ بــابَــه علــى جبــلِ القبْــ   ــقِ إلـى دارتـي خـلاطٍ ومُكْـسِ ٥٣٥

للبديع الاسطرلابـي:

أبــو الحســن الطبيــبُ ومُقْتَفيــهِ   أبـو البـركـاتِ فـي طَـرَفـي نقيـضِ ٢٢١

فهــذا بــالتــواضـع فـي الثُّـريـا   وهــذا بــالتكبُّـر فـي الحضيــض

لخُبَيْبِ بنِ عديّ:

فَلَسْـتُ أُبـالـي حيـنَ أُقتـل مسلمـاً   على أيِّ جَنْبٍ كان في اللَّهِ مَصْرَعي ٤٩٨

لـبـعـضـهـم:

تَــزَنــدقُ مُعْلِنــاً ليقــولَ قــومٌ   مــن الأدبــاءِ: زنـديـقٌ ظـريـفُ ١٢٨

فقــد بقــيَ التــزنــدُقُ فيــه وَصْمــاً   ومــا قيـلَ الظـريـفُ ولا الخفيـفُ

ولبعضهم في أبـي بكر الباقلاني:

انظـر إلـى جبـلٍ تمشـي الـرجـالُ بـهِ   وانظُرْ إلى القبرِ ما يحوي من الصَّلَفِ ٢٤٦

وانظُـر إلـى صـارم الإسـلامِ مُغْتَمِـداً   وانظُرْ إلى دُرَّةِ الإسلام في الصَّدَفِ

للحافظ البيهقي:

مـن اعتـزَّ بـالمـولـى فـذاك جليـلُ ومـن رامَ عِـزاً عـن سِـواهُ ذليـلُ ٩٨
ولـو أن نفسـي مُـذ بـراهـا مليكُهـا مضـى عمـرُهـا فـي سجـدةٍ لقليـلُ
أحـبُّ منـاجـاةَ الحبيـب بـأوجـه ولكـنْ لسـانُ المـذنبيـن كليـلُ

لابن حزم:

ألـم تـرَ أنـي ظـاهـريٌّ وأننـي علـى مـا بـدا حتـى يقـوم دليـلُ ٤٤٠

للإمام تقيِّ الدين السبكي:

إنَّ الـولايـة ليـس فيهـا راحـة إلاَّ ثـلاث يبتغيهـا العـاقـل ٤٨٣
حكـمٌ بحـقٍّ أو إزالـة بـاطـلٍ أو نفـع محتـاج سـواهـا بـاطـلُ

لبعض العارفين:

كُنّـا حـروفـاً عـاليـاتٍ لـم نُقَـل مُعَلَّقـاتٍ فـي ذُرى أعلـى القُلَـلْ ٥٥٤
أنـا أنـتَ فيـه نحـن أنـت أنـت هـو والكلُّ في هُو هُو فَسَلْ عمَّن وَصَل

للحافظ التقي السبكي:

إذا أَتَتْـك يـدٌ مـن غيـر ذي مِقَـةٍ وجفـوةٌ مـن صديـق كنـتَ تـأملُـه ٤٨٣
خُـذهـا مـن الله تنبيهـاً ومـوعظـةً بـأنَّ مـا شـاءَ ـ لا مـا شئـتَ ـ يفعلُـه

ولبعضهم:

وإذا مـا خـلا الجبـانُ بـأرض طلـب الطعـنَ وحـدَهُ والنِّـزالا ٤٢٣

للزمخشري محمود بن عمر أبيات منها:

وإنْ سألوا عن مذهبي لم أَبُحْ به وأكْتُمُـهُ كتمـانـه هـو أحـزمُ ١٩١
فـإن حنفيـاً قلـتُ، قـالـوا: بـأننـي أُبيـح الطِّلا، وهـو الشرابُ المحرَّم

ولبعضهم:

تسـامَـحْ ولا تَسْتَـوفِ حقَّـك كلَّـه وأَبْـقِ، فلـم يستـوفِ قـطُّ كـريـم ٤١٢ت
ولا تَغْلُ في شيء من الأمر واقتَصِدْ كـلا طَـرَفَـيْ قصـدِ الأمـورِ ذميـمُ

لـلـمـعـري:

فـافسـقْ و. . . واشـربْ وقـامـرْ واحتجـجْ فـي كـلِّ مسـألـة بقـول إمـام ١٩٠

ولبعضهم:

علــويٌّ يَشْنــا عليــاً ويهــوى آل حــربٍ حِقْـداً عليـه وضِغْنــا ٤٠٩

لأبـي تُمَيلة:

وبــرأيِ النعمــانِ كنـتَ بصيــراً حيــن تبغــي مقــايِسَ النعمــانِ ٥٩

ولبعضهم:

رأيــتُ عَــرَابــةَ الأوْســيَّ يسمــو إلــى العليــاء منقطــعَ القــريــنِ ٤١٥ت

إذا مــا رايــةٌ رُفِعَــتْ لمجــد تلقّــاهــا عَــرَابــةُ بــاليميــنِ

ولبعضهم:

قــال النبــيُّ مقــالَ صِـدْق لــم يَـزَلْ يَحلُــو لــدى الأسمــاعِ والأفــواهِ ٧٧

إن فــاتكــم أصــلُ امـرىءٍ ففعــالُــه تُنبيكُــمُ عــن أصلــه المتنــاهــي

وأراك تُسْفِـرُ عــن فِعــالٍ لــم تــزل بيــن الأنــام عــديمــة الأشبــاهِ

وتقــولُ أنــي مــن ســلالــة أحمــد أفــأنــتَ تَصْــدُقُ أمْ رســولُ الله؟

للنــاشــىء:

مــا فـي البرِّيـة أخزى عنـد فـاطرهـا ممــن يقــول بــإجبــار وتشبيــهِ ١٨٨

لأبـي القاسم علي بن أفلح العَبْسي:

لنــا طبيــبٌ يهــوديٌّ حمــاقتُــه إذا تكلَّــم تبــدو فيــهِ مِــنْ فيــهِ ٢٢١

يتيــه والكلــبُ أعلــى منــه منــزلــةً كــأنــه بعــدُ لــم يَخْــرُجَ مــن التِّيــهِ

للحافظ الذهبي في مدح التقيِّ السبكي:

ليهــنَ الجــامــعُ الأمــويُّ لمــا عَــلاه الحــاكــمُ البحــرُ التقــيُّ ٤٨٣

شيــوخ العصــرِ أحفظُهُــم جميعــاً وأخطبهُــم وأقضــاهُــم عَلــيُّ

لأبـي العباس عبد الله بن محمد الناشىء:

جَهِلـت ولــم تعْلَــمْ بــأنَّــك جــاهِــلٌ فمــن لــي بــأَنْ تــدري بــأنــك لا تــدري ٤٣٨

* * *

٤ ــ الكتب ومؤلفوها[1]

---

(١) وما وضع قبله إشارة ● فهو من الكتب التي نبه الكوثري إلى أغلاط فيها وحذَّر منها.

(١) لم أشر إليه برمز ● لأنه أقل شأناً من أن ينبه إلى أغلاطه وكي لا يندرج مع كتب بعض العلماء التي حذر منها الكوثري.

---

(١) لم أشر إليه برمز ● لأنه أقل شأناً من أن ينبه إلى أغلاطه وكي لا يندرج مع كتب بعض العلماء التي حذر منها الكوثري.

ش

ق

ك

---

(١) انظر: التعليقة ص ٥٨٦.

ن

هـ

و

ي

٥ ـ الأعلام

أبو

خ

غ

* * *

٦ ــ فهرس الفرق والمذاهب

* * *

٧ ــ فهرس الكتب المقدَّم لها
حسب ترتيبها هجائياً[1]

---

[1] الكتاب الذي بجانبه * إشارة إلى أنه من تحقيقه وتعليقه أيضاً، ومجموعها ٢٣ كتاباً وانظر ما يأتي ص ٧٠٢.

* * *

٨ ـ الموضوعات

ثانياً: في الحديث الشريف وعلومه

* * *

من آثار العلامة الإمام الكوثري

القسم الأول: ما ألَّفه قبل هجرته من الآستانة

١ ـ نظم عوامل الإعراب ـ باللغة الفارسية ـ وهو أول مؤلفاته (مخطوط).

٢ ـ إزاحة شبهة المعمم عن عبارة المحرم (مخطوط).

٣ ـ الجواب الوفي في الرد على الواعظ الأوفي (مخطوط).

٤ ـ تفريح البال بحل تاريخ ابن الكمال (مخطوط).

٥ ـ الصحف المنشرة في شرح الأصول العشرة، لنجم الدين الطامة الكبرى (مخطوط).

٦ ـ ترويض القريحة بموازين الفكر الصحيحة في المنطق[1] (مخطوط).

٧ ـ قُرَّةُ النواظر في آداب المناظر[2] (مخطوط).

٨ ـ نَظْم العتيد في توسُّل المريد (مخطوط).

٩ ـ إرْغام المَريد في شرح النظم العتيد لتوسُّل المُريد. طبع في الآستانة سنة ١٣٢٨ في ١١٤ صفحة.

١٠ ـ إصْعاد الراقي على المَرَاقي[3] (مخطوط).

١١ ـ النقد الطامي على العقد النامي على شرح الجامي في النحو (مخطوط).

١٢ ـ الفوائد الوافية في العروض والقافية. طبع وليس عليه اسم المؤلف.

١٣ ـ تدريب الوصيف على قواعد التصريف (مخطوط).

---

(١) ترجمة كتاب «معيار سداد» الذي ألفه بالتركية الوزير جودت باشا في المنطق.

(٢) ترجمة كتاب «آداب سداد» الذي ألَّفه بالتركية جودت باشا أيضاً في المناظرة.

(٣) يتضمن تخريج أحاديث «مراقي الفلاح» ومواضع الإشكال في الكتاب المذكور.

١٤ ــ تدريب الطلاب على قواعد الإعراب (مخطوط).

١٥ ــ حنين المتفجِّع وأنين المتوجِّع ــ قصيدة في ويلات الحرب العظمى الأولى ــ طبعت في قسطموني سنة ١٣٣٧.

١٦ ــ إبداء وجوه التعدِّي في «كامل» ابن عدي (مخطوط).

١٧ ــ نقد كتاب «الضعفاء» للعقيلي (مخطوط).

١٨ ــ التعقُّب الحثيث لما ينفيه ابن تيمية من الحديث (مخطوط).

١٩ ــ البحوث الوفيَّة في مفردات ابن تيميَّة (مخطوط).

٢٠ ــ الرَّوض الناضر الوردي في ترجمة الإمام الرباني السَّرهندي (مخطوط).

٢١ ــ المدخل العام لعلوم القرآن (مخطوط في مجلدين) وهو أهم مؤلفاته.

القسم الثاني: ما ألَّفه بعد هجرته من الآستانة

٢٢ ــ رفع الرِّيْبَة عن تخبُّطات ابن قُتيبة[1] (مخطوط).

٢٣ ــ صَفَعَات البرهان على صفحات العدوان. في الرد على محب الدين الخطيب، طبع بدمشق سنة ١٣٤٨ في ٥٤ صفحة.

٢٤ ــ لفتُ اللحظ إلى ما في الاختلاف في اللفظ، وهو تعليق على كتاب «الاختلاف في اللفظ» لابن قتيبة، طبعه القدسي سنة ١٣٤٩ في ٨٦ صفحة.

٢٥ ــ المنتقى المفيد من العِقْد الفريد في علوِّ الأسانيد، انتقاهُ من ثَبَت العلامة أحمد بن سليمان الأَرْوَادي، اختصره سنة ١٣٥٤، وطبع عن نسخته ببيروت سنة ١٤١٠ في ٢٣ صفحة.

٢٦ ــ الإشفاق على أحكام الطلاق، ردَّ به على «نظام الطلاق» للشيخ أحمد شاكر، طبع في مطبعة مجلة الإسلام سنة ١٣٥٥ في ١٠٤ صفحة. وأعيد طبعه في المكتبة الأزهرية للتراث سنة ١٤١٥ في ٩٦ صفحة.

٢٧ ــ بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني، طبع بمطبعة الخانجي سنة ١٣٥٥ في ٧٢ صفحة.

---

(١) رد فيه على ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث» ألفه أوائل مجيئه إلى مصر.

٢٨ ـ تبديدُ الظلام المخيِّم من نونية ابن القيم، وهو تعليقٌ نفيس على كتاب «السيف الصقيل في الردِّ على ابن رفيل» للسبكي الكبير. مطبعة السعادة سنة ١٣٥٦ في ١٩٢ صفحة، وصوِّر وطبع أكثر من مرة.

٢٩ ـ التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز، طُبع بمطبعة الأنوار سنة ١٣٦٠ في ٤٧ صفحة، ثم أعاد طباعته تلميذه العلامة الشيخ عبد الفتاح أبو غدة رحمه الله تعالى سنة ١٤١٣ ببيروت في ١٦٠ صفحة مع الفهارس.

٣٠ ـ تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب طبع سنة ١٣٦١ في ٢٠٠ صفحة، ثم طبع طبعة جديدة مع «الترحيب» سنة ١٤١٠ في ٤٧٠ صفحة وفيها زيادات من المؤلف وتعليقات للأستاذ أحمد خيري.

٣١ ـ إحقاق الحق بإبطال الباطل في مغيث الخلق، طبع بمطبعة الأنوار سنة ١٣٦٠ في ٦٦ صفحة. وأعيد طبعه بمصر سنة ١٤٠٨ في ٩٤ صفحة.

٣٢ ـ أَقْوَمُ المسالك في بحث رواية مالك عن أبي حنيفة، ورواية أبي حنيفة عن مالك، طبع في آخر «إحقاق الحق».

٣٣ ـ تَذْهيب التاج اللجيني في ترجمة البدر العيني، لخَّصها محمد منير آغا الدمشقي وطبعها بأول شرحه للبخاري.

٣٤ ـ الاهتمام بترجمة ابن الهمام، لم يطبع.

٣٥ ـ عَتْب المغترّين بدجاجلة المعمَّرين (مخطوط).

٣٦ ـ تحذير الخَلَف من مخازي أدعياء السَّلَف (مخطوط).

٣٧ ـ قَطَراتُ الغَيْث من حياةِ الليث (مخطوط).

٣٨ ـ فَصْل المقَال في تمحيص أحدوثة الأوْعال (مخطوط).

٣٩ ـ نظرةٌ عابرة في مزاعم من ينكر نزول عيسى عليه السلام قبل الآخرة، طبع سنة ١٣٦٢ في ٦٧ صفحة، ثم أعيد طباعته بمصر سنة ١٤٠٨ في ١٧٦ صفحة.

٤٠ ـ البحوث السنيَّة عن بعض رجالَ أسانيد الطريقة الخَلْونية، ألفه للشيخ عبد الخالق الشَّبراوي سنة ١٣٦٢، وطبع ببيروت سنة ١٤١٠ في ٤٨ صفحة.

٤١ ــ نِبْراس المهتدي في اجتلاء أنباء العارف ومرداش المحمدي، مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٤ في ٣١ صفحة.

٤٢ ــ النكت الطريفة في التحدّث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة، مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٥ في ٢٧٣ صفحة.

٤٣ ــ رفع الاشتباه عن مسألتي كشف الرؤوس ولبس النعال في الصلاة، طبع سنة ١٣٦٦ في ٢٤ صفحة، وطبع ضمن «المقالات».

٤٤ ــ ترجمة العلامة محمد منيب العِنْتَابي (مخطوط).

٤٥ ــ من عِبَرِ التاريخ، طبع سنة ١٣٦٧ في ٣٢ صفحة.

٤٦ ــ حسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي، مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٨ في ١٠٣ صفحة.

٤٧ ــ لمحات النظر في سيرة الإمام زفر، مطبعة الأنوار ١٣٦٨ في ٣٠ صفحة.

٤٨ ــ الإمتاع بسيرة الإمامين الحسن بن زياد وصاحبه محمد بن شجاع، مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٨ في ٧٠ صفحة.

٤٩ ــ الحادي في سيرة الإمام أبي جعفر الطحاوي، طبع بمطبعة الأنوار سنة ١٣٦٨ في ٤٣ صفحة.

٥٠ ــ الترحيب نبقد التأنيب، نشرته مكتبة الخانجي سنة ١٣٦٩ في ٥٢ صفحة، وأعيدت طباعته مع «التأنيب» سنة ١٤١٠.

٥١ ــ محقُ التقوُّل في مسألة التوسُّل، مطبعة الأنوار سنة ١٣٦٩ في ١٨ صفحة، وطبع ضمن «المقالات»، وطبع سنة ١٤١٧ بتحقيق الشيخ وهبي سليمان الغاوجي.

٥٢ ــ تعطير الأنفاس بذكر سند ابن أركماس، طبع ضمن مجموعة سنة ١٣٦٩ في مطبعة الأنوار من ص ٩ إلى ص ١١.

٥٣ ــ الإفصاح عن حكم الإكراه في الطلاق والنكاح، طبع ضمن المجموعة السابقة من ص ١٢ إلى ص ١٦.

٥٤ ــ الاستبصار في التحدُّث عن الجبر والاختيار. طبع بمطبعة الأنوار في ذي القعدة سنة ١٣٧٠ وهو آخر مؤلفاته.

٥٥ ــ مقالات الكوثري، وهي أكثر من مئة مقالة نشرها في مجلة الإسلام والشرق العربي، ونشرت في مجلد مستقل في ٥٩٤ صفحة، وطبعت عدة طبعات، وسيطبع طبعة جديدة مزيدة متقنة بعون الله تعالى.

٥٦ ــ مقدِّمات الكوثري، تشتمل على ٥٧ مقدمة لكتب حققها وعلَّق عليها أو قدَّم لها وعرَّف بها. وهي التي بين يدي القارىء الكريم.

ومما علَّق عليه[1]

٥٧ ــ الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء، لابن عبد البر، علَّق عليه لغاية ص٨٨، وطبع سنة ١٣٥٠ في ١٩٠ صفحة. ثم أعاد طباعته واعتنى به تلميذه العلامة المحقق الشيخ عبد الفتاح أبو غدة ــ رحمه الله تعالى ــ، وطبع سنة ١٤١٧ ببيروت.

٥٨ ــ دفعُ شُبه التشبيه لابن الجوزي.

٥٩ ــ مناقب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد بن الحسن للذهبي، ومعها تعليق الأستاذ أبي الوفا، طبع بالقاهرة سنة ١٣٦٦ في ٦٠ صفحة، ثم في باكستان سنة ١٣٩٩، ثم في بيروت سنة ١٤٠٨ في ٩٥ صفحة.

٦٠ ــ ذيول طبقات الحفاظ للحسيني وابن فهد والسيوطي.

٦١ ــ مراتب الإجماع لابن حزم، ونقده لابن تيمية.

٦٢ ــ كشف المغطَّى من فضل الموطَّا، لابن عساكر.

٦٣ ــ خصائص مسند أحمد، لأبي موسى المديني.

٦٤ ــ المصْعَد الأحمد، لابن الجزري.

٦٥ ــ زَغَلُ العلم، للذهبي، ومعه النصيحة الذهبية لابن تيمية للذهبي أيضاً.

٦٦ ــ إيضاح الكلام فيما جرى للعز بن عبد السلام في مسألة الكلام بقلم ولده الشيخ محمد عبد اللطيف، طبع سنة ١٣٧٠.

* * *

(١) إضافة للكتب المذكورة ص ٦٤٥ ــ ٦٤٧ وهي ثلاثة وعشرون كتاباً، يضاف إليها الكتب الآتية وهي عشرة كتب فيكون مجموع ما حققه وعلَّق عليه ٣٣ كتاباً.

